

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب
المقنَّب
صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد

٢١٠ - ٥٢٨٥ هـ

الجزء الثالث

مُحَقِّق
مُحَمَّدُ عَبْدِ الْخَالِقِ عَضِيمَةَ
الأستاذ بجامعة الأزهر

المتاهرة

١٣٨٦ هـ

الكتاب
السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية للمقتضب

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وبعد :

فقد بذلت أقصى الجهد في تحقيق المقتضب وإخراجه ، وقد أثلج صدرى إقبال القراء عليه . لقد كان السؤال عنه والطلب له يأتي من المشرق والمغرب . وكانت الأجزاء تنفذ بعد ظهورها بقليل .

ويحق لي الآن أن أتحدث عما يأتي :

١- لقد كانت النسخة الوحيدة لأصل المقتضب يشيع فيها الاضطراب من جراء وضع أوراق في غير موضعها ، وكان هذا الاضطراب يمثّل بصفحتيه في مواجهة القارئ في صدر النسخة وفي أضعافها ، فأرجعت الأوراق الضالة إلى موضعها فالتحم الكلام ، وارتفع الاضطراب وأصبح قارئ المقتضب لا يتعثّر في قراءته في الكتاب كله . ومن يدري فلعلّ هذا الاضطراب من أسباب تأخير نشر المقتضب إلى عصرنا . هذا .

٢- ربط المقتضب بكتاب سيبويه كلفني كثيرا من الجهد ، وفي الحق أنّ ذِكْرَ نصوص سيبويه كان يغني عن كلّ شرح وتعليق في أحيان كثيرة ؛ إذ أنّ نصوص سيبويه والمقتضب يفسّر بعضها بعضا .

٣- لم أعلّق على مسألة في المقتضب إلا بعد مراجعتها في كتب كثيرة من أصول كتب النحو . يكفي أن تكون المسألة في المقتضب يعرف القارئ مواضعها في كثير من كتب النحو .

٤- إذا كان نشر المقتضب قد حقّق لي أمنية من أعزّ أماناتي فقد انشرح صدرى إلى أتني جعلت مسائل المقتضب على حبل الذراع بما صنعته من الفهارس . إنّ فهارس المقتضب: خطوة

في سبيل تيسير النحو . لقد كانت هناك فواصل وحواجز تمنع كثيرا من المثقفين وتحول بينهم وبين الرجوع إلى كتب النحو ، فرفعت فهارس المقتضب هذه الحواجز ، وجعلت قواعد النحو مطروحة في الطريق وعلى طرف التمام لكل قارئ مهما كانت ثقافته ، وهذا ما استهدفته في وضع هذه الفهارس .

ومن الله العون والتوفيق . . .

محمد عبد الخالق عزيمة

/ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

هذا باب

(أَنْ) المفتوحة وَتَصَرَّفُهَا

إِعلم أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَعَ الْفِعْلِ مَصْدَرًا جَازَ تَقْدِيمُهَا وَتَأْخِيرُهَا ، وَوَقَعَتْ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَقَعُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ إِلَّا أَنْ مَعْنَاهَا - إِذَا وَقَعَتْ عَلَى فِعْلٍ مُّسْتَقْبَلٍ - أَنَّهَا تَنْصِبُهُ ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ لِمَا لَمْ يَقَعْ ، وَلَا يَكُونُ لِلْحَالِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْ تَأْتِيَنِي خَيْرٌ لَّكَ ، وَيَسْرُنِي أَنْ تَقُومَ يَا فَتَى ، وَأَكْرَهُ أَنْ تَذْهَبَ إِلَى زَيْدٍ . فَهَذَا هَكَذَا .

وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى فِعْلِ مَاضٍ كَانَتْ مَصْدَرًا لِمَا مَضَى . تَقُولُ : سَرُنِي أَنْ قُمْتَ ، وَسَاعَنِي أَنْ كَلَّمَكْ زَيْدًا وَأَنْتَ غَضَبَانُ ، عَلَى : أَنْ كَلَّمْتُ (١) زَيْدًا ، أَيْ : لِهَذِهِ الْعَلَّةِ (٢) .

وَاعْلَمْ أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا الْأَفْعَالُ الْمُسْتَقْبَلَةُ ، وَكَانَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا (لَا) ، فَإِنَّ عَمَلَهَا عَلَى حَالِهِ (٣) . تَقُولُ : أَحِبُّ أَلَّا / تَذْهَبَ يَا فَتَى ، وَأَكْرَهُ أَلَّا تُكَلِّمَ زَيْدًا . وَالْمَعْنَى : أَكْرَهُ تَرَكَكَ كَلَامَ زَيْدٍ :

فَإِنْ أَرَدْتَ بِهَا الثَّقِيلَةَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِعِوَضٍ ثُمَّ حَذَفْتَ مِنَ الْمَضْمَرِ وَالثَّقِيلِ . وَنَحْنُ ذَاكِرُو ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ الثَّقِيلَةَ - : قَدْ عَلِمْتَ أَنْ لَا تَقُومُ ، تَرِيدُ : أَنْتَ لَا تَقُومُ . (لَا) عِوَضٌ . وَهِيَ - إِذَا أَرَدْتَ الْخَفِيفَةَ - غَيْرُ فَاصِلَةٍ بَيْنَ (أَنْ) وَالْفِعْلِ .

(١) الْمُنَاسِبُ : كَلِمَةُ زَيْدٍ .

(٢) تَقْدِمْ فِي الْجِزءِ الْأَوَّلِ ص ٤٨ ، وَالْجِزءِ الثَّانِي ص ٦ ، ٣٠ .

(٣) تَقْدِمْ فِي الْجِزءِ الثَّانِي ص ٣١ .

فأما السين وسوف فلا يكون (أن) قبلهما إلا على التثقيب والإضمار؛ لأنهما ليستا كـ (ا) ؛
ألا ترى أنك تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ، فيكون بمنزلة قولك : مررت برجل
قائم وقاعد في الإعراب ، وإن كان الأول منفيًا . وكذلك : كان عبد الله لا شجاعا ولا بطا .
ولا تقع السين وسوف هذا الموقع ؛ فعلى هذا تقول : علمت أن سيقومون ، وأن من
يقومون . لا يكون إلا على ذلك (١) .

* * *

وللثقبلة أفعالٌ ، وللخفيفة أفعالٍ سواها ، وذلك مذكور على إثر هذا الباب إن شاء الله .
فإن أردت الثقبلة / مع الفعل الماضي - دخل من العوض (قد) ، فقلت : قد علمت أن نذ
ذهب زيد ، أي : أنه قد ذهب زيد .

$\frac{3}{3}$

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٢ .

هذا باب

الأفعال [التي] لا تكون (أن) معها إلا ثقيلة

والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة

والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة

أما ما كان من العلم فإن (أن) لا تكون بعده إلا ثقيلة ؛ لأنه شيء قد ثبت واستقر ،
وذلك قولك : قد علمت أن زيدا منطلق ، فإن خففت فعلى إرادة التثقيل والإضمار . تقول :
قد علمت أن سيقوم زيد ، تريد : أنه سيقوم زيد . قال الله عز وجل : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ
مِنْكُمْ مَرَضَى)^(١) ؛ لأنه شيء قد استقر .
ألا ترى أنه لا يصلح : علمت أن يقوم زيد ؛ لأن (أن) الخفيفة إنما تكون لما لم يثبت ؛
نحو : خفت أن تقوم يا فتى ، وأرجو أن تذهب إلى زيد ؛ لأنه شيء لم يستقر . فكل ما كان
من الرجاء والخوف فهذا مجازة .

$\frac{3}{4}$

فأما الأفعال / التي تشترك فيها الخفيفة والثقيلة فما كان من الظن^(٢)
فأما وقوع الثقيلة فعلى أنه قد استقر في ظنك ؛ كما استقر الأول في علمك . وذلك قولك :
ظننت أنك تقوم ، وحسبت أنك منطلق .
فإذا أدخلت على المحذوفة العوض قلت : حسبت أن سيقومون ، وكذلك تقول : ظننت
أن لا تقول خيرا ، تريد : أنك لا تقول خيرا .
وأما النصب فعلى أنه شيء لم يستقر ، فقد دخل في باب رجوت وخفت بهذا المعنى .
وهذه الآية تقرأ على وجهين : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) و (أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً)^(٣) ، فاننصب
ما بعد (لا) وهي عوض ؛ كما أوقعت الخفيفة الناصبة بعد (ظننت) بغير عوض . وذلك

(١) المزمل : ٢٠

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٤٩ ، والجزء الثاني ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) المائدة : ٧١ ، والقراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٥٥ غيث النفع ص ٨٦ شرح

الشاطبية ص ١٩٠

تقولهُ عزَّ وجلَّ : (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) (١) ، لأنَّ معناها معنى ما لم يستقرَّ . وكذلك : (لا ظنًّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) (٢)

وزعم سيبويه / أنَّه يجوز : خِضْتُ أَنْ لا تقومُ يا فتى ، إذا خاف شيئًا كالمستقرِّ عنده وهذا بعيد (٣)

وأجاز أن تقول : ما أعلمُ إِلَّا أن تقومَ ، إذا لم يُرِدْ عَلِمًا واقعا ، وكان هذا القولُ جاريا على باب الإشارة ؛ أي : أرى من الرأى ؛ وهذا فى البُعْد كالذى ذكرنا قبله (٤) وجُملةُ الباب تدورُ على ما شرحت لك من التبيين والتوقع .

فأمَّا قول الله عزَّ وجلَّ : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ) (٥) فَإِنَّ الوجْهَ فيه الرفعُ والمعنى : أنه لا يرجع إليهم قولا ؛ لأنه عِلْمٌ واقع . والوجْهُ فى قول الشاعر :

أَفْنَى عَرَائِكِهَا وَخَدَّدَ لِحَمَّهَا
أَنْ لا تذوقُ مَعَ الشكائِمِ عُوْدَا (٦)

الرفعُ ؛ لأنه يريد : إنَّ الذى أفنى عرائكها هذا . فهذا على المنهاج الذى ذكرت لك .

(١) القيامة : ٢٥ .

(٢) البقرة : ٢٣٠ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « ولذلك ضعف ارجو أنك تفعل ، واطمع أنك فاعل ، و قال رجل : أخشى أن لا تفعل يريد أن يخبر أنه يخشى امرأ قد استقر عنده انه كائن جاز ، وليس وجه الكلام » .

ويشهد لسيبويه قول أبى محجن :

ولا تَدْفِنِنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي
أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لا أَذوقُهَا

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وتقول : ما علمت الا أن تقوم ، وما أعلم الا أن تأتية اذا ترد أن تخبر أنك علمت شيئًا كائنًا البتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى - من الرأى - أن تقوم ، فأنت لا تخبر ان قياما قد ثبت كائنا ، أو يكون فيما تستقبل البتة ، فكأنه قال : لو قمت ، فلو اراد غير هذا المعنى لقال : ما علمت الا ان سيقومون » .

(٥) طه : ٨٩ قرأ أبو حيوة بنصب يرجع و هى من الشواذ . شواذ ابن خالويه ص ١١٠ والبحر ج ٦ ص ٢٦٩ .

(٦) التخديد : هزال ونقص اللحم . والعرائك : جمع عريكة وهى السنم ، والقوة والشدة . والبيت لجريز فى وصف خيل هزلت وروايته فى الديوان ص ١٧١ وفى اللسان ما

(خدد) ؛

أَجْرَى قَلَائِدَهَا وَخَدَّدَ لِحَمَّهَا
أَنْ لا يَذُقَنَّ مَعَ الشكائِمِ عُوْدَا

ولا يظهر لى وجه اختيار المبرد الرفع فى البيت ولو نصب الفعل لكانت (أن) خفية ناصبة والمصدر المؤول فاعل لأحد الفعلين المتنازعين والتقدير : علم الذوق .

هذا باب

$\frac{3}{6}$

ما لِحِقَّتْهُ / (إِنْ) و (أَنْ) الخفيفتان

في الدعاء وما جرى مجراه .

تقول : أَمَا إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ، وَإِنْ شِئْتَ : أَمَا أَنْ ، على ما فسرت لك في (أَمَا) أَنَّهَا تَقَعُ لِلتَّنْبِيهِ ، وتقع في معنى قولك : حَقًّا ؛ فالتقدير : أَمَا إِنَّهُ ، وَأَمَا أَنَّهُ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ (١) .
فإن قلت : فكيف جاز الإضمار والحذف بغير عَوْضٍ ؟

فإنَّما ذلك لِأَنَّكَ لا تَصِلُ إِلَى (قَدْ) ؛ لِأَنَّكَ دَاعٍ ، وَلست مُخْبِرًا ؛ أَلَا تَرى أَنَّ الإضمار قد دخل في المكسورة لهذا المعنى ، ولا يَدْخُلُ فيها في شيء من الكلام .

وتقول في المستقبل على هذا المنهاج : أَمَا أَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ ، تريد : أَمَا أَنَّهُ ، وَإِنْ شِئْتَ : أَمَا إِنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ ؛ لِأَنَّكَ لو أَدْخَلْتَ السِّينَ أو سَوَّفَ لِتَغْيِيرِ المعنى ، وَكنت مُخْبِرًا ، ولو أَدْخَلْتَ (لا) لا نَقَلَبَ المعنى ، وَصرت دَاعِيًا عَلَيْهِ ؛ فَلذلك جاز بغير عَوْضٍ .

$\frac{3}{7}$

ولمَّا كانت المكسورة / تُحذَفُ بِتَثْقِيلِهَا مع الضمير في هذا الموضع لِيُوصَلَ إِلَى هذا المعنى ، ولا يَقَعُ ذلك فيها في شيء من الكلام غَيْرَ هذا الموضع - كانت المفتوحة أَوْلَى (٢) ؛ لِأَنَّ الضمير فيها مع العَوْضِ .

فَأَمَّا قولك : قد علمت أَنْ زَيْدٌ مَنْطِقٌ فمعناه : أَنَّهُ زَيْدٌ مَنْطِقٌ ؛ ولا تحتاج إلى عَوْضٍ ، كما قال الشاعر :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَن هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ (٣)

(١) عرض لفتح همزة ان وكسرها بعد اما في الجزء الثاني ص ٣٥٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « ومن ذلك (والخامسة ان غضب) بفتح الصاد وضم الباء (الله عليها) فكانه قال : انه غضب الله عليها . لا تخفها في الكلام ابدا وبعدها الاسماء الا وانت تريد الثقيلة مضمرها فيها الاسم . . » .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف اسم (ان) المخففة في هذه المواضع : ج ١ ص ٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ج ٢ ص ١٢٣ .

وإنَّمَا امتنع الفعل أن يقع بعدها بغير عَوْضٍ ؛ لِأَنَّ الفعل لم يكن لِيَقَعَ بعدها لو ثُقُلَتْ ،
وَأَعْمِلْتُ كما يكون الاسم . فلم يكونوا ليجمعوا عليها الحَذْفَ بغير عَوْضٍ ، وأن يوقعوا بعدها
ما لانقع عليه لو ثُقُلَتْ ، وَأَعْمِلْتُ ؛ لِأَنَّهَا بمنزلة الفعل ، ولا يقع فِعْلٌ على فِعْلٍ .

= و (هالك) خبر مقدم ، و (كل) مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل رفع خبر (ان المخففة)
والمصدر المؤول سد مسد مفعولى (علموا) .

وكسيوف : صفة لفتية وكذلك جملة (قد علموا) .
يريد أنهم كالسيوف فى المضاء والعزم أو فى صباحة الوجوه تهربق كالسيوف ، وخص
سيوف الهند لحسن صقاتها .
ويحفى من الحفاء : وهو المشى بلا نعل ولا خف ، واران به الفقير .
وينتعل : يلبس النعل واران به الفنى . يريد : قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعم غنيهم
وفقيرهم ، فهم يبادرون الى اللذات قبل أن يحول الموت بينها وبينهم .
والببت من قصيدة مشهورة للأعشى ورواية الديوان ص ٥٩ :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيلُ

وقال السيرافى : المصراع « أن هالك كل من يحفى ، وينتعل » مصنوع ، والثابت
المروى : أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل . قال : والشاهد فى كلتا الروايتين واحد لانه فى
اضمار الهاء فى (ان) .

وقال ابن المستوفى : والذى ذكره السيرافى صحيح ، ولا شك أن النحويين غيروه
ليقع الاسم بعد (ان) المخففة مرفوعا وحكمه أن يقع بعد أن المثقلة منصوبا ، فلما تغير اللفظ
تغير الحكم .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٥٤٧ - ٥٥٠ والعينى ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٩٣ وامالى الشجرى
ج ٢ ص ٢٠ .

وأقول : دعوى أن النحويين غيروا البيت ليكون شاهدا على وقوع الجملة الاسمية
بعد (أن) المخففة ليست بمقبولة اذ وقوع الجملة الاسمية بعد ان المخففة جاء فى قوله تعالى :
(وأخر دعواهم ان الحمد لله) وفى قوله : (وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه) وفى آيات
أخرى .

هذا باب

النونين : الثقيلة والخفيفة

ومعرفة مواقعها (١) من الأفعال

٣ / إعلم أنّهما لا تدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل
٨ الذى يؤكد ليَقَع . وذلك ما لم يكن خبيراً فيما ضارع القسم .
فأما القسم فأحدهما فيه واجبة لامحالة .
وأما ما ضارعه فأنت فيه مخير .

وذلك قولك في القسم : والله لأقؤمن ، وحقّ زيد لأمضين ، فيلحق النون إما خفيفة وإما
ثقيلة ، لا يكون القسم إلا كذلك . وقد شرحنا ذلك في باب القسم (٢) : لِمَ كانت فيه واجبة ؟
وأما الثقيلة فكتقولها عز وجل : (لِيُسَجِّنَّ وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ) .
وأما الخفيفة فعلى (٣) قراءة من قرأ : (وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ) (٤) ، وكتقوله : (كَلَّا لَئِن
لَمْ يَنْتَه لَنْسَفَعْنَا بِالنَّاصِيَةِ) (٥) ، وقال الشاعر :

* وفي ذِمَّتِي لَئِن فَعَلْتَ لَيَفْعَلَا (٦) *

- (١) كذا في الأصل والأنسب : مواقعهما .
- (٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٢٣ .
- (٣) في الأصل : فقوله فعلى قراءة .
- (٤) يوسف : ٣٢ وتشديد نون « ليكون » قراءة شاذة ، وتخفيفها متفق عليه في العشرة
(انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٠٦) .
- العلق : ١٥ - وقرئ في الشواذ بالنون الشديدة (شواذ ابن خالويه ص ١٧٦) .
- (٦) صدره كما في سيبويه ج ٢ ص ١٥١ :

* تُساورُ سواراً إلى المجدِّ والعُلا *

تساور ، أى : ترفع نفسك على سوار ، ونفاله في المفاخرة .
(فى ذمى) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، لأن الخبر أشعر بالقسم .
والبيت لليلى الإخيلية من قصيدة فى هجاء النابغة الجعدى وقد كانت بينها وبين سوار
ابن أوفى القشيري مودة وهجاؤها للنابغة الجعدى مشهور وانظر العينى ج ١ ص ٥٦٩ -
٥٧٠ .

فمن مواضعها (١): الأَمْرُ ، والنهْيُ ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ واجِبَيْنِ . وذلك قولك - إذا لم تأت بهما - :
 اضرب ، ولا تضرب ، فإذا أتيت بها قلت . / : اضربن زيدا ، ولا تضربن زيدا ، وإن شئت ثقت ،
 النون ، وإن شئت خففتها - وهى - إذا خففت - مؤكدة ، وإذا ثقلت فهي أشد توكيدا ،
 وإن شئت لم تأت بها (٢) فقلت : اضرب ، ولا تضرب . قال الله عز وجل : (وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ
 لَيْسَ بِهِ إِسْمٌ قَوْلًا مِّمَّا يَسْمَعُونَ) (٣) ، وقال : (وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (٤) ، وقال
 (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (٥) .

وقال الشاعر فى الخفيفة :

فِيَاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَفْصِدَا (٦)

(١) كذا فى الأصل ، والأنسب (مواضعهما) .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ « فاما الامر والنهى فان شئت ادخلت فيه النون ، وان شئت ،
 لم تدخل ، لانه ليس فيهما ما فى ذاك » .

(٣) الكهف : ٢٣ .

(٤) يونس : ٨٩ .

(٥) البقرة : ١٣٢ .

(٦) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ وروايته هناك :

فِيَاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ورويته فى ديوان الاعشى ص ١٣٧ :

فِيَاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَفْصِدَا

وذا النصب المنسوب لا تنسكه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

الفصد : شق الجلد لاستخراج الدم .

وقول الاعشى : والله فاعبدا تقدم فيه معمول الفعل المؤكد بالنون . وقد ذكر الرضى فى
 شرح الكافية ج ١ ص ١١٦ ، ١٥٣ أن الفعل المؤكد بالنون لا يجوز تقديم معموله عليه ، فا
 كان ذلك متفقا عليه كان قول الاعشى ضرورة شعرية أو تكون فى الكلام (أما) مقدرة كما قال
 فى قوله تعالى (وربك فكبر) . وانظر الصبان ج ١ ص ٩٤ والعينى ج ٤ ص ٣٤٠ - ٤١
 ومعجم المقاييس ج ٤ ص ٥٠٧ . وفى الروض الانف ج ١ ص ٢٣٧ « وقوله : والله فاعبدا
 وقف على النون الخفيفة بالألف . وقد قيل فى مثل هذا : أنه لم يرد النون الخفيفة وإنما خاطه
 الواحد بخطاب الاثنين .. » .

وقال الآخر :

• فَأَنْزِلْنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا (١) •

والطلب يَجْرَى مجرَى الأمر والنهى ، وقد مضى القول فى هذا .
ومن مواضعهما : الاستفهام ؛ لأنه غير واجب . وذلك قولك : هل تضربنّ زيدا ، وهل يقومنّ
زيد يا فتى .

وتدخل الخفيفة كما دخلت الثقيلة ؛ لأنهما فى التوكيد على ما ذكرت لك (٢)

ومن مواضعها : الجزاء إذا لحقت (ما) زائدة فى حرف الجزاء ؛ لأنها تكون / كاللام التى
تلحق فى القسم فى قولك : لأفعلن^(٣) ، وذلك قولك : إِمَّا تَأْتِيَنِي آتِكِ ، ومتى ما تقعدنّ أقمعدنّ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة ، ونسبه الى كعب
ابن مالك ، وقال الأعلام : او لعبد الله بن رواحة .
وعنى صحيح البخارى (غزوة خيبر ج ٥ ص ١٣٠-١٣١) : « خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى خيبر ، فسرنا ليلا ، فقال رجل من القوم لعامر (عامر بن الاكوع)
با عامر ، الا تسمعنا من هنيهاتك ، وكان عامر رجلا شاعرا ، فنزل يحدو بالقوم يقول :

لأهمّ لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فاغفر فداء لك ما اتقينا وثبت الأقدام إن لاقينا
وَأَلْقَيْنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا

وانظر هذا الرجز فى سيرة ابن هشام وفى الروض الأنف ج ٢ ص ٢٣٥-٢٣٦ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ « ومن مواضعها الافعال غير الواجبة التى تكون بعد حروف
الاستفهام ، وذلك لأنك تريد : أعلمنى اذا استفهمت . وهى افعال غير واجبة ، فصارت بمنزلة افعال
الأمر والنهى ، فان شئت اقحمت النون ، وان شئت تركت ، كما فعلت ذلك فى الأمر والنهى .
(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ « ومن مواضعها حروف الجزاء اذا وقعت بينها وبين الفعل
(ما) للتوكيد ، وذلك لانهم شبهوا (ما) باللام التى فى لتفعلن لما وقع التوكيد . قبل الفعل الزموا
النون آخره ، كما الزموا هذه اللام ، وان شئت لم نقحم النون ، كما أنك ان شئت لم تجيء بهاء
فاما اللام فهى لازمة فى اليمين فسبها (ما) هذه اذ جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التى
جاءت لاثبات النون . فمن ذلك قولك : اما تأتيني آتك ، وايهم ما يقولن ذلك تجزه ، وتصديق ذلك
قوله عز وجل (واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك) وقال عز وجل (فاما ترين من البشر
أحدا) » .

ظاهر كلام المبرد هنا انه موافق لسيبويه فى أن التوكيد بعد اما غير واجب فلم يختلف
معه وردد تعليقه ويتضح ذلك ايضا بالرجوع الى كلامه فى الكامل فقد قال فى ج ٣ ص ١٥٦ -
= : ١٥٧

فمن ذلك قول الله عز وجل : (فَأَمَّا تَرِينٌ مِّنَ الْبَشْرِ أَحَدًا) ، وقال : (وَإِنَّمَا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ) .
 فإن كان الجزاء بغير (ما) فَبُحَّ دَخُولُهَا فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ يَجِبُ آخِرُهُ بِوَجوبِ أَوَّلِهِ . وَإِنَّمَا
 يَجوزُ دَخُولُهَا الْجِزَاءَ بِغَيْرِ (ما) فِي الشَّعْرِ لِلضَّرورةِ ؛ كَمَا يَجوزُ ذَلِكَ فِي الْخَبَرِ (١)
 فمن ذلك قوله :

مَنْ تَشَقَّقْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَثِيبٍ أَبَدًا ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَأْفِي (٢)

= « ولكن (ما) لا تكون لازمة ولكن تكون زائدة في (ان) التي هي للجزاء كما تزداد في
 سائر الكلام ، نحو : أين تكن أكن ، وأينما تكن أكن ، وكذلك : متى تأتني آتك ، ومتى ما تأتى
 آتك ، فتقول : إن تأتني آتك وأما تأتني آتك ، تدغم النون في الميم ، لاجتماعهما في الغنة ،
 كما قال امرؤ القيس :

فَأَمَّا تَرِينِي لَا أَعْضُ سَاعَةً . مِّنَ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكِبُّ فَأَنْهَسَا

وفى القرآن (فاما ترين من البشر أحدا) وقال (وأما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك
 ترجوها) « .

فقوله في الكامل : وأما تأتني آتك وكذلك في المقتضب ص ٢٩ من هذا الجزء
 واستشهاده بشعر امرئ القيس الخالي من التوكيد بعد (اما) صريح في أنه لا يرى وجوب
 توكيد المضارع بعد (ان) للمدغمة في (ما) الزائدة .

ويشهد لذلك أيضا قوله في ص ١٢ من الأصل : « لأن الأفعال أنت في ادخال النون عليها
 مخير الا ما وقع منها في المستقبل في القسم »

وقوله في الجزء الثاني ص ٣٣٣ : (هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال وما بال النون
 في كل ما دخلت عليه يجوز حذفها واستعمالها الا في هذا الموضع الذي ذكره لك فانه لا يجوز
 حذفها . .) .

وقال في ص ١٢ من هذا الجزء : « لان الأفعال أنت في ادخال النون عليها مخير

وقال في ص ٢٩ من هذا الجزء ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .

وقال في ص ٢٣٥ ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .

وأبو حيان في البحر المحيط والسيوطي في الهمع ينسبان الى المبرد انه يرى وجوب
 توكيد المضارع هنا . قال في الهمع ج ٢ ص ٧٨ : « وتدخل كثيرا ، وقيل لزوما المضارع التالي
 (اما) الشرطية نحو : (فاما نذهب بك) (واما ينزغتك) ولم يقع في القرآن الا مؤكدا بالنون ،
 ومن ثم قال المبرد والزجاج : انها لازمة لا يجوز حذفها الا في الضرورة كقوله :

إِنَّمَا تَرَى رَأْسِي تَغْيِيرَ لَوْنِهِ

ولكثره حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام . وكذلك نسب

اليه أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٤٧٧ . (فاما ترين) مريم : ٣٦ ، (وأما تعرضن) :
 الاسراء : ٢٨ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ ، ١٥٣ « وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليل
 في الشعر شبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب . وهذا لا يجوز الا في اضطرار » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ على توكيد فعل الشرط في الضرورة لان اداة
 الشرط ليس معها (ما) .

فهذا يجوز ، كما قال في الخبر :

رُبَمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ (١)

ومن أمثال العرب : « بَعَيْنِ مَا أَرَيْنَكَ (٢) » و « بِأَلْمِ مَا تُخْتَنِنُهُ (٣) » . فَإِنَّمَا أُذْخَلَ النَّوْنَ مِنْ أَجْلِ (مَا) الزائدة كاللام كما ذكرت لك .

يقال ثقفت الرجل في الحرب : ادركته ، وثقفته ، ظفرت به ، وثقفته . أخذته . ثقفت الحديث : فهمته ، والجميع من باب فرح ، وآثب : راجع . أى من تظفر به من باهلة ، لا تدعه يرجع الى اهله سالماً .

وروى من ثقفت منا بالتاء ، من يثقفوا منا ولا تناسب هاتان الروايتان ما بعدهما ، ولا المقام .

والبيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٥٦٥-٥٦٦ والعينى ج ٤ ص ٣٣٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ على تأكيد المضارع للضرورة ثم قال « وزعم يونس : أنهم يقولون : ربما تقولن ذاك وكثر ما تقولن ذلك . . » .

أوفيت على الشيء : أشرفت عليه ، و (فى) بمعنى على : ويجوز أن تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكان عال فى جبل ، وقال ابن الأعرابى : يقال : أوفيت رأس الجبل . قال ابن يسعون : فعلى هذا فى البيت حذف مفعول تقديره : ربما أوفيت مرقبة او شرفا فى رأس علم . والعلم : الجبل . والشمال بالفتح ويجوز الكسر بقله وهى الريح التى تهب من ناحية القطب وفيها لغات . .

وجملة (ترفعن ثوبى شمالات) حال من تاء أوفيت ، او صفة لعلم والعائد محذوف أى فيه .

وتشير هذه الجملة الى أن قميصه لا يلصق بجلده لخمسه ، وهذا مدح عندهم . واستشهد بالبيت الفارسى فى الإيضاح على وقوع الماصى بعد (رب) المكفوفة بما فقال : رب موضوعة للاخبار عما مضى وهذا موضع التكرير به أولى من التقليل ، لانه المناسب للمدح ، وقال شارح الإيضاح : يحتمل بقاء (رب) على معناها من التقليل ، لان جذيمة ملك جليل لا يحتاج مثله الى أن يتبدل فى الطلائع لكنه قد يطرأ على الملوك خلاف العادة ، فيفخرون بما ظهر منهم عند ذلك من الصبر والجلادة .

وروى البيت فى الأغاني : ترفع اثوابى شمالات .

والبيت لجذيمة الأبرش من أبيات يصف فيها سرية أسرى بها او انقطاعا عرض له من جيشه فى بعض مغازيه ، فكان ريشة لهم ، ولم يكل ذلك الى احد أخذها بالحزم .

وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٥٦٧-٥٦٨ والمسنى ج ١ ص ١١٩-١٢٠ ، ج ٢ ص ٩ والسيوطى ص ١٣٤-١٣٥ واملأى الشجرى ج ٢ ص ٢٤٣ والعينى ج ٣ ص ٣٤٤ والتمام ص ٢١٠ .

(٢) فى جميع الامثال للميدانى ج ١ ص ١٠٠ « أى اعلم كائى أنظر اليك . يضرب فى الحث على ترك البطء .

و (ما) صلة دخلت للتوكيد ولاجلها دخلت النون فى الفعل « .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ « وانما كان ترك النون فى هذا اجود لان (ما) و (رب)

هذا باب

الوقوف على النونين :

الخفيفة والثقيلة

إعلم أنك إذا وقفت على الثقيلة كان الوقف عليها / كالوقف على غيرها من الحروف المبنيّة على الحركة . فإن شئت كان وقفها كوصلها ، وإن شئت ألحقتها ببيان الحركة ، كما تقول : ارمه ، واغزه ، واخشه . فهذا وجهها .

وإن شئت قلت على قولك : ارم ، اغز ، اخش ، فقلت : اضربن ، وارمين ، وقولن . فهذا أمر الثقيلة .

فأما الخفيفة فإنها في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم . فإذا كان ما قبلها مفتوحا أبدلت منها الألف ، وذلك قولك : اضربن زيدا . فإذا وقفت : قلت : اضربا ، وكذلك : والله ليضربن زيدا . فإن وقفت قلت : لتضربا (١) ؛ كما قال : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) .

فإذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا ، كان الوقف بغير نون ولا بدل منها ؛ لأنك تقول في الأسماء في النصب : رأيت زيدا ، فتبدل من التنوين ألفا ، وتقول في الرفع : هذا زيد ، وفي الخفض : مررت بزيد ، فلا يكون الوقف كالوصل .

وكذلك هذه الأفعال (٢) ، تقول للجماعة - إذا أردت النون الخفيفة - اضربن زيدا / . فإن وقفت قلت : اضربوا ، واضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : اضربي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤-١٥٥ « اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ، لم يفت جعلت مكانها ألفا ، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفه حين وقفت ، وذلك لان النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد ، وهما حرفان رائدان ، والنون الخفيفة ساكنة ، كما ان التنوين ساكن ، وهي علامة توكيد ، كما ان التنوين علامة المتمكن ، فلما كانت كذلك اجريت مجراها في الوقف .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥ « وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الرفع ، وذلك قولك - وانت تريد الخفيفة - : هل تضربين ، وهل تضربون ، وهل تضربان .. » .

وفي نسخة أخرى(١): وكذلك هذه الأفعال . تقول : والله لتضربن زيدا فإن وقفت قلت .
لتضربون ، وتقول : هل تضربين زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : هل تضربين فهذا نظير
ما ذكرت لك . ولا فصل بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء ، إلا أن
النون تُحذف إذا لقيها ساكن ، والتنوين يُحرّك لالتقاء الساكنين .

وقد يجوز حذفه في الشعر وفي ضعف من الكلام ، فتقول - إذا أردت النون الخفيفة - :
اضرب الرجل . حذف النون لالتقاء الساكنين ، فهذا أمرها . وإنما حُذفت وخالفت التنوين ؛
لأن ما يلحق الأفعال أضعف مما يلحق الأسماء ؛ لأن الأفعال أنت في إدخال النون عليها مخير ،
إلّا ما وقع منها في المستقبل في القسم ، والأسماء كل ما ينصرف منها فالنون التي تُسمى التنوين
لازمة فيه ، والأسماء هي الأول ، والأفعال فروع ودواخل عليها .

وإذا وقفت / على النون الخفيفة في فعل لجميع مرتفع - حذفت النون .

٣
١٣

(١) مكّدا بالأصل .

هذا باب

تغيير الأفعال للنونين :

الخفيفة ، والثقيلة

اعلم أن الأفعال - مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة - فإنها تُبنى مع دخول النون على الفتحة ؛ وذلك أنها والنون كشيء واحد ، فبُنيت مع النون بناء خمسة عشر . ولم تُسكن لعلتين :

إحداهما : أن النون الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان ، الأولى منهما ساكنة ، فلو أسكنت ما قبلها لجمعت بين ساكنين .

والعلة الأخرى : أنك حرّكتها ؛ لتجعلها مع النون كالشيء الذي يُضم إليه غيره ، فيُجعلان شيئا واحدا ؛ نحو : بَيْتَ بَيْتٍ . وخمسة عشر .

ولمّا اختاروا الفتحة ؛ لأنها أخف الحركات (١) . وذلك قولك للرجل : هل تضربن زيدا ؟ والله لتضربن زيدا . فالفعالان مرفوعان .

وتقول في الموقوف ، والمجزوم : اضربن زيدا ، ولا تضربن عمرا ، وإمّا تغزون زيدا أغزوه . كما / قال عز وجل : (وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ) (٢) .

٣
١٤

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣-١٥٤ « اعلم ان فعل الواحد اذا كان مجروما ، فلحقته الخفيفة والنقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذى أسكنت لاجزم ، لان الخففة ساكنة ، والنقيلة نونان : الاولى منهما ساكنة ، والحركة فمحة . لم يكسروا ، فيلتبس المذكور بالمؤنث ، ولم يضموا ، فيلتبس الواحد بالجمع . وذلك قولك : اعلمن ذلك ، واكرمن زيدا ، واما تكرمته اكرمه .

وإذا كان فعل الواحد مرفوعا ؛ لم لحقه النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا ، لئلا يلبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل نفلن داك ، وهل تخرجن يا زيد .

وانظر تعليق ذلك ايضا فى امالى السجرى ج ٢ ص ١٩٨ وابن يعيش ج ٩ ص ٣٧ ، وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٧٦ والاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الاسراء : ٢٨ .

فإذا ثنيت ، أو جمعت ، أو خاطبت مؤنثاً فإن نظير الفتح في الواحد حذف النون (١) مما ذكرت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « وإذا كان فعل الانثيين مرفوعاً ، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الانثيين ، لاجتماع النونات ، ولم تحذف الالف ، لسكون النون ، لان الالف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو أذهبها لم يعلم أنك تريد الانثيين ، ولم تكن الخفيفة ههنا ، لانها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الالف ، ولا يجوز حذف الالف فيلته بس بالواحد .

وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً ، تم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك اقولك : لنفعلن ذلك ولتذهبن ، لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذوها اسنثقالا . واعلم أن الخفيفة والثفيلة اذا جاءت بعد علامة أضممار تسقط . . . وكذلك قولك للمرأة : اضربن زيذا ، واكرمن عمرا ، تحذف الياء لما ذكرت لك ، ولتضربن ربدا ولتكرمن عمرا . . .

ومن ذلك قولهم للجميع : اضربن زيذا ، واكرمن عمرا ، ولتكرمن بشرا . . . » .

نقد المبرد كلام سيبويه السابق بقوله :

قال محمد : « وهذا اعتلال فاسد ، لان الجمع بين نونين في ضربونى وبلات نونات في قولهم : اننى - غير مستنكر ، ولكن القول في هذا أنهم بنوا الفعل (في الاصل الاسم) المذكور مع انون على الفتح فقالوا : هل تخشين زيذا ، واضربن زيذا وسقوط النون من الجمع والمؤنث نظير الفحة في الواحد ، كما كان ذلك في نصبها ، فهذا القياس ، وهو قول أبى عثمان»

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

قال احمد : « اقول سيبويه : انهم كرهوا اجتماع النونين - كلام صحيح ، من أجل أن تضعيف الحرف وتكريره ثقيل على اللسان . وزعم الخليل - رحمه الله - أن اللسان اذا انقل من حرف الى غيره فهو سهل كسهولة الرجل اذا انتقل من موضع الى سواه ، فاذا نطق اللسان بحرف ثم رجع اليه كان كمشى المقيد .

وهذا اعتلال يستدل على صحته بما يجرى في طباعنا من استنقال ما استنقلت العرب ، وهذا النحو من العلل صحيح لا يدفع ، لان وجودنا اياه في انفسنا شاهد عدل على ما ادعى . . . والبراد غير مخالف لنا في هذا الاصل الذى قدمناه لبنى الكلام عليه .

ومن الدلالة على صحته ما قاله سيبويه من كراهة اجتماع النونات قولهم في الامر لجماعه النساء : اضربن ، وأدخلت الالف ، لتفصل بين النونين : الاولى والمدغمة التى للنوكيد .

وليس قولنا : انهم يستثقلون التضعيف . . . انهم لا يقدرن على التكلم به ، فيكون ما عارض به الراء من قولهم : اننى وضربونى ، ولكن الاستنقال صحيح ، وقد يتحملونه في مواضع من الكلام لمعان نعرض فيه ، فلا يجوز غيره ، واقد يدعون في مواضع لا يجيزونه البتة وفي مواضع يجيزون الوجهين : التضعيف ، والترك .

فمما الزموا الادغام كراهية التضعيف قولهم في الفعل : رد وما اشبهه ، ولا يقولون :

ردد الا ان يسكن الحرف الآخر .

لك . تقول للمرأة : هل تضربين زيدا ؟ ولا تضربين عمرا ؛ فتكون النون محذوفة التي كانت في تضربين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لن تضرب يا فتى ، قلت للمرأة - إذا خاطبتها - : لن تضربني ،

= وما ضاعفوه ، ولم يدغموه قولهم في الاسم : سرر ، وظلل .
ولم يكن تحملهم للثقل في مثل هذا لما ذهبوا اليه في الاسم والفعل بمبطل نقله ، ولا بمانع لنا أن نعتل به في رد فنقول : انهم ادغموه استثقالا للضعف ، كما أن قولهم : اننى ، ويضربوننى لا يجب أن يكون مانعا لنا من أن نقول : انهم استثقوا اجتماع النونات في موضع آخر من الكلام ، إذ لبس كل مستثقل متروكا البتة في جميع المواضع .
والنون النى تدخل للتوكيد - فهي وان كرائب زائدة في حروف الكلمة ، وليست بمنزلة شيء منفصل كالنون ، والياء التي هي كناية المفعول في قولك : اننى ، ويضربوننى ، لانك قد تأتي بالظاهر كقولك : ان زيدا فاعل ، وبكنايه ليست فيها نون كقولك : انه ، وانها - فليست هذه النون بحرف مزيد في الكلمة ، ولا بغير لها آخر الفعل ، كما يغير لنون التوكيد ، ويبنى معها ، ومع هذا فقد يلزم نون التوكيد الفعل في بعض المواضع في مثل قوله : والله ليفعلن ، فكان الحرف مع مابنى من الفعل ، ويعير له آخره ، ويصير كأحد حروفه ، ويلزم في بعض مواضعه اولى . ومع هذا كله فقد حذفوا النون من اننى فقالوا : انى وقرأ بعضهم (اسحاجونى) فاذا حذفوا هذه النون استقال مع ما وضعنا من انها لا تلزم ، ولست مبنية مع الفعل [كان الحذف لنون التوكيد اولى] لتغيرهم آخر الفعل لها .

والعلة التي أتى بها للاستقال بالنونات علة فاطمه على أصل متفق عليه نسهد فطرة الانسان (في الاصل : اللسان) بصحته ، والعلة التي أتى بها المازنى خليفة حسنه غير ناقضة للاخرى .

وقد يكون للمسألة علان ، وعلل ، وليس ما كان خليقا من العلل لانه أشبه بعض كلامهم ، فاستحسن لذلك ، وظن انه مرادهم ، إذ لم يوجد أقرب منه ، ولا أشبه مثل ما قامت الدلالة على انه مقصدها وارادها .

وإذا عدنا في الشيء هذا النوع من الاعتلال : اعنى ما علمت عليه من الاسدلال رجعا الى باب الاستحسان .

وانما أمر محمد هذا الطريق ، واستحسنه ، لانه طريق يبين فيه لطف الصانع ، وحسن حيلته ، وتنسيبه لانه عدم الدلالة ، فاحتاج الى المائلة ، والمقارنة .

والمعنى الذي حكاه عن المازنى انه قال : لما كان آخر فعل الواحد مع نون التوكيد مفتوحا كقولك : هل نعلان ، وضارع هذا المنصوب اذا قلت : لن يفعل ، فحذفت النون في التثنية والجمع مما فيه النون ، كما حذفت في تثنية المنصوب وجمعه ، فقالوا : هل نعلان فحذفوا نون الجميع ، كما حذفوا من قولك : لم تفعلوا .

وفى هذه المسألة علة في حذف النون هي أحسن مما حكاه محمد عن المازنى مستخرجة من قول سيبويه ، منتزعة من مذهبه ، وذلك انه زعم في رساله الى صدر بها كتابه أن العرب فعلت بلام (بفعل) كما فعلت بلام (فعل) في البناء على السكون في قولك : فعن ، ويفعلن ، وعلى الفتحة في قولك : فعل ، ويفعلن . فاذا كانت مع نون التوكيد مبنية على الفتح فضارعها الفعل الماضى - وجب حذف النون في التثنية والجمع ، لانها انما تدخل الاعراب ، فاذا تثبت في واحدها زال الاعراب من تثنيته ومن جمعها ، كما لم يدخلوا النون في ضربا ، وضربوا وفى قولهم في الامر : اضربا ، واضربوا ، لان فعل الواحد مبنى على الوقف . وكل موضع بنيت فيه الفعل ، فانك تحذف النون من تثنيته ومن جمعه .

وكذلك لن تضربا ، ولن تضربوا للثنين والجماعة . فحذف النون نظير الفتحة في الواحد ،
وذهبت الياء في قولك : اضربن زيدا لا لتقاء الساكنين . وكذلك تذهب الواو في الجماعة إذا
قلت : اضربن زيدا ، وهل تخرجن إلى زيد ؟ . فهذا نظير ما ذكرت لك .

فإن كان قبل الواو والياء فتحة ، لم تحذفهما لالتقاء الساكنين ، وحركتا ؛ لأنه إنما
تُحذف الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ؛ لأنهما إذا كانتا كذلك كانتا حرقتي لين
كالألف . ألا ترى أنك تقول : ارم الرجل ، وارموا الرجل ، فتحذف لالتقاء الساكنين .

/وتقول : اخشوا الرجل ، واخشى الرجل ، فتحرك ، ولا تحذف ، لأنهما بمنزلة الحروف
التي هي غير معتلة^(١) . ومع ذلك فإنك لو حذف ما قبله الفتحة لالتقاء الساكنين ، لخرج
اللفظ إلى لفظ الواحد المذكور ، وذهبت علامة التانيث وعلامة الجمع ، فكنت تقول : اخش
الرجل .

فتقول على هذا للجماعة : اخشون الرجل ، وللمرأة : اخشين زيدا . وكل ما جرى مما قبله
مفتوح فهذه سبيله^(٢) .

= فهذا الاستخراج على مذهبه وهو أصح مما أتى به الزاد ، لانه شبه هو المبنى بالمعرب
وهذا انما حمل المبنى على المبنى ، فحمله على نظيره أولى .

انظر الانتصار ص ٢٨٥-٢٨٠ .

(١) القاعدة العامة في التخلص من اجتماع الساكنين هي :

إذا اجتمع ساكنان والأول حرف مد حذف الساكن الأول لاجتماع الساكنين .

وإذا اجتمع ساكنان والأول غير حرف مد حرك الساكن الأول لاجتماع الساكنين .

وحرف المد هو حرف العلة الساكن الواقع بعد حركة مجانسة : الألف لا تكون إلا حرف
مد ، والواو تكون حرف مد إذا وقعت ساكنة بعد ضمة ، والياء تكون حرف مد : إذا وقعت ساكنة
بعد كسرة .

ولذلك حركت الواو في نحو : اخشوا الله ، واخشون ، وحركت الياء في نحو : اخشى
الله ، واخشين .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ١٥٤ « فإذا جاءت بعد علامة مضمر تتحرك للالف الخفيفة
أو للالف واللام حركت لها ، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو
الألف واللام ، لان علة حركتها ههنا هي العلة التي ذكرتها ثم ، والعلة لتقاء الساكنين وذلك
قولك : ارضون زيدا ، تريد الجميع ، واخشون زيدا ، واخشين زيدا ، وارضين زيدا ، فصار
التحريك هو التحريك الذي يكون إذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة » .

هذا باب

فِعْلُ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ النِّسَاءِ

فِي النُّونِ الثَّقِيلَةِ وَامْتِنَاعِهِمَا مِنَ النُّونِ الْخَفِيفَةِ

اعلم أنَّك إذا أمرت الاثنين ، وأردت النون الثقيلة قلت : اضربانٌ زيداً . تكسر النون لأنها بعد ألف ، فهي كنون الاثنين ، والنون الساكنة المدغمة فيها ليس بحاجز حصين لسكونها . وكذلك : والله لتضربانٌ زيداً ، وجميع ما تصرفت فيه ، فهذا سبيلها في الاثنين . قال الله عز وجل : (وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (١) .

* * *

فإذا أوقعتها في جمع النساء قلت : / (٢) اضربانٌ زيداً . زدت ألفاً ؛ لاجتماع النونات ، ففصلت بها بينهن ، كما زدت في قول من قال : آأنت فعلت ذلك ، فتجعلها بين الهمزتين ؛ إذ كان التقاؤهما مكروهاً ، وكذلك : لتضربانٌ زيداً ، وكسرت هذه النون بعد هذه الألف ؛ لأنها أشبهت ألف الاثنين . تفعل بالنون بعدها ما تفعل بها بعد ألف التثنية ، فلا تحذف ؛ لأنها علامة ، ولأنك كنت إن حذفتها لا تفرق بين الاثنين والواحد .
وأما الألف التي أدخلتها للفصل بين النونات فلم تكن لتحذفها (٣) ؛ لأن الخفيفة إنما تقع

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥-١٥٦ « باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جمع النساء » .

فإذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثنين ثبتت الألف التي قبلها ، وذلك قولك : لا تفعلان ذلك (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) وتقول : افعلان ذلك ، وهل تفعلان ذلك ، فنون الرفع تذهب ههنا ، كما ذهب في فعل الجميع ، وإنما تثبت الألف ههنا في كلامهم .. » .
ثم أخذ يبين امتناع الخفيفة وعلة ذلك ...

الآية في يونس : ٨٩ .

(٢) وضعت الصفحتان خطأ في الجزء الأول ، فنقلناهما الى موضعهما هنا . وانظر كيف استقام الكلام وارتفع الاضطراب ، واطرد الحديث ، حتى الجملة الواحدة استكملت متعلقاتها بوضع هاتين الصفحتين هنا ، والاتصال كان مع قبلهما ومع ما بعدهما أتم اتصال ؟

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ « وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع الاثناث قلت : اضربان ، وهل تضربان ، ولتضربان ، فأنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات ، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها ، كما حذفوا نون الجميع للثنات ، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد ، وكسرت الثقيلة ههنا ، لأنها بعد ألف زائدة ، فجعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك وهي فيما سوى ذلك مفتوحة ، لأنها حرفان : الأول منهما ساكن ففتحت ، كما فتحت نون أين .. » .

في موقع الثقيلة . فإن قلت : فأجيبُ بها ، وأحرّك النون لالتقاء الساكنين ، كان ذلك غير جائز ؛ لأنَّ النون ليست بواجبة ، وأنت إذا جئت بها زائدةً ، وأحدثت لها حركة ، فهذا ممتنع . وإن تركتها على سكونها جمعت بين ساكنين / ومع هذا فإنَّها كانت في الاستفهام وفي القسم وفي المواضع التي يكون فيها الفعل مرفوعاً تلتبس بنون الاثنين ، ولا سبيل إلى اجتماعهما لما ذكرت لك من أنَّ الفعل يُبني معها على الفتح .

١
٢٧٤

وإنما حذفت النون في التثنية والجمع وفعل المرأة - إذا خوطبت - لأنها كالفتح في الواحد ؛ ألا ترى أنك تقول للمرأة : هل تضربين زيدا إذا أردت النون الخفيفة ، وللجماعة من الرجال : هل تضربين زيدا ؛ فهذا ما ذكرت لك .

وكان يونس بن حبيب (١) يرى إثباتهما في فعل الاثنين وجماعة النسوة ، فيقول : اضربان زيدا ، وللنساء : اضربان زيدا ، فيجمع بين ساكنين ، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلا أن يكون الساكن الثاني مُدغماً والأول حرف لين ، وقد مضى تفسير هذا (٢) .

فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله قال للاثنين : اضربا ، وللجماعة من النساء : اضربنا ، وإذا وصل فعل الاثنين قال : / اضربان الرجل . وهذا خطأ على قوله ، إنما ينبغي على قياس قوله أن يقول : اضرب الرجل . فيحذف النون ؛ لأنها تحذف لالتقاء الساكنين ، كما ذكرت لك في أول الباب ، ثم تحذف الألف التي في اضربا لعلامة التثنية ؛ لأنها أيضاً ساكنة ، فيصير لفظه لفظ الواحد إذا أردت به النون الخفيفة ، ولفظ الاثنين بغير نون إذا حذفت ألفها لالتقاء الساكنين .

٣
١٦

(١) وفي سيبويه أيضا ج ٢ ص ١٥٧ :

« وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيد ، واضربان زيدا ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن بدغم . ويقولون في الوقف : اضربا ، واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم ، لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف .

وإذا وقع بعدها الف ولام أو الف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها ، وإنما القياس في قولهم إن يقولوا : اضرب الرجل ، كما تقول بغير الخفيفة إذا كان بعدها الف وصل أو الف ولام ذهبت ، فينبغي لهم أن يذهبوا لها ، ثم تذهب الألف ، كما تذهب الألف وانت تريد النون في الواحدة إذا وقفت فقلت : اضربا ، ثم قلت اضرب الرجل ، لأنهم إذا قالوا : اضربان زيدا ، فقد جعلوها بمنزلتها في اضربان زيدا ، فينبغي لهم أن يجروا عليها هناك ما يجري عليها في الواحد » .

(٢) أنظر الجزء الأول ص ١٦١ ، ١٨٣ .

هذا باب

ملا يجوز أن تدخله النون خفيفةً ولا ثقيلةً

وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل

فمن ذلك قوله : (صه) و (مه) ، و (إيه) يا فتى : إذا أردت أن يزيدك من الحديث ، و (إيه) يا فتى ، إذا كفته ، و (وئها) يا فتى : إذا أغرته . وكذلك (عليك) زيدا ، و (دونك) زيدا ، و (وراعتك أوسع لك) (١) ، و (عندك) يا فتى : إذا حذرت شيئا بقره . فكل هذه لا تدخلها نون ؛ لأنها ليست بأفعال ، وإنما هي أسماء للفعل .

* * *

ومن ذلك (هلم) في لغة أهل الحجاز ؛ لأنهم يقولون : هلم للواحد ، وللثنين ، والجماعة على لفظ واحد .

٣
١٧

وأما على مذهب بني تميم فإن النون تدخلها ؛ لأنهم يقولون للواحد : هلم ، وللثنين : هلم ، وللجماعة : هلموا ، وللجماعة النسوة : هلمن ، وللواحدة : هلمى ؛ وإنما هي (لم) لحقتها الهاء ؛ فعلى هذا تقول : هلمن يا رجال ، وهلمن يا امرأة ، وهلمنن يا نسوة ، فيكون بمنزلة سائر الأفعال (٢) .

(١) هو مثل في مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٧٠ « أى : تأخر تجد مكانا أوسع لك » ويقال في ضده (أمامك) ، أى : تقدم » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة . وذلك الحروف التى للامر والنهى وليست بفعل وذلك نحو (إيه) و (صه) و (مه) وأشباهاها و (هلم) فى لغة الحجاز كذلك ، إلا تراهم جعلوها للواحد والانين والجميع والذكر والانثى .

وزعم أنها (لم) لحقتها هاء للتنبية فى اللغتين .
واقدر تدخل الخفيفة والثقيلة فى لفظة بنى تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى واردة ، كما تقول : هلم وهلمى وهلمن . . . » .

هذا باب

حروف التضعيف في الأفعال والمعتلة

من ذوات الياء والواو في النونين

اعلم أنك تلزمهن في النونين ما تلزم الأفعال الصحيحة من بناء الفعل على الفتح ، تقول :
رُدْنِ يا زيدُ ، ولا تقول : ارْدُدْنِ على قول من قال : (ارْدُدْ) ؛ لأنَّ الدال الثانية تلزمها الحركة
على ما ذكرت لك .

وكذلك تقول : اَلْقَيْنِ زيدا ، وهل تَغْزُونَ / عمرا ، وارْمِينِ خالدًا ، فتلزم الفعلين ما يلزم
سائر الأفعال (١) .

$\frac{3}{18}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ « باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والواو
التي الواوات والياءات لامبأتهن .

اعلم ان الياء التي هي لام والواو التي هي بمنزلتها اذا حذفنا في الجزم ، ثم الحقت
الخفيفة او الثقيلة اخرجتها ، كما تخرجها اذا جئت بالالف للانين ، لان الحرف يبني عليها ،
كما يبني على تلك الالف وما قبلها مفتوح ، كما يفتح ما قبل الالف وذلك قولك : ارمين زيدا ،
واخشين زيدا ، واغزون ...

وان كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ، ثم الحقت الخفيفة او الثقيلة حركتها ،
كما تحركها لالف الاثنين ، والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف وذلك قولك : لادعون ،
ولارضين ، ولارمين ، وهل ترضين ، وترمين ، وهل تدعون ... » .

هذا باب

(أما) و (إما)

أما المفتوحة فإن فيها معنى المجازاة . وذلك قولك : أما زيدُ فله درهم ، وأما زيد فاعطه درهما . فالتقدير : مهما يكن من شيء فاعطه. زيدا درهما ، فلزمت الفاء الجواب ؛ لما فيه من معنى الجزاء^(١) . وهو كلام معناه التقديم والتأخير .

ألا ترى أنك تقول : أما زيدا فاضرب ؛ فإن قدمت الفعل لم يجز ؛ لأن (أما) في معنى : مهما يكن من شيء ؛ فهذا لا يتصل به فعلٌ ، وإنما حذف الفعل أن يكون بعد الفاء . ولكنك تقدم الاسم ، ليسد مسد المحذوف الذي هذا معناه ، ويعمل فيه ما بعده .

وجملة هذا الباب : أن الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل إلا أنه لأبد من الفاء ؛ لأنها جواب الجزاء ؛ ألا تراه قال - عز وجل - (وأما ثمود فهديناهم^(٢)) / كقولك : ثمود هديناهم .

ومن رأى أن يقول : زيدا ضربته نصب بهذا^(٣) فقال : أما زيدا^(٤) فاضربه . وقال : (فأما اليتيم فلا تقهر)^(٥) فعلى هذا فقس هذا الباب .

* * *

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وأما (أما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا » .

(٢) فصلت : ١٧ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٧٤ : « وقد قرأ بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) إلا أن القراءة لا تخالف لأنها السنة » .

وقراءة نصب ثمود من الشواذ . شواذ ابن خالوية ص ١٣٣ والاتحاف ص ٣٨١ والبحر المحيط ج ٧ ص ٤٩١ .

(٤) صريح قول المبرد هنا : (وجملة هذا الباب : أن الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل) يفيد أنه مع النحويين فى عدم جواز نحو: أما زيدا فانى ضارب، وقد نسب الشجرى الجواز إليه قال فى أماليه ج ٢ ص ٣٤٩ : « وأن قلت : أما زيدا فانى ضارب فهذه غير جائزة عند النحويين إلا أبا العباس المبرد فإنه أجاز نصب زيد بضارب » .

وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ٦٨ « قال أبو حيان : وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس صحيح . قال : وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج : رجوعه مكتوب عندى بخطه » .

(٥) الضحى : ٩

وَأَمَّا (إِمَّا) المكسورة فإنها تكون في موضع (أَوْ) . وذلك قولك : ضربت إِمَّا زيدا ، وإِمَّا عمرا ؛ لِأَنَّ المعنى : ضربت زيدا أو عمرا ، وقال الله عزَّ وجلَّ : (إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ) (١) وقال : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (٢) .

فإذا ذكرت (إِمَّا) فلا بُدَّ من تكريرها ، وإذا ذكرت المفتوحة فأنْت مُخَيَّرٌ : إن شئت وقفت عليها إذا تمَّ خبرها . تقول : أَمَّا زيد فقائم ، وأَمَّا قوله : (أَمَّا مَنْ اسْتَعْنَى . فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى . وما عَلَيْكَ آلَا بِرُكْنِي . وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى . وَهُوَ يَخْشَى . فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى) (٣) فَإِنَّ الكلام مُسْتَعْنٍ من قِبَلِ التكرير ، ولو قلت : ضربت إِمَّا زيدا ، وسكت - لم يجز ؛ لِأَنَّ المعنى : هذا أو هذا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ ما بعد (إِمَّا) لا يكون كلاما مُسْتَعْنِيَا .

وزعم الخليل أَنَّ الفَضْلَ بين (إِمَّا) / و (أَوْ) أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ضربت زيدا أو عمرا فقد مضى صَدْرُ كلامك وَأَنْتَ مُتَيَقِّنٌ عند السامع ، ثمَّ حدث الشكُّ بِأَوْ (٤) .

فإذا قلت : ضربت إِمَّا زيدا فقد بنيت كلامك على الشكِّ ، وزعم أَنَّ (إِمَّا) هذه إِنَّمَا هي (إِنْ) ضُمَّتْ إِلَيْهَا (ما) لهذا المعنى ، ولا يجوز حَذْفُ (ما) منها إِلَّا أَنْ يضطرَّ إلى ذلك شاعر ، فَإِنْ اضطرَّ جاز الحذفُ ؛ لِأَنَّ ضرورة الشعر تردُّ الأشياءَ إلى أصولها ، قال :
لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرًا (٥)

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) الانسان : ٣ .

(٣) عبس : ٥ - ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢١٩ « ومن المبدل ابضا قولك : قد مرتت برجل أو امرأة انما ابتداء ييقين ، ثم جعل مكانه شككا أبدله منه ، فصار الاول والاخر الادعاء فيهما سواء » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ .

(٥) استشهد به سيبويه في مواضع ثلاثة على حذف (ما) من اما للضرورة في ج ١ ص ١٣٤ و ١٧١ و ج ٢ ص ٦٧ .

ووافقه البرد هنا وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٥ اما في نعهه للكتاب فقد وافقه في هذا البيت ، ولم يتعرض له بالنقد ، وخالفه في البيت الاخر وهو قول النمر بن تولب :

سَقَّتْهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْذَمَا

فقال : ان فيه شرطية .

وقال أبو علي في الايضاح : تقديره فاما جزعت جزعا ، واما أجملت صبيرا . يدل على ذلك انه لا يخلو من ان تكون (ان) للجزاء أو غيرها ، فلو كانت للجزاء والحقت الفاء في قولك : فاما جزعت جزعا للزمك ان تذكر الجواب .

فهذا لا يكون إلا على إِمَّا .

فأَمَّا في المجازاة إذا قلت : إِنْ تَأْتِنِي آتَكَ ، وَإِنْ تَقِمِ أَقِمِ - فَإِنَّكَ إِنْ شِئْتَ زِدْتَ (ما) ، كما تزيدها في سائر حروف الجزاء ؛ نحو : أينما تكن أَكُنْ ، ومتى ما تأتني آتَكَ ؛ لأنها : إِنْ تَأْتِنِي آتَكَ ، ومتى تقم أَقِمِ . فتقول على هذا - إِنْ شِئْتَ - : إِمَّا تَأْتِنِي آتَكَ ، وَإِمَّا تَقِمِ أَقِمِ معك . وقد مضى تفسير هذا في باب الجزاء (١) .

= الا ترى انك لو قلت : انت ظالم ان فعلت لسد ما تقدم مسد الجواب ، ولو الحققت الغاء فقلت انت ظالم فان فعلت لزمك ان تذكر للشرط جوابا ، ولا بجزىء ما تقدم عما يقتضيه الشرط من الجزاء .

والبيت لدريد بن الصمة من قصيدة يخاطب فيها امراته ويرثي معاوية اخا الخنساء والرواية الصحيحة كسر الكاف في كذبتك وقوله فاكذبيها بياء المخاطبة .
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٤٢-٤٤٧ ورغبة الأمل ج ٣ ص ١٥٦ والعينى ج ٤ ص ١٤٨ .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٥٤ .

/ هذا باب

مُدُّ ، ومُنْدُ

أما (مُدُّ) فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى . ومخفضا على معنى .
فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غير أنها لا تقع إلا في الابتداء لقلّة تمكّنها
وأنها لا معنى لها في غيره ، وذلك قولك : لم آتِه مُدُّ يومان ، وأنا أعرفه مُدُّ ثلاثون سنة ، وكلمتك
مُدُّ خمسة أيام . والمعنى - إذا قلت : لم آتِه مُدُّ يومان - : أنك قلت : لم آره ؛ ثم حَبَّرتَ
بالمقدار والحقيقة والغاية . فكأنك قلت : مدة ذلك يومان .

والتفسير : بيني وبين رؤيته هذا المقدار ، فكلُّ موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه .
وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فإن تقع في معنى (في) ونحوها ؛ فيكون حرف خفض
وذلك قولك : أنت عندي مُدُّ اليوم ، ومُدُّ الليلة ، وأنا أراك مُدُّ اليوم يا فتى ، لأنَّ المعنى
في اليوم وفي الليلة . وليس المعنى أنَّ بيني وبين رؤيتك مسافة ، وكذلك : رأيت زيدا مُدُّ يوم
الجمعة يمدحك ، وأنا / أراك مُدُّ سنة تتكلم في حاجة زيد ؛ لأنك تريد أنا في حال رؤيتك مذ
سنة (١) فلم أردت : رأيتك مذ سنة . أي : غاية المسافة إلى هذه الرؤية سنة - رفعت ، لأنك
قلت : رأيتك ، ثم قلت : بيني وبين ذلك سنة . فالمعنى : أنك رأيتَه ، ثم غَبَّرتُ سنة لا تراه .
وإذا قال : أنا أراك مُدُّ سنة ، فإنما المعنى أنك في حال رؤية لم تنقُص وأنَّ أولها مُدُّ سنة ؛
فلذلك قلت : أراك ؛ لأنك تُخَبِّرُ عن حال لم تنقطع . فهذا شَرَطُ (مذ) وتفسيرها .

٣
٢٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ومد عام أول
يقال : أول ههنا صفة ... » .

وقال في ج ٢ ص ٣٠٨ « وأما مذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما كانت
(من) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها ، وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم
الجمعة إلى اليوم ومد غدوة إلى الساعة ، وما لقيه منذ اليوم إلى ساعتك هذه ، فجعلت اليوم
أول غايتك ، فأجريت في بابها ، كما جرت من حيث اقلت : من مكان كذا إلى مكان كذا ، وتقول :
ما رأيت منذ يومين ، فجعلتها غاية كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية ، ولم ترد
منتهى » .

فإن قال قائل : فما بالي أقول : لم أرك مُذَّ يومَ الجمعة ، وقد رآه يوم الجمعة ؟ قيل : إنَّ
النفي إنما وقع على ما بعد الجمعة ، والتقدير : لم أرك مذ وقت رؤيتي لك يوم الجمعة ، فقد أثبتَّ
الرؤية ، وجعلتها الحدَّ الذي منه لم أره . فهذا تفسيرها ومجرى ما كان هذا لفظه ، واتَّصل به
معناه .

* * *

فَأَمَّا (مُنْذُ) - فمعناها - جررتَ بها أو رفعتَ - واحد^(١) . وبابها الجرُّ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَزْمَنَةِ لِابْتِدَاءِ
الغاية بمنزلة (مِنْ) فِي سَائِرِ الْأَسْمَاءِ . تقول : لم أرك مُنْذُ يومِ الجمعة ، أى : هذا ابتداءُ الغاية ؛
كما تقول : مِنْ عبد الله إلى زيد ، ومن الكوفة سرت .

فإن رفعت فعلى أَنَّكَ جعلت (مُنْذُ) اسماً ، وذهبت إلى أَنَّهَا (مُنْذُ) فِي الْحَقِيقَةِ . وذلك
قليل ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَزْمَنَةِ بِمَنْزِلَةِ (مِنْ) فِي الْأَيَّامِ .

فَأَمَّا (مُنْذُ) فدلَّ على أَنَّهَا اسم : أَنَّهَا مَحذُوفَةٌ مِنْ (مُنْذُ)^(٢) الَّتِي هِيَ اسْمٌ ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ لَا يَكُونُ
فِي الْحُرُوفِ ؛ لِإِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، نَحْوُ : يَدٌ ، وَدَمٌ ، وَمَا أَشْبَهَهُ .

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٤٥ « وَأَمَّا (مُنْذُ) فَضُمَّتْ : لِأَنَّهَا لِلْغَايَةِ . . » .
وَقَالَ فِي ج ١ ص ٤٦٠ « وَمِمَّا يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ أَيْضًا قَوْلُكَ : مَا رَأَيْتَهُ مِنْذُ كَانَ
مُنْدَى وَمِنْذُ جَاءَنِي » .
(٢) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ١٢٢ بَابُ مَا ذَهَبَتْ عَيْنُهُ « فَمِنْ ذَلِكَ (مُنْذُ) يَدُكَ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ
ذَهَبَتْ مِنْهُ قَوْلُهُمْ : مِنْذُ ، فَإِنَّ حَقْرَتَهُ قُلْتَ : مِنْذُ » .
وَفِي الْإِنْصَافِ مَسْأَلَةٌ فِي أَعْرَابِ الْأَسْمَاءِ بَعْدَ مَنَ وَمِنْذُ ص ٢٣٣-٢٣٩

هذا باب

التبيين والتمييز

إعلم أنَّ التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره؛ ومعناه في الانتصاب واحد^(١) وإن اختلفت عوامله .

فمعناه : أن يأتي مُبينًا عن نوعه ، وذلك قولك : عندي عشرون درهما ، وثلاثون ثوبا .
لما قلت : عندي عشرون ، وثلاثون - ذكرت عددا مُبهما يقع على كلِّ معدود ، فلما قلت درهما
عرّفت الشيء الذي إليه قصدت بأن ذكرت واحدا منه يدلُّ على / سائر ، ولم يجز أن تذكر جمعا ؛
لأنَّ الذي قبله قد تبين أنه جمع ، وأنه مقدارٌ منه معلوم .

ولم يجز أن يكون الواحد الدالُّ على النوع معرفة ؛ لأنَّه إذا كان معروفا كان مخصوصا ،
وإذا كان منكورا كان شائعا في نوعه .

فأما النصب فإنما كان فيه ؛ لأنَّ النون منعت الإضافة^(٢) ، كما تمنعها إذا قلت : هولاء ضاربون
زيدا . ولولا النون لأضفت فقلت : هولاء ضاربوزيد ؛ كما تقول : هذه عشرو زيد ، إلا أن
الضاربين وما أشبهه أسماء مأخوذة من الفعل تُضَافُ كما تُضَافُ الأسماء ، فإذا منعت النون

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٨ « وذلك أنك أردت أن تقول : لي مثله من العبيد ، ولي
ملؤه من العسل ، وما في السماء موضع كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفا ، كما حذفه
في عشرين حين قال : عشرون درهما ، وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ،
ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب بملء كف ومثله ، كما
انتصب الدرهم بالعشرين لأن (مثل) بمنزلة عشرين والمجرور بمنزلة التنوين ، لأنه قد منع
الإضافة ، كما منع التنوين ، وزعم الخليل أن المجرور بدل من التنوين .. » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « وتقول فيما لا يقع إلا متونا عاملا في نكرة وإنما وقع
متونا ، لأنه فصل فيه بين المسائل والعمول فالفصل لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا وذلك
قولك: هو خير منك أبا، وهو أحسن منك وجها، ولا يكون العمول إلا من سببه ، وإن شئت قلت :
هو خير عملا وانت تنوى منك .. ولا يعمل إلا في نكرة » .

الإضافة عَمِلت هذه الأسماء فيما بعدها بما فيها من معنى الفِعْل (١) ، وكان المنصوب مفعولا صحيحا ؛ لأنها أسماء الفاعلين في الحقيقة وفيها كنايةتهم . فإذا قلت : عشرون رجلا فإنما انتصب بإدخالك النون ما بعدها تشبيهاً بذلك ؛ كما أن قولك : إن زيدا منطلق ، ولعل زيدا أخوك مُشَبَّهٌ بِالْفِعْلِ في اللفظ ، ولا يكون منه (فعل) ، ولا (يفعل) ولا شيء من أمثلة الفِعْلِ ؛ وكما أن (كان) في وزن الفِعْلِ / وتصرفه ، وليست فعلا على الحقيقة (٢) . تقول : ضرب زيد عمرا ، فتخبر بأن فعلا وصل من زيد إلى عمرو . فإذا قلت : كان زيد أخاك لم تُخبر أن زيدا أوصل إلى الأخ شيئا ، ولكن زعمت أن زيدا أخوه فيما خلا من الدهر والتشبيه يكون للفظ . وللتصرف ، والمعنى .

فأما المعنى فتشبيهك (ما) بليس . و(ليس) فِعْلٌ و(ما) حرف . والمعنى واحد . فهذا سبيلٌ كل ما كانت النون فيه عاملة من التبيين .

فإن قلت : هل يجوز عندي عشرو رجلٍ ؟

فإن ذلك غير جائز ؛ لأن الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت : عشرو زيد ، فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعريفك إياه صاحب العشرين ، ولم يكن إلى النصب سبيلٌ ؛ لأنه في باب الإضافة . كقولك : ثوب زيد ، ودرهم عبد الله . والتبيين في باب من النصب وإثبات النون ؛ فامتنع من إدخاله في غير بابيه مخافة اللبس .

وَمَا يُنصَبُ قَوْلُكَ : هذا أفضلهم رجلا ، وأفره الناس عبداً / . وذلك أنك كنت تقول في المصادر : أعجبنى ضربُ زيدِ عمرا ، فتضيف إلى زيد المصدر ؛ لأنه فعله ، فتشغل الإضافة بالفعل ، فتنصب عمرا ؛ لأنه مفعول . ولولا أنك أضفت إلى زيد لكان (عمرو) مخفوضا بوقوع المضاف عليه ؛ كما أنك لو لم تنون في قولك : ضاربون زيدا لحل (زيد) محل التنوين . وانخفض بالإضافة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وذلك قولك : ثلاثون عبدا ، وكذلك إلى أن تتسعه وتكون النون لازمة له ، كما كان ترك النون لازما للثلاثة إلى العشرة ، وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء ، والزومها وجها واحدا ، لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ، ولا التي شبهت بها ، فلم تقو تلك القوة ، ولم يجز حين جاوزت أدنى المقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحدا ، ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك » .

(٢) سياني في ص ٨٠ ، ١٦٩ من الأصل .

فلما كان عشرون رجلاً بمنزلة ضاربين زيدا - كان قولك : لى مثله رجلا ، وأنت أفرههم عبدا بمنزلة : أعجبنى ضربُ زيدِ عمرا ، وشتمك خالدا .

وكما امتنعتَ من أن تقول : عشرو درهمٍ للفضل بين التفسير والمَلِك إذا قلت : عشر زيد - امتنعتَ في قولك : أنت أفرههم عبدا من الإضافة ؛ لأنك إذا قلت : أنت أفرههم عبدا فإنما عنيتَ مالِكَ العبد .

وإذا قلت : أنت أفره عبداً في الناس فإنما عنيتَ العبد نفسه . إلا أنك إذا قلت : أنت أفره العبيد فقد قدمته عليهم في الجملة .

وإذا قلت : أفره عبداً في الناس ، فإنما معناه : أنت أفره من كلِّ عبد إذا أفردوا عبداً ؛ كما تقول : هذا خير اثنين / في الناس ، إذا كان الناس اثنين اثنين .

ويجوز أن تقول - وهو حسن جداً - : أنت أفره الناس عبيداً . (١) وأجود الناس دُورا ولا يجوز عندي عشرون دراهمَ يا فتى .

والفضلُ بينهما : أنك إذا قلت : (عشرون) ، فقد أتيت على العدد ، فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدلُّ على الجنس ، فإذا قلت : هو أفره الناس عبداً - جازاً أن تعني عبداً واحداً ، فمن ثمَّ حسنٌ ، واختير - إذا أردت الجماعة - أن تقول : عبيداً . قال الله عزَّ وجلَّ : (قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً) (٢) ، وقد يجوز أن تقول : أفره الناس عبداً فتعني جماعة العبيد نحو التمييز والجمع أبينُّ إذا كان الأول غير مخطور العدد .

* * *

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « ولا يعمل الا في نكرة ، كما انه لا يكون الا نكرة ، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة ، فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجهاً واحداً ، وتقول في الجمع خير منك أعمالاً » .

وقال في ص ١٠٥ « وتقول : هو خير رجل في الناس ، وافره عبد فيهم ، لان الفاعل هو العبد ، ولم تلق افره ولا خيرا على غيره ، ثم تختص شيئا فالعنى مختلف . . . وتقول : هو اشجع الناس رجلا ، وهما خير الناس اثنين فالجور ههنا بمنزلة التنوين وانتصب الرجل والاثنان ، كما انتصب الوجه في قولك : هو احسن منه وجها ، ولا يكون الا نكرة ، كما لم يكن ثم الا نكرة ، والرجل هو الاسم المبتدا والاثنان كذلك انما معناه : هو خير رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس ، وان شئت لم تجعله الاول فقلت : هو اكثر الناس مالا » .

(٢) الكهف : ١٠٣ وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٣ .

ومن التمييز ويحده رجلا ، والله دره فارسا ، وحسبك به شجاعا (١) ، إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل (من) توكيدا لذلك الذكر ، فتقول : ويحه من رجل . والله دره من فارس ، وحسبك به من شجاع ، ولا يجوز : عشرون من / درهم . ولا هو أفرههم من عبد ؛ لأنه لم يذكره في الأول .

وأنا أرى قوله عز وجل : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) (٢) على هذا ؛ كما تقول : مَنْ جاءني من طويل أعطيته ، وَمَنْ جاءني من قصير منعه ؛ لأنك قدمت ذكره بقولك : (مَنْ) .

* * *

= عرض أبو حيان لجمع تمييز النسبة ، وافراده فقال في البحر المحيط ج ٣ ص ١٦٧ : « إذا جاء التمييز بعد جمع ، وكان منتصبا عن تمام الجملة فاما أن يكون موافقا لما قبله في المعنى أو مخالفا : فان كان موافقا طابقه في الجمعية ، نحو : كرم الزيدون رجلا ، كما يطابق لو كان خبرا ، وان كان مخالفا : فاما ان يكون مفرد المدلول أو مختلفه . ان كان مفرد المدلول لزم افراد اللفظ الدال كقولك في أبناء رجل واحد : كرم بنو فلان أصلا وأبا ، وجاء الأذكىاء وعيا ، وذلك اذا لم تقصد بالمصدر اختلاف الانواع لاختلاف محاله . وان كان مختلف المدلول : فاما أن يلبس افراده لو أفرد أو لا يلبس . فان البس وجبت المطابقة ، نحو : كرم الزيدون آباء ، أى كرم آباء الزيدون ، ولو قلت كرم الزيدون أبا لأوهم أن اباهم واحد موصوف بالكرم . وان لم يلبس جاز الافراد والجمع والافراد أولى كقوله (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا) اذ معلوم أن لكل نفسا وأنهن لسن مشتركات فى نفس واحدة ، وقر الزيدون عينا ، ويجوز أنفسا وأعيننا .. » .

وانظر أيضا البحر ج ٦ ص ١٦٧ وحاشية الصبان ج ٢ ص ٨٣ .
(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير . وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا ، وما اشبه ذلك ، وان نسنت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل (من) ههنا ، كدخولها فى (كم) توكيدا . وانتصب الرجل لانه ليس من الكلام الاول ، وعمل فيه الكلام الاول ، فصارت الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا أيضا أنك اذا قلت : ويحه ، فقد تعجبت ، وأبهمت من أى أمور الرجل تعجب ؟ وأى الأنواع تعجبت منه ؟ فاذا قلت : فارسا وحافظا - فقد اقتصصت ولم تبهم ، وبينت فى أى نوع هو ؟ » .

(٢) النحل : ٥٣ .

وفى البحر المحيط ج ٥ ص ٥٠٢ « و(ما) موصولة ، وصلتها (بكم) ، والعامل فعل الاستقرار ، أى وما استقر بكم من نعمة و (من نعمة) تفسير لما والخبر (فمن الله) .. وأجاز الفراء والحوفى أن تكون (ما) شرطية ، وحذف فعل الشرط قال الفراء : التقدير وما يكن بكم من نعمة ، وهذا ضعيف جدا ، لانه لا يجسور حذفه الا بعد ان وحدها . . . » .

واعلم أنّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه . لتصرف الفعل . فقلت : تَفَقَّأتْ
شَحْمًا ، وتصبَّبتِ عرقًا ، فإن شئت قدّمت . فقلت : شَحْمًا تَفَقَّأتْ . وعرقًا تصبَّبتِ .
وهذا لا يُجيزه سيبويه (١) ؛ لأنّه يراه كقولك : عشرون درهما . وهذا أفرهُم عبداً ، وليس
هذا بمنزلة ذلك ؛ لأنّ (عشرين درهما) إنّما يعميل في الدرهم ما لم يُؤخَذ من الفعل .
ألا ترى أنّه يقول : هذا زيد قائما . ولا يُجيز : قائما هذا زيد ، لأنّ العامل غير فعل .
وتقول : راكبا جاء زيد ؛ لأنّ العامل فعل ؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً .
وهذا رأى أبي عثمان المازني (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وقد جاء من الفعل ما انغذ الى مفعول ، ولم يقو قوة غيره
حسباً قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلات ماءً ونفقات شحماً . ولا تقول : امتلانه ولا تفقاته
ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول ماء امتلات ، كما لا يقدم المفعول في
في الصفات المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لانه فعل لا يتعدى الى
مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، وإنما أصله امتلات من الماء ، وتفقات من الشحم » .

(٢) تناول نقد المبرد للكتاب مسألة تقديم التمييز على عامله فقال المبرد :

« زعم انه لا يقول : شحماً تفقات ، ولا عرقاً تصببت . . وانه لا يجيء التقديم في شيء
من التمييز البتة ، وقد اجاز في الحال التقديم اذا كان العامل فعلاً ، وإنما الحال عنده وعند
غيره بمنزلة التمييز ، فيلزمه هذا ان يجيز تقديم التمييز اذا كان العامل فعلاً ، والا ترك
قوله في الحال . »

وأبو عثمان يجيز تقديم التمييز اذا كان العامل فعلاً ، وجاء في الشعر تصديق هذا
القياس وهو قوله :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق نطيب

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : إنما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة واشباهها ، لأن بعضها
جاء على غير معناه : وذلك أن اللفظ لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعل ، لأنك اذا قلت : زيد
حسن وجهها فالحسن في المعنى الوجه ، وكذلك تصيب عرقاً ، إنما التصيب في المعنى للعرق ،
فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه ، وكان أصعب مما لفظه على معناه ، ولم يمنع
سيبويه من اجازة ذلك في الشعر ، فيكون هذا البيت حجة عليه ، بل ليس يوجد كشيراً في
الشعر . »

وأما قوله : ترك قياسه في الحال لأنه شبه الحال بالتمييز فليست الحال مشبهة
للتمييز في كل حال وإنما شبهها به في أن الحال لا تكون الا نكرة ، كما أن التمييز لا يكون الا نكرة ،
والا فالحال مخالف للتمييز في معان كثيرة « ثم ذكر واحداً منها فقال :

وقال الشاعر . فقدم التمييز لما كان العامل فعلا :

/ أَتَهَجَّرُ لَيْلَىَ لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبُ (١)

* * *

واعلم أنَّ وَن التمييز ما يكون خفضا . ولكن يكون على معنى أذكره لك : وذلك قولك :

= « احدها : ما ذكرناه في ان معناها على لفظها ، والفعل العامل فيها لفاعله لا لها ، وليس هو في التمييز كذلك ، فعمل الفعل فيها أقوى من ذلك ، فجاز تقديمها ، ولو كان الفعل المتعدي الى التمييز يجرى مجرى الأفعال التي تشمل في الحال والمفعولين في القوة والتصرف لجواز ان تقدمه مع أسماء الفاعلين منها وهي الصفات، كما قدمنا المفعول مع أسماء الفاعلين في البيت الآخر فنقول : هو وجهها حسن ، وهو عرقا تصيب ، اذ كنا نقول : هو زيدا ضارب وهو مسرعا راكب » .

انظر الانتصار ص ٦٢-٦٣ .

في تفسير المسائل المشككة ص ١٦ : « فاما قولك : تفقات شحما ، وتصيب عرقا . فان هذا وان كان الفعل منه يتصرف في لفظه على طريقة فعل يفعل ، وسيفعل فانه غير متصرف في معناه ، اذ هو منقول من فاعله المذكور معه الى غير فاعله ، وأخرج فاعله فيه مخرج المفعول على جهة التمييز ، فلا يجوز تقديمه عليه . لا تقول : عرقا تصيب ، ولا شحما تفقات ، لما بينا من انه منقول عن فاعله المذكور معه الى غيره ، وأصله : تفقا تحمى ، وتصيب عرقى ، وقد أجاز ذلك أبو عثمان المازنى وانشد :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها

وهذا عند أكثر اصحابنا شاذ مع صحة الرواية ، ولا يقاس على مثله والرواية المشهورة عندهم :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فيؤيد ما رواه اصحابنا من هذه الرواية صحتها في القياس .
فلو تكافأت الروايتان الا بمقدار ان احدهما فيها ترجيح القياس الصحيح لكفى في ابطال الرواية الأخرى التي لا قياس معها . وهذا قد تفصيناها في كتابنا : شرح أبيات كتاب سيبويه وكذلك في كتابنا : الموسوم باستدراك الغلط على بعض المتأخرين في شرح كتاب سيبويه » .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٢٨٤ « فاما ما أسنده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول

المخبل [السعدى] :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها . وما كان نفسا بالفراق تطيب

فنقابه برواية الزجاجى واسماعيل بن نصر وأبى اسحاق انسا :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم . . . » .

وقد عقد الانبارى في الانصاف مسألة لهذا - الانصاف ص ٤٩٣-٤٩٦ .

وانظر العينى ج ٣ ص ٢٤٥-٢٣٩ والأنباه ج ٢ ص ٢٤٢-٢٤٣ وشرح الكافية للرضى

ج ١ ص ٢٠٤ وابن عيسى ج ٢ ص ٧٣ والفارقى ص ١٦ .

كل رجل جاءني فله درهمٌ : فهذا شائع في الرجال ولكن معناه : كلُّ الرجال إذا كانوا رجلاً رجلاً ، كقولك : كلُّ اثنين أتياي فلهما درهمان

ومن ذلك قوله : مائة درهمٍ - وألفُ درهمٍ . وإنما معناه معنى عشرين درهماً ، ولكنك أضمت إلى المميز ؛ لأنَّ التثنية غير لازم . والنون في عشرين لازمة ؛ لأنها تثبت في الوقف ، وتثبت مع الألف واللام . وقد مضى تفسير هذا في باب العدد (١) .

فأما قولك : زيد الحسن وجهها (٢) . والكريم أبا - فإنه خارج في التقدير من باب الضارب ريداً ؛ لأنك تقول . هو الحسن الوجهة يا فتى ، وإن كان الخفض أحسن . وكذلك : هو حسنُ الوجهة . فهذا لا يكون فيه إلاَّ النصبُ . لأنَّ التثنية مانع ، وقد ذكرنا هذا في باب (٣) ؛ فلذلك لم / نذكر استقصاءه في هذا الموضع .

٣
٣٠

فأما قولك : أنت أقره عبد في الناس - فإنما معناه : أنت أحد هؤلاء الذين فضلتهم . ولا يُضاف (أفعل) إلى شيء إلاَّ وهو بعضه ؛ كقولك . الخليفة أفضل بني هاشم . ولو قلت . الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً ؛ لأنه ليس منهم ، وكذلك : هذا خيرُ ثوب في الثياب إذا عييت ثوبا . وهذا خيرُ منك ثوبا إذا عنيت رجلاً . وكذلك تقول : الخليفة أفضلُ من بني تميم ؛ لأنَّ (من) دخلت للتفضيل ، وأخرجتهم من الإضافة . فهذا وجهُ دا . ولو قلت : ما أنت بأحسن وجهاً مني ، ولا أقره عبداً - كان جيّداً . فإن قصدت قصداً الوجهَ بعينه قلت . هذا أحسنُ وجهٍ رأيته . إنما تعني الوجوه إذا ميّزت وجهها وجهها فعلى هذه الأصول فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله .

(١) انظر الجزء الثاني ص ١٦٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٣ : « فاما النكرة فلا يكون فيها الا الحسن وجهاً تكون

الالف واللام بدلا من التثنية . . » .

وانظر تعليق السيرافي .

(٣) ذكره ص ٤٧٤ من الجزء الرابع .

هذا باب

التثنية على استقصائها

صحيحها . ومُعْتَلِّها

٣
٣١ أما ما كان صحيحا فإنك إذا أردت تثنيته سلمت بناءه ، وزدت ألفا / ونونا في الرفع ،
وياء ونونا في الخفض ، ودخل النصب على الخفض ؛ كما ذكرت لك في أول الكتاب (١) .
وذلك قولك في الرفع : زيدان ، وعمران ، وجعفران ، وعطشانان . وعنكبوتان .

* * *

فإن كان الاسم ممدودا وكان مُنصَرِفًا ، وهمزته أصليّة - فهو على هذا
تقول في تثنية قراء : قراءان ، وفي تثنية خطاء : خطاءان ، وفي الخفض والنصب : خطاءين .
وزيدين ، وعمرين ، وقراءين .

وقد يكون قراوان على بُعد ؛ لعلّة أذكرها إن شاء الله .

وإن كان ممدودا مُنصَرِفًا وهمزته بَدَلٌ من ياء أو واو ، فكذلك .

تقول : رداءان ، وكساءان ، وغطاءان . والقَلْبُ إلى الواو في هذا يجوز . وليس بجيد .
وهو أحسن منه فيما كانت همزته أصلا . وذلك قولك : كساوان ، وغطاوان .
وإن كان الممدود إنما مدّته للتأنيث لم يكن في التثنية إلا بالواو ، نحو قولك : حمراوان ،
وخنفساوان ، وصحراوان ، ورأيت خنفساوين . وصحراوين (٢)

* * *

(١) في ص ١ ، ٢ من الجزء الاول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ « باب تثنية الممدود .

اعلم ان كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع
وبالياء والنون في النصب والجور بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك . وذلك نحو
قولك : رداءان وكساءان وعلباءان ، فهذا الاجود الاكثر .

فان كان الممدود لا ينصرف ، وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث فانك اذا ثنيته ابدلت
واوا ، كما تفعل ذلك في خنفساوى ، وكذلك اذا جمعته بالتاء .

واعلم ان ناسا كثيرا من العرب يقولون : علباوان وحرباوان شبهوهما ونحوهما بحمراء
حيث كان زنة هذا النحو كزنته ، وكان الآخر زاندا ، كما كان آخر حمراء زاندا ، وحيث مدت
كما مدت حمراء .

وقال ناس : كساوان وغطاوان . . . » .

وإن كان المثني مقصورا فكان على ثلاثة أحرف تظرت في أصله : فإن كان من الواو / أظهرت الواو ، وإن كان من الياء أظهرت الياء ، وذلك قولك في تثنية قَفَاً : قَفَوَان . وعصا : عصوان ، ورأيت قَفَوَيْنِ ، وعصوين .

وأما ما كان من الياء فقولك في رَحَى : رَحِيَان ، وحصى : حَصِيَان .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنَّ ألف التثنية تَلْحَقُ الألف التي كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء التثنية ، وهما ساكنان . فلا يجوز أن يلتقيا ؛ فلا بُدَّ من حذف أو تحريك ؛ فلو حذفنا لذهبت اللام ، فحُرِّكت . فردِّدْت كَلَّ حَيِّزٍ إلى أصله ؛ كما كنت فاعلا ذلك إذا تُنِّيت الفاعل في الفِعْل ، وذلك قولك : غزا الرجل . ودعا . ثمَّ تقول : غَزَا . ودعَا ؛ لأنَّك لو حذفنا لالتقاء الساكنين لبقِيَ الاثنان على لفظ الواحد .

وتقول : رمى ، وقضى ، فإذا تُنِّيت قلت : رميا . وقضيا

فكذلك هذا المقصور في التثنية .

فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا كانت تثنيته بالياء من أيِّ أصل كان ، وقد مضى تفسير هذا (١) . وكذلك إن كانت ألفه زائدة للتأنيث أو للإلحاق

تقول : مَلْهِيَان ، ومُعْزِيَان ، وحُبَارِيَان ، وَحَبْنُطِيَان ؛ كما تقول في الفعل : أَعْزِيَا ، وغَازِيَا ، ورَامِيَا ، واستَعْزِيَا ، واستَحْيِيَا ، ونحوه ؛ فعلى هذا مجرى جميع المقصور .

واعلم أنَّ التثنية لا تُحْطِئُ الواحدَ . فإذا قيل لك : ثَنَّهُ - وجب عليك أن تأتي بالواحد ، ثمَّ تزيد في الرفع ألفا ونونا ، وفي الخفض والنصب ياء ونونا

فأما قولهم : جاءَ يَنْفُضُ مِذْرَوِيَهُ (٢) ؛ فإنَّما ظهرت فيه الواو ؛ لأنَّه لا يُفْرَدُ له واحدٌ

وكذلك : عقلته بِثِنَائِيَيْنِ (٣) ولو كان يُفْرَدُ له واحدٌ لكان : عقلته بِثِنَائِيَيْنِ ؛ لأنَّ

الواحدُ ثِنَاءٌ فاعلم ، وكنت تقول : مِذْرِيَان ؛ كما تقول : مَلْهِيَان ، ولكنَّه بمنزلة قولك : الشقاوة ، والعباية . بُنِيَتْ على هذا التأنيث ، وصارت الهاءُ حرف الإعراب ؛ فظهرت الواو والياء .

(١) تقدم الحديث عن تثنية المقصور في الجزء الاول ص ٢٥٨-٢٥٩ وسيمعده مرة ثالثة في هذا الجزء ص ٧٠ . كما سيكرر حديث تثنية المددود .

(٢) تقدم في الجزء الاول ص ١٩١ والجزء الثاني ص ١٦٣-١٦٤ .

(٣) تقدم أيضا في الجزء الثاني ص ١٦٤ وانظر سيبويه ج ٢ ص ٩٤-٩٥ ، ٣٨٣ .

ولو بنيته على التذكير لم يكن إلا صلاة ، وعبادة ، كما تقول : امرأة غزاة ؛ لأنك
جئت إلى غزاه / - وقد انقلبت الواو فيه همزة - فأنته على تذكيره ، ولو كنت بنيته على
التأنيث لكانت الهاء مظهرة للياء وللواو قبلها .

فأما قولهم : (خُصيان^(١)) فإنما بنوه على قولهم : خُصِي فاعلم - ومن ثنى على قولهم : خُصية
لم يقل إلا : خُصيتان .

وكذلك يقولون : ألية وألى في معنى . فمن قال : ألية قال : أليتان : ومن قال : ألى
قال : أليان . قال الراجز :

« تَرْتَجُ أَلِيَاهُ ارْتِجَاجِ الوَطْبِ (٢) »

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨٣ : « وأما من قال : صلاة وعبادة فانه لم يجيء بالواحد على
الصلاة والعباء ، كما انه اذا قال : خصيان لم يشنه على الواحد المستعمل في الكلام ، ولو اراد
ذلك لقال : خصيتان » .

الصلاة : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه . والعباية والعباء : ضرب من
الاكسية واسع فيه خطوط سود كبار .
(٢) قبله كما في الاقتضاب ص ٣٩٣ والجواليقي ص ٣٠٠ :

كَأَنَّمَا عَطِيَّةٌ بِنُ كَعْبٍ طَعِينَةٌ واقفةٌ في رُكْبِ

وصفه بان كفه عظيم رخو فهو يرتج لعظمه ورخاوته ارتجاج الوطب وهو زق اللبن .
وهذا الراجز - مع كثرة الاستشهاد به - لم يعلم قائله . الخزانة ج ٣ ص ٣٦٦-٣٦٧ .

هذا باب

الإمالة

وهو أن تنحو بالالف نحو الياء ، ولا يكون ذلك إلا لعلّة تدعو إليه .

إعلم أن كل ألف زائدة أو أصلية فنصبها جائز .

وليس كل ألف تمال لعلّة إلا نحن ذكروها إن شاء الله .

فمما يُمال ما كان ألفه زائدة في فاعل ، وذلك نحو قولك : / رجل عابد ، وعالم ، وسالم ، فإنما أملت الألف ، للكسرة اللازمة لما بعدها . وهو موضع العين من فاعل ، وإن نصبت في كل هذا فجيّد بالغ على الأصل^(١) وذلك قولك : عالم وعابد .

وكذلك إذا كانت قبلها كسرة أو ياء ، نحو قولك : عباد ، وجبال ، وجبال . كل هذا إمالته جائزة . فأما عيال فالإمالة له ألزم ؛ لأن مع الكسرة ياء .

فكل ما كانت الياء أقرب إلى ألفه أو الكسرة فالإمالة له ألزم . والنصب فيه جائز .

وكل ما كثرت فيه الياءات أو الكسرات فالإمالة فيه أحسن من النصب^(٢) .

* * *

واعلم أنه ما كان من فعل إمالة ألفه جائزة حسنة ، وذلك نحو : صار بمكان كذا ، وباع زيد مالا ؛ فإنما أملت ؛ لتدل على أن أصل العين الكسر ؛ لأنه من بعث ، وصرت والعين أصلها الكسر وألفوا / منقلبة من واو^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٩ « فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك : عابد وعالم ومساجد ومقاتيح وعداقر وهابيل ، وإنما أمالوها ، للكسرة التي بعدها . أرادوا أن يقربوها منها ، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا : صدر فجعلوه هاءا بين الزاي والصاد .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦١ « ومما تمال الفه قولهم : كيال وبياع ، وسمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول : كيال كما ترى ، فيميل ، وإنما فعلوا هكذا ، لأن قبلها ياء ، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها : نحو سراج وجمال .

وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف .. »

(٣) هكذا بالأصل ، والصواب أن يمثل بنحو : خاف وهاب ، لأن ألف صار وباع منقلبة عن ياء ، وعينها مفتوحة في الفعل الماضي .

إِلَّا أَنَّهُ فَمَا كَانَتْ أَلْفُهُ مُنْقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ أَحْسَنُ . فَمَا الْوَاوُ فَهِيَ فِيهَا جَيِّدٌ ، وَلَيْسَ كَحُسْنِهِ فِي الْيَاءِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَغْلِيظَيْنِ ، وَإِنَّمَا فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ (فَعِلَ) ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : خَافَ زَيْدٌ كَذَا ، وَمَاتَ زَيْدٌ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : مِتَّ عَلَى وَزْنِ خِيفَتِ . وَمِنْ قَالَ : مِتَّ (١) لَمْ تَجْزِ الْإِمَالَةُ فِي قَوْلِهِ . وَقَدْ قَرَأَ الْقُرَّاءُ : (ذَلِكَ لِيَمَنْ خَافَ مَقَامِي) (٢)

* * *

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَلْفَ إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ ، فَأِمَالَتُهَا حَسَنَةٌ ، وَأَحْسَنُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ . وَسَنَفَسُرُ لَمْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَمَى ، وَسَعَى ، وَقَضَى ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي يُوقِفُ عَلَيْهَا . وَالْإِمَالَةُ أَبْيَنُ ، وَهِيَ الَّتِي تَنْتَقِلُ عَلَى الثَّلَاثَةِ . فَتَكُونُ رَابِعَةً ، وَخَامِسَةً ، وَأَكْثَرَ . فَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ رَجَعَتْ ذَوَاتُ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ ؛ نَحْوُ : مَغْرِيَانِ ، وَمُلْهَيَانِ . وَقَوْلُكَ فِي الْفِعْلِ : أَغْرَيْتَ (٣) وَقَدْ فَسَّرْنَا هَذَا فِي بَابِهِ (٤) / مُسْتَقْصَى . فَلَمَّا كَانَتْ الْيَاءُ أَمَكْنَ كَانَتْ الْإِمَالَةُ أَثْبَتَ .

* * *

(١) فِي مَاتَ لِقَتَانِ : مَاتَ يَمُوتُ مِنْ بَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (بِضْمِ الْمِيمِ) مِثْلَ إِقَالَ يَقُولُ .
وَاللُّغَةُ الثَّانِيَةُ : مَاتَ يَمَاتُ مِنْ بَابِ فَرِحَ يَفْرَحُ وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (بِكَسْرِ الْمِيمِ) كَخَافَ يَخَافُ .
وَجَاءَتْ هَذِهِ اللَّغَةُ فِي قَوْلِ السَّاعِرِ :

بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبِنَاتِ عَيْشِي ، وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَانِي

وَقَدْ قَرِئَ فِي السَّبْعِ بِاللِّغَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ نَعَالِي :

« يَا لَيْتَنِي مِتُّ » . « أَتَذَا مَا مِتُّ » ، « أَوْ مِتُّم » ، « أَتَذَا مِتْنَا »

وَهَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى التَّوَالِي : مَرِيْمٌ : ٢٣ ، مَرِيْمٌ : ٦٦ ، آلُ عِمْرَانَ : ١٥٧ ، الْمُؤْمِنُونَ : ٨٢ .
(٢) فِي سَبِيُوهِ ج ٢ ص ٢٦١ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ الْفَهَ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ مِنْ بِنَاتِ الْبَاءِ وَالْوَاوِ مِمَّا هُمَا فِيهِ عَيْنٌ إِذَا كَانَ أَوَّلُ فِعْلٍ مَكْسُورًا ، نَحَوًا نَحْوَ الْكُسْرَةِ ، كَمَا نَحَوًا نَحْوَ الْبَاءِ فِيمَا كَانَتْ الْفَهَ فِي مَوْضِعِ الْبَاءِ ، وَهِيَ لَفَةٌ لِبَعْضِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، فَأَمَّا الْعَامَّةُ فَلَا يَمِيلُونَ ، وَلَا يَمِيلُونَ مَا كَانَتْ الْوَاوُ فِيهِ عَيْنًا إِلَّا مَا كَانَ مَكْسُورًا أَوَّلًا ، وَذَلِكَ : خَافَ وَطَابَ وَهَابَ ، وَيَلْفَنَّا عَنْ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ سَمِعَ كَثِيرَ عِزَّةٍ يَقُولُ : صَارَ بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا ، وَقَرَأَهَا بِمَعْضَمِ خَافَ ، وَلَا يَمِيلُونَ نِنَاتِ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ الْوَاوُ عَيْنًا إِلَّا مَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ مَكْسُورًا أَوَّلًا لَيْسَ غَيْرِهِ .. » .
ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي . اِبْرَاهِيمُ : ١٤ . وَالْإِمَالَةُ سَبْعِيَّةٌ ، الْإِنْخَافُ ص ٢٧١ .

(٣) سَبِيُوهِ ج ٢ ص ٢٦٠ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ الْفَهَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ بِنَاتِ الْبَاءِ وَالْوَاوِ كَانَتْ عَيْنُهُ مَفْتُوحَةً . أَمَّا مَا كَانَ مِنْ بِنَاتِ الْبَاءِ فَتَمَالُ الْفَهَ ، لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ يَاءٍ وَبَدَلُهَا مِنْهَا فَنَحَوًا نَحْوَهَا ..
وَأَمَّا بِنَاتِ الْوَاوِ فَأَمَالُوا الْفَهَ ، لِغَلْبَةِ الْبَاءِ عَلَى هَذِهِ اللَّامِ ، لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامُ الَّتِي هِيَ وَاوُ إِذَا جَاوَزَتْ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ قَلِبَتْ بَاءٌ وَالْبَاءُ لَا تَقْلِبُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَاوُ ، فَأَمْبِلَتْ ، لَتَمَكَّنَ الْبَاءُ فِي بِنَاتِ الْوَاوِ .. » .

(٤) الْجُزْءُ الْأَوَّلُ ص ١٣٦ .

فأما ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف فإن الإمالة فيه قبيحة ؛ نحو : دعا ، وغزا ، وعدا (١) وقد يجوز على بُعد ؛ لأن هذه الألف هي التي تمال في أغزى ، ونحوه .

فأما الأسماء فلا يجوز فيها الإمالة إذا كانت على ثلاثة أحرف ؛ لأنها لا تنتقل انتقال الأفعال ؛ لأن الأفعال تكون على فعل . وأفعال ، ونحوه ؛ والأسماء لا تنصرف . وذلك هو لك ؛ فقا ، وعصا . لا يكون فيهما ، ولا في باهما إمالة ؛ لأنهما من الواو . ولكن رحي . وحصى . ونوى هذا كله تصلح إمالته .

ولا تصلح الإمالة فيما ألفه في موضع العين إذا كانت واوا ؛ نحو : قال . وطال . وجال ؛ لأنها من واو ، وليست بفعل كخفت ؛ لأنك تقول : قلت ، وطلت . وجلت .

(١) سبويه ج ٢ ص ٢٦٠، ٢٦٦ .

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف

أصلية أو زائدة

٣ / إعلم أنّ ما كانت ألفه من ذلك طرفًا فالإمالة فيه جائزة ، وهي التي نختر ، وذلك أنّه
٣٨ لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

إمّا أن تكون ألفه منقلبة من ياء ؛ نحو : مرّمي ، ومسعى ؛ لأنّه من سعيت ، ورميت . وملهى .
ومعزى من غزوت ولهوت . فإنّها إذا كانت كذا ترجع إلى الياء في قولك : ملهيان ، ومعزيان .
وكلّما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أبعد ، وقد فسّرنا لم ذلك في التصريف في باب
أعزيت ، واستعزيت (١) ؛

أو تكون الألف زائدة للتانيث . فحقّ الزوائد أن تُحمّل على الأصول ، فإذا كانت ذوات الواو
ترجع إلى الياء فالزائد أولى ؛ وذلك قولك في حبلى : حبلّيان ، وحبليات ؛ وكذلك سكّرى
وشكّاعى (٢) ونحوه . فأما الملحقة فنحو : حبنطى ، وأرطى . ومعزى تقول : أرطيان ، ومعزيان .
وحبنطيان . فكلّ هذا يرجع إلى الياء . فكذلك فافعل به إذا كانت الألف رابعة مقصورة أو على
أكثر من ذلك ، اسما كان أو فعلاً .

(١) الجزء الاول ص ١٣٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٠-٢٦١ « وما يميلون الفه كل اسم كانت في آخره الف
زائدة للتانيث أو لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء .

الا ترى أنك لو قلت في معزى وحبلى فعلت على عدة الحروف لم يجيء واختد من
الحرفين الا من بنات الياء ، فكذلك كل شيء كان مثلها مما يصير في تثنية أو فعل ياء ، فلمّا
كانت في حروف لا تكون من بنات الواو ابدت صارت عندهم بمنزلة الف رمى ونحوها ، وناس
كثير لا يميلون الألف ، ويفتحونها يقولون حبلى ومعزى .

الشكلى : نبت دقيق العيدان صغير اخضر له زهرة حمراء .

/ هذا باب

الحروف التي تمنع الإمالة

وهي حروف الاستعلاء، وهي سبعة أحرف: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، والخاء، والغين.

وذلك أنها حروف أتصلت من اللسان بالحنك الأعلى، وإنما معنى الإمالة: أن تقرب الحرف مما يشاكله من كسرة أو ياء.

فإن كان الذي يشاكل الحرف غير ذلك ملت بالحرف إليه، فهذه الحروف منفتحة المخارج؛ فلذلك وجب الفتح.

نقول: هذا عايد، وعالم، وعائد. فإذا جاءت هذه الحروف عينات ولا مات في (فَاعِل) منعت الإمالة^(١) لما فيها، فقلت: هذا ناقد، ولم يجز ناقد من أجل القاف، وكذلك ضابط. وضابط.

فإن كانت هذه الحروف في موضع الفئات من فاعل منعت الإمالة لقربها؛ وهي بعد الألف أمنع؛ لثلاً يتصعد المتكلم بعد الانحدار.

وذلك قولك: هذا قاسم، وصالح، وطالع، ولا تجوز الإمالة في شيء من ذلك. فإن كان الحرف المُستعلي بينه وبين الألف / حرف، والمستعلي متقدّم مكسور— فإن الإمالة

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ «باب ما يمنع من الإمالة.. فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء، إذا كان حرف منها قبل الألف والالف تليه، وذلك قولك: أقاعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وضامن وظالم، وإنما منعت هذه الحروف الإمالة، لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والالف إذا خرجت من موضوعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها، فلما كانت الحروف مستعلية، وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم..»

حسنة (١) . وذلك قولك : صِفاف ، وقِفاف ؛ لأنَّ الكسرة أدنى إلى الألف من المستعلي ، والنَّصْبُ ها هنا حسن جداً ، والإمالة أَحْسَنُ لما ذكرت لك ، وحسُنَ النَّصْبِ من أجل المستعلي . ولو كان المستعلي بعد حرف مكسور لم تجز الإمالة فيه ؛ لأنَّ المستعلي أقرب إلى الألف فهو مفتوح . وذلك قولك : رِقَاب ، وحِقَاف ، وكذلك رِصاص فيمن كسر الراء ، لا يكون إلاَّ النَّصْبُ فإن كان المستعلي في كلمة مع الألف وكان بعدها بحرف أو حرفين لم تكن إمالة . وذلك قولك . مسالِخ ، وصناديق (٢)

فإن قلت : فما قبل المستعلي مكسورٌ ، فهلاً كان هذا بمنزلة قِفاف وصِفاف (٣) ؟
فمن أجل أنَّ المستعلي إنما انحدرت عنه ، وأنت ها هنا لو كسرت كنت مُصْعِداً إليه

* * *

واعلم أنَّك تقول : مررت بمال لك ، ومررت بباب لك ، وليس بالحسن ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من / واو ين ، من : مؤلت ، وبوبت ، وليست الحركة بلازمة . إنما تُحذف في الخفض في الوصل ، ولا تكون في الوقف ، ولا في غير الخفض ، فليست كعين (فاعل) ؛ لأنَّ الكسرة لازمة لها ، والألف زائدة . ولكن لو قلت : هذا ناب ، وهذا عابٌ لصلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من ياء ؛ لأنه من العيب ، ومن قولك : نَيْبٌ في الأمر : وناب وأنياب ، والنَّصْبُ أَحْسَنُ (٤) ؛ لأنَّ اللفظ . أولى وليس في اللفظ كسرة ، وإنما صلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألف ياء في المعنى .

فجُملة الباب : أنه كلُّ ما كان في الياء ، أو الكسرة فيه أثبت - فالإمالة له ألزم . إلاَّ أن يمنع مانع من المستعلية .

(١) في سبويه ج ٢ ص ٢٦٥ : « فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الالف بحرف ، وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الالف من الإمالة ، وليس بمنزلة ما يكون بعد الالف ، لانهم يضعون السنتهم في موضع المستعلية ، ثم يصوبون السنتهم ، فالانحدر أخف عليهم من الأصعاد »

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٢٦٥ « وكذلك ان كان شيء منها بعد-الالف بحرفين وذلك قولك : مناشيط ومنافخ ومعاليق ومقاريض ومواعيظ ومبالِغ » . المسالِخ : النخلة ينتشر بسرهما وهو أخضر .

(٣) القِفاف : جمع قف ، ما غلظ وارتفع من الارض . الحِقَاف : جمع حقف ، ما اعوج من الرمل . الصِفاف : جمع صفوف ، الناقة تجمع بين محلبين في حلبه .

(٤) في سبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « وقال ناس يوثق بعريبتهم : هذا باب ، وهذا مال ، وهذا عاب لما كانت بدلا من الياء ، كما كانت في (رميت) شبهت بها ، وشبهوها في باب ومال بالالف التي تكون بدلا من واو غزوت ، فتبعت الواو الياء في العين ، كما تبعتها في اللام . . . »

هذا باب

الراء في الإمالة

إعلم أن الراء مُكْرَرَةٌ في اللسان . ينبو فيها بين أولها وآخرها نَبْوَةٌ ، فكأنها حرفان : فإذا جاءت بعد الألف مكسورةً مالت الألف من أجلها . وذلك قولك : هذا عارِمٌ ، وعارِفٌ . فكانت الإمالة هاهنا ألزِمَ منها في عابِدٍ ، ونحوه .

فإن وقع / قبل الألف حرف من المستعلية ، وبعد الألف الراء المكسورة - حسنت الإمالة التي كانت تمتنع في قاسم ونحوه ؛ من أجل الراء ، وذلك قولك : هذا قارِبٌ ، وكذلك إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة . تقول : مررت بقادِرٍ (١) رِيا فتى ، وتركُ الإمالة أحسنٌ ؛ لقُرْبِ المُستعلية من الألف ، وتراخى الراء عنها . ويُشَدُّ هذا البيتُ على الإمالة ، والنصبُ أحسنٌ لما ذكرت لك وهو :

عَسَى اللهُ يُغْنِيَنَّ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمَنْهَجِ جَوْنِ الرَّيَابِ سَكُوبِ (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « باب الراء . والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة ، والوقف يزيدنا إيضاحاً . . فلم يميلوا ، لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحين ، فلما كانت كذلك اقويت على نصب الألفات . . وإذا كانت الراء بعد الف تمال لو كان بعدها غير الراء لم تمل في الرفع والنصب ، وذلك قولك : هذا حمار . كأنك قلت : هذا فعالل ، وكذلك في النصب كأنك قلت : فعاللا ، فقلت هنا فنصبت .

وأما في الجبر فتميل الألف ، كان أول الحرف مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً ، لأنها كأنها حرفان مكسوران . . » . وقال في ص ٢٦٨-٢٦٩ « واعلم أن الذين يقولون : هذا قارب يقولون : مرت بقادر ينصبون الألف ، ولم يجعلوها حيث بدلت تقوى . . وقال قوم ترتضى عربيتهم : مررت بقادر قيل للراء حيث كانت مكسورة . . » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٩ على إمالة الألف من قادر وإن كان قبلها الحرف المستعالي وهو القاف المانع من الإمالة ، لقوة الراء المكسورة على الإمالة . واستشهد به في ج ١ ص ٤٧٨ على تجريد خبر عسى من (أن) وسيأتي قريباً في المقتضب شاهداً على ذلك أيضاً كما استشهد به في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ . المنهمر : السائل . الجون : الأسود . الرياب : ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه . السكوب : المنصب .

والبيت منسوب في سيبويه إلى هذبة بن الخشم ونسبه الشيخ المرصفي إلى سماعه ابن أشول النعماني . ولهدية قصيدة على هذا الروي في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٧٦ وحماسة البحترى ص ٧ ولم يذكر فيها البيت . وانظر رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٤ ، وابن يعيش ج ٧ ص ١١٧ .

فإن لم يكن قَبْلَ الألفِ حَرْفٌ من المستعلية ، وكانت بعدها الراء على ما وصفت لك اختير إمالة الألف . وذلك قولك : من الكافرين . وإن قلت : من الكافرياً فتي - فالإمالة حسنة ، وليس كحُسْنِهَا في الكافرين ؛ لَأَنَّ الكسر في الكافرين لازم للراء وبعدها ياء ، و (الكافر) لا ياء فيه ، وليست الكسرة بلازمة للراء إلا في الخفض ، وهي / في الجماعة تلزم في الخفض والنصب والوقف والإدراج ، ولا تكون في الكافر في الوقف (١) .

فإن قلت : جاءني الكافر ، فاعلم - استوت الإمالة والنَّصْبُ . فأمَّا الإمالة فمن جهة كسرة الفاء .

وَأَمَّا النَّصْبُ فإِنَّ الراءَ بعدها كحرفين مضمومين ، وكذلك هي في النَّصْبِ إذا قلت : رأيت الكافر يا فتي .

ولو قلت : فلان باسِطٌ يده ، أو ناعق يا فتي - لم تَصْلُحْ الإمالة من أَجْلِ المستعليين ؛ لَأَنَّ الراءَ - وإن كان قَبْلَهَا التكرير - لا تحلُّ محلَّ المستعلية .

ولو قلت : هذا قِراب سيفك لصلحت الإمالة وإن كانت الراء مفتوحة ؛ لَأَنَّهَا في الحقيقة في وزن حرف .

واعلم أَنَّ بنى تميم يختارون فيما كان على وزن (فعال) (٢) من المؤنث إذا سُمِّيَ به أن يكون بمنزلة سائر مالا ينصرف ، فيقولون : هذه حذام ، ومررت بحذام يا فتي ، ورأيت حذام .

وأهل الحجاز يقولون : هذه حذام ، ومررت بحذام . وقد بيَّنا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .

فإذا كان اسم من هذه الأسماء / في آخره الراء اختارت بنو تميم مذهب أهل الحجاز ؛ ليميلوا الألف ، لَأَنَّ إِجْنَاخَهَا أَخْفُ عَلَيْهِمْ ، ولا سبيلَ إليه إلا أن يَكْسُرُوا الراءَ . فيقولون : هذه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم أن قوما من العرب يقولون : الكافرون ، ورأيت الكافرين ، والكافر ، وهي المنابر . لما بعدت وصار بينها وبين الالف حرف لم تقو قوة المستعلية، لأنها من موضع اللام وقريبه من الياء .. وأما قوم آخرون فنصبوا الالف قى الرفع والنصب، وجعلوها بمنزلتها إذا لم يحل بينها وبين الالف كسر ، وجعلوا ذلك لا يمنع النصب ، كما لم يمنع فى القاف واخواتها ، وأمالوا فى الجر ، كما أمالوا حيث لم يكن بينها وبين الالف شيء ، وكان ذلك عندهم أولى حيث كان قبلها حرف تمال له لو لم يكن بعدها راء .. » .

(٢) سيأتى حديث (فعال) مفصلا فى هذا الجزء فنرجىء التعليق عليه الآن .

حَضَارٍ فَاعْلَم ، وطلعت حضارٍ - (والوزن) (١) ، ومررت بسَفَارٍ يافتي . ويُنشدون هذا البيت للفرزدق :

مَنى مَاتَرِدٌ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُهَا أُدْيِهِمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَا (٢)

ومنهم من يمضى على لغته في الراء ؛ كما يفعل في غيرها . قال الشاعر :

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ عَنْوَةً وَبَارٌ (٣)

والقوافي مرفوعة .

* * *

وَمَا تُنَالُ أَلْفُهُ مَا كَانَ قَبْلَهَا فَتَحَةً وَفِي ذَلِكَ الْحَرْفِ يَاءٌ . وذلك قولك : نَعِمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا ، وَرَأَيْتَ زَيْنًا ، فالإمالة في هذا حَسَنَةٌ فِي الْوَقْفِ مِنْ أَجْلِ الْيَاءِ (٤) .

فَأَمَّا إِذَا وَصَلَتْ فَلَا إِمَالَةَ فِيهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَلْفَ تَذْهَبُ ، وَيَصِيرُ مَكَانَهَا التَّنْوِينُ .

ولوقلت : هذا عِمْرَانُ لَكَانَتْ الْإِمَالَةُ حَسَنَةً مِنْ أَجْلِ كَسْرَةِ الْعَيْنِ (٥) .

(١) هكذا بالأصل وهي زيادة هنا . حضار : جبل باليمن والحمر من الأبل .

(٢) سفار وزن قطام : منهل قبل ذى قار بين البصرة والمدينة وهو لبني مازن بن مالك .

أديهم : تصغير أدهم وهو ابن مرداس أحد بني كعب وكان شاعرا خبيثا . المستجير : الذى يطلب الماء . التجوير : الرد ، يقال عورته عن حاجته : رددته عنها . فالعور الذى لا يسقى . استشهد بالبيت ابن هشام فى المغنى ج ١ ص ٩٠ على أن (يوما) ظرف لترد ، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبى (ترد - وسفار) ، ويمتنع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط .

والبيت للفرزدق من قصيدة فى ديوانه ص ٣٥٤-٣٥٩ .

وروى فى المغنى : متى تردن وانظر الدمامينى ج ١ ص ٢٠٥ والسيوطى ص ٩٩ .

ومعجم البلدان ج ٣ ص ٢٢٣ واللسان (عور - سفر) .

(٣) نرجى الحديث عنه الى باب ما لا يتصرف .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ : « وقالوا : فينا وعلينا ، فأمالوا للياء حيث قربت من الالف ،

ولهذا قالوا : بينى وبينها » .

وقال فى ص ٢٦٣ : « ومن قال : رايت يدا ، اقال : رايت زينا (بكسر الزاى) . فقوله :

ينا ، بمنزلة يدا . وقال هؤلاء : كسرت يدنا فصارت الياء ها هنا بمنزلة الكسرة فى قولك : رايت عنبا » .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٧٠ « وقالوا : التفران حيث كسرت أول الحرف ، وكانت

الالف بعد ما هو من نفس الحرف ، فشبها بما بينى على الكلمة نحو الف جبل ، وقالوا : عمران ،

ولم يقولوا : بركان جمع برق ولا حمقان ، لأنها من الحروف المستعملة » .

فإن كان مكانَ الراءِ حرفٌ من المستعلية / لم تصلحُ الإمالة ؛ لأنَّ المستعلى أقربُ إلى الألفِ
وهو مفتوح . فإن قلت : فهذان مُسلمان ، فأملتُ من أجل كسرة [اللام] (١) صلح ، ويزيده حُسنا
عِلْمُكَ بأنَّ النون مكسورة في الوصل ، فإن قلت : مُصلحان ، أو مُكْرَمَان - لم تحسن الإمالة ؛
لأنَّه لا كسر ولا ياء . فإن وصلت حُسنت وهي بعيدة ؛ لأنَّ النون لاتلزمها الحركة في الوقف ؛
كما أنَّك لو قلت : رأيت عنباً لم تكن إمالة ؛ لأنه لا كسرة ولا ياء .

وتقول : نعوذ بالله من النار ، للشكرير الذي في الراءِ ؛ لأنَّ الحركة تلحق في الوصل .
فإن قلت : وُعِدَ الكافرون النارَ ، أو قلت : أحرقتَه النارُ - لم تكن إمالة لما ذكرت لك (٢) .
فأمَّا قولهم : هذا رجل حجاج فلم تجز الإمالة ؛ لأنه لا شيء يُوجبها ، ثمَّ قالوا في الاسمِ
الحجاج فإنما أمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة ، والاسم والنعت ؛ لأنَّ الإمالة أكثرُ ، وليس
بالحَسَن . النَّصْبُ أَحْسَنُ وَأَقْيَسُ (٣) .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم ان قوما من العرب بقولون الكافرون ، ورأيت
الكافرين .. واما قوم آخرون فنصبوا الالف في الرفع والنصب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما أميل على غير قياس .. وذلك الحجاج اذا كان
اسما لرجل ، وذلك لانه كثر في كلامهم ، فحملوه على الاكثر ، لان الامالة أكثر في كلامهم ،
واكثر العرب ينصبه ، ولا يميل الف حجاج اذا كان صفة بجرونه على القياس .. » .

هذا باب

ما يُمال / وَيُنْصَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

غَيْرِ الْمَتَمَكِّنَةِ ، وَالْحُرُوفِ

إِعْلَمُ أَنَّهُمْ قَالُوا : ذَا عَبْدَ اللَّهِ . وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ (١) . وَقَالُوا فِي التَّهَجِّي : بَاءٌ ، وَتَاءٌ ، وَرَاءٌ ؛ لِيَدُلُّوا عَلَى أَنَّهَا أَسْمَاءٌ (٢) .

فَلَوْ أُلْزِمَتْ النَّصْبُ لَا لَتَبَسَتْ بِالْحُرُوفِ ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا تَصْلُحُ فِيهَا الْإِمَالَةُ فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي (مَا) الَّتِي هِيَ اسْمٌ لِمُضَارَعَتِهَا لِلْحُرُوفِ (٣) ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ اسْمًا إِلَّا بِصَلَةٍ ، إِلَّا فِي الْاسْتِفْهَامِ أَوْ الْجَزَاءِ ، فَهِيَ فِي هَذَيْنِ مُضَارَعَةٌ لِلْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ لِلْاسْتِفْهَامِ وَالْجَزَاءِ .

فَأَمَّا فِي النَّقْيِ فَهِيَ حَرْفٌ وَلَيْسَ بِاسْمٍ ، وَكَذَلِكَ هِيَ زَائِدَةٌ فِي قَوْلِكَ (فِيمَا نَقَضْتَهُمْ مِيثَاقَهُمْ) (٤) وَنَحْوِهِ .

فَأَمَّا (إِمًا) ، وَ(حَتَّى) ، وَسَائِرِ الْحُرُوفِ الَّتِي لَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ - فَإِنَّ الْإِمَالَةَ فِيهِ خَطَأٌ (٥) . وَلَكِنْ (مَنْ) تُسَالُ ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ ، وَلَا يَسْتَفْهَمُ بِهَا إِلَّا عِنَ وَقْتِ (٦)

(١) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ٢٦٣ « وَقَالُوا فِي رَجُلٍ اسْمُهُ ذُو : رَأَيْتَ ذَا أَمَلتِ الْاَلْفَ . . » .
(٢) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ٢٦٧ « وَقَالُوا : بَاوْتَا فِي حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ، لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ مَا يَلْفُظُ بِهِ ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا فِي قَدٍ وَلَا ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهَا لَمَعْنَى آخِرٌ » .
(٣) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ٢٦٧ « وَقَالُوا : (مَا) فَلَمْ يَمِيلُوا ، لِأَنَّهَا لَمْ تَمَكِّنْ نَمَكِّنْ (ذَا) ، وَلِأَنَّهَا لَمْ تَتَمَّ الْأَسْمَاءُ بِصَلَةٍ مَعَ أَنَّهَا لَمْ تَمَكِّنْ تَمَكِّنْ الْمُبَهْمَةَ فَرَقُوا بَيْنَ الْمُبَهْمِينَ إِذْ كَانَ ذَا حَالَهُمَا » .

(٤) النِّسَاءُ : ١٥٥ ، وَالْمَائِدَةُ : ١٣ .

(٥) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ٢٦٧ « وَقَالُوا (لَا) فَلَمْ يَمِيلُوا لِأَنَّهَا لَمْ يَكُنْ اسْمًا » . وَقَالَ أَيْضًا : « وَمِمَّا لَا يَمِيلُونَ الْفَاءَ (حَتَّى) وَ (مَا) وَ (إِلا) فَرَقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَاتِ الْأَسْمَاءِ ، نَحْوُ : حَبَلِي وَعَطَشِي ، وَقَالَ الْخَلِيلُ لَوْ سَمِيتُ بِهَا رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً جَازَتْ فِيهَا الْإِمَالَةُ » .

(٦) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ٢٦٧ « وَلَكِنَّهُمْ يَمِيلُونَ (أَنْ) ، لِأَنَّ (أَنْ) تَكُونُ مِثْلَ (إِيْن) وَ (إِيْن) كَخَلْفِكَ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ - صَارَ ظَرْفًا ، فَتَقَرَّبَ مِنْ عَطَشِي » .

فَأَمَّا (عَسَى) فِيمَا لَتَهَا جَيِّدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ ، -وَأَلْفَهَا مُنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ . تقول : عَسَيْتُ ؛ كما تقول : رَمَى وَرَمَيْتُ .

فَأَمَّا (عَلَى) ، و(إِلَى) فلا تصلح إِمَالَتُهُمَا ؛ لِأَنَّ (عَلَى) من علوت ، وهى اسم ، يدلُّك على ذلك قولهم : جِئْتُ مِنْ عَلَيْهِ ، أى : من فوقه .

قال الشاعر :

رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَّعًا (١) / غَدَتَ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا

وقال الآخر :

تَصَلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بَبِيْدَاءٍ مَجْهَلٍ (٢) / غَدَتَ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا

(١) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٢٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١٠ على اسميه (على) بدليل دخول حرف الجر عليها وصريح كلام سيبويه يدل على أن استعمال (على) اسما ليس مختصا بالضرورة فقد قال : ويدلُّك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه . وذهب ابن عصفور الى أن استعمال (على) اسما مختص بالضرورة .

وقال أبو حيان : ومن اقال : ان (على) لا تكون الا اسما - يقول انها معربة ، ومن يجوز ان تنتقل الى الاسمية بدخول من عليها - فقيل انها معربة اذ ذلك ، وقيل : مبنية .
غذب من عليه : قال القالى : غدا بمعنى صار ، اى : انصرفت القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا استعمل فى غير معنى صار فانه يختص بوقت الغداة .

وعن أبى حاتم انه اقال للاصمعى كيف قال : غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة ؟ . فقال : لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتمجيل والعرب تقسول : بكر الى العشية ولا بكور هناك .

الخمس : ظمء من اظمائها وهو ان ترد الماء ، ثم تغب ثلاثا ، ثم ترد فيعتد بيومى وردها مع ظمئها . هذا ما قاله المبرد فى الكامل ، وقال ابن السيد فى الاقتضاب : الخمس : ورود الماء فى كل خمسة ايام ، ولم يرد انها تصبر عن الماء خمسة ايام انما هذا للابل لا للطير ولكنه ضربه مثلا هذا قول أبى حاتم ، ولاجل هذا كانت رواية : (بعد ما تم ظمؤها) احسن ، واصح معنى ، والظمء بالكسر ، ما بين الشربين واللوردين .

نصل : اى يسمع لاحشائها صليل من يبس العطش .

القيض : قشر البيضة الاعلى الذى يلبس البيضة ، فيكون بينها وبين قسرها الاعلى ، ويقال له الغرقى ايضا .

المجهل : الصحراء التى يجهل فيها اذ لا علامة فيها .

يريد ان القطاة اقامت مع فرخها حتى احتاجت الى ورود الماء ، وعطشت ، فطارت تطلب الماء عند تمام ظمئها ، واراد بذكر الفرخ سرعة طيرانها ، لتعود اليه بسرعة ، لانها كانت محتضنه .

هذا باب

كم

إِعلمُ أَنْ (كَمْ) اسم يقع على العدد ، ولها موضعان :

تكون خبرا ، وتكون استفهاما (١) فَمَجْرَاهَا مَجْرَى عَدَدٍ مُنَوَّنٍ . وذلك قولك : كم رجلا عندك؟ وكم غلاما لك ؟ تريد : أعشرون غلاما أم ثلاثون ، وما أشبه ذلك ؛ كما أَنَّكَ إِذَا قلت : أين عبدُ الله؟ فمعناه : أفي موضع كذا أو في موضع كذا ؟

وإذا قلت : متى تخرج ؟ فَإِنَّمَا معناه : لَوَقت كذا أم وقت كذا ؟ إِلَّا أَنَّهُ يجوز لك في (كَمْ) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف (٢) فتقول : كم لك غلاما ؟ وكم عندك جارية ؟ وَإِنَّمَا جاز ذلك فيها ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ عِوَضًا لِمَا مُنِعْتَهُ مِنَ التَّمَكُّنِ .

وَأَمَّا (عشرون) ونحوها فلا يجوز أن تقول فيها : عشرون لك جارية ، ولا خمسة عشر لك غلاما إِلَّا أَنْ يضطرَّ شاعر ؛ كما قال حين اضطرَّ :

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْمَهْجَرِ حَوْلًا كَمِيَلًا (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩١ « اعلم ان ل (كم) موضعين :

فأحدهما : الاستفهام وهو الحرف المستفهم عنه بمنزلة كيف وأين .

والموضع الآخر : الخبر : ومعناها معنى رب ، وهي تكون في الموضعين اسما . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩١ : « وزعم أن كم درهما لك ، أقوى . من : كم لك درهما ، وإن كانت عربية جيدة ، وذلك أن قولك : العشرون لك درهما فيها قبح ، ولكنها جازت في (كم) جوازا حسنا ، لأنه كأنه صار عوضا من المتمكن في الكلام ، لأنها لا تكون الا مبتدأة ، ولا تؤخر فاعله ولا مفعولة . لا تقول : رأيت كم رجلا ، وإنما تقول : كم رأيت رجلا ، وتقول : كم رجل اناني ، ولا تقول : اتاني كم رجل ، ولو قال : اناك ثلاثون اليوم درهما كان قبیحا في الكلام . » (٣) اسشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ على الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة ، وذكر بعده هذا البيت :

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيَلًا

الكميل : الكامل . العجول من الأبل : الواله التي فقدت ولدها بذبح أو موت أو هبة ، وفيل : الناقة التي ألت ولدها قبل أن يتم بشهر أو بشهرين .

ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها ، لأن أصل النوح التقابل =

وقال الآخر :

• في خمّس عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً لَا أَسْتَطِيعُ عَلَى الْفِرَاشِ رُقَادَى (١)

وتقول : كم درهم لك ؟ لأنّ التمييز وقع على غيره . فكأنّ التقدير : كم دانقا درهم لك ، وكم قيراطا ، وما أشبه ذلك ؟ ، كما أنّك إذا قلت : كم غلمانك ؟ فإنّما المعنى : كم غلاما غلمانك ؟

ولا يكون في قولك : كم غلمانك ؟ إلّا الرفع ؛ لأنه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة . فإذا قلت : كم غلمانك ؟ فتقديره من العدد الواضح : أعشرون غلاما غلمانك ؟ فإن قلت : أعشرون غلمانك ؟ فذلك معناه ، لأنّ ما أظهرت دليل على ما حذفته (٢) .

وتقول : بكم ثوبك مصبوغ ؟ ؛ لأنّ التقدير : بكم متّ ثوبك مصبوغ ؟ أو بكم درهما ؟ . وتقول : على كم جدعا بيتك مبنّى ؟ إذا جعلت (على كم) ظرفا لمبنى رفعت البيت بالابتداء ، وجعلت (المبنى) خبرا عنه ، وجعلت (على كم) ظرفا لمبنى . فهذا على قول من قال : في الدار زيد قائم ، ومن قال : في الدار زيد قائما ، فجعل (في الدار) خبرا - قال : على كم جدعا بيتك مبنّى ؟ / إذا نصب مبنّى جعل (على كم) ظرفا للبيت ؛ لأنّه لو قال لك على المذهب : على كم جدعا بيتك ؟ لاكتفى ؛ كما أنّه لو قال : في الدار زيد لاكتفى .

ولو قال : بكم رجل زيد مأخوذ ؟ لم يجز إلّا الرفع في مأخوذ ؛ كما تقول : بعبد الله زيد مأخوذ ؛ لأنّ الظرف هاهنا إنّما هو معلق بالخبر .

والبصريّون يُجيزون على قُبْح : على كم جدع ، وبكم رجل ؛ يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلا على (من) ، ويحذفونها ، ويريدون : على كم من جدع ، وبكم من

= الهديل : تجمله العرب مرة فرخا ومرة الطائر نفسه ومرة الصوت ، فيكون مفعولا مطلقا على الاخير .

ومعنى البيتين : لم انس عهدك على بعده ، وكلما حنت عجول ، او صاحت حمامة - رقت نفسى ، فذكرتك . وخبر (أننى) جملة يذكرك .

ونسب الشعر للعباس بن مرداس ، (الخزانة ج ١ ص ٥٧٣ - ٥٧٥ والعينى ج ٤ ص ٤٨٩-٤٩١ والسيوطى ٣٠٧) .

(١) الشاهد فيه الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرود للضرورة - ولم اقف على قائله .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٢-٢٩٣ « فاذا قلت : كم جريبا ارضك ؟ فارضك مرتفعة بكم ، لانها مبتدأة ، والارض مبنية عليها ، وانتصب الجريب ، لانه ليس بمبنى على مبتدأ ولا مبتدأ ولا وصف ، فكانك قلت : عشرون درهما خير من عشرة ، وان شئت اقلت : كم غلمان لك ، فتجعل (غلمان) فى موضع خبر (كم) وتجعل لك صفة لهم » .

رجل (١)؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار .
 وليس إضمار (مِنْ) مع حروف الخفض بحسن ولا قوياً ، وإنما إجازته على بُعد (٢)
 وما ذكرت لك حجة من أجازته . فهذه (كَمْ) التي تكون للاستفهام .

* * *

فأما (كَمْ) التي تقع خبراً فمعناها : معنى (رُب) إلا أنها اسم ، و (رب) حرفٌ وذلك
 قولك : كم رجلٍ قد رأيتَه أفضلَ من زيد . إن جعلت (قد رأيتَه) الخبر ، وإن جعلت (قد رأيتَه)
 من نعت الرجل قلت : أفضلُ من زيد/ رفعت (أفضل) ؛ لأنك جعلت (أفضل) خبراً عن (كم) ؛
 لأن (كم) اسم مبتدأ .

فأما (رُب) إذا قلت : رُبَّ رجلٍ أفضلُ منك فلا يكون له الخبر ؛ لأنها حرف خفض و (كم)
 لا تكون إلا اسماً (٣) .

ألا ترى أن حروف الخفض تدخل عليها ، وأنها تكون فاعلة ومفعولة . تقول : كم رجلٍ
 ضربك - فهي هاهنا فاعلة . فإذا قلت : كم رجلٍ قد رأيت - فهي مفعولة (٤) ، وكذلك لو قلت :
 كم رجلٍ قد رأيتَه لكانت مرفوعة ؛ لأنها ابتداء ؛ لَشُغْلِكَ الفِعْلَ عنها ، وكذلك تقول : إلى كم
 رجلٍ قد ذهبت فلم أره .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وسألته عن : على كم جلد بيتك مبنى ، فقال : القياس
 النصب ، وهو قول عامة الناس . فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من) ، ولكنهم حذقوها
 ههنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت (على) عوضاً منها ، ومثل ذلك آله لا أفعل .. »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٤ « وليس كل جار يضم لان المجرور داخل في الجار فصارا
 عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح .. »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وأعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام
 غير ممنون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فانجر الدرهم ، لان
 التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله والمعنى : معنى (رب) وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب .. »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ « وكم رجلاً أنك أقوى من كم أنك رجلاً ، و (كم) ههنا فاعلة ،
 وكم رجلاً ضربت أقوى من كم ضربت رجلاً و (كم) ههنا مفعولة .. »

. ولا يريد سيبويه والمبرد بالفاعل الفاعل الاصطلاحى ، لان الفاعل لا يتقدم على فاعله
 مندهما (فكم) مبتدأ فهما يريدان الفاعل اللغوى .

واعلم أنَّ هذا البيت يُتشدُّ على ثلاثة أوجه ، وهو :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي (١)

فإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ فعلى معنى : رَبُّ عَمَّةٍ .

وإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ ؟ فعلى الاستفهام .

وإن قلت : كَمْ عَمَّةٌ أوقعت (كم) على الزمان فقلت : كَمْ يوماً عَمَّةٌ لَكَ وَخَالَةٌ قَدْ حَلَبْتُ

عَلَيَّ عِشَارِي ، وَكَمْ مَرَّةً ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

فإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ فَلست تقصد إلى واحدة / وكذلك إذا نصبت ، وإن رفعت لم تكن إلا

واحدة ؛ لَأَنَّ التَّمْيِيزَ يَقَعُ وَاحِدَةً فِي مَوْضِعِ الْجَمِيعِ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَى (رَبُّ) ؛ لِأَنَّكَ

٣
٥١

(١) استشهد به سيبويه فى موضعين من الجزء الاول : فى ص ٢٥٣ ذكره لاعراب البيت بعده وفى ص ٢٩٣ استشهد به على ان من العرب من ينصب تمييز (كم) الخبرية تشبيهاً بالاستفهامية .

وتوجيه الاعراب على الروايات الثلاث كما يأتى :

(أ) نصب عممة وخالة على أن (كم) خبرية على لغة من ينصب تمييز (كم) الخبرية

كما ذكر سيبويه .

والمبرد يرى أن (كم) استفهامية فى البيت وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقى ، ولكنسه على سبيل التهكم والسخرية . فكانه يقول لجرير : أخبرنى عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشارى ، فقد ذهب عنى عددها . و (كم) مبتداً خبرها جملة (قد حلبت) وأفرد الضمير مراعاة للفظ كم .

(ب) جر عممة وخالة على أن (كم) خبرية ، وهى مبتداً خبرها جملة (قد حلبت) كما ذكرنا فى رواية النصب .

(ج) رفع عممة وخالة على الابتداء و(كم) منصوبة المحل مفعول مطلق او ظرف . والظاهر أنها خبرية . وإجاز الرضى أن تكون خبرية أو استفهامية على التهكم فيقدر كم حلبة بجر حلبة على أن كم خبرية وينصب حلبة على أن كم استفهامية ويقدر كذلك كم مرة بالجر وبالنصب على أنها ظرفية .

ورواية الجر والنصب أبلغ فى الهجاء من رواية الرفع ، لأنهما تفيدان أن لجرير عمات وخالات أجيرات ممتنات .

وروايه الرفع تدل على أنه لجرير عممة واحدة وخالة واحدة حلبتا عليه عشاره فى اوقات كثيرة .

وفى النقائض ج ٢ ص ٣٩ : الفدع : هو خروج مفصل الإبهام مع ميل فى القدم قليل وفى الخزائنة : قال ابن الاعرابى : الأقدع : الذى يسمى على ظهور قدميه والعشار : جمع عشاء ، الناقة التى مضت لها عشرة أشهر من حملها وعدى حلبت بعلى ، لان المعنى على كره منى كما يقال : باع القاضى عليه داره ، يريد : خدمتنى على كره منى ، لأننى لم أكن راضياً بذلك لخستهن ولؤمهن ، وحذف صفة عممة وهى فدعاء لذكرها فى صفة خالة .

لماذا قلت : رَبُّ رجلٍ رأيتُه لم تُعِنْ واحداً ، وإذا قلت : كم رجلاً عندك ؟ فإنما تسأل : أعشرون أم ثلاثون أو نحو ذلك ؟ .

فإذا قلت : كم درهمٌ عندك؟ فإنما تعنى : كم دانقاً هذا الدرهم الذى أسألك عنه؟ فالدرهم واحد مقصود قَصْدُه بعينه ؛ لأنه خبر ، وليس بتمييز ، وكذلك : كم جاعفنى صاحبك؟ إنما تريد : كم مرةً جاعفنى صاحبك .

* * *

فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي فى معنى (رب) ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد؟

فإن فى هذا قولين : (١)

أحدهما : أن التى للخبر لَمَّا ضارعت (رَبُّ) فى معناها اختيار فيها تَرَكُ التنوين ؛ ليكون ما بعدها بمنزلتها بعد (رَبُّ) ، وتكون تشبه من العدد ثلاثة أثواب ، ومائة درسم ، فتكون غير

= واليبس من قصيدة طويلة للفرزدق فى هجاء جرير الديوان ص ٤٤٨-٥٢ والنقائض ج ٢ ص ٣١-٤٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٦-١٣١ والعنى ج ١ ص ٥٥٠ ج ٤ ص ٤٨٩ والسوسوى ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٣-٩٤ .
(١) ذكر أحد القولين ، ولم يذكر الآخر فهل سها ؟ أو هنا سقط ؟ .
ونسطيع أن نتعرف القول الثانى مما ذكره الانبارى وغيره فقد ذكروا أن (كم) الخيرية حملت على (رب) فجزر تمييزها والاستفهامية حملت على العدد المتوسط من أحد عشر الى تسعة وتسعين فكان تمييزها مفرداً منصوباً .
فى أسرار العربية ص ٢١٥ « فان قيل فلم كان ما بعد الاستفهام منصوباً وفى الخبر مجروراً ؟ .

فيل : للفرق بينهما ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفى الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده .

وانما جعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، لأنها فى الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما استفهم عنه ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر الى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها فى الاستفهام منصوباً .
واما فى الخبر فلا تكون الا للنكسر ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجروراً فى الخبر ، لانها نقضة (رب) .
وفى كتاب سببونه اشارة الى هذا التعليل ج ١ ص ٢٩١-٢٩٣ وانظر ص ٥٥ من هذا الجزء ، وابن بعيش ج ٤ ص ١٢٧ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٠ .

خارجة من العدد ، وقد أصبت بها ما ضارعته ؛ كما أنَّ المضاف إليه إنما خصَّ بالخفض ؛
لأنَّه على / معنى اللام ، .

ألا ترى أنَّ قولك : هذا غلامٌ زيدٍ إنما معناه : هذا غلامٌ لزيد ، وقد يجوز أن تكون
منونة في الخبر ، فينتصب ما بعدها فتقول : كم رجلا قد أتاني . إلا أنَّ الأجدود ما ذكرنا ؛ ليكون
بينها وبين المستفهم بها فصلٌ (١) .

فإن فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشيءٍ اختير التنوين (٢) ؛ لأنَّ الخافض لا يعمل فيما
فصل منه ، والناصبُ والرافعُ يعملان في ذلك الموضع وذلك قولك : كم يومَ الجمعة رجلا
قد أتاني ، وكم عندك رجلا قد لقيته ، ويُختار النصب في قوله :

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « واعلم أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر ،
كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع
في جميع ما عملت فيه (وب) إلا أنها تنصب ، لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ « إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه
السكوت أو لم يستغن ، فأحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل
بين الجار والجرور ، لأن الجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة والاسم المنون
يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه . . » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على نصب نبيز (كم) الخبرية للفصل بينهما ،
وأجاز في (فضلا) الرفع على الفاعلية ، فتكون (كم) ظرفا على هذا فقال :
« وان شاء رفع ، فجعل (كم) المرار التي ناله فيها الفضل فالرفع (الفضل) بنالتي ،
كقولك : كم قد أتاني زيد ، فزيد فاعل و (كم) مفعول فيها وهي المرار التي أتاه فيها ، وليس
زيد من المرار » .

(ومنهم) : متعلق بنالتي . (وعلى عدم) : حال من الياء في نالتي ، والعدم بمعنى الفقر
والاحتياج .

(إذ لا أكاد) : إذ ظرف لنالتي ، وجملة (احتمل) في محل نصب خبر كاد .
أي ، لم يكن لي حمولة احتمل عليها . والحمولة بالفتح : البعير ، وقد يستعمل في
الفرس والبغل والحمار . فمعنى (احتمل) : اتخذ حمولة ، وقال الاعلم : يروي : اجتمل
بالجيم المعجمة ، أي أجمع العظام لأخرج ودكها ، واتعل به .

الاقتار: مصدر اقتر الرجل : إذا افتقر . والجار والجرور متعلق بالنفي ، قال ابن الحاجب
في أماليه : لا يصح تعلق (من الاقتار) باحتمل لفساد المعنى ، إذا الاحتمال لم يكن من أجل
اقتار ، فيخصصه بالنفي ، وإنما يصح مثل ذلك لو كان قصد إلى شيء يصح أن يكون معللا بمثل
ذلك ، ثم ينفيه مخصصا له كقولك : ما جئتك طمعا في برك ، فإن المجيء قد يكون طمعا في
البر ، فينفي المجيء المقيد بعلة الطمع ، ولذلك لا يلزم منه نفي المجيء لغير ذلك ، لأنه لا يتعرض

وقد زعم قوم أنها على كل حال منوثة، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (من) .
وهذا بعيد، لأن الخافض لا يُضمر؛ إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد، وقد ذكرناه بحججه موكدًا (١).
ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مثل ذلك في (كم) في الخبر .
وذلك قوله :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعَلَا وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (٢)

له بل قد يفهم منه انبات مجيء لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم . اما لو قال : ما كلفتك بشيء للتخفيف عليك فلا يستقيم أن يكون تعليلا لكلفتك ، فانه لا يصح ان يكون (للتخفيف) علة للتكليف ، وانما علل به نعى التكلف من اجل غرض التخفيف وسر ذلك هو انه اذا تعلق الفعل بشيء فلا بد أن يعقل مثبتا في نفسه ، ثم تتعلق النفي به ، واذا تعلق النفي به انتفى المقيد بما تعلق ، ولا ينتهي مطلقا ، اذ لم نعه الا مفيدا . ومن اجل ذلك امتنع نعلن من الاضمار بأحتمل ، ويمسح أيضا تعلمه بأكاد اذ لا ي تصور نعليل مقارنة الاحتمال بالاضمار، لانه عكس المعنى على ما تقدم في احتمال ، فوجب ان يكون متعلقا بالنفي اذ هو المسبب في المعنى ، لان المعنى : اسفت مقارنة الاحتمال من اجل الاضمار ...

والبيت للفظامى من قصدة مدح فى صدر ديوانه ص ٢٣-٣٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٢-١٢٦ والعينى ج ٤ ص ٤٩٤ .
(١) انظر الجزء الثانى ص ٣٣٦ ، ٣٤٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ وقال الأعمام : الساهد فيه : جواز الرفع والنصب والجر فى مقرف : فالرفع على أن يجعل (كم) طرفا ، ويكون لتكثير المراد ، وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا .

والنصب على التمييز ، لقبح الفصل سنه وبين (كم) فى الجر .
واما الجر فعلى انه اجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة وموضع (كم) فى الموضعين موضع رفع بالابتداء والتقدير : كثير من المقرفين نال العلا بجوده .
وقال الأنبارى فى الانصاف ص ١٩٢ : « أما ما احتج به الكوفيون من قوله :
(كم يوجد معرف نال العلا) فالكلام عليه من وجهين :
احدهما : ان الرواية الصحيحة : مقرف بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله :
نال العلا .

والثانى : ان هذا جاء فى الشعر شاذا ، فلا يكون فيه حجة » .
العرف : النذل اللثيم الأب . يريد قد يرفع اللثيم بجوده ، وينضع الكريم الأب ببخله .
بجود : متعلق بنال ، والباء سببية ، وكريم بالجر عطف على مقرف على رواية جره وجملة (بخله قد وضعه) خبر لكم المقدرة .
والبيت من أبيات نسبها صاحب الأغاى لانس بن زعيم ونسبها غيره لعبد الله بن كريب ورويت لأبى الاسود الدؤلى (الخزانة ج ٣ ص ١١٩-١٢٢ والعينى ج ٤ ص ٤٩٣-٤٩٤) .

/ وقال الآخر :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيْدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعٍ (١)

والقوافي مجرورة . وقال الآخر :

كَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطْلِي كَوِيٌّ وَيَاسِرٍ فِتْيَةٍ سَمَّحٍ هَضُومٍ (٢)

ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشوي كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض ؛ كما تقول : إنَّ اليوم زيدا منطلقٌ . ولو كان مكان (اليوم) ما تعمل فيه (إنَّ) لم يقع إلى جانبها إلا معمولا فيه . ولولا أنَّ هذه القوافي مخفوضة لاختير في هذين البيتين الرفع ، وتوقع (كَمْ) على مرار من الدهر ، فتكون (كم) ظرفا منصوبا ؛ لأنَّ (كَمْ) اسم للعدد ، فهي واقعة على كلِّ معدود .

وتقول : كم رجلا جاءك ؟ فإنما تسأل بها عن عدد الرجال .

وتقول : كم يوما لقيت زيدا ؟ فتنصبها ؛ لأنها واقعة على عدد الأيام واللقاء العامل فيها ، فكلدا كلُّ مُبْهَمٍ .

ولو قلت : كم يوما لقيت فيه زيدا ؟ لكانت (كَمْ) في موضع رفع ، كأنك قلت : أعشرون يوما لقيت فيها زيدا ؟ إلا أنَّ (كَمْ) في هذا الموضع استفهام / . فهي في أنها اسم وأنها [الحرف] (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ على جر (سيد) مع الفصل للضرورة .
الدسيعة : العطية ويقال هي الجفنة . والماجد : الشريف . يصف كثرة السادات في هذه القبيلة .

والجار والمجرور (في بنى) خبر لكم . وضخم وماجد ونفاع صفات مجرورة .
والبيت غير منسوب في سيبويه والخزانة ، ونسبه العيني الى الفرزدق وليس في ديوانه (الخزانة ج ٣ ص ١٢٢ . العيني ج ٤ ص ٤٩٢ والانصاف ص ١٩١) .

(٢) استشهد سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على الفصل بين كم وتمييزها . وضبط في نسخة سيبويه المطبوعة برفع بطل وصفته وما عطف عليه ، والصواب كسرهما فان القوافي مجرورة كما يقول المبرد ، وعلى رفع بطل وما بعده لا يكون في البيت فصل بن كم وتمييزها ، وانما تمييزها محذوف تعديره : مرة ونحوها .

الكمى : الشجاع ومعنى فاتنى : أفقدنيه الموت ورزئت به .
والياسر : الداخل في اليسر : لكرمه وسماحته . الهضوم : الذى يهضم ماله للصديق والجار والسائل . والهضم : الظلم والنقصان .

ورواية المقضب كرواية سيبويه : كم قد فاتنى . فيكون البيت على هذه الرواية قد دخله الخرم (حذف اول الوند المجموع) ومعه العصب (تسكين الخامس) واذا دخل الخرم مع العصب في مفاعلتين سمى قصما ، وتحول الصبغة الى مفعولن (انظر حاشية الدمنهورى الكبرى ص ٣٨ - مطبعة المعاهد سنة ١٣٥٣) . والبيت من الوافر ، ولم ينسب الى قائل فى سيبويه .

(٣) تصحيح السيرافى .

المستفهم به بمنزلة (مَنْ) ، و(ما) ، و(أين) ، و(متى) ، و(كيف) وإن كانت المعاني مختلفة؛
لأنَّ (مَنْ) إنما هي لما يعقل خاصةً حيث وقعت: من خير، أو استفهام ، أو جزاء ، أو نكرة
و(ما) لذات غير الآدميين ، ولصفات الآدميين .

و(أين) للمكان ، و(متى) للزمان ، و(كيف) للحال، و(كم) للعدد، فهي داخلة على جميع
هذا إذا سألت عن عددٍ نوعٍ منها ؛ نحو : كم مكانا قمت ؟ وكم يوما صمت ؟ وكم حالا تصرفت
عليها ؟ ونحو ذلك (١) .

(١) عرض سيبويه لبيان اعراب كم في أنها تكون ظرفا وغير ظرف في ج ١ ص ١٠٨ ،
ص ٢٩٢ - ٢٩٣ وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩٢ « وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا
بها أو ظرفا أو مصدرا أو خبر كان أو مفعولا ثانيا » .

هذا باب

مسائل (كم) في الخبر والاستفهام

تقول: كم ثلاثة ستة إلا ثلاثان نصبت ثلاثة؛ لأنها تميز، و(ستة) خبر (كم)، و(ثلاثان) بدل من (كم) (١).

فالتقدير: أي شيء من العدد ستة إلا ثلاثان؟

ولو قلت: كم لك درهم؟ وأنت تريد: كم دانقا درهم؟ لم يكن الدرهم إلا رفعا، ولم ترد به إلا واحدا.

ولو قلت: كم لك درهما؟ لكان (لك) خبرا، وكان الدرهم في موضع جماعة /، لأنك تريد: كم من درهم لك؟

٣
٥٥

(١) في الاشباه والنظائر ج ٢ ص ٢٢٦-٢٢٧: ذكر ما افترق فيه (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية نقل عن البسيط ما يأتي:

« (الا) اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حد اعراب (كم) من رفع أو نصب أو جر، لانه بدل منها، لان الاستفهام يبدل منه، ويستفاد من (الا) معنى التحقير والتقليل، نحو: كم عطاؤك الا الفان، وكم اعطينى الا الفين، وبكم اخذت ثوبك الا درهم، وكم مالك درهما الا عنرون، ولا يجوز أن يكون ما بعد (الا) بدلا من خبر (كم) ولا من مفرها لبيانها بل يبدل من (كم)، لابهامها، لارادة ايضاحها بالبدل، ولا فادته معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك: هل الدنيا الا شيء فان، أي: ما الدنيا.

وأما خبريه فان المستثنى بعدها منصوب، لانه استثناء من موجب، ولا يجوز البدل في الموجب فيقال: كم غلمان جاءوني الا زيدا.»

البسيط: لضياء الدين بن العليج قال عنه السيوطي في الاشباه ج ٢ ص ١٦٦ وهو كتاب نفيس في عدة مجلدات وقال في فهرس بغية الوعاة: لم أقف له على ترجمة. وعرف به أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٧٧ فقال: وقال بعض أصحابنا وهو الامام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الأشبيلي ويعرف بابن الملح وكان ممن أقام باليمن وصنف بها. وصرح ابن عقيل باسمه في مواضع من كتابه ج ١ ص ٤٨ - ج ٢ ص ٣٦ وأخطأ الشمني في قوله: صاحب البسيط هو ابن أبي الربيع السبتي ج ٢ ص ٧٢.

وتقول: كم دنانيرٌ عندك؟ ولا يجوز النصب في تمييزها بجماعة؛ كما لا تقول: إلا عشرون
[درهما، ولا يجوز عشرون دراهم] (١)

فإن ذكرت (كم) التي تقع في الخبر جاز أن تقول: كم غلمان قد رأيت، وكم أثواب
قد لبست؛ لأنها بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه من العدد، ولأنها مضارعة (رُب) وهما يقعان على
الجماعة، ووُوقوعها على الواحد في معنى الجماعة لمضارعتها (رُب)، وتشبه من العدد مائة درهم،
وألف درهم.

واعلم أن (كم) لا بد لها من الخبر، لأنها اسم فهي مخالفة لرُب في هذا، موافقة لها
في المعنى (٢). تقول: كم رجلٍ قد رأيت أفضل منك، و(رُب) إنما تُضيف بها إلى ما وقعت
عليه مابعد؛ نحو: رُب رجلٍ في الدار، ورُب رجلٍ قد كَلَّمته. فهذا معناها.

ولو قلت: كم رجلٍ قد أتاني لا رجلٌ، ولا رجلان - كان جيِّداً، لأنك تعطف على (كم) (٣)
ولا يجوز مثل هذا في باب (رُب)؛ لأنها حرف. فأمَّا قوله:

(١) تصحيح السيرافي.

وفى سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ « ولم يجز يونس والخليل: كم غلمانا لك، لأنك لا تقول:
عسرون نيابا لك الا على وجه لك مائة بيضا، وعليك راقود خلا، فان أردت هذا المعنى قلت:
كم لك غلمانا، ويقبح أن تقول: كم غلمانا لك ».

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩٣ « واعلم ان (كم) فى الخبر لا تعمل الا فيما تعمل فيه (رب)؛
لان المعنى واحد، الا ان (كم) اسم و (رب) غير اسم بمنزلة (من)، والدليل علىه: ان العرب
تقول: كم رجل أفضل منك. تجعله خبر (كم) أخبرناه يونس عن أبى عمرو) .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ «وتقول: كم قد أتاني لا رجل ولا رجلان، وكم عبد لك لا عبد
ولا عبدان، فهذا محمول على ما حمل عليه (كم) لا على ما عمل فيه (كم). كأنك قلت: لا رجل
انانى ولا رجلان، ولا عبد لك ولا عبدان وذلك لان (كم) نفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد
المنكور، كما قلت: عشرون درهما، أو بجمع منكور نحو: ثلاثة اثواب، وهذا جائز فى التى
تقع فى الخبر. فاما التى تقع فى الاستفهام فلا يجوز فيها الا ما جاز فى العشرين ».

وفى الأشباه والنظائر عن البسيط ج ٢ ص ٢٢٧ « وأن الخيرية يعطف عليها بلا فيقال:
كم مالك لا مائة ولا مئتان، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهمان، لان المعنى كثير من المال
وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه، ولا يجوز فى الاستفهامية: كم درهما عندك
لا ثلاثة ولا أربعة، لان (لا) لا يعطف بها الا بعد موجب لانها تنفى عن الثانى ما ثبت للأول،
ولم يثبت شيء فى الاستفهام ».

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٍ (١)
/ فعلى إضمار (هو) . لا يكون إلا على ذلك . فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم يُنشده :
وبعض قتل عار

فأما قوله : كم من رجل قد رأيتَه ؟ فتدخل (من) وأنت لا تقول : عشرون من رجل ؛
فإنما ذلك لأن (كم) استفهام . والاستفهام يدخل فيما وقع عليه (من) توكيدا وإعلاما أنه
واحد في معنى الجميع ، وذلك : هل أتاك من أحد ؟ كما تقول في المنى : ما أتاني من رجل .
ولو قلت : ما أتاني رجل ، وهل أتاني رجل - لجاز أن تعني واحدا ؛ والدليل على ذلك وقوع المعرفة
في هذا الموضع ؛ نحو : ما أتاني زيد . وهل أتاك زيد ؟ .

ومعنى قولك : عشرون درهما : إنما هو عشرون من الدراهم ؛ لأن (عشرون) وما أشبهه
اسم عدد .

فإذا قلت : هذا العدد . فمعناه : من ذا النوع .

فلما قلت : درهما . جئت بواحد يدل على النوع . لاستغنائك عن ذكر العدد . فلما اجتمع
في (كم) الاستفهام وأنها تقع سؤالا عن واحد ؛ كما تقع سؤالا عن جمع . ولا تخص عددا دون
عدد لإبهامها . ولأنها لو خصت لم تكن استفهاما ؛ لأنها كانت تكون معلومة عند السائل -
دخلت (من) على الأصل . ودخلت في التي هي خبر ؛ لأنها في العدد / والإبهام كهذه (٢) .

(١) نقل ابن السد فمما كتبه على الكامل فول المبرد . هكذا أنشده النحويون : (ورب
قتل عار) على إضمار هو عار ، وأنشدني المازني : (وبعض قتل عار) وهو الوجه .
اسندل الأعمش والكوفيون على اسمية (رب) بهذا البيت ، جعلوها مبتدا خبره عار .
والجمهور على أن (رب) حرف جر نسبيه بالزائد و (قتل) المجرور في موضع رفع
مبتدا و (عار) خبر محذوف أي : هو عار والجملة صفة لقتل والخبر محذوف .
ومن جعل رب حرف جر زائد لا يتعلق بسوء قال : قتل مبتدا وعار خبره وما في رب
من معنى التكثير هو المخصص لابدائية قتل .

والبيت من أبيات ثابت بن قطنه روى بها يزيد بن المهلب بن أبي صبرة (الخزائن ج ١
٣٠١ السيوطي ص ٣٣) . والبيان والتبيين ج ١ ص ٢٩٣ والأغاني ج ١ ص ٢٧٩) ومهذب
الأغاني ج ٣ ص ١٣٧ وفي الانصاف مسألة للخلاف بين المصريين والكوفيين في (رب) ص ٤٩٧ -
٤٩٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩١ « وتدخل (من) في مميزهما ، أما في الخبرية
فكثير نحو (وكم من ملك في السموات - وكم من قرنة) وذلك لموافقته جرا للمميز المضارع
إليه (كم) .

واعلم أنَّ كلَّ تمييز ليس فيه ذكر للمقصود فإنَّ (مِنْ) لا تدخله إذا كان مفرداً ، لأنَّك لو أدخلتها لوجب الجمع ؛ وذلك قولك : عشرون درهما . ومائة درهم ، وكلُّ رجل جامعٌ فله درهمٌ ، وهو خير منك عبداً ، وأقرُّه منك دابةً ، وعندى مِلءٌ قَدَحٍ عسلا . وعلى التمرة مِثْلُهَا زُبْدا .
 إلاَّ أن تقول : عشرون من الدراهم ، وهو خير منك من العُلَّمان . وعليها مِثْلُهَا من الزُّبْد .
 فإن كان فيها ذكر الأوَّل دخلت (مِنْ) فى المخصوص فقلت : ويحه رجلا ، ويحه من رجل :
 ولله درُّه فارسا ، ومن فارس ، وحسبُك به رجلا ، ومن رجل (١) .
 ولا يكون هذا فى المضمَر الذى يُقَدَّم على شريطة التفسير ؛ لأنَّه مجمل ، نحو : ربه رجلا فد رأيتَه ، ونِعَمَ رجلا عبداً لله ، وقد مضى بابها مُفسِّراً (٢) .

= واما مميز (كم الاستفهامية فلم اشتر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادرى ما صحته ؟ » .
 ويرد على ما قاله الرضى قوله تعالى (سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) قال ابو حيان فى البحر المحيط ج ٢ ص ١٢٧ « من آية تمييز لكم ويجوز دخول (من) على تمييز (كم) الاستفهامية والخبريه سواء وليهاام فصل عنها ، والفصل بينهما بجمله وبظرف وبمجرور جائز على ما قرر فى النحو » .
 واجاز الزمخشري أن تكون (كم) فى الآية خبرية أو استفهامية ، ورد عليه أبو حيان بقوله : وهو ليس بجيد ، لان جعلها خبرية هو اقتطاع للجمله التى هى فيها من جملة السؤال ، لانه يصير المعنى : سل بنى اسرائيل وما ذكر المسؤل عنه ، ثم قال : كثيرا من الايات آتيناهم ؛ فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله ، لان جملة (كم آتيناهم) صار خبرا صرفا لا يتعلق به (سل) وأنت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة ، فهذا لا يكون الا فى الاستفهامية ، ويحتاج فى تقدير الخبرية الى تقدير حذف وهو المفعول الثانى لسل ٠٠ »
 وكم استفهامية عند العكبرى ايضا ج ١ ص ٥١ وانظر المعنى ج ٢ ص ١٠٩-١١٠ .
 والسمنى ج ٢ ص ١٩١ والكشاف ج ١ ص ١٢٨ .
 واقال أبو حيان فى البحر ج ٤ ص ٢٦٤ : « ولم يأت تمييز (كم) الخبرية فى القرآن ألا مجرورا بمن » .

والظاهر من كلام سيبويه أن (من) تدخل بعد كم الخبرية والاستفهامية كما سيأتى نص كلامه فيما يلى هذا .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير .
 وذلك قولك : ويحه رجلا ، ولله دره رجلا ، وحسبك به رجلا وما اشبه ذلك ، وان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، ولله دره من رجل ، فتدخل (من) هاهنا لدخولها فى (كم) توكيدا ٠٠ » . وانظر ص ٣٥ من هذا الجزء .
 (٢) تقدم فى باب نعم وبئس ، الجزء الثانى ص ١٤٤ .

لم يتكلم المبرد عن (كائين) هنا وتحدث عنها فى الكامل ج ٨ ص ٢٢-٢٣ ولم يتكلم عن (كذا) أيضا .

هذا باب

الأفعال التي تُسمى أفعال المقاربة

وهي مُختلفة المذاهب والتقدير . مُجمِعة في المقاربة

فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل . وقد تكون إيجابا . ونحن نذكر بعد فراغنا منها شيئا إن شاء الله .

إعلم (أنه) لا بد لها من فاعل ؛ لأنه لا يكون فعلٌ إلا وله فاعل . وخبرها مصدر ؛ لأنها لمقاربتة . والمصدر اسم الفعل (١) . وذلك قولك : عسى زيد أن ينطلق . وعسيت أن أقوم ، أى : دنوت من ذلك ؛ وقاربتة بالنية (٢) (أن أقوم) في معنى القيام .

(١) يريد من الفعل الحدث ، وقد وقع مثل ذلك في كتاب سيبويه .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٧٧ « وتقول : عسنت أن تفعل ، ف (أن) ههنا بمنزلة نفي قولك : قاربت أن تفعل ، أى : قاربت ذلك ، وبمنزلة دنوت أن تفعل » .
قول المبرد هنا وخبرها مصدر ، لأنها لمقاربتة . . كقولك : عسى زيد أن ينطلق . وقوله : لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجردا موافق لما قاله سيبويه ج ١ ص ٧٨ « فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت : كان يقول ، وهو في موضع اسم منصوب ، كما أن هذا في موضع اسم منصوب وهو ثم خبر ، كما أنه ههنا خبر . . » .
فقد اتفقا في الإعراب وفي تفسير المعنى أيضا .
وابن هشام والسيوطي نسبان إلى المبرد القول بأن الفعل المقترن بأن في نحو : عسى زيد أن يقوم — مفعول به .
وتقول ابن هشام في موضع آخر : مفعول به عند المبرد أو على حذف حرف الجر توسعا .

في المغنى ج ١ ص ٢٦-٢٧ « واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم : فالمشهور أنه نصب على الخبرية ، وقيل على المفعولية وأن معنى عسيت أن تفعل : قاربت أن تفعل ، وثقل عن المبرد ، وقيل نصب باستقاط الجار أو بنضمين الفعل معنى قارب . نقله ابن مالك عن سيبويه وأن المعنى دنوت من أن تفعل ؛ أو قاربت أن تفعل » .
وفي المغنى ج ١ ص ١٣٢-١٣٣ « وتستعمل على أوجه : أحدها : أن يقال : عسى زيد أن يقوم ، واختلف في إعرابه على أحوال :
أحدها : وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم
والقول الثاني : أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد » .

ولا تقل : عسيت القيام^(١) ، وإنما ذلك لأن القيام مصدر ، لا دليل فيه يخص وقتا من وقت ، (وأن أقوم) مصدر لقيام لم يقع ؛ فمن ثم لم يقع القيام بعدها ، ووقع المستقبل . قال الله عز وجل : (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ)^(٢) وقال : (فَعَسَى أَوْلِيكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ)^(٣)

ولو احتاج شاعر إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز ؛ لأنه دال عليه^(٤) . فمن ذلك قوله :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَرٍ جَوْنِ الرِّبَابِ سَكُوبِ^(٥)

= وفي الهمع ج ١ ص ١٣٠ « فاعمال هذا الباب تعمل عمل كان ، فترفع البتدا اسما لها ، وتنصب الخبر خبرا لها . . ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن . اما المقرون بها فزعم الكوفيون انه يدل من الاول . . . وزعم المبرد انه مفعول به ، لأنها في معنى قارب زبد الفعل وحذرا من الاخبار بالمصدر عن الجته » .

* * *

والذي أراه أن سيبويه والمبرد يريان أن أفعال المغاربة تعمل عمل (كان) واخواتها ، فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها وكذلك الجملة بعدها . وتفسيرهما هذه الأفعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير اعراب ، كذلك اطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه معمولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولا فقد عبر بذلك في باب كان أيضا . قال في الجزء الرابع ص ٤١٥ « وكان فعل منصرف يتقدم مفعوله وينأخر » . وعنون لها بقوله : هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول .

كما اطلق سيبويه على اسمها بأنه فاعل في ج ١ ص ٢١ فقال : « ولا يجوز الاقتصار فيه على الفاعل » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فملك . استغنوا بأن تفعل عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسيا وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه . ومعنى هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فترك هذا ، لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء » .

(٢) المائدة : ٥٢ .

(٣) التوبة : ١٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ « واعلم أن من العرب من يقول : عسى زيد يفعل بشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب » . وانظر ص ٤٥٢ منه .

(٥) تقدم في ص ٤٨ من هذا الجزء .

وقال الاخر :

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي اُتْمِيتَ فِيهِ يَكُونُ وِرَاعَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (١)

وأما قولهم في المثل : (عَسَى العُورِيُّ أبُوسًا) (٢) فإِنَّمَا كان التقدير : عَسَى العُورِيُّ أن يكون أبُوسًا ؛ لأنَّ (عَسَى) إِنَّمَا خَبَرُهَا الفِعْلُ مع (أن) أو الفِعْلُ / مجرِّداً ، ولكن لَمَّا وُضِعَ القَائِلُ الاسم في موضع الفعل كان حَقُّه النصب ؛ لأنَّ (عَسَى) فِعْلٌ ، واسمُها فاعِلُها ؛ وخبرُها مفعولُها ؛ ألا ترى أنَّكَ تقول : كان زيد ينطلق . فموضعه نصبٌ . فإن قلت : منطلقاً لم يكن إلاً نصباً .

فأما قولهم : عَسَى أن يقوم زيد . وعَسَى أن يقوم أبواك . وعَسَى أن تقوم جواريك فقولك : (أن يقوم) رفع ؛ لأنَّه فاعل عَسَى (٣) . فَعَسَى فِعْلٌ ومجازُها ما ذكرت لك .

* * *

(١) استشهد به سيبويه أيضا ج ١ ص ٤٧٨ كالبيت السابق .

الكرب : الهم ، وروى أمسييت بفتح التاء وضمها ، قاله ابن المستوفى . والنحويون انما يرونه بالضم ، والفتح أولى ، لانه يخاطب ابن عمه ، وكان معه في السجن .

واسم يكون : مستتر والخبر جملة (وراعه فرج) ، ويصح أن يكون فرج فاعلاً للظرف الواقع خبراً ، كما يجوز أن يجعل (يكون) فعلاً تاماً والجملة حاله .

ولا يجوز أن يكون (فرج) اسم يكون ، لأن فاعل الفعل الواقع خبراً لافعال المقاربة لا يكون الا ضميراً راجعاً لاسمها .

والبيت من قصيدة لهديبة بن خشرم قالها في الحبس .

انظر الخزائن ج ٤ ص ٨١ - ٨٧ وأمالى القالى ج ١ ص ٧١ - ٧٢ ورغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٣ والعينى ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٧ والسيوطى ص ١٥٢ .

وظاهر كلام سيبويه يفيد أن تجريد خبر (عسى) من (أن) ليس مقصوراً على الضرورة ، وانما يجوز فى النشر على قلة . وجمله الأعلم من الضرورة .

وفى الكامل ج ٢ ص ٢٤٢ « عسى الاجود فيها أن تستعمل بأن ويجوز طرح (أن) وليس بالوجه الجيد » .

(٢) هذا المثل ما استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ .

وفى مجمع الامثال ج ٢ ص ١٧ « الغوير : بصغير غار ، والأبوس . جمع بؤس وهو الشدة » واصل هذا المثل ، فيما يقال ، من قول الزباء - حين قالت لقومها عند رجوع قصيد من العراق ومعه الرجال ، وبات بالغوير على طريقة - : عسى الغوير أبوساً ، اى لعل الشر ياتيكم من قبل الفسار . . . » .

يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك .

وقال الأصمى : أصله : أنه كان غار فيه ناس فابهار عليهم ، او اتاهم فيه عدو ، فقتلهم ،

فسار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر » .

وانظر الخزائن ج ٤ ص ٧٨ - ٧٩ ومعجم البلدان ج ٤ ص ٢٢٠ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « وتقول : عسى أن تفصل ، وعسى أن تفعلوا ، وعسى أن

تفعلوا ، وعسى محمولة عليها (أن) كما تقول : دنا أن يفعلوا . . . » .

فَأَمَّا قَوْلُ سَيَّبِيهِ : إِنَّهَا تَقَعُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ (لَعْلٌ) مَعَ الْمُضْمَرِ فَتَقُولُ : عَسَاكَ
وعسائي - فهو غَلَطٌ منه ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمُضْمَرِ إِلَّا كَمَا تَعْمَلُ فِي الْمَظْهَرِ
فَأَمَّا قَوْلُهُ :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنْتَى إِنْكَا يَا أَبَتِي عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ (١)

= وكيونه عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلك على ذلك ، ومن العرب من يقول : عسى ،
وعساي ، وعسوا ، وعست ، وعستا ، وعسين . فمن قال ذلك كانت (ان) فيهن بمنزلةها في
عسيت في أنها منصوبة « .

من هذا يتبين أن المبرد انصر على القول بأن عسى نامة ولو جعلت ناقصة كان الاسم
المرفوع بعد الفعل اسما لها وفاعل الفعل ضمير مستتر يظهر في التثنية والجمع .
وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٢ والدماميني على المعنى ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨٨ على أن عسى هنا محمولة على لعل فالضمير بعدها
منصوب ، واستشهد به في ج ٢ ص ٢٩٩ فقال سمعاهم يقولون : يا ابتأ علك أو عساكن .

قال أبو علي : وجه ذلك : أن عسى لما كانت في المعنى بمنزلة (لعل) ولعل وعسى طمع
واشفاق ، فتقاربا - أجرى (عسى) مجرى (لعل) إذ كانت غير منصرفة ، كما أن (لعل) كذلك ،
فوافقتهما في العمل حيث أشبهتهما في المعنى والامتناع من التصرف . فان قلت : إذا صارت
بمنزلة لهدا الشبه فما المرفوع بها ؟ وهي إذا صارت بمنزلة لعل تقتضى مرفوعا لامحالة ، لأنه
لا يكون المنصوب في هذا النحو بلا مرفوع ؟

قيل : إن ذلك المرفوع الذي تقتضيه محذوف ، ولم يمنع أن تحذفه وإن كان الفاعل
لا يحذف ، لأنها إذا أشبهت (لعل) جار أن تحذف ، كما حاز حذف خبر هذه الحسروف من
حيث كان الكلام في الأصل الابتداء والخبر .

في يا ابتأ جمع بين عوضين ، فان الناء عوض من ياء المتكلم ، واما جاز الالف دون باء
المتكلم ، لان الناء عوض من ياء المتكلم ، فيمتنع الجمع بين العوض والم عوض عنه بخلاف الالف ،
فان غايته أن يذكر عوضان وهو غير ممتنع .

أنى بمعنى ورب . الانى بكسر الهمزة والقصر : الوقت . اى : حان رحيلك الى من
يلتمس منه شيئا تنفقه علينا .

والأكثر على أن الرجز لرؤية بر العجاج وذكر في ديوانه ص ١٨١ على أنه مما نسب
اليه . وبعده :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ . فعليك ذاكا

انظر الخزائة ج ٢ ص ٤٤١ - ٤٤٣ ، والخصائص ج ٢ ص ٩٦ ، والسيوطى ص ١٥١ ،
وشواهد الشافية ص ٢٤٣ والمينى ج ٤ ص ٢٥٢ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ،
وتروح سقط الزند ص ٧١٤ .
في كل هذه المراجع (يا ابتأ) بالالف .

وقال آخر :

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَخَالَفُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي (١)

فأما تقديره عندنا : أَنَّ (٢) المفعول مُقَدَّم . والفاعل مضمر ، كأنه قال : عساک الخبير أو الشر ، وكذلك : عسائي الحديث ، ولكنه حذف ؛ لعلم المخاطب به . وجعل الخبير اسماً (٣) على قولهم : (عسى الغوير / أبؤسا) .

٣
٦٠

*

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨٨ على أن الضمير منصوب بعد (عسى) بدليل دخول نون الوقاية . قال النحاس : لو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي . وخبر لعل محذوف ، والتقدير : إذا نازعتني نفسي في حملها على ما هو أصلح لها أقول لها : طواعيني لعلى أجد المراد والظفر ، أو قلت لها : لعلى أفل هذا الذي تدعونني إليه .
والبيت لعمران بن حطان الخارجي - (الخرائه ج ٢ ص ٤٣٥-٤٤١) ، العيني ج ٢ ص ٢٢٩ ، الخصائص ج ٣ ص ٢٥) .

(٢) هكذا بالأصل بحذف الفاء من جواب (أما) .
(٣) الذي يبدو لي أن للمبرد رأياً واحداً في نحو عساک ، وعسائي . فالضمير خبرها ، والاسم مستتر بدليل قوله : فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمر .
وأما قوله بعد ذلك : ولكنه حذف لعلم المخاطب به ، فلا يريد منه إلا معنى الاضمار ، لأنه لا يجوز حذف الفاعل ، ومنع من حذفه في مواضع من المقتضب .
قال في الجزء الثاني ص ٦٠ : « لم يكن بد من ذكر الفاعل » .
وقال في ص ١٠٠ من الجزء الثالث « ولا حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » .
وقال في ص ٦٧ من المطبوع : لا يكون فعل إلا وله فاعل .
وقال في الجزء الرابع ص ٣٨٧ « ولم يجز حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » .
وجعل ابن يعيش والرضي للمبرد قولين في هذه المسألة :
في ابن يعيش ج ٧ ص ١٢٣ : « والقول الثالث قول أبي العباس المبرد أن الكاف والياء في عساک وعسائي في موضع نصب بأنه خبر عسى واسمها مضمر فيها مرفوع ، وجعله من الساذ الذي جاء الخبر منه اسماً غير فعل كقولهم : عسى الغوير أبؤسا .
وحكى عنه أيضاً أنه قدم الخبر ، لأنه فعل ، وحذف الفاعل ، لعلم المخاطب . كما قالوا : لبس إلا » .

وفى شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠ : « ونقل عن المبرد وجهان في نحو . با أبنا علك أو عساكا . أحدهما . أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع .
وثاني الوجهين المنقولين عنه : أن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل ، فاتصل به ، كما في ضربك ريد ، والاسم أما محذوف كما في قوله : با أبنا علك أو عساكا على حسب دلالة الكلام عليه ، كما حذف في قولهم : جاءني زيد ليس إلا .
وأما مذکور كما في قولك : عساک أن تفعل . »

أقول : إن أراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في (ليس) فهو الوجه الأول ، والظاهر أنه قصد الحذف الصريح ، فيكون ذهب مذهب الكسائي في حواز حذف الفاعل ،

وكذلك قول الأَخْفَش : وافق ضميرُ الخفضِ ضميرَ الرفعِ في (لولاي) ، فليس هذا القولُ شئاً (١) ، ولا قوله : أنا كَأَنْتَ ، ولا أَنْتَ كَأَنَا - بشيءٍ . ولا يجوز هذا ، إِنَّمَا يَتَّفِقُ ضميرُ النصبِ . وضميرُ الخفضِ كاستوائيهما في التثنية والجمع . وفي حَمَلِ المخفضِ الذي لا يجرى على لفظِ النصبِ ، مثل قولك : مررتُ بِعُمَرَ . استوى فيه الخفضُ . والنصبُ وأدخلتُ الخفضَ على النصبِ . كما أدخلتُ النصبَ على الخفضِ . فهذان مُتَوَاحِيَانِ . والرفعُ بائنُ منهما .

وأما (لولا) فنذكرُ أهرها في بابها (٢) إن شاء الله .

* * *

ومن هذه الحروف (لعل) تقول : لعلَّ ريدا يقوم . و(لعل) حرف جاء لمعنى مُشَبَّهٍ بالفعل كَأَنَّ معناه التوقُّعُ لمحبوبٍ أو مكروه (٣) .
وأصلُّه (عل) واللام زائدة (٤) فإذا قلت : لعلَّ ريدا يأتينا بخير . ولعلَّ عمرًا يزورنا - فإِنَّمَا مجازُ هذا الكلامِ من القائل . أَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا كَذَا .
والخبر يكون اسماً ، لَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (إِنَّ) . ويكون فِعْلاً . وظرفاً ؛ كما يكون في (إِنَّ)
تقول : لعلَّ زيدا صديق لك . ولعلَّ زيدا في الدار . ولعلَّ ريدا إن أتيته أعطاك .

(١) في الكامل ج ٨ ص ٢٨ - ٤٩ « أما قوله . لولاك فان سببويه يزعم أن (لولا) تخفض المضمرة ، ويرتفع بعدها الطاهر بالابتداء ، فيقال : إذا قلت . لولاك فمسا الدليل على أن الكاف مخفضة دون أن تكون منصوبة ؟ »

وضمير النصب كضمير الخفض مفعول . انك تقول لنفسك : لولاي ولو كانت منصوبة لكاتب المون قبل الباء كهولك رمانى وأعطانى ، قال يزيد بن الحكم الثقفى :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَبَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

فيقال له انضمير في موضع طاهره فكيف يكون مختلفا ؟ وان كان هذا جائزا فلم لا يكون في الفعل وما أسببه نحو ان وما كان معها في الباب ؟

ورغم الأحسن سعيد أن الضمير مرفوع ولكر وافق ضمير الخفض ، كما يستوى الخفض والنصب فيقال . فهل هذا في غير هذا الموضوع ؟

قال أبو العباس والذي أقوله : ان هذا خطأ لا يصلح الا أن نقول : لولا أنت ، كما قال الله عز وجل « لولا أنتمم لكما مؤمبين » .

ومن خالفنا يزعم أن الذى فلناه أجود ، وبدعى الوجه الآخر ، فبجيره على بعده « .
(٢) نكلم عنها في باب بلى هذا .

(٣) في سببويه ج ٢ ص ٣١١ : « و (لعل) و (عسى) طمع واشفاق .

(٤) عطف في الانصاف مسأله لخلاف البصريين والكوفيين في الام) لعل الأولى ص ١٣٥ -

١٣٩ ، وقد رجح مذهب الكوفيين في اصالة اللام .

إذا ذكرت الفعل فهو بغير (أن) أحسن ؛ لأنه خبر ابتداء ؛ وقال الله عز وجل / : (لعلَّ الله يُخَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) (١) وقال : (فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) (٢) .

فإن قال قائل في الشعر : لعلَّ زيدا أن يقوم - جاز (٣) ؛ لأنَّ المصدر يدلُّ على الفعل . فمجاز المصدرِ ما هنا كمجاز الفعلِ في باب (عسى) . قال الشاعر :

لعلَّك يوماً أن تُلِمَّ مِلْمَةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُنَكَ أَجْدَعًا (٤)

* * *

ومن هذه الحروف (كادَ) ، وهي للمقاربة ، وهي فعلٌ . تقول : (كاد العروسُ يكون أميرًا) (٥) ، و (كاد النعامُ يطير) (٦) .

- (١) الطلاق : ١ .
- (٢) طه : ٤٤ .

(٣) جعل المبرد هنا اقتران خبر لعل بان انما يكون في الشعر .

وقال في الكامل ان تجريد خبر لعل من ار هو الجيد والاقتران غير الجيد ، قال في ج ٢ ص ٢٤٢ « وكذا الماضي منه (أوشك) ووقعت بان وهو آجود وبغير (أن) ، كما كان ذلك في (لعل) تقول : لعل زيدا يقوم فهذه الجيدة ، قال الله عز وجل (لعل الساعة تكون مربا) ، و (لعله يتذكر أو يخشى) ، و (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) وقال متمم بن نويرة :

لعلك يوما ان تلم ملامة عليك من اللاتي يدعنك اجدعا
وفي المفصل للزمخشري ج ٢ ص ١٩٦ وقد جاء في الشعر :

لعلك يوما ان تلم ملامة

قياسا على عسى

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٨٧ وقبه بعد من حيث ان (لعل) داخلة على المبتدأ والخبر والخبر اذا كان مفردا كان هو المبتدأ في المعنى والاسم ههنا جثة ، لانه ضمير المخاطب ، وان والفعل حدث ، فلا يصح ان يكون خيرا عنه ، وانما ساغ ههنا ، لانها بمعنى عسى ، اذ كان معناهما الطمع والاشفاق ، فلذلك جاز دخول (أن) في خبرها .

وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ « وقد يجوز في الشعر أيضا لعل ان افعل بمنزلة عسيت ان افعل ، .

وقال ابن هشام في المفضي ج ١ ص ٢٢٣ « ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى . . وبحرف التنفيس قليلا » .

(٧٤) قال التبريزي : خبر لعل محذوف مع حرف الجر والتقدير لعلك لا أجوك ، لان تلم بك ملمة .

والبيت لمتمم بن نويرة من قصيدة رثى بها اخاه وهي في المفضليات ص ٤٦٥ - ٢٧٠ ، وفي شرحها لابن الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٤ . وجمهرة أشعار العرب ص ٢٩٢ - ٢٩٥ وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤٣٣ - ٤٣٥ ، والكامل ج ٢ ص ٢٤٢ ، ونسب في شروح سقط الزند ص ٥٥٧ الى عنترة وليس في ديوانه .

(٥) في مجمع الامثال ج ٢ ص ١٥٨ « كاد العروس يكون ملكا » .

العرب تقول للرجل : عروس وللمرأة أيضا ويراد ههنا الرجل ، اي : كاد يكون ملكا لعزته في نفسه واهله .

(٦) في مجمع الامثال ج ٢ ص ١٦٢ « كاد النعام يطير : يضرب لقرب الشيء مما يتوقع منه ، لظهور بعض اماراته » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤١

فَأَمَّا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا) (١) فمعناه - والله أعلم - : لم يرها .
 ولم يكذب ، أى : لم يذنب من رؤيتها . وكذلك : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) (٢) .
 فلا تذكر خبرها إلا فعلاً (٣) ، لأنها لمقاربة الفعل في ذاته . .
 فهى بمنزلة قولك : جعلَ يقول . وأخذَ يقول . وكربَ يقول ، إلا أن يضطرَّ شاعر ، فإن
 اضطرَّ جاز له فيها ما جار في (لعل) . قال الشاعر :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا (٤)

(١) النور : ٤٠ - وانظر ما قيل في نفي كاد في المغنى ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ ، وابن يعيش
 ج ٧ ص ١٢٤ - ١٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ومجالس نعلب
 ص ١٧٠ .

(٢) التوبة . ١١٧ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ ، وأما (كاد) فانهم لا يدكرون فيها (ان) وكذلك : كرب
 فعل ، ومعناها واحد . . .

وقد جاء في الشعر كاد ان فعل شبههوه بعسى « .

واجاز الرضى اقتران خبر كاد بان . . . شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٤ .

وفال ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والصحيح ص ٩٩ بعد أن ذكر جملة
 احاديث اقترن فيها خبر كاد بان : « والصحيح جواز وقوعه الا أن وقوعه غير مقرون بان اكثر
 واشهر من وقوعه مقرونا بان ولذلك لم يقع في القرآن الا غير مقرون بان « .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ على اقتران خبر كاد بان للضرورة وى الاقتضاب

لابن السيد ص ٣٩٦ « هذا البيت بروى لرؤبة بن المعجاج ولم أجده في ديوان شعره « . .
 يصف منزلا بلى حى كاد لا بتبين له اترويقال مصح الشيء يمصح ، اذا ذهب وانظر
 الجوالقى ص ٣٠٤ .
 وقبله :

* رَبِّعٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ انْمَحَى *

قال ابن يعيش قبله :

« رَبِّعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوُّلاً فَاَمْحَى »

وهو فى ديوانه ص ١٧٢ على انه مما نسب اليه ، ولرؤبه ارجورة اخرى على هذا
 الروى ، ديوانه ص ٣٣ - ٣٦ جاء فيها هذا البيت ص ٣٤ :

وَقُلْتُ نَصْحًا مِنْ أَخٍ تَنْصَحًا قَدْ كَادَ يَخْشَى قَلْبَهُ أَنْ يَقْرَحَا

اسم كاد : ضمير مستتر راجع الى ربيع ، و (من) تعليلية متعلقة بكاد لا بيمصح ، لانه
 صلاة أن .

والبلى : مصدر بلى المنزل : اذا درس . ومصح من باب فتح : قال الجوهري : مصح

الشيء مصوحا : ذهب وانقطع . وهو فعل لازم فى الغالب .

الخزانة ج ٤ ص ٩٠ - ٩٢ - العينى ج ٢ ص ٢١٥ - ٢١٦ . ابن يعيش ج ٧ ص ١٢١

والكامل ج ٢ ص ٢٤١ وديوان رؤبة ص ١٧٢ .

هذا باب

المبتدأ المحذوف / الخبر استغناءً عنه

وهو باب (لولا)

اعلم أن الاسم الذى بعد (لولا) يرتفع بالابتداء . وخبره محذوف لما يدل عليه . وذلك قولك : لولا عبدُ الله لأكرمته . ف(عبد الله) ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف . والتقدير : لولا عبدُ الله بالحضرة . أو لسبب كذا لأكرمته .
فقولك : (لأكرمته) ، خبرٌ معلقٌ بحديث (لولا) (١) .
و(لولا) حرفٌ يُوجب امتناع الفعل لو قوع اسم (٢) .
تقول : لولا زيد لكان كذا وكذا . فقوله : لكان كذا وكذا . إنما هو لشيء لم يكن من أجل ما قبله .

و(لولا) إنما هي (لو) و(لا) ، جُعِلتا شيئاً واحداً ، وأوقعتا على هذا المعنى (٣) .
فإن حذف (لا) من قولك : (لولا) انقلب المعنى . فصار الشيء في (لو) يَجِب لو قوع ما قبله . وذلك قولك : لو جاعنى زيد لأعطيتك ، ولو كان زيد لحرمتك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ « باب من الابتداء يضم فيه ما بنى على الابتداء . وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا) وأما عبد الله فانه من حديث (لولا) ، وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعسد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك . إنما رفعه على ما رفع عليه . زيد أخوك غير أن ذلك استخبار ، وهذا خبر ، وكان المبني عليه الذى فى الاصمار كان فى مكان كذا وكذا ، فكانه قال : ولولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان فى رمان كذا وكذا . ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم اياه فى الكلام ، كما حذف الكلام من امالا » .

وفى الانصاف مسألة الخلاف فى رافع الاسم بعد لولا الامتناعية ص ٥٢ - ٥٦ ، وانظر امالى الشجرى ح ٢ ص ٢١٠ - ٢١٢ والكامل ج ٣ ص ١٣٨ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وكذلك (لوما) و (لولا) فهما لابتداء وجواب ، فالاول سبب ما وقع وما لم يقع » .

(٣) فى امالى الشجرى ج ٢ ص ٧٦ « ومن الحروف المركبة (لولا) فلو معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، و(لا) معناها : النفي ، فلما ركبهما بطل معناهما ، ودلت (لولا) على امتناع الشيء لوجود غيره ، واخصت بالاسم » .

ذ (لولا) في الأصل لاتقع إلا على اسم . و (لَوْ) لاتقع إلا على فعل^(١) . فإن قدمت الاسم نبل الفعل فيها كان على فعل مُضْمَر ، وذلك كقوله عز وجل : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) (٢) . إِنَّمَا (أَنْتُمْ) رفع بمعل يفسره ما بعده . وكذلك .

٣
٦٣

/ فَلَوْ غَيْرُ أَخْوَالِي أَرَادُوا نَقِصَتِي جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينَ مِيسِمًا (٣)

ومثل ذلك قول العرب : (لو ذات سوارٍ لَطَمْتَنِي)^(٤) إِنَّمَا أراد . لو لطمتني ذات سوارٍ ، والصحيح من روايتهم : (لو غَيْرُ ذاتِ سوارٍ لَطَمْتَنِي) وفيه خبر لحاتم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزله (لولا) ولا نبدا بعدها الاسماء سوى ان ، نحو : لو أنك ذاهب ، ولولا بتدا بعدها الاسماء .
و (لو) بمنزله لولا وان لم يجر فيها ما يجوز فيما يشبهها تقول : لو انه ذهب لفعلت وقال عر وجل (لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي) ، وقال في ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (لو) فلما كان سميع لوفوع غيره » . وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٠ .
(٢) الاسراء ١٠٠ .

(٣) اسنشهد به في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ على أن غير مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور العرين : اول الانف . الميسم : اسم الآلة التي يوسم بها .
يريد : هجوتهم هجاء يلزمهم لزوم الميسم للأنف .
والبيت للمنلمس من فصدة في الاصمعيات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ ومخارقات ابن الشجرى ج ١ ص ٢٨ والخزانه ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ ، وانظر شواهد الكشاف ص ٢٨٥ .
(٤) رواه في كتابه الفاضل ص ٤٢ : لو غيرت ذات سوار لطمني ، ثم قال : أى لو لطمني رجل . . . وحدثنى المازنى قال . سمعت العرب تقول : لو غير ذات سوار لطمني ، ويقول السحيون لطمني . . .

ورواه في الكامل ج ٣ ص ٤٤٠ لو ذات سوار لطمني . . .
وفي مجمع الأمال ج ٢ ص ١٧٤ « لو ذات سسوار لطمني ، ورواه في ج ٢ ص ٢٠٢ برواية : لو غير ذات سوار لطمتني ، والمعنى لو ظلمني من كان كفاء لهان على ، ولكن ظلمني من هو دوني ، وفيل : أراد لو لطمتني حرة فجعل السوار علامة للحرية ، ولان العرب قلما تلبس الاماء السوار . . . »

وفي الامير على المغنى ج ١ ص ٢١٢ « اصله لحام الطائي . اسر في حى من العرب ، فقالت له امرأه رب المنزل : افصد ناقة ، وكان من عادة العرب اكل دم الفصاد في المجاعة ، فنحراها ، وقال : هذا فصدى ، فلطمته جارية فقال ذلك . . . » .
وانظر مقدمه ديوان حاتم ص ٢٦ ، ومجمع الامتال .

وقال الشاعر

لَوْ غَيَّرَكُمُ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ أَدَى الْجَوَارِ إِلَى بَنَى الْعَوَامِ (١)
(فغيركم) يختار فيها النصب؛ لأنَّ سببها في موضع نصب . وقولهم : لو أنك جئت
لأكرمك ، (٢) وقد مرَّ تفسيره في باب (إن) و(أن) .

-
- (١) قال عنه في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤١ : « فنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده ، لانه للفعل ، وهو في التمثيل : لو علق الزبير غيركم ، وكذلك كل شيء للفعل نحو : الاستفهام والامر والنهي » .
- ورواه ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢١٢ برفع غير . وانظر السيوطى ص ٢٢٥ والدرر اللوامع ج ٢ ص ٨١ .
- والبيت من قصيدة لجريير في ديوانه ص ٥٥١ - ٥٥٣ .
- وفي عبث الوليد ص ١٩٨ « فغير يرتفع بفعل مضمر يفسره قوله : علق الزبير والنصب في (غير) أشبه ، على اضممار فعل أيضا » .
- (٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة لولا ولا تبتدا بعدها الاسماء سوى ان نحسب لو أنك ذاهب » .
- وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٢٥ ، ٣٦٣ وعبث الوليد ص ١٩٨ ، والمغنى ج ١ ص ٢١٣ والكامل ج ٣ ص ١٤٠ .
- ولم يتكلم المبرد في باب ان وان عن فتح الهمزة . وانظر الجزء الثانى ص ٣٤٠ - ٣٤٣ .

هذا باب

المقصور والمدود

فأما المقصور فكلُّ واو أو ياء وقعت بعد فتحة (١) . وذلك نحو : مغزى ؛ لأنه (مَفْعَل) .
فلما كانت الواو بعد فتحة ، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفا ؛ كما تقول : غَزَا ، ورَمَى
فتقلب (الواو) والياء ألفا . ولا تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع / إلا والفتحة قبلها إذا كانت
في موضع حركة .

فإن كانت ساكنة الأضلي وقبلها فتحة لم تنقلب . وذلك نحو : قول ، وبيع ، ولا تنقلب
ألفا ؛ لأجل سكونها .

فإذا أردت أن تعرف المقصور من المدود فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتل . فإن كان
آخره متحركا قبله فتحة علمت أن نظيره مقصور . فمن ذلك : مُعْطَى ، ومُغْزَى ؛ لأنه
مَفْعَل . فهو بمنزلة مُخْرَج ومُكْرَم . وكذلك : مُسْتَعْطَى ، ومُسْتَعْزَى ؛ لأنه بمنزلة مُسْتَخْرَج (٢) .
فعلى هذا فقس جميع ما ورد عليك .

* * *

ومن المقصور أن ترى الفعل على (فَعِل يَفْعَل) ، والفاعل على فَعِلٍ ، وذلك قولك : فِرَق يَفْرِق
فِرَقًا . وحَلِر يحلِر حَلِرًا . وبَطِر يبَطِر بطرًا وهو بَطِرٌ ، وحَلِرٌ .

(١) سبق أن عرفه في الجزء الأول ص ٢٥٨ . وانظر تعريفه في المقصور والمدود لابن ولاد
ص ٤ ، ١٢١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو
واوه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ، فلا يدخلها نصب
ولا رفع ولا جر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « وأشياء يعلم أنها منقوصة ، لأن نظائرها من غير المعتل
انما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح . وذلك نحو : معطى ومشتري ، وأشياء ذلك ، لأن معطى
مفعل ، وهو مثل مخرج . فالياء بمنزلة الجيم ، والراء بمنزلة الطاء ، فنظائر ذا تدلك على أنه
منقوص ، وكذلك مشتري إنما هو مفتعل ، وهو مثل معترك ، فالراء بمنزلة الراء ، والياء بمنزلة
الكاف ، ومثل هذا مغزى وملهى إنما هو مفعل ، وأما هما بمنزلة مخرج . » .

ونظير هذا من المعتل: هوى يهوى هوى ؛ لأن المصدر يقع على فعل ؛ ألا ترى أنك تقول :
الفرق ، والحلر ، والبطر . وهو بمنزلة هوى يهوى وهو هوى . وطوى يطوى وهو طوى (١) .

وما كان مصدرا لِفِعْلٍ يَفْعَلُ الذى الاسم منه أَفْعَلٌ أو فَعْلَانٌ - فهو كذلك .

أما ما كان الاسم منه (أفعل) فهو أعمى / ؛ لأنك تقول : عمى الرجل فهو أعمى . والعشى ؛
لأنك تقول : عشى الرجل وهو أعشى ، وكذلك القنا من قنا الأنف . لأن الرجل أقنى (٢) .

وأما (فعلان) فنحو الصدى . والطوى ؛ لأنك تقول : صدى الرجل فهو صديان . وطوى
فهو طيان . فنظير ذلك : عطش فهو عطشان ، والمصدر هو العطش ، وظمى فهو ظمآن والمصدر
الظمأ ، وعله فهو علهان . والمصدر العله (٣)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص ان ترى الفعل فعل يفعل والاسم منه
فعل ، فاذا كان النية كذلك عرفت ان مصدره منقوص ؛ لانه فعل . يدلك على ذلك نظائره من
غير المعتل ؛ وذلك قولك : فرق يفرق فرقا وهو فرق ، وبطر يبطر بطرا وهو بطر ، وكسسل
يكسل كسلا وهو كسل ، ولحج يلحج لحجا وهو لحج ، وأشر ناشر أشرا وهو أشر ، وذلك أكثر
من ان اذكره لك .

مصدر ذا من بنات الياء والواو على فعل واذا كان فعل فهو واو أو ياء وفتحت بعد فتحة
وذلك قولك : هوى يهوى هوى وهو هو ، ورديت تردى ردى وهو رد وهو الردى ، وصديت
تصدى صدى وهو صد وهو الصدى وهو العطس ، ولوى يلوى لوى وهو لو وهو اللوى .
وكربت تكرى كرى وهو كر وهو الكرى وهو العباس ، وغوى الصبى يغوى غوى وهو غو وهو
الغوى » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦١-١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص كل شيء كان مصدرا لفعل
يفعل ، وكان الاسم منه على (أفعل) . لان ذلك فى غير بنات الياء والواو انما يجيء على مثال
فعل وذلك قولك للأحول : به حول ، وللأعور : به عور ، وللأدرر : به درر ، وللأشتر : به سنر ،
وللاقرع : به قرع ، وللأصلح : به صلح ، وهذا أكثر من ان احصيه لك .

فهذا يدلك على أن الذى من بنات الياء والواو منقوص ، لانه فعل وذلك قولك للأعشى : به
عشى ، وللأعمى : به عمى ، وللأقنى : به قنى . فهذا يدلك على أنه منقوص . . . »
القنا : احديداب الأنف ويكتب بالالف ، لأنك تقول : امرأه قنواء (من المقصور والممدود
لابن ولاد ص ٨٧ - ٨٨) . وكتب فى سيبويه بالياء .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « واذا كان فعل يفعل والاسم (فعلان) فهو أيضا منقوص ،
ألا ترى أن نظائره من غير المعتل تكون فعلا وذلك قولك للعطشان : عطش يعطش عطشا وهو
عطشان ، وغرث يغرث غرثا وهو غرثان ، وظمى يظما ظمأ وهو ظمآن ، فكذلك مصدر نظير ذا
من بنات الياء والواو ، لانه فعل ، كما أن ذا فعل حيث كان فعلا له فعل ، وكان فعل يفعل ،
وذلك قولك : طوى يطوى طوى ، وصدى يصدى صدى وهو صديان ، وقالوا غرى يغررى
غرى وهو غرى والقراء شاذ ممدود : كما قالوا الظماء ،
عله : خبث نفسا .

ونظير الأول: عور فهو أعور، والمصدر العور. وكذلك الحول، والشتر (١)، والصَّلَع، ونحو ذلك.

* * *

ومن المقصور كلُّ اسمٍ جَمَعَهُ (أَفْعَالٌ) مَّا أَوَّلَهُ مَفْتُوحٌ، أو مضموم، أو مكسور وذلك نحو قولك: أَقْفَاءٌ، وَأَرْجَاءٌ يا فتى؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ إِذَا كَانَ عَلَى (أَفْعَالٍ) وَجِبَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدَهُ مِنَ الْمَفْتُوحِ عَلَى فَعْلٍ؛ نَحْوُ: جَمَلٌ، وَأَجْمَالٌ وَقَتَبٌ وَأَقْتَابٌ، وَصَنَمٌ وَأَصْنَامٌ.

فإن كان مكسورا فنحو قولك في مَعَى: أَمْعَاءٌ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ ضِلْعٍ وَأَصْلَاعٍ. وقد وجب أن يكون واحد الأمعاء مَعَى (٢) مقصور.

فَأَمَّا (نَدَى) فَهُوَ فَعْلٌ، وَجَمَعَهُ الصَّحِيحُ أُنْدَاءُ فَاعْلَمْ، وَعَلَى ذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ:

/ إِذَا سَقَطَ الْأُنْدَاءُ صِينَتْ، وَأُسْعِرَتْ حَبِيرًا وَلَمْ تُدْرَجْ عَلَيْهَا الْمَاعِوزُ (٣)

فَأَمَّا قَوْلَ مُرَّةَ بْنِ مَحْكَانَ.

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ مَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلْمَائِهَا الطُّنْبَا (٤)

(١) الشتر: انقلاب في جفن العين الأسفل، وهو مصدر فعله من باب فرح.

(٢) عقد ابن ولاد في كتابه المقصور والممدود بابا للمقصور العياشي عنون له بقوله: باب التحديد والعلامات فيما يعلم أنه منهوص ص ١٢٤-١٣٠ ولم يذكر هذا النوع الذي ذكره المبرد هنا كما لم يذكره سيبويه.

(٣) ذكره في الكامل ج ١ ص ٢١٧ فقال: الماعوز: النسب الذي يتبدل فيها الرجل، وهي دون الثياب التي يجمل بها واحدها: معوز.

وقال ابن ولاد ص ١٢٤ « ندى جمعه على العباس أنداء كما قال السماع .. »

وفي المخصص ج ٤ ص ٦٧ نوب حبير: موشى وأنسد .. البيت.

قال أبو علي: وهو من التحير.

والبيت من زائفة السماع المشهوره في صفة فوس. برى: أن هذه القوس تطفى بالثياب النفيسة إذا سقطت الإنداء خوفا عليها أن يفسد أوبارها. الديوان ص ٤٣-٥٣، وهو في معجم مفاتيح اللغة ج ٤ ص ١٨٧ واللسان (حبر) وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٢٤، وشرح سقط الزند ص ٤١٩، ص ١٥١٤.

(٤) في الخصائص ج ٣ ص ٥٢-٥٣ « ويدلك على أن فحسة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محكان .. البت فتكسيهم ندى على أندية يشهد بأنهم أجروا ندى - وهو فعل - مجرى فعمال فصار لذلك ندى وأندية كغداء وأغدية .. » =

لقد قيل في تفسيره قولان :

قال بعضهم . هو جمع على غير واحد ، مجازُهُ مجازُ الاسم الموضوع على غير الجمع ، نحو :
إلاح ، ونداكير ، وليالى ؛ لأنَّ ليلة : فَعْلَةٌ ، ولا تجمع على ليالى ، ولمحة وذَكَر لا يُجْمَعان
على مفاعِل ومفاعيل .

وقال بعضهم : إنّما أراد جمع نَدَى ، أى : نَدَى القوم الذى يُقيمون فيه ، فيُضيفون
ويَفْخَرُونَ ؛ كما قال الشاعر :

يَوْمَانِ يَوْمٌ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةٌ وَيَوْمٌ سَبْرٌ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيبٌ (١)
فإنَّما تستدلُّ على المقصور بنظائره .

* * *

= وقال فى ص ٢٣٧ « واجاز أبو الحسن أن يكون كسر ندى على نداء كجبل وجمال ، ثم
كسر نداء على أندية كرداء وأردية » .

وفى المقصور لابن ولاد ص ١٣٤ « فلما قالوا : أندية علمنا أن حق أنديه أن تكون جمعاً
لمنود فتقديره أنه جمع على فعال كأنه ندى ونداء كقولهم فى جبل : جمال وفى جبل جمال
ثم جمع الجمع على أفعله . . » .

وقال السهيلي فى الروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ « جمع ندى على غير قياس ، وقد قيل :
أنه جمع الجمع كأنه جمع ندى على نداء مثل جبل وجمال ، ثم جمع الجمع على أفعلة وهذا بعيد
فى القياس ، لأن الجمع الكثير لا يجمع و (فعال) من أنية الجمع الكثير ، وقد قبل هو جمع
ندى ، والندى : المجلس وهذا لا يشبه معنى البيت . . وأفسر من ذلك أنه فى معنى الرذاذ
والرشاش وهما يجمعان على أفعلة » .

وقال البغدادي فى شواهد السافية ص ٢٧٨ : « وقول السهيلي : لا ينسبه معنى البيت قد
يمنع ويكون معناه فى ليلة من ليالى السناء ذات مجالس يجلس فيها الأشراف والأغنياء لاطعام
الفرء . . »

وفى سبويه ج ٢ ص ١٦٢ « وقالوا ندى وأندية فهذا شاذ » .

قال السهيلي : أراد بجمادى : الشهر ، وكان هذا الاسم قد وقع على الشهر فى زمن جمود
الماء ، ثم انتقل بالأهله ، وبقي الاسم عليه وإن كان فى الصيف والقيظ .

وقال ابن الأنبارى : أسماء الشهور كلها مذكرة الا جمادى .

الطنب : الجبل الذى تشد به الخيمة .

والبيت من قصيدة لمرّة بن محكان فى الحماسة ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٩ وبعضها فى

الشعر والشعراء ص ٦٦٧ .

ووقع الشطر الأول فى قصيدة هبيرة بن أبى وهب يوم أحد .

انظر سيرة ابن هشام . والروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ ، وشروح سبط الزند ص ١٩١٢ ،
وشواهد الشافية ص ٢٧٧ - ٢٨٣ ، والمخصص ج ٢ ص ٥٥ ، ج ١٥ ص ١٠٩ ، ٢٠٢ ، والعينى
ج ٤ ص ٥١٠ - ٥١١ ، وسر الصناعة حرف الواو ، شرح القصائد السبع لابن الأنبارى
ص ٤٩٩ .

(١) يريد باليومين : يوماً فى المجالس خطيباً ، ويوم سير الى الأعداء .

والمقامة : بالفتح : المجلس ، وروى بالضم بمعنى الإقامة .

ومن المقصور ما كان جَمْعًا لَفْعَلَةٌ أو فِعْلَةٌ ؛ نحو : رُقِيَةٌ ورُقَى ، ولِحْيَةٌ ولِحَى ، ورِشْوَةٌ ورُشِيَ ، ومُدْيَةٌ ومُدَى . وقد قالوا : مِدْيَةٌ ومِدَى ؛ لأنَّ نظيره من غير المعتلِّ : كِسْرَةٌ وكَسَرَ ، وقِطْعَةٌ وقِطَعَ ، وظُلْمَةٌ وظَلَّمَ . فإنَّما تَسْتَدِلُّ على المقصور بهذا وما أشبهه (١) .

* * *

ومن المقصور كلُّ ما كان مؤنَّثًا لَفَعْلَانٍ ؛ نحو: غضبان / ، وعطشان ، وسكران ؛ لأنَّ مؤنَّثه سَكْرَى ، وغَضَبَى ، وعَطَشَى (٢) .

* * *

ومنه ما كان جَمْعًا لَفُعْلَى ؛ لأنَّه يقعُ على مثال (فُعَل) ، وذلك قولك : الدنيا والدُّنَا ، والقُصْبَا والقُصَى .

* * *

ومنه ما كان مُؤنَّثًا في (أَفْعَل) الذى معه مِنْ كَذَا ؛ لأنَّه يكون على مثال (فُعَلَى) . وذلك

= والأندبه : الأفنية ، والندى والنادى . المجلس .
وتأويب : صفة سير ، وهو السرعة فى السير والامعان فيه . وقيل أوب : وصل اللبل بالنهار مع الامعان .
والبيت لسلامه بن جندل السعدى من قصيدة فى المفضلان ص ١١٩ - ١٢٤ ، وفى شرحها للأنبارى ص ٢٢٤ - ٢٤٥ ، وفى رغبة الأمل ج ١ ص ١١ - ١٢ وانظر الخزانة ج ٢ ص ٨٥ - ٨٦ وشواهد السافية ص ٢٧٧ ، ومعجم المفاتيح ج ١ ص ١٥٣ ، اللسان (أوب) .
(١) فى المقصور لابن ولاد ص ١٢٨ - ١٢٩ : وكل ما كان جمعاً لفعلة بكسر الفاء أو لفعلة بضمها فهو منقوص ، كقولك : عروه وعرى ، ونظيره من غير المعتل ظلمة وظلم . وفريه وفرى ، ونظيره من غير المعتل كسرة وكسر .
فان كانت فعلة المكسورة الفاء من ذوات الواو فانك نصم فى الجمع فسقول : كسوة وكسى ورسوة ورسى وربما كسر أوله فى الجمع فيعمال : كسى ورسى يجعل الجمع مكسور الاول ، كما كان الواحد

فأما (فعلة) اذا كانت من ذوات الياء مضمومه كانت أو مكسورة فانك تجريها فى الجمع على مجراها فى الواحد ، فان كان مكسور الاول كسرت الاول فى الجمع ، وان كان مضموماً ضمنت ، فمن ذلك قولهم : مديه ومدى ورقية ورقى وزبية وزبى .
والمكسور فيه كقولهم : لحية ولحى ، وحلية وحلى ، فهذا الاكثر الاعرف ، وقد حكى الضم فى هذين الحرفين خاصة فقالوا : حلى ولحى ، ولا يفاس على ذلك .
وفى سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ : « وكل جماعه واحدها فعلة (بكسر الفاء) أو فعلة (بضم الفاء) فهى مقصورة ، نحو : عروة وعرى ، وفريه وفرى » .

(٢) فى المقصور لابن ولاد ص ١٣٠ « ومما يعلم أنه مقصور أن نرى المؤنث على (فعلى) والمذكر على (فعلان) كقولك : غضبان وغضبى وعطشان وعطشى ووسنان ووسنى » .

قولك : هذا الأكبر ، وهذه الكبرى ، والأصغر والصغرى ، والأول والأولى ؛ لأنك تقول : هذا أصغر منك ، وهذا أكبر منك ، وهذا أول منك .

* * *

ومن المقصور ما لا يقال له : قَصِرَ لكذا ؛ كما لا يقال : إِنَّمَا سُمِّيتَ قَدَمَ لكذا ، وقَدَالِ لكذا (١) . ولكنك تستدلُّ على قَصْرِهِ بما هو على خِلافِهِ بنحو ما ذكرناه .

* * *

فأما الممدود فإنه ياءٌ أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للتأنيث فتبدلُ الثانيةُ همزةً ؛ لأنه إذا التقت ألفان فلا بُدَّ من حذفٍ أو تحريكٍ ؛ لئلا يلتقى ساكنان ، فالحذف لو وقع ها هنا لعاد الممدود مقصورا ، فحرك لما ذكرت لك (٢) .

فأما ما كان غير مؤنث ، فهمزته أصلية أو منقلبة / من ياءٍ أو واو بعد ألف زائدة . فمن ذلك ما بنيتَه على (فَعَالٍ) ؛ نحو : شَرَّابٌ ، وَقَتَالٌ ، وَحَسَانٌ ، وَكِرَامٌ ؛ لأنَّ موضع اللام بعد ألف زائدة .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ما همزته أصلية ؛ نحو : سَقَاءٌ ، وَغَزَاءٌ [يا فتى (٣)] ؛ لأنه من سقيت وغزوت ، وقولك : قُرَّاءٌ يا فتى ؛ لأنه من قرأت ، فهذا كهذا (٤) .

* * *

ومما يُعَلِّمُ منه أنه ممدود ما كان من هذا الباب مصدراً لأفعلت ؛ لأنها تأتي على وزن الإفعال ؛ نحو : أَخْطَأْتُ إِخْطَاءً ، وَأَقْرَأْتُهُ إِقْرَاءً . هذا مما همزته أصلية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « ومن الكلام ما لا يدري أنه منفوص حتى تعلم أن العرب تكلم به ، فاذا تكلموا به منفوصا علمت أنها ياء وقعت بعد فتحه أو واو . لا تستطيع أن تقول : ذا لكذا ، كما لا تستطيع أن تقول : قالوا قدم لكذا ، ولا قالوا : جمل لكذا ، فكذلك نحوهما . فمن ذلك : قفا ورحى ورجا والبشر وأشبهاء ذلك . لا يفرق بينها وبين سماء ، كما لا يفرق بين قدم وقَدَالِ إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فعل وهذا فعال » .

(٢) في المذكر والمؤنث للمبرد الورقة ١٣٥ : « واعلم أن ألف حمراء واخوتها التي أبدلت منها الهمزة هي الألف التي في حيلي وسكري إلا أن قبل تلك ألفا ، فلو حذفها لالتقاء الساكنين لذهبت العلامة ، وصار الممدود مقصورا ، ولكنك لما حركتها صارت همزة ، ولست تفدر في الألف إذا حركتها على غير ذلك » .

(٣) تصحيح السيرافي .
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٣ « وأما الممدود فكل شيء وقعت باؤه أو واؤه بعد ألف » .

وانظر تعريف ابن ولاد ص ١٢٠ - ١٢١ .

ومن ذوات الياء الواو : أعطيته إعطاءً ، وأغزيتته إغزاءً (١) .

* * *

وكذلك كلُّ ما كان مصدرًا لاستفعلت ، نحو : استقصيت استقصاءً ، واستنديت استنداءً
لأنه بمنزلة الاستخراج ، والاستضراب (٢) .

وكذلك كلُّ ما كان مصدرًا لقولك : انفعَل ، وانفعَل (٣) ؛ لأنه يأتي بمنزلة الانطلاق والاقتدار ؛
لأن ما قبل اللام ألفٌ رائدة ؛ نحو : اختنى اختفاءً . وانقضى انقضاءً . وكلُّ ما لم نسّمه فقسه
على نظيره من الصحيح .

* * *

وكلُّ جمع من هذا الباب على (أفعله) فواحدُه ممدوداً (٤) . نحو : رداء وأرديه . وكساء / وأكسيته ،
وإناء وآنية . ووعاء وأوعية ؛ لأن نظيره جِمار وأحورة ، وقِبَال وأقْبلة (٥) .

* * *

ومن الممدود ما كان جمعًا لفعلته من ذوات الواو والياء ؛ وذلك نحو : فروة وبراء . ومن
قال : جرّوة قال : جراء فاعلم ، وكذلك كَوّه (٦) وكِواء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وكذلك الاعطاء ، لأن أعطيت : أفعلت ، كما أنك إذا أردت
المصدر من أخرجت لم يكن بد للجيم من أن نجىء بعد الف إذا أردت المصدر . فعلى هذا فقس
هذا النحو » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « فأسياء يعلم أنها ممدودة وذلك نحو : استسقاء ، لأن
استسقيت : استفعلت مثل استخراج ، فإذا أردت المصدر علمت أنه لا بد من أن تقع ياءه
بعد ألف ، كما أنه لا بد للجيم من أن تجيء في المصدر بعد ألف ، فانت تسدل على الممدود ،
كما يستدل على المنعوص بنظيره من غير المعتل ٠٠٠ » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومنل ذلك الاشراء ، لأن استريت : افتعلت بمنزلة
احتفرت ، فلا بد من أن تقع الياء بعد ألف ، كما أن الراء لا بد لها من أن تقع بعد ألف إذا أردت
المصدر » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومما يعرف به الممدود : الجمع الذي يكون على مثنى
أفعله فواحد ممدود أبداً ، نحو أفنية فواحدًا : فناء ، وأرسبة ، فواحدًا : رساء » .

(٥) في اللسان : قبيل النعل بالكسر : زمامها وفيل : هو مثل الزمام الذي يكون في الأصبع
الوسطى والتي نليها ، وانظر اللسان أيضا في (سسع) .

(٦) الكورة - بالفتح ويضم - : الخرق في الحائط . والجرود : الصغير من كل شيء .

فَأَمَّا قَرِيَةٌ وَقُرَى فليس من هذا الباب ؛ لِأَنَّ قُرَى (فعل) وليس على فَعْلَةٍ وَفِعَالٍ ؛ لِأَنَّ (فِعَالًا) فِي فَعْلَةٍ هُوَ الْبَاب ؛ نَحْوُ : صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ ؛ وَقَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ ، وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ (١) .

* * *

ومن الممدود كلُّ مصدر مضمومٍ الأوَّل في معنى الصوت . فمن ذلك الدُّعَاءُ ، وَالْعَوَاءُ ، وَالرُّغَاءُ . هذا ممدود ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ التُّبَاحُ ، وَالصُّرَاخُ ، وَالشُّحَاجُ .
فَأَمَّا الْبُكَاءُ ، فَإِنَّهُ يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ . فمن مَدِّ فَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الصَّوْتِ ، ومن قَصْرِهِ أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الْحُزْنِ (٢) .

وكذلك كلُّ ما كان في معنى الحركة على هذا الوزن ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النَّقَازِ ، وَالنُّفَاضِ (٣) وَقَلَّمَا تَجَدَّ الْمَصْدَرُ مَضْمُومٍ الْأَوَّلِ مَقْصُورًا ؛ لِأَنَّ (فُعَلًا) قَلَّمَا يَقَعُ فِي الْمَصَادِرِ (٤) .

* * *

(١) في المقصور لابن ولاد ص ١٣٤ - ١٣٥ « وما كان جمعاً لفعلته من ذوات الياء والواو فهو ممدود ، كقولك : ركوة وركاء ، وقشوة وقساء ، وشكوة وشكاء . ونظيره من الصحيح : صحفه وصحاف وجفنة وجفان الا أنهم جمعوا الكوة كوى ، فزعم الفراء آت منهم من يقسول : كوة بالضم ، فكان القصر انما آتى على هذه اللغوهى بمنزلة قوة وقوى . فأما قرية وقرى فهو ساذ على التماس المطرد » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومما تعلم أنه ممدود : أن نجد المصدر مضموم الأول يكون للصوت ، نحو : العواء والدعاء والزقاء ، وكذلك نظيره من غير المعتل نحو : الصراخ والتبساح والبغسام » .

ومن ذلك أيضا البكاء ، فال الخليل : الذين قصره جعلوه كالحزن » .
في المقصود والممدود لابن ولاد ص ١٣٣ : « فأما البكاء فيمد ويقصر ، فمن مده ذهب به الى الصوت ، ومن قصره جعله كالحزن » . هذا قول الخليل . وقال حسان بن ثابت :

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاءُهَا وما يُعْنِي البكاءُ ولا العويلُ

ففصر الأول ، ومد الثاني لما قرئه بالعويل ذهب به الى الصوت » .

الرغاء : صوت البعير والسحاج : صوت البغل .

(٣) مثل للنظير ولم يمثل للممدود ، وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ : « ويكون العلاج كذلك نحو النزاء ، ونظيره من غير المعتل القماص » .

وفي المخصص ج ١٥ ص ١٠٨ : « ويكون فعال أيضا للعلاج ، فما كان منه معتلا فهو ممدود ، نحو : النزاء والقباء والهراء . ونظيره من غير المعتل : القماص والنفاض » وانظر فيه ص ١٠٩ - ١١٠ في مفاتيح المقصور والممدود .

النفاذ كغرابه : داء للماشية تسببه بالطاعون تنفz منه حتى تموت .

النفاض : ما سقط من الشيء اذا نفz .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وقلما يكون ما ضم أوله من المصدر منقوصا ، لان رفعا (

لا تكاد تراه مصدرا من غير بنات الياء والواو » .

وفي المخصص ج ١٥ ص ١٠٨ : « بل لأعرف غير الهدى والسرى والبكا المقصور » .

واعلم أنَّ من الممدود ما لا يُقال له : مُدٌّ لكذا ؛ كما لا تقول : / وقع حمار لكذا إلا أنك تستدلُّ بالنظائر (١) .

* * *

واعلم أنَّ كلَّ ممدود تُثنيهِ وكان منصرفاً - فإنَّ إقرار الهمزة فيه أجود ، نحو : كساءان ، ورداءان ، وقد يجوز أن تُبدل الواو من الهمزة فتقول : كساوان ، ورداوان ، وليس بالجيد .
فإن قلت : قرأوان فهو أقبح ؛ لأنَّ الهمزة أصل ، وليست مُنقلبة من ياء أو واو . وهذا جائز .

فإن كان مُلحقاً كان أحسن ، على أنَّ الهمزة أجود . وذلك : علباوان ، وجرِّباوان ؛ لأنَّ الهمزة مُلحقة ، وليست بأصل ، ولا منقلبة من شيء من الأصل .
وكذلك النسبُ : من قال : كساءان قال : كسائى ، ومن قال : كساوان قال : كساوى .
فإن كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إلا بالواو ؛ نحو : حمراوان ، وحمراوى (٢)

* * *

والمقصود إذا كان على ثلاثة أحرف رُدَّت الواو والياء في التثنية ، تقول : قفَّوان .
فإن كان من ذوات الياء قلت : رحيان ، فرُدَّت الياء .
فإن زاد على الثلاثة شيئاً - منصرفاً كان أو غير منصرف - لم تقل في تثنيته إلا بالياء ؛
نحو : حُبليان ، ومغزبان ، وحُباريان . وكذلك الجمع بالتاء نحو : حباريات ، وحُبليات (٣) .
فأمَّا في النسب فما كان منه على ثلاثة انقلبت / ألفه واوا من أىِّ البابين كان ؛ نحو : رحوى ،
وقفَّوى . فإن زاد فله حكم ذكره في باب النسبة (٤) إن شاء الله .
ونذكر بعد هذا مجازاً وقوع الممدود والمقصود ، ليُعلم ما سبيل المدِّ والقصر فيهما إن شاء الله ؟
أمَّا المقصود فإنما هو على أحد أمرين :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ ، ومن الكلام ما لا يقال له : مد لكذا ، كما أنك لا تقول : جراب وجراب لكذا ، وإنما تعرفه بالسمع ، فإذا سمعته علمت أنها ياء أو واو وقعت بعد ألف ، نحو : السماء والرشاء والالاء والمقلاء .

(٢) تقدم في هذا الجزء ص ٣٩ ، وانظر ابن ولاد ص ١٤٥ وسيبويه ج ٢ ص ٩٤ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٨-٢٥٩ ، والجزء الثالث ص ٤٠ ، وانظر ابن ولاد ص ١٣٦ ، ١٣٨ ، وسيبويه ج ٢ ص ٩٣ .

(٤) سيأتي في باب النسب ص ١٣٤ من الأصل .

إِذَا أَنْ يَكُونُ اسْمًا أَلْفُهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ؛ نَحْوُ : قَفَا ، وَعَصَا ، وَمَلَّهَى ، وَمَرَمَى ، وَمُسْتَعَطَى ، فَهَذَا كُلُّهُ انْقَلَبَتْ يَاوَهُ أَوْ وَاوَهُ أَلْفًا لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ .

وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ زَائِدَةً لِلْإِلْحَاقِ أَوْ تَأْنِيثٍ :

فَالْإِلْحَاقُ ؛ نَحْوُ : حَنْبَطَى ، وَعَفْرَنْتَى ، وَأَرْطَى .

وَالتَّأْنِيثُ نَحْوُ : حُبْلَى ، وَبُشْرَى ، وَقَرْفَرَى . فَهَذِهِ صَبِيغٌ وَقَعَتْ كَمَا تَقَعُ الْأَسْمَاءُ الَّتِي

لَا يُقَالُ لَهَا مَقْضُورَةٌ وَلَا مَمْدُودَةٌ .

فَمَا كَانَ مِثْلَ قَفَا وَعَصَا ، فَنَحْوِ جَمَلٍ . وَمِثْلُ مَغْزَى ، وَمَلَّهَى ، مَخْرَجٍ ، وَمُدْخَلٍ .

وَمَا كَانَ نَحْوُ : حَبْنَطَى فَلَا مُمْ أَصْلٌ ؛ لِأَنَّ أَلْفَ حَبْنَطَى مَلْحَقَةٌ بِهِ ؛ نَحْوُ : جَحْنَقَلٍ ،

وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَكَأَرْطَى الَّذِي هُوَ فَعْلَى ، / فَأَلْفُهُ مَلْحَقَةٌ بِجَعْفَرٍ وَسَلْهَبٍ ، فَالْفَاتُ هَذَا الضَّرْبِ

أَصْلِيَّةٌ ، وَتِلْكَ مَلْحَقَةٌ بِهَا (١) .

٣
٧٢

* * *

وَأَمَّا الْمَمْدُودُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا وَقَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ زَائِدَةٌ ؛ وَيَقَعُ بَعْدَهَا أَلْفٌ مَبْدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ،

لِلتَّأْنِيثِ أَوْ لِلْإِلْحَاقِ .

فَأَمَّا سِقَاءٌ وَغَزَاءٌ ، فَبِمَنْزِلَةِ ضَرَابٍ وَقِتَالٍ .

وَأَمَّا الْمُلْحَقَةُ فَنَحْوُ : حَرْبَاءٍ ، وَعِلْبَاءٍ . وَفِعْلَاءٌ - فَاعِلٌ - تُلْحَقُ بِسِرْدَاحٍ ، وَشِمَالٍ .

وَفِعْلَاءٌ تُلْحَقُ ؛ نَحْوُ : قُوبَاءٍ فَاعِلٌ فِيْمَنْ أَسْكَنَ الْوَاوَ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قُسْطَاطٍ (٢) .

وَأَمَّا مَا كَانَ لِلتَّأْنِيثِ فَنَحْوُ : حَمْرَاءٍ ، وَصَفْرَاءٍ ، وَخُنْفُسَاءٍ .

إِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ بَعْدَ زَائِدَةٍ . فَهَذَا تَأْوِيلُ الْمُقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ .

(١) نَقَدِمْنَا لَنَا حَدِيثَ الْإِلْحَاقِ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ٢٠٤-٢٠٥ .

وَقَرْفَرَى : أَرْضٌ بِالْيَمَامَةِ (الْبِلَادَانُ ج ٤ ص ٣٢٦) . وَالْعَفْرَنَى : السُّدَيْدُ .

(٢) نَقَدِمْنَا حَدِيثَ الْإِلْحَاقِ فِي الْأَلْفِ الْمَمْدُودَةِ وَسَيَعِيدُهُ أَيْضًا فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا

فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤْنِثِ الْوَرَقَةُ ٨ فَقَالَ :

« كُلُّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْوِزْنِ مَكْسُورَهُ أَوْ مَضْمُومَهُ فَهُوَ بِنَاءٌ لَا يَكُونُ لِلتَّأْنِيثِ أَبَدًا ، وَمَا كَانَ

مَفْتُوحَ الْأَوَّلِ فَهُوَ بِنَاءٌ لَا يَكُونُ لِلتَّشْدِيدِ أَبَدًا . فَالْمَضْمُومُ الْأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِكَ قُوبَاءٍ وَخُنْفُسَاءٍ فَاعِلٌ

فَهَذَا مَلْحَقٌ بِقُسْطَاطٍ وَقَرْطَاطٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَمَا كَانَ مَكْسُورَ الْأَوَّلِ نَحْوَ عِلْبَاءٍ وَأَخَوَاتِهِ فَمَلْحَقٌ

بِسِرْحَانٍ وَسِرْدَاحٍ ، وَالْمَفْتُوحُ الْأَوَّلُ لَا يَكُونُ مَذْكُورًا كَمَا وَصَفْتَ لَكَ لِنَحْوِ حَمْرَاءٍ وَصَفْرَاءٍ وَصَحْرَاءٍ » .

وَشِمَالٍ كَعِلْبَاءٍ ، وَحَرْبَاءٍ مَلْحَقَةٌ بِسِرْدَاحٍ لِأَنَّ اللَّامَ الثَّانِيَةَ زَائِدَةً . وَحَبْنَطَى وَجَحْنَقَلٌ مَلْحَقَانِ

بِسَفْرِجَلٍ .

هذا باب

الابتداء

وهو الذى يُسميه النحويون (الألف واللام) (١)

إعلم أنّ هذا الباب عبرة لكلّ كلام ، وهو خبر ، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب .
فإذا قلت : قام زيد / ، فقول لك : أخبر عن (زيد) ، فإنّما يقول لك : ابن من قام فاعلاً ،
والحقه الألف واللام على معنى الذى ، واجعل زيدا خبرا عنه ، وضع المضمرة موضعه الذى كان
فيه فى الفعل .

فالجواب فى ذلك أن تقول : القائمُ زيدٌ ، فتجعل الألف واللام فى معنى الذى ، وصلتها
على معنى صلة الذى ، وفى القائم ضمير يرجع إلى الألف واللام ، وذلك الضمير فاعلٌ ؛ لأنك
وضعت موضح زيد فى الفعل ، و (زيد) خبر الابتداء .
وإن شئت قلته بـ (الذى) ، فقلت : الذى قام زيدٌ .
فـ (الذى) لا يمتنع منه كلام يُخبر عنه ألبتة .
وقولك : الفاعل لا يكون إلا من فعلٍ خاصّة (٢) .

(١) أطال الميرد القول فى هذا الباب حتى أمل ، ولم أجد فيما بين يدي من كتب النحو مثل
هذه الاطالة سوى ما فى شرح الكافية للرضى ، وقد لام العصام الرضى على هذا فقال فى شرحه
للكافية ص ٢٠١ : « أكثر الرضى البحث عنه لاسسيما فى الاخبار عن المتنازع فيه وفيه املا
لا يتبعه مزيد نفع » .

ومسائل الرضى هناك نقلها من كتاب الاصول لابن السراج كما يقول البغدادى فى
الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٢ « لا تجبر بالالف واللام الا عن اسم فى الجملة
الفعلية خاصة . . . ويشترط فى الفعل أن يكون متصرفا ، اذ غير المتصرف ، نحو : نعم وبئس
وعسى وليس ، لا يجىء منه اسم فاعل ولا مفعول . . .
ويجب الا يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يستعاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه
كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام » .

وانظر ايضا حاشية يس على الألفية ج ٢ ص ٣١١-٣١٢ والهمع ج ٢ ص ١٤٦ .

ولو قلت : زيد في الدار فقال : أخبر عن (زيد) بالألف واللام - لم يجز ، لأنك لم تذكر
فِعْلاً .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذي قلت : الذي هو في الدار زيد ، فجعلت (هو) ضمير زيد ،
ورفعت (هو) في صلة الذي بالابتداء ، (وفي الدار) خبره ، كما كان حيث قلت : زيد في
في الدار ، وجعلت (هو) ترجع إلى الذي .

فإن قال لك : أخبر عن (الدار) (١) في قولك : / زيد في الدار ، قلت : التي زيد فيها
الدارُ . فالهاء في قولك (فيها) مخفوضٌ في موضع الدار؛ لأنَّ الدار في المسألة هاهنا خبر التي ،
فهذا وجه الإخبار .

$\frac{3}{74}$

(١) يجوز الإخبار عن المجرور وحده بشرط ألا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن
مجرور مذ ومنذ وحتى ورب ، كما يجوز الإخبار عن الجار والمجرور معاً (حاشية يس ج ٢
ص ٣٠٩) .

وقال الرضى ج ٢ ص ٤٣ : لا يخبر عن الجار والمجرور ، إذ لا يضم .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبدُ الله أخاك ، وقتل عبدُ الله زيدا .

فإن قيل لك : أخبر عن الماعل فى قولك : ضرب عبدُ الله أخاك .

قلت : الضاربُ أخاك عبدُ الله ، وإن شئت قلت : الذى ضرب أخاك عبدُ الله ، وفى (ضرب)

اسم عبدُ الله فاعل ؛ كما كان ذلك فى قولك : ضرب عبدُ الله ، وهو العائد إلى (الذى) حتى صلحت الصلة ، و(عبدُ الله) خبرُ الابتداء .

فإن قال لك : أخبر عن المفعول . قلت ، الضارِبُ عبدُ الله أخوك . ف(الهاء) ضميرُ الأخ ،

وهى مفعول كما كان مفعولا و (عبدُ الله) فاعل كما كان فى المسألة ، و (أخوك) خبرُ الابتداء ، وهو الألف واللام فى الحقيقة ، لأنَّ كلَّ ما تخبر عنه ف (الذى) تقدّمه له ، وهو خبرُ الابتداء ، / وكلاهما تقصد به الذى تخبر عنه فى الحقيقة .

فإن قلت : ضرب زيد أخاك فى الدار ، فقيل لك : أخبر عن (الدار) قلت : الضاربُ زيدا

أخاك فيها الدار .

وتأويله بالذى : التى ضرب عبدُ الله أخاك فيها الدار . وقولك : (فيها) هو قولك : (فى الدار)

فى المسألة . وقد مضى من التفسير ما يدلُّ على ما يرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبدُ الله أخاك قائما ، فقيل : أخبر عن (قائم) - فقد سألك محالاً ؛ لأنَّ

الحال لا تكون إلَّا نكرة . والمضمر لا يكون إلَّا معرفة ، وكلُّ ما أخبرت عنه فإضماره لابد منه ؛ فالإخبار عن الحال لا يكون .

ولا يُخبر عن النعت ؛ لأنَّ النعت تحلية ، والمضمر لا يكون نعنا ؛ لأنَّه لا يكون تحلية (١) .

ولا يُخبر عن التبيين ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا نكرة .

(١) فى شرح الكافية للرضى ح ٢ ص ٤٤ « كالمضاف دون المضاف إليه اذ المضمر لا يضاف ،

وكالموصوف بدون الصفة ، وكالصفة بدونها » .

ولا يُخبر عن الظروف التي لا تُسنعمل اسما - لأنّ الرفع لا يدخلها . وخبرُ الابتداء لا يكون إلا رفعا .

ولا يُخبر عن الأفعال . ولا عن الحروف^(٢) التي تقع لمعانٍ ؛ لأنها لا يكون لها ضمير .
فكلُّ ما كان ممّا / ذكرته فقد أثبتُّ لك العلة فيه . وكلُّ اسمٍ سوى ذلك فمخبرٌ عنه .
ولا يُخبر عن (كيف) ، و (أين) . وما أشبهه ؛ لأنّ ذلك لا يكون إلا في أول الكلام ؛
لأنّها للاستفهام^(٢) .
ولا يُخبر عن أحدٍ وأخواته^(٣) .

٣
٧٦

(١) وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٣ « وبالشرط الناس وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف ، اذ لا تضمن هذه الأنبياء » .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٥ : « وبالشرط الثالث وهو تأخير المخبر عنه يخرج كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشأن . . .
ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام ، كمن وما وأيهم وكذاكم الخبرية وكأين لتصدرهما » .

(٣) وفي شرح الكافية أيضا « وكذا كل اسم يلزمه النفي ، نحو : لا احد ، ولا عريب . . . »
وقد جمعها وشرحها البغدادي في الخزانة ج ٣ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

هذا باب

الفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ

ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت (١)

وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وما أشبهه ؛ لأنك إن شئت قلت :

كسوت زيدا ، وأعطيت زيدا ، ولم تذكر المفعول الثاني .

فإذا قلت : أعطيت زيدا درهما ، فقال لك : أخبر عن (زيد) - قلت : المعطية أنا درهما

زيد . فإن قال لك : أخبر عن (الدرهم) قلت : المعطى أنا زيدا إياه درهم ، فهذا أحسن الإخبار

أن تجعل ضمير الدرهم في موضعه ؛ لئلا يدخل الكلام كبس وإن لم يكن ذلك في الدرهم . ولكن

قد يقع في موضعه : أعطيت / زيدا عمرا ، فالوجه أن تقدم الذي أخذ ، وقد يجوز : المعطية أنا

٣
٧٧

زيدا درهم ؛ لأن هذا لا يلبس ؛ لأن الدرهم ليس مما يأخذ .

فإذا دخل الكلام كبس ، فينبغي أن يوضع كل شيء في موضعه .

فإن قال لك : أخبر عن نفسك ، قلت : المعطى زيدا درهما أنا .

* * *

واعلم أن الفعل يتضمن ضمير ، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه ، فإذا جرى على ما هو له

لم يظهر فيه ضمير

وإن جرى لمن ليس هو له خبرا ، أو نعتا ، أو حالا ، أو صلة - لم يكن بُدُّ من إظهار الفاعل ؛

ألا ترى أنك تقول : زيد أضربه ، وعمرو تضربه (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦ « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين : فان سئمت

اقتصرت على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثاني ، كما نعدى الأول وذلك قولك .

أعطى عبد الله زيدا درهما ٠٠٠ » .

(٢) في أمالي الشجري ج ١ ص ٣١٤ : « اسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له خبرا أو

وصفا لزمك ابراز ضمير المنكلم والمخاطب والغائب مخافة اللبس ، وليس كذلك الفاعل ، لأن

ما في أوائل الأفعال المضارعة من الزوائد الدالة على المتكلمين والمخاطبين والغائبين وما ينصل =

فإن وضعت في موضع (تضربه) (ضاربه) - قلت : زيد ضاربه أنا ، وعمرو ضاربه أنت ؛ لأنَّ الفعل الذي أظهرت قد جرى خبرا على غير نفسه .

فلذلك لما قال لك في قوله « أعطيت زيدا درهما » أخيرُ عن نفسك - قلت : المعطى زيدا درهما أنا ، فلم تظهر تعدَّ المعطى مضمرا ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لك فجرى على نفسه . وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيدا - أظهرت (أنا) فقلت : المعطيه أنا درهما زيد ؛ لأنَّ / الفِعْلُ لك ، والألف واللام لزيد ، فجرى الفِعْلُ على غير من هو له ، وكذلك المعطى أنا زيدا إياه درهم ؛ لأنَّ الألف واللام للدرهم ، والفِعْلُ لك . فإن كان الذي ظهر الفِعْلُ ، فلم تحتج إلى المضمرة المنفصلة . وذلك قولك - إن أخبرت عن (زيد) - : الذي أعطيته درهما زيد .

فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذي أعطيته زيدا درهمٌ ، وإن وضعت ضمير الدرهم موضعه قلت : الذي أعطيت زيدا إياه درهمٌ .

٣
٧٨

= بأواخر الأفعال الماضية من الضمائر الموضوعه لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس ، كقولك في المضارع - إذا عنبت نفسك أو مخاطبا - : زيد أكرمه ، وجمعفر نكابه . وفي الماضي : زيد أكرمته وجمعفر كاتبته .

ألا ترى أن هذا كلام غير مفتقر الى ابراز الضمير الذي هو أنا وأنت . ولو قلت : زيد مكرمه ، وجمعفر مكاتبه لم يدل (مكرمه) (مكاتبه) على ما دل عليه أكرمه وتكاتبه واكرمته وكاتبته فلزمك أن تقول : مكرمه أنا ، ومكاتبه أنت .

وانظر الانصاف ص ٤٥ - ٤٨ والخزانة ج ٢ ص ٤١٠ ، وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٨٧ ، ج ٢ ص ١٦ ، والخصائص ج ١ ص ١٨٦ والأشباه ج ١ ص ٢٣٣ ، ٢٦١ - ٢٦٣ ، ج ٢ ص ١٩٨ .

هذا باب

الفعل المتعدى إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (١)

وتلك الأفعال هي أفعال الشك واليقين ؛ نحو : علمت زيدا أخاك ، وظننت زيدا ذا مال ، وحسبت زيدا داخلا دارك ، وخِلْتُ بكرا أبا عبد الله ، وما كان من نحوهن .
وإنما امتنع : ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثاني ؛ لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك ، وإنما هو ابتداء وخبر (٢) .

فإذا قلت : ظننت زيدا منطلقا فإنما معناه : زيد منطلق في ظني ، فكما لا بد للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني ؛ لأنه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك .

/ إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فقال لك : أخبر عن نفسك - قلت : الظان زيدا أخاك نفسك .
فإن قال : أخبر عن (زيد) - قلت : الظان أنا أخاك زيد .

فإن قال : أخبر عن (الأخ) - قلت : الظان أنا زيدا إياه أخوك . تضع الضمير في موضع الذي تُخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبر ب(الذي) عن نفسك قلت : الذي ظن زيدا أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي ظننته أخاك زيد .

فإن قيل : أخبر عن (الأخ) - قلت : الذي ظننت زيدا إياه أخوك ، ويقبح أن تقول :

الذي ظننته زيدا أخوك ، لما يدخل الكلام من اللبس .

ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فإنما يقع الشك في الأحوه . فإن قلت : ظننت

أخاك زيدا - أوقعت الشك في التسمية . وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس

لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر . وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا ٠٠ » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا دون الآخر

أنك إنما أردت أن تبين ما استفر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول،

لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك ٠٠٠ » .

عن المعنى ؛ نحو : ضرب زيدا عمرو ؛ لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول ، فإن كان المفعول
الثانى مما يصح موضعه / إن قدمته فتقديمه حسن ؛ نحو قولك : ظننت فى الدار زيدا ، وعلمت
خلفك زيدا .

$\frac{3}{80}$

فإن قال : أخبر عن (الدار) - قلت : الظانُّ أنا فيها زيدا الدار .
وبالذئى) تقول : التى ظننت فيها زيدا الدار .

وكذلك الخلف . تقول : الظانُّ أنا فيه زيدا خلفك .

وإن كان المفعول الثانى فعلا ، نحو : ظننت زيدا يقوم - لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك .
وكذلك إن كان من الظروف التى لا تحلُّ محلَّ الأسماء .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (١)

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهن

إعلم أنّ هذا الباب إنّما معناه : الابتداء والخبر ، وإنّما دخلت (كان) ؛ لتُخبر أنّ ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .
وإنّما صُرّفنَ تَصْرُفَ الأفعال لقوّنهنَّ ، وأنّك تقول فيهنَّ : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتى فيهنَّ جميعُ أمثلة الفعل .

$\frac{3}{81}$

فإذا قلت :^٢ كان زيد أخاك فخبّرت عن (زيد) قلت : الكائن / أخاك زيد ؛ كما كنت تقول فى ضرب .

فإن أخبرت عن (الأخ) فإنّ بعض النحويّين لا يُجيز الإخبار عنه (٢) ، ويقول : إنّما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا ؛ فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ؛ كذلك لا يجوز أن تخبر عمّا وُضع موضعه .

وهذا قول فاسد مردود لا وجه له ؛ لأنّك إذا قلت : زيد منطلق - فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يفسد الإخبارُ هناك لفسد هاهنا .

(١) سيأتى فى الجزء الرابع حديث كان وأخواتها وعنون لياها هناك بقوله : هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ص ٤١٤ من الأصل .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٤ : « ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان ، والأصل جوازه ، لأنه كخبر المبتدأ » ، وانظر الأشمونى ج ٣ ص ٩٩ .

وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ : « والأصح جوازه فى خبر كان الجامد ، كما يجوز فى خبر المبتدأ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف » .

وقال فى ص ١٤٨ : « والأصح منعه فى كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو ان أو ظن وقيل : يجوز » .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإنَّ وأخواتها ؛ لأنَّ معنى : (ظننت زيدا أخاك) إنما هو :
ظننت زيدا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : (إنَّ زيدا أخوك) إنما هو : إنَّ زيدا من أمره كذا
وكذا .

فمن زعم أنه لا يجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألا يُجيز الإخبار عن شيء من هذا ، فإن كان
يُخبر عن هذا أجمع ، ويمتنع لعلَّة موجودة في هذا - فقد ناقض .
فالإخبار عن المفعول في كان - إذا قلت : كان زيد أخاك - أن تقول : الكائن زيد إياه أخوك .
فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائن زيد أخوك - فحسن ، والأول أجود ؛ لما قد ذكرته لك في باب (كان) (١)
من أن الذي يقع بعدها ابتداءً وخبر . فإذا قال : الكائن ، فوصل الضمير بـ (كان) - فقد ذهب
في اللفظ ما يقوم مقام الابتداء ، وهو في المعنى موجود فاخترنا الأول ؛ لأنَّ له اللفظ والمعنى ،
وقد قال الشاعر :

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنه أخوها غَدَتْه أمه بلبانها (٢)

فهذا جائز ، والأحسن ما قال الشاعر :

لَيْتَ هذا الليلَ شَهْرٌ لا نرى فيه عَرِيبا
ليس إِيَّايَ وإِيَّاكَ ولا نَحْشَى رَقِيبا (٣)

(١) عقد لكان باباً في الجزء الرابع سيأتي حديثه ، كما عقد باباً في ص ٩٦ من هذا الجزء .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١ على أن (كان) تجرى مجرى الأفعال الحقيقية في
عملها ، فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو : ضربته .
والبيت لأبي الأسود الدؤلي يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز ، وكان
إذا مضى إليها يتناول شيئاً من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة ، فقال له أبو الأسود :

دَعِ الخمرَ يَشْرَبْها الغواةُ فإنني رأيتُ أخاها مُغْنِيًّا بمكانها

يريد : نبيذ الزبيب .

واللبان : بكسر اللام تقول : هو أخوه بلبان أمه . قال ابن السكيت : ولا يقال : بلبن أمه .
انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٦ - ٤٢٨ ، والعيني ج ١ ص ١ - ٣١٠ ، وتفسير
المسائل المنسكفة للفارقي ص ٧٠ .
(٣) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٣٨١ على اتیان الضمير بعد ليس منفصلاً ، لوقوعه
موقع خبرها ، واتصاله بليس جائز ، لأنه فعل وإن لم يقو قوة الفعل الصحيح . =

فإن قلت : كان زيد ضاربا عمرا ، فقيل : خبرٌ عن (ضارب) وخذّه - لم يجز (١) ؛ لأنّه عامل في عمرو ، وإن قيل : خبرٌ عن (عمرو) جاز فقلت : الكائن زيد ضاربه عمرو .

٣
٨٣

فإن قيل : خبرٌ عن (ضارب عمرا) (٢) قلت : الكائن زيد ضاربٌ عمرا ، ولك / أن تقول : إياه ضارب عمرا فتقول : الكائن زيد إياه ضاربٌ عمرا .

فإن قلت ذلك بـ (الذي) قلت : الذي كان زيد إياه ضاربٌ عمرا .

فإن قلته بالهاء قلت : الذي كان زيد ضاربٌ عمرا ، وتحذف الهاء لطول الاسم ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي كانه .

فأما إذا قلت : الذي كان زيد إياه - فإن (إياه) لا يجوز حذفها ؛ لأنّ المتصل يحذف ، كما يحذف ما كان من الاسم في مواضع ، و(إياه) منفصلة فلا تحذف ؛ لأنّ هذا لا يشبه ذلك .

= وقال الفاروقى فى كتابه ص ٧٠ : « وقد روى فى (شهر) الرفع والنصب جميعاً ، وهو عندى أشبه بمعنى البيت ، وكلاهما حسن ، وقد تفصينا هذا فى كتابنا : تفسير أبيات كتساب سيبويه » .

ويقول البغدادي فى الخزانة : ولم يظهر لى وجه النصب .

وتوجيه ذلك على لغة من ينصب الجزاين أو على تقدير أن الخبر محذوف .
نرى : من رؤية العين .

عريب : من الالفاظ الملازمة للنفى ، واسم ليس ضمير مستتر راجع الى عريب . واى : خبرها بتقدير مضاف أى : ليس عريب غيرى وغيرك ، فحذف غير ، وانعصل الضمير وقام مقامه فى النصب .

وجملة (لا نخشى رقبيا) معطوفة على جملة (لا نرى فيه) الواقعة خبرا ثانيا والرابطة محذوف أى فيه .

ويجوز أن تكون جملة (لا نرى) صفة لشهر .

تمنى أن تطول ليلته بمقدار شهر .

ونسب الأعلام الشعر لعمر بن أبى ربيعة ونسبه صاحب الاغانى الى العرجى .

**

وقد ذكر البيتان فى قصيدة لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٤٣٠ - ٤٣٢ ، كما ذكرت القصيدة فى ديوان العرجى ص ٦١ - ٦٣ مع خلاف فى الترتيب وفى بعض الالفاظ ورواية البيت الثانى فى ديوان العرجى هكذا :

غير أسماء وجمل ثم لا نخشى رقبيا

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ « وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة فى الظاهر » .

(٢) فى التصريح ج ٢ ص ٢٦٧ « يخبر عن العامل ومعموله » .

ألا ترى أنك تقول : الذى ضربتُ زيد ، ولا تقول : الذى مرتت زيد ؛ لأنَّ الضمير
قد فصلته بالباء .

* * *

فأما (ليس) فلا يجوز أن تُخبر عما عملت فيه بالألف واللام ؛ لأنها ليس فيها (يَفْعَل) ،
ولا يُبنى منها (فَاعِل) ، ولكن يخبر بالذى ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقا ، وليس زيد إلا قائما .
فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد منطلقا - قلت : الذى ليس منطلقا زيد .
وإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : / الذى ليس زيد إياه منطلق .
وإن قيل : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد إلا قائما - قلت : الذى ليس إلا قائما
زيد .

$\frac{3}{84}$

وإن قال : أخبر عن (قائم) قلت : الذى ليس زيد إلا إياه قائم (١) .

* * *

وكلُّ شيء ليس فيه فِعْل فالإخبار عنه لا يكون إلا بالذى ، تقول : زيد أخوك . فإن قيل :
أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو أخوك زيد .
وإن قيل : أخبر عن (الأخ) قلت : الذى زيد هو أخوك .
وتقول : إن زيدا منطلق . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى إنه منطلق زيد .
فإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : الذى إن زيدا هو منطلق ، فعلى هذا تجرى الأخبار .
تقول : زيد فى الدار . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو فى الدار زيد .
وإن قال : أخبر عن (الدار) قلت : التى زيد فيها الدار .
وتقول : كان زيد حسنا وجهه . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الكائن [حسنا وجهه زيد]
فإن قال : أخبر عن (حسنا وجهه) قلت : الكائن زيد [٢] إياه حسن وجهه .
فإن قيل : أخبر عن (وجهه) لم يجوز ذلك ؛ وذلك لأنه يضع فى / موضع (وجهه) ضميرا .
فإن رجع ذلك الضمير إلى الذى لم يرجع إلى زيد شيء فبطل الكلام .
وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذى فى صلته شيء .

$\frac{3}{85}$

(١) فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ صرح بأنه لا يخبر عن اسم الفعل الناسخ المنفى ، كليس
وما زال وأخواتها .
(٢) ما بين المقوفين تصحيح السيرافى .

وكذلك: كان زيد أبوه منطلق . إن قيل : أخبر عن (أبيه) لم يجز للعلّة التي ذكرت لك ،
ويبيّن هذا أنّك إذا قلت : الذي كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت (هو) إلى زيد فسد من
جهتين :

إحداهما : أنّ (هو) للأب ، وقد جعلتها لزيد .

والآخر : أنّك لم تجعل في صلة الذي شيئا يرجع إليه .

فإن قال : أردُّ (هو) إلى الذي - لم يكن في خبر زيد ما يرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبر عن (منطلق) لقلت : الذي كان زيد أبوه هو منطلق . فكانت الهاء
في أبيه لزيد ، وهو الذي به يصحّ الكلام .

واعتبر هذا بوحدة : وهو أن تضع في موضع الضمير. أجنبياً ، فإن صلح جاز الإخبار عنه ،

وإن امتنع لم يجز ؛ ألا ترى أنّك لو قلت : كان زيد حسنا / عمرو ، وكذلك : كان زيد عمرو
منطلق - لم يجز .

فإن قلت : كان زيد أبوه في داره جاز الإخبار عن (أبيه) ؛ لأنك لو قلت : كان زيد
عمرو في داره لصلح .

وإن أخبرت عن (أبيه) قلت : الكائن زيد هو في داره أبوه . جعلت (هو) يرجع إلى

الذي ؛ لأنه المخبر عنه ، وجعلت الهاء التي في داره ترجع إلى زيد . فكل ما كان من هذا
فاعتبره بالأجنبي كما وصفت لك . فهذا باب (١) ، وسنفرد باباً لسائله بعد فراغنا منه
إن شاء الله .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٤-٤٥: «وكذا كل ضمير مستحق لغيره . كالضمير
في زيد ضربته ، وفي زيد ضرب ، وفي زيد قائم ، اذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار ،
فلو قلت : الذي زيد ضربته هو : فان بقى الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز ، لانا
قلنا : يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول ، وأيضا تبقى الصلة خالية من عائد
الى الموصول وقولك : (هو) في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر للموصول ، وان جعلناه
عائدا الى الذي بقى خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عائد الى المبتدأ وقولك : (هو) في الاخير ليس
في حيز خبر زيد وأن استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير آخر ، وان رجع الى ذلك المبتدأ ،
وذلك كما في نحو : زيد ضاربه أخوه جاز لك الاخبار عن أي ضمير شئت منهما .

وقال الاندلسي : لا يجوز ذلك »

وانظر الفارقي ص ٤٧ وحاشية يس ج ٢ ص ٣٠٨ .

هذا باب

الإخبار عن الظروف والمصادر

فَأَمَّا الظروف فهي : أسماء الزمان والأمكنة .

وَأَمَّا المصادر فهي : أسماء الأفعال .

إِعلم أَنَّ كلَّ ظرفٍ متمكِّنٍ فالإخبارُ عنه جائزٌ ، وذلك قولك - إذا قال قائل : (زيدٌ خلفك) - : أَخْبِرْ عن (خلف) قلت : الذي زيدٌ فيه خلفك ، فترفعه ؛ لأنَّه اسمٌ ، / وقد خرج من أن يكون ظرفاً . وإنَّما يكون ظرفاً إذا تضمَّن شيئاً ؛ نحو : زيدٌ خلفك ؛ لأنَّ المعنى : زيدٌ مستقرٌّ في هذا الموضع ، و(الخلف) مفعول فيه .

فإن قلت : خلفك واسعٌ - لم يكن ظرفاً ، ورفعت ؛ لأنك عنه تخبر .

وكذلك : سرت يوم الجمعة . فيومَ الجمعة ظرف لسيرك .

فإن قلت : يومَ الجمعة مُباركٌ - أَخبرت عن اليوم ؛ كما تخبر عن سائر الأسماء ؛ لأنَّه ليس بظرف . فهو كقولك : زيدٌ حسنٌ ، .

وعلى هذا قال الشاعر :

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ على الاتساع في خلفها وامامها برفعهما .

الفرج : موضع المخافة كالثغر والثغرة والعورة .

المولى : قال ثعلب : هو بمعنى الاولى بالشئ كقوله تعالى (ماواكم النار هي مولاكم)
أى : اولى بكم .

والضمير في (فعدت) للبقرة الوحشية ، ويروى : (فعدت) بالعين المهملة من العدو .

وكلا : مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على الالف ، لأنها مضافة الى الظاهر .

وجملة (تحسب أنه) خبرها ، والعائد الى المبتدأ الضمير في أنه ، وعاد مفردا مراعاة
للفظ (كلا) .

وجملة المبتدأ وخبره (كلا الفرجين تحسب أنه) خبر (غدا) ، لأنها من اخوات صا

أو حالية على ان (غدا) تامة ، ومن رواه بالعين فالجملة حالية لا غير .

وقال ابن السجري : « (خلفها) رقع على البذل من (كلا) والتقدير : فعدت وخلفها وامامها

تحسب أنه يلى المخافة .

فكلُّ ظرفٍ يُستعملُ اسماً فهذا مجازه ، وما كان لا يقع إلا ظرفاً فلا يجوز الإخبار عنه ؛ لأنه لا يرتفع .

وكلُّ ما خبرت عنه فلا بُدَّ من رفعه ؛ لأنه خبر ابتداء .

فمن ذلك (عند) ، لو قلت : زيد عندك ، فقال قائل : أخبر عن قولك (عندك) لم يجز ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول : الذى زيد فيه عندك ؛ فترفع ما لا يجوز أن يقع مرفوعاً أبداً .

٣
٨٨

وكذلك ذات مرة ، وسوى ، وسواء ، وبُعِيدَاتِ بَيْنَ ، / وسحر إذا أردت به سحر يومك (١) وقد مرَّت العلة في هذه الظروف في مواضعها (٢) .

وكلُّ ما نصبته نَصَبَ الظروف لم تُخبر عنه ؛ لأنَّ ناصبه قائم ، وإنما تُخبر عنه إذا حوِّلت إلى الأسماء .

وكذلك المصادر . كلُّ ما تنصب منها نَصَبَ المصدر لم تُخبر عنه (٣) فإن نصبته نَصَبَ الأسماء ، فقد حكمت له بالرفع ، والخفض في موضعهما ، وجعلته كسائر الأسماء ، وذلك قولك : سرت

= وان رفعته بتقدير هو خلفها وامامها فجائز .

وبعض التحويين ابدله من مولى المخافة وذلك فاسد من طريق المعنى ، لأن البدل يقدر ايقاعه في مكان البدل منه ، وان منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن ، ولو قلت : كلا الفرجين تحسب انه خلفها وامامها لم تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وامامها ، فليس في ايقاع الحسينان على ذلك فائدة .

والبيت من معلقة لبيد ، وانظر شرح المعلقات للزوزنى ص ١٠٤ - ١٠٥ ولابن الانبارى ص ٥٦٥ - ٥٦٦ ، والتبريزى ص ١٥٥ - ١٥٦ وديوان لبيد ص ٣١١ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ٢٩ ، ج ٢ ص ١١٢ ، وشرح المفضليات للانبارى ص ٦٩ ، وامالى الشجرى ج ١ ص ١١٠ ، ج ٢ ص ٢٥٢ ، وسعيد المبرد ذكر هذا البيت في الجزء الرابع .

(١) فى شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٥ : (ويخرج أيضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتكئة ، نحو : عند وسوى وذات مرة وبُعِيدَاتِ بين كذا سحر وعشاء ومساء معينات . « وان أخبرت عن ظرف متمكن جئت فى ضميره بغيره كما اذا أخبرت عن يوم الجمعة فى قولك : سرت يوم الجمعة فتقول : الذى سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسماً فيه . . . »

(٢) الحديث عن الظروف متصرفها وغير متصرفها سيأتى فى الجزء الرابع . وتقدم فى الجزء الثانى ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٨ الحديث عن سوى ، سواء ، وبُعِيدَاتِ بين . وانظر سيبويه ج ١ ص ١١٥ .

(٣) فى الفارقى ص ١٨ : « فان قال قائل : فهل كل مصدر حاله فهذه فى صحة الاخبار عنه .

قيل : ليس المصادر واحدة فى ذلك . بل هى ثلاثة أقسام :

بزيد سيرا . ليس في قولك (سيرا) إلا ما كان في قولك : سرت إلا أن تمنعه ، أو نصيره معرفة ، أو تفرده ، أو تثني فتقول : سرت بزيد سيرا شديدا ، أو سيرة واحدة ، أو سيرتين ، أو السير الذي تعلم . فإذا أوقعت فيه الفائدة فالباب فيه التصرف .
وتقول : سير بزيد سير شديد ، وسير بزيد سير تان .

فإن قلت : سير بزيد سيرا فالنصب الوجه ، والرفع بعيد ؛ لأنه توكيد ، وقد خرج من معاني الأسماء . قال الله - عز وجل - : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (١) فرجع لما نعت .
فإذا أخبرت عن (الصور) / قلت : المنفوخ فيه نفخة واحدة الصور .
وإن أخبرت عن النفخة قلت : المنفوخة في الصور نفخة واحدة .
وتقول : سير بزيد فرسخ إذا أقمته مقام الفاعل .
فإن قيل : أخبر عنه ، قلت : المسير بزيد فرسخ .
فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : المسير به فرسخ زيد .
وإن قلت : سير بزيد فرسخا ، فنصبته نصب الظروف ، ولم تقمه مقام الفاعل لم يعجز الإخبار عنه .

وكذلك سير بزيد يوما ، وسير بزيد سيرا .

== منها ما لا خلاف أنه يخبر عنه ، وهو ما تقدم بيانه ، ويلحق به على قبح المصدر المؤكد نحو : ضربت ضربا ، وإنما قبحه أنه ليس فيه إلا ما في الفعل من التكرير .
وقسم لا خلاف في أنه لا يخبر عنه ، نحو : وردت العراك ، وما وقع موقع الحال ، لأنه خلف مما لا يصح أن يخبر عنه ...

وقسم ثالث فيه خلاف وهو على ثلاثة أضرب من المصادر :

الأول : المصدر الواقع موقع الدعاء ، نحو : ويحه رجلا ، وويله رجلا . المازني يجيزه ، لأنه قد قوى في الخبر ، وأبو بكر بن السراج لا يجيزه ، لأنه واقع موقع الدعاء ، والدعاء لا يخبر عنه ، فكذلك ما وقع موقعه ومن هذا القسم أيضا سقيا له ..

والثاني : المصدر الواقع موقع ما هو في معناه من غير لفظه نحو : تبسمت وميض البرق . المازني يجيزه على قبح ، لكثرة على هذا الوجه حتى صار كالأصل ، وأبو بكر لا يجيزه ، لأنه مغير عن الأصل ، فحذف كأنه قال : تبسمت تبسما كوميض البرق ...

والثالث من ذلك : المصدر الواقع موقع الفعل في الخبر من نحو : إنما أنت ضربا ، وإنما أنت سيرا . أبو بكر يمنع منه ، والمازني يجيزه لوقوعه في الخبر وكثرته على هذا الوجه .
وأبو بكر يرى أنه بلفظه بدل فمتى جعل ضميره موضعه بطلت دلالاته .

والذي عندي في ذلك أن الصواب مذهب أبي بكر ...

وانظر الرضي ج ٢ ص ٤٣ - ٤٥ رالهمج ج ٢ ص ١٤٧ .

(١) الحاقة : ١٣ .

كُلُّ ما لم تجعله من مصدر ، أو ظرف اسما فاعلا أو مفعولا على السَّعة لم يجز الإخبار عنه ؛ لأنَّ ناصبه معه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : سير بزيد سيرا ، فجعلت قولك (بزيد) تماما فإنَّما هو على قولك : يسرون سيرا .

وإنَّما يكون الرفع على مثل قولك : سير بزيد يومان ، ووُلِدَ له سِتُونُ عاما . فالمعنى : ولد لزيد الولد سِتِينُ عاما ، وسير به في يومين ، وهذا الرفع الذى ذكرناه / اتساع ، وحقيقة اللغة غير ذلك . قال الله عزَّ وجلَّ : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (١) ، وقال الشاعر :

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطَى بِنَائِمِ (٢)

وقال :

* فَنَامَ لَيْلِي وَتَقَضَّى هَمِّي * (٣)

وقد استقصينا هذا في بابهِ (٤) ، وإنَّما نذكر منه شيئا للإخبار . فمن جعل اليوم ونحوه ظرفا قال : اليوم سرت فيه ؛ لأنَّه قد شغل الفعل عنه ، فرد إليه ضميره على معناه .

ومن جعله اسما على الاتساع قال : اليومُ سِرُّته ؛ كما تقول : زيد ضربته . فمن ذلك قوله :
ويومٍ شهيدناه سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلِ سِوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٥)

(١) سبأ : ٣٣ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٠ على الإخبار عن الليل بالنوم اتساعا ومجازا . والمعنى : وما المطى بنائم في الليل .

أم غيلان : هى بنت جرير . السرى : سير الليل .
والمطى : اسم جمع مطيسه وهى الراحلة التى يركب ظهرها ، أى يمتطى .
والبيت لجرير من قصيدة طويلة يجيب بها الفرزدق - ديوانه ص ٥٥٣ - ٥٥٩ .
وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ .

(٣) الرجز لرؤبة من أرجوزة يمدح فيها الحارث بن سليم ديوانه ص ١٤٢ - ١٤٣ ، وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ . وبعده : وقد تجلى كرب المحتم .

(٤) تكلم عن ذلك وأعاد هذه الشواهد في الجزء الرابع ص ٦١٥ - ٦١٦ من الأصل .

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٠ على نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به اتساعا ومجازا والمعنى : شهدنا فيه

وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل : الغنائم .
النهال : المرتوية بالدم ، وأصل النهل أول الشرب ، والعلل : الشرب بعد الشرب .
ويوم مجرور برب المحذوفة ، وقلهسل : صفة له ، ونوافله : فاعل قليل .

فقال : شهدناه ، وإنما أراد : شهدنا فيه على ما ذكرت لك .

* * *

فإن قيل : سير يزيد فرسخان يومين فأنت مخير(١) : إن نصبتهما نصب الظروف قلت :
فرسخين يومين .

والاختيار : أن تُقيم أحدهما مقامَ الفاعل ، وإن نصبت اليومين نصب الظروف قلت : سير
بزيد / فرسخان يومين .

فإن أُخبرت عن (الفرسخين) قلت : المسيران بزيد يومين فرسخان(٢) .

٣
٩١

وقال الشجرى فى أماليه ج ١ ص ٦ : وانما جاز حذف الجار من ضمير الظرف ، كما جاز
حذفه من مظهره اذ كنت نقول : قمت فى اليوم، وقمت اليوم ، فكذلك قلت : اليوم قمت فيه ،
واليوم قمته .

نسيه سيبيويه الى رجل من بنى عامر .

وانظر المغنى ج ٢ ص ٢٠٨ وشسواهد الكشف ص ٢٣٢-٢٣٣ والكامل ج ١ ص ١٣٦
والتبريزى ج ٤ ص ١٣٢ والفارقى ص ٧٣ ، وروى فى الكامل بنصب (يوما) .

(١) هذه هى المسألة التى استطرد اليها الفارقى فقال عنها ص ٧٣ : « ونظيرها فى التقدير
والتزيل مسألة يذكرها أصحابنا فى كتبهم على ضرب من البيان غير مستقصى ، وقد كنا تقصينا
القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها فى هذا الموضع ، وان لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظير
ما ذكرت فيه ... ثم قال :

ففى هذه المسألة على ما فيها من الترتيب مائة وستة وستون وجها .

ففى الأصل سبعة أوجه : منها سستة أوجه جائزة ، ووجه ممتنع .

بيان ذلك : أن تجعل (بزيد) فى موضع الفاعل ، فترفعه ، ولك أن تجعله فى موضعه مفعولا
بحرف الجر فى تقدير النصب . ولك أيضا فى فرسخين الرفع والنصب .

ولك فى يومين أيضا الرفع والنصب .

فهذه ستة أوجه ، ولا يجوز رفع أكثر من واحد ، لأن الفعل الواحد لا يكون له أكثر من
فاعل واحد .

هذا حكم الأصل فى المسألة .

فان أُخبرت عن أسماء المسألة فمنه ما يجوز ، ومنه ما يمتنع .

ولو قيل لك : أخبر عن (بزيد) . قلت : ذلك لا يجوز ، لأن معه حرفا ، والحرف
لا يخبر عنه .

(٢) فى الفارقى ص ٧٣ : « فان أُخبرت عن (الفرسخين) قلت : اللذان سير يزيد فيهما
يومين فرسخان . على أن تجعل الفرسخين ظرفا . وأنت اذا أُخبرت عن الظرف لم يكن بد من
أن يذكر مع ضميره حرف الجر .

وانما وجب ذلك ، ليدل على أنه ظرف ، اذ كان بلفظه وصيغته يدل على الظرفية . فمتى
عدمت صورته ، وجئت بضميره - والضمير لا يدل على الظرفية - وجب أن تجيء بحرف يدل
على أنه ظرف ، فان جعلته مفعولا على السعة جازان تحذف حينئذ حرف الجر ، لانه قد بطل . =

فإن أُخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفاً قلت : المسير بزید فیهما فرسخان یومان(١) .
وإن جعلتهما اسمین علی السَّعة قلت : المسیرُ هما بزید فرسخان یومان .

فإن جعلت الإخبار عن الذی ، وأخبرت عن الفرسخین قلت : اللذان سیرا بزید یومین
فرسخان .

فإن أُخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفاً قلت : اللذان سیر بزید فیهما فرسخان یومان
وإن جعلتهما مفعولین قلت : اللذان سیرهما بزید فرسخان یومان ، وإنما توحد الفعل لتقدمه .
وتقول فی الألف واللام : المسیران - إذا أُخبرت عن الفرسخین - لأنَّ الفعل لهما ، وهو
مردود إلى الألف واللام .

وفی الیومین تُوحَّد ؛ لأنَّ الألف واللام لهما ، والفِعْلُ للفرسخین ، وأفردته لظهور فاعله
بعده . ومثل ذلك قولك : القائمَانُ أخواک ؛ لأنَّک تريد : اللذان قاما ، ثم تقول : القائمُ أبواهما
أخواک ؛ لأنَّک تريد : اللذان قام أبواهما ، فتوحد الفعل / ؛ لظهور فاعله بعده .

٣
٩٢

عنه حال الظرف ، فوجب لذلك حذفه ، كما تحذفه من سائر المفعولات ، وليس كونه
مفعولاً علی السعة مما يخرجُه عن معنى الظرف ، ويقلبه إلى حقيقة المفعول ، وليس ذلك إلا علی
السعة دون الحقيقة ، فتقول : اللذان سیرهما بزید یومین فرسخان .
فرسخان : خبر اللذان . و (هما) ضمیر لهما يعود إلى اللذين ، وعلى هذا وجه
قول الشاعر .:

ویومٍ شهدناهُ سُلیمًا وعامِراً
قلیلٍ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

أراد : شهدنا فيه ، ولكنه جملة مفعولاً علی السعة ، فحذف حرف الجر ، واضمره
كإضمار الأسماء المفعولات .

ولك أن تحذف الضمير ، فتقول : اللذان سیر بزید یومین فرسخان .
تريد : سیرهما ، وحذفت ، كما تقول : الذی ضربت زید . تريد ضربته . . فان نقلته
إلى الألف واللام جاز فيه الوجهان الأولان بلا خلاف .
فأما الحذف مع الألف واللام فإنه ممتنع على مذهب أكثر النحويين ، وقد أجازوه قوم
وليس بالجميل . . .

واللفظ بذلك إذا أُخبرت عن الفرسخین بالألف واللام علی أنه ظرف . تقول : المسیر
بزید فیهما یومین فرسخان . . . »

(١) فی الفارقی ص ٧٣ « فان أُخبرت عن (اليومين) وجب فیهما مثل ماوجب فی الفرسخین،
واللفظ بهما واحد ، وكذلك تقدیرهما إذا استوی اللفظان والتقديران ، فلا وجه لتكريره واعادته
فصار ذلك أربعة عشر وجهاً : عشرة منها جائزة علی حسن باجماع . ووجهان علی خلاف
من أجل حذف الضمير مع الألف واللام . ووجهان ممتنعان وهما الإخبار عن (بزید) » .

فإن قَدِّمَتِ الفرسخين على ما شرطنا في أصل المسألة قلت : الفرسخان المسيران بزید یومین (١) وإن قَدِّمَتِ یومین قلت : یومان المِسير بزید فیهما فرسخان . إن جعلتهما ظرفا ، وإن جعلتهما مفعولين قلت : المِسرُهما بزید فرسخان (٢) .

فإن قَدِّمَتِ الفرسخين ، والیومین ، وجعلتِ یومین مفعولين قلت الفرسخان یومان المِسرهما بزیدهما (٣) . بجعل (الفرسخين) ابتداءً ، و (یومان) ابتداءً ثانياً ، و (المِسرهما)

(١) فی الفارقی ص ٧٣ - ٧٤ : « فان قدمت الفرسخين على (سير) وهما ظرفان قلت : الفرسخان اللذان سير بزید فیهما یومین .
على أن يكون بينك وبين من تخاطبه عهد فی فرسخين .
فان جعلت اللذان وصفا للفرسخين لم يكن بد لهما من خبر فتقول :
الفرسخان اللذان سير بزید فیهما یومان صعبان أو سهلان ، فتجعل صعبان أو سهلان الخبر .

فان قدمته (الفرسخين) على انه مفعول على السعة قلت :
الفرسخان اللذان سيرهما بزید یومین .

إذا جعلت اللذان خبراً .
فان جعلتهما وصفا قلت : الفرسخان اللذان سيرهما بزید یومین طویلان .
جملت (طویلان) خبر الفرسخين .

فان حذف الضمير من الصلة على قولك : الذى ضربت زيد قلت :
الفرسخان اللذان سير بزید یومین طویلان .

ترید : سيرهما ، وحذف على ما بيننا أولاً .

فان قدمتهما والخبر عنهما بالالف واللام دون انذى قلت :

الفرسخان المِسير بزید فیهما یومین طویلان .

هذا على انهما مفعولان على السعة ،

وعلى انهما ظرفان قامت : الفرسخان المِسيرهما بزید یومین طویلان ، ولك الحذف على مذهب من يحذف ، وهو قبیح كما بينا وأكثر أصحابنا لا يجيزونه .
وانما ذكرت (طویلان) ، لان المِسير وصف ، ولو جعلته خبراً لم تحتج الى ذكر (طویلان) « .

(٢) فی الفارقی ص ٧٤ : « وان قدمت یومین على سير ، وقد اخرت (الفرسخان) لوجب فيه مثل ما وجب فى تقديم الفرسخين واللفظ والتفسير واحد فلا وجه لاعادته .
فجميع هذه الوجوه ثمانية عشر وجهاً » .

(٣) فی الفارقی ص ٧٤ « فان قدمتهما وهو مفعولان على السعة قلت على جعلك (اللذان) لليومین أيضاً :

الفرسخان یومان اللذان سيرهما بزید اياهما .

هذا إذا جعلت (اللذان) خبر یومین . فان جعلتهما صفة قلت :

الفرسخان یومان اللذان سيرهما بزید اياهما شديداً ، فان حاولت حذف الضمير من صلة الذى على حد قولهم : الذى ضربت زيد فليس يجوز لك حذف أحدهما التة .

ابتداءً ثالثاً ؛ لأنَّ الألف واللام للفرسخين ؛ فلا يكون خبراً عن اليومين ، وقولك (هما) ضمير اليومين على أنَّهما مفعولان .

فإن جعلتهما ظرفين قلت (١) : المسيران فيهما ، وقولك (هما) خبر الألف واللام ، والألف ، واللام ، وخبرها خبرُ اليومين ، واليومان وما بعدهما خبرُ الفرسخين .

= أما الاول المتصل وهو ضمير الفرسخين ، فلان ضميرهما ليس بعائد الى اللذين وانما يعود اليهما ضمير اليومين . وانما تحذف ما عاد الى الذى دون ما عاد الى غيره .
• واما حذف الضمير الثانى وهو ضمير اليومين العائد الى اللذان فلانه منفصل . . . ،
(١) فى الفارقى ص ٧٤ « فان قدمتهما جميعا ظرفين واللذان لليومين قلت :
الفرسخان اليومان اللذان سير بزید فيهما فيهما .

وتفسيره : ان تجعل (اللذان) خبر اليومين ، لانهما يرجعان الى مدلول واحد ، ويكون اليومان وخبرهما جملة فى موضع خبر الفرسخين .
فان جعلت اللذان صفة لليومين لم يكن بد من خبر اليومين فتقول :
الفرسخان اليومان اللذان فيهما فيهما شديدان .
فيكون اللذان وصفا لليومين ، واليومان : مبتدأ ، وشديدان خبرهما ، والجملة خبر الفرسخان .

وعائد (اللذين) فى المسألتين جميعا فيهما الاخير الذى هو لليومين ، وعائد الفرسخان من الجملة فيهما الاول ، وهو متصل بصفة المبتدأ .
وقال فى ص ٧٥ فان جعلت (اللذين) للفرسخين ، وقدمتهما وهما ظرفان على ترتيب الفعل فى المسألة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزید فيهما فيهما هما .
لا بد ذكر (هما) ، ليكون خبراً لقولك : (اللذان) ويكون (اللذان) مبتدأ ثالثاً و(هما) خبره وعائده فيهما الاول ، لانه ضمير الفرسخين واللذان للفرسخين .
وانما لزم ذكرهما ، لان اللذان للفرسخين ، وقد وقع بعد اليومين ، ولا يصح ان يجرى المفرد خبراً على غير من هو له ، فلم يكن بد من خبر فيصير (هما) لهذا المعنى خبراً له ، ويكون اللذان وخبرهما خبر اليومين وعائدهما من الجملة قولك : (فيهما) الثانى .
واليومان وخبرهما خبر الفرسخين ، وعائد الفرسخين من الجملة قولك : (هما) ، ولذلك لا يجوز ان يقع (شديدان) أو ما جرى مجراه من ظاهر موقعه ، لانه يبقى بلا عائد . . .
فان جعلت اللذين للفرسخين وقدمتهما وهما مفعولان على السعة قلت :
الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزید اياهما هما .
والك على هذا التقدير حذف الضمير لا محالة ، لان المتصل على الوجه كلها هو ضمير الفرسخين وهو العائد الى اللذان فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزید اياهما هما .
وهكذا اخذ الفارقى يستعرض جميع الصور التى ذكرها وهى (١٦٦) صورة .
ولا نستطيع متابعتها الى النهاية ، وقد ختم كتابه بهذه المسألة ص ٧٣ - ٧٨ .

وهذا إذا تأملت في الفاعل ، والمفعول مثل قولك : الرجلان الجارية الضارباها هما / والتقدير : اللذان ضرباها هما .

فإن جعلت الألف واللام في معنى التي قلت : الضارباها هما ؛ لأنك أردت : التي ضربها الرجلان . ف(التي) خبر عنها ، وقولك (هما) إظهار الفاعلين ؛ لأنَّ الفِعْلَ جرى على غير من هو له . فعلى هذا تجرى المسألة في الفرسخين .

* * *

وتقول : زيد الضاربك أبوه ، فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي هو الضاربك أبوه زيد . وإن أخبرت عن (الضارب) بغير أبيه فقلت : الذي زيد هو أبوه الضاربك لم يصلح ؛ لأنك كنت ترفع أياه بالضرب والضمير لامعنى لفعل فيه ؛ فمن هاهنا بطل . ولكن لو قلت : زيدٌ صاحبه أبوه ، على أن تجعل (صاحبه) ابتداءً ، و(أياه) خبراً جاز فقلت : الذي زيد هو أبوه صاحبه ؛ ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ صاحبه عمرو أو زيد «عمرو» أبوه صلح فاعتبر هذا بالأجنبي ؛ كما وصفت لك .

هذا باب

الإخبار عن البدل

٣ / وذلك قولك : مررت برجلٍ زيدٍ . فإن قال لك قائل : أخبر عن (زيد) فإن فيه اختلافاً (١)
٩٤ يقول قوم : الإخبارُ عنه : أن تُخبر عن الرجل ، ثم تجعله بدلا منه ، فتقول : المارُّ به أنا رجل
«زيد» ، فتجعله بدلا ؛ كما كان في المسألة .

وقال آخرون : إنما الشرط الإخبار عن البدل لا عن المبدل منه ، فإنما تُبدل منه في موضعه ،
فتقول : المارُّ أنا برجلٍ به زيدٌ . تردُّ الباء ؛ لأنَّ ضمير المخفوض لا ينفصل ، وردّها فيما يجوز
انفصاله جائز حسن . قال الله تبارك وتعالى - : (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ
اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) (٢) ، فوقع البدلُ برّد حرفِ الجرِّ . وقال الله - عزَّ وجلَّ في موضع
آخر : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٣) . فجاء البدلُ بلا حرف ؛ لأنّه
ينفصل . فهكذا طريق البدل .

٣ / فإن قلت : رأيت رجلا زيدا ، فخبرت عن (زيد) قلت : الرائي أنا رجلا إياه زيدٌ ،
٩٥ على هذا القول ، وعلى القول الأوّل : الرائي أنا رجلٌ زيدٌ / فعلى هذا فأجر البدل .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٤ : « وأما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز
الإخبار عن أحدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف .
قال : لأن البدل مبين كالصفة ، فلا يفرد من المبدل منه ، وأيضا تخلو الصلة من العائد
في نحو جاءني زيد أبوك ان أخبر عن البدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل .
وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما .
فالأول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما : الذي مررت به رجل زيد .
والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه : الذي مررت به زيد رجل .
ومخبرا عن البدل : الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار ، لأن المجرور لا منفصل له ،
ويجوز أن يقال : برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور .
والمجسوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال ، فجازوه الأتقن اذ الضمير نفس
ما بعده .

ومنعه الزيادة ، اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل أن يذكر خبر الموصول .
وانظر الهمع ج ٢ ص ١٤٨ .
(٢) الأعراف : ٧٥
(٣) آل عمران : ٩٧

هذا باب

الإخبار في باب الفعلين

المعطوف أحدهما على الآخر

وذلك قولك : ضربت ، وضربني زيد . إذا أعملت الآخر فاللفظ . مُعْرَى من المفعول في الفعل الأول ، وهو في المعنى عامل ، وكان في التقدير : ضربت زيدا ، وضربني زيد ، فحذف ، وجعل ما بعده دالاً عليه . وقد مضى تفسير هذا في بابيه (١) .

فالعرب تختار إعمال الآخر ؛ لأنه أقرب ، وتحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا . قال الله عز وجل : (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) (٢) ، وقال : (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ) (٣) .

فالفعلان فارغان في اللفظ ، مُعْمَلان في المعنى . قال الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٤)

(١) لم يمض حديث التنازع ، وإنما سيأتي في الجزء الرابع في ص ٤٠١ من الاصل .

(٢) الأحزاب : ٣٥

(٣) الأحزاب : ٣٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : (والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه » .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨ على حذف خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج اليه لا يتم الكلام الا به ، وجاز هذا الحذف ، لان خبر المبتدأ الثاني دال عليه ، والتقدير : نحن راضون وانت راض .

نسب البيت سيبويه وتبعه الأعلام الى قيس بن الخطيم وكذلك فعل العينى ج ١ ص ٥٥٧ ومؤلف معاهد التنصيص ج ١ ص ١٨٩ .

ولقيس بن الخطيم قصيدة على هذا الروى في ديوانه ص ٥٣-٦٦ طبعة مصر ، ص ٣٨-٤٣ طبع العراق ، وهي في الاصمعيات ص ٢٢٦-٢٢٩ ، وليس فيها هذا الشاهد .

وذكر البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١٨٩-١٩٠ قصيدة لعمر بن امرئ القيس وفيها هذا الشاهد ، ثم قال في ص ١٩٣ :

أراد : نحن راضون بما عندنا .

$\frac{3}{96}$

فإذا أعملت الأول قلت : ضربت / وضربني زيدا ، فإن قدّمت (ضربني) قلت في إعمال الآخر : ضربني ، وضربت زيدا قدّمت الفعل مضمراً فيه الفاعل ؛ لأنّ الفعل لا يخلو من من فاعل ، والذي بعده تفسير له ، وهو من المضمّر المتقدّم على شريطة التفسير . وقد قلنا في هذا في موضعه ما يغني عن إعادته (١) .

وتقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أعملت الأخير . فإن أعملت الأول قلت : أعطيت وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه .

وإعمال الأول في المسألة الأولى : ضربني ، وضربته زيد . تريد : ضربني زيدا ، وضربته . وتقول : ظننتي ، وظننت زيدا منطلقا إياه . لا يكون إلا ذلك ؛ لأنّ (ظننت) إذا تعدّى إلى مفعول لم يكن من الثاني بُدُّ ، فهكذا إعمال الأخير ، ولم يجر أن تقول : إياه قبل أن تعطف ؛ لأنّك لا تضمّر المفعول قبل ذكره . وإنما أضمّرت الفاعل قبل فعله اضطرارا ؛ لأنّه لا يخلو فعل من فاعل . فمن ثمّ وضعت (إياه) مؤخرا لما تقدّم ما يُردّ الضمير إليه ، وهو قولك : / منطلق .

$\frac{3}{97}$

فإن أعملت الأول ، وقدّمت (ظننت) - قلت : ظننت وظننييه زيدا منطلقا . أردت : ظننت زيدا منطلقا ، وظننييه ، وإن شئت وظنني إياه .

وتقول : ظننت ، وظناني منطلقا أخويك منطلقين ، على إعمال الأول . والتقدير : ظننت أخويك منطلقين ، وظناني منطلقا ، والضمير لا يكون هاهنا ؛ لأنّ خبر الأخوين مخالف لما يكون للواحد .

وإن أعملت الآخر قلت : ظننت وظنني أخواك منطلقا . أعملت الآخر ، والأول فارغ في اللفظ . وهو في المعنى مُعمَل لدلالة ما بعده عليه .

وإنما يجب إذا تعدّى الظن إلى المفعول الأول أن يتّصل بالثاني ؛ لأنّ الأول والثاني في محلّ الابتداء ، وخبره . فالأول مذكور ليردّ إليه ما استقرّ له عند القائل من يقين أو شك .

« وعرف من إيرادنا لهذه القصائد ما وقع من التخليط بين هذه القصائد ، كما فعل ابن السيد واللخمي في شرح أبيات الجمل وتبعهما العيني والعباسي في شرح أبيات التلخيص ، فانهم جعلوا ما نقلناه من شعر قيس بن الخطيم مطلع قصيدة ، ثم أوردوا فيها البيت الساهد ... » وانظر الأغانى ج ٣ ص ١٨ - ٢٤ وتعلّق معاهد التنصيص ، والمذكر والمؤنث لابن الأبارى ص ١٩٢ .

(١) عرض له في الجزء الثاني في باب نعم وبس ص ١٤٥ .

ألا ترى أن قولك. طست زيدا منطلقا إنما وقع الشك في الانطلاق ، والتقدير : زيد منطلق في ظني . وقد مضى هذا مفسرا في أول الكتاب (١) . وإنما ذكرنا /ها هنا منه شيئا ليصل به الإخبار عنه إن شاء الله .

إذا قال القائل : ضربتُ وضربني زيدا . يريد : ضربت زيدا وضربني - فإن الإخبار عن التاء في قول جميع النحويين ، إلا أن أبا عثمان المازني يقول في هذا الباب قولاً لم يقله قبله أحد ، وقوله صحيحٌ يتبينه من سمعه ، ويعلم أن ما كان اصطلاحاً -

يقول النحويون (٢) - إذا أخبروا عن التاء في ضربت وضربني زيدا - : الضارب زيدا والضاربه هو أنا ؛ لأن التقدير : ضربت زيدا ، وضربني . فلما قلت : الضاربُ زيدا - كانت الألف واللام لك ، والفعل لك ، فجرى الفعل صلةً لنفسه ، فلم يُحتجْ إلى إظهار ما بعده ، وقلت : والضاربه هو ؛ لأن الألف واللام لك ، والفعل لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، فأظهرت الفاعل .

(١) تقدم في هذا الجزء ص ٩٤ وليس في أول الكتاب .
(٢) في حاشية الصبان ج ٣ ص ٩٦ - ٩٧ : قال في التسهيل : وان كانت الجملة ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام والمخير عنه غير المتنازع فيه . فان كان ذاك ، أى : وجد الأمران قدم المتنازع فيه معمولاً لأول المتنازعين وان كان قبل معمولاً للثاني .

قال الدماميني : فتقول في الإخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد : الضارب زيدا والضاربه هو أنا . قدمت زيدا ، وجعلته معمولاً لأول ، لأنه كان يطلبه منصوباً ، واضمرت في الوصف الأول ضمير غائب عوضاً عن ضمير المتكلم ، ليصح أن يكون عائداً على (أنا) مستتراً لجريان الوصف على من هو له ، لان (أنا) نفس (أنا) وفاعل الضرب في المعنى (أنا) ، ثم جئت بموصول ثان ، لان (أنا) لا تفصل من صلتها ، فلا يصح أن تعطف وصفاً على وصف هو صلة (أنا) ، وأتيت بدل ياء المتكلم بياء غائب ، لتعود على (أنا) ، وفصلت ضمير الفاعل ، فقلت : (هو) لجريان الوصف الثاني على غير صاحبه ، لان (أنا) نفس (أنا) والذي فعل الضرب الثاني زيد . ثم قال في التسهيل : وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خير أول الموصولين غير خير الثاني .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ « وتقول في ضربت وضربت زيدا عند أعمال الثاني مخبراً عن الياء والتاء بالنى : الذى ضربه وضرب زيدا أنا . . . »
وتقول بالألف واللام : الضاربه هو ، وضرب زيدا أنا . أبرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها والتنازع باق .

وعلى مذهب الأخفش : الضاربه هو والضارب زيدا أنا ،
والأولى أن يقال : الضاربه زيد ، لان الإضمار قبل الذكر إنما جاز في الأصل ، لكونه من باب التنازع .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الضاربه أنا . والضاربي زيد (١) . أظهرت نفسك : لأنَّ الفِعْل لك ، والألف واللام لزيد .

فإن قلت : ضربت وضربني زيد ، فإن أخبرت عن نفسك قلت : الضارب زيدا ، والضاربه هو أنا ، فذكرت زيدا مع الفعل الأوّل ولم يكن / الفِعْل من قبل الإخبار عنه متعدّيا في اللفظ ، فجعلته بمنزلة في المسألة الأولى .

فإن أخبرت عن (يد) فإن بين النحويين فيه اختلافا :

يقول قوم : الضاربه أنا ، والضاربي زيد ، ويقولون : ذكرنا الفعل غير متعدّ ، ولا بُدّ أن نعديه في الإخبار عنه ؛ ليرجع الضمير إلى الألف واللام ، وإلا لم يكن في صلة الذي ما يرجع إليه .

وفال آخرون : تقول : الضاربُ أنا ، والضاربي زيد ، فلا تذكر في الضارب شيئا . فيقال لهم إن لم تريدوا الهاء فالكلام مُحالٌ ؛ لأنّه لا يرجع إلى الألف واللام اللتين في معنى الذي شيء .

فيقولون : نريدها ، ونحن نحذفها .

ولا اختلاف في أن حذفتها من صلة الألف واللام رياء جدا ، وإن كان يحذف من الذي فقد آل إلى القول الأوّل ، إلا أنّهم حذفوا ما إثباته أجود .

فإنما كان حذفها جيّدا في الذي إذا قلت : الذي ضربت زيد ، والذي ضرب عبدُ الله زيد ، لأنّ (الذي) اسم بنفسه والفعل / والفاعل والمفعول ، فصار أربعة أشياء اسما واحدا ، فلم يجز حذف (الذي) وهو الموصول والمقصود ، ولا حذف الفِعْل وهو الصلة ؛ ولا حذف لفاعل ؛ إذ كان الفِعْل لا يكون إلا منه ، فحذف المفعول استخفافا ؛ لأنّ الفِعْل قد يخلو منه وهو في النية ، ولولا ذلك لم يكن في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

والألف واللام في معنى (الذي) ، وليس محلّهما محلّه ؛ لأنّهما دخلا على ضارب ؛ كما يدخلان على الرجل ، إلا أنّ ضاربا وما أشبهه في معنى الفعل ، فصارتا في معنى ما يوصل

(١) في شرح الكافي للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وان أخبرت عن زيد بالذي قلت : الذي ضربني وضربته زيد ، لا يمكن بقاء التنازع إذ لا تنازع في ضمير متصل .
وبالألف واللام : الضاربي وضربته زيد .
وعند الاحفش : الضاربي والضاربه أنا زيد بابرز (أنا) لجرى ضاربه على غير من هو له ، »

بالفعل وهذا مذهب النحويين (١) . وهؤلاء الذين قد حذفوا الهاء قد صاروا إلى حال من أثبتها ،
 إلا أن إثباتها أجود ، وليس محلها في الصلة كمحلها في الفعل ؛ لأن الموصول لأبد من أن يكون
 في صلته ما يرجع إليه ، والفعل المطلق يُستغنى فيه عن ذلك ، فيكون المفعول فيه فضلة : كالحال
 والظرف والمصدر ونحو ذلك ، مما إذا ذكرته زدت في الفائدة ، وإذا حذفته لم / تُحذف بالكلام ؛
 لأنك بحذفه مُستغنى ؛ ألا ترى أنك تقول : قام زيد ، فلولا الفاعل لم يستغنِ الفعل ، ولولا
 الفعل لم يكن للاسم وَخَدَه معنى إلا أن يأتي في مكان الفعل بخبر .

٣
 ١٠١

فإذا قلت : ضرب عبدُ الله زيدا ، فإن شئت قلت : ضرب عبدُ الله ، فعرفتني أنه قد كان
 منه ضَرْبٌ ، فصار بمنزلة : قام عبدُ الله ، إلا أنك تعلم أن الضَرْب قد تعدى إلى مضروب ، وأن
 قولك : (قام) لم يتعد فاعله ، فإن قلت : ضرب عبدُ الله زيدا - أعلمتني من ذلك المفعول ؟ ، وقد
 علمت أن ذلك الضَرْب لأبد من أن يكون وقع في مكان وزمان ، فإن قلت : (عندك) أوضحت
 المكان ، فإن قلت : (يومَ الجمعة) بيّنت الوقت ، وقد علمت أن لك حالا ، وللمفعول حالا .
 فإن قلت : (قائما) عرفتني الحال منك أو منه ، فإن قلت : (قاعدا) أبنت عن حالك أو حاله .
 وقد علمت أن ذلك الضَرْب إما أن يكون كثيرا وإما قليلا ، وإما شديدا ، وإما يسيرا .

فإن قلت : ضَرْبًا شديدا ، أو بيّنت / فقلت : عشرين ضَرْبَةً - زدت في الفائدة .
 فإن قلت : لكذا أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضَرْب . فكلُّ هذا زيادة
 في الفوائد ، وإن حذف استغنى الكلام ، وليس الفاعل كذلك .
 ولو قلت : وعمرو حاضر - لزدت في الفائدة كنحو ما ذكرنا .

٣
 ١٠٢

(١) قال الفارقي ص ٦ : « وانما ضعفه (الحذف) مع الالف واللام وقواه مع الذي ياجمع
 أن (الذي) لما طال الكلام فيه باجتماع أربعة أشياء فعل وفاعل ومفعول وموصول خففوه بأن
 حذفوا المفعول منه ، وكان أولى بالحذف ، اذ لا يجوز حذف الفعل ، لان به تتم الصلة ولا حذف
 الفاعل لان به يصح الفعل ، ولا حذف الموصول لان الغرض في اجتلابه كبير عظيم ، ولئلا يبطل
 المعنى الذي دعا الى الاتيان به ، فلم يبق الا المفعول فحذف .
 وليس كذلك الالف واللام ، لانه لم تجتمع فيها هذه الأسباب من النقل ، فيوجب تخفيفها ،
 فلم يحذف .

هذا مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن عيسى - أيده الله - . واليه أذهب وعليه أكثر
 أصحابنا من المتقدمين .

ووجه من أجازة : أنه لما كان الدليل عليه قائما ، كما هو عليه في صلة الذي ، وكان
 المعنى في الالف واللام وفي الذي واحدا - شبهها بالذي ، فحذف ضمير المفعول من صلتهما ،
 كما يحذفه من صلة الذي » .

وسنأتي على مسائل من هذا الباب على ما أصله النحويون ، ثم نخبر عن فساد الباب في قولهم ، وصحة مذهب أبي عثمان المازني إخبارا شافيا إن شاء الله .

فإن قلت : أعطيت ، وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه قلت : - إذا أخبرت عن نفسك - : المعطى زيدا درهما ، والمعطيه هو إيّاه أنا^(١) . تريد : الذي أعطى زيدا درهما ، والذي أعطاه زيد إيّاه أنا .

فقولك (والمعطيه) الألف واللام لك ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت الفاعل ، ولم تظهره في الأوّل ؛ لأنّه مبنى من (أعطيت) فالألف واللام لك ، والفعل لك .

٣
١٠٣

ولو أخبرت بـ (الذي) لم تحتج إلى إعادته مرتين ؛ لأنّك / تجعل الفعلين في صلته ، ولا يستقيم ذلك في الألف واللام ، فكنت تقول : الذي أعطى زيدا درهما ، وأعطاه إيّاه أنا ؛ فلم تحتج إلى (هو) ؛ لأنّك ذكرت الفعل ، وإنّما تحتج إليه في اسم الفاعل ؛ ألا ترى أنّك تقول : زيد أضربّه فلا يحتاج إلى شيء ، فإن وضعت موضعه (ضاربه) قلت : زيد ضاربه أنا ، لأنّ الفعل يحتمل الضمير المتصل ، واسم الفاعل لا يحتمل ذلك إلّا أن يجرى على صاحبه ، فتقول : زيد ضاربك ، فلا تحتاج إلى (هو) ؛ لأنّه خبر عن صاحب الفعل .

فإن أخبرت في المسألة التي ذكرنا عن (زيد)^(٢) قلت : المعطيه أنا درهما ، والمعطيه زيد ،

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وتقول في أعطيت وأعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذي : الذي أعطى وأعطاه زيد درهما أنا .

وباللام : المعطى وأعطاه زيد درهما أنا . والتنازع باق في الصورتين .
وعند الأخفش : المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .
وأما المازني فإنه يرد في منله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الأول نحو : المعطى زيدا درهما والمعطيه هو اياه أنا .

وليس بوجه لمخالفته الأصل في الفعل الأول برد مفعوليه ، وفي الثاني باقامة الضميرين مقام مفعوليه الظاهرين بلا ضرورة » .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن (زيد) قلت :

الذي أعطيت ، وأعطاني درهما زيد .
والمعطيه أنا ، وأعطاني درهما زيد ، بإبراز عائد اللام ؛
وعند الأخفش : المعطيه أنا والمعطى - بالإضافة - أو المعطى اياه درهما زيد ، ويجوز المعطى أنا مراعاة للأصل . فان رددنا مفعولى الأول كما هو مذهب المازني قلنا :
المعطيه أنا درهما والمعطيه أو المعطى اياه زيد ، .

وإن شئت قلت : والمعطى إياه .

وإن أخبرت عن (الدرهم) فإن الصواب المختار في ذلك أن تقول : المعطى أنا زيدا إياه ،
والمعطى هو إياه درهم^(١) .

والنحويون يُجيزون : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه هو درهم . وهذا في الدرهم يبيِّن لعلم
السامع بأنه لا يدفع إليك زيدا ولكن قديقع في مثل هذه المسألة : (أعطيت / زيدا عمرا) فيكون
(عمرو) المدفوع . فإن قدّمت ضميره صار هو القابض والدافع عند السامع . فالوجه في هذا
وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يقرّ الشيء في موضعه ؛ ليزول اللبس . وإنما يجوز التقديم
والتأخير فيما لا يُشكل . تقول : ضرب زيد عمرا ، وضرب زيدا عمرو ؛ لأن الإعراب مُبين .
فإن قلت : ضرب هذا هذا ، أو ضربت الحُبلى الحُبلى - لم يكن الفاعلُ إلا المتقدّم .

وإنما قلت في الإخبار عن (الدرهم) : المعطى أنا زيدا إياه ؛ والمعطى هو إياه درهم ، فأظهرت
ضميرك ، وضمير زيد ؛ لأنّ الألف واللام الأوليين للدرهم .

وكذلك كلُّ ما أخبرت عنه فالألف واللام له ؛ لأنّه خبر ، والابتداء شيء هو هو ، والفعلُ
لك . فجرى على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل والألف واللام الأخيرتان له ، لأنّهما معطوفتان
على الابتداء ؛ ليكون خبراً عنهما جميعاً ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضميره ؛ إذ جرى على
غير نفسه . وعطف الابتداء على الابتداء كقولك : القائم والقاعد زيد ، وأخوك / وصاحبك
عبد الله .

فإن أخبرت بـ (الذى) لم تحتج إلى إعادتها مرتين ؛ لأنّ الأفعال يُعطف بعضها على بعض
في صلة الذى .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الذى أعطى وأعطاه إياه زيدا درهما أنا^(٢) . جئت بالفعل
في الصلة ؛ كما كان قبل الإخبار عنه . يعنى من التقديم والتأخير

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن الدرهم قلت :

أدى أعطيت ، وأعطانيه زيد درهم ، وصلت الضمير إذ لا موجب للفصل وباللام :
المعطيه أنا وأعطانيه زيد درهم .

وعند الأحنس : المعطيه أنا أو المعطى أنا بحذف الضمير .

والمعطيه أو المعطى إياه زيد درهم كضربك وضربى إياك .

والمازنى يرد المحدوف . نحو : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه أو المعطى إياه هو درهم .

(٢) انظر ما نقلناه عن الرضى في الصفحة السابقة .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذى أعطيته درهما . وأعطانيه زيد هذا الأحسن أن تقدم الدرهم ، لأنه لا بُدَّ من تقديم ضمير زيد ، لأنك إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل . تقول : ضرب زيد عمرا .

فإن كنت عن عمرو قلت : ضربه زيد ، ولم تقل . ضرب زيد إياه .
فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذى أعطيته زيدا ، وأعطانيه درهمٌ . وإن شئت قلت : الذى أعطيت زيدا إياه درهمٌ^(١) . والتقدير على ما ذكرت لك فيما يُلبس . وفيما لا يُلبس .
وتقول : كسوت ، وكسوتى إياهما أخويك جبتين .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الكاسى أخويك جبتين . والكاسيه هما إياهما أنا . فالمسألة
كالمسألة الأولى ، إلا أنك أفردت الفعل / فى الكاسى ، لأن الألف واللام لك . والفعل للأخوين .
فهو فعلٌ متقدم ، وأظهرت (هما) ، لأنه اسم الفاعلين ، ولهذا ذكرنا هذه المسألة .

فإن قلت : أعطيت وأعطاني أخواك درهمين . وكسوت وكسوتى زيد جبة . فأعملت
الأخير فى هذه المسألة ، إذا أخبرت عن نفسك قلت : المعطى ، والمعطيه أخواك درهمين أنا .
فإن أخبرت عن (الأخوين) فقد مضى القول فى حذف الضمير وإثباته ؛ إذ كان من حذف
يقدر فيه تقدير من أثبتته فيقول : المعطيهما أنا درهما . والمعطياتى إياه أخواك . فيصيران
فى الإخبار فى إعمال الثانى فى منزلتهما فى إعمال الأول . فهذا الذى أخبرتك به من قول النحويين
وكذلك الإخبار عن (الدرهم) . تقول : المعطيه أنا أخويك . والمعطياتى إياه درهم ،
وإن شئت : المعطياتيه . فهذا كما وصفنا .

* * *

وتقول فى باب المفعولين اللذين لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر . وهو باب
ظننت وعلمت ، كقولك فى هذين المفعولين فى إعمال الأول والثانى . وذلك نحو : ظننت ،
وظننى إياه زيدا ذا مال .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانُّ زيدا ذا / مال . والظانُّ هو إياه أنا (٢) ، فلا بدَّ من
(هو) ؛ لأن الألف واللام لك ، والفعل له .

(١) انظر ما نقلناه عن الرضى فى ص ١١٧ . ١١٨ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول فى ظننت وظننى زيد أخاك مخبرا عن
التمام أو الياء بالذى : الذى ظن وظنه زيد أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ أنا ذا مال ، والظانيُّ زيدُ (١) ، وإن شئت قلت :
والظانيُّ إِيَّاه .

فإن أخبرت عن (ذى المال) قلت (٢) : الظانُّ أنا زيدا إِيَّاه ، والظانيُّ هو إِيَّاه ذو المال ؛
فيظهر ضميرك ؛ لأنَّ الفِعْلَ لك ، والألف واللام الأولى لذي المال ، والألف واللام الثانية لذي
المال أيضا ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضمير زيد .

فإن أخبرت عن (المال) لم يجز في اللفظ ؛ لأنَّ قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمَر . تقول :
هذا ذو مال ، ولا تقول : المال هذا ذوه . فإن جعلت مكانه ما يكون مثله في المعنى نحو قولك :
(صاحبه) و(مالكه) صلح (٣) . فقلت - إذا أخبرت عن المال - : الظانُّ أنا زيدا صاحبه ، والظانيُّ
هو إِيَّاه المال .

= وباللام : الظان وظنه زيد أخاك أنا بحذف مفعولى الاول ، كما كان فى الأصل .
وعند الاخفش : الظان والظانه زيدا أخاك أنا .
والمازنى لو جملة جملتين ورد المحذوف قال :
الظان زيدا أخاك أنا والظانه هو اياه أنا .
فالمتصل ضمير اللام ، والمنفصل ضمير أخاك ، وهو ضمير زيد أبرزته لجرى الصفة على
غير صاحبها .

(١) فى شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن زيد قلت : الذى ظننت وظننى أخاك
زيد ، والظانه أنا أخاك وظننى اياه أو ظننيه زيد نحو ظننتك ، وخننتك اياه .
أظهرت ضمير المفعول فى الظانه ، لكونه ضمير اللام ، فلا يحذف . . . وأظهرت ثانى مفعولى
الظانه لأن أفعال القلوب يجب فى الأغلب بذكر أحد مفعوليهما ذكر الآخر ، وأبرزت (أنا) لجرى
الصفة على غير صاحبها .

وعند الاخفش : الظانه أنا أخاك ، والظانيه أو الظانى اياه زيد .

(٢) فى شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن (أخاك) قلت :
الذى ظننت وظننيه زيد أو ظننى اياه أخوك .
والظان أنا زيدا اياه وظننيه أو ظننى اياه أخوك .
وأجاز بعضهم الظانه أنا زيدا ، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا من أن نانى المفعولين
يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما .

وعند الاخفش : الظان أنا زيدا اياه ، والظانى هو اياه أخوك أو الظانيه هو أخوك . . .
وأبراز الضمير فى الظانيه هو والظانى هو اياه ، لكون الصفة للالف واللام التى هى الاخ
والضمير لزيد ، وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ فى هذا الباب .
(٣) فى ابن يمشى ج ٣ ص ١٥٨ : « نحو : (غلام زيد) يجوز الاخبار عن المضاف مفردا وعن
المضاف اليه مفردا ، ولا يجوز الاخبار عنهما معا ، لان المضمَر لا يدل على أكثر من واحد .
وقال الرضى ج ٢ ص ٤٤ : « لا يخبر عن المضاف اليه اذ المضمَر لا يضاف . »

فإن أعملت الثاني فقلت : ظننت ، وظننى زيد منطلقا . فأخبرت عن نفسك قلت :
الظان ، والظانهُ زيد منطلقا أنا .

$\frac{3}{108}$

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانهُ أنا / منطلقا ، والظاننى إِيَّاه زيدٌ . فلم تحتج إلى (هو) ،
لأنَّ الألف واللام الثانية والفعل لزيد .
فإن أخبرت عن (منطلق) قلت : الظانُّ أنا زيدا إِيَّاه ، والظاننى هو إِيَّاه منطلق . فهذا
على المنهاج الذى ذكرنا فى باب أعطيت .

فإن قدّمت فقلت : ظننى ، وظننت زيدا منطلقا إِيَّاه ، على إعمال الأخير - خالف باب أعطيت ؛
وذلك أنّك تقول : أعطاني ، وأعطاني زيد درهما ، فلم تعدّ بضمير الدرهم ، وفى قولك : ظننى ،
وظننت زيدا منطلقا - لا بُدَّ من إِيَّاه ؛ وذلك لأنك تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر المفعول
الثانى فيجوز ، ولا يجوز ظننت زيدا ؛ لأنَّ الشكَّ إنّما هو فى المفعول الثانى ؛ لأنَّ الثانى خير
الأوّل ، ولا يكون أبداً إلاّ بخير ، وأضمرت الفاعل مضطراً فى قولك : ظننى قبل ذكره ؛ لأنّه
لا يخلو فعل من فاعل ، ولا يُضمَرُ المفعولُ قبل ذكره مضطراً فى قولك : ظننى ؛ لأنّه مستغنى عنه ،
فتذكره بعد أن ذكرت الاسم مظهراً حتى يرجع هذا الضمير إليه ؛ فمن ثمّ قلنا فى باب الظنِّ
والشكِّ / هما المفعولان اللذان لا يقتصر على أحدهما دون صاحبه .

$\frac{4}{109}$

وكذلك : علمت ، وعلمنى زيد أخاك . فإن قلت : علمنى وعلمت ، فلا بدّ من (إِيَّاه) .
تقول : علمنى ، وعلمت زيدا أخاك إِيَّاه . فهذا باب واحد .

وكذلك الفعل الذى يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا يكون فى الأفعال ما يتعدّى إلى أكثر
من ذلك إلاّ ما كان من ظرف ، أو حال ، أو فضلة من الكلام نحوهما . فإنّه فى الأفعال كلّها
ما يتعدّى منها وما لم يتعدّ على طريقة واحدة .

والفعل المتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل قولك : أعلم الله زيدا عمرا خيراً النَّاسِ ، فلما ، أعلمه ذلك
غيره صار مفعولاً بالإعلام ، وما بعده على حاله ، فاعتبره بأن تقول : علم زيد أنّ عمرا خيراً
النَّاسِ ، وأعلم الله زيدا أنّ عمرا خيراً النَّاسِ .

وكذلك تقول : رأى عمرو زيدا الظريف . إذا أردت برأيت معنى علمت . لارؤية العين .
فإن آراه ذلك غيره قلت : أرى عبد الله عمرا / زيدا خيّر الناس .

٣
١١٠

وكذلك نبأت زيدا عمرا أخاك . فكذا هذه الأفعال .

ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأنّ المعنى يُبطل العبارة عنه ؛ لأنّ
المفعولين ابتداءً وخير ، والمفعول الأوّل كان فاعلا ، فالزّمه ذلك الفعل غيره . وصار كقولك :
دخل زيد في الدار ، وأدخلته إيّاها أنا .

فإذا أخبرت عن الفاعل في قولك : أعلم زيد عمرا خالدا أخاك قلت : المعلم عمرا خالدا
أخاك زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) لم يجز عندي إلّا أن تقول : المعلم زيدا إيّاه خالدا أخاك عمرو .
فإن أخبرت عن (خالد) قلت : المعلم زيد عمرا إيّاه أخاك خالد . فإن أخبرت عن (الأخ)
قلت : المعلم زيد عمرا خالدا إيّاه أخوك . فإن لم تفعل هذا . وقلت : المعلمه في بعض هؤلاء
المفعولين - التّيسر الكلام ، إلّا أن يكون الذي تقول فيه (المعلمه) المفعول الأوّل .

فإن كان كذلك جاز ، وإلّا لم يفهم . وقد أجازته كثير من البصريّين في المفعولات كلّها :
وليس قولهم في هذا شيئا .

فإن أخبرت بـ (الذي) في قولك : أعلم زيد عمرا / خالدا خير الناس قلت - إذا أخبرت عن
الفاعل - : الذي أعلم خالدا عمرا خير الناس زيد .

٣
١١١

وإن أخبرت عن (عمرو) في قول من وصل الضمير قلت : الذي أعلم زيدا خالدا خير
الناس عمرو . تريد : الذي أعلمه ، فحذفت الهاء لطول الاسم ، كقولك : الذي ضربت
زيد ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي أعلمه .

وإن فصلت الضمير قلت : الذي أعلم زيدا إيّاه خالدا خير الناس عمرو ، ولا يجوز الحذف
على هذا ؛ لأنّ الحذف يصلح في صلة (الذي) إذا وصلتها بالمفعول الذي لا ينفصل بنفسه ،
فيحذف منه ، كما يحذف الاسم إذا طال . نحو قولك في اشهباب : اشهباب ، وفي ميث : ميث ،
وكذلك صيرورة ، وقيدودة . إنّما أصل هذه المصادر (١) : (فيعلول) ، فالزّمت التخفيف .

(١) انظر الجزء الاول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ والجزء الثاني ص ١٢٦-١٢٧ ، ٢٢١ .

وإذا انفصل المضمر تمّ بنفسه ، فلم يجر حذفه ؛ ألا ترى أنك تقول : الذي ضربت زيد ،
ولا تقول : الذي مررت / زيد ؛ لانفصال الكناية في الثاني .

ولو قلت : الذي ضربت إياه زيدٌ - لم يجر حذف (إياه) لانفصاله . فعلى هذا يجرى
ما ذكرنا .

* * *

ثمّ نعود إلى تكثير المسائل في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر في قول النحويين
المتقنين ، فإذا انقضى أخبارنا بفساده ، وبالصواب الذي رآه أبو عثمان وأخبر عنه ،
ولا يجوز غيره إن شاء الله .

إذا قلت : ضربني وضربت زيدا أضمرت الفاعل في ضربني مضطراً قبل ذكره ؛ لأنه
لا يخلو فعل من فاعل ، فأخبرت عن (زيد) على قول النحويين قلت (١) : الضاربي والضاربه
أنا زيدٌ ؛ ليكون الفعل غير متعدٍّ : كما كان في الفعل قبل الإخبار .

فإن أخبرت عن المفعول ، وهو أنت أيها المتكلم قلت : الضاربه هو ، والضارب زيدا أنا ،
فخرج من هذا الشرط ؛ لأنك عدت الضارب ، ولم يكن متعدياً في الفعل ؛ ألا ترى أنك
إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد ، فأخبرت عن نفسك تقول : الضاربُ زيدا ، والضاربه
هو أنا ، فتعدت (ضربت) في الإخبار ولم يكن متعدياً في الفعل ؛ فهذا الذي ذكرت لك من
أن النحويين جرّوا فيه على الاصطلاح . وإنما / الابتداء والمخبر كالفعل والفاعل ، فحقّ الكلام
أن يؤدّى في الإخبار كما كان قبلُ ؛ فإن زاد أو نقص فسد الشرط .

ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد ، فقيل لك : أخبر عن (زيد) قلت : القائم زيد .

وإذا قيل لك : أخبر عن (الدار) في قولك : زيد في الدار - قلت : التي زيد فيها الدارُ ،
فجعلت ضمير كلِّ شيءٍ تخبر عنه في موضعه ، وجعلته خبراً .

وتقول في قول النحويين : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أخبرت عن نفسك قلت (٢)
المعطي والمعطيه زيدٌ درهما أنا .

(١) انظر ص ١١٤ .

(٢) انظر ص ١١٧ - ١١٨ .

وإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعطية أنا درهما ، والمعطية زيدٌ ، وإن شئت والمعطى إياه ، فهذا على خلاف الشرط ؛ لأنك عدت (أعطيت) ، ولم يكن متعلّيا في الفعل .
 فإن قلت : أعطاني وأعطيت زيدا درهما - قلت - إذا أخبرت عن (زيد) - :
 المعطى ، والمعطية أنا درهما زيد .
 فإن أخبرت عن نفسك قلت : المعطية هو درهما ، والمعطية زيدا أنا ، وإن شئت : والمعطى زيدا إياه أنا ؛ فهذا على ما ذكرت لك .

* * *

وتقول على هذا الشرط / في الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين ولا يقتصر على أحدهما كما قلت في هذا ، لا فضلَ بينهما إلا أنك في ذلك إذا عدت إلى واحد فلا بُدَّ أن تعدى إلى آخر .
 فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ منطلقا ، والظانُّ أنا إياه زيد (١) .
 وإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانُّ هو منطلقا ، والظانُّ زيدا إياه أنا .
 وإن أخبرت عن (منطلق) على هذه الشريطة التى جرت فى قولهم - قلت : الظانُّ هو إياه ، والظانُّ أنا زيدا إياه منطلق . فهكذا مجرى هذا فى كلامهم .

٣
١١٤

* * *

وهذه المسائل تدل على ما بعدها ، وتجرى على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال مما يتعدى إلى مفعول وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، وذلك قولك فيما تعدى إلى ثلاثة مفعولين فى إعمال الأوّل : أعلمت وأعلمنى إياه إياه زيدا عمرا خير الناس ، وإن شئت : أعلمت ، وأعلمنيه إياه زيدا عمرا خيرا الناس .

فإن أعلمت الآخر قلت : أعلمت ، وأعلمنى زيد عمرا خيرا الناس .
 / وإن أخبرت على إعمال الأوّل عن نفسك قلت : المعلمُ زيدا عمرا خيرا الناس والمعلمه ، هو إياه إياه أنا ؛ فأظهرت (هو) ؛ لأنّ الألف واللام لك ، والفعل لزيد (٢) .

٣
١١٥

(١) أنظر ص ١١٩ - ١٢١

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ « وتقول فى أعلمت وأعلمنى زيد عمرا متعلقا مخبرا عن الشاء أو الياء بالذى :

الذى أعلم وأعلمه زيد عمرا منطلقا أنا .

وباللام : المعلمه وأعلمه زيد عمرا منطلقا أنا .

وعند الاخفش : المعلم والمعلمه زيد عمرا عمرا متعلقا أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعلمة أنا عمرا خيرا الناس ، والمعلمى هو إياه إياه زيد ، وإن شئت قلت : والمعلميه هو إياه زيد (١) . كل ذلك حسن ، لأن المفعول الأول فى موضعه .
فإن أخبرت عن (عمرو) قلت : المعلم أنا زيدا إياه خيرا الناس والمعلمى هو إياه عمرو (٢) ؛ فأظهرت (أنا) و (هو) ؛ لأن الألف واللام لعمرو ، والفعل الأول لك ، والثانى لزيد . فلما جرى على غير نفسه أظهرت الفاعل .

فإن أخبرت عن (خير الناس) قلت : المعلم أنا زيدا عمرا إياه والمعلمى هو إياه خيرا (٣)

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ « وان أخبرت عن زيد بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .

وباللام : المعلمة أنا وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .

هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الأول .

وعند سيبويه : المعلمة أنا عمرا منطلقا وأعلمنيه اياه زيد .

وعند الأخفش : المعلمة أنا والمعلمى عمرا منطلقا زيد .

إذا اقتصر على أول المفاعيل . وان لم يقتصر :

فالمعلمة أنا عمرا منطلقا والمعلمى اياه اياه زيد .

فاياه الأول لعمرو والثانى لمطلقا .

ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضريك وضربى اياك » .

(٢) قال الرضى ج ٢ ص ٥٠ : « وان أخبرت عن عمرو بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقا عمرو .

وباللام : المعلم أنا زيدا اياه منطلقا وأعلمنيه اياه زيد عمرو .

أبرزت أنا لجرى الصفه على غير صاحبها وياه ضمير اللام لم يجز حذفه ، لأن عائد اللام

لا يحذف على الأصح ، وجعلته منفصلا ، إذ لو قدمته ، ووصلته بالمعلم فقلت : المعلمه أنا

لا لتلبس بالمفعول ... وإنما ذكرت منطلقا ، لأن ذكر الثانى فى هذا الباب يوجب ذكر الثالث .

قيل : ووجب هنا ذكر المفعول الاول أعنى زيدا لثلا يلبس الثانى بالأول .

ولقائل أن يقول : إذا ذكرت فى هذا السباب مفعولين فمقط لم يجز أن يكون أحدهما الأول

والثانى أحد الباقيين ، لأن ذكر أحد الباقيين يوجب ذكر الثانى ، فيتعين أن المفعولين هما الثانى

والثالث .

بلى يمكن أن يقال : وجب ههنا ذكر الأول ، ليتبين من أول الأمر أن الضمير ليس المفعول

الأول .

وتقول سى مذهب الأخفش :

المعلم أنا زيدا اياه منطلقا والمعلم هو اياه اياه عمرو .

فاياه الذى بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثانى ضمير منطلق .

(٣) قال الرضى أيضا : « وان أخبرت عن منطلقا بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنى زيد عمرا اياه منطلق .

الناس ، وإن شئت قلت . و (المعلميه) إلا أن الثاني من المنصوبات إياه . وهو ضمير خير الناس .
ليقع كل واحد من هذه المفعولات في موضعه . فإن وصلته وهو متباعد التيسر ولم يبين موضعه ؛
ألا ترى أن قولك : أعلمت زيدا أن (زيدا) هو الذي عرفته ، فإذا قلت / (عمرا خير الناس) ؛
فإنما عرفته أن عمرا خير الناس .

ولو قدمت لصار المعنى : أن خير الناس المعروف بذلك هو عمرو . وكان ذلك معلوما .
وصار (عمرو) الفائدة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا - أن (عمرا) المدفوع (وزيدا)
هو المدفوع إليه . فضع هذه الأشياء مواضعها لتعرف معانيها .

وإن أعلمت الآخر على قول النحويين قلت : أعلمت ، وأعلمني زيد عمرا خير الناس ،
فخبرت عن نفسك قلت : المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس أنا . فقلت (المعلم) فلم تعده
كما كان في الفعل .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت على قولهم : المعلمه أنا عمرا خير الناس . والمعلمي إياه
إياه زيد ، وإن شئت : والمعلميه إياه زيد ؛ فصار إعمال الآخر كإعمال الأول في قولهم وفما
ذكرنا (١) دليل على جميع الباب .

= والمعلم أنا زيدا عمرا إياه وأعلمني إياه منطلق .
أبرزت (أنا) لجرى الصفة على غير صاحبها ، وفصلت الضمير العائد الى اللام ، أعني
إياه الذي بعد عمرا ، لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الأول ، وذكرت الثاني أعني عمرا لذكر
الثالث ، أعني ضمير اللام .

وأما ذكر الأول أعني زيدا ففيه النظر المذكور ، ويجوز : أعلمنيه إياه .
وعند الأخفش : المعلم أنا زيدا عمرا إياه ، والمعلمي هو إياه منطلق أو المعلميه إياه هو .
وانما أبرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها ، . .
(١) عقد ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٢٠٩ مجلسا لقوله :
المعلم والمعلمه زيد خير الناس إياه أنا .
وانظر الاشباه والنظائر أيضا ج ٣ ص ٧٢ .

هذا باب

الإخبار في قول أبي عثمان المازني

عن هذا الباب الذي مضى

$\frac{3}{117}$

إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد ، فأعملت الآخر فإن الإخبار / عنك أن تقول (١) : الضارب أنا ، والضاربي زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، وتجعل (أنا) خبره) فيكون الخبر هاهنا كالفاعل هناك ؛ لأنَّ نظير الفعل والفاعل الابتداء والخبر ، ويصير قولك (الضاربي زيد متعدياً ؛ كما كان في الفعل ، ويكون جملة معطوفة على جملة كما كانت هنالك . فاعتبر هذا فإنه لا يجوز غيره .

فإن قلت : ضربت زيداً ، وضربني ، فأعملت الآخر أضمرت الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير ، فأخبرت عن زيد قلت : الضاربي هو ، والضاربه أنا زيد . جعلت (الضاربي) مبتدأ وعديته ؛ كما عديته في قولك : ضربني ، وجعلت الخبر (هو) ، لأنك احتجت إلى أن يكون مضمراً على شريطة التفسير ؛ كما كان في الفعل .

ومما يصحح هذا الباب : أنه ليس شيءٌ يمتنع من أن يخبر عنه ، وليس هكذا يقع في قول النحويين ؛ لأنك لو قلت : ظناني منطلقاً ، وظننت أخويك منطلقين ، فأخبرت عن المضمرة في قولك : (ظناني) لم يجز ؛ لأنك كنت تقول في / التقدير : الظاناني منطلقاً ، والظانُّ أنا أخويك منطلقين هما ، فلا يقع في قولك : والظانُّ أنا أخويك : منطلقين شيءٌ يرجع إلى الألف واللام فيبطل ؛ لأنه ليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت : الظاناني منطلقاً هما ، فتجعل الخبر (هما) وهو مضمرة ، ثم تقول : والظانُّ أخويك منطلقين أنا ، فتعطف الجملة على الجملة ، وفي صلة كل واحد منهما ضمير يرجع إليه ، وسنذكر من المسائل ما يوضح صحة هذا المذهب ويُبطل ما سواه إن شاء الله .

(١) أنظر ص ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٨

وفي قول النحويين أنك إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد - فإن الإخبار عن (التاء) في ضربت ، وعن الياء في ضربني واحد ؛ لأنهما يرجعان إلى شيء واحد . وذلك قولك على مذهب النحويين : الضارب ، والضاربه زيد أنا . وهذان - وإن كانا راجعين إلى شيء واحد - فإنما ذلك في المعنى . فأما اللفظ : والموضع فمخالفتان له .

وفي قول أبي عثمان إن أخبرت عن (الفاء) قلت : الضارب أنا والضاربي زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، / و(أنا) خبره ، ولا تُعدّه ؛ كما لم يكن في الفعل متعدياً ، وتأتى بالفعل ، والفاعل في الإخبار وهو : والضاربي زيد ؛ لأنّ الكلام إنّما كان : ضربت وضربني زيد ، فجعلت الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، وجعلت المتعدّي متعدياً ، والممتنع ممتنعاً .

٣
١١٩

فإن أخبرت عن (الياء) في ضربني قلت : الضارب أنا ، والضاربه زيد أنا ؛ كما كنت قائلاً إذا أخبرت عن نفسك في قولك : ضربني زيد : الضاربه زيد أنا^(١) ، لأنّ قولك : وضربني زيد هو هذا الذي وصفنا ؛ أفلا ترى إلى بيان هذا ، واشتماله على كلّ اسم ، وامتناع قول النحويين من بعض الأسماء ؛ لامتناع الصلوات من راجع إلى الموصولات .

ويقول النحويون : إذا قلت : ظننت ، وظنّني أخواك منطلقاً - فالتقدير في المعنى : أن يكون ظنّنيهما كظنّهما بي .

فإن أخبرت في قول النحويين عن (الأخوين) فقلت : الظان أنا ، والظانان منطلقاً أخواك كان محالاً ؛ لأنّ قولك : (الظان أنا) الألف واللام للأخوين ؛ لأنّهما الخبر ، وليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول فهذا عندهم محال / وكذلك هو على تقديرهم ، ويجيزون في الذي ؛ لأنّهم لا يحتاجون إلى تكريرها مرتين ، ولكنهم يذكرونها مرّة ، ويعطفون أحد الفعلين على الآخر ، فيرجع الذكر في أحدهما ، فيكون كلاماً . والتقدير : اللذان ظننت ، وظنّاني منطلقاً أخواك فيصير الضمير في ظنّاني يرجع إلى اللذين .

٣
١٢٠

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وعند المازني في الإخبار عن الياء : الضاربه هو أنا والضارب زيد أنا .

والأولى أن يقال : الضاربه زيد أنا .

وفي الإخبار عن التاء : الضاربي هو - مبتدأ وخبر - والضارب زيد أنا . والأولى : والضاربي زيد » .

والقول في هذه المسألة على قول أبي عثمان (١) وهي : ظننت ، وظنني أخواك منطلقا أن تقول-
إذا أخبرت عن نفسك- : الظانُّ أنا ، والظانُّان منطلقا أخواك ، فيصير الألف واللام في (الظانُّ)
لك ، وتجعل (أنا) خبر الابتداء ؛ كما كان في المسألة فاعلا ، ولا تُعدُّه ؛ لأنَّه كان هناك
غير مُتعدِّ ، ثمَّ تعطف عليه الجملة على ما كانت في الفعل . فهذا لا يمتنع منه شيء .
فكلُّ ما ورد عليك من هذا الباب فقسه على ما ذكرت لك تجده مستقيا إن شاء الله .

(١) قال الرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول في ظننت وظنني زيد أخاك مخبرا عن التساء او
الياء .. باللام :

الظان وظنه زيد أخاك أنا .

بحذف مفعول الأول ، كما كان في الأصل .

وعند الأخفش : الظان والظاننه زيد أخاك أنا .

والمأزني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :

الظان زيدا أخاك أنا والظاننه هو إياه أنا .

فالتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير أخاك وهو : ضمير زيد أبرزته ، لجرى الصفة على

غير صاحبها .

هذا باب

من الذى والتى

ألفه النحويون فأدخلوا (الذى) فى صلة (الذى)

وأكثروا فى ذلك

٣
١٢١

/ وإنما قياسه قياس قولك : الذى زيد أخوه أبوك ، فتصل (الذى) بالابتداء والخبر ، وقولك :
(أبوك) خبر الذى ؛ لأنه ابتداء فتقول - إذا كان (الذى) غير مبتدأ - : رأيت الذى أخوه أبوك ،
فكأنك قلت : رأيت زيدا . وقد أعلمتك أن (الذى) يوصل بالفعل والفاعل ، وبالابتداء والخبر ،
والظرف ، ولا بُدَّ فى صلة الذى من راجع إليه يوضّحه . فإذا قلت : رأيت الذى قام ، فاسمه فى قام ،
وكذلك : رأيت الذى فى الدار .

فإن كان الاستقرار والقيام لغيره - قلت : رأيت الذى فى الدار أبوه ، ورأيت الذى قام
صاحبه . على ذلك يعجرى ، كذلك : رأيت الذى إن يأتنى آتة ؛ لأنَّ المجازاة جملة ، وفيها ما يرجع
إليه .

وإذا وصلت (الذى) بالذى فلا بُدَّ للثانى من صلة وخبر ، حتى يكون فى صلة الأول ابتداء ،
وخبرا (١) .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « ويتعذر أيضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن
اسم فى جملة مصدره بالذى ، لأنهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا . أما قوله :

مِنَ النَّفْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمُ يَهَابُ اللَّثَامُ حَلَقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا

فيروونه : من النفر الشم الدين .

والأولى : تجويز الرواية الأولى ، لأنها من باب التكرير اللفظى كأنه قال : من النفر اللائى
اللئى . فان تغاييرا نحو الذى من فعلل كان أسهل عندهم .

قال ابن السراج : دخول الموصول على الموصول لم يجيء فى كلامهم ، وإنما وضعه النحاة
رباضه للمتعلمين وتدريبا لهم .

وفى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ : قال أبو على : « فد جاء فى التنزيل وصل الموصول بالموصول
على ما يحمل عليه النحويون مسائل هذا الباب .

زعموا أن بعض القراء قرأ : (فاستغاثه الذى من شيعته) « بفتح ميم من » .

تقول : الذى الذى فى داره زيد أخوك . فقولك (الذى) ابتداءً ، والثانى مبتدأً فى صلته ، وقولك (فى داره) فيه ضميران : مرفوع بالاستقرار ، ومخفوض بالإضافة . فالمرفوع يرجع إلى الذى الثانى ، والمخفوض يرجع إلى الأول (زيد) خبر الذى / الثانى ، و (أخوك) خبر الذى الأول ؛ لأنَّ الثانى صار بصلته ، وخبره صلة للأول (١) . فهذا مجرى هذا الباب .

وتقول : الذى التى اللذان ضربا جاريتها أخواك عنده عبدُ الله . (فالذى) ابتداءً ، و (التى) ابتداءً فى صلة التى ، و (اللذان) ابتداءً فى صلة التى ، وقولك (ضربا) جاريتها صلة اللذين ،

= وفى البحر المحيط ج ١ ص ٩٥ : « وقرأ زيد بن على : (والذين من قبلكم) بفتح ميم (من) قال الزمخشري : وهى قراءة مشككة ، ووجهها على اشكالها أن يقال : أفحم الموصول الثانى بين الأول وصلته تأكيداً . »

وهذا التخريج الذى خرج الزمخشري قراءه زيد عليه هو مذهب لبعض النحويين . زعموا أنك إذا آتيت بعد الموصول بموصول آخر فى معناه مؤكد له ، لم يحنح الموصول الثانى الى صلة نحو قوله :

من النفر اللائى الذين إذا هم يهاب اللثام حلقة الباب قعقعوا

فاذا وجوابها صلة اللائى ، ولا صلة للذين ، لانه انما آتى به للسوكيد . قال أصحابنا : وهذا الذى ذهب اليه باطل ، لان العياس اذا أكد الموصول أن تكرره مع صلته ، لأنها من كماله ، واذا كانوا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه ، لافتقاره اليه ولا يعبدونه وحده الا فى ضرورة فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذى الصلة بمنزلة جزء منه .

وخرج أصحابنا البيت على أن الصلة للموصول الثانى وهو خبر مبتدأ محذوف ذلك المبتدأ والموصول فى موضع الصلة للأول .
تقديره : من النفر اللائى هم الذين اذا . . . وجاز حذف المبتدأ واضماره ، لطول خبره .
فعلى هذا تنخرج قراءة زيد . . .
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ - ٥٣١ .
وقد جاء ادخال الموصول على الموصول فى قول الأحوص :

إن الشبابَ وعيشنا اللد الذى كنا به زمناً نُسراً ونُجُدُ

انظر مذهب الاغانى ج ٣ ص ١٨٧ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك : (فى داره) صلة الذى الاخير وعائده مستتر فى الظرف و (عمرو) خبر الذى الاخير و (الذى) الاخير مع صلته وخبره صلة الذى الاول وعائده الاول الهاء المجرر فى داره .
و (زيد) خبر الذى الاول كأنك قلته : الذى ساكن داره عمرو زيد ، »

* * *

من هذا بتبين لنا الاتفاق فى التمثيل والنوحيه وكلام الرضى هنا انما أخذه من أصول ابن السراج كما يقول البغدادي فى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ وابن السراج أصغر تلامذة المبرد كما قدمنا .

والهاء في جاريتهما ترجع إلى التي ، و (أخوك) خبر اللذين فتمت صلة الذي (١) ، وقولك (عبدالله) خبر الذي .

فإن أدخلت على هذا (كان) فالكلام على حاله إلا الذي ، وعبد الله فإنك جاعل أحدهما اسم (كان) ، والآخر خبره .

وتقول : اللذان التي في الدار صاحبتهم أخوك على ما شرحت لك .

فإن قلت الذي التي اللذان الذين التي في الدار جاريتهم منطلقون إليهما صاحبها أخته . زيد - كان جيّدا بالغا .

تجعل (الذي) مبتدأ ، و (التي ابتداءً في صلة الذي ، و (اللذان) ابتداءً في صلة التي ، و (الذين) ابتداءً في صلة الذين ، و (التي) ابتداءً في صلة الذين ، وقولك (في الدار) صلة التي و (جاريتهم) خبر التي ، والضمير يرجع إلى الذين ، وقد تمت صلتهم ؛ لأنّ (التي) وصلتها ابتداءً ، و (جاريتهم) خبر ذلك الابتداء . فقد / تمت صلة الذين ، وقولك (منطلقون إليهما) خبر (الذين) ، فقد تمت صلة اللذين ، وقولك (صاحبها) خبر (الذين) فقد تمت صلة (التي) الأولى ، و (أخته) خبر التي الأولى ، والهاء ترجع إلى الذي . فقد تمت صلة الذي ، و (زيد) خبر الذي فقد صحّ الكلام .

٣
١٢٣

(١) في الرضى أيضا : « وتقول : الذي التي اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن .

تبتدئ بالموصول الأخير ، فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر ، لاستغنائه بما في حيزه عما قبله ، واحتياج كل ما قبله إليه لكونه من صلته .
فنقول : (أبواهما قاعدان) صلة اللذان ، وعائده الضمير المجرور في أبواهما وخبره كريمان . وهذه الجملة أعنى اللذان مع صلته وخبره صلة التي ، والعائد إلى التي من صلته الضمير المجرور في لديها . فالتى مبتدأ مع صلتها المذكورة وعزيزة عنده خبره .
والجملة أعنى التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة إليه الهاء المجرورة في عنده .

والذى مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن
وهكذا العمل ان زادت الموصولات . . . ،

ويريد المراد بقوله : فتمت صلة الذى أن جملة اللذان مع الصلة والخبر صلة التي الواقع مبتدأ في صلة الذي ، وجملة التي والصلة والخبر وهو عندى صلة الذي .

هذا باب

الإضافة

وهو باب النسب

اعلم أنك إذا نسبت رجلا إلى حيٍّ أو بلدٍ أو غير ذلك - ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياءً شديدة؛ ولم تُخفِّفها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم^(١). وذلك قولك: هذا رجل قَيْسِيٌّ، وبِكْرِيٌّ، وكذلك كلُّ ما نسبته إليه.

* * *

واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياءٌ قبلَ آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذفها جائز؛ لأنها حرف ميّت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك.

وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه^(٢). وذلك قولك في النسب إلى سُلَيْمٍ: سُلَيْمِيٌّ، وإلى ثَقَيْفٍ: ثَقَفِيٌّ، وإلى قُرَيْشٍ: قُرَشِيٌّ.

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ «باب الإضافة وهو باب النسب، اعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجل، فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياء الإضافة.»
فإن أضفته إلى بلد، فجعلته من أهله ألحقت ياء الإضافة ٠٠.»

* * *

ويعتبر المبرد تخفيف ياء النسبة في حشو الشعر من اللحن، وقد لحن أبا نواس في ذلك وقال: إنما يجوز ذلك في القوافي.

انظر الموشح ص ٢٦٧، والخصائص ج ٣ ص ٣٢٧.

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ «فال الخليل: كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهم على القياس.»
فمن المعدول الذي هو على غير القياس قولهم في هذيل: هذلي، وفي فقيم كنانة: فقيمي، وفي مليح خزاعة: ملحي، وفي ثقيف: نفقي ٠٠٠.»

* * *

وفي الخصائص ج ١ ص ١١٦ «وأما ما هو أكثر من باب شنئي، ولا يجوز القياس عليه، لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في ثقيف: نفقي، وفي قريش: قرشي، وفي سليم: سلمى.»

فهذا - وإن كان أكثر من شنئي - فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجوز على هذا في سعيد: سعدى ولا في كرم: كرمي ٠٠٠.»

وإثباتها كقولك في نُمَيْرٍ : نُمَيْرِيٌّ ، وَقَشِيرٍ : قُشَيْرِيٌّ / ، وَعَقِيلٍ : عَقِيلِيٌّ ، وَتَمِيمٍ : تَمِيمِيٌّ .
فإن كانت هاء التانيث في الاسم فالوجهُ حذفُ الباءِ ؛ لما يدخلُ الهاءُ من الحذفِ
والتغيير . وذلك قولك في ربيعة : رَبِيعِيٌّ ، وفي حنيفة : حَنْفِيٌّ ، وفي جذيمة : جَذَمِيٌّ ، وفي ضبيعة :
ضُبَيْعِيٌّ (١) .

فأما قولهم في الخريبة : خُرَيْبِيٌّ ، وفي السليقة : سَلِيْقِيٌّ (٢) فهذا بمنزلة الذي يُبَلِّغُ به
الأصلُ ؛ نحو : لِحِحَتُ (٣) عينه ، و (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) (٤) . والوجه ما ذكرت لك .
فإن كانت الباء متحركة لم تحذف . وذلك قولك في حَمِيرٍ : حَمِيرِيٌّ ، وفي عَثِيرٍ : عَثِيرِيٌّ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ « باب ما حذف الياء والواو فيه القياس .
وذلك قولك في ربيعة : رَبِيعِيٌّ ، وفي حنيفة : حَنْفِيٌّ ، وفي جذيمة : جَذَمِيٌّ ، وفي جهينة :
جَهْنِيٌّ ، وفي قتيبة : قَتَيْبِيٌّ » .
وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الاسماء ، لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى
الاسم ، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف ، اذ كان من
كلامهم أن يحذف لأمر واحد ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم » .
حذيمة : بفتح الجيم ، ضبيعة : بضم الصاد . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥١ ، ٢٩٢ .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧١ « وقالوا في خريبة : خُرَيْبِيٌّ وقالوا : سَلِيْقِيٌّ للرجل يكون من
أهل السليقة » جاء ذلك في قول الشاعر :

ولستُ بنحويِّ يُلُوْكُ لِسَانَهُ ولكنْ سَلِقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

شواهد الشافية ص ١١٢

(٣) لِححت عينه : التصقت .

(٤) المجادلة : ١٩ .

هذا باب

النسب إلى كل اسم قبل آخره ياءً مشددة

واعلم أنه لا بُدَّ من حذف إحدى الياءين ؛ لاجتماع الياءات والكسرة . والتي تحذفها المتحركة ؛ لأنها لو بقيت للزما القلب والتغيير .

فأما القلب فلانفتاح ما قبلها ، وأما التغيير فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلة .
فلو شئت لأسكنت . وذلك قولك في النسب / إلى أسيد : أسيدى ، وإلى هين : هينى ، وإلى
ميت : ميتى . لا يكون إلا ذلك (١) . وقد كان يجوز التخفيف من قبل ياء النسب استثقالا
للإدغام في حروف اللين ، فلما تواتت الياءات والكسرة لم يكن إلا التخفيف .
فأما التخفيف الأول فهو قولك في ميت : ميت ، وكذلك في سيد : سيد ، وفي هين :
هين ، ولين : لين .

ويلزم التخفيف باب صيرورة ، وقيدودة ، وكينونة ، لكثرة العدد . ولولا التخفيف لكان
كينونة ، وصيرورة ؛ لأنها فِعْلُولَةٌ .

فإن قال قائل : فما أتكرت أن يكون فِعْلُولَةٌ ؟

قيل له : لو كانت فِعْلُولَةٌ لخالفت ؛ لأن هذا البناء لا يكون إلا مضموم الأول ، وكنت .
تقول : كَوْنُونَةٌ ، وَقَوْدُودَةٌ ؛ لأنها من القود ، والكُونُ ؛ ألا ترى أن (ميت) لو كان (فعل) لكان
مَوْتٌ ؛ لأنه من الواو ، ولكنه محذوف من فِعِيلٍ . فهذا أمرٌ واضح (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ - باب الاضافة الى كل اسم ولى آخره ياءان مدغمة احدهما
في الأخرى .

وذلك نحو : أسيد وحمير ولييد : فادا أضفت الى شيء من هذا تركت الياء الساكنة ،
وحذفت المتحركة ، لتقارب الياءات مع الكسرة التي في آخر الياء والتي في آخر الاسم ، فلما
كثرت الياءات وتقاربت وتواتت الكسرات التي في الياء والذال استثقلوه فحذفوا ، وكان
حذف المتحرك هو الذى يخففه عليهم ، لانهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتسوالى فيه من
الحركات الني لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين مثل أسيد ، لكراهيتهم هذه
المتحركات ، فلم يكونوا ليفروا من الثقل الى شيء هو فى النقل مثله * .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٣٢ ، وأسرار العربية ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٢) تقدم شرح ذلك فى الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ ، والجزء الثانى ص ١٢٦ - ١٢٧ ،
٢٢١ وهذا الجزء ص ١٢١ .

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف

مما آخره حَرْفٌ لينٌ

٣
١٢٦

/ اعلم أنَّ ما كان من ذلك على فَعَلٍ فَإِنَّ الألفَ مُبَدَّلَةٌ من يائه أو واوه . وذلك قولك : رَحًا ، وقفا ، وعصا .

واعلم أنَّ النَّسَبَ إلى ما كان من الياء كالنَّسَبِ إلى ما كان من الواو . وذلك أَنَّكَ تَقَلِّبُ هذه الألفَ واوا مِنْ أَىِّ البابين كانت . تقول في قفا : قَفَوِي ، وفي عصا : عَصَوِي ، وكذلك حَصِي ، ورحي . تقول : حَصَوِي ، ورحَوِي .

وإنَّما قَلِّبْتَ الألفَ المنقلبة من الياء واوا ؛ لكرهيتك اجتماعَ الياءات والكسرات (١) ، فصار اللفظ في النَّسَبِ إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحدا .

وكذلك إن كان على فَعِلٍ ؛ نحو : عَمٍ ، وشَقِي . ذهبتَ به في النَّسَبِ إلى (فَعَلٍ) فقلت : عَمَوِي ، وشَقَوِي ، وفي النَّسَبِ إلى الشجِي : شَجَوِي ؛ فإنَّما فعلت ذلك كراهيةً لاجتماعِ الياءات والكسرات . وأنت في غير المعتلِّ كنت تفعل ذلك كراهيةً لتوالي الكسرتين والياءين . فهذا ما هنا أَوْجَبَ (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « باب الاضافة الى كل شيء من بنات الياء والسواو التي الياءات والواوات لاماتهم اذا كان على ثلاثة احرف ، وكان منقوصا للفتحة التي قبل اللام . تقول في هدى : هدوي ، وفي رجل اسمه حصي : حصوي ، وفي رجل اسمه رحي : رحوي ، فانما منهم من الياء اذا كانت مبدلة استنقالا لظاهرها انهم لم يكونوا ليظهروها الى ما يستخفون انما كانوا يظهرونها الى توالي الياءات والحركات وكسرتها ، فيصير قريبا من اميي ، فلم يكونوا ليردوا الياء الى ما يستثقلون ، اذ كانت معتلة مبدلة فرارا مما يستثقلون . . . »
وانظر اسرار العربية ص ٣٧٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « واذا كانت الياء ثالثة ، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسورا فان الاضافة الى ذلك الاسم تصيره كالمضاف اليه في البسبب الذي فوّه . وذلك قولهم في عم : عموي ، وفي رد : ردوي ، وقالوا كلهم في الشجى : شجوي . »

فَأَمَّا غَيْرُ الْمُعْتَلِّ فَنَحْوُ قَوْلِكَ فِي النَّجْرِ : نَمْرِي ، وَفِي شَقِيرَةٍ : شَقِيرِي ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَدْ سَوَّيْتَ بَيْنَ (فَعَلٍ) ، / وَ (فَعَلٍ) . فَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْكَسْرَةِ ضَمَّةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَالَ مَا تَكَرَّرَ . وَذَلِكَ قَوْلِكَ فِي سَمْرَةٍ : سَمْرِي لَا غَيْرُ (١) .

* * *

فَإِنْ كَانَ عَلَى (فَعَلٍ) وَ (فَعَلٍ) جَرِي مَجْرِي غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ أَنَّهُ يُسَكَّنُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، فَيَقَعُ عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ كَمَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ قَوْلِكَ : هَذَا ظَبْيِي ، وَدَلْوِي ، وَنِجْحِي ، وَجَرْوِي فَاعْلَمْ . عَلَى هَذَا يَجْرِي جَمِيعُ هَذَا . فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ قُلْتَ : ظَبْيِي ، وَنِجْحِي ، وَكَذَلِكَ إِنْ لَحِقَتْ شَيْئًا مِنْهُ الْهَاءُ ؛ لِأَنَّ يَاءَ النِّسْبِ تُعَاقِبُ هَاءَ التَّأْنِيثِ (٢) . فَكُلُّ مَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ فَالْهَاءُ مُلْغَاةٌ مِنْهُ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ هَاءً .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى طَلْحَةَ : طَلْحِي ، وَإِلَى حَنْدَةَ : حَمْدِي . فَأَمَّا قَوْلُ بُونَسٍ فِي النِّسْبِ إِلَى ظَبْيَةٍ : ظَبْوِي فَلَيْسَ بِشَيْءٍ . إِنَّمَا الْقَوْلُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ (٣) .

* * *

= وذلك لأنهم رأوا (فعل) بمنزلة (فعل) في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات . . .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ . وان أضفت الى (فعل) لم تغيره ، لانها إنما هي كسرة واحدة . كلهم يقولون : سمري .

(٢) عرّص في كتابه المذكر والمؤنث لمشابهة ياء النسب لهاء التأنيث فقال : « الهاء كياء النسب . تقول : بطة وبط وتمر وتمره ، وشعيرة وشعير ، فلا يكون بين الواحد والجمع الا الهاء ، وكذلك تقول : زنجي وزنج وسندي وسند ، ورومي وروم ، ويهودي ويهود . فلا يكون بين الجمع والواحد الا الياء المشددة . وكذلك التصغير ، انما تصغر ما قبل الياء ثم تأتي بها في أي وزن كان . وكذلك تفعل بالهاء . . » الورقة ١٣٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ « باب الاضافة الى كل اسم كان آخره ياء ، وكان الحرف الذي قبل الياء ساكناً ، وما كان آخره واوا وكان الحرف الذي قبل الواو ساكناً .

وذلك نحو : ظبي ورمي وغزو ونحو . تقول : ظبي ورمي وغزوي ونحوي ، ولا تغير الياء والواو في هذا البسب ، لانه حرف جري مجري غير المعتل . تقول : غزو فلا تغير الواو، كما تغير في غد ، وكذلك الاضافة الى نحي والى العري . فاذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الیساءات فان فيه اختلافاً :

فمن الناس من يقول في رمية : رمي . وفي ظبية : ظبي . وفي دمية : دمي . وفي فتية : فتى ، وهو القياس من قبل أنك تقول : رمي ونحي ، فتجري مجري ما لا يعتل ، نحو : درع وترس ومتن ، فلا يخالف هذا النحو . كأنك أضفت الى شيء وليس فيه ياء . . . وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظبية : ظبي ، ولا ينبغي أن يكون في القياس الا هذا . . .

فإن كانت الياء شديدة أصليّة فإنّ النسب على ضربين :

الأحسن في النسب إلى حيّة : حيويّ . تحرك ما قبل الياء الثانية ؛ لتقلبها ألفا ، فإنّها إذا كانت كذلك انقلبت واوا / في النسب ، وإن تركت على حالها جاز ، وفيه قبح ؛ لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة . وذلك قولك : حييّ .

ومن قال : حيويّ قال في النسب إلى لية - وهو المصدر من لويت - : لويّ ؛ لأنها لوية في الأصل . فلما زال الإدغام أظهرت الواو (١) .

فإن كانت الياء زائدة مثقّلة فلا اختلاف في حذفها لياء النسب . وذلك قولك في النسب إلى بُحّيّ : بُحّيّ فاعلم ، وإلى بحاتيّ : بخاتيّ فتصرف (٢) ؛ لأنّ الياء الظاهرة ياء النسب . فإنما وجب حذف هاتين الياءين ليأتي الإضافة ؛ لأنّ ياء الإضافة تعاقب هاء التانيث ، فنقول في النسب إلى طلحة : طلحيّ ، وإلى حنظلة : حنظليّ . وإنما عاقبتها ؛ لأنه يُؤتى بها زائدة في الاسم بعد الفراغ من تمامه ، فإنهما يحلان محلاً واحداً . ألا ترى أنك تقول تمرة ، وتمر ، وبرّة وبرّ ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء .

= أما يونس فكان يقول في ظبية : ظبوي وفي دمية : دموي ، وفي فتية : فتوي . فقال الخليل : كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعله . هذا قول الخليل وزعم أن الأول أقيسهما وأعرّبهما .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « وسألته عن الإضافة إلى حية ، فقال : حيوي كراهية أن تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدلة . حيوي ، وحركت الياء ، لأنه لا تكون واو ثابتة وقبلها ياء ساكنة .

فإن أضفت إلى لية قلت : لوي ، لأنك احتجت إلى تحرك هذه الياء ، كما احتجت إلى أن تحرك ياء حية ، فلما حركتها رددتها إلى الأصل ، كما تردها إذا حركتها في التصغير . ومن قال : أميي فال : حيي ، وكان أبو عمرو يقول . حيي وليي وليسة من لويت يده لية ، وانظر الأشباه ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧ « وأما بخاتي فليس بمنزلة مدائني ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للإضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد إذا كسرتة للجمع ، فصارت بمنزلة الياء في حذيرة إذا قلت : حذار ، .

وفي اللسان : جمل بختي وناقاة بختية : وهي جمال طوال الاعناق ، ويجمع على بخت وبخات وقيل : الجمع بخاتي غير مصروف .

وتقول على هذا : زَنْجِيٌّ وَزَنْجٌ وَرُومِيٌّ ، وَرُومٌ . فلا يكون بينهما إلا الياء المشددة ؛
فلذلك حَلَّتْنا محلًّا واحداً .

فلما كانت الهاء تُحذف لياء النسب / كان حذف الياء لها أوجباً ؛ لأنك لو أقررتها كنت
تجمع بين أربع ياءات مع العلة التي ذكرنا من مضارعة الهاء . فعلى هذا فلأجر هذا الباب (١) .

$\frac{3}{129}$

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ١٣٧ .

هذا باب

الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره

ياءً مُشدّدةً ، والأخيرة لأمّ الفعل

إعلم أنّك إذا نسبت إلى شيء من ذلك فإنّ الوجه أن تحذف من الاسم الياء الخفيفة التي كنت تحذفها من حنيفة ، وثقيف ، فإذا فعلت ذلك انقلبت الياء فيها ألفاً ، ثمّ انقلبت واوا ليأتي النسبة ؛ كما تجب في لامات الفعل .

فمن ذلك قولك في عدوّي : عدوّي ؛ لأنّك لما حذف الياء التي تزيد في (فَعِيل) صارت (عد) . فاعلم على وزن عمّ ، فذهبت بفعل إلى فَعَل لما ذكرت لك قبل هذا الباب ، فقلت : عدوّي ؛ كما قلت : عمّوي .

ومثل ذلك النسب إلى أميّة . تقول : أمويّ . تحذف ياء التصغير ، فيصير كأنّك نسبت إلى (فَعَل) .

وكذلك قُصَيّ . تقول في النسب إليه : قُصويّ .

/ فعلى ما ذكرت لك فأجر هذا الباب (١) .

٣
١٣٠

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ . باب الإضافة إلى فَعِيل أو فَعِيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن .

وذلك قولك في عدوّي : عدويّ . وفي غنيّ : غنويّ . وفي قصيّ : قصويّ . وفي أميّة : أمويّ . وذلك أنهم كرهوا أن توالي في الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة ، لأنك إذا حذف الزائد فانما تبقى التي تصير ألفاً . كأنه أضاف إلى فعل أو فعل .
وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : أميي ، فلا يغيرون . . .

هذا باب

النسب إلى المضاف من الأسماء

إعلم أنّ الإضافة على ضربين :

أحدهما : ما يكون الأول معروفاً بالثاني ؛ نحو قولك : هذه دارُ عبد الله ، و غلام زيد ، فإن نسبت إلى شيء من هذا فالوجهُ أن تنسب إلى الثاني ؛ لأنّ الأول إنما صار معرفة به .

وذلك قولك في ابن الزبير : زُبَيْرِي^(١) ، وفي غلام زيد^(٢) : زِيدِي .

والوجه الآخر في الإضافة : أن يكون المضافُ وقع علماً ، والمضاف إليه من تمامه ، فالباب النسبُ إلى الأول ، وذلك قولك في عبد القيس : عِبْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى رجل من عبد الدار : عِبْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى أبي عبد الله بن دارم^(٣) .

(١) قى سيبويه ج ٢ ص ٨٧ - ٨٨ « فاما ما يحذف منه الاول فنحسو : ابن كراع وابن الزبير تقول : زُبَيْرِي وكراعي . تجعل ياي الاضافة في الاسم الذي صار به الاول معرفة ، فهو ابين وأشهر اذ كان به صار معرفة .. »

ومن ثم قالوا في أبي مسلم : مسلمي ، لأنهم جعلوه معرفة بالآخر ، كما فعلوا ذلك بابن كراع غير أنه لا يكون غالباً حتى يصير كزيد وعمرو ، كما صار به كراع غالباً . وأبو فلان عند العرب كابن فلان .

ألا تراهم قالوا في أبي بكر بن كلاب : بكرى ، كما اقالوا في ابن دعلج : دعلجى ، فوُضعت الكنية عندهم موقع ابن فلان .

(٢) في شرح الشافيه للرضى ج ٢ ص ٧٣ : « لا ينسب الى المركب الاضافى الا مع العلمية كابن الزبير وامرى القيس » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٨ وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذى لا يعرف بالمضاف إليه ، ولكنه معرفة ، كما صار معرفة بزید ، وصار الاول بمنزلة لو كان علماً مفرداً ، لأن المجرور لم يصر الاسم الأول به معرفة ، لأنك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفة ، كما يصير معرفة اذا سميت بالمضاف . فمن ذلك عبد القيس وامرؤ القيس فهذه الاسماء علامات كزيد وعمرو ، فاذا أضفت قلت : عِبْدِي وامرئى وامرئى . فكذلك هذا واشباهه .

وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف : منافى فقال : أما القياس فكما ذكرت لك ، إلا أنهم قالوا : منافى مخافة الالتباس ، ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز لكراهية الالتباس .

وانظر نسب عبد الله بن دارم فى جمهرة الأنساب ص ٢٢٩ ، ٤٦٧ والاشتقاق ص ٢٣٤ .

وقد تشتقُّ العربُ من الاسمين اسما واحدا لاجتناب اللبس؛ وذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسائهم مضافا ، فيقولون في النسب إلى عبد القيس : عَبْقَسَى ، وإلى عبد الدر : عَبْدَرِيَّ ، وإلى عبد شمس / : عَبْشَيْيَّ (١) . والوجهُ ما ذكرت لك أولا . وإنما فُعِلَ هذا لعلَّة اللبس .

$\frac{3}{131}$

(١) في سيبويه ج٢ ص ٨٨ : « وقد يجعلونَ للنسب في الاضافة اسما بمنزلة جعفر ، ويجعلون فيه من حروف الاول والآخر ، ولا يخرجونه من حروفهما ، ليعرف ، كما قالوا : السبطُ فجعلوا فيه حروف السبط اذ كان المعنى واحدا . . فمن ذلك عبشمي وعبدري ، وليس هذا بالقياس انما قالوا هذا ، كما قالوا : علوي وزباني . فذا ليس بقياس ، كما أن علوي ونحو علوي ليس بقياس » .

هَذَا بَاب

الإضافة إلى الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا

إعلم أنك إذا نسبت إلى اسمين قد جُعلا اسما واحدا فإتّما النسب إلى الصدر منهما . وذلك قولك في النسب إلى بَعْلَبِكَ : بَعْلِي ، وإلى حَضْرَمَوْت : حَضْرِي ، وإلى رَامَ هُرْمَزَ : رَامِي (١) .

وقد يجوز أن تشتقّ منهما اسما يكون فيه من حروف الاسمين ؛ كما فعلت ذلك في الإضافة . والوجه ما بدأت به لك . وذلك قولك في النسب إلى حَضْرَمَوْت : حَضْرَمِي (٢) ؛ كما قلت . [في عبد شمس ، وعبد الدار] (٣) : عَبْشَمِي ، وَعَبْدَرِي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر ، فجعلا اسما واحدا » .

كان الخليل يقول . تلقى الآخر منهما ، كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة ، لأن طلحة بمنزلة حضرموت . . .

ومن ذلك خمسة عشر ومعد يكرب في قول من لم يصف ، فإذا أضفت قلت : معدى وخمسي فهكذا سبيل هذا الباب ، وصار بمنزلة المضاف في القاء أحدهما حيث كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « وقالوا : حضرمي ، كما قالوا : عبدرى ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف » .

وانظر في النسب إلى المركب الكامل ج ٨ ص ٢ - ٥ .

والمخصص ج ١٣ ص ٢٤٢ - ٢٤٥ وشرح الشافيه ج ٢ ص ٧١ - ٧٧ .

(٣) تصحيح السيرافي .

هذا باب

ما يقع في النسب بزيادة

لا فيه من المعنى الزائد على معنى النسب

وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية : لِحْيَانِي ، وفي [طويل الجُمَّة] (١) :
جُمَانِي ، وفي طويل الرقبة : رَقَبَانِي ، وفي كثير الشعر : شَعْرَانِي ؛ فَإِنَّمَا زِدْتَ لَمَّا أَخْبَرْتِكَ بِهِ مِنْ
المعنى فَإِن نَسَبْتَ رَجُلًا إِلَى رَقَبَةٍ ، أَوْ شَعْرًا ، أَوْ جُمَّةً / قُلْتَ : جُمِي ، وَشَعْرِي ، وَرَقَبِي ؛ لِأَنَّكَ
تَزِيدُ فِيهِ مَا تَزِيدُ فِي النِّسْبِ إِلَى زَيْدٍ ، وَعَمْرُو (٢) .

٣
١٣٢

(١) تصحيح السيرافي .

والجمه : مجنم شعر الرأس .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ ، باب ما يصير إذا كان عامًا في الإضافة على غير طريقته .
فمن ذلك قولهم في الطويل الجمه : جماني . وفي الطويل اللحية : لحياسي . وفي الغليظ
الرقبة : رقباني .

فإن سميت برقبه أو جمه أو لحيه قلت : رقبى ولحبي وجمي ولحوى ، وذلك أن المعنى
قد تحول إنما اردت حيث قلت جماني : الطويل الجمه . وحيث قلت اللحياني : الطويل اللحية .
فلما لم تعن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى .
وقال في ص ٧٠ : « فهذا كبحراني وأشباهه . . وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من
يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن : روحاني . . » .

- وفي المخصص أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب نذكر طرفًا منها :
- رجل أشعر وشعراني كثير الشعر في رأسه وجسمه . المخصص ج ١ ص ٦٢ .
 - سبلاني : ضخم السيلة ج ١ ص ٦٥ .
 - رجل شعشعاني : طويل خفيف اللحم مثبته بالخمير المشعشعة ج ٢ ص ٧٠ .
 - رجل كلماني : جيد الكلام ، فصيح ج ٢ ص ١١٢ .
 - رجل منظراني : حسن المنظر ج ٢ ص ١٥٤ ، وكذلك مخبراني ج ٤ ص ٨٠ .
 - كساء منبجاني : منسوب إلى منبج ج ٤ ص ٨٠ .
 - وسيف هندواني منسوب إلى الهند ج ٦ ص ٢٥ . وانظر ج ١٣ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

واعلم أن أشياء قد نُسب إليها على غير القياس للبس مرة ، وللاستئصال أخرى ، وللعلاقة
أخرى . والنسبُ إليها على القياس هو البابُ .

فمن تلك الأشياء قولهم في النسب إلى زبيينة : زباني (١) .

وإنما الوجه زبني ؛ كقولك في حنيفة : حنفي ، وفي ربيعة : رباعي ، ولكنهم أبدلوا الألف
من الياء ؛ كما قالوا في بقى : بقا ، وفي رضى : رضا (٢) . والبديل كثير في الكلام ، وهو مشروح
في باب التصريف .

ومن ذلك قولهم في النسب إلى الشام ، واليمن : يمان يا فتى ، وشام يا فتى ، فجعلوا الألف
بدلا من إحدى اليامين . والوجهُ يعني ، وشامي .

ومن قال : يمانى فهو كالنسب إلى منسوب ، وليس بالوجه .

وقالوا في النسب إلى تهامة : تهاى فاعلم ، ومن أراد العوض غير ، ففتح التاء ، وجعل تهامة
على وزن يمن فتقديره : تهم فاعلم ، ويقال في النسب إليه تهايم فاعلم . ففتحة التاء تبين لك
أن الاسم قد / غير عن حده (٣) .

٣
١٣٣

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي زبيينة زباني ، زبيينة : قبيلة (الاشتقاق ص ٢٠٣)

(٢) هي لغة طيء تقلب الكسرة فتحة والياء ألفا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ « وما جاء محدودا عن بنائه محذوفة منه إحدى اليامين
ياءى الاضافة قولك فى الشام : شام ، وفى تهامة : تهايم ، ومن كسر التاء قال : تهايمى . وفى
اليمن : يمان .

وزعم الخليل انهم الحقوا هذه الالفاظ عوضا من ذهاب إحدى اليامين .

فقلت : رأيت تهامة . أليس فيها الألف ؟ فقال : انهم كسروا الاسم على أن يجعلوه
فعليا أو فعليا ، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى اليامين ردوا الألف كأنهم بنوه تهمى أو
تهمى . فكان الذين قالوا : تهايم هذا البناء كان عندهم في الأصل ، وفتحتهم التاء في تهامة حيث
قالوا : تهايم يدل ذلك على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه .

ومنهم من يقول : تهايمى ويمانى وشامى فهذا كبحرانى مما غير بناؤه في الاضافة ، وان
شئت قلت : يمنى .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول : شامى .

وفي الخصائص ج ٢ ص ١١١ - ١١٢ « فان قلت : فان في تهامة ألفا فلم ذهبت الى أن
الألف في تهام عوض من إحدى اليامين للاضافة ؟ .

قيل : قال الخليل في هذا : انهم كأنهم نسبوه الى فعل أو فعل وكانهم فكوا صيغة
تهامة ، فأصاروها الى تهم أو تهم ، ثم أضافوا اليه فقالوا : تهايم .

وكلُّ شَيْءٍ سَمِّيَتْهُ بِاسْمٍ مِنْ هَذِهِ ، فَانْسَبَتْ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَلَى الْقِيَاسِ (١) .
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : تَقِيَّةٌ ، وَتُكَاةٌ فَتَبْدَلُ التَّاءَ مِنَ الْوَاوِ ، وَلَوْ بَنَيْتَ مِنْ هَذَا شَيْئًا اسْمًا
لَحُدِفَتْ التَّاءُ وَرُدَّتْ الْوَاوُ ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ .

فَالْبَدَلُ يَقَعُ لِمَعَانٍ فِي أَشْيَاءٍ تُرَدُّ إِلَى أَصُولِهَا . فَهَذَا مَا ذَكَرْتَ لَكَ .

وَقَدْ قَالُوا فِي النِّسْبِ إِلَى الْبَصْرَةِ : بَصْرِيٌّ ، فَالْكَسْرُ مِنْ أَجْلِ الْبَاءِ ، وَالْوَجْهُ : بَصْرِيٌّ ،
لَوْ سَمِّيَتْ شَيْئًا الْبَصْرَةُ فَانْسَبَتْ إِلَيْهِ لَمْ تَقُلْ إِلَّا : بَصْرِيٌّ وَهُوَ أَجُودُ الْقَوْلِينَ فِي النِّسْبِ قَبْلَ
التَّسْمِيَةِ (٢) .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الَّذِي قَدْ آتَى عَلَيْهِ الدَّهْرُ : دَهْرِيٌّ ؛ لِيَفْصَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ يَرْجُو الدَّهْرَ ،
وَيَخَافُهُ ، وَالْقِيَاسُ : دَهْرِيٌّ (٣) فِي جَمِيعِهَا . فَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى نَعْوَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ فَالتَّسْمِيَةُ تُرَدُّ
إِلَى الْقِيَاسِ .

== وإنما ميل الخليل بين فعل وفعل ، ولم يقطع بأحدهما ، لأنه قد جاء هذا العمل في هذين
المثالين جميعا ، وهما : الشأم واليمن .
وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظنا قد جاء به السماع نصا . انشدنا أبو علي .
قال أنشد أحمد بن يحيى :

أَرْقَى اللَّيْلَةَ بَرَقَ بِالتَّهَمِ يَا لَكَ بَرَقًا مَنْ يَشُقُّهُ لَا يَنْمُ

فانظر الى قوة تصور الخليل الى ان هجم به الظن على اليقين « .
وانظر ص ٣٠٥ منه والخزانه ج ١ ص ٧٤ والمخصص ج ١٣ ص ٢٣٨ والروض الانف
ج ١ ص ١١٦ والكمال ج ٨ ص ٩ .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ « وجميع هذا اذا صار اسما في غير هذا الموضع ، فاضسفت
اليه جرى على القياس . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي البصرة بصرى » .
وفي شرح الشافية ج ٢ ص ٨١ - ٨٢ « وقالوا في البصرة بصرى بكسر الباء ، لان البصرة
في اللغة حجارة بيض ، وبها سميت البصرة . »

والبصر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع
حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب .

وقيل : كسر الباء في النسب اتباعا لكسر الراء ، ويجوز بصرى بفتح الباء على القياس « .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي الدهر دهري » وقال في ص ٨٩ « ومن ذلك قولهم في
القديم السن دهري . »

في المخصص ج ٩ ص ٦٢ « رجل دهري - بضم الدال - : قديم وافتحها لا يؤمن بالآخرة .
من العين » . وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٨٢ .

هذا باب

النسب فيما كان على أربعة أحرف

ورابعه ألف مقصورة

٣
١٣٤ / أما ما كانت ألفه أصلا ، أو مُلحقة بالأصلِ منصرفةً في النكرة فإنَّ الوجه فيه ، والحدُّ إثباتُ
الألف ، وقلبُها واوا ؛ للتحرك الذي يلزمها ، وذلك قولك في النسب إلى ملهى : ملهوى ، وإلى
معزى : معزوى ، وإلى أرطى : أرطوى (١) .

فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل :

أجودها ، وأحقها بالاختيار ، وأكثرها ، وأصحها ، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف .
فتقول في النسب إلى حُبلى : حُبلى ، وإلى دُنْيَا : دُنْيَى ، وكذلك بُشْرَى ، وسكْرَى ، ودِفْلَى (٢) ،
وما أشبه ذلك .

ويجوز أن تلحق واوا زائدة ، لأنك إذا فعلت ذلك فإنما تُخرجه إلى علامة التأنيث اللازمة له .
وذلك قولك : دُنْيَاوَى ، ودِفْلَاوَى حتى يصير بمنزلة حَمْرَاوَى ، وصحراوَى . فهذا مذهب
وليس على الحدِّ ، ولكنك وكذاته ؛ لتحقق منهاج التأنيث .
والقول الثالث : أن قلب الألف واوا ؛ لأن الألف رابعة ، فقد صارت في الوزن بمنزلة ما الألف

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « باب الاضافة الي كل اسم آخره الف مبدلة من حرف من
نفس الكلمة على أربعة أحرف » .

وذلك نحو ملهى ومرمى وأعشى وأعمى وأعيى . فهذا يجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرف
وكان آخره الف مبدلة من حرف من نفس الكلمة ، نحو : حصى ورحى .

وسألت يونس عن معزى وذفرى فيمن نون فقال : هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة .

وسمنا من العرب من يقول في أعيى : أعيوى .

قال : فان قلت في ملهى : ملهى لم أر بذلك بأسا .

والحنف في معزى أجود اذ جاء في ملهى ، لأنها زائدة .

(٢) الدفلى : شجر مر أخضر وقيل نبت وان نون كانت ألفه للالحاق بدرهم، وان لم ينون

كانت ألفه للتأنيث كالف ذكرى (انظر اللسان) .

من أصله . تقول : حُبْلَوِيٌّ ، ودِفْلَوِيٌّ . فمن قال هذا فشبهه بمَلْهِيٍّ / ومِعْزِيٍّ أجاز في النسب إلى ما الألف فيه أصلية الحذف يُشَبِّهُهَا بِالْألف التانيث ؛ كما شبه الألف به . تقول : مَلْهِيٌّ ، ومِعْزِيٌّ في النسب إلى مَلْهِيٍّ ، ومِعْزِيٍّ . وهو أَرْدَاُ الأَقَاوِيل (١) ؛ لأنَّ الفِضْل هاهنا لازم ؛ إذ كان أحد الألفين أصلاً ، والآخر زائداً .

فإن كانت الألف خامسة مقصورة فليس فيها إلا الحذف منصرفاً كانت أو غير منصرفة . وذلك نحو : مُرَاي ، وحُبَارِيٌّ ، وشُكَاغِيٌّ . تقول : مُرَايٌ ، وحُبَارِيٌّ . وذلك لأنها كانت تُحذف رابعة إذا كانت للتانيث ، ويجوز مثل ذلك فيها إذا كانت أصلية ، فلما زاد العدد لم يكن إلا الحذف ، وكلما ازداد كثرة كان الحذف آخرى (٢) .

وكذلك إن كان على أربعة أحرف ثلاثة منها متحركة لم يكن إلا الحذف ، ولم تكن الألف إلا للتانيث . وذلك نحو : جَمَزِيٌّ . لا يكون فيها مثل لُغَةٍ من قال : حُبْلَوِيٌّ ؛ لأنَّ الحركة أخرجه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « باب الاضافة الى كل اسم كان آخره الفا زائدة لا تنون وكان على أربعة احرف .

وذلك نحو : حبلى ودفلى ، فاحسن القول فيه أن تقول : حبلى ودفلى ، لأنها زائدة لم تجيء لتلحق بنات الثلاثة بينات الأربعة ، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف .
وقالوا في سلى : سلى .

ومنهم من يقول : دفلاوى فيفرق بينها وبين التى من نفس الحرف بأن يلحق هذه الألف ، فيجعله كآخر ما لا يكون آخره الا زائدا غير منون نحو : حمرأى وضهياوى .
فقالوا فى دهنأى : دهنأوى . وقالوا فى دنيا : دنياوى .
وان شئت قلت : دنيبى على قولهم : سلى .

ومنهم من يقول : حبلىوى ، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف . . « .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٨ « باب الاضافة الى كل اسم كان آخره الفا وكان على خمسة احرف .

تقول فى حبارى : حبارى وفى جمادى : جمادى وفى قرقرى : قرقرى .
وكذلك كل اسم كان آخره الفا ، وكان على خمسة احرف .
وسألت يونس عن مرأى فقال : مرأى جعلها بمنزلة الزيادة .
وقال : ولو قلت : مرأوى لقلت : حباروى ، كما أجازوا فى حبلى : حبلىوى ، ولو قلت ذا لقلت فى مقلولوى : مقلولوى . وهذا لا يقوله احد . . .
وانما ألزموا ما كان على خمسة احرف فصاعدا الحذف ، لأنه حين كان رابعا فى الاسم بزفة ما ألفه منه كان الحذف فيه جيدا ، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه ، فلما كثر العدد كان الحذف لازما ، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا فى المنزلة الأولى ، وإذا ازداد الاسم ثقلا كان الحذف ألزم . . .

الحبارى : طائر يقع على الذكر والانثى على شكل الاوزة .
الشكاعى : نبت دقيق العيدان صغير أخضر له زهرة حمراء .

عن ذلك ، كما أخرجت قدما عن أن تنصرف / اسم امرأة ؛ كما تنصرف هند ، ودعد ؛ لأنها زادت
عليها حركة (١) .

فإن كان الاسم ممدودا لم يُحذف منه شيء ، وانقلبت المدّة واوا لأنها حرف حى فلا
يحذف ، ولأنّها للتأنيث تنقلب ، ولا تكون كحرف الأصل . وذلك قولك فى حمراء : حمراوى ،
وفى خنفساء : خنفساوى (٢) .

فإن كان مُنصرفا وحروفه أصل فالوجه إقرار الهمزة وذلك قولك فى النسب إلى قرأء : قرأئى .
فالهمزة أصل ، وفى رداء : ردائى . فالهمزة منقلبة ، وحالها كحال تلك .

وكذلك الملحقة نحو : علباء ، وجرباء ، وقد يجوز القلب فى هذا المنصرف ؛ نحو : علباوى ،
وجرباوى . فهو فى هذا الحيز أصلح ؛ لأنّ الهمزة زائدة .

ويجوز أيضا فى رداء ، وكساء وهو فىهما أجود منه فى قرأء لأنّ الهمزة فى رداء ، وكساء
منقلبة وهو فيه أبعد أن تقول : قرأوى (٣) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « وأما جمزى فلا يكون جمزوى ولا جمزوى ولكن جمزى ،
لأنها ثقلت ، وجاوزت زنة ملهى ، فصارت بمنزلة حبارى لتتابع الحركات .
ويقوى ذلك أنك لو سميت امرأة قدما لم تصرفها ، كما لم تصرف عناف » .
وقال فى ص ٧٩ : (وسترى للمتحرك قوة ليست للساكن فى مواضع كثيرة » .
جمزى : سريع العدو .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « باب الإضافة الى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير
العدد كان أو قليلا » .

فالإضافة إليه ألا يحذف منه شيء ، وتبدل الواو مكان الهمزة ، ليفرقوا بينه وبين المنون
الذى هو من نفس الحرف ، وما جعل بمنزلة ذلك قولك فى زكرياء : زكرياوى . وفى بروكاه
بروكاوى .

وقال فى ص ٧٨ « وأما الممدود مصروفا كان أو غير مصروف أكثر عدده أو قل فإنه لا يحذف
وذلك قولك فى خنفساء : خنفساوى . . . » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٦ « واعلم أنك إذا أضفت الى ممدود منصرف فإن القياس والوجه
أن تقره على حاله ، لأن الإيئات لم تبلغ غاية الاستثقال ، ولأن الهمزة تجرى على وجوه العربية
غير معتلة مبدله » .

وقد أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسرنا يجعل مكان الهمزة واوا .
وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلا من واو
أو ياء ، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قرأء ونحوه » .

وقال فى ص ٧٩ « فاما المصروف نحو حراء فمن العرب من يقول : حراوى ، ومنهم من
يقول : حرائى لا يحذف الهمزة » .

حلباء : عصب العنق . حرباء : دويبة . القراء : الناسك المتعبد .

هذا باب

النسب إلى الجماعة

إعلم أنك إذا نسبت إلى جماعة فإنما توقع النسب/ على واحدها . وذلك قولك في رجل ينسب إلى الفرائض : فَرَضِيٌّ ؛ لأنك رددته إلى فَرِيضَةٍ ، فصار كقولك في النسب إلى حنيفة : حَنَفِيٌّ . فهذا هو الباب في النسب إليها .

٣
١٣٧

والنَّسَبُ إلى مساجد : مَسْجِدِيٌّ ، وإلى أَكْلَبٍ : كَلْبِيٌّ .
وإنما فُعل ذلك ؛ لِيُفْصَلَ بينها وهي جَمْعٌ وبينها إذا كانت اسما لشيء واحد^(١) ؛ لأنها إذا سُمِّيَ واحدٌ بشيءٍ منها كان النسبُ على اللفظ . لأنه قد صار واحدا . وذلك قولك في رجل من بني كلاب : كِلَابِيٌّ .

فإن نسبته إلى الضباب قلت : ضِبَابِيٌّ .

وتقول : رجل مَعَاْفِرِيٌّ (ومَعَاْفِر بن مرّ أخو تميم) ^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ : « باب الاضافة الى الجمع » .

اعلم أنك إذا أضفت الى جمع أبدا فانك توقع الاضافة الى واحده الذي كسر عليه ، ليفرق بينه اذا كان اسما لشيء واحد وبينه اذا لم ترد به الا الجمع . فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قبلي وقبليه للمرأة .

ومن ذلك أيضا قولهم في ابناء فارس : بنوي . وقالوا في الرباب : ربي : وانما الرباب جماع واحده ربه ، فسبب الى الواحد وهو كالطوائف .

وكذلك لو أضفت الى المساجد قلت : مسجدي . . .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ « واذا جاء شيء من هذه الابنية التي توقع الاضافة على واحدها اسما لشيء واحد تركته في الاضافة على حاله ، ألا تراهم قالوا في أنمار . أنماري : لأن أنمارا اسم رجل وقالوا في كلاب : كلابي .

ولو سميت رجلا ضربات لقلت : ضربى لا تغير المحركة ، لانك لا تريد أن توقع الاضافة على الواحد .

وسألته عن قولهم : مدائني ، فقال : صار هذا البناء عندهم اسما لبلد ،

ومن ثم قالت بنو سعد في الأبناء : أبناوي . كأنهم جعلوه اسم الحي والحي كالبلد . . . =

وتقول في النسب إلى أكلب من خثعم (١) : أكلبي ، وكذلك هذا أجمع .
 ونظير ذلك قولك في النسب إلى المدائن : مدائني ؛ لأنها اسم لبلد واحد .
 وتقول في رجل من أبناء سعد . أبناوي ؛ لأنه قد صار اسما لهم ، ولو قلت أبنائني كان جيّداً ؛
 كما تقول : كسائني وكساوي .

فإن نسبت إليه وأنت تقدر أن كل واحد منهم ابن علي حياله ، ثم تجمعهم / قلت : $\frac{3}{138}$
 ابني وبنوي . أي ذلك قلته فصواب : لأنه النسب إلى (ابن) .

= وقالوا في الضباب - إذا كان اسم رجل - : ضبابي . وفي معافر : معافري ، وهو فيما
 يزعمون : معافر بن مرة أخو تميم بن مر وقالوا في الأنصار : انصاري . وانظر الكامل ج ٨
 ص ٣ - ٤ .

وفي اللباب ج ٣ ص ١٥٤ : المعافري بفتح الميم والعين وبعد الالف مكسورة وراء هذه
 النسبة إلى المعافر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد . . .
 وفي أصلح المنطق ص ١٦٢ : « وتقول : هذا ثوب معافري وهو منسوب إلى معافر حى من
 اليمن ، ولا تقل : معافري - بضم الميم - » وانظر تهذيبه ج ٢ ص ٢٠ .
 وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٤١٨ ، ٤٨٥ .
 (١) انظر جمهرة الأنساب ص ٢٩٢ ، ٣٩١ .

هذا باب

النَّسَبُ إِلَى كُلِّ اسْمٍ عَلَى حَرْفَيْنِ

لَاعْلَمَ أَنَّهُ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى حَرْفَيْنِ فَإِنْ رُدَّ الْحَرْفُ الثَّلَاثُ إِلَيْهِ فِي الْجَمْعِ بِالنَّاءِ ، أَوِ التَّثْنِيَةِ فَالنَّسَبُ تَرُدُّهُ . لَا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي النَّسَبِ إِلَى أُخْتٍ : أَخَوِيٌّ ؛ لِقَوْلِكَ : أَخَوَاتٌ ، وَإِلَى سَنَةٍ : سَنَوِيٌّ فَيَمُنُّ قَالَ : سَنَوَاتٌ . وَمَنْ قَالَ : سَانَهْتَ ، وَسُنَيْهَةَ فِي التَّحْقِيرِ قَالَ : سَنَيْهَةٌ .

وَفِي النَّسَبِ إِلَى أَبٍ ، وَأَخٍ : أَبَوِيٌّ ، وَأَخَوِيٌّ ؛ لِقَوْلِكَ : أَبْوَانٌ ، وَأَخْوَانٌ ، وَكَذَلِكَ هَذَا الْجَمْعُ لَا يَكُونُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ .

وَإِنْ لَمْ تَرُدَّ الْحَرْفَ الثَّلَاثَ فِي تَثْنِيَةٍ ، وَلَا جَمَعَ بِالنَّاءِ فَانَّتْ فِي النَّسَبِ مُخَيَّرٌ : إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَرُدَّهُ (١) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي النَّسَبِ إِلَى دَمٍ : دَمِيٌّ ، وَدَمَوِيٌّ ، وَفِي النَّسَبِ إِلَى يَدٍ : يَدِيٌّ ، وَيَدَوِيٌّ فِي قَوْلِ سَيَّبُوهِ ، .

فَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَيَقُولُ : يَدِيٌّ ، وَيَدِيٌّ ، وَيَقُولُ : أَصْلُ (يَدٍ) فَعَلٌ ، فَإِنْ رَدَدْتَ مَا ذَهَبَ رَجَعْتَ بِالْحَرْفِ إِلَى أَصْلِهِ . فَهَذَا قَوْلُهُ فِي كُلِّ هَذَا .

(١) فِي سَيَّبُوهِ ج ٤ ص ٧٩ « بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ »

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ عَلَى حَرْفَيْنِ ذَهَبَتْ لَامُهُ ، وَلَمْ يَرُدَّ فِي تَثْنِيَتِهِ إِلَى الْأَصْلِ وَلَا فِي الْجَمْعِ بِالنَّاءِ كَانَ أَصْلُهُ فَعَلٌ أَوْ فَعْلٌ أَوْ فَعْلٌ فَانْكَ فِيهِ بِالْخِيَارِ : إِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ عَلَى بِنَائِهِ قَبْلَ أَنْ تُضَيِّفَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ شِئْتَ غَيَّرْتَهُ ، فَرَدَدْتَ إِلَيْهِ مَا حَذَفَ مِنْهُ ٠٠ »

وَقَالَ فِي ص ٨٠ (بَابُ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ إِلَّا الرَّدُّ »

وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي أَبٍ : أَبَوِيٌّ وَفِي أَخٍ : أَخَوِيٌّ وَفِي حَمٍ : حَمَوِيٌّ »

وَلَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَرُدَّ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ الَّتِي ذَهَبَتْ لَامَاتُهُنَّ إِلَى الْأَصْلِ مَا لَا يَخْرُجُ أَصْلُهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَلَا فِي الْجَمْعِ بِالنَّاءِ ، فَلَمَّا أَخْرَجْتَ التَّثْنِيَةَ إِلَى الْأَصْلِ لَزِمَ الْإِضَافَةَ أَنْ تَخْرُجَ الْأَصْلُ ، إِذْ كَانَتْ تَقْوَى عَلَى الرَّدِّ فَيَمَّا لَا يَخْرُجُ لَامُهُ فِي تَثْنِيَتِهِ وَلَا فِي جَمْعِهِ بِالنَّاءِ ، فَإِنْ رَدَّ فِي الْأَضْعَفِ فِي شَيْءٍ كَانَ فِي الْأَقْوَى أَرْدُ »

وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : هَذَا هُنُوكُ ٠٠ وَيَقُولُ هُنُونٌ ٠٠ »

فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ١٦٣ « فَإِنْ كَانَ الْمَحْدُوفُ رَدَّ فِي الْإِضَافَةِ وَجِبَ وَدَهُ فِي

التَّثْنِيَةِ أَيْضًا وَهُوَ أَبٌ وَأَخٌ وَحَمٌ وَهَنْ لَا غَيْرَ ، وَانظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ ج ٢ ص ٦٣ »

وسبويه وأصحابه يقولون: رددنا إلى حرف قد لزمه / الإعراب لهجته الاسم ، فلا يُحذف
ما كان يلزمه قبل الرد^(١) .

وسبويه يزعم أن (دما) (فعل) في الأصل ، وهذا خطأ؛ لأنك تقول: دي يدنى فهو دم .
فمصدر هذا لا يكون إلا (فعل) ؛ كما تقول: فرق يفرق ، والمصدر الفرق ، والاسم فرق ،
وكذلك الحذر ، والبطر ، وجميع هذا الباب .

وهن الدليل أنه (فعل) أن الشاعر لما اضطرَّ جاء به على (فعل) (٢) قال:

* بجرى الدميان بالخبر اليقين (٣) *

فأما (يد) ففعل ساكنة لا اختلاف في ذلك ؛ لأن جمعها أيد (وأفعل) إنما هو جمع (فعل) ؛
نحو: أكلب ، وأفلس ، وأفرخ .

و(غد) (فعل) ؛ لأن أصله غدو (٤) .

وحتى هذه الأسماء المحذوفة أن يحكم عليها بسكون الأوسط. إلا أن تثبيت الحركة ؛ لأن
الحركة زيادة ؛ فلا تثبت إلا بحجة ؛ ألا ترى أن الشاعر لما اضطرَّ إلى الرد ردَّ على الإسكان
فقال:

* إن مع اليوم أخاه غدوا (٥) *

وقال الشاعر:

وما الناس إلا كالليبار وأهلها بها يوم حلوها وغدوا بلائع (٦)

/ وإنما كانت الإضافة رادة ما رجع في التثنية والجمع بالياء وما لم ترده تثنية ولا جمع ؛
٣
١٤٠

(١) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٥ - ٣٦ : « وكذلك إذا نسبت إليها أعدت المحذوف ،
وفتحت الدال ، وأبدلت من الياء واوا ، فقلت : يدوى . هذا قول الخليل وسبويه في النسب
إلى هذا الضرب .

وأبو الحسن الأخفش ينسب إليه على زنته الأصلية فيقول : يدوي . وفي غد : غدوى وفي
حر : حرى . والخليل وسبويه يقولان : غدوى وحرى » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٨

(٤) تقدم مع الشواهد في الجزء الثاني ص ٢٣٨-٢٣٩

(٥) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٨

(٦) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٩

لأنَّ الإضافة أَرْدُ ؛ وذلك أَنَّها مُغَيَّرَةٌ أَوْاخِرَ الأَسْمَاءِ لا محالة ؛ لأنَّ الإعراب عليها يَقَعُ ، ولأنَّه يلزمها الحذف من قولك : أُسَيْدِي ، وَأُمُوِي ، وَحَنَفِي ، ونحو ذلك .
 والتغيير في مثل بَصْرِي وما ذكرنا يَدُلُّ على ما بعده ؛ فلذلك كنت راداً في الإضافة ما يرجع في تثنية أو جَمْعٍ بالتاء لا محالة ، ومخيراً فيما لم يرجع في تثنية ولا جَمْعٍ .

* * *

واعلم أَنَّ كَلَّ ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفاً مزيداً تجعل عدته ثلاثة فلا يدُ من الردِّ ؛ لأنَّك لَمَّا حذفت ما ليس منه لزمك أن تردَّ ما هو منه ؛ إذ كنت قد تردّ فيما لا تحذف منه شيئاً ؛ لأنَّه له في الحقيقة . وذلك قولك في النسب إلى ابن : ابني إذا أتبعته اللفظ .
 فإن حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت : بنوي (١) .
 ولا تقول في أخت إلا أَخَوِي ؛ لأنَّ التاء تُحذف كما تُحذف الهاء في النسب ؛ لأنَّها تلك في الحقيقة . وذلك قولك في طَلْحَةَ : طَلْحِي ، وفي عَمْرَةَ : عَمْرِي ، فإذا حذفت التاء من أخت لم تقل إلا أَخَوِي ، وكذلك بنت : بنوي (٢) ؛ لأنَّ التاء تذهب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨١ « باب الإضافة الى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين .
 فان شئت نركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف ،
 وان شئت حذفت الزوائد ، ورددت ما كان له في الأصل .
 وذلك ابن واسم واست وائنان وائنتان وابنة .
 نادا نركه على حاله قلت : اسمي واسني وابني وائني في اثنين وائنتين .
 وحدنا يونس أن أبا عمرو كان يقوله . وان شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ، ورددته الى اصله ، فقلت سموي وسموي وستهي ... » .
 وقال في ص ٨٢ « وسألت الخليل عن الإضافة الى ابنم فقال : ان شئت حذفت الزوائد فقلت . بنوي . كأنك أضفت الى ابن ، وان شئت تركته على حاله ، فقلت : ابني ، كما قلت : ابني واسني » .

واعلم أنك اذا حذفت فلا بد لك من أن ترد ، لانه عوض وانما هي معاينة . . . ،
 (٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٣ « وأما (بنت) فانك تقول : بنوي من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبت في الإضافة ، كما لا تثبت في الجمع بالتاء ، وذلك لانهم شبهوها بهاء التأنيث ، فلما حذفوا ، وكانت زيادة في الاسم كتاء سنبنة وتاء عفريت ؛ ولم تكن مضمومة الى الاسم كالهاء ، يدلك على ذلك سكون ما قبلها جعلناها بمنزله ابن ، فان قلت : بني جائز . . . » =

ومن قال : ابنة / قال : ابني على قولك : ابني في ابن .

ومن قال في ابن : بَنَوِيُّ قال في مؤنثه : بَنَوِيٌّ .

وذلك أنَّ النسب إلى كلِّ مؤنث كالنسب إلى مذكَّره . تقول في النسب إلى ضارب : ضاربيُّ ،

وكذلك هو إلى ضاربة .

وقال في ص ٨١ « وإذا أضفت إلى أخت ، قلت : أخوي هكذا ينبغي أن يكون على القياس
وإذا القياس قول الخليل ٠٠ وأما يونس فيقول : اختي وليس بقياس » .

هذا باب

ما كان على حرفين ممّا ذهب منه

مَوْضِعُ الْفَاءِ

وذلك قولك : عِدَّة ، وَزِنَةٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ كَانَ وِعْدَةٌ ، وَوَزْنَةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَعَدْتُ ، وَوَزَنْتُ ،
وكذلك رِثَةٌ مِنْ قَوْلِكَ : وَرِثْتَهُ رِثَةً ، وَجِدَّةٌ .

وكلُّ مُصَدَّرٍ عَلَى (فِعْلَةٍ) تَمَّا فَاءُهُ وَאו فَهذه سبيله ، وقدمضى القول فى حذف هذه الواو فى موضعه (١)
فإذا نسبت إلى شيء منه لم تُغَيَّرْ ؛ لبعده من ياء النسب . تقول : عِدِّي ، وَزِنِي (٢) .

فإن نسبت إلى شَيْءٍ فلا بدُّ من الرَّدِّ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا حَرْفٌ لَيْنٌ ، وَلَا تَكُونُ الْأَسْمَاءُ
عَلَى ذَلِكَ . فَإِنَّمَا صَلَحَ قَبْلَ النَّسْبِ مِنْ أَجْلِ هَاءِ التَّانِيثِ . فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ حَذَفْتَ الْهَاءَ . وَكَانَ
سَبِيوِيهِ يَقُولُ فِي النَّسْبِ إِلَيْهِ : وَشَوِيٌّ عَلَى أَصْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَدَّ لَمْ يَغْيِرِ الْحَرْفَ عَنْ حَرَكَتِهِ . هَذَا
مَذْهَبُهُ ، وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِنَا حَيْثُ ذَكَرْنَا (بِدا) وَقَوْلُهُ فِيهَا : / يَدَوِيٌّ فَيَمْنُ رَدٌّ ،
وَغَدَوِيٌّ فِي غَدٍ فَيَمْنُ رَدٌّ .

٣
١٤٢

وكان أبو الحسن الأخفش يقول فى النسب إليها : وَشِيِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ : إِذَا رَدَدْتَ مَا ذَهَبَ

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ٨٨ - ٨٩ ، والجزء الثانى ص ١٢٩ .

(٢) فى سببويه ج ٢ ص ٨٥ ، باب الإضافة الى ما ذهب فاءه من بنات الحرفين . وذلك
عدة وزنة .

فإذا أضفت قلت : عدى وزنى ، ولا ترده الإضافة الى اصله ، لبعدها من ياءى الإضافة
لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير ، لوقوع الياء عليها ، ولا تقول :
عدوى فتلتحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف . . .

من الحرف رددته إلى أصله ، وثبتت الياء لسكون ما قبلها ، كما تقول في النسب إلى ظبي : ظبِّي (١).
وقد مضى ذِكرُ القولين في موضعه (٢) .

* * *

واعلم أنه من ردّ في الاسم من ذوات الحرفين الذي لا يرجع منه في تثنية ولا جمع بالتاء نحو :
دَمَوَى ، وَيَدَوَى فإنه لا يُردّ في عِدّة ؛ لأنّ الذاهب منه ليس ممّا تُغيّرُه الإضافة .
وكذلك ما ذهب منه موضعُ العين فغير مردود ، نحو : (مُدّ) لو سميت بها رجلا لم تقل :
مُدَدَى ولكن مُدِيّ فاعلم .
فقد شرحت لك أن ياء الإضافة لا يُردّ لها ما كان على حرفين إلا موضع اللام ، لأنّها لا تُغيّر
غير اللام .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ « وتقول في الإضافة الى شية وشوى . لم تسكن العين ، كما لم
تسكن الميم اذا قال : دموى فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجوى ، وانما ألحقت
الواو ههنا ، كما ألحقتها في (عه) حين جعلتها اسما ليشبه الاسماء ، لانك جعلت الحرف على
مثال الاسماء في كلام العرب .

وانما شية وعدة فعلة . لو كان شيء من هذه الاسماء فعلة لم يحذفوا الواو ، كما لم
يحذفوا في الوجبة والوثبة والوحدة واشباهها . . فانما القوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على
العينات ، وحذفوا الفاء . . .

* * *

قال المبرد في فقهه لكتاب سيبويه ص ٢٤٧ معلقا على قول سيبويه : لم تسكن الشين كما
لم تسكن الميم اذا قلت : دموى : « وليست شية كذلك ، لأن الشين انما تحركت بحركة الواو ،
وحذفت الواو ، ولم يجز أن يبتدا بشين ساكنة ، فلما رجعت الواو ردت الشين الى السكون وهذا
قول أبي الحسن الأخفش »

* * *

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« وأما قوله في شية انه اذا رد الواو اليها أسكن الشين ، فتحريك الشين اولي من تحريك
الذال في يد ، لاننا انما حركنا في يد اذا قلنا : يدوى تعويضا من حركة الاعراب التي كانت في
الذال ، وحركة الاعراب ليست بلازمة على كل حال انما تدخل في الوصل وتحذف في الوقف .
وشية حركتها حركة بناء لازمة للحرف والتعويض من اللازم اولي ، وليس كونها في الاصل
للاو بمانع لان يعوض منها اذا لزم الشين وجبت لها بعلة من العلل . .
ولما لم يكن تركنا الاعراب في الوقف يوجب ترك التعويض في النسب الى يد لم يكن
رد حركة الواو اليها من شية في النسب يوجب ترك التعويض » .

انظر الانتصار ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٢) تقدم في ص ١٣٧ من هذا الجزء .

تقول : هذا زيد فاعلم فإذا نسبت إليه قلت : زِيدِي ، فكسرت الدال من أَجْلِ الياء ، ولم تُقَرِّها على الإعراب ؛ لأنَّ الإعراب في الياء ، ولا يكون في اسم إعرابان .
فَأَمَّا قَوْلُهُ :

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْهَائِي أَشَدُّ رِجَامٍ (١)

فإنَّما (فم) أصله : فَوْه ؛ لأنَّه من تَفَوَّهت بكذا ، وجمعه أفواه على / الأَصْل ، فإذا قلت : هذا فُو زيد ، فقد حذف موضع اللام ، ولولا الإضافة لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين . ولكن تثبت في الإضافة ؛ لأنها تمنعه التنوين .

$\frac{3}{143}$

وكذلك قولك : هذا ذو مال ، فأنت تقول : رأيت فزيد ، ومررت ببنو زيد ، فإن أفردت لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ [لأنَّ التنوين يذهب حرف اللين فيبقى الاسم على حرف] (٢) فتقول في الأفراد (فم) فاعلم ، فتبدل الميم من الواو ؛ لأنَّهما من مخرج واحد . وإنَّما الميم والباء والواو من الشفة ، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء ؛ لأنَّ الواو من الشفة . ثم تهوى إلى الفم ؛ لما فيها من المد واللين ، حتى تنقطع عند مخرج الألف . والميم تهوى في الفم حتى تتصل بالخياشيم ؛ لما فيها من الغنة . والباء لازمة لموضعها .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (فَمَوِيَّهِمَا) فَإِنَّهُ جَعَلَ الْوَاوَ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ لِخَفَائِهَا لِلَّيْنِ وَأَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةٌ .

فمن قال (فمان) قال في النسب : فَمِيٌّ ، وَفَمَوِيٌّ .

(١) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٨٣ على أن الفرزدق رد العين فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ، ثم ذكره في ص ٢٠٢ .

نفثا : ألقيا على لسانى ، من : نفث الله الشيء فى القلب : ألقاه .

وروى فى الديوان تفلأ ، وألف الاثنين لابليس وابنه .

وأراد بالنابج هنا من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله فى الكلب .

الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أى : رماه .

وراجم فلان عن قومه : دافع عنهم . جعل الهجاء كالمراجعة لجملة الهاجى كالكلب النابج . والبيت آخر قصيدة للفرزدق فالها فى آخر عمره تائباً الى الله عز وجل مما فرط من من مهاجراته الناس وقذف المحصنات ، وذم ابليس لاغوائه اياه فى شبابه .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٦٩ - ٢٧٢ ، ج ٢ ص ٣٤٦ وشواهد الششافية ص ١١٥ ، شروح سقط الزند ص ١٤١٩ ، والديوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ .

(٢) تصحيح السيرافى

ومن قال (فموان) لم يجز في النسب إلا فَمَوَى (١) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٣ « وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله : فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم . فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم . ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والاضافة والتثنية ، فمن ترك (دم) على حاله اذا أضاف ترك (فم) على حاله ، ومن رد الى (دم) اللام رد الى (فم) العين فجعلها مكان اللام

وقالوا : فموان فانما ترد في الاضافة ، كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء ، وتبنى الاسم ، كما تننى به الا أن الاضافة أقوى على الرد .
فان قال : فموان فهو بالخيار ان شاء قال : فموى ، وان شاء قال : فمى ، ومن قال : فموان قال : فموى على كل حال . .

هذا باب

النسبة إلى التثنية والجمع

٣
١٤٤

إعلم أنك إذا نسبت إلى مثني حذفت منه الألف / والنون ، وحذفتها لأمرين :
أحدهما : أنهما زيدا معا ، وقد مضى هذا في باب عطشان وحمراء (١) .
والوجه الثاني : أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياقوها فيه ؛ لأنه يجتمع في الاسم
رفعان ، أو نصبان ، أو خفضان .
فإن أضفت إلى جمع مذكر فهو كذلك . تقول في النسب إلى مسلمين أو مسلمين : مُسْلِمِي ،
وإلى رَجُلَيْنِ : رَجُلِي ، كما يُنسب إلى الواحد ، وكما ذكرت لك قبل الجماعة ؛ لتفصل بينها وبين
الواحد المسمى بجماعة (٢) .
وتقول في النسب إلى مسلمات : مُسْلِمِي ، فتحذف الألف والتاء ؛ كما حذفت الألف والنون ،
والواو والنون ؛ وكما تحذف هاء التانيث إذا قلت في طلحة : طَلْحِي (٣) .

(١) باب عطشان ، وحمراء سيأتي في ص ٢٩٤ وأشار إلى ذلك في الجزء الأول ص ٦٤ ، ص ٢٢٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية »
وذلك قولك : مسلمون ورجلان ونحوهما ، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل ، فأضفت
إليه حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون والياء ، لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان
وجران ، فتذهب الياء ، لأنها حرف اعراب ، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها ، لأنهما
زيدتا معا ، ولا تثبتان إلا معا وذلك قولك : رجلي ومسلمي . . . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع »
وذلك مسلمات وتمرات ونحوهما ، فإذا سميت شيئا بهذا النحو ، ثم أضفت إليه قلت :
مسلمتي وتمري ، وتحذف ، كما حذفت الهاء ، وصارت كالهاء في الإضافة . . . »

هذا باب

ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة

لتدلّ من النسب على ما تدلّ عليه الياء

وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوَّابٌ ، ولصاحب العِطْرِ : عَطَّارٌ ، ولصاحب البَزِّ : بَزَّازٌ .
وإنما أَضِلُّ هذا لتكرير الفعل كقولك / : هذا رجل ضَرَّابٌ ، ورجل قَتَّالٌ ، أَى : يكثر هذا
منه ، وكذلك خِيَّاطٌ ، فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصَّنْفِ فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه
فِعْلٌ ؛ نحو : بَزَّازٌ ، وعَطَّارٌ .

فإن كان ذا شَيْءٍ ، أَى : صاحب شَيْءٍ بُنِيَ عَلَى (فَاعِلٍ) ؛ كما بُنِيَ الْأَوَّلُ عَلَى (فَعَّالٍ) (١) ، فقلت :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٠ ، باب من الاضافة تحذف فيه ياءى الاضافة وذلك اذا جعله
صاحب شَيْءٍ يزاوله أو ذا شَيْءٍ .
أما ما يكون صاحب شَيْءٍ يعالجه فانه مما يكون (فاعلا) وذلك قولك لصاحب الثياب :
ثَوَّابٌ ولصاحب العاج : عَوَّاجٌ ولصاحب الجمال التى ينقل عليها : جَمَّالٌ . ولصاحب الحمر
التي يعمل عليها : حَمَّارٌ .
وللذى يعالج الصرف : صَرَّافٌ ، وذا أكثر من أن يحصى .
وأما ما يكون ذا شَيْءٍ ، وليس بصنعة يعالجه فانه مما يكون (فاعلا) وذلك قولك لذى
الدرع : دَارِعٌ ، ولذى النبل : نَابِلٌ ، ولذى النسب : نَاشِبٌ ، ولذى التمر : تَامِرٌ ، ولذى
اللبن : لَابِنٌ .

قال سيبويه عن (فعال) : وذا أكثر من أن يحصى ، ثم منع القياس فقال :
« وليس فى كل شَيْءٍ من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر : برار ، ولا
لصاحب الفاكهة : فكاه ، ولا لصاحب الشعير : شعار ، ولا لصاحب الدقيق : دفاق » .

ونقد المبرد كلام سيبويه هذا بقوله ص ٢٥١ :
« قال محمد : وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البر : برار حتى صار لكثرة
استعماله لا يحتاج فيه الى حجة من شعر ولا غيره » .

ورد ابن ولاد المبرد بقوله .
« قال أحمد . ليس فى هذه المسألة غير الدعوى ، وليست ههنا حجة : وذلك انه رد دعوى

رجل فارس ، أى : صاحب فرس ، ورجل دارع . ونابيل ، وناشيب ، أى : هذا آله . قال الشاعر :

وَعَرَّرْتَنِي ، وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ بِالصَيْفِ تَامِرٌ (١)

فأما قوله :

وليس بنى زُمحٍ فيطعننى بهِ وليس بنى سيفٍ وليس بنبالٍ (٢)

فإنه كان حقه أن يقول : وليس بنابيل ، ولكنه كثر ذلك منه ومعه .

* * *

بدعوى ، لأن سيبويه قال : لا يقال هذا . كأنه لم يسمعه من العرب ، فادعى محمد أنه يقال ، ولم يأت بحججه ، وادعى ذلك في زمن لا يرتضى لغته . ولا يحتج بقوله ، وأكبره سيبويه في زمن يؤخذ بلغته ، ويرجع الى قوله ، وبسببشهد بلعظه وبمنع من التكلم بما امتنع منه .
فالعس الى الدعوى الاولى أسكن ، وبها أوتى . لا سيما اذا أضفنا ذلك الى أنا لم نسمعه من عالم ولا من عربى .

قال أحمد . ما سمعت أحدا مردود الفول فضلا عن منتجع القول نسب بانع البر فيقول :
برار ولو سمعه في هذا الوقت لما كان سماعه حجة . .

ولعله أن يكون قد سمعه من عوام أهل مصر من الأمصار لا يؤخذ بلغتهم ، وهذا نوع من الكلام لا فائدة فيه أكثر من أن تنلنى عن عالم موثوق بقوله ، فنقل ذلك منه تقليدا .

وقد حكى سيبويه في هذا الباب أنه لا يقال لصاحب الفاكهة : فكه . وهذا مستعمل في
أكر الأمصار التى ساءهاها ، وليس ذلك بحجة

الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(١) الست للحطيئة فى هجاء الزبرقان بزبدن وكان الزبرقان ضمن له أن يحسن جواره ،
بحفه امراه الزبرقان فى غيبه ، وسجول عنه الى بنى أنفا النافه . والمعنى : أنك وعسدتنى بأن
توسع على السم واللبن وأن عندك منهما ما فيه كفاينى ، فلم أجد ذلك كما وصفت .

وزوى أن الأصمعى صحفه فأشدد . . لا ننى بالصف نامر .

وابطر الحصاص ج ٣ ص ٢٨٢ والاقضاب ص ٢٧٣ وشرح أدب الكاتب للجسوساليفى
ص ٢٧٢ ، ومعجم المعاييس ج ١ ص ٣٥٤ ، ج ٥ ص ٢٣٢ .

والعصيدة فى ديوان الحطيئة ص ٢٣ - ٢٨ .

(٢) اسشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩١ على أنه اسنعمل نبالا لذى النبل ، والكثير فيه نابيل .
يريد أنه ليس من أهل السلاح فى الحرب ، فلا أبالى وعيده .

والبيت من قصيدة امرىء القيس المسهورة وفيها شواهد نحوة كثيرة .
انظر الديوان ص ١٠٥ - ١١٢ ، وشرح الديوان ص ٤٥ - ٦٦ ، وشروح سقط الزند
ص ١٦٤٠ .

واعلم أن قولهم : (عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ) (١) ، ورجل طاعِمٌ كاسٍ (٢) . إنما هو على ذا . معناه :
عيشة فيها رِضًا ، ورجل له طعام وكسوة .
وكذلك هم ناصِبٌ . إنما هو : فيه نَصَبٌ .

* * *

وكذلك كل مؤنث نعت بغير هاء ؛ نحو : طامِثٌ (٣) ، وحائِضٌ ، ومُتَثَمٌ ، وطالِقٌ .

٣
١٤٦

فما كان من هذا مبنياً على فعل فهو كقولك : ضربتُ / فهي ضاربةٌ ، وجلستُ فهي جالسةٌ .
قال الله - عز وجل - : (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) (٤) ، لِأَنَّهُ جَاءَ مَبْنِيًّا عَلَى
(أَرْضَعَتْ) .

(١) في عيشة راضبة ، آيتان . الحاقفة : ٢١ - القارعة : ٧ . وانظر المخصص ج ١٥ ص ٧٠
(٢) يشبو الى قول الحطيئة :

دَعَرَ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلَ لِبُعَيْتِهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

على ان الكاسي براد منه المكسو . وفي اللسان : ان كسى تكون بمعنى اكسى ، فعلى هذا
لا مجاز في شعر الحطيئة والكاسي اسم فاعل من كسى اللازم .
فالت ابن بري : يقال : كسى يكسى ضد عرى يعرى . قال سعيد السيباني :

وَأَنْ يَعْزِينَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فتنبؤ العين عن كرمٍ عجافٍ

(٣) الطامب : الحائض فعله كنصر وسمع .

(٤) الحج : ٢

* * *

ذكر ابن سنده في المخصص كنرا من الفاظ النسب التي جاءت على (فاعل) والتي جاءت
على (فعال) أذكر طرفا منها .

أرسته لمحا باصرا . المخصص ج ١ ص ١١٤ - الاقنصاب ص ١١٩ - اصلاح المنطوق
ص ٣٦٢ .

أمسى فؤادي به فاننا . المخصص ج ٤ ص ٦٢ .

رجل ناعل ٤ : ١١١ سناحم ٥ : ٤ . مكان عاسل ٥ : ١٤ .

رجل لاء ولآل . صاحب لؤلؤ ٤ : ٥١ ، ١٢ : ٣٦٢ .

فطن حليج : محلوح وصانعه الحلاج ٤ : ٧٠ .

رجل نجاد . الذي يعالج الفرس والوسائد بحشوها ويخطها ٤ : ٧٥ .

لحام : بائع اللحم ٤ : ١٤٠ . رأس : بائع الروس ٤ : ١٤٣ .

شحام : بسع الشحم ٥ : ٤ - الحجاز ٥ : ٦ .

قواس وتراس ٦ : ٣٧ ، ٧٤ .

معاذ . بفار . فبال . فهاد ٧ : ١٧٦ ، ٨ : ٣٦ ، ٥٧ : ٧٢ .

الكلاب : الذي يعلم الكلاب الصقار : معلم الصقور ٨ : ٨٠ ، ١٤٨ .

رجل بياض : يبيع البيض ٨ : ١٢٥ .

السعان : ملاح السفينة ١٠ : ٣٣ .

وما كان على غير فعل فعلى معنى النسب الذى ذكرت لك . وذلك أنك تريد: لها حيض،
ومعها طلاق . وتأويله : هى ذات كذا .

فأما قول بعض النحويين : إنما تنزع الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذكر ، فيحتاج إلى
الفصل فليس بشئ^(١) ؛ لأنك تقول : رجل عاقر ، وامرأة عاقر ، وناقاة ضامر ، وبكر ضامر .

= الطيان : صانع الطين وحرفته الطيانة ١٠ : ٥٨ .
الخشب : بائع الخشب . الحنط : بائع الحنطة ١١ : ١٨ ، ٦٠ .
الخلال : بائع الخل ، وصانعه . الزجاج . الخواص : صانع الخوص ١١ : ٧٩ ، ١٠٦، ٨٦ .
الطساس : بائع الطسوس وحرفته الطساسة ١٢ : ٢٥ .
رجل زراد ، سراد ١٢ : ٢٥٨ ، ألا : يبيع الإليه ١٢ : ٣٦٢ .
رجل تمار . لبان . سمان . فكاه ١٢ : ٣٦٢ .
الطحان وحرفته الطحانة : الذى يلى الطحين ١٣ : ٥٠ .
(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٩١ : « باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث .
وذلك قولك : امرأة حائض ؛ وهذه طامت ، كما قالوا : ناقاة ضامر . يوصف به المؤنث
وهو مذكر .

فانما الحائض وأشباهاه فى كلامهم على أنه صفة شئ ، والشئ مذكر ، فكانهم قالوا : هذا
سئ حائض ، نم وصعوا به المؤنث ، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل نكحة .
فزع الخليل أنهم اذا قالوا : حائض فانه لم يخرج على الفعل ، كما أنه حين قال : دارع
لم يخرج على فعل ، وكأنه قال : درعى .
فانما أراد ذات حيض ، ولم يجيء على الفعل .
وكذلك قوله : مرضع - اذا أردت ذات رضاع - ولم يجرها على أرضعت ، ولا ترضع .
فان أراد ذلك قال : مرضعة .

ونقول : هى حائضة غدا . لا يكون الا ذلك ، لأنك انما أجسرتها على الفعل ، على هى
تحيض غدا . هذا وجه ما لم يجز على فعله فيما زعم الخليل .
وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « أما ما كان من المذكر نعتا لمؤنث فهو قولك :
امرأة طالى ، وبكر صامر ؛ وامرأة متمم : اذا جاءت بانئين ، وكذلك طيبة مطلق ومسدن ومتمل
وامراه مرضع . . . وانما جاء هذا بغير تاء ، لأنه ليس على فعل فمجازه النسب . . . فان كان
سئ من هذا الذى وصفناه من نعت المؤنث على فعل لم يكن الا بالهاء ، لأنه مضارع لفعله ، وذلك
قولك : اشدنت الطيبة فهى مشدنة ، وانلت فهى متلية ، وطلقت المرأة فهى طالقة . من ذلك
قول الله عز وجل : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) لأنه جاء على الفعل لذكرك أرضعت
وعلى ذلك قال الاعشى :

يا جارتى بينى فأنتك طالقة كذاك أمور الناس غادٍ وطارقه

وقال الخليل فى قول الله تعالى : (السماء منفطر به) قال : هو كهو لك للدجاجة : معضل .

المعضل : التى قد نشبت بيضنها فى جوفها . . . الورقة ١٣٧ ، ١٣٨ .

انظر تفصيل الخلاف فى ذلك فى الانصاف ص ٤٥٢ - ٤٥٨ ،

وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٥٤ ، وابن يعيش ج ٥ ص ١٠٠ - ١٠١ والمخصص

ح ١٦ ص ١٢٠ - ١٢١

وكذلك امرأة قَتول ، ورجل قَتول (١) ، وامرأة مِعْطَار ، ورجل مِعْطَار فهذا على ما وصفت لك .
فأما قولهم : بعير عاضية (٢) ، وبعير حامض فهو على هذا إنما معناه : أنه معتاد للأكل
الحمض (٣) ولأكل العِضاه . فوقع النسب على معنى قولك : هو كذا ، فهذا بآيه .

= ضعف مذهب البصريين ودافع عن مذهب الكووين أبو بكر بن الأنباري في كتابه (المدكر
والمؤنث) فقال :

« قال سيبويه في قولهم : امراه حائض وطالتي وطامت : هي نعوت مذكرد وصف بهن
الاناث ، كما يوصف المذكر بمؤنث لانكون الامدكر ، كقولهم : رجل نكحه ، وكان يذهب الى أنهم
ذكروا هذه النعوت ، لأنها نعت لشخص وشيء ؛ فاذا قالوا : هذه حائض ، ارادوا . هند شخص
حائض . . . واذا قالوا زيد نكحه ؛ فهو في معنى : زيد نسمة نكحه . هذه ترجمة محمد بن
يزيد البصرى .

قال ابو بكر : وهذا كله عندي خطأ ، لأنا لو قلنا : هند حائض ، ونحن نريد : هند شخص
حائض ، وشيء حائض - للزمنا أن نقول : هند قائم ، وجمل جالس ، على معنى : هند شخص
قائم ، وجمل شيء جالس ، وفي اجازة هذا خروج عن العربية .

قال الفراء : يلزم من قال : حائض وصف لشيء أن يقول : هذه امرأة جالس ، ولا نقول :
هذه ، بل يقول : هذا ، وقال الفراء : يلزمه أن يقول : الحائض يحبض على معنى : الشخص
يحبض ، وقال : لم نجد لهذا القول مذهباً .

وقال الاخفسي وغيره من المصريين : انما قالت العرب : هند حائض ، فذكروا حائضاً ؛
لأنهم ارادوا : هند ذات حبيض ، ولم يريدوا : هند حاضت أمس أو تحبض غدا . والوا : ولو أردت
هذا المعنى لأدخلت عليه علامة التأنيث ؛ كما تدخلها في قائمة وقاعدة . . . وهذا القول عندي
غلط لأنه يلزم قائله أن يقولوا هند قائم ، وجمل امرأة جالس على معنى : هي ذات قسام
وجلوس ، فيكون في قائم عندهم وجهان ؛ كما كان في حائض وجهان . . . ومما يدل على صحة
قول الفراء وعلى فساد القولين الآخرين أنهم يقولون : امرأة قاعدة بالهاء ، اذا ارادوا
الجلوس ، فيدخلون الهاء في هذا النعت لأنه يشترك فيه الرجال والنساء ؛
ويقولون : امرأة قاعد للتي قعدت عن الحبض ، فلا يدخلون الهاء في هذا النعت ، لانه لا حظ
للرجال فيه . . . « وانظر ص ٤٦ - ٥٠

(١) فعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث .

(٢) العِضاه من الشجر : كل شجر له شوك ، وقيل : أعظم الشجر .

الواحد : عضاهة ، وعضهة وعضة ، وعضة وينسب اليها ، فيقال : بعير عضهى :

للذى يرعاها ، وبعير عضاهى ، ويقال : ناقة عضهة ، وعضه ، وترعى العضاه .

(٣) الحمض : ما ملح ، وأمر من النبات وهي كفاكهة الابل .

هذا باب

المحذوف والمزید فيه

وتنسیر ما أوجب ذلك فیهما

فمن المحذوف ما يكون حذفه قیاسا ؛ لأنَّ العلة جارية فيه وذلك ما كان من باب وعد ، ووزن ، وقد مضى قولنا فی ذلك (١) .

* * *

ومن ذلك / ما كان آخره ألفا أو ياء أو واوا من الأفعال فإنَّ الجزم يُذهب هذه الحروف ؛ لأنَّ الجزم حذف الأواخر ، فإذا صادفت الحرف متحركا حذفت الحركة ، وإن صادفته ساكنا كان الحرف هو المحذوف . وبقى ما قبله على حركته وذلك قولك : لم يغز ، ولم يخش ، ولم يرم ؛ فإذا وصلت قلت : لم يخش يا فتى ، ولم يرم يا فتى ، ولم يغز يا فتى . تدعُّ الحركة على ما كانت عليه ، لأنك حذفت الحرف للجزم فلم يكن لك على الحركة سبيل ؛ كما أنك لما حذفت الحركة من يضرب ونحوه لم يكن لك على الحرف سبيل ، فبقى كهيئته . فما كان من حذف لعلَّة تشمله فذلك جامع ابابه (٢) .

$\frac{3}{147}$

* * *

ومن المحذوف ما يُحذف استخفافا من الشيء ؛ لأنه لا يكون أضلا فی بابه ، ويكون الحرف الذى فى آخره من الحروف التى أمرها الحذف ، أو مضارعا لها .

(١) الجزء الاول ص ٨٣ ، ٨٨ ، ٢٤١ والجزء الثانى ص ١٢٨
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٧ « واعلم أن الآخر اذا كان بسكن فى الرفع حذف فى الجزم .
لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ؛ فحذفوا ، كما حذفوا الحركة ونون الانثين والجميع وذلك قولك :
لم يرم ، ولم يغز ، ولم يخش ، وهو فى الرفع ساكن الآخر . نغول : هو يرمى ، ويغزو ؛
ويخشى . »

فمن ذلك قولهم : لم أبُلْ ، ولم يكُ ، ولا أذر (١) .

أما قولهم : (لم يكُ) فإنَّ الحَدَّ (لم يكنُ) وهو الوجهُ ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ؛ كما تقول : لم أقلُ ، ولم أبعُ .

٣
١٤٨

فأما من قال : لم أكُ فإنه لما رأى/ النون ساكنة ، وكانت مضارعةً للياء والواو بأنهما ؛ تُذغَم فيهما ، وتُزادُ حيث تُزادان ، فتكون للصرْف ، كما تكونان للإعراب ، وتُبدَلُ الألف منهما ، كما تُبدَلُ منها في قولك : اضربا . إذا أردت النون الخفيفة ، وفي قولك : رأيت زيدا ، وتحلُّ محلَّ الواو في قولك : بهرائي . وصنعائي . وتحذفُ النونُ الخفيفةُ ؛ كما تُحذفُ الياءُ والواو لالتقاء الساكنين .

وكانت تكون الأضَلُ فيما مضى وما لم يقع . وذلك قولك : أقام زيدٌ ؛ فتقول : قد كان ذلك . وتقول : يقوم زيدٌ ، فتقول : يكون . فكانت العبارة دُونَ غيرها من الأفعال . فقد بانَّت بعلة ليست في غيرها من أنها عبارة وترجمة . فحذفت لسكونها استخفافاً ؛ فإن تحركت النون لم يحز حذْفها . تقول : لم يكُ زيدٌ منطلقاً . ولا تقول : لم يكُ الرجلُ ؛ لأنَّها تتحرك هاهنا لالتقاء الساكنين إذا قلت : لم يكن الرجلُ (٢) .

* * *

وأما (لم أبله) فإنه كثر في كلامهم . وكان الأضَلُ في كلِّ مطَّرح ، وكان يقول في الوقف : لم أبالُ . فيلتقي ساكنان : الألفُ . واللامُ . فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ لكثرة هذه الحروف . ولولا كثرته لم يُحذف . لأنه يلتقي ساكنان في الوقف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨ « مما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : لم يك ولا أذر ، واشبهاه ذلك كسره » .

وفال في ص ٣١٠ : « ألا ترى أنك تقول . لم أك ، ولا تقول : لم أفي إذا أردت أقل .
وتقول : لا أذر ، كما تقول : سدا قاض .

وتقول : لم أبِل ولا تقول : لم أرم ، تريد : لم أرام .

فالعرب مما يفترون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره .
وانظر ص ١٣٤ مه .

(٢) وحذف النون من مصارع (كان) له شروط أخرى :

أن يكون المصارع مجزوماً بالسكون لم ينصل به ضمير نصب .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٩ وشروح الألفية .

وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون ولو وقع بعدها ساكن مسمكاً بقول الشاعر :

فإن لم تكُ المرأةُ أبدتُ وسامةً فقد أبدتِ المرأةُ جبهةً ضيغَمَ

تحدث المبرد عن مشابهة النون للواو والياء في الجزء الأول ص ٢١٩

/ومنه من يقول : لم أبْلِهْ ؛ فيحذف الألف ؛ لأنها زائدة لما ذكرت لك من كثرة هذه الحروف .

فأما قولهم :

وَيْهًا فِدَاءٌ لَكَ يَافِضَالَهُ أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَهُ (١)

فإنه حرّك اللام لالتقاء الساكنين ؛ لأنه قد علم أنه لا بُدَّ من حذف ، أو تحريك ، فكان البابُ هاهنا الحذف . فيقول : لا تُهَلْ ، ولكن للقافية حرّك ؛ لأنَّ الحدَّ لا تُهالْ ، فتسكَّن اللام للجزم ، ثمَّ تُحذف الألف لالتقاء الساكنين . فهذا حرّك اللام من أجل القافية حركة اعتلال ، وحرّكها

(١) في كتاب شرح الأبيات المشكّلة الاعراب ص ٢٣٤ ، ٢٣٦ :

رواه . نفسى فداء لك بافضاله . . . ثم قال :

« فداء مصدر فديته فدا- ، فان رفعته فعلى ظاهر الكلام يجعل نفسى ابتداء وفداء خبره .
وأما من كسر فداء فانه أراد الأمر (يريد اسم فعل أمر) ، ولحق النونين بعد الكسر علما
على التنكير يريد . افد فداء ، ولو كسر بلا تنوين لفصد المعرفة كأنه قال : افد الفداء .

أجره الرمح ، يريد : اطعنه في فيه ، لأن الاجراء : الطعن في العم

تهاله : نهى وهو مجزوم بلا ، وكان القياس (تهله) بسكون اللام للجزم ، وحذف الألف
قبلها لالتقاء الساكنين ، فأثبت الألف ، وفتح اللام على أحد وجهين :

أما أن يكون أراد النون الخفيفه ، ثم حذفها .

وأما أن يكون حرّك اللام لالتقاء الساكنين هي والألف ، ولم يحذف الألف ، لانه جعل
النحرّك بدلا من حذفها ، واستحب الفتحه اتباعا للألف ، وهذا قول كبير من النحويين ؛ وكلاهما
جيد والوجه الأول اشبهه » .

وفي المفصّر والممدود لابن ولاد ص ٨٤ : « ومما يمد ويقصر ، ومعناه واحد الفدى يمد
يقصر ، وأوله مكسور ، ومن قصره كتبه بالياء . . . وقال آخر فى مده .

مهلا فداء لك يا فضاله أجره الرمح ولا تهاله

وحكى الفراء انه سمع بعض العرب يفتح اوله ويقصره » .

وأنشده أبو الفتح فى كتابه : التمام فى تفسير أشعار هذبل ص ١٤ . ٦١ شاهدا على
بناء فداء على الكسر ، وأنشده ابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ شاهدا لبناء فداء على الكسر . الهاء فى
تهاله للسكت - هالنى الأمر بهولنى هولا : أفزعتنى .

وذكره اللسان فى (هول ، فدى ، ويه) كما ذكره أبو زيد فى نوادره ص ١٣ ، والاشتقاق
ص ٢٣١ ، وشروح سقط الزند ص ٩٦٩ . ولم ينسب لقائل معين فى كل ما سبق . وانظر
شرح المفصليات للاببارى ص ٥٧ ، ٣١٣ ، ٦٣٨ ، ٧١٦ .

وفى سيبويه ج ٢ ص ٥٣ « وسألت الخليل عن قوله: فداء لك ؛ فقال : بمنزلة أمس ، لأنها
كثرت فى كلامهم ، والجر كان أخف عليهم من الرفع ، إذ أكثر استعمالهم إياه ، وشبهوه بأمس ،
ونون لانه نكرة . فمن كلامهم ان بشبهوا الشيء بالشيء وان كان ليس منله فى جميع الأشياء ،

بالفتح ؛ لفتح ما قبلها ولما منه الفتح وهى الألف ؛ كما تقول : عَضُّ (١) يا فتى ، وانطَلَقَ (٢) يا فتى فيمن أسكَّن ، وأدخل الهاء لبيان الحركة .

* * *

وقولهم : (لا أدِرِ زدئ) . وإنما كان يقف عليه ، فوصله على وقفه ، وقياسه قياس سَبَسَبًا ، وكَلَكَلًا ، ونحوهما . وقد مضى القول فى هذا مفسراً فى موضع الوقف (٣) .

* * *

فأما ما يُزادُ فى مثل قولهم : أمهات وهى فى الأفراد : أمٌ ، وكذلك قولهم : يا أمَّتِ ، ويا أبتِ [فى النداء] (٤) فإنَّ الهاء فى يا أمَّتِ ، ويا أبتِ بدلُ من ياء الإضافة ؛ / لأنه من قال : يا أبى لا تفعل ، ويا أمى لا تفعل . لم يقل : يا أمٌ ، ويا أبٍ ، ولكن يقول : يا أبة لا تفعل ، فيجعل الهاء بدلا من الباء ، ويُلزِمُها الكسْر ؛ لتدلَّ على الياء ؛ لأنَّ هاء التانيث لا تكون ساكنة ؛ لأنَّها كاسم ضمَّ إلى اسم

فأما (أمهات) فالهاء زائدة ؛ لأنها من حروف الزوائد (٥) . تزاؤ لبيان الحركة فى غير هذا الموضع فزيدت .

ولو قلت : أمات لكان هذا على الأصل ، ولكن أكثر ما يُستعمل (أمهات) فى الإنس ، و(أمات) فى البهائم . فكأنَّها زيدت للفرق ، ولو وضع كلُّ واحدة فى موضع الأخرى لجاز . ولكنَّ الوجّه ما ذكرت لك .

والآخر إنما يجور فى سِعْر . تَرَدُّه إلى الأَصْلِ فتقول : كلُّ واحدة منهما أمٌ (٦)

فما جاز من زيادة فى هذا أو حَمَلٍ على الأَصْلِ فهو فى الآخر جائز .

(١) نقدم فى الجزء الاول ص ١٨٤ - ١٨٥

(٢) أصله : انطلق : أمر من الانطلاق . فشبهه (طلق) بكتف فى لغة تميم فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق النقاء الساكنين لكان نقضا للغرض فحرك الثانى بالفتحة . وانظر شرح الرضى للشافية ج ٢ ص ٢٣٨ .

(٣) لم يتقدم شيء من هذا ، ولم يعقد المبرد بابا للوقف فى المقتضب . وفى الكلمتين الوقف بالضعيف . (٤) تصحيح السجرفى .

(٥) انظر الجزء الاول ص ٦٠ وما نسب الى المبرد من أنه أخرج الهاء من حروف الزيادة .

(٦) استعمل (أمات) فى الانسان مروان بن الحكم فى قوله :

إذا الأمهاتُ قَبِحْنَ الوجوهَ فرجَّتَ الظلامَ بأمامتكا

شواهد الشافية ص ٣٠٨ .

قال الشاعر :

قَوَالٍ مَعْرُوفٍ ، وَفَعَالِهِ عَقَارٍ مَثْنَى أَمْهَاتِ الرَّبَاعِ (١)

واغظم أنّ (لا أدري) ، و (لم يكن) ، و (لم أبال) يافى الوجّه ، والمحدّ والاختيار : الإتمام ؛
وإنّما ذكرنا المحذوف لما فيه من العلل .

فإنّما باب عِدّة وزنة ، فمحذوف ذلك المحدّ والقياس .

والأسماء التي تنقص من الثلاثة لا يجوز أن يتفكس منها/ شيء إلا ما كانت لامه ياءً أو واوا ؛
لأنّها تعتلّ ، أو تكون من المضاعف . فتحذف للاستثقال ، أو يكون خفيّاً . فيُحذف لخصائه .
وعرف الحذف هو الهاء .

٣
١٥٦

فإنّما ما حذفت منه الياء والواو فنحو : (يد) ، وأصله : يدى . والمحذوف ياء . يَدُكَ
على ذلك قولهم : يدت إليه يدا . وتقول في الجمع : أيدي .
وكذلك (دم) من دميت .

فإنّما ما حذفت الهاء منه (شفقة) ؛ لأنّها من شافهت . وكذلك (سنة) فيمن قال سنيّه .
وسأهت ، ومن قال : سنيّه جعل المحذوف واوا من قولك : سنّوات . فاعتبر هذا بهذا الضرب .
فإن قلت : (مُد) قد حذفت التون منه (٢) ؛ فإنّما ذلك لمضارعتها حروف اللين ، وقد ذكرنا
فحولها في مداخيلهنّ ، وبيناه تبييناً واضحاً ، وذكرنا حروف الزوائد . ومواقع زيادتهنّ . وبيناه
تبييناً يُبني عن إعادته (٣) .

(١) قوال معروف وفعاله ٠٠ عقار : الاوصاف الثلاثة بالجر على الوصفه لسيد أو فارس في البيت فلبس . وسبغت في أصل المسصب بالرفع على قطع النعت .
والرباع بالكسر : جمع ربع بضم ففتح وهو ما ينتج في أول نواح الابل ، وخص أمهات
الرباع ، لأنها أصبر الابل .
ومنى : أي واحدة بعد أخرى .
والبيت للمسيح بن بدر البربوعى من مديدة في المضلّبات ص ٣٢٢ - ٣٢٣ وشرحها
للانبارى ص ٦٣٠ - ٦٣٢ .
والخزاه ج ٢ ص ٥٢٧ ، وانظر شواهد الشافية ص ٣٠٨ .
(٢) انظر الجزء الأول ص ٣٣ وهذا الجزء ص ١٥٧
(٣) مقدم ذلك في الجزء الأول ص ٥٦-٦٠ وتكلم عن المحذوف من (يد) في الجزء الأول
ص ٢٣٢ والجزء الثاني ص ٢٤٢ والثالث ص ١٥٢
وعن المحذوف من (دم) في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧ والثالث ص ١٥٢
وعن المحذوف من (شفقة) في الجزء الثاني ص ٢٤١
وعن المحذوف من (سنة) في الجزء الثاني ص ٢٤١ ، ص ٢٦٩ ، والثالث ص ١٥٢

هذا باب

ما يُعَرَّب من الأسماء وما يُبْنَى

اعلم أنَّ حَقَّ الأسماء أن تُعَرَّب جُنَعٌ وتُصَرَّف . فما امتنع منها / من الصَّرف فلمضارعتة الأفعال ؛ لأنَّ الصَّرف إنَّما هو التنوين ، والأفعال لاتنوين فيها ولا خَفَضَ ، فمن تَمَّ لا يُخَفَضُ ما لا ينصرف إلَّا أن تُضَيِّفَهُ أو تُدْخِلَ عليه ألفا ولاما ، فتُذْهِبَ بذلك عنه شَبَهَ الأفعال ، فتردَّه إلى أصله ؛ لأنَّ الذى كان يُوجب فيه تَرْكَ الصَّرفِ قد زال (١) .

وكلُّ ما لا يُعَرَّبُ من الأسماء فمضارعٌ به الحُرُوفُ ؛ لأنَّه لا إعرابَ فيها .

وسنذكر من هذه الأسماء جُمْلَةً تدلُّ على جميعها ، ونذكر ما ضارعت فيه الحروف ؛ لأنَّا قد أحكمتنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا يصرف اذا ادخل عليه الألف واللام أو اضيف اجر ، لانها اسماء ادخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وادخل فيها المجرور ، كما يدخل فى المنصرف . ولا يكون ذلك فى الأفعال ، وأمنوا التنوين . وجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه انما فعل ذلك به ، لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .

* * *

وصريح كلام المبرد هنا يفيد ان الممنوع من الصرف معرب فى كل أحواله ، لأنه أنسبه الفعل ، فمع التصرف ، ولم ينسبه الحرف فيبنى .

وينسب لذلك أيضا قوله . لا يدخله خفض . فقد أطلق عليه فى حالة الجر لقبا من ألعاب الاعراب . والمبرد كما تقدم فى أول كتابه يمنع من أن نطلق ألقاب الاعراب على الألقاب البناء والعكس أيضا .

والرضى وابن يعيش ينسبان الى المبرد القول بأن ما لا يصرف مبنى فى حالة الجر على المنسح .

فى شرح الكافية ج ١ ص ٣٣ : « وقال الأخفش والمبرد والزجاج : غير المنصرف فى حال الجر مبنى على الفتح ، لخفضه وذلك لأن مشابهته للمبنى أى الفعل ضعيفة ، فحذف علامه الاعراب مطلقا ، والتنوين ، وبنى فى حالة واحدة فقط ، واختص بالبناء فى حالة الجر ، ليكون كالفعل المشابهة فى المعنى من الجر » .

وفال ابن بعبس ج ١ ص ٥٨ « على أن ابا الحسن وأبا العباس - رحمهما الله - ذهبوا الى أن غير المنصرف مبنى فى حالة فتحه اذا دخله الجار ، والمحفوظون على خلاف ذلك ، وهو رأى سيبويه » .

فمن تلك الأسماء: «كَمْ» ، و«أَيْنَ» و«كَيْفَ» ، و«مَا» ، و«مَتَى» ، وهذا ، وهؤلاء ، وجميعُ
المبهِمة .

ومنها: الذى والذى ، ومنها: «حَيْثُ» .

واعلم أَنَّ الدليل على أَنَّ ما ذكرنا أسماء - ووقوعها فى مواضع الأسماء ، وتَأْيِيدُهَا ما يُؤَيِّدُهَا سائرُ الأسماء .

* * *

أما (مَنْ) فتكون فاعلة ، ومفعولة ، وغير ذلك . تقول: جاءنى مَنْ فى الدار ، وضربت مَنْ
فى الدار . وضربت مَنْ عندك ، ومررت بمنْ أكرمك .

وموقعها فى الكلام فى ثلاثة مواضع :

نكون خبراً فتكون معرفة إذا وُصِلت ، ونكرة / إذا نَعِمْتَ ، وتكون استفهاماً ، وجزاءً .

وتقول فى الاستفهام: مَنْ ضربك ؟ ؛ كما تقول: أزيدُ ضَرْبِكَ ؟ وتقول: مَنْ ضربتَ ؟ ،

وبمن مررت ؟ كما تقول فى زيد .

وكذلك الجزاء . تقول: مَنْ يَأْتِكَ تَأْتِيهِ . «فَمَنْ» مرفوعة على تقدير: إن يَأْتِكَ زيدُ تَأْتِيهِ ،

وتقول: مَنْ تُعْطِي يَكْرَمُكَ على تقدير: زيدا تُضْرِبُ ، وكذلك بمن تَمُرُّ أَمُرُّ بِهِ . فهذا قد أَوْضَحَ
لك أَنَّها اسم .

فأما ما بُنِيَتْ من أَجْلِهِ ، ومُنِعَتْ الإِعْرَابَ لمضارعتِه - فإنَّها ضارعت فى الجزاء (إن) التى هى

حرف الجزاء ، وفى الاستفهام تضارع الألف (هَلْ) .

فأما فى الخَبَرِ فلا يجب أن تُعْرَبَ ، لِعَلَلِ منها :

ووقعها فى الاستفهام والجزاء ، ومنها أَنَّها فى الخَبَرِ لا تَمُّ إِلَّا بصلَّة فإنَّما تَمَّامُها صِلْتُها ،

والإِعْرَابَ بأواخر الأسماء (١) .

* * *

(١) فى أسرار العربية ص ٣٠ «فأما (من) فانها بنيت ، لانها لا تخلو اما أن تكون استفهامية
او شرطية أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة .

فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام .
وان كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط

وان كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى .
وان كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوله .

وتكلم المبرد عن معانى (من) فى الجزء الاول ص ٤١ ، ص ٤٧ والجزء الثانى ص ٥٠ ،

ص ٢٩٦ والجزء الثالث ص ٦٣

ومن هذه الأسماء (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، ومضارعتها لحروف الاستفهام والجزاء قد وضحت لك ، وتحريك آخرها ؛ لالتقاء الساكنين ، حرّكت بالفتح للياء التي قبل أواخرها .

٣
١٥٤

فكذلك : (حَيْثَ) / في قول من فتح . فأما من ضمَّ آخرها فإنَّما أجزاها مُجرى الغايات ؛

إذ كانت غاية ، وتفسير هذا في موضعه من هذا الباب إن شاء الله .

وكلُّ مَبْنِيٍّ مُسَكَّنٍ آخِرُهُ إن وليَ حرفاً متحرِّكاً ؛ لأنَّ الحركات إنّما هي في الأَصْلِ للإعراب ، فإن سَكَنَ ما قَبْلَ آخِرِهِ فلا بُدَّ من تحريك آخره ؛ لئلا يلتقى ساكنان . فهذه حالُ المَبْنِيَّةِ إلَّا ما ضارِع منها المُتَمَكِّنَةُ ، أو جُعِلَ في موضع لعلَّة بمنزلة غير المُتَمَكِّنَةِ ، وقد ذكرناه في الكتاب (١) وسنعيده في هذا الباب ، لأنَّه موضَعُهُ .

* * *

ومن المَبْنِيَّاتِ (أَمْسٍ) ، تقول : مضى أَمْسٍ بما فيه ، ولقيتكَ أَمْسٍ يا فتى .

وإنَّما بُنِيَ ؛ لأنَّه اسم لا يَخُصُّ يوماً بعينه ، وقد ضارِع الحروف .

وذلك أنّك إذا قلت : فعلت هذا أَمْسٍ يا فتى فإنَّما تعنى اليوم الذى يلى يومك ، فإذا انتقلت .

عن يومك انتقل اسم (أَمْسٍ) عن ذلك اليوم ؛ فإنَّما هي بمنزلة (مِنْ) التي لا ابتداء الغاية فيما وقعت عليه . وتنتقل من شىء إلى شىء ، وليس حدُّ الأسماء إلَّا لزوم ما وُضِعَتْ علاماتٍ عليه .

٣
١٥٥

وحيث زيدٌ جالسٌ . فحيث انتقل زيد/ (فحيث) مُنتَقِلٌ معه . فأما كسر آخر (أَمْسٍ)

فلالتقاء الساكنين : الميم . والسين (٢) .

(١) انظر الجزء السابى ص ٢ ، ٣

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٣ « واعلم أن بنى تميم يقولون في موضع الرفع :

ذهب أَمْسٍ بما فيه ، وما رأيتَه مذ أَمْسٍ ، فلا يصرفون في الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل

الذى هو عليه في الكلام لا عما ينبغى له أن يكون عليه في القياس .

الا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع ، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع

في النصب والجر . . . »

وفي أسرار العربية ص ٣٢ « وأما (أمس) فانما بنيت ؛ لأنها تضمنت معنى لام التعريف ،

لأن الأصل في أَمْسٍ : الأَمْسِ ، فلما تضمنت معنى السلام تضمنت معنى الحرف ، فوجب

أن تبني .

وانما بنيت على حركة ، لالتقاء الساكنين ، وانما كانت الحركة كسرة ، لأنها الأصل في

التحريك لالتقاء الساكنين . . . »

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١١٧ وابن يعين ج ٤ ص ١٠٦ وأمالى الشجرى ج ٢

ص ٣٦٠ .

وإنما كان الحَدُّ الكَسْرُ لما أذكره لك : وهو أنه إذا كان الساكن الذي تحركه في الفعل كسرتة ، لأنك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب ، ولو ضمته لالتبس بالفعل المرفوع ، فإذا كسرتة عُلِمَ أنه عارض في الفعل ؛ لأنَّ الكسر ليس من إعرابه .
 وإن كان الساكن الذي تحركه في اسم كسرتة ، لأنك لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف ، وإن ضممت التيس بالمرفوع غير المنصرف ، فكسرتة لثلاً يلتبس بالمخفوض ، إذ كان المخفوض العرب يَلْحَقُهُ التثوينُ لا مَحَالَةً ؛ فلذلك كان الكَسْرُ اللازمَ لالتقاء الساكنين .

* * *

فأما الغايات فمصرفية عن وجهها ؛ وذلك أنها مما تقديره الإضافة ، [لأنَّ الإضافة] (١) تعرفها وتُحَقِّقُ أوقاتها ، فإذا حذفت منها ، وتركت نياتها فيها - كانت مخالفة للباب معرفةً بغير إضافة ، فصرفت عن وجوهها . وكان محلها من الكلام أن يكون نصبا أو خفضا .
 فلما أزيلت عن مواضعها أُلزِمَت الضمُّ . وكان ذلك دليلا على تحويلها ، وأنَّه وضعها معرفة (٢)

(١) نصحيح السبرائي .
 (٢) في سيوبه ج ٢ ص ٤٤ « فأما ما كان غاية ، نحو : قبل وبعد وحب ، فانهم يحركونه بالضمه . وقد قال بعضهم حب . سهوه بأين .
 ويدل على أن قبل وبعد عبر بمسكنين أنه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين .
 لا تقول قبل وأنت تريد أن ننسب عليها كلاما ، ولا تقول : هذا قبل ، كما تقول : هذا قبل العنة ، فلما كانت لا يمكن ، وكانت تقع على كل حين شبهت بالأصوات ، .
 يريد سيوبه بعوله : « لا تقول . هذا قبل » : أن الظروف المقطوعة عن الإضافة المنية لا تقع حبرا . كما لا تقع حالا ولا صفة .
 في أسرار العربية ص ٣١ « وأما قبل وبعد فانما بنا ، لأن الأصل فهما أن يستعملا متصافين إلى ما بعدهما ، فلما انقطع عن الإضافة - والمصاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمته واحدة - سرلا سرله بعض الكلمة . وبعض الكلمة مسمى ، قال الله تعالى (لله الأمر من قبل ومن بعد) .

وأما بيا على حركة ، لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تميزا لهما على ما سي وليس له حالة إعراب نحو من وكم .
 وقيل : أما بيا على حركة ، لالماء الساكنين والقول الصحيح هو الأول .
 فإن قبل قام كانت الحركة ضمة ، فل : لو جهن : أحدهما : أنه لما حذفت المضاف إليه بيا على أقوى الحركات وهي الضمة نويضا عن المحذوف وتقوية لهما .
 والوجه الماني : إنما بنوهما على الضمة ، لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك ومن قبلك . وأما الرفع فلا يدخلهما البناء ، ولو بنوهما على الفتحة أو الكسر لالتبس حركة الإعراب بحركة البناء . . .

وأنظر شرح الكافية ج ٢ ص ٩٥ ، وابن بعيش ج ٤ ص ٨٨ ، أمالي الشنجرى ج ١ ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٠

وإن كانت نكرةً أو مضافةً ، لزمها الإعراب / وذلك قولك : جئت قبلك ، وبعثك ، ومن قبلك
ومن بعديك ، وجئت قبلاً وبعثاً ، ، كما تقول أولاً وآخراً .

فإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت : جئت قبلاً وبعثاً ، وجئت من قبلاً
ومن بعثاً . قال الله عز وجل : (لِّلّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (١) وقال : (وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ
فِي يُوسُفَ) (٢) .

وقال في الإضافة : (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (٣) و (مِنْ تَعْدِ أَنْ أظْفَرَ كُمْ عَلَيْهِمْ) (٤)
وكذلك جئت من علو ، وصُِبَّ عليهم من فوق ، ومن تحت يا فتى إذا أردت المعرفة .
وكذلك من دون يا فتى .

* * *

و (حيثُ) فيمن ضمَّ وهي اللغة الفاشية (٥) . والقراءة المختارة (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ
لَا يَعْلَمُونَ) (٦) . فهي غاية ، والذي يُعْرَفُها ما وقعت عليه من الابتداء والخبر .
وإنما حقُّ هذا وبابه للظروف من الزمان ، و (حيثُ) ظرف من المكان (٧) . واكنَّ ظروف الزمان
دلائل على الأفعال ، والأفعال توضح معانيها .

ولو أفردت (حيثُ) لم يصحَّ معناها . فأضفتها إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر ،
كما تفعل بظروف الزمان ؛ لمضارعها ، ومشاركتها إياها بالإبهام ، فلذلك تقول : قمت حيثُ

(١) الروم : ٤

(٢) يوسف . ٨٠

(٣) آل عمران . ١١

(٤) الفتح ٢٤

(٥) في سببويه ج ٢ ص ٤٤ (وقد قال بعضهم . حيث . شبهوه بأين ،

(٦) الاعراف . ١٨٢

(٧) في سببويه ج ٢ ص ٣١١ د وأما حيثُ فمكان بمنزلة قولك : هو في المكان الذي فيه
زيد ، وهذه الأسماء تكون ظروفًا ،

قمت ، / وقمت حيثُ زيدٌ قائم (١) ؛ كما تقول : قمت يومَ قام زيد ، وحينَ زيدُ أميرٌ ، والغاياتُ كُلُّها بمنزلة ما ذكرناه .

* * *

وأما ظروف الزمان فإنما كانت بالفعلِ أُولى ؛ لأنها إنما بُنِيَتْ لما مضى منه ؛ ولما لم يأتِ .
تقول : جئتُ وذهبتُ ، فيُعْلَمُ أن هذا فيما مضى من الدهر ، وإذا قلت : سأجىءُ وسأذهبُ ،
عُلِمَ أنه فيما يستقبل من الدهر ، وليس للمكان ما يقع هذا الموقع ؛ لأنه ثابت لا يزول ، ومَرَّيٌّ
مُمَيِّزٌ : كزيد ، وعمرو .

والزمان كالْفِعْلِ : إِنَّمَا هُوَ مُضَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ . فَإِذَا قُلْتَ : هَذَا يَوْمُ زَيْدٍ . فمَعْنَاهُ :
الَّذِي فَعَلَ فِيهِ ، أَوْ عُرِفَ فِيهِ ، أَوْ حَدَّثَ لَهُ فِيهِ حَدِيثٌ ، أَوْ حَدَّثَ (٢) بِهِ .

فإِذَا قُلْتَ : هَذَا يَوْمٌ يَخْرُجُ زَيْدٌ ، فَقَدْ أَضْفَيْتَهُ إِلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ ، فَاتَّصَلَ بِالْفِعْلِ لِمَا فِيهِ مِنْ
شَبْهِهِ ، وَأَتْبَعَهُ الْفَاعِلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْهُ . وَهُوَ مَعْرُوفٌ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : هَذَا يَوْمٌ يَخْرُجُ زَيْدٌ : هَذَا
يَوْمٌ خَرَجَ زَيْدٌ فِي الْمَعْنَى ، وَ(هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٣) : هَذَا يَوْمٌ مَنَعَهُمْ مِنَ النَّطْقِ . وَاتَّصَلَ
بِالْإِبْتِدَاءِ وَالخَبَرِ ، وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ ؛ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي (إِذْ) .

* * *

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومما يفتح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده اذا
أوصت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس : (اذا) و (حيث) . تقول : اذا عبد الله تلقاه
فاكرمه ، وحيث زيدا تجده فاكرمه ، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويفتح ابتداء
الاسم بعدهما اذا كان بعده الفعسل لو قلت : اجلس حيث زيد جلس ، أو اجلس حيث زيد
يجلس . والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله
حالس ، واجلس اذا عبد الله جلس . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : « وانما جعل في الزمان أقوى ، لأن الفعل بنى لما مضى منه
وما لم يمض ، ففيه بيان الفعل متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث ،
والأماكن لم يبين لها فعل ، وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الأمثلة ، فالأماكن الى الاناسي
ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم : مكة وعمان ونحوهما ،
ويكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيسه كالجبل والوادي والبحر ، والدهر ليس كذلك ،
والأماكن لها جثه ، وانما الدهر مضى الليل والنهار فهو الى الفعل أقرب » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٥٠٢ : « وأسماء الزمان لا يضاف نىء منها الا الى مصدر ، أو
جملة تكون في معناه ، نحو : هذا يوم فدوم زيد ، وفولهم : يوم الجمل ، ويوم حليلة هو على
حذف مضاف ، أى يوم حرب الجمل ونحوه » . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧٥ .
(٣) المرسلات : ٣٥

و (إِذْ) يقع بعدها الفِعْلُ والفاعل ، والابتداء والخبر (١) .

$\frac{3}{158}$

و (إِذَا) لا يقع بعدها إِلاَّ الفِعْلُ ، نحو : آتيتك / إِذَا جاءَ زيد . وكنت في (إِذْ) تقول :

آتيتك إِذْ زيدٌ أميرٌ ، وآتيتك إِذْ جاءَ زيد .

فَأَمَّا جَوَازُ الوَجْهَيْنِ فِي (إِذْ) ؛ فَلأنَّ الِابْتِدَاءَ والخبر كالفعل والفاعل ؛ لأنَّهما جملتان .

فَأَمَّا امْتِنَاعُ الِابْتِدَاءِ والخبر من (إِذَا) فَلأنَّ (إِذَا) فِي معنى الجزاء ، والجزاء لا يكون إِلاَّ

بِالفِعْلِ .

ألا تراها تحتاج إلى الجواب ؛ كما تحتاج حروفُ الجزاء (٢) .

تقول : إِذَا جاءَ زيد فاعطِهِ ، وَإِذَا جِئْتَنِي أَكرمتك .

فإن قلت : أَكرمتك إِذَا جِئْتَنِي : (فَأَكرمتك) فِي موضع الجواب ؛ كما تقول فِي حروف

الجزاء : أَكرمتك إن جِئْتَنِي .

فكلُّ ما كان من أسماء الزمان فِي معنى (إِذْ) فهو مضاف إلى ما يضاف إليه (إِذْ) من الِابْتِدَاءِ

والخبر . والفعل والفاعل .

وما كان فِي معنى (إِذَا) وهو الذى لم يَأْتِ فلا يُضاف إِلاَّ إلى الفِعْلِ إِذَا كان كذلك . تقول :

جِئْتَنِي يومَ زيدٌ أميرٌ ، وآتيتك يومَ قامَ زيد .

وتقول فِي المستقبل : آتيتك يومَ يقومَ زيد . ولا يجوز : يومَ زيدٌ أميرٌ لما ذكرت لك (٣) .

(١) فِي سيبويه ج ١ ص ٥٤ - ٥٥ : « واما (اذ) فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول : جئت اذ عبد الله قائم ، وجئت اذ عبد الله يقوم ، الا انها في (فعل) قبيحة نحو قولك : جئت اذ عبد الله قام » .

(٢) سيبويه يرى أن (اذا) الشرطية يجوز اضافتها الى الجملة الاسمية اذا كان خبر المبتدأ بعدها جملة فعلية ؛ قال في ج ١ ص ٥٤ :

« والرفع بعدهما (اذا وحيث) جائز ، لانك قد بتدئى الاسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس اذا عبد الله جلس » .

والمبرد يرى أن المرفوع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وقد اعترض على سيبويه في ذلك وقدمنا كلامه في الجزء الثانى ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) فِي سيبويه ج ١ ص ٤٦٠ « باب ما يضاف الى الافعال من الاسماء » .

يضاف اليها أسماء الدهر . وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وآتيتك يوم يقوم ذاك ، وقال الله عز وجل - (هذا يوم لا ينطقون) ، و (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) .

وجاز هذا في الازمنة ، واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ، وتوسسوا بذلك في الدهر ، لكثرتة في كلامهم ، فلم يخرجوا الفعل من هذا ، كما لم يخرجوا الاسماء من ألف الوصل نحو : ابن ، وانما أصله للفعل وتصريفه » .

وسيكرر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٦٢٨ من الاصل .

قال الله عز وجل : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (١) . وقال : (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٢) .

* * *

فَأَمَّا (إِذَا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تُسَدُّ مَسَدَ الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ / وذلك قولك : جئتك فإذا زيد ، وكلمتك فإذا أخوك . وتأويلُ هذا : جئت ، ففاجأني زيد ، وكلمتك ، ففاجأني أخوك ، وهذه تُغني عن الفاء ، وتكون جوابا للجزاء ؛ نحو : إن تَأْتَنِي إِذَا أَنَا أَفْرَحُ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : فَأَنَا أَفْرَحُ (٣) . قال الله عز وجل : (وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (٤) [فقوله : (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)] (٥) في موضع : يَقْنَطُوا .

٣
١٥٩

وقوله : إن تَأْتَنِي فلك درهم في موضع إن تَأْتَنِي أُعْطِكَ درهما ؛ كما أَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) (٦) في موضع : (أم صمتم) .

فمن جعل (حَيْثُ) مضمومة - وهو أجود القولين - فَإِنَّمَا أَلْحَقَهَا بِالغَايَاتِ ، نحو : مِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ بَعْدُ ، وَمَنْ عَلَّ يَا قَتِي ، وابدأ بهذا أولُ يا قَتِي ، ونحوه .

ومن فتح فملياء التي قبل آخره ، وأنته ظرف بمنزلة (أين) و (كيف) (٧) .

* * *

(١) المائة . ١١٩

(٢) المرسلات . ٣٥

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٤ « ولذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الأسماء بعدها . تقول : نظرت قادا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت اذا زيد يذهب لحسن » .
وقال في ص ٤٣٥ : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يفتنون) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ها هنا في موضع قنطوا ، كما أن الجواب بالفاء في موضع الفعل » وانظر المقتضب . ٥٨ : ٢

(٤) الروم : ٣٦

(٥) تصحيح السيرافي .

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ قال : « ونظير ذلك قوله (سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون) بمنزلة أم صمتم » .
والآية في سورة الاعراف : ١٩٣

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ : « فأما ما كان غايه نحو قبل وبعد وحيث فانهم يحركونه بالضمه . وقد فال بعضهم : حيث شسبهوه بأين . . . »

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَا زَيْدُ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي النَّدَاءِ ، فَقَدْ مَضَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ (١) فِي مَوْضِعِهَا ، وَالْمَبْنِيَّاتُ كَثِيرَةٌ .
وَفِيهَا ذَكَرْنَا دَلِيلَ عَلَى مَا تَرَكْنَا .

* * *

وَبَابِ (حَدَامِ) ، وَتَرَائِكِ ، وَحَلَاقِي . / وَبَدَادِ ، وَنَزَالِ ، قَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا يَجْرِي وَمَا لَا يَجْرِي .
٣
١٦٠

* * *

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ سِوَى ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ ، نَحْوُ : صَهْ ، وَمَهْ ، وَإِيهْ ، وَإِيهَا ،
وَمَهْلًا يَا فَتَى ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَنَحْنُ ذَاكِرُوهُ :

أَمَّا (صَهْ) ، وَ(مَهْ) ، وَ(قَدْ) الَّتِي بِمَعْنَى حَسْبُ ، فَمَبْنِيَّاتٌ عَلَى السَّكُونِ لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَ
أَوَاخِرِهَا ، وَأَنَّهَا فِي مَعْنَى (أَفْعَلُ) .

وَأَمَّا (إِيهْ) يَا فَتَى فَحَرَكْتُ الْهَاءَ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَتَرَكَ التَّنْوِينَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْوَاتَ إِذَا
كَانَتْ مَعْرِفَةً لَمْ تَنْوَنَ (٢) قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقَفْنَا فَقَلْنَا إِيهْ عَنْ أُمَّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الرَّسُومِ الْبَلَّاقِ (٣)

(١) أُنْسِرَ إِلَى عِلَّتِهِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣ وَسَيَتَكَلَّمُ عَنْهُ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ص ٥١٣ مِنَ الْأَصْلِ

(٢) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٥٣ . « زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الْبَدِينِ يَفُولُونَ : عَافِ غَاقٍ وَعَافٍ وَحَاءٌ ، فَلَا
يَنْوِنُونَ فِيهَا وَلَا فِي أَشْبَاهِهَا أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ . . »

وَكَانَهُ قَالَ : قَالَ الْغَرَابُ هَذَا النَّحْوُ . وَالْبَدِينِ قَالُوا : عَافٍ وَحَاءٌ وَغَاقٍ جَعَلُوهَا نَكْرَةً
وَزَعَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : صَهْ ذَلِكَ بِالتَّنْوِينِ أَرَادُوا النُّكْرَةَ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : سَكُوتًا .
وَكَذَلِكَ إِيهْ وَوِيهْ وَوِيهَا . . »

(٣) فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ص ٢٩١ : وَتَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا اسْتَزَدْتَهُ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ عَمَلٍ : إِيهْ فَإِنَّ
وَصَلْتَ قَلْتَ : إِيهْ حَدَّثْنَا .

وَقَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ : وَقَفْنَا فَقَلْنَا : إِيهْ . . فَلَمْ يَنْوِنْ وَقَدْ وَصَلَ ، لِأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ ، وَكَذَلِكَ
قَالَ ثَعْلَبُ فِي مَجَالِسِهِ ص ٢٧٥

وَقَالَ ابْنُ جَنِيٍّ : « فَإِذَا نَوَّنتَ وَقَلْتَ إِيهْ فَكَأَنَّكَ قَلْتَ : اسْتِزَادَةٌ ، وَلِذَا قَلْتَ : إِيهْ فَكَأَنَّكَ
قَلْتَ : اسْتِزَادَةٌ فَصَارَ التَّنْوِينُ عِلْمَ التَّنْكِيرِ وَتَرَكَهُ عِلْمَ التَّعْرِيفِ . . وَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ هَذَا الْبَيْتَ
عَلَى ذِي الرِّمَّةِ فَإِنَّمَا خَفِيَ عَلَيْهِ هَذَا الْمَوْضِعُ » .

فِي الْمَخْصَصِ ج ١٤ ص ٨١ « وَكَانَ الْأَصْعَمِيُّ يَخْطِئُ ذَا الرِّمَّةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَيَزْعَمُ أَنَّ
الْعَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا إِيهْ بِالتَّنْوِينِ وَالتَّنْوِينُ الْبَصْرِيُّونَ صَوَّبُوا ذَا الرِّمَّةِ . . »

الْبَالُ : الشَّانُ وَالْحَالُ . (مَا) اسْتِفْهَامٌ أَنْكَارِيٌّ أَي لَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا الْكَلَامُ .
وَالدِّيَارُ الْبَلَّاقِ : الَّتِي ارْتَحَلَتْ سَكَانَهَا فَهِيَ خَالِيَةٌ .

ولو جمعاه مكررة لقال : إِيهِ يَا فَتَى ، كما يقول : إِيهَا يَا فَتَى : إذا أمرته بالكف ، وويها :
إذا أغرته (١) .

قال الشاعر :

وِيهَا فِدَاءٌ لَكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدْتُ حَامُوا عَلَى مَجْدِكُمْ وَاكْفُوا مِنِّي اتَّكَلَا (٢)
وكذلك قولهم : قال الغراب : غَاقٍ يَا فَتَى ، فإن جعلته نكرة نون ، وكذلك ما كان مثله .

= طلب الحديث من الطلل أولا ليخبره عن محبوبته أم سالم ، وهذا من فرط تحيره وتدلله
في استخباره مما لا يفعل ، ثم أفاق ، وأنكر من نفسه بأنه ليس من شأن الأماكن الاخبار عن
السواكن .
انظر الخزانة ج ٣ ص ١٩ وشرح سقط الزند ص ٩٨٠ .
والبيت لدى الرمة من قصيدة له في ديوانه ص ٣٥٥ - ٣٧١ .
(١) في اصلاح المنطق ص ٢٩١ فاذا أغرته بالشيء قلت : ويها يا فلان . ومثله في مجالس
نعلب ص ٢٧٥ .

(٢) البيت لحام الطائي وروايته في طبعتي ديوانه ص ١٩ ، ١٠٨ ويها فِدَاؤُكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدْتُ

وروى في اللسان (ويه) يَهَا فِدَى لَكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدْتُ

وفي كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٣ وسألت الخليل عن قوله: فداء لك فقال : بمنزلة امس .
وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٦٧ وابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ .

هذا باب /

٣
١٦١

/ الاسم الذي تُلحِقُه صوتاً أعجمياً

نحو : عَمْرُويِه ، وَحَمْدُويِه ، وما أشبهه ، والاختلاف في هياها ، وَذِيَّةٌ وَذِيْتٌ . وَكَيْتٌ
وَكَيْتٌ

إِعلم أَنَّ الاسمَ الأعجميَّ الذي يُلحِقُ الصِّدْرَ مَجْرَاهُ مَجْرَى الأصوات . فحَقُّهُ أَنْ يكونَ مكسوراً
بغير تنوين ما كان معرفةً .

فإن جعلته نكرة نوتته على لفظه ، كما تفعل ذلك بالأصوات ، نحو قولك : إِيه يا فتى في المعرفة ،
وإِيه ، إذا أردت النكرة ، وقال الغراب : غاقٍ . وغاقٍ (١) في النكرة .

وتأويلُ تَرْكِ التَّنوينِ فيه : أَنَّهُ قالَ الشيءَ الذي كنت تعرفه به ؛ والنكرة إنما هو قال صوتاً
هذا مثاله .

فأما الصِّدْرُ فلا يكون إلا مفتوحاً ؛ كقولك : حَضْرَمُوتٌ يا فتى ، وخمسة عشرَ ، وما يفتح
قَبْلَ هاءِ التَّنوينِ ؛ نحو : حمدة ، وما أشبهها . وذلك الاسم ما كان نحو : عَمْرُويِه ، وَحَمْدُويِه (٢) ؛
كما قال الشاعر :

٣
١٦٢

/ يا عَمْرُويِه انطَلَقَ الرِّفاقُ مَالِكٌ لا تَبْكِي ولا تَشْتاقُ (٣)

(١) غاق غاق . حكاية صوت الغراب .

(٢) في سيبويه ج ٢ : ٥٢-٥٣ : « وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمي وأنه ضرب من الأسماء
الأعجمية ، والزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية ، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة
الصوت ، لأنهم قد راوه قد جمع أمرين فحطسوه بدرحه عن اسماعيل وأشسباهه ، وجعلوه في
النكرة بمنزلة غاق منونه مكسورة في كل المواضع . وعمرويه عندهم بمنزلة حضرموت في
أنه ضم الآخر إلى الأول . وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير ممنون
وفي النكرة تقول : هذا عمرويه آخر ورأيت عمرويه آخر (بكسر الهاء وتنوينها) » .

وسيعيد المبرد حديثه في الجزء الرابع .

(٣) لم أعثر على قائله ، ومعناه واضح .

وزعم سيبويه مع التفسير الذي فسّرناه أنّ العرب إذا ضمّت عربياً إلى عربيّ مما يلزمه البناء ألزّمته أخفّ الحركات ، وهي الفتحة ، فقالوا : خمسة عشر يا فتى ، وهو جاري بيت بيت يا فتى ، ولقيته كفة كفة ، و (يا ابن أمّ لا تأخذ) (١) وإذا بنوا أعجمياً مع ما قبله حطوه عن ذلك ، فألزموه الكسر ، وهذا مُطرّد في كلامهم .

* * *

فأمّا (هَيْهَاتَ) فتأويلها : في البُعد ، وهي ظَرْفٌ غير مُتمكّن ، لإيهامها (٢) ، ولأنّها بمنزلة الأصوات .

فمنهم من يجعلها واحداً كقولك : (عَلْقَاة) فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٣) فمن قال ذلك فالوقف عنده هيهاه وترك التنوين للبناء . ومنهم من يجعلها جمعا كبيضات فيقول : (هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ لِمَا تُوعَدُونَ) (٤) وإذا وقف على هذا القول وقف بالتاء ، والكسرة إذا أردت الجمع للبناء كالفتحة إذا أردت الواحد .

(١) سورة طه : ٩٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٧ « وسألته عن هيهات اسم رجل وهيهات فسال : أما من قال : هيهاه فهي عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكوت : هيهاه . ومن قال : هيهات ، فهي عنده كبيضات ، ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في التاء . فاذا لم يكن هيهات ولا هيهاه علما لشيء فهما على حالهما لا يغيران عن الفسح والكسر ، لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن » . وفي الحصائص ج ١ ص ٢٠٦ « وكان أبو علي - رحمه الله - يقول في هيهات : أنا أفتى مرة بكونها اسما سمي به الفعل كصه ومه ، وأفتى مرة أخرى بكونها ظرفا على قدر ما يحضرنى في الحال . وقال مرة أخرى : انها وان كانت ظرفا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسما سمي به الفعل ، كعندك ودونك » .

وقال في ج ٣ ص ٤١ - ٤٣ « ومنها هيهات : وهي عندنا من مضاعف الفاء في ذوات الأربعة ووربها : فعلله وأصلها هيهية ٠٠٠ ، فانقلبت اللام ألفا ، فصارت هيهاة ، والتاء فيها للتأنيث ٠٠ والوقوف عليها بالهاء وهي مفتوحة فتحة المبنيات . ومن كسر التاء فقال : هيهات فان التاء جماعة التأنيث ، والكسرة فيها كالفتحة في الواحد ، واللام عندنا محذوفة ، لالتقاء الساكنين ، ولو جاءت غير محذوفة لكانت : هيهيات . لكنها حذفت ، لأنها في آخر اسم غير متمكن ، فجاء جمعه مخالفا لجمع المتمكن ٠٠ » ثم أخذ يذكر لغاتها .

(٣) المؤمنون : ٣٦

(٤) وقرأ أبو جعفر بكسر التاء فيهما - النشر ج ٢ ص ٣٢٨ ، الاتحاف ص ٣١٨ وقبها من الشواذ قراءات كثيرة . انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وابن خالويه ص ٩٧ - ٩٨ .

ومن جعلها نكرة في الجميع نون فقال : هيهات يا فتى . وقال / قوم : بل نون وهي معرفة ؛ لأنّ التنوين في تاء الجمع في موضع النون من مسلمين . قال : والدليل على ذلك أنّ معناه في البعد كمعناه ، فلو جاز أن تنكره وهو جمع لجاز أن تنكره وهو واحد . وهذا قول قوى .
ويُنشد هذا البيت على وجهين ، قال :

ها أنذا آملُ الحياةَ وقد أدركَ عقلي ومولدي حُجراً

أبا امرئ القيس ، هل سمعتَ به ؟ هيهاتَ هيهاتَ طالَ ذا عمراً (١)

بعضُ يفتح ، وبعضُ يكسر .

* * *

فأما ذيتَ وذيتَ ، وذيةٌ فإنّما هي كناية عن الخبر ؛ كما يُكنى عن الاسم المعروف بفلان ، وعن العدد بأن يقول : كذا وكذا .

ولم يُوضع على الأفراد ؛ فلذلك بُنيت ، والتاء متحركة بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين من حيث حركت آخر (أينَ) ، و (كيفَ) ، وما أشبه ذلك (٢) .

* * *

(١) البيتان من قصيدة للربيع بن ضبع الفزاري من المعمرين ، عاش كما قيل ، أربعين وثلاثمائة سنة ، والقصيد في كتاب المعمرين لأبي حاتم ص ٦ - ٧ ، وأمالى القالى ج ٢ ص ١٨٥ ، وحماسة البحتري ص ٣٢٢ ، وأمالى الشريف المرتضى ج ١ ص ٦٨٥ ، والاقطصاب ص ١٠٢ والف بالبلوى ج ٢ ص ٨٨ .

وعمر : مثفل عمر ، وذلك لغة فصيحة جاءت في القراءات السبعية في الفاظ كثيرة .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ « ومثل هيهات ذية إذا لم يكن اسماً ، وذلك قولك : كان من الأمر ذية وذية ، فهذه فتحة كفتحة الهاء تم ، وذلك أنها ليست أسماءً متمكنات ، فصارت بمنزلة الصوت .

فان قلت : لم لم تسكن الهاء في ذية وقبلها حرف متحرك ؟ .

فان الهاء ليست ها هنا كسائر الحروف ، الا ترى أنها تبدلت في الصلة تاء ، وليست زيادة في الاسم ، فكروها أن يجعلوها بمنزلة ما هو في الاسم ومن الاسم ، وصارت الفتحة أولى بها ، لان ما قبل هاء التانيث مفتوح أبداً ، فجعلوا حر كتبها كحركة ما قبلها ، لقربها منها ، ولزوم الفتح ، وامتنعت أن تكون ساكنة ، كما امتنعت عشر في خمسة عشر ، لانها مثلها . . .

وكل اسمين أزيلا فحكهما إذا بُنِيا كذلك ؛ نحو : لقيته كَفَّةً كَفَّةً (١) ، وَبَيْتَ بَيْتٍ (٢) .
فقد تجوز فيهما الإضافة وترك / البناء للمعنى .
وذلك أَنَّ معنى كَفَّةً كَفَّةً : كَفَّةً لِكَفَّةً . أى : قابلت صفحة صفحة . فيجوز أن تقول : لقيته
كَفَّةً كَفَّةً يا فتى .
وكذلك هو جارى بَيْتَ بَيْتٍ يا فتى ؛ لِأَنَّ المعنى : بَيْتُهُ إلى بَيْتِي . فعلى ما ذكرت لك تَصْلُحُ
الإضافة . وتتنوع .
فَأَمَّا (شَجَرَ بَعْرَ) فاسمها ليس في أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر ؛ فلذلك لم يكن فيهما
وفيما أشبههما إلا البناء (٣) . وفيما ذكرت لك من المبنيات ما يَدُلُّ على جميعها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « وزعم يونس أن كفة كفة كذلك تقول : لقيته كفة كفة وكفة
كفة .

والدليل على أن الآخر مجرور ، وليس كعشر من خمسة عشر أن يونس زعم أن رؤية
كان بقول : لقيته كفة عن كفه يا فتى .
وانما جعل هذا هكذا في الظرف والحال
وفي اللسان : وقولهم : لقيته كفه كفة بفتح الكاف ، أى كفاحا وذلك إذا استقبلته مواجهة . .
ولقيته كفه كفة وكفة كفة على الإضافة ، أى فجاءة ومواجهة .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ « باب ما ينتصب لأنه ليس من اسسم ما قبله ،
ولا هو هو .

وذلك فولك : هو ابن عمى دنيا وهو جارى بيت بيت فهذه أحوال
وقال في ج ٢ ص ٥٣ « وأما يوم يوم ، وصباح مساء ، وبيت بيت ، وبين بين ، فإن العرب
تختلف في ذلك : يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد ، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ، ولا يجعله
اسما واحدا ، ولا يجعلون شيئا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في الحال أو الظرف » .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومثل أبادى سبا وبادى بدا قوله : ذهب شجر بعر ، ولا بد
من أن يحرك آخره ، كما ألزموا التحريك الهاء في دية ونحوها ، لشبه الهاء بالشيء الذى ضم
إلى الشيء » .

وقال في ص ٥١ « ونحو هذا في كلامهم حيص بيص مفتوحة ، لأنها ليست متمكنة » .
في اللسان : تفرق القوم شجر بعر ، وشدر مدر ، أى فى كل وجه .
وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٦١ .

هذا باب

الأسماء واختلاف مخارجها

إِعلم أَنَّ الأسماء تقع على ضروب :

فمنها ما يقع للفصل غير مشتق ، وذلك نحو : حجر ، وجبل ، وكل ما كان مثل هذا فهذا سبيله ، وهو نكرة لا يُعرف بالاسم منه إلا أَنَّهُ واحد من جنس .
ومن الأسماء ما يكون مُشتقاً نعتاً ، ومشتقاً غير نعت .

فأما النعت فمثل : الطويل ، والقصير ، والصغير ، والعاقل ، والأحمق ، فهذه كلها نُعوتٌ جارية على أفعالها : / لأنَّ معنى الجاهل : المعروف بآنه يجهل ، والطويل : المعروف بآنه طال .
فكل ما كان من هذا فعلاً له أو فعلاً فيه فقد صار حلية له .

* * *

والأسماء المشتقة غير النعوت مثل : حنيفة ؛ وإنما اشتقاقه من الحنيف ، وأصله المخالف في هيئته . يقال : رجل أخنف لما في رجليه ، ودين حنيف أي : مخالف لخطأ الأديان .
ولو كان على الفعل فكان من تحنّف لكان الفاعل متحنّفاً .
وكذلك (مُضِرُّ) إنما هو مشتق من قولك : مُضِر اللبَنُ ، إذا حمض (١) .
كما أَنَّ (عيلان) من العيلة (٢) ، و (قحطان) من القحط (٣) ، وليست على أفعالها .

* * *

(١) في الاشتقاق لابن دريد ص ٣٠ « اشتقاق مضر من اللبن المضير وهو الحامض وبه سميت المضيرة » .
(٢) في الاشتقاق لابن دريد ص ٢٦٥ « عيلان : فعلان من قولهم : عال يعيل : إذا افتقر .
وقال قوم : بل كان عيلان فقيراً ، فكان يسأل أخاه الياس فقال له : إنما أنت عيسال على ، فسمى عيلان » .
وقال قوم : حضنه عبد أسود يقال له : عيلان » .
(٣) في الاستقاق أيضا ص ٣٦١ « قحطان : فعلان من قولهم : شيء قحيط ، أي شديد . »

ومن الأسماء المبهمة ، وهي التي تقع للإشارة ، ولا تُخَصُّ شيئاً دُونَ شيءٍ ، وهي :
هذا ، وهناك ، وأولئك ، وهؤلاء ونحوه .

* * *

ومن الأسماء الأعلام ، وإنما هي ألقاب مُحدّثة ؛ نحو : زيد ، وعمرو .

* * *

ومن الأسماء المضمرة ، وهي التي لا تكون إلاّ بعد ذِكْرٍ ، نحو : الهاء في به ، والواو في فعلوا ،
والألف في فعلاً .

* * *

فإنكروا الأسماء قول القائل : شيء ؛ لأنه مبهم في الأشياء كلّها . فإن قلت جسم فهو نكرة ،
وهو أخصّ من شيء ؛ / كما أنّ حيواناً أخصّ من جسم ، وإنساناً أخصّ من حيوان ، ورجلاً
أخصّ من إنسان .

$\frac{3}{166}$

والمعرفة : ما وُضِعَ على شيءٍ دُونَ ما كان مثله ، نحو : زيد وعبد الله فإن أشكَلَ زيد من زيد
فرقت بينهما الصفة . وقد ذكرنا هذا مُفسّراً في باب المعرفة والنكرة (١) .

(١) سيأتي في الجزء الرابع

هذا باب

مَخَارِجُ الْأَفْعَالِ وَاجْتِذَافِ أَحْوَالِهَا

وهى عشرة أنحائه

فمنها : الفِعْلُ الحَقِيقُ الذى لا يتعدى الفاعل إلى مفعول ، وهو قولك : قام زيد ، وجلس عمرو ، وتكلم خالد . فكلُّ هذا وما كان مثله غير مُتَعَدٍّ .

وكلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى أو لم يتعد فهو مُتَعَدٍّ إلى اسم الزمان ، واسم المكان والمصدر ، والحال (١) ، وذلك قولك : قام عبد الله ضاحكا يوم الجمعة عندك قياما حسنا ؛ وذلك أن فيه دليلا على هذه الأشياء . فقولك : قام زيد بمنزلة قولك : أحدث قياما ، وتعلم أن ذلك فيامضى من الدهر ، وأن للحدث مكانا ، وأنه كان على هيئة .

وكذلك إن قلت : قام عبد الله ابتغاء الخير ، فجئت بالعلّة التي لها وقع القيام .

وكلُّ ما كان / فِعْلُهُ على (فَعْلَ) فغير متعد ؛ لأنه لانتقال الفاعل إلى حال عن حال ؛ فلا معنى

٣
١٦٧

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٥ « واعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى الى اسيم الحدثان الذى أخذ منه ، لأنه انما يذكر ، ليدل على الحدث ، ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب . .

لما عمل فى الحدث عمل فى المرة منه والمرتين وما يكون ضربا منه .

فمن ذلك: قعد الفرقضاء ، واشتمل الصماء ، ورجع القهقرى ، لأنه ضرب من فعله الذى أخذ منه .

ويتعدى الى الزمان . . وذلك قولك : قعد شهرين ، وسيقعد شهرين ، وتفول : ذهبت أمس ، وسأذهب غدا . .

ويتعدى هذا الفعل الى كل ما اشتق من لفظه اسما للمكان والى المكان . لأنه اذا قال : ذهب ، أو قعد فقد علم أن للحدث مكانا وان لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهاب ، وذلك قولك : ذهبت المذهب البعيد ، وجلست مجلسا حسنا ، وقعدت مقعدا كريما ، وقعدت المكان الذى رأيت . . » وانظر ص ١٩ منه . وهذا الجزء ص ١١٦ .

للتعدى ؛ وذلك قولك : كرم زيد ، وشرف عبد الله . والتقدير : ما كان كريماً ولقد كرم ، وما كان شريفاً ولقد شرف . فهذا نحو من الفعل .

* * *

ونحو آخر لا يتعدى الفعل فيه الفاعل ، وهو للفاعل على وجه الاستعارة . ويقع على ضربين : أحدهما : سقط الحائط ، وطال عبد الله ، وأنت تعلم أنهما لم يفعا على الحقيقة شيئاً . فهذا ضرب .

والضرب الثاني الذي يُسميه النحويون فعل المطاوعة . وذلك قولك : كسرته فانكسر ، وشوئته فانشوى ، وقطعته فانقطع ، وإنما هذا وما أشبهه على أنك بلغت فيه ما أردت ، وانتهيت منه إلى ما أحببت ؛ لا أن له فعلاً (١) .

* * *

ومن الأفعال ما يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد وفعله واصل مؤثر ، كقولك : ضربت زيدا ، وكسرت الشيء يا فتي (٢)

فأما المصدر ، والحالات ، والظروف - فلا يمتنع منها فعل البتة .

ومن هذه المتعدية إلى مفعول ما يكون غير واصل ، نحو : ذكرت زيدا ، وشممت عمرا ، وأضحكت / خالدا . فهذا نوع آخر .

٣
١٦٨

* * *

ومن الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما . وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وألبست زيدا جبّة (٣) .

* * *

ومنهما ما يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما (٤) وذلك نحو : ظننت زيدا أخاك ، وحسبت زيدا ذا الحفاظ . وخلت عبد الله يقوم في حاجتك .

(١) عقد بابا لأفعال المطاوعة في الجزء الثاني ص ١٠٤ - ١٠٦ .

(٢) في سببونه ج ١ ص ١٤ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول . . . » ، وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٣) في سببويه ج ١ ص ١٦ . « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، فان شئت افتصرت على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثاني . . . » وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٤) في سببويه ج ١ ص ١٨ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك ان يفصر على أحد المفعولين دون الآخر . . . » وانظر هذا الجزء ص ٩٤ .

والفصل بين هذا والأول أن الأول فعل حقيقي يقع مفعولاه مختلفين . نقول : أعطيت زيدا ، فتحبر أنه كان منك عطاءً ، وإن شئت أن تذكره بعد ذكرته .

فأما قولك : ظننت زيدا فلا يستقيم ؛ لأن الشك إنما وقع في المفعول الثاني (١) . فالثاني خبر عن الأول ، والتقدير : زيد منطلق في ظني ، إلا أن تريد بظننت : اتهمت . فهذا من غير هذا الباب ، وكذلك : إذا أردت بعلمت : عرفت . فهو من باب ما يتعدى إلى مفعول ؛ كما قال عز وجل : (لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ) (٢) إنما هو : لانعرفونهم الله يعرفهم . وكذلك : (وَكَانَ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) (٣) .

* * *

٣
١٦٩ / ومن هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وهو من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل في ذلك الفعل مفعولا بأنه كان يعلم ، فجعل غيره أعلمه ، فيقول : أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس ، ونبأتك عبد الله صاحب ذلك . فما كان من هذا فهذا سبيله (٤) .
ومنها ما يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، وليست أفعالا حقيقية ، ولكنها في وزن الأفعال ، ودخلت لمعان على الابتداء والخبر ؛ كما أن مفعولي ظننت إنما هما ابتداء وخبر . وذلك قولك : كان زيد أخاك ، وأمسى عبد الله ظريفا يا فتى (٥) .
وكذلك ليس ، وما زال ، وما دام . فهذه ثمانية أفعال متصرفة .

* * *

- (١) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٤٠ والثالث ص ١١٣ .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢١ « وكما قال عز وجل (لاتعلمونهم الله يعلمهم) كقولك : لا تعرفونهم الله يعرفهم » والاية في الأنفال : ٦٠ .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وقد يكون علمت بمنزلة عرفت . لا تريد الا علم الاول، فمن ذلك قوله تعالى (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت) وقال سبحانه (وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم) فهي هاهنا بمنزلة عرفت . » ، وانظر ص ١٢١ منه .
والاية الاولى في البقرة : ٦٥ .
(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٩ « باب الفاعل الذي يتعداه فعلة الى ثلاثة مفعولين هاهنا . وذلك قولك : أرى الله زيدا بشرا اباك ، ونبأت عمرا زيدا ابا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك » . وانظر هذا الجزء ص ١٢١ .
وللمبرد مناقشة مع سيبويه في قوله ج ١ ص ١٧ « ونبئت زيدا ، أي عن زيد » نكتفي بالإشارة إليها .
(٥) انظر هذا الجزء ص ٩٦ .

ومنها فعل التعجب وهو غير متصرف ؛ لأنه وقع لمعنى ، فمضى صرف زال المعنى . وكذلك كلُّ شئٍ دخله معنى من غير أصله على لفظ . فهو يَلْزَمُ ذلك اللفظ . لذلك المعنى ، وهو قولك : ما أَحْسَنَ زيدا ، وما أَظْرَفَ أَخاك . وقد مضى تفسيره (١) في بابه وهو فعل صحيح .

* * *

والعاشر : ما أُجْرِيَ مُجْرَى الفِعْلِ وليس بِفِعْلِ ، ولكنَّهُ يُشْبِهُ الفعل بلفظ . / ، أو معنى .
فَأَمَّا ما أشبه الفعل فدلّ على معناه مِثْلَ دلالاته فـ (ما) النافية ، وما أشبهها . تقول : ما زيد منطلقا ؛ لأنَّ المعنى : ليس زيد منطلقا ، وما أشبهه في اللفظ . ودخل على الابتداء والخبر دخولَ (كان) ، و (إنَّ) وأخواتهما . وقد ذكرنا الحجج فيها في بابها (٢) .

$\frac{3}{170}$

(١) لم يتقدم ذكره ، وسيذكره في الجزء الرابع ص ٤٨٤ من الأصل .
(٢) سيأتى بابها في الجزء الرابع ص ٤٩٩ .

هذا باب

الصلة والموصول في مسائله

فأما أصوله فقد ذكرناها

تقول : رأيت الذى أبوه منطلق . فـ (الذى) مرئى ، و (أبوه منطلق) صلته .

* * *

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان - لم يجوز ؛ لأن قولك : أبواهما منطلقان صلة للذنين ، واللذان فى صلة الذى . وهما ابتداء لا خبر له . فلم تتم الصلة .

* * *

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى الدار - لم يجوز أيضا وإن كنت قد جئت بخبر ؛ لأنه ليس فى صلة الذى ما يرجع إليه .
فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى داره أو عنده أو ما أشبه ذلك - فقد صححت المسألة ، وصار التقدير : رأيت الذى أخواك عنده .

* * *

فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان إليه لم يجوز ، لأن (منطلقان) خبر الأبوين ، و (إليه) متصل بمنطلقين ، فكأنك قلت : رأيت الذى أخواه . فهذا ابتداء لا خبر له . فعلى هذا فقس .

* * *

فإن قلت : رأيت اللذين الذى قاما إليه - فهو غير جائز ؛ لأن قولك : (الذى قاما إليه) ابتداء لاخبر له .

وتصحيح المسألة : رأيت اللذين الذى قاما إليه أخوك (أ) . فترجع الألف فى (قاما) إلى اللذين والهاء فى (إليه) إلى الذى ، و (أخوك) خبر الذى ، فتمت صلة اللذين ، وصحح الكلام .
ولو قلت : ظننت الذى التى تكرمه يضربها - لم يجوز ، وإن تمت الصلة ؛ لأن (التى) ابتداء

(١) عقد فيما سبق ص ١٣٠ - ١٣١ بابا لادخال الموصول على الموصول عنونه بقوله :
(هذا باب من الذى والتى ألفه النحويون فادخلوا الذى فى صلة الذى) واكثروا فى ذلك « . »

و(تكرمه) صلتها ، و(يضربها) خبر الابتداء . فقد تمّ الذى بصلته ؛ وإنما فسد الكلام ؛ لأنك لم تتأت بمفعول (ظننت) الثانى . فإن آيت به فقلت (أخاك) أو ما أشبهه صحح الكلام .

* * *

وتقول : ضرب اللذان القائمَان إلى زيد أخوَاهما الذى المكرمُ عبدُ الله (١) .
فتجعل (الذى) منصوبا ، وإن جعلته مرفوعا نصبت اللذين .
/وتقول : رأيت الراكبَ الشاتِمَه فرسك . والتقدير : رأيت الرجل الذى ركب الرجل الذى شتمه فرسك .

٣
١٧٢

* * *

وتقول : مررت بالدار الهادِيها المصلِحُ دارَه عبدُ الله .
فتقولك : (الهادِيها) فى معنى التى هدمها الرجلُ الذى أصلح دارَه عبدُ الله .

* * *

وتقول : رأيت الحاملَ المَطعمَه طعامك غلامك . أردت : رأيت الرجل الذى حمل الرجلَ الذى أطعمَه طعامك غلامك ، فغلامك هو الحامل ، والهَاءُ فى (المطعمه) ترجع إلى الألف واللام الأولى .

* * *

ولو قلت : وافق ضربك صاحبك أخوك غلامك - كان جيِّدا . رفعت الضرب بآنه الموافق غلامك ، و(ضربك) تقديره : أن ضربك ، وصاحبك هو الفاعل ، وأخوك نعت أو بدل .
فهذا جيِّد .

وإنما يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان فى معنى (أن فعل) أو يفعل . فأما إذا قلت : ضربت ضربا - فليس المصدر مما يحتاج إلى الصلة (٢) .

فإذا قلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا - فمعناه : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا وكذلك إذا قلت : ضربُ زيدٍ عمرو فمعناه : أن ضرب زيدا عمرو .

* * *

(١) صلة اللذان جملة القائمَان إلى زيد أخوَاهما ، وعبد الله فاعل المكرمة
(٢) فى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٨١ «واعلم أن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل . وذلك إذا لم يكن مفعولا مطلقا ، وذلك لأنه لا يصح إذن تقديره بأن والفعل ، إذ ليس معنى ضربت ضربا أو ضربة أو ضربا شديدا : ضربت أن ضربت . . . »

وإذا قلت : قيامُ القائمِ إليه زيدٌ/مُعْجِبُ الشاربِ ماءه الأكلُ طعامك - صار معناه : أن قام
الذي قام إليه زيد معجب الذي شرب ماءه الرجلُ الذي أكل طعامك .

* * *

وتقول : أعجبَ حُسْنُ حذاءِ نعلِكِ حذاءُها لا يسَ نعلِ أخيك ، وإن شئت قلت : لا بسا
نعلِ أخيك .

* * *

وهذه مسائل يسيرة صدرنا بها لتكون سُلماً إلى ما نذكره بعدها إن شاء الله من مسائل طويلة
أو قصيرة معمّاة الاستخراج .

* * *

تقول : أعجب المدخلُ السجنَ المدخلَه الضاربُ الشاتمَ المكرمَ أخاه عبدَ الله زيدا .

أردت : أعجب زيدا المدخلُ السجنَ المدخلَه الرجلَ الذي ضرب الرجل الذي شتم الرجل
الذي أكرم أخاه عبدَ الله (١) إن شئت نصبت (عبد الله) بأنه الأخ فينته به ، وإن شئت جعلته
بدلاً ، وأبدلته من بعض المنصوبات (٢) التي لم تذكر أسماءها إذا كان إلى جانبه من الصلة ،
فإن فصلت بين ما في الصلة وبين ما تبدله منها لم يجز ، لأنك إذا أبدلت شيئاً مما في الصلة
أو نعت به ما في الصلة صار / في الصلة (٣) ، ولا تفرق بين الصلة والموصول ؛ لأنه اسم واحد .

(١) بيان هذه المسألة وكشف اعرابها :

المدخل : فاعل أعجب ، وزيدا مفعوله .

والسجن : مفعول به للمدخل ، و (المدخله) : نعت للسجن و (الضارب) فاعله .

والشاتم : مفعول للضارب ، والمكرم : مفعول للشاتم .

(٢) لو جعل عبد الله بدلاً من الشاتم أو المكرم لجاز ولا يضر الفصل ، لأن المكرم مفعول للشاتم

وأخاه مفعول للمكرم .

فالمكرم ومفعوله من صله الشاتم ، وتقديم بعض أجزاء الصلة على بعض جائز .

(٣) في الفارقي ص ٢ « صفة ما في الصلة من الصلة » .

إذا قلت : القائم أبوه الحسن زيد ، فالحسن من صفة الأب والأب في الصلة فصفته في الصلة
أيضاً .

وكذلك العطف على ما في الصلة من الصلة إذا قلت : القائم أبوه وعمرو زيد ، أو قلت :

الضارب بكراً وخالداً زيد ، فعطفت بعمره على الأب فصار من الصلة ، وكذلك خالداً المعطوف على

بكرًا ، فصارا من الصلة ، لأنك عطفتها على ما في الصلة . كأنك قلت : الضارب البكرين زيد .

==

او قلب : رأيت الذى ضرب أخاك يخاطب زيدا عمرا ، فجعلت عمرا بدلا من الأخ ، ويخاطب حالا للذى أو مفعولا ثانيا لرأيت وهى فى معنى علمت - لم يجز (١) . فإن جعلت (يخاطب زيدا) حالا لأخيك دخل فى الصلة ، فأبدلت عمرا - فهو جيد حينئذ ؛ لأنه كله فى الصلة .

* * *

وتقول : سر ما إن زيدا يحبه من هند جاريتيه . فوصالت (ما) وهى فى معنى الذى بإن ، وما عملت فيه لأن (إن) إنما دخلت على الابتداء والخبر ، والمعنى كذلك ، وكذلك أخواتها . قال الله عز وجل : (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ) (٢) . وتقول على هذا : جاءنى الذى كان زيدا أخوه ، ورأيت الذى ليته عندنا (٣) وكذلك كل شئ يكون جملة .

* * *

== وكذلك البدل مما فى الصلة من الصلة اذا قلت : الضارب أخاك زيدا عمرو ، وجعلت زيدا بدلا من الأخ ، فصار من الصلة ، لأنه بدل مما فى الصلة . كأنك قلت : الضارب زيدا عمرو ، وكذلك التأكيد لما فى الصلة من الصلة . « وانظر ص ١٩٨ من هذا الجزء .

(١) نقل أبو حيان فى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٧ ان الفصل بين البدل والبدل منه بالخبر جائز ، كما هو جائز بين الصفة والموصوف ، ولا يجوز مثل هذا الفصل فى مسألتنا ، لما يلزم عليه من الاخبار عن الموصول قبل ان تتم صلته ، فان البدل من الصلة صلة كما قدمنا ، فعلى قياس ما قاله أبو حيان يجوز ان يكون عمرا بدلا من أخاك وجمله يخاطب هى المفعول الثانى فأصلها خبر المبتدأ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « وقال الله عز وجل (وأتيناها من الكنوز ما ان مفاتيحه لتنوء بالعصبة اولى القوة) ف (ان) صلة ل (ما) « وتكسر همزة ان الواقعة فى بدء جملة الصلة .

الآية فى القصص . ٧٦ .

(٣) جعل المبرد صلة الذى جملة انشائية مصدرية بليت فهل يجوز ذلك فى جملة الصلة ؟ قال الرضى فى تريح الكافية ج ٢ ص ٥٦ فى قول الشاعر :

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا اننى لك عاشق

« قبل : ذا فيه زائدة لا موصولة . اذ الصلة لا تكون الاخبارية وعسى ليس بخبر ، وهذا يلزمهم فى خبر المبتدأ أيضا .

فان قبل : خبر المبتدأ فد جاء طلبيه كموله تعالى (بل انتم لا مرحبا بكم) وزيد اضربه قيل : الصلة ايضا جاءت لعل مع جزئها كقوله :

وإنى لراجٍ نظرةً قبيلَ التى كعلى - وإن شططت نواها - أزورها

وعسى و لعل متقاربان . فان قدر القول ها هنا جاز للمنازع أن يقدره فى خبر المبتدأ . =

تقول : الذى إن تآته يأتك زيد ، ورأيت الذى من يآته يكرمه .
فإن قلت : رأيت الذى من يآتيه يكرمه - جاز . تجعل (من) فى موضع الذى . فكأنك
قلت : رأيت الذى زيد يكرمه ؛ لأن (من) صلتها : يآتيه ، وخبرها : يكرمه .
فأما قول الله / عز وجل : (فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ) (١) فَإِنَّ (مَنْ)
الأولى فى معنى الذى ، ولا يكون الفعل بعدها إلا مرفوعا .
فأما الثانية فوجهها الجزم بالجزاء . ولو رفع رافع على معنى الذى كان جيدا ؛ لأن تصبيرها
على معنى الذى لا يخرجها من الجزاء .

ألا ترى أنك تقول : الذى يأتيك فله درهم . فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجز
دخول الفاء ؛ كما لا يجوز : ريد فله درهم ، وعبد الله فمنطلق (٢) . وقال الله عز وجل :

= وفى الخزانة ج ٢ ص ٤٨١ « قال أبو على فى التذكرة القصيرية . قول الفرزدق :
وانى لراج نظرة قبل التى . . هو على غير الظاهر وتأويله : الحكاية .
كانه قال : التى أفول فيها هذا القول ، واضمار القول شائع كثير والحكاية مستعملة اذا
كان عليها دليل ، والدلالة هنا قائمة وهى أن الصلة ايضاح ، وما عدا الخبر لا يوضح .
وقال أبو على فى الايضاح أيضا : جاء فى هذا البيت الصلة غير خبر والصلة لا تكون الا
خبرا ، كما أن الصفة كذلك .

فان قلت : فقد جاء من الموصولة ما وصل بخبر نحو ما قالوه .
كتبت اليه أن قم وبأن قم .
قلت : ذلك وان جاء فى (أن) لا يستقيم فى الذى ونحوه من الأسماء ، لان (الذى) يقتضى
الايضاح بصلته ، وليس (أن) كذلك ، الا ترى أنها حرف وانها لا يرجع اليها ذكر من الصلة .
وهذا وان جاء فى هذا البيت فان النحويين يجعلون لعل كليتي فى أن الفاء لا تدخل على
خبرها ، فلا يجيزون : لعل الذى فى الدار فمنطلق ، كما لا يجيزون ذلك فى لبت .
فان قلت : أحمل لعل على المعنى ، لانه طمع كأنه قال : أطمع فى زيارتها .
قيل لك : فصله أيضا بالتمنى بليت وقل : المعنى : الذى آتمنى ، وصله بالاستفهام والنداء
وجميع ما لم يكن خبرا ، وقل : المعنى : الذى أنادى ، والذى أسنفهم . فهذا لا يستقيم . . .
جعل ابن هشام فى المغنى ج ٢ ص ٥٠ الصلة فى البيت جملة (أزورها) وما قبلها
اعتراض بين الصلة والموصول .

وقال فى ج ٢ ص ١٤٦ باضمار القول أو أن الصلة جملة : أزورها .

(١) سورة محمد : ٣٨

(٢) لاقتران خبر المبتدأ بالفاء شروط . انظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٩١ - ٩٢ ،

ابن يعيش ج ١ ص ٩٩ ، أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣٦ وسيبويه ج ١ ص ٤٥٣ .

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (١) .

فقد علمت أن الأحرار إنما وجب بالإنفاق . فإذا قلت : الذى يأتيك له درهم لم تجعل الدرهم له بالإتيان .

فإذا كانت فى معنى الجزاء جاز أن تُفرد لها وأنت تريد الجماعة ؛ كما يكون (من) و (ما) ، قال الله عز وجل : (وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ) (٢) . فهذا لكل من فعل ، ولذلك قال : (فأولئك هم المتقون) . فهذه / أصول ، ونرجع إلى المسائل إن شاء الله .

٣
١٧٦

* * *

تقول : محبتك شهوة زيد طعام عبد الله وافقت أخاك ، أردت فى ذلك : أن أحببت أن اشتهى زيد طعام عبد الله وافقت هذه المحبة أخاك (٣) .

ولو قلت : أعجبت إرادتك قيام زيد إلى المعجبه ضرب أخيه أخاك زيدا - كان (زيد) مفعولا بأعجبت ، والكلام ماض على ما كان عليه مما شرحت لك .

فالأسماء الموصولة المصادر إذا كانت فى معنى : (أن فعلت) ، والألف واللام إذا كانت فى معنى الذى ، والتى ، ومن ، وما ، وأى فى الخبر ، وألى التى فى معنى الذين .

* * *

فأما ما كان من النكرات ؛ نحو : هذا ضارب زيدا - فليس قول من يقول من النحويين

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ « وسألته عن قوله : الذى يأتينى فله درهمان : لم جاز دخول الفاء ها هنا ؟ ، والذى يأتينى بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان فقال : إنما يحسن فى الذى ، لأنه جعل الآخر جوابا للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء هنا ، كما دخلت فى الجزاء إذا قال : ان بأتنى فله درهمان ، وان شاء قال : الذى يأتينى له درهمان ، كما تقول : عبد الله له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الفاء ، لتكون العطفة مع وقوع الاتيان .»

ومثل ذلك (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) «

البقره : ٢٧٤ .

(٢) الزمر : ٣٣ .

فى البحر المحيظ ج ٧ ص ٤٢٨ و (الذى) جنس كأنه قال : والفسريق الذى جاء بالصدق ، ويدل عليه : أولئك هم المتقون فجمع ، كما أن المراد بقوله : فمن أظلم يراد به جمع ولذلك قال : مشوى الكافرين وفى قراءة عبد الله والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به) .
وفيل : أراد : والدين ، فحذف النون ، وهذا ليس بصحيح .»

(٣) محبتك : مبتدأ خبره جملة وافقت أخاك . (شهوة) مفعول به لمحبه وهى مصدر اضيف الى فاعله ومفعوله قوله : طعام .

إِنَّ زَيْدًا مِنْ صَلَّةِ الضَّارِبِ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ ضَارِبًا فِي مَعْنَى (يَضْرِبُ) . يَتَقَدَّمُ زَيْدٌ فِيهِ وَيَتَأَخَّرُ (١) فتقول : هذا زيدا ضاربٌ ، وزيدا عبد الله شاتمٌ .
فإنَّما الصلَّةُ والموصولُ كاسمٍ واحدٍ لا يتقدَّمُ بعضُه بعضًا ، فهذا القولُ الصحيحُ الذي لا يجوزُ في القياسِ غيره .

* * *

واعلم أنَّ الصلَّةَ موضحةٌ للاسم ؛ فلذلك كانت في / هذه الأسماءِ المبهمةِ ، وما شاكلها في المعنى ؛
ألا ترى أنَّك لو قلت : جاعلي الذي ، أو مررت بالذي لم يدلُّك ذلك على شيءٍ حتَّى تقول :
مررت بالذي قام ، أو مررت بالذي مِنْ حاله [كذا وكذا] ، أو بالذي أبوه منطلق . فإذا قلت :
هذا وما أشبهه وضعت اليَدَ عليه .

فإذا قلت : أريد أن تقومَ يا فتى ، (فتقوم) من صلَّةِ (أَنْ) حتَّى تَمَّ مصدرًا ، فصار المعنى :
أريد قيامك ، وكذلك يسرِّني أن تقومَ يا فتى . (تقوم) من صلَّةِ (أَنْ) حتَّى تَمَّ مصدرًا ، فصار
المعنى : يسرِّني قيامك . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَأَنْ يَسْتَحْفِفْنَ خَيْرٌ لهنَّ) (٢) ، (وَأَنْ تَصُومُوا
خَيْرٌ لَكُمْ) (٣) فهذا على ما وصفت لك .

وكذلك (أَنْ) الثقيلة . تكون مع صلَّتها مصدرًا . تقول : بلغني أنَّكم منطلقون ، أى :
بلغني انطلاقكم .

وكذلك (ما) بصلَّتها تكون مصدرًا . تقول : سرني ما صنعت ، أى : سرني صنعك .

فأمَّا قولهم : أنا مقيم ما أقمت ، وجالس ما جلست - فهو هذا الذي ذكرنا من المصدر ؛
ألا ترى أنَّك تقول : آتيك مقدَّم الحاج ، وأتيتك إمرةً فلان . إنَّما تريد / : وقت إمرة فلان ،
ووقت قدوم الحاج (٤) .

٣
١٧٨

(١) لا يتقدم معمول اسم الفاعل عليه إذا كان اسم الفاعل محلي بال وانظر الاشباہ ج. ٣
ص ١٩٥

(٢) النور : ٦٠

(٣) البقرة : ١٨٤

(٤) آتيك امره فلان : مصدر ناب عن ظرف الزمان بتقدير مضاف محذوف .
وأما آتيك مقدم الحاج فمقدم اسم زمان فلا داعي لتقدير مضاف
هذا هو الراجح ، وان ذهب سيبويه والميردالي لتقدير المضاف .
وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٨ ، والمقتضب ج ٢ ص ١٢٢ .

فإذا قلت : أقيم ما أقمتَ - فإنما تقديره : أقيم وقتَ مقامك ، ومقدارَ مقامك .
واعلم أنك إذا أدخلت شيئا في الصلة - فنعته وفعله والبدلُ منه داخلات في الصلة (١) .

ولو قلت : جاءني الذي ضرب عبد الله زيدا الظريفَ يومَ الجمعة قائما في داره - لكان هذا
أجمعُ في صلة الذي . ويعلقُ بها الهاءُ التي في قولك : داره ، ودخلَ الظريفُ في الصلة ؛ لأنه نعت
لزيد وهو في الصلة . فعلى هذا تجرى هذه الأشياء .

تقول : رأيتَ المطعمَ المكرمَ المعطيَ درهما عبدُ الله .
فهذه مسألةٌ صحيحة . وتأويلُها : رأيتَ الرجلَ الذي أطعمه الرجلَ الذي أكرمه الرجلَ الذي
أعطاه درهما عبدُ الله .

فعبدُ الله هو المعطى ، والمعطى هو المكرم . والمكرم هو المطعم .

* * *

ولو قلت : طعنا طيبا عند قولك : رأيتَ المطعمَ أو بعد عبد الله - جاز ، فإن جعلته بين
شيءٍ من هذا وبين صلته لم يجز أن تفصل بين الصلة والموصول .

* * *

ولو قلت : رأيتَ المعطى أخاك الشاتمَ ، درهما زيدا / لم يجز ؛ لأنك فصلت بين زيد وبين
شاتمِه ، وقلت (درهما) بعد الشاتمِ . ففصلت بالشاتمِ بينه وبين المعطى (٢) .

$\frac{3}{179}$

ولكن رأيتَ المعطى أخاك درهما الشاتمِ زيد ، إذا نصبت الشاتمِ بالنعت للمعطى ، أو جعلت
(رأيت) من رؤية القلب . فجعلت الشاتمِ مفعولا ثانيا .
فإن أردت أن ترفع الشاتمِ لأنه المعطى لم يكن بُدُّ من أن تجعل فيه كناية ترجع إلى الألف
واللام في المعطى .

فتقول : رأيتَ المعطى أخاك درهما الشاتمِ أخوه ، تجعل الهاء من أخيه ترجع إلى الألف
واللام ، فتصير بمنزلة قولك : رأيتَ الضارب زيدا أخوه ، فإنما رأيت رجلا ضرب أخوه زيدا

(١) انظر الجزء الأول ص ١٣ ، ٢٣ والثالث ص ١٩٣ - ١٩٤ .
(٢) في الفارقي ص ١١ « ولا يدخل شيء من صلة موصول في صلة موصول آخر ، لما قدمناه
من بداحل الكلام وتخليطه » .

ولن ترى أنت الضارب ؛ لأنَّ الضارب هو الأخ ، وإنَّما رأيت واحدا الضارب زيدا أخوه . فعلى هذا قلت : رأيت المعطى أخاك درهما الرجل الذى شتمه أخوه ؛ لأنَّ المعنى : رأيت الذى أعطى الرجل الذى شتمه أخوه أخاك درهما .

* * *

وتقول : رأيت الذى اللذان التى قامت إليهما عنده أخواك . فهذا كلام جيّد ؛ لأنَّ قولك : اللذان مبتدأ / فى صلة الذى ، التى مبتدأة فى صلة اللذين ، وقامت إليهما صلة التى ، وعنده ظرف داخل فى الصلة [وحقّه أن يقال : وعنده خبر التى] (١) وقولك : أخواك خبر اللذين . فتمت صلة الذى فصار تقدير هذا : رأيت الذى أخواه قائمان .

ولو قلت : جاءنى الذى التان اللذان الذى يحبهما عندهما فى دارهما عنده جاريتك كان جيّدا ؛ لأنَّ الكلام الذى فى صلة الذى الأخير . فكلّ ما زدت من هذا فهذا قياسه (٢) .

* * *

واعلم أنّ (أنّ) الخنيفة إذا وصلت بفعل لم يكن فى الفعل راجع إليها . وكذلك (أنّ) الثقيلة ؛ لأنّهما حرفان ، وليسا باسمين . وإنّما يستحقّ الواحد منهما أن يكون اسما بما بعده (٣) . والذى (من) و(أى) أسماء ، فلا بُدّ فى صلاتها مما يرجع إليها ؛ ألا ترى أنّك تقول : جاءنى اللذان فى الدار ، فيعرف .

وتقول : أيهم يأتيك تضربه ، وأيهم يأتيك فاضرب .

* * *

(١) تصحيح السيراني

(٢) عدّ لمسائل ادخال الموصول على الموصول للمرة الثالثة

(٣) فى الفارقى ص ٤ « والفرق بين صلة الالف واللام وصله ان : ان صله (ان) لا يعود اليها

شئ من الصلة ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم ، ولا يرجع اليه ضمير » .

وكذلك (ما) اذا كانت بمعنى المصدر لا تحتاج الى ضمير ، لأنها حرف ، وقد جعل قوم فيها

ضميرا يرجع اليها ، وذلك باطل ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم .

والدليل على أنها حرف أنها تدخل على الفعل كدخول (أن) ولا خلاف أن (أن) لاتضم ،

ولا يعود اليها ضمير من صلتها . كذلك يلزم فى (ما) ، لأنها بمنزلتها فى دخولها على الفعل

وكونها فى تاويل المصدر ،

و(ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرا بمنزلة (أن) (١) / والأخفش يراها بمنزلة الذى مصدرا كانت أو غير مصدر. وسنشرح ما ذكرنا شرحا بينا شافيا إن شاء الله .

وتقول : أن تأتيني خيرٌ لك ، فليس في تأتيني ذكرٌ لأن ، ولو قلت : رأيت الذى تقوم لم يجز ؛ لأنك لم تردد إلى الذى شيئا وهو اسم حتى تقول : رأيت الذى تقوم إليه .

ولو قلت : بلغنى أنك منطلق لم تردد إلى (أن) شيئا . ولو قلت : جاعلى من إنك منطلق لم يجز حتى تقول : إنك منطلق إليه أو عنده .

فهذا أمر الحروف ، وهذه صفات الأسماء .

فأما اختلاف الأخفش ، وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدرا فإن سيبويه كان يقول : إذا قلت : أعجبني ما صنعت فهو بمنزلة قولك : أعجبني أن قمت . فعلى هذا يلزمه : أعجبني ما ضربت زيدا ؛ كما تقول : أعجبني أن ضربت زيدا ، وكان يقوله .

والأخفش يقول : أعجبني ما صنعت ، أى : ما صنعته ؛ كما تقول : أعجبني الذى صنعته ، ولا يُجيز : أعجبني ما قمت ؛ لأنه لا يتعدى ، وقد / خلط ، فأجاز مثله ، والقياس والصواب قول سيبويه (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٧ « ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب ما زاد الا ما نقص ، وما نفع الا ما ضر . فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك اذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (الا) فى ذا الموضع ، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير (ما) .
وقال فى ج ١ ص ٤١٠ : ومن ذلك قولهم : ائنى بعد ما تفرغ فـ (ما) وصرغ بمنزلة العراع ، وتفرغ صله .»

وقال فى ص ٣٧٧ : وتقول : أتانى الفوم ما عدا زيدا ، وأتوني ما حلا ريذا فـ (ما) هنا اسم ، وخلا ، وعدا صله له .»

ويريد سيبويه بقوله : و (ما) هنا اسم انها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهى حرف عنده وكذلك قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨ ، « لان (ما) اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما صنعت ، أى : صنيعك .»

(٢) رأى المبرد هنا صريح وواضح كبل الموضوع فى انه يرى أن (ما) المصدرية حـرف لا اسم ، فقد ارتضى مذهب سيبويه ، وجعله الصواب ، وضعف مذهب الأخفش ، ثم رماه بالتحليط .

والعجيب بعد هذا أن ينسب الرضى والسيوطى الى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم ، كما يراه الأخفش .

فإن أردت بـ (ما) معنى الذى ، فذلك ما ليس فيه كلام ؛ لأنه الباب الأكثر ، وهو الأصل ، وإنما خرّوجُها إلى المصدر قرع .

= فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥١ « وما المصدرية حرف عند سيبويه »
والرمانى والمبرد «
وفى الهمع ج ١ ص ٤٨ « الخامس : (ما) خلافاً لقولهم « منيهم » المبريد فوفى المازنى « قوله السراج والأخفش فى قولهم : « ما » أنها اسم مفترقة إلى ضمير « نعم قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٣٧٨ : « ما » ما عدا ، وما خلا لم يكن إلا النصب وذلك لأن « ما » ليست متصلة بالفتحة ، وإنما بالفتحة ، بلغة ما صنعت أى صنعك . وظاهر أنه يريد أنها تؤول مع « ما » بفتحها ، وهو متصل به ، كما قال بهذا فى سيبويه فى ج ١ ص ٣٦٧ ، ص ٣٧٧ .
٨٦ بـ ١٤ (٧)

هذا باب

ما جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ

وليس بفِعْل ولا مَصْدَر

ولكنها أسماءٌ وُضِعَتْ لِلْفِعْلِ تَدُلُّ عَلَيْهِ ، فَأَجْرِيَتْ مُجْرَاهُ مَا كَانَتْ فِي مَوَاضِعِهَا ؛ وَلَا يَجُوزُ فِيهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصْرُفُ تَصْرُفَ الْفِعْلِ ؛ كَمَا لَمْ تَصْرُفْ (إِنَّ) تَصْرُفَ الْفِعْلِ ، فَأُزْمِتْ مَوْضِعًا وَاحِدًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صَهْ وَمَهْ ، فَهَذَا إِنَّمَا مَعْنَاهُ : اسْكُتْ ، وَانْكُفْ ، فَلَيْسَ بِمَتَعَدٍّ ، وَكَذَلِكَ : وَرَاءَكَ وَإِلَيْكَ ، إِذَا حُدِّثَتْهُ شَيْئًا مُقْبِلًا عَلَيْهِ ، وَأَمْرَتْهُ أَنْ يَتَأَخَّرَ ، فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَهُوَ غَيْرُ مَتَعَدٍّ .

ومنها ما يَتَعَدَّى (١) وهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، إذا أغريته .

وكذلك : هَلُمَّ زيدا ، إذا أردت : هات زيدا فهذه اللغة الحجازية : / يقع (هَلُمَّ) فيها مَوْقِعٌ ما ذكرنا من الحروف ، فيكون للواحد وللثنتين والجمع على لفظ واحد ، كأخواتها المتقدِّمات (٢) قال الله عزَّ وجلَّ : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (٣) .

٣
١٨٣

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٢ • باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث .

وموضعها من الكلام : الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور .

ومنها ما يتعدى المنهى إلى منهى عنه ، ومنها ما لا يتعدى المنهى .

أما ما يتعدى فقولك : رويد زيدا ، فانما هو اسم أروود زيدا .

ومنها (هلم) زيدا ومنها قول العرب : حيهل الثريد .

وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى إلى مأمور به ولا إلى منهى عنه فنحو قولك : مه وصه وآه وإيه وما أشبه ذلك .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ • باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة .

بشأن ذلك الخروف المتعدي المنهى ، وليس بمتعدى بفعل ، وذلك نحو إيه وصه ومه وأشباهاها وهلم في لغة الحجاز كذلك ، إلا تراهم جعلوها للواحد وللثنتين والجمع والذكر والأنثى ، وقد تدخل الخفيفة في الثقيلة في اللغة بمنى تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد ، ورددن ، كما تقول : هلمها وهلمي وهلمن .

والهلماء فضلى ، وإنما هي من هذا الجنس التثنية ، ولكنهم حذفوا الألف ، لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، انظر من كلامهم ج ١ ص ١٢٧ ، وهذا الجزء ص ٢٥

(٣) الأحزاب ١٨

فَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَجْعَلُونَهَا فِعْلًا صَحِيحًا ، وَيَجْعَلُونَ الْهَاءَ زَائِدَةً ، فَيَقُولُونَ : هَلُمَّ يَا رَجُلٌ ، وَاللَّاتِنِينَ : هَلُمَّ ، وَلِلْجَمَاعَةِ : هَلُّمُوا ، وَالنِّسَاءُ : فَلَمُّمَنْ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : الْمُؤْمِنُ ، وَالْهَاءُ زَائِدَةٌ .

• • •

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) (١) . فَلَمْ يَنْتَصِبْ (كِتَابَ) بِقَوَاهِ (عَلَيْكُمْ) ، وَلَكِنْ لَمَّا قَالَ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) أَعْلَمَ أَنَّ هَذَا مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ . فَنَصَبَ (كِتَابَ اللَّهِ) لِلْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ هَذَا بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ؛ إِذْ كَانَ الْأَوَّلُ فِي مَعْنَى : كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ، وَكُتِبَ عَلَيْكُمْ .

وَنظِيرُ هَذَا قَوْلُهُ : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ) (٢) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَكَ بِقَوْلِهِ : (وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّ السَّحَابِ) أَنَّ تَمْرٌ فِعْلًا ، فَنَصَبَ مَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى مَجْرَى : صُنْعَ اللَّهِ .

وكذلك : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ) (٣) . قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) النساء : ٢٤

وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢١٤ « كتاب الله : انتصب باضمار فعل ، وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله (حرمت عليكم) ، وكأنه قيل : كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا .. »

وما ذهب إليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المفعول في باب الاغراء بالظروف والمجرورات مستدلا بهذه الآية ، إذ تقدير ذلك عنده : عليكم كتاب الله ، أي : « الزموا كتاب الله لا يتم دليله ، لاحتماله أن يكون مصدرا مؤكدا ، ويؤكد هذا التأويل قراءة أبي حيوة ومحمد بن السمييع اليماني : (كتب الله عليكم) . جعله فعلا ماضيا رافعا ما بعده . »

(٢) النمل : ٨٨

(٣) السجدة : ٧ : وفي سيبويه ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ « باب ما يكون المصدر فيه توكيدا

لنفسه نصبا . »

فأما المضاف فقوله الله عز وجل : (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب . صنع الله) وقال : (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم . وعد الله) وقال : (الذي أحسن كل شيء خلقه) وقال تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيماكم كتاب الله عليكم) .. لأنه لما قال : (مر السحاب) وقال (أحسن كل شيء) علم أنه خلق ، وصنع ، ولكنه وكسد وثبت للعباد .

ولما قال : (حرمت عليكم أمهاتكم) حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم مثبت ، فقال الله (كتاب الله) توكيدا ، كما قال صنع الله ..

وقد زعم قوم أن كتاب الله نصب على قوله : عليكم كتاب الله .. ،

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ١٩٩ « قرأ الجمهور خلقه بفتح اللام فعلا ماضيا صفة لكل شيء وقرأ العربيان وابن كثير بسكون اللام . »

/ ما إن يمس الأرض إلا منكبٌ منه وحرفُ الساقِ طىَّ المحملِ (١)
لأنه ذكر ما يدلُّ على أنه طَيَّان من الطيِّ ، فكان بدلا من قوله (طوى) ، وكذلك قوله :
إذا رأنتى سقطتُ أبصارها إذا رأنتى (إذا رأنتى) معناه : كلما رأنتى ، فقد خبر أن ذلك دأبها ، فكانه قال : تدأبُ
لأن قوله : (إذا رأنتى) معناه : كلما رأنتى ، فقد خبر أن ذلك دأبها ، فكانه قال : تدأبُ
دأبَ بكارٍ ؛ لأنه بدل منه .
ومثلُ هذا - إلا أن اللفظ مُشتقُّ من فعل المصدر ، ولكنهما يشبهان في الدلالة - قوله عزَّ وجلَّ :
(وتبتلُّ إليه تبتيلاً) على : وتبتلُّ إليه ، ولو كان على تبتلُّ لكان تبتيلاً .
وكذلك : (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) . لو كان على أنبت لكان إنباتاً . ولكن المعنى - والله أعلم - :
أنه إذا أنبتكم نبت نباتاً .
وقال الشاعر :

= والظاهر أنه بدل اشتمال والمبدل منه كل اى : احسن خلق كل شىء فالضمير فى خلقه
عائد على كل .
وقيل الضمير فى خلقه عائد على الله فيكون انصبه نصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة ،
كفوله (صبغه الله) وهو قول سيبويه أى خلقه خلقا ، ورجع على بدل الاشتمال بأن فيه اضافة
المصدر الى الفاعل ، وهو أكثر من اضافته الى المفعول وبأنه ابلغ فى الامتنان . . « وانظر النشر
ج ٢ ص ٣٤٧ ، والاتحاف ص ٣٥١ .
(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٠ على حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة
والنقدير : طوى طى المحمل .
يقول : اذا اضطلع لم يمس الأرض الا منكبه وحرف ساقه ، لأنه خميص البطن : فلا يصيب
بطنه الأرض .
والمحمل : محمل السيف تشبهه فى طى كشحه بجماله السيف .
والبيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى فى ديوان الهذليين ج ٢ ص ٨٨ - ١٠٠
وفى ديوان الحماسة ج ١ ص ٨٣ - ٨٩ وفى الشعر والشعراء لابن قتيبة ج ٢ ص ٦٥٣ -
٦٥٤ والخزانة ج ٣ ص ٤٦٦ - ٤٧٣ وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ والعينى ج ٣
ص ٥٥٨ وسعيد المبرد ذكره فى هذا الجزء .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٩ على حذف فعل المصدر التشبيهى .
البكار : جمع بكرة من الابل . شايحت : جدت والمشيخ من الرجال : الجاد الماضى .
والمعنى : كلما رأنتى سقطت أبصارها ، وخشعت هيبه لى ، كما تفعل البكار من الابل
اذا وجدت فحولها فى اعتراضها .
وفيل معنى شايحت : حاذرت ، ولم ينسب الرجز لقائل معين .
(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد .
وقال الله تبارك وتعالى (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) لأنه اذا قال انبته فكانه قال :
قد نبت
وقال عز وجل (وتبتل إليه تبتيلاً) لأنه اذا قال : تبتل فكانه قال : بئل .
ومن هنا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه وان نسب اليه غير ذلك
انظر الجزء الأول ص ٢٥ من المقتضب .

وخيّر الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبعه أتباعاً (١)
وهذا كثير جداً .

٣
١٨٥

ومن الحروف التي تجرى مجرى الفعل ما يكون / أشدّ تمكناً من غيره ، وذلك أنك تقول للرجل - إذا أردت تباعده - : (إليك) فيقول : (إلى) . كأنك قلت : تباعد ، فقال : أتباعد . وتقول : على زيدا ، فمعناه : أولني زيدا ، وتقول : عليك زيدا ، أي : خذ زيدا . (٢)
فإن سأل سائل عن اختلافها قيل : هي بمنزلة الأفعال التي منها ما يتعدى ، ومنها ما لا يتعدى ، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين .

* * *

ومن هذه الحروف : (حيهل) فإنما هي اسمان جعلا اسما واحدا ، وفيه أقاويل : فأجودها : حيهل بعمراً . فإذا وقفت قلت : حيهلا ، فجعلت الألف لبيان الحركة . وجائز أن تجعله نكرة فتقول : حيهلاً يا فتى ، وجائز أن تثبت الألف ، وتجعله معرفة ، فلا تنون والألف زيادة ، ومعناه : قرّبه ، وتقديره في العربية : بادِرْ بذكره ، وإنما (حي) في معنى : (هلم) (٣) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ على وقوع (اتباعاً) وهو مصدر اتبع بعد تتبع ومصدره التتبع .

والمعنى : وخير الأمر ما قد تدبرت أوله ، فعرفت الأم تعود عاقبته ؟
وشره ما ترك النظر في أوله وتتبعته أواخره بالنظر .
والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٣١-٤٢ والخزانة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٢ واطر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ وشواهد الكشاف ص ١٦٧ ، وشرح المفضليات للأنباري ص ٣٥٢ والفاثق ج ٣ ص ١٨٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ « باب من انعمل سمي الفعل فيه بأسماء مضافه .
أما ما يتعدى المأمور به إلى مأمور به فهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، وعندك زيدا . تأمره به حدثنا بذلك أبو الخطاب .
وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى فقولك : مكانك وبعدهك إذا قلت : تأخر ، وحدوته شيئاً خلفه ، وكذلك عندك إذا كنت تحذره من بين يديه شيئاً . »
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٢ « وأما حيهل النى للأمر فمن شيتين يدل ذلك على حي الصلاة .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول : حي هل الصلاة .
والدليل على أنهما جعلتا اسماً واحداً قول الشاعر :

وهيَج الحى من دار فظل لهم يومٌ كثيرٌ قناديه وحيهله
والقوافي مرفوعة . وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس ، وزعم أنه شعر أبيه . . . =

ومن ذلك قولهم : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ . قال الشاعر :
وَهَيَّجَ الْقَوْمَ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلَةٌ (١)

/ وقال فيما أثبت فيه الألف :

بَحْيَهْلًا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرَهَا مُتَقَاذِفٌ (٢)
وَأَدْخَلَ الْبَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ . . .

ومن أسماء الفِعْلِ (رُؤْيِدٌ) ولها باب تُفْرَدُ به نذكره بعد هذا الباب إن شاء الله .
ومن المصادر ويح ، وويل ، ووَيْبٌ ، وإِنَّمَا هِيَ إِذَا قَلَّتْ : وَيْلٌ أَزِيدٌ فِي مَوْضِعِ : قُبُوحٌ

= ومن العرب من يقول : حيهلا ، ومن العرب من يقول : حيهل اذا وصل «
وقال في ج ١ ص ١٢٣ » ومنها قول العرب : حيهل الثريد ، وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب
يقول : حيهل الصلاة . فهذا اسم : اثت الصلاة ، أى : ائتوا الثريد ، واتوا الصلاة .
وانظر لغاتها في المخصص ج ١٤ ص ٨٩

(١) استشهد به سيبويه كما ذكرنا قبل على أنه جعله اسما واحدا وأعربه .
هيج : فرق . دار : واد قريب من هجر . ظل : استمر قيل فاعل هيج ضمير غراب البين
وقد ذكر قيل .

ويجوز أن يكون هيج وظل متوجهين الى يوم وتنازعا فيه
وظل لهم يوم . من باب قولهم نهاره صائم .
والتنادى مصدر تنادى أى نادى القوم بعضهم بعضا ولم يعرف له قائل وانظر الخسزارة ج ٣
ص ٤٢ - ٤٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٢ على حكاية حيهلا وتركه على لفظه
الاجزاء السوف . المطيه : الدابة
المتقاذف : الذى يتبع بعضه بعضا كأن كل سير تسيره هذه المطيه ينفذ بها الى سيراخر .
وقييل : العذاف : سرعة السير ، وفرس متقاذف : سريع العدو ويجوز أن يكون المتقاذف
الذى يرمى بعضه بعضا لسرعته .

يريد أنهم مسرعون فى السير ، فهم يسوقون بهذا الصوت ، لسرع فى سيرها وقال : أمام
المطايا ، لأنه اذا سبقت الاولى تبعها مابعدا .

ورواية سيبويه وغيره ، سيرها المتقاذف . فيجوز أن يكون جملة من مبتدأ وخبر صفة لمطية
وأن يكون سيرها فاعلا للظرف ، لاعتماده على موصوف و (المتقاذف) صفة لسيرها ،
ويجوز أن يكون سيرها المتقاذف مبتدأ موصوفا خبره الظرف قبله ونسب البيت فى سيبويه
الى النابتة الجعدى .

ونسبة ابن المسنوفى لمزاحم بن الحارث العقيلي وكذلك فى اللسان (حى) .
انظر الخسزارة ج ٣ ص ٤٣ - ٤٤ ، والمخصص ج ٧ ص ١٢٧ ، ج ١٤ ص ٨٩

لزيد (١) . ولكن لم يجر أن يكون منها أفعال لعلّة مشروحة في التصريف (٢) .
وكذلك أفة وتُمة ، وإنما هي في موضع : نَسْنَا وَدَفَرَا (٣) .
ومنها : سبحان الله ، ورِيحَانَه ، ومعَادَ الله ، وعَمَرَكَ اللهُ ، وقَعْدَكَ اللهُ في النداء (٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ : « وأما فوله سبحانه (ويل يومئذ للمكذبين)
و (ويل للمطففين) فإنه لا ينبغي أن يقول : انه دعاء ههنا ، لأن الكلام بذاك ، واللفظ به
قبيح ، ولكن العباد كلموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم فكأنه : - والله أعلم - قيل لهم : ويل
للمطففين ، ويل للمكذبين . أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم . .
واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ،

(٢) تقدم في الأول ص ٢٢٢

(٣) سيأتي في ص ١٩٨ من الأصل .

(٤) تقدمت في الجزء الثاني ص ٣٢٦ - ٣٢٩

هذا باب

تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء
الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء

المدعويها من غير المصادر ؛ نحو : تُربيا وجندلا ، وما أشبه ذلك -

أما (رؤيد) زيدا ، فاسمٌ للفعل (١) ، وليس بمصدر ، وبُني على الفتح ؛ لأنه غير متصرف / كما فعلت بأخواته المبنيات ، نحو : صه ، وهه ، ولم يسكن آخره ؛ لأن قبله حرفا ساكنا ، واخترت له الفتح للياء التي قبله ؛ كما فعلت في (أين) ، و (كيف) وما أشبه ذلك . قال الشاعر :

رؤيدٌ علياً جُداً ما ثدي أمهم إلبنا ولكن ودهم متماين (٢)

فإن قلت : أروده كان المصدر إروادا ، وتصرف تصرف جميع المصادر . فإن حذفته الزوائد على هذه الشريطة صرفت (رؤيد) فقلت : رؤيدا يا فتى .

٣
١٨٧

(١) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤ « باب منصرف رؤيد .
تقول : رؤيدا زيدا ؛ وانما تريد : أروود زيدا . قال الهذلي :

رؤيدٌ علياً جُداً ما ثدي أمهم إلبنا ولكن بفضهم متماين

وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رؤيد ما الشعر . يريد : أروود الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك ، فدع الشعر . فقد تبين لك أن (رؤيد) في موضع الفعل .

(٢) استشهد به سيبويه كما ذكرنا .

جد : قطع . المين : الكذب .

ويقول الأعلام في معناه : أمهلم حتى يؤوبوا إلينا بدهم ، ويرجعوا عما هم عليه من فطيمتهم وبعضهم ، ففضيمهم لنا على غير أصل ، وبفضهم إيانا لا حقيقة له .

والبيت من قصيده للمعطل الهذلي وهي في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٤٣ - ٤٩ والبيت في المخصص ح ١٤ ص ٨٩ واللسان (رود)

ورواه في (مان) برواية : متمان وفال : معناه قديم وهو من قولهم : جاءني الأمر وما مانت فيه مانه ؛ أي ما طلبته ولا أطلت هيباه فهي عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل وهذا معنى القدم وقد روى : متماين بغير همز . فهو حينئذ من المين وهو الكذب ويروى ميامن أي مائل إلى اليمين .

والعجب من الصبان في قوله : لم أر من تكلم على هذا البيت . الأشموني ج ٢ ص ٤٢٤

وإن نعت به قلت : ضَعُهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ، وتُفْرده وتُضَيِّفه ؛ لِأَنَّهُ كَسَائِرُ الْمَصَادِر .
وتقول : رُوَيْدًا زَيْدًا (١) ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (فَضْرَبِ الرَّقَابِ) (٢) ، وَرُوَيْدًا
زَيْدًا ؛ كَمَا تَقُولُ : ضَرَبًا زَيْدًا فِي الْأَمْرِ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : رُوَيْدًا زَيْدًا - فَإِنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدَتِ لِلْمَخَاطَبَةِ ، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ (٣) ،
وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : النَّجَاءُكَ (٤) يَا فَتَى ، وَأَرَيْتَكَ (٥) زَيْدًا مَا فَعَلَ ؟ ، وَكَقَوْلِكَ :

(١) - فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٢٥ « وَحَدَّثْنَا مِنْ لَانْتَهَمَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يَقُولُ : رُوَيْدٌ
نَفْسَهُ جَعَلَهُ مَصْدَرًا كَقَوْلِهِ (فَضْرَبِ الرَّقَابِ) » وَقَالَ فِي ص ١٢٤ « وَيَكُونُ (رُوَيْدًا) أَيْضًا
صِفَةً كَقَوْلِكَ : سَارُوا سَيْرًا رُوَيْدًا وَيَقْسُولُونَ أَيْضًا : سَارُوا رُوَيْدًا فِيحْدَفُونَ السَّبْرَ ، وَيَجْمَلُونَهُ
حَالًا »

(٢) سورة محمد : ٤

(٣) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٢٤ وَأَعْلَمُ أَنَّ (رُوَيْدًا) تَلْحَقُهَا الْكَافُ ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ (أَفْعَلِ)
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رُوَيْدًا زَيْدًا ، وَرُوَيْدًا زَيْدًا .

وَهَذِهِ الْكَافُ الَّتِي لَحِقَتْ أَيْضًا لِحَقَّتْ ، لِتَبْيِينِ الْمَخَاطَبِ الْمَخْصُوصِ ، لِأَنَّ (رُوَيْدًا) تَقَعُ لِلوَاحِدِ
وَالْجَمْعِ وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى ، فَانْمَا أَدْخَلَ الْكَافَ حِينَ خَافَ التَّبْيِيسَ مِنْ يَعْنَى بِمَنْ لَا يَعْنَى ، وَأَنْمَسَا
حَذْفِهَا فِي الْأَوَّلِ اسْتِغْنَاءً بِعِلْمِ الْمَخَاطَبِ أَنَّهُ لَا يَعْنَى غَيْرَهُ .

فَلْحَاقَ الْكَافَ كَقَوْلِكَ : يَا فُلَانُ لِلرَّجُلِ حَتَّى يَقْبَلَ عَلَيْكَ ، وَتَرَكَهَا كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ : أَنْتَ تَفْعَلُ
إِذَا كَانَ مَقْبَلًا عَلَيْكَ بِوَجْهِهِ ، مَنْصَتًا لَكَ ، فَتَرَكْتَ يَا فُلَانُ حِينَ قُلْتَ : أَنْتَ تَفْعَلُ اسْتِغْنَاءً بِأَقْبَالِهِ
عَلَيْهِ .

وَقَدْ تَقُولُ أَيْضًا : رُوَيْدًا لِمَنْ يَخَافُ أَنْ يَلْتَبِسَ بِسِوَاهِ تَوْكِيدًا ؛ كَمَا تَقُولُ لِلْمَقْبَلِ عَلَيْكَ ،
الْمَنْصَتُ لَكَ : أَنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ يَا فُلَانُ تَوْكِيدًا . . . »

(٤) - فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٢٤ « وَكَقَوْلِهِمْ : النَّجَاءُكَ فَهَذِهِ الْكَافُ لَمْ تَجِءْ عَلِمًا لِلْمَأْمُورِينَ
وَالْمَنْهِيِّينَ الْمَضْمُرِينَ ، وَلَوْ كَانَتْ عَلِمًا لِلْمَضْمُرِينَ لَكَانَ خَطًا ، لِأَنَّ الْمَضْمُرِينَ هَاهُنَا فَاعِلُونَ ، وَعِلَامَةٌ
الْمَضْمُرِينَ الْفَاعِلِينَ الْوَاوُ كَقَوْلِكَ : افْعَلُوا ، وَأَمَّا جَاءَتْ هَذِهِ الْكَافُ تَوْكِيدًا وَتَخْصِيصًا ، وَلَوْ
كَانَتْ اسْمًا لَكَانَ النَّجَاءُكَ مَحَالًا ، لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ الْاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ ؛ وَيَنْبَغِي لِمَنْ زَعَمَ
أَنَّهُنَّ اسْمًا أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ كَافَ ذَلِكَ اسْمٌ » .

وَفِي اللَّسَانِ : وَقَالُوا : النَّجَاءُكَ ، فَادْخَلُوا الْكَافَ لِلتَّخْصِيصِ بِالْخَطَابِ وَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنْ
الْأَعْرَابِ لِأَنَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ مَعَاقِبَةً لِلْإِضَافَةِ .

وَفِي ابْنِ عَيْشٍ ج ٣ ص ٩٢ « نَحْوُ قَوْلِهِمْ : النَّجَاءُكَ الْكَافُ حَرْفٌ لِمَجْرَدِ الْخَطَابِ ، وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ اسْمًا لَكَانَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَلَيْسَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ ،
لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ لَمْ يَخْلُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا .
لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا ، لِأَنَّهُ لَا رَافِعَ هُنَاكَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا لِغَدَمِ النَّاصِبِ أَيْضًا ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَخْفُوضًا ، لِأَنَّ مَا فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ فِي بَابِ الْحُسْنِ الْوَجْهِ ،
وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْهُ » وَقَالَ فِي ص ١٣٤ هُوَ بِمَعْنَى أَنْجِ وَانظُرْ ج ٨ ص ١٢٦ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ ج ٢
ص ٢٦٢

(٥) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٢٥ « وَمَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ قَوْلُ الْعَرَبِ : أَرَأَيْتَكَ فُلَانًا مَا
حَالُهُ ؟ فَالْتَا عِلَامَةُ الْمَضْمُرِ الْمَخَاطَبِ الْمَرْفُوعِ ، وَلَوْ لَمْ تَلْحَقِ الْكَافُ كُنْتَ مُسْتَفْنِيًا كَاسْتَفْنَائِكَ =

أَبْصِرْكَ (١) زيدا . إنما الكافُ زائدةٌ للمخاطبة ، ولولا ذلك لكان النَّجَاعُكَ مُحَالًا ؛ لِأَنَّكَ لَا تُضَيِّفُ
الاسم وفيه / الألف واللام . وقوله عَزَّ وَجَلَّ : (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَنَا عَلَىٰ) (٢) قد أَوْضَحَ
لك أَنَّ الكافَ زائدة .

ولو كانت في رُوَيْدِكَ علامةً للفاعلين لكان خَطَأً إِذَا قُلْتَ : (رُوَيْدُكُمْ) ؛ لِأَنَّ علامةَ الفاعلين
الواو ؛ كقولك : أَرُوْدُوا .

* * *

واعلم أَنَّ هذه الأسماء ما كان منها مصدرا ، أو موضوعا موضع المصدر—فإن فيه الفاعل مُضْمَرًا ؛
لأنَّه كالفِعْلُ المأمور به . تقول : رُوَيْدَكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ، وَعَلَيْكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ .
فإن حذف التوكيد قُبْحٌ ، وإعرابه الرفعُ على كلِّ حال ؛ ألا ترى أَنَّكَ لو قلت : قم وَعَبْدُ اللَّهِ
كان جائزا على قُبْحٍ حَتَّى تقول : قم أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، و(فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا) (٣)
و(اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) (٤) .

فإن ظال الكلام حَسَنَ حَذْفِ التوكيد ؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا
وَلَا آبَاؤُنَا) (٥) وقد مضى هذا مُفَسَّرًا في موضعه (٦) .

وكذلك ما نَعْتَهُ (٧) بالنفس في المرفوع . إِنَّمَا يَجْرِي على توكيد فإن لم تُؤَكِّدْ جاز على قُبْحٍ .
وهو قولك : قم أَنْتَ نَفْسُكَ . فإن قلت : قم نَفْسُكَ جاز . وذلك قولك : رُوَيْدَكَ أَنْتَ نَفْسُكَ

= حين كان المخاطب مقبلا عليك عن قولك : يا زيد ، ولحاق الكاف كقولك : يا زيد لمن لو لم تقل
له : يا زيد استغنيت ، فإنا جاءت الكاف في آرايت والنداء في هذا الموضع توكيدا . وما يجيء
في الكلام توكيدا لو طرح كان مستغني عنه كثير ، .

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٤ « وكذلك قولهم : أنظر ك زيدا الكاف حرف خطاب ، لأن
هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور المتصل . وقال في ج ٨ ص ١٢٦ ومثله : أنظر ك زيدا ،
لأنك لا تقول : أضربك زيدا » .

وفي الشمني على المعنى ج ٢ ص ١٥ وقد تلحق ألفاظ أخرى شذوذا كقولك : أبصر ك زيدا
وليسك زيد قائما ونعمك الرجل زيد .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٣١ وقد تلحق الكاف الحرفية بلي وأبصر وأنظر وكلا وليس
ونعم وبئس (٢) الاسراء : ٦٢ .

بسط القول في آرايتك . آرايتكم أبو حيان في البحر المحيط ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٧ ،
ص ١٣١ - ١٣٢ ، ج ٦ ص ٥٧

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ومجالس نعلب ص ٢٥٩ - ٢٦٠
وسيعيد المبرد حديث الكاف الحرفية مرة أخرى في هذا الجزء .

(٣) المائدة : ٢٤ (٤) البقرة : ٣٥ (٥) الانعام : ١٤٨

(٦) لم يتقدم هذا الحديث وسيذكره في الجزء الرابع ص ٤٣٤

(٧) في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم المضمر في النية =

زيدا ، وعليك أنت نفسك زيدا ، ودونك أنت نفسك زيدا ، والحذفُ جائزٌ قبيحٌ إذا قلت :
رُوَيْدَكَ نَفْسُكَ زِيدًا .

واعلم أنك إذا قلت : عليك زيدا ففى (عليك) اسمان : أحدهما : المرفوع الفاعل ، والآخر :
هذه الكافُ المخفوضة . تقول : عليكم أنفسكم أجمعون زيدا ، فتجعل قولك (أجمعون) للفاعل :
وتجعل قولك : (أنفسكم) للكاف .

وإن شئت أجريتهما جميعا على الكاف فحفضته . وإن شئت أكّدت ، ورفعتهما لما ذكرت
لك من قبْحِ مَجْرَىِ النَّفْسِ فى المرفوعِ إلَّا بتوكيد ، وإن شئت رفعت بغير توكيد على قبْحِ (١)
وإن قلت : رُوَيْدَ نَفْسِكَ ، أو رويدك - جعلت النفس مفعولة بمنزلة زيد ؛ كما قال الله
عز وجل : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ) (٢)

= وما يكون صفة له فى النية ، كما تقول فى المظهر .
أما المعطوف فكقولك : رويدكم أنتم وعبد الله . كأنك قلت : اعملوا أنتم وعبد الله ، لأن
المضمر فى النية مرفوع ، فهو يجرى مجرى المضمر الذى ثنيت علامته فى الفعل .
فإن قلت : رويدكم فمبداً لله فهو أيضا رفع ، وفيه قبْحٌ ، لأنك لو قلت : اذهب وعبد الله
كان فيه قبْحٌ ، فإذا قلت : اذهب أنت وعبد الله حسن ، ومثل ذلك فى القرآن (فاذهب أنت
وربك فقاتلا) و (اسكن أنت وزوجك) .
وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم . كأنك قلت : اعملوا أنتم وأنفسكم .
فإن قلت : رويدكم أنفسكم رفعت ، وفيها قبْحٌ ، لأن قولك اعملوا أنفسكم فيها
قبْحٌ ، فإذا قلت : أنتم أنفسكم حسن الكلام .
وتقول : رويدكم أجمعون ورويدكم أنتم أجمعون كل حسن . . . ،
والمبرد هنا أطلق على التوكيد نعتا وسيبويه أطلق عليه صفة هنا وفى مواضع من كتابه .
انظر ج ١ ص ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ١٤٠ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٢٦ - ١٢٧ « واعلم أن هذه الأسماء المضامة بمنزلة الأسماء
المفردة فى العطف والصفات وفيما قبْحٌ فيها وحسن ، لأن الفاعلُ المأمور والفاعلُ المنهى فى
هذا الباب مضمران فى النية ، ولا يجوز أن تقول رويده زيدا . . .
وقد يجوز أن تقول : عليكم أنفسكم ، وأجمعين ، فتحملة على الضمير المجرور الذى
ذكرته للمخاطبة . . .

ويدل على أنك إذا قلت عليك فقد اضمرت فاعلا فى النية ، وإنما الكاف للمخاطبة
قولك : على زيدا . . .

وإذا قال : عليك زيدا فكأنه قال له . أنت زيدا ، إلا يرى أن للمأمور اسمين ، أسما
للمخاطبة مجرورا ، واسمه الفاعل المضمر فى النية . . .
فإذا قلت : عليك فله اسمان مجرور ومرفوع ، ولا يحسن أن تقول : عليك وأخيك ، كما
لا يحسن أن تقول : هلم لك وأخيك » .

هذا باب

إِيَّاكَ فِي الْأَمْرِ

أَعْلَمُ أَنَّ (إِيَّاكَ) اسْمُ الْمَكْنَى عَنْهُ فِي النَّصْبِ ؛ كَمَا أَنَّ (أَنْتِ) اسْمُهُ فِي الرَّفْعِ ، وَهُمَا مَنْفَصِلَانِ .
لَا تَقُولُ : إِيَّاكَ إِذَا قَدَّرْتَ عَلَى الْكَافِ فِي رَأْيِكَ وَأَخْوَاتِهَا ؛ نَحْوُ : ضَرَبْتَهُ ، وَضَرَبْنِي . وَكَذَلِكَ
(أَنْتِ) لَا تَقَعُ / مَوْقِعَ النَّاءِ وَأَخْوَاتِهَا فِي ضَرَبْتَ وَضَرَبْنَا ، وَزَيْدٌ قَامَ يَا فَتَى ، فَيَقَعُ الضَّمِيرُ
فِي النِّيَّةِ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي هَذَا (١) .

٣
١٩٠

فَلَمَّا كَانَتْ (إِيَّاكَ) لَا تَقَعُ إِلَّا اسْمًا لِمَنْصُوبٍ كَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ ، دَالَّةً عَلَيْهِ ، وَلَمْ تَقَعُ
هَذِهِ الْهَيْئَةُ إِلَّا فِي الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفِعْلٍ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ يَا فَتَى
وَلِنَّمَا التَّأْوِيلُ : اتَّقِ نَفْسَكَ وَالْأَسَدَ . وَ(إِيَّاكَ) مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ وَالْأَسَدُ مُتَقَيَّانِ . وَكَذَلِكَ :
إِيَّاكَ وَالصَّبِيَّ ، وَإِيَّاكَ وَمَكْرُوهَ عَبْدِ اللَّهِ (٢) ، وَإِنْ أَكَّدْتَ رَفَعْتَ إِنْ شِئْتَ ، فَقَالَتْ : إِيَّاكَ أَنْتِ
وَزَيْدٌ ؛ لِأَنَّ مَعَ (إِيَّاكَ) ضَمِيرًا ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي الْفِعْلِ الَّذِي نَصَبْتَهُ .

أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى (إِيَّاكَ) إِنَّمَا هُوَ : احْذَرِ ، وَاتَّقِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَإِنْ شِئْتَ قَالَتْ : إِيَّاكَ
أَنْتِ وَزَيْدًا ، فَجَعَلْتَ (أَنْتِ) تَوْكِيدًا لِذَلِكَ الْمَضْمَرِ ، فَإِنْ قَالَتْ : إِيَّاكَ وَزَيْدٌ فَهُوَ قَبِيحٌ وَهُوَ
عَلَى قُبْحِهِ جَائِزٌ كَجَرَّازِهِ فِي قُمْ وَزَيْدٌ (٣)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٦١ ، وهذا الجزء ص ١١٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٣٨ « ومن ذلك أيضا قولك : اياك والاسد ، واياي والشر .
كانه قال : اياك فائقين والاسد .
وكانه قال : اياي لائقين والشر . فاياك متقى ، والاسبس وانشر متقيان فكلاهما مفعول
ومفعول منه » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٤٠ « باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر
في النية ، ويكون معطوفا على المفعول ، وما يكون بصفة المرفوع المضمر في النية .
وذلك قولك : اياك أنت نفسك أن تفعل ، واياك نفسك أن تفعل ، فان عنيت الفاعل
المضمر في النية قلت : اياك أنت نفسك .
كانك قلت : اياك نح أنت نفسك ، وحملته على الاسم المضمر في نح .
فان قلت : اياك نفسك . تريد الاسم المضمر الماعل فهو قبيح ، وهو على قبحه رفع ،
ويدللك على قبحه أنك لو قلت : اذهب نفسك كان قبيحا حتى تقسول : أنت ، فمن ثم كان
النصب أحسن ، لأنك اذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب بغير أنت جاز

والبيت يستوى فيه الوجهان ؛ لأنه فيه تأكيد وهو قوله :

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ (١)

٣
١٩١

ولا يجوز أن تقول : إِيَّاكَ زَيْدًا ؛ كما لا يجوز أن تقول : زَيْدًا اضْرِبْ عَمْرًا/حَتَّى تقول (وعمرًا) .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِيَّاكَ أَنْ تَقْرَبَ الْأَسَدَ فَجَيِّدٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) تُحَدَفُ مَعَهَا اللَّامُ لِطَوْلِهَا بِالصَّلَةِ .
تقول : أَكْرَمْتُكَ أَنْ اجْتَرَّ مَوَدَّةَ زَيْدٍ . فالعنى : إِيَّاكَ احْذَرِ مِنْ أَجْلِ كَذَا ، فَهَذَا جَائِزٌ ، وَإِنْ
أَدْخَلْتَ الْوَاوَ فَجَيِّدٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) وَصَلَتْهَا مَصْدَرٌ .

فَأَمَّا (إِيَّاكَ الضَّرْبُ) فَلَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ : إِيَّاكَ زَيْدًا (٢) .

فَإِنْ اضْطَرَّ شَاعِرٌ جَازٌ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ لِلضَّرُورَةِ بِقَوْلِهِ : «أَنْ تَقْرَبَا» . وَعَلَى هَذَا :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (٣)

فَأَضْمَرَ بَعْدَ قَوْلِهِ : إِيَّاكَ فِعْلًا آخَرَ عَلَى كَلَامَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : إِيَّاكَ أَعْلَمَهُ أَنَّهُ يَزْجُرُهُ ،

فَأَضْمَرَ فِعْلًا . يَرِيدُ : اتَّقِ الْمِرَاءَ يَا فَتَى .

* * *

= تقول : رأيتك نفسك ، ولا تقول : انطلقت نفسك .

وإذا عطف قلت : اياك وزيدا والأسد .

فان حملت الثناني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ، لانك لو قلت : اذهب وزيد

كان قبيحا حتى تقول : اذهب أنت وزيد .

فان قلت : اياك أنت وزيد فانت بالخيار : ان شئت حملته على المنصوب ، وان شئت على

المضمر المرفوع

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٠ على أنه عطف عبد المسيح على اياك فقد أنشده

بنصب المعطوف .

البيت لجريير يخاطب الفرزدق لميله مع الاخطل ، فيقول له : لا تقرب المسجد ، فلست على

الملة لميلك الى النصرارى ومداخلتك لهم .

وفى ديوان جريير قصيدة من بحر الشاهد ورويه ص ١٢٧ - ١٣٢ وليس فيها الشاهد

ويظهر أنه سقط منها . ورواية سيبويه : اياك أيضا ، فيكون قد دخله الخرم .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١ « و اعلم أنه لا يجوز أن تقول : اياك زيدا ؛ كما أنه

لا يجوز أن تقول : رأسك الجدار حتى تقول من الجدار والجدار .

وكذلك أن تفعل إذا أردت اياك والفعل .

فاذا قلت : اياك أن تفعل تريد : اياك أعظ مخافه أن تفعل أو من أجل أن تفعل جاز ،

لانك لا تريد أن تضمه الى الاسم الاول كأنك قلت : اياك نج لمكان كذا وكذا .

ولو قلت : اياك الاسد تريد من الاسد لم يجز ، كما جاز فى أن « .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤١ « زعموا أن ابن أبى اسحق أجاز هذا البيت فى شاعر :

اياك اياك المراء . . . كأنه قال : اياك ، ثم أضمر بعد « اياك » فعلا آخر فقال : اتق المراء . =

والفَضْلُ بين المصدر نحو : الضرب والقتل ، وبين (أن يضرب) ، و(أن يقتل) في المعنى -
أن الضرب اسم للفعل يقع على أحواله الثلاثة : الماضي ، والموجود ، والمنتظر . وقولك : أن
تفعل لا يكون إلا لما يأتي (١) . فإن قلت : أن فعلت ، فلا يكون إلا للماضي ولا يقع للحال البتة .
وقراءة من قرأ : (وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) (٢) معناه : المضي .

وإن قرأ : (إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) فمعناه : متى كان ذا ؛ لأنها / (إن) التي للجزاء
والحذف مع (أن) وصلتها مُستعمل في الكلام لما ذكرت لك من أنها علة لوقوع الشيء

فعلى هذا يكون ، وهذا بين واضح .

وأما قول الله عز وجل : (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ
فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) (٣) .

= المرء : مصدر ماريته مارة ومرء ، أى : جادلته .
ويقال : ماريته أيضا : اذا طعنت في قوله تزييفا للقول وتصغيرا للقاتل ، ولا يكون المرء
اعتراضا بخلاف الجدل فانه يكون ابتداء واعتراضا .
ونسب البيت الى الفضل بن عبد الرحمن القرشي .
ورأى المبرد في اعراب البيت صريح في أن المرء منصوب باضمار فعل بعد اياك على كلامين ،
كما براه سيبويه .
والبغدادي في الخزانة ج ١ ص ٤٦٥ ينسب الى المبرد رأيا مخالفا لسيبويه ، قال : « وسيبويه
يقدر فيه : اتق المرء ، كما يقدر فعلا آخر . ينصب اياك » .
وعند المبرد المرء بتقدير ان تمارى كما تقول : اياك ان تمارى ، أى : مخافة ان تمارى » .
(١) عقد السيوطي في الأشباه بابا للفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول ج ٢ ص
١٩٤ - ١٩٨ ، ومما ذكره من الفروق .
أن المصدر المؤول لا ينعت ، ولا يقع مؤكدا ، ولا ينوب عن ظرف الزمان . .

(٢) الأحزاب : ٥٠ - القراءة بفتح همزة أن من الشواذ - ابن خالويه ص ١٢٠ والاتحاف
ص ٣٥٦ وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٢٤٢ « وعن الحسن ان بفتح الهمزة بدل اشتمال
من امرأة أو على حذف لام العلة » .

(٣) البقره . ٢٨٢ . الفراءتان بفتح همزة أن وكسرها من السبعة .
انظر غيث النفع ص ٥٧ شرح الشاطبية ص ١٦٩ النشر ج ٢ ص ٢٣٦ والاتحاف
ص ١٦٦ وفي البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤٩ « وأما (أن تفضل) بفتح الهمزة فهو في موضع
المفعول من أجله ، أى : لأن نضل على تنزيل السبب وهو الضلال منزلة المسبب عنه وهو
الاذكار ، كما ينزل المسبب منزلة السبب لالتباسهما واتصالهما ، فهو كلام محمول على
المعنى ، أى : لأن تذكر احدهما الأخرى ان ضلت ، ونظيره : اعددت الخشبة ان يبيل
الحائط فادعاه ، واعددت السلاح ان يطرق العدو ، فادفعه .
ليس اعداد الخشبة لاجل الميل انما اعدادها لادعام الحائط اذا مال ، ولا يجوز ان يكون
التقدير : مخافة أن تضل لاجل عطف فتذكر عليه .

فإن قال قائل : قوله : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) لما ذكر . وهو لم يُعِدِّدَ الإِشْهَادَ ؛ لِأَنَّ تَضِيلًا

إِحْدَاهُمَا .

فالجواب في ذلك : أَنَّهُ إِنَّمَا أَعَدَّ الإِشْهَادَ لِلتَّذْكِيرِ ، وَلَكِنْ تَقَدَّمَتْ (أَنْ تَضِلَّ) ؛ لِتَوْقِعِ سَبَبِ التَّذْكِيرِ . وَنَظِيرُهُ مِنَ الْكَلَامِ : أَعَدَدْتَ هَذَا أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ . فَأَدْعَمَهُ ، وَلَمْ يُعَدِّدْهُ طَلْبًا لِأَنَّ يَمِيلَ الْحَائِطُ . ، وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ بِعِلَّةِ الدَّعْمِ ، فَاسْتَقْصَاءُ الْمَعْنَى : إِنَّمَا هُوَ : أَعَدَدْتَ هَذَا لِأَنَّ إِنْ مَالَ الْحَائِطُ . دَعَمْتَهُ ، فَإِنَّ الْأُولَى هِيَ الثَّانِيَّةُ .

* * *

وقد يحذف الفعل في التكرير [وفي العطف] وذلك قولك : رَأْسُكَ وَالْحَائِطُ ، وَرَأْسُهُ وَالْمِيفَ

يَأْتِي . فَإِنَّمَا حُذِفَ الْفِعْلُ لِلإِطَالَةِ / وَالتَّكْرِيرِ ، وَدَلَّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ بِمَا يُشَاهِدُ مِنَ الْحَالِ (١) .

ومن أمثال العرب : «رَأْسُكَ وَالسِّيفَ» ، ومن أمثالهم : «أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ (٢)» وقد دلَّ

هذا على أَنَّهُ يَرِيدُ : بَادِرْ أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ .

وَالأَوَّلُ عَلَى أَنَّهُ : نَحَّ رَأْسُكَ مِنَ السِّيفِ . وَتَقْدِيرُهُ فِي الْفِعْلِ : أَتَقَى رَأْسُكَ وَالسِّيفَ ،

= وَقَالَ النُّحَاسُ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ سَلِيمَانَ يَحْكِي عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّ التَّقْدِيرَ : كَرَاهَهُ أَنْ تَضِلَّ .

قال أبو جعفر : وهذا غلط ، إذ يصير المعنى كراهة أن تذكر ،

وما نقله النُّحَاسُ عَنِ الْإِخْفَشِ عَنِ الْمُبَرِّدِ لَا يَتَّفِقُ مَعَ كَلَامِ الْمُبَرِّدِ هُنَا .

وفي كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذْكُرْ إِحْدَاهُمَا

الْأُخْرَى) فَانْتَصَبَ ، لِأَنَّهُ أَمَرَهُ بِالْإِشْهَادِ ، لِأَنَّ تَذْكَرَ إِحْدَاهُمَا الْآخْرَى وَمِنْ أَجْلِ أَنْ تَذْكَرَ . فَان

قال انسان : كيف جاز أن تقول : أن تضل ولم يعد هذا للضلال وللاقتباس ؟ فإنما ذكر أن

تضل ، لأنه سبب الأذكار ، كما يقول الرجل : أعددت أن يميل الحائط فأدعمه ، وهو لا يطلب

باعداد ذلك ميلان الحائط ، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه » وانظر ص ٤٧٦ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٣٨ « وَمِنْ ذَلِكَ رَأْسُهُ وَالْحَائِطُ . كَأَنَّهُ قَالَ : خَلَّ ، أَوْ دَعَّ

رَأْسَهُ مَعَ الْحَائِطِ ، فَالرَّأْسُ مَفْعُولٌ وَالْحَائِطُ مَفْعُولٌ مَعَهُ فَانْتَصَبَا جَمِيعًا » .

(٢) في مجمع الأمثال ج ١ ص ٥٢ « أَيْ : إِذْ ذَكَرَ أَهْلَكَ وَبَعْدَهُمْ عَنكَ ، وَاحْتَذَرَ اللَّيْلَ

وَظَلَمْتَهُ ، فَهُمَا مَنْصُوبَانِ بِأَضْمَارِ فِعْلِ .

يَضْرِبُ فِي التَّحْذِيرِ وَالْأَمْرِ بِالْحَزْمِ » .

وفي الخصائص ج ١ ص ٢٧٩ باب في الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى . .

وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلك والليل) معناه : الحق أهلك قبل الليل ، وربما

دعا ذلك من لادربة له إلى أن يقول : أهلك والليل فيجره ، وإنما تقديره : الحق أهلك وسابق

الليل »

وفي سيبويه ج ١ ص ١٢٨ « وَمِثْلُ ذَلِكَ : أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : بَادِرْ أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْلِ ،

وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنْ يَحْذَرَهُ أَنْ يَدْرِكَهُ اللَّيْلُ وَاللَّيْلُ مَحْذَرٌ مِنْهُ . .

ومن ذلك قولهم : ماز رأسك والسيف ، كما نقول : رأسك والحائط وهو يحذره » .

وقال أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ١٣١ - ١٣٢ في الحديث عن تقدير سيبويه =

فلو أفردت لم يَجْزِ حَذْفُ الْفِعْلِ إِلَّا وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ . نحو : زيدا . لو قلت ذلك لم يَدْرِ ما الْفِعْلُ المحذوف (١) ؟ .

فإن رأيت رجلا قد أشار بسيف فقلت : زيدا أو ذكرت أنه يضرب أو نحو ذلك [جاز ؛ لأن المعنى : أوقع ضَرْبَكَ بزيدا] (٢) .

فإن كان مصدرا فقد دلَّ على فِعْلٍ ، فمن ذلك : ضَرْبًا ضَرْبًا ، إذا كنت تأمر .
وإنما كان الحَذْفُ في الأمر جائزا ؛ لأنَّ الأمر لا يكون إِلَّا بِفِعْلٍ . قال الله عزَّ وجلَّ :
(فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) وقال : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) . فالمصدر المأمور به يكون نكرة ، وبالألف واللام ، ومضافا . كلُّ ذلك مطَّرد في الأمر ، وكلُّ شيء كان في معنى المصدر فمَجْرَاهُ مَجْرَى المصدر ، وسنبيِّن ذلك (٣) إن شاء الله .

فأما قولك : الحمد لله في الخبر ، وسَقِيًّا / لزيد ، ورَعِيًّا له . - فله باب يفرد به إن شاء الله

٣
١٩٤

= : « وسببويه كثيرا ما يمثل في كتابه على المعنى ، فيتخيَّل من لا خبرة له انه قد جساء بتقدير الاعراب ، فيحمله في الاعراب عليه ، وهو لا يدري ، فيكون مخطئا ، وعنده انه مصيب فاذا نوزع في ذلك قال : هكذا قال سببويه وغيره . واذا تفتنت لهذا في الكتاب وجسده كثيرا ، واكثر ما يستعمل في المنصوبات في صدر الكتاب لأنه موضع مشكل ، ولما يهتدى له . »
وفي مجمع الامثال ج ٢ ص ٢٧٩ : ماز رأسك والسيف .

قال الأصمعي : أصل ذلك : أن رجلا يقال له مازن أسر رجلا ، وكان يطلب المأسور بذحل فقال له : ماز أي يا مازن رأسك والسيف فنحى رأسه فضرب الرجل عنق الأسير . .

(١) في سببويه ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٠ . باب ما يضم في الفعل المستعمل اظهاره من غير الأمر والنهي .

وذلك اذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا في هيئة الحاج ، فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زكنت أنه يريد مكة . كأنك قلت : يريد مكة والله ، ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله ، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه .

أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس ، فقلت : القسرسطاس والله ، أي : أصساب القرطاس

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) سيأتي ذلك قريبا في هذا الجزء فنرجى التعليق الى موضعه .

هذا باب

ما جَرَى مَجْرَى المصادر

وليس بمتصرف من فعل

فمن ذلك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وقولهم : أَفَّةٌ ، وَتُفَّةٌ ، وَوَيْلًا لزيد ، وَوَيْحًا له ، وسلامٌ على زيد ، وَوَيْلٌ لزيد ، وَوَيْحٌ له ، وَتُرْبًا له .

كلُّ هذا معناه في النَّصْبِ واحدٌ ، ومعناه في الرفع واحد .

ومنه مالا يلزمه إِلَّا النَّصْبُ^(١) ، ومنه مالا يجوز فيه إِلَّا الرفع لِغَلَلِ تذكُّرها إن شاء الله . ومنه قولك : مَرْحَبًا ، وَأَهْلًا وَسَهْلًا ، وَوَيْلَةً ، وَوَعُولَةً .

فأما قولهم : سُبْحَانَ اللَّهِ فتأويله : بَرَاءَةٌ لِلَّهِ مِنَ السُّوءِ ، وهو في موضع المصدر ، وليس

منه فِعْلٌ . فَإِنَّمَا حَادَهُ الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وهو معرفة . وتقديره - إذا مثَّله فِعْلًا : تسيبها لله .

فإن حذف المضاف إليه من سبحان لم ينصرف ؛ لأنه معرفة (٢) ، وإنما نكَّرتَه بِالْإِضَافَةِ ؛

ليكون معرفة بالمضاف إليه . فأما قول الشاعر :

/ سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبِيحَ الْجُودَى وَالْجَمْدِ^(٣)

٣
١٩٥

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « باب من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره ، ولكنها مصادر وضعت وضعا واحدا لا تنصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر - وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام .

وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه وعمرك الله .

كانك حيث قال : سبحان الله قال : تسيبها ، وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أسبج الله تسيبها .

وخزل الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقولك : أسبجك . . .

(٢) اسم مصدر علم جنس .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٤ على تنوين سبحانا لضرورة الشعر ، لأنه علم

جنس يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

الجودي : جبل بالموصل عليه استوت سقينة نوح عليه السلام . وانظر معجم البلدان

ج ٢ ص ١٧٩ .

الجمد : بضمين : جبل بنجد . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .

نعوذ به ، يريد كلما رأينا أحدا يعبد غير الله عدنا بعظمته ، وسيبجنا حتى يعصمنا من

الضلال .

وروي نعود له بالبدال المهملة وباللام ، أي نعاوده مرة بعد مرة ، ومفعول سبح محذوف

تقديره : سبحه .

ونسب البيت الأعم لاميه بن الصلت ، وهو في ديوانه مفردا ص ٣٠ ، ونسبه السهيلي

في الروض الأنف ج ١ ص ١٢٥ إلى ورقه بن نوفل ، وذكر قصيدته . وذكر ياقوت في معجم

البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ القصيدة ونسبها إلى زيد بن عمرو أو إلى ورقه بن نوفل .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٧ - ٤١ ، ج ٣ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ .

في رواية : « نعوذ به » [. فَإِنَّمَا نَوُّونَ مَضْطَرًا ، ولو لم يضطرّ لكان كقول الآخر :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ : مُبْحَانَ مِنْ عُلْقَمَةَ الْفَاحِرِ (١)

فهذا في موضع : براءة منه

و (مَعَاذَ اللَّهِ) كذلك لا يكون إلا مضافا . وتقديره تقدير : عِيَاذَ اللَّهِ ، أى : عُدْتُ بِاللَّهِ

عِيَاذًا . فهذا موضع هذا .

ومثّل ذلك : حِجْرًا ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : حَرَامًا . فهو في موضعه لو تكلّمت به . فمن ذلك قول

اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (حِجْرًا مَحْجُورًا) (٢) أى : حَرَامًا مُحَرَّمًا .

وأما قولهم : مَرْحَبًا وَأَهْلًا - فهو في موضع قولهم : رَحِبْتُ بِلَادِكَ رُحْبًا ، وَأَهَلْتُ أَهْلًا ،

ومعناه : الدعاء . يقول : صادفت هذا (٣) .

ولو قلت : حِجْرٌ ، وَمَرْحَبٌ - لصلح ، تريد : أَمْرٌ هَذَا .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٣ على منع صرف سبحان للعلمية وزيادة الالف

والنون .

وسبحان في البيت للتعجب و (من) داخله على المتعجب منه ، والأصل فيه أن يسبح الله

تعالى عند رؤيته العجيب من صنائعه ، ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه .

والمعنى : أعجب من علقمة ، إذ فاخر عامر بن الطفيل .

والبيت من قصيدة للاعشى . وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤١ - ٤٤ ، ج ٣ ص ٢٥١ - ٢٥٢

وهي في ديوانه ص ١٣٩ - ١٤٧ .

وللرأغب الأصفهاني رأى في توجيه البيت انظره في مفرداته ص ٢٢٠ ومعجم المقاييس

ج ٣ ص ١٢٥ واللسان (سبح) .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٤ « ومثّل هذا قوله (ويقولون حجرا محجورا) ، أى :

حراما محرما . يريد البراءة من الأمر ، ويبعد عن نفسه أمرا . فكانه قال : أحرم ذلك حراما

محرما .

ومثّل ذلك أن يقول الرجل للرجل : أتفعل كذا وكذا فيقول : حجرا ، أى سترا وبراءة من

هذا ، فهذا ينتصب على اضمار الفعل ، ولم يرد أن يجعله مبتدأ لخبر بعده ولا مبنيا على اسم

مضمر ، .

وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٦٦ .

والآية في الفرقان : ٢٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ : « ومن ذلك قولهم : مرحبا وأهلا . . . فانما

رايت رجلا قاصدا الى مكان أو طالبا أمرا ، فقلت : مرحبا وأهلا ، أى : أدركت ذلك ، وأصبحت .

فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه . فكانه صار بدلا من رحبت بلادك ، وأهلت ، كما كان

الحذر بدلا من احذر .

ويقول الراد : وبك وأهلا وسهلا . . . وانظر ص ١٥٧ منه

وأما (سُبْحَانَ) وما كان مثله مما لا يكون إلا مضافا - فلا يصلح فيه إلا النصب. وهذا البيت يُنشد على وجهين : على الرفع والنصب وهو :

وبالسهبِ ميمونُ النقيبةِ قوله لملتبسِ المعروفِ : أهلٌ ومرحَبٌ^(١)

وقال الآخر :

إذا جئتُ بواباً له قالَ: مَرَحَبًا ألا مَرَحَبٌ وادِيكَ غَيْرُ مُضَيِّقٍ^(٢)

/ فأما قولهم : سلاما ، وسلاماً يا فتى - فإن معناه : المبارأة والمشاركة . فمن قال : لا تكن من فلان إلا سلاماً بسلام فمعناه : لا تكن إلا وأمرك وأمره المشاركة والمبارأة . وإنما رفعت ؛ لأنك جعلته ابتداءً وخبراً في موضع خبر (كان) .

ولو نصبته كان جيداً بالغا . فمن ذلك قوله عز وجل : (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) تأويله : المشاركة ، أى : لا خير بيننا وبينكم ولا شر^(٣)

- (١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٩ على رفع أهل ومرحب .
- السهب : بفتح أوله وسكون نانيه وآخره باموحدة : الفلاة الواسعة ، وسبخه بين الحميتين ، والمضياعة تبيض بها المعام
- قال طفيل الغنصوى : وبالسهب ميمون الخليفة . من معجم البلدان ج ٣ ص ٢٨٨
- ونسب البيت لطفيل أيضاً فى سيبويه وقال الأعلم ، يرئى رجلا دفن بهذا المكان
- وأهل خير لمبتداً محذوف التقدير : هذا أهل ، أو مبتداً والخبر محذوف ، أى لك أهل
- القصيد فى الوحشيات لأبى تمام ص ١٢٥ - ١٢٦ لطفيل .
- (٢) استشهد به سيبويه أيضاً على رفع مرحب فى قوله : ألا مرحب .
- وقال الأعلم : المعنى : أن بوابه قد اعتاد الأضياف ، فيتلقاهم مستبشراً بهم ، لما عرف من حرص صاحبه عليهم . ثم قال : ألا مرحب : أى عندك الرحب والسعة فلا يضيق واديك بمن حله .
- ونسبه سيبويه الى أبى الأسود . وهو فى شرح الفصائد السبع لابن الأنبارى ص ١٨٩ غير منسوب .
- (٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٤ « وزعم أبو الخطاب ان مثل قولك للرجل : سلاما تريد : تسلماً منك ، كما قلت : براهه منسك تريد : لا التبس بشئ من أمرك ، وزعم ان ابا ربيعة كان يقول : اذا لقيت فلانا فقل له : سلاما فزعم انه سأل ، ففسره له بمعنى براءة منك . وزعم ان هذه الآية مفعول بها (واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) بمنزلة ذلك ، لان الآية فيها زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ ان يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة منكم وتسلماً . لا خير بيننا وبينكم ولا شر
- واعلم أن من العرب من يرفع سلام اذا أراد معنى المبارأة كما رفعوا حنان .
- سمعنا بعض العرب يقول لرجل : لا تكون منى فى شئ الا سلام بسلام ، أى : امرى وأمرك المشاركة ، وتركوا لفظ ما يرفع ، كما تركوا فيه لفظ ما ينصب لأن فيه ذلك المعنى ، ولانه بمنزلة لفظك بالفعل .
- والآية فى الفرقان : ٦٣ ، وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥١٢ - ٥١٣ .

ومن كلامهم : سبحان الله ، ورِيحَانَهُ . فتأويلُ (ريحان) في هذا الموضع : الرزق . وتقديره في المصادر : تسبيحا ، واسترزاقا (١) وتصديقُ هذا في قوله عز وجل : (والحبُّ ذُو العَصْفِ وَالرِيحَانُ) (٢) .

فأما قولهم : ويلٌ لزيد ، وويحٌ لزيد ، وتبٌ لزيد ، وويسٌ له . فإن أضفت لم يكن إلا النصبُ فقلت : ويحَه ، وويلَه (٣) . فإنما ذلك لأن هذه مصادر .

فإن أفردت فلم تُضِفْ - فأنت مُخَيِّرٌ بين النصب والرفع . تقول : ويلٌ لزيد ، وويلاً لزيد فأما النصبُ فعلى الدعاء ، وأما الرفعُ فعلى قولك : ثبت ويل له ؛ لأنه شيءٌ مستقرٌ . فويلٌ مبتدأ ، و(له) خبره . وهذا البيت يُنشَد على وجهين ، وهو :

/ كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلٌ لَتَيْمٍ مِّنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ (٤)

٣
١٩٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أصبح الله تسبيحا ، واسترزق الله استرزاقا ٠٠٠ » .
وانظر المخصص ج ١٢ ص ٢٧٥ ، ج ١٧ ص ١٦٤ .

(٢) الرحمن : ١٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها » .

وانما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام إذا قلت : سقيا لك ، لتبين من تعنى ، وذلك ويلك وويحك وويسك وويبك ٠٠ » .

وقال في ص ١٦٦ « با ب من النكرة تجرى مجرى ما فيه الألف من المصادر وذلك قولك : سلام عليك ٠٠ وويلٌ لك وويحٌ لك وويسٌ لك ٠٠٠ » .

فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن : أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك ٠٠ » .

وقال في ص ١٦٧ « واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ؛ وويلة له ، يجريها مجرى خيبة »

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٧ على نصب ويلا له ، والكثير ويل له .

سرابيل : جمع سربال : وهو القميص .

وفى اللسان : والخضرة في ألوان الناس السمرة ، قال اللهبي :

وأنا الأخضر من يعرفني ٠٠

وقال الأعلام : جعل لهم سراويل سودا من اللؤم على طريق المثل ، لانهم يقولون في الكريم

النقى العرض : فلان طاهر الثوب ، أبيض السربال .

ولم ينسبه الأعلام . وهو من قصيدة لجريز في هجاء التيم في ديوانه ص ٢١٠ - ٢١٤ وروايته

هناك :

كسا اللؤم تيمًا خضرة في جلودها فيا خزي تيم من سراويلها الخضر

انظر شرح الحماسة ج ٢ ص ١٣٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَيَلُّ لِلْمُطَفِّينَ (١) وَقَوْلُهُ : (وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) (٢) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ ؛ إِذْ كَانَ لَا يُقَالُ : دَعَاءٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَكِنَّهُ إِخْبَارٌ بِأَنَّ هَذَا قَدْ ثَبِتَ لَهُمْ . فَإِنْ أَضْفَتِ فَقُلْتُ : وَوَيْحَهُ - لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الرَّفْعِ قَدْ بَطَلَ بِأَنَّهُ لَا خَيْرَ لَهُ ، فَكَذَا هَذِهِ الَّتِي فِي مَعْنَى الْمَصَادِرِ .

فَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا صَحِيحًا يَجْرِي عَلَى فِعْلِهِ فَالْوَجْهُ النَّصْبُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : تَبًّا لَزَيْدٍ ، وَجَوْعًا لَزَيْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِكَ : جَاعَ يَجْرِعُ ، وَتَبَّ يَتَبُّ (٣) . وَكَذَلِكَ سَقِيًا ، وَرَغِيًا . وَالرَّفْعُ يَجْرِي عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّكَ تَبْتَدِئُ بِنَكْرَةٍ ، وَتَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا خَيْرَهَا . فَأَمَّا سَلَامٌ عَلَيْكَ فَاسْمٌ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى سَلَمٍ لَكَانَ تَسْلِيمًا .

* * *

فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَصَادِرُ مَعَارِفَ فَالْوَجْهُ الرَّفْعُ ، وَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى الْمَنْصُوبِ ، وَلَكِنْ يُخْتَارُ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَعْرِفَةِ . وَحَقُّ الْمَعْرِفَةِ الْإِبْتِدَاءُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وَ (لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) . وَالنَّصْبُ / يَجُوزُ (٤) . وَإِنَّمَا تَنْظُرُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ إِلَى مَعَانِيهَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ بَعْدَهَا أَمْرًا أَوْ دَعَاءً لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا .

٣
١٩٨

(١) فِي سَبِيئِيهِ ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ • وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) وَ (وَيَلُّ لِلْمُطَفِّينَ) فَانَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : أَنَّهُ دَعَاءٌ هَاهُنَا ، لِأَنَّ الْكَلَامَ بِذَلِكَ وَاللَّفْظَ بِهِ قَبِيحٌ ، وَلَكِنْ الْعِبَادَةُ كَلِمًا بِكَلَامِهِمْ • وَجَاءَ الْقُرْآنُ عَلَى لَفْتِهِمْ عَلَى مَا يَعْنُونَ • فَكَأَنَّهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قِيلَ لَهُمْ : وَيَلُّ لِلْمُطَفِّينَ ، وَيَلُّ لِلْمُكَذِّبِينَ ، أَيْ : هَؤُلَاءِ مِنْ وَجِبَ هَذَا الْقَوْلُ لَهُمْ • لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِنَّمَا يُقَالُ لِصَاحِبِ الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ ، فَقِيلَ : هَؤُلَاءِ مِنْ دَخَلَ فِي الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ وَوَجِبَ لَهُمْ هَذَا • وَالْآيَةُ أَوَّلُ الْمُطَفِّينَ •

(٢) فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْمُرْسَلَاتِ •

(٣) فِي سَبِيئِيهِ ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٨ • بِأَنَّ اسْتِكْرَاهُ النُّحُويُّونَ وَهُوَ قَبِيحٌ ، فَوَضَعُوا الْكَلَامَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَتْ الْعَرَبُ • وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَيَحُ لَه ، وَتَبَّ ، وَتَبَا لَكَ ، وَوَيْحًا • فَجَعَلُوا التَّبَّ بِمَنْزِلَةِ الْوَيْحِ ، وَجَعَلُوا وَيْحَ بِمَنْزِلَةِ التَّبِّ ، فَوَضَعُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَتْهُ الْعَرَبُ • فَإِذَا قُلْتَ : وَيْحَ لَه ، ثُمَّ أَحَقَّقْتَهَا التَّبَّ فَإِنَّ النَّصْبَ فِيهِ أَحْسَنُ ، لِأَنَّ تَبَا إِذَا نَصَبْتَهَا فَهِيَ مُسْتَفْنِيَةٌ عَنِ لَه •

وَلَا يَخْتَلِفُ النُّحُويُّونَ فِي نَصْبِ التَّبِّ إِذَا قُلْتَ : وَيْحَ لَه وَتَبَا لَه فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّصْبَ فِي تَبَا فِيمَا ذَكَرْنَا أَحْسَنُ • • •

(٤) فِي سَبِيئِيهِ ج ١ ص ١٦٥ • بِأَنَّ يَخْتَارُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْمَصَادِرُ مَبْتَدَأَاتٍ مَبْنِيَا عَلَيْهَا مَا بَعْدَهَا • • •

وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعا .
وإن كان يقع لهما جميعا كان النصبُ والرفعُ

* * *

فمما يُدعى به أسماءٌ ليست من الفعل ، ولكنها مفعولات . وذلك قولك : تُرَبًّا ، وَجَنْدَلًا (١) .
إنما تريد أطمعه الله . ولقاه الله . وسحو ذلك .

فإن أَخْبِرْتَ أَنَّهُ مَا قَدْ ثَبَّتَ رَفَعْتَ . قال الشاعر :

لَقَدْ أَلَبَّ الْوَأَشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ فَتُرَبُّ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ (٢)

* * *

فأما قوله . أَفَّةً وَتُفَّةً فَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ مِنَ الْمَصَادِرِ : نَتْنَا ، وَدَفْرًا (٣) فَإِنِ أَفْرَدْتَ (أَفًّا)

= وذلك قولك . الحمد لله ، والعجب لك ، والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك ، وانما استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر ، فسوى في الابتداء بمنزله عبس الله والرجل والذي تعلم ، لان الابتداء انما هو خبر ، واحسنه اذا اجتمع معرفة ونكرة ان تبدأ بالاعرف ، وهو اصل الكلام . .

فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبرا حسن الابتداء . . . ،
وقال في ص ١٦٦ « واعلم أن الحمد لله ، وان ابتداءت به ففيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقولك : احمد الله »

لعنة الله على الظالمين : الاعراف : ٤٤ ، هود : ١٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها .
وذلك قولك : تربا وجندلا وما أشبه هدا ، فان أدخلت لك فقلت : تربا لك ، فان فسرها ما هنا . كتفسيرها في الباب الأول . كانه قال : الزمك الله ، وأطمعك الله تربا وجندلا وما أشبه هذا من الفعل ، فاخترزل الفعل هاهنا ، لانهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يداك وجندلت .
وقد رفعه بعض العرب ، فجعله مبتدأ مبنيا عليه ما بعلمه . . . »
وانظر المخصص ج ١٢ ص ١٨٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٥٨ على رفع ترب بالابتداء وهو نكرة ، لما فيه من معنى المنصوب .

الرب والجندل : كناية عن الحبيبة ، لان من ظفر من حاجته بهما لم يظهر بشيء ينتفع به .
ألب الواشون : جمعوا الى جمعهم متعاونين على افساد ما بينه وبينه ويسن من يحب مخيبيهم الله .

والبيت غير منسوب في سيبويه والأعلم وكذلك في المخصص ج ١٢ ص ١٨٥ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٢٧٢ وشروح سقط الزند ص ١١٦٦

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ « باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير المستعمل اظهاره .

بغير هاء فهو مبتنى ؛ لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر ، وإنما قوى حيث عطف عليه ؛
لأنك أجرته مجرى الأسماء المتمكنة في العطف . فإذا أفردته بنى على الفتح والكسر والضم ،
وتنونه إن جعلته نكرة (١) .

وفي كتاب الله عز وجل - : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌ وَلَا تَنْهَرُهُمَا) .

وقال : (أَفٌ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ) (٢) كل هذا جائز جيد .

وهذه المبنيات إذا جعلت شيئا منها نكرة نونت ، نحو : إيه يا فتى ، وقال الغراب : غاق

غاق يا فتى / كذا تأويلها

٣
١٩٩

• • •

واعلم أن من المصادر التي لا أفعال لها تجرى عليها وإنما يوضع موضع المصادر ما يكون مثنى
لمبالغة . وذلك قولك : لبئسك وسعدت بك ، وحنانك - إنما أراد : حنانا بعد حنان ، أى : كلما

وذلك قولك : سقيا ورعيا ونحو قولك : خيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا • وافة وتفة
وبعدا وسحقا •••

وإنما اختزل الفعل ما هنا ، لانهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من
احذر وكذلك هذا •••

وفي اللسان : التف : وسخ الأظفار •• وقيل : هو ما يجتمع تحت الظفر من الوسخ •
والأف : وسخ الأذن •

قولهم : أف وافة وتف وتفة •• فكان ذلك يقال عند الشيء يستقدر ، ثم كثر حتى صاروا
يستعملونه عند كل ما يتأذون •

وقيل : أف معناه قلة له ؛ وتف اتباع ما خوذ من الألف وهو الشيء القليل •

(١) في المخصص ج ١٤ ص ٨١ « ومنها ما يستعمل نكرة ومعرفة نحو غاق وغاق وايه
وايه وكنحو قولهم : أف وأف وأف وهي كلمة للشجر غير مثنونة في المعرفة •

وفي النكرة : أف وأفا وأف •

فمن قال : أف فضم أتبع الحركة الحركه ، كما تقول : مد ،

ومن قال : أف كسر لالتقاء الساكنين •

ومن قال : أف ففتح استثقلا للتضعيف وضمة الهمزة كما تقول : مد يا هذا •

وفي الخصائص ج ٣ ص ٣٧ - ٣٨ وفيها ثمانى لغات ••• وانظر اللسان فقد جعلها
عشرا •••

(٢) الاسراء : ٢٣ - والانبياء : ٦٧ •

وفيها ثلاث قراءات سبعية : (أف) بفتح الفاء من غير تنوين ، و(أف) بكسر الفاء مع التنوين

وأف بكسر الفاء من غير تنوين ••

انظر النشر ج ٢ ص ٣٠٧ والاتحاف ص ٢٨٣ •

وانظر القراءات الأخرى في البحر ج ٦ ص ٢٧ وشواذ ابن خالويه ص ٧٦ •

كنت في رحمة منك فلتكن موصولة بأخرى . وتأويل حنانيك : إنما هو رحمة بعد رحمة .
يقال : تحنن فلان على فلان : إذا رحمه^(١) . قال الشاعر :

تَحْنُنُ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا^(٢)

وقال الآخر :

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَيْتِ بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ^(٣)
فهذا مما يجوز إفراده ، فإذا أفردت فأنت مُخَيَّرٌ : إن شئت نصبت بالفعل ، وإن شئت ابتدأت .
فإذا ثنيت لم يكن إلا منصوبا ؛ لأنه وُضِعَ مَوْضِعَ مَا لَا يَتِمَّكَنُ ؛ نحو : لبيك وسعديك .
وقال الشاعر فيما أفرد فيه :

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجِي بْنِ جَرْمٍ مَعِيزُهُمْ حَنَانِكَ ذَا الْعِنَانِ^(٤)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٥ « باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على اضسماار
الفعل المتروك اظهاره » .

وذلك قولك : حنانيك . كأنه قال : تحننا بعد تحنن . كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم
حذفوا الفعل ، لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هذا مثنى الا في حال الاضافة ، كما لم يكن
سبحان الله ، ومعاذ الله الا مضامين .

فحنانيك لا يتصرف ، كما لم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك . . .
وزعم الخليل أن معنى التثنية انه أراد تحننا بعد تحنن . كأنه قال : كلما كنت في
رحمة وخير منك ، فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بأخر من رحمتك .

ومثل ذلك لبيك ، وسعديك . وسمعنا من العرب من يقول : سبحان الله ، وحنانيه . . .
وأما قولك : لبيك ، وسعديك فانتصب هذا كما انتصب سبحان الله ، وهو أيضا بمنزلة
قولك - إذا اخبرت - : سمعا وطاعة الا أن لبيك لا تتصرف . . .
والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل ، كما أن الذي ينصب لبيك ، وسبحان
الله غير مستعمل

(٢) تحنن عليه : ترحم ، ونسبه في اللسان (حن) الى الحطيئة
وللحطيئة في ديوانه قصيدة من بحر هذا الشاهد ورويه يمدح قيها سيدنا عمر ص ٥٠ -
٥٤ ويظهر أن هذا البيت ساقط منها .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٤ على أن حنانيك مصدر لا يتصرف ، وثنى لقصد
المبالغة والتكثير .

والبيت لطرفه بن العبدمن قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند وكنيته أبو المنذر وهو في
السجن . الديوان ص ٩٢ - ٩٤ .

وانظر معجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ ، واللسان (حنن) .

(٤) شمجي بن جرم : بطن ضخم من طيء . انظر جمهرة الأنساب ص ٤٠٣ والاشتقاق
ص ٣٩٤ .

وقال الآخر ، فرفع :

فقالت : حَنَانٌ ما أتى بك هَهْنًا ؟ أذو نَسَبٍ أم أنتَ بالْحَيِّ عَارِفٌ (١)

والفصل بين الرفع والنصب أن الناصب دعا له . كأنه قال : رحمتك يا ذا الرحمة

وقوله :

• حَنَانٌ ما أتى بك هَاهُنَا ؟ •

إنما أراد : أهْرْنَا حَنَانٌ ؛ كقوله عز وجل : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ) (٢) فالتقديرُ :
فيما يُنتَلَى عليكم مَثَلُ الْجَنَّةِ ، ثم قال : فيها ، وفيها .

ومن قال : إنمَّا معناه : صِفَةُ الْجَنَّةِ فقد أخطأ ؛ لَأَنَّ (مَثَل) لا يُوضَعُ في موضعِ صفة .
إنمَّا يقال : صفة زيد أنه ظريف ، وأنه عاقل . ويقال : مَثَلُ زيد مَثَلُ فلان . وإنمَّا المَثَلُ
مأخوذ من المَثال والحذو ، والصفة تحلية ونعت .

• • •

فأما تأويلُ قولهم : لَبَّيْكَ فإنمَّا يقال : أَلَبَّ فلان على الأمر : إذا لزمه ودام عليه
فمعناه : مُداوِمَةٌ على إجابتك ، ومُحافظةٌ على حَقِّكَ . فإذا قال العبد لربِّه : لَبَّيْكَ فمعناه : مُلَازِمَةٌ
لِطَاعَتِكَ ، ومُحافظةٌ على أمرِكَ .

= والبيت لامرئ القيس قال شارحه الوزير أبو بكر ص ١٥٦

وجده في النسخة الصحيحة (ويمنعها) وهو أشبه بالبيت

وانظر الديوان ص ١٤٨ ، ومعجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ اذ رواه برواية أخرى •

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٦١ ، ١٧٥ على رفع حنان خبرا لمبتدأ

محذوف • قال • سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه : فقالت حنان •••

لم ترد تحنن ، ولكنها قالت : امرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفي ههنا المعنى كله

معنى التصب •

والبيت لمنذر بن درهم الكلبى وذكر ياقوت قصيدته في معجم البلدان ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥

وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨

(٢) الرعد : ٣٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٧١ • وأما قوله عز وجل (الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة) وقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فان هذا لم يبين على
الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى (مثل الجنة التي وعد المتقون) ثم قال بعد : فيهما
كذا وكذا ، فاما وضع المل للحديث الذى بعده . ذكر بعد أخبار واحاديث فكانه على قوله : ومن
الفصص مثل الجنة أو مما يفص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الاضمار ونحوه
والله أعلم • •

وقولك : سَعِدَيْكَ . إِنَّمَا معناه من قولك . قد أسعد فلان فلانا على أمره ، وساعده/ عليه .
فإذا قال : اللَّهُمَّ لِيَبِكْ وَسَعِدَيْكَ ، فَإِنَّمَا معناه : اللَّهُمَّ ملازمةً لأَمْرِكَ ، وَمُسَاعَدَةً لأَوْلِيائِكَ ،
وَمُتَابَعَةً على طاعتك .

فلو كان الباب واسعا لكان مُتَصَرِّفًا ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الضَّرْبِ من ضربت ، ولكنَّهما مشتقان
للمبالغة من الفعل كسبحانَ الله ، ومعاذَ الله ؛ فلذلك أُلْزِمَا طريقةً واحدة .

فَأَمَّا (حَنَانٌ) فمَنْفَرِدٌ ؛ لِأَنَّهُ من حننت ، مثل قولك : ذهبَت ذَهَابًا ، ويتصرف في الكلام
في غير الدعاء (وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا) (١) وتقول : تَحَنَّنْ عَلَيَّ . فهذا وَجْهُ ما جاء على فِعْله ، وهالم
يأت عليه فعل .

فَأَمَّا قولهم : شُكْرَانِكَ لا كُفْرَانِكَ - فهما مصدران لِحَقَّتْهُمَا الزيادة . وَإِنَّمَا التقدير : شُكْرًا
لا كُفْرًا . ولكن وقعت الزيادة للمبالغة (٢)

* * *

واعلم أَنَّ المصدر كسائر الأسماء إِلَّا أَنَّهُ اسم للفِعْل . فإذا نصبت فعلى إصهار الفِعْل .
فمن المصادر ما يَكْثُر استعماله ، فيكون بدلًا من فِعْله
ومنها ما لا يكون له حقُّ الاسم .

فَأَمَّا ما كَثُر استعماله حَتَّى صارَ بدلًا من الفِعْل فقولك : حَمْدًا وشُكْرًا . لا كُفْرًا . وَعَجَبًا (٣)
لِأَنَّهُ موضع خبر ، وَإِنَّمَا يَحْتَسِن الإضمار ويَطْرُد في موضع الأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لا يكون
إِلَّا بِفِعْلٍ . نحو قولك : ضَرَبًا زيدًا . إِنَّمَا أردت : اِضْرِبْ ضَرْبًا . وكذلك ضَرَبَ زيد .

(١) مريم : ١٣

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٤ :

« ونظير سبحان الله فى البناء من المصادر والمجرى لا فى المعنى : عفران ، لأن بعض
العرب يقول : عفرانك لا كفرانك ، يريد : استغفارا لا كفرا » .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « بات ما ينصب على اضممار الفعل المتروك أظهره من
المصادر فى غير الدعاء » .

من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ، وأفعل ذلك وكرامة ..
فانما ينصب هذا على اضممار الفعل . كأنك قلت : أحمد الله حمدا ، وأشكر الله شكرا ،
وكانك قلت : أعجب عجبا ..

وانما اختزل الفعل ما هنا ، لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل ، كما فعلوا ذلك فى
باب الدعاء : كأن قولهم : (حمدا) فى موضع : أحمد الله ، وقوله : عجبا منك فى موضع : أعجب
منه .. » .

نصبت الضرب بالضرب ، ثم أضفته إلى زيد لما حذف التنوين ؛ كما تقول : هذا ضاربٌ زيد غدا . والأصل إثبات التنوين ، وحذفه استخفافاً لعلم المخاطب .

ألا ترى أن الاسم المضاف إلى معرفة على نية التنوين لا يكون إلا نكرة ؛ لأن التنوين في سية : نحو قوله عز وجل : (هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا) (١) و (هَدْيًا بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ) (٢) . هو وصف للنكرة ، وتدخل عليه (رُبٌّ) كما تدخل على النكرة . وقد مضى تفسير هذا في بابه (٣) .
قال الشاعر :

يَا رَبِّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَتَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا (٤)

يريد : غابط لنا . ومن ذلك قوله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) (٣) وإتما التقدير -- والله أعلم -- : ضربياً الرقاب . فهذا يدل على ما بعده ، وما يرد من جنسه ونظائره .

-
- (١) الأحقاف : ٢٤ وانظر سيبويه ج ١ ص ٢١١ ، ص ٨٤ .
(٢) المائدة : ٩٥ وانظر سيبويه ج ١ ص ٨٤ .
(٣) لم يتقدم وإنما سيأتي في الجزء الرابع ص ٤٦٣ - ٤٦٤ .
(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٢ على أن إضافة غابطنا لا تفيد تعريفاً بدليل دخول رب ، لأنها لا تجر إلا النكرة .
قال الزمخشري في شرحه للبيت : رب انسان يغبطني بمحبتى لك ، ويظن أنك تجازينى بها . ولو كان مكاني للافى ما لاقيته من المباعدة والحرمات . وانظر شرح الأعلام له .
والبيت من قصيدة طويلة لجرير في هجاء الأخطل في الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨ وانظر السيوطى ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
(٥) سورة محمد - عليه الصلاة والسلام - : ٤
وانظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ والكامل ج ٢ ص ٢٢٢

هذا باب

المصادر في الاستفهام على جهة

التقدير وعلى المسألة

لِوَذَلِكَ قَوْلِكَ : أَقِيَامًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ^(١) . لَمْ تَقُلْ هَذَا سَائِلًا ، وَلَكِنْ قُلْتَهُ مُؤَبِّحًا مُنْكَرًا
لَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَلَوْلَا دَلَالَةُ الْحَالِ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ الْإِضْهَارُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يُضْمَرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ
ذَالٌ ، كَمَا أَنَّ الْأِسْمَ لَا يُضْمَرُ حَتَّى يَذَكَرَ ، وَإِنَّمَا رَأَيْتَهُ فِي حَالِ قِيَامٍ فِي وَقْتٍ يَجِبُ فِيهِ غَيْرُهُ ،
فَقُلْتَ لَهُ مُنْكَرًا .

$\frac{3}{203}$

ومثله : أقعدوا وقد صار الناس ، كما قال :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيُّ ^(٢) •

فإنما قال إنكارا على نفسه الطرب وهو على غير حينه .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٩ « وأما ما ينتصب في الاستفهام في هذا الباب فقولك :
أقياما يا فلان والناس قعود ، واجلوسا والناس يفرون . لا يريد أن يجبر أنه يجلس ولا أنه
قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٠ على حذف الفعل قال :
فانما أراد : أطرَب ، أي أنت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل .
وبعده : والدهر بالانسان دوارى
الطرب : خفه من حزن كما يدل عليه السياق . وبخ نفسه على وقوع الحزن منه مع حال
الشيخوخة على ديار أحبته الخالية .
والهمزة للاستفهام الانكارى التوبيخى ، فتقضى أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ، كما
قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٦ .

وانتصب طربا بفعل مضمر دل عليه الاستفهام ، لأنه بانفعل أولى .
القنسرى : الكبير المسن . قال أبو علي : لم أسمع بالقنسرى الا فى شعر العجاج .
(المخصص ج ١ ص ٤٥) وكذلك قال الاعلم .
الدوارى : مبانغة دائر والياء لتأكيد المبالغة ، ويريد به الدهر يدور بالانسان أحوالا .
والبيت من قصيدة للعجاج من مشطور السريع وفي كتاب سيبويه أنه رجز وكذلك فى
السيوطى ص ١٨ وسيكرر المبرد هذا البيت قريبا .
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥١١ - ٥١٣ وديوانه ص ٦٦ - ٦٧ ، والتمام ص ١٢١ .

وكذلك إن خبّرت على هذا المعنى فقلت : قياما - علم الله - وقد قعد الناس ، وجلوسا والناس يسiron .

وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت : أقائمنا وقد قعد الناس . فإنما جاز ذلك ، لأنه حال . والتقدير : أتشبت قائما (١) ، فهذا يدلُّك على ذلك المعنى .

* * *

وتقول في باب منه آخر : ما أنت إلا سيرا ، وما أنت إلا ضربيا (٢) ، وكذلك : زيد سيرا ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ « باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال » . وذلك قولك : أقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب . وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال فعود ، فأراد أن ينبهه فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائما ؛ وأتقعد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع ، .

* * *

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن نحو أقائمنا وقد قعد الناس حال حذف عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل : فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أي : أتقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل : أتشبت . وفي تعليق السيرافي : قال المبرد : والقول عندي ما قاله سيبويه ، لأنه قد تكون الحال توكيدا ، كما يكون المصدر توكيدا .
والرضي في شرح الكافية ينسب الى سيبويه والمبرد أن الوصف عندهمسا مفعول مطلق ، والصفة قائمة مقام المصدر ، والتقدير : أتقوم قياما .

السيوطي ينسب الى المبرد أن الوصف مصدر جاء على وزن فاعل .
قال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦ « ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توييخا على مالا ينبغى في الحال مع الهمزة وبدونها ، نحو قولهم : أقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب .

فهو عند السيرافي حال مؤكدة .

وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي : أتقوم قياما .
وفي الهمع ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ « أنابوا عن المصدر اللزم اضمار ناصبه صفات كمانذا بك وهنيئا لك ، وأقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . رأى الاكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها المنتزم اضماره والتقدير : أعوذ ، وأتقسوم ، وأتقعد . . . وذهب المبرد الى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل . . . »
وانظر ابن يعيش ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف وانلام أو لم يكن على اضمار الفعل المتروك اظهارة . . . »
وذلك قولك : ما أنت الا سيرا ، وانما أنت سيرا سيرا ، وما أنت الا الضرب الضرب ،
وما أنت الا قتلا قتلا . . . =

وزيد أبداً قياماً . وإنما جاز الإظهار ، لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا / لا يكون إلاَّ بالفعل ، وأنَّ المصدر إنما يدلُّ على فعله ، فكأنَّك قلت : زيد يسير سيرا ، وما أنت إلاَّ تقوم قياماً ، وإن شئت قلت : زيد سيرٌ يا فتى . فهذا يجوز على وجهين :

أحدهما : أن يكون : زيدٌ صاحبُ سيرٍ ، فأقامت المضاف إليه مُقامَ المضافِ ؛ لما يدلُّ عليه ، كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) (١) إنما هو : أهل القرية كما قال الشاعر :

تَرَقُّعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ (٢)

أى ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنَّه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها . وكذلك

== فكانه قال في هذا كله : ما أنت الا تفعلُ فعلا ، وما أنت الا تفعل الفعل ، ولكنهم حددوا الفعل لما ذكرت لك ، وصار في الاستفهام والخبر بمنزلة الأمر والنهى ، لأن الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما وان كان الأمر والنهى أقوى ٠٠٠ » .

(١) يوسف : ٨٢ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٨ ، ج ٢ ص ٢٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٩ على جعل المصدر خبراً على السعة ، كهولك : نهارك صائم ، وليك قائم .

وفى الكامل ج ٣ ص ١٥٣ « يكون سماها بالمصدر ، كما قالت الحساء .

فانما هي اقبال وادبار ، ويجوز أن يكون نعتها بالمصدر ، لكنرته منها ، ويجوز أن يكون أرادت ذات اقبال وادبار ، فحذفت المضاف ، وأقامت المضاف اليه مقامه ، كما قال عز وجل (ولكن البر من آمن بالله) فجائز أن يكون : بر من آمن بالله ، وجائز أن يكون : ولكن ذا البر من آمن بالله . والمعنى يؤول الى شئ واحد » .

فظاهر كلام المبرد فى الكامل أن البيت يجوز فيه نلانه بوجهات . أن يكون من المجاز العقلى أو المصدر فى تأويل اسم فاعل أو على تقدير حذف المضاف والمبرد ذكر ههنا الوجهين وقال بتأويل المصدر باسم فاعل فى الجزء الرابع ص ٥٩٤ من الأصل .

وللشيخ عبد القاهر كلام جيد فى هذا البيت . ذكره فى دلائل الاعجاز ص ٢١٧ - ٢١٨ وهذا نصح : « ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانمسا هي اقبسال وادبار

وذلك أنها لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما فتكون قد تجوزت فى نفس الكلمة ، وانما تجوزت فى أن جعلتها - لكثرة ما تقبل ، وتدبر لغلبة ذاك عليها واتصاله بها ، وأنه لم يكن لها حال غيرها - كأنها قد تجسمت من الاقبال والادبار . وانما يكون المجاز فى نفس الكلمة لو أنها قد استعارت الاقبال والادبار لمعنى غير معناهما الذى وضعها له فى اللغة » .

يقال : رتعت الابل وأرتعتها : تركتها ترعى .

ادكرت : تذكرت ، أى : تذكرت ولدها .

=

قوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ)^(١) . الوجه : ولكن البر من آمن بالله .
ويجوز أن يوضع البر في موضع البار على ما ذكرت لك .

فإذا قلت : ما أنت إلا شرب الإبل - فالتقدير : ما أنت إلا تشرب شرب الإبل . والرفع في هذا أبعد ؛ لأنه إذا قال : ما أنت إلا سير . فالمعنى : ما أنت إلا صاحب سير ؛ لأن السير له . فإذا قال : ما أنت إلا شرب الإبل ففيه فعل ؛ لأن الشرب ليس له . وإنما التقدير : إلا تشرب شربا مثل شرب الإبل ، فإذا أراد / الضمير في الرفع كثر ، فصار المعنى : ما أنت إلا صاحب شرب كشرب الإبل ، فهذا ضعيف خبيث^(٢) .
ومثل الأول قوله :

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَاتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ^(٣)

يريد : كخلالة أبي مرحب . فهذا كقوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) .
ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ خِيفْتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعَلٍ فِي ذِي الْفَقَارَةِ عَاقِلٍ^(٤)

* * *

= والبيت من قصيدة للخنساء في رثاء أخيها .
انظر الخزانة ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١١ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٧١ والديوان ص ٥٧ - ٥٩ .

(١) البقرة : ١٧٧ ، وانظر كتاب ما اتفق لفظه ص ٣٢ ، الكامل ج ٣ ص ١٥٣
وفي سيبويه ج ١ ص ١٠٨ « وقال تعالى : (ولكن البر من آمن بالله انما هو ولكن البر من آمن بالله » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ومن ذلك قولك : ما أنت الا شرب الإبل ، وما أنت الا ضرب الناس ، وما أنت الا ضربا الناس ، وأما شرب الإبل فلا ينون ، لأنه لم يشبهه بشرب الإبل ولأن الشرب ليس بفعل وقع منك على الإبل » .

استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٠ على حذف المضاف ، والتقدير : كخلاله أبي مرحب .
الخللة : الصداقة مصدر .

يفول : وصل هذه المرأة لا يثبت ، كما لا تثبت صداقة هذا الرجل .
وفي اللسان : الخللة منلنة ، وقال : أبو مرحب : كنبه الظل او كنية عرقوب .
والبيت للنابغة الجعدي .

انظر الانصاف ص ٤٧ وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٣ وأمالى الفالي ج ١ ص ١٩٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وحماسة البحتري ص ٢٤١ فيها أبيات من القصيدة ، واللسان (خل) وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٤٥١ .

(٤) استشهد به في كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٢ على حذف المضاف ، أى : على مخافة وعل وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٥٢ ودل على ذلك تقدم ذكر المخافة وأنه قصد الى تشبيهه =

واعلم أن المصادر لا تمنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما يدل عليها ، أو كان بالحضرة ما يدل على ذلك . وقياسها (١) قياس سائر الأسماء في رفعها ونصبها وخفضها ، إلا أنها تُبدل من أفعالها .

ألا ترى قوله عز وجل : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ) (٢) أن قوله (أربعة) قد دل على أنها قد تمت . فكأنه قال : استوت استواء . ومثله : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ) (٣) ؛ [لَأَنَّ فِعْلَهُ خَلَقَ] (٤) فقوله (أحسن) ؛ أى خلق حسنا خلقا ، ثم أضافه .

ومثل ذلك : (وَعَدَّ اللَّهُ) (٥) ؛ لأنه لما قال : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ) علم أن ذلك وعد منه ، / فصار بمنزلة : وعدهم وعدا ، ثم أضافه . وكذلك : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) (٦) . لما قال : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) أعلمهم أن ذلك مكتوب عليهم ، فكأنه قال : كتَبَ اللَّهُ ذلك . ومن زعم أن قوله : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) نصب بقوله : عليكم كتاب الله - فليس يدرى ما العربية ؛ لأن الأسماء الموضوعة موضع الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال ، فتنصب ما قبلها . فمن ذلك قوله :

ما إن يمس الأرض إلا منكبٌ منه وحرف الساق طى السحمل (٧)
 وذلك أنه دل بهذا الوصف على أنه منطوق فأراد : طوى طى المحمل . فهذه أوصاف تبدل من الفعل ، لدالاتها عليه .

٣
٢٠٦

حدث بحدث . وانظر ص ٢٢٤ من الامالى أيضا .
 وذكره ياقوت فى معجم البلدان ج ٥ ص ١٤٧ برواية : ذى المطارة ، وقال :
 مطارة : يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار يطير : أى البقعة التى يطار منها وهو اسم جبل ويضاف اليه ذو .
 قال الأصمعى : يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتى ، فلم يمكنه فقلب الوعل : تيس الجبل . عاقل : متحصن بوزره عن الصيد .
 والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني ، الديوان ص ٨٥ - ٨٩
 وانظر الانصاف ٢٣٠ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وشرح المفضليات للانبارى ص ٦٩٣
 (١) فى الأصل : وقياسه .

(٢) فى اعراب العكبرى ج ٢ ص ١١٥ « سواء بالنصب مصدر ، أى : فاستوت استواء »
 ويكون فى موضع الحال من الضمير فى أقواتها أو فيها أو من الأرض .
 وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٨٦ - والآية فى فصلت : ١٠
 (٣) تقدمت فى ص ٢٠٣
 (٤) تصحيح السيرافى
 (٥) الروم : ٦
 (٦) تقدمت فى ص ٢٠٣
 (٧) تقدم فى ص ٢٠٣

هذا باب

ما يكون من المصادر توكيذا

وذلك قولك : لا إله إلا الله قَوْلًا حَقًّا . كأنك قلت : أقول قولاً حَقًّا ؛ لأنَّ قولك : لا إله إلا الله هو حَقٌّ ، وكذلك : لأضربنك قَسَمًا حَقًّا ؛ لأنَّه بَدَلٌ من قولك : أقسم ، وكذلك : لأقومن قَسَمًا / لأنَّ قولك : لأقومن فيه لام القسم (١) . ومثله .

إِنِّي لَأَمْنُحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ (٢)

فإن قال قائل : قد تقع اللام فيما لا قسم فيه .

قيل : تقع على تقدير القسم ؛ لأنَّ قولك : والله لأفعلن مُتَّصِلٌ ، ولو أقسم مُقْسِمٌ على فِعْلٍ لم يقع - لم يكن ليتَّصَلُ به إلا اللام والنون ، فإنَّما حقُّه القَسَمُ ذُكِرَ أو حُذِفَ ، وكذلك ما كان مِثْلَ الكُمَيْتِ بمعنى البلبل ، والجُمَيْلِ - إنَّما هو مصغَّرٌ ، وإن كان تكبيره غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ لعلَّة قد ذكرناها في باب التصغير (٣) . ألا ترى أنه يُرَدُّ إلى الأَصْلِ في جَمْعِهِ ، فيُجْمَعُ على تكبيره ، وذلك قولك في جمع كُمَيْتٍ : كُمَيْتٌ ؛ كما تقول : أشقَرُ وشُقْرٌ ؛ لأنَّ الأَصْلَ أَكَمَتَ ، وإنَّما هو مُصَغَّرٌ تصغيرَ الترخيم .

وكذلك تقول : كَيْعَتَانِ ، وجَمِلَانِ ؛ لأنَّ تكبيره : فُعَلٌ ؛ كما تقول في النُقْرِ ، والصُّرَدِ ، والجُعَلِ : جِعْلَانِ ، ونِغْرَانِ ، وصِرْدَانِ (٤) ..

(١) مل له سببويه بقوله : له على الف درهم عرفا ج ١ ص ١٩٠

(٢) استشهد به سببويه ج ١ ص ١٩٠ على نصب قوله (قسما) على المصدر المؤكد لما قبله فقال : « وحين قال : لاميل علم أنه بعد حلف » .

وجعل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض

وقال ابن جنى : « انصباب (قسما) لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله: انى لأمنحك الصدود او من جملة : اننى اليك لاميل » .

ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم بجواز الفصل بين اسم ان وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنسى عنهما ، فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله : واننى اليك لاميل ، أى : أقسم تسما ، وأضمر هذا الفعل » .

والبيت من قصيدة مشهورة للأحوص يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهي معارضة لقصيدة أخرى بائية . انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٥١ ومهذب الأغاني ج ٣ ص ١٨٧ .

(٣) لم يذكر عنه شيئا هناك .

(٤) النغر : طير كالعصافير . الجعل : دويبة . والجميل : البلبل . وانظر حياة الحيوان

ج ١ ص ١١٧ ، ١٨٤ ، ج ٢ ص ٣٠٠ .

فيمثل ذلك كرسى ، وقمرى . إنما هو فُعل ، والياء ياء النسب / وإن لم يُستعمل غيراً منسوب ،
وليس فيه نسب إلى أرض ولا رحل ولا غير ذلك .

* * *

ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيُسَدُّ مسدّه ، فيكون حالا ، لأنّه قد باب عن اسم
الفاعل ، وأغنى غناه ، وذلك قولهم : قتلته صبّراً . إنما تأويله : صابر أو مُصْبِراً . وكذلك :
جئته مشياً ؛ لأنّ المعنى : جئته ما شياً . فالتقدير : أمشى مشياً ، لأنّ المجيء على حالات . والمصدر
قد دلّ على فعله من تلك الحال .

ولو قلت : جئته إعطاءً لم يجز ، لأنّ الإعطاء ليس من المجيء . ولكن جئته سعياً . فهذا
جيد ؛ لأنّ المجيء يكون سعياً^(١) . قال الله عز وجل : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا)^(٢) .

فهذا اختصار يدلّ على ما يردّ ممّا يُشاكلها . ويجرى مع كلّ صنف منها .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٦ « باب ما ينصب من المصادر لانه حال . . .
وذلك قولك : قتلته صبّراً ، ولقيته فجاءة ، ومفاجأة ، وكفاحاً ومكافحه ولهسه عباناً ،
وكلمته مساقفة ، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً ، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً .
وليس كل مصدر - وإن كان فى العياس مثل ماضى من هذا الباب - بوضع هذا الموضع
لأن المصدر ها هنا فى موضع فاعل إذا كان حالا ، ألا ترى أنه لا يحسن أناساً سرعة . . . »
(٢) البقرة : ٣٦٠

* * *

كلام المبرد هنا صريح فى أن المصدر المنكر يع مع بقياس حالا إذا كان نوعاً من فعله وكرر
هذا فى ص ٢٢٦ من الأصل فى هذا الجزء كما ذكره فى الجزء الرابع ص ٥٩٩ .
وكذلك نسبة اليه الزمخشري فى المفصل والرضى فى شرح الكافية وابن هشام فى التوضيح .
ولكن الخضرى فى تعليقه على شرح ابن عفيل بنسب إلى المبرد أنه يقيس وقوع المصدر
المنكر حالا مطلقاً .

أما السيوطى فى الهمع فيقول : اختلف النقل عن المبرد : هل أجازة مطلقاً ؟ أو فيما كان
نوعاً لعامله . وكذلك فى الأشمونى .

فى حاشية الخضرى ج ١ ص ٣٣٠ « لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقاً ، كما نقل
عن المبرد أى سواء كان نوعاً كجاء زيد سرعة أم لا ، كاطراده خبراً فان الحال أشسبه به من
النعمة . . . »

فى الهمع ج ١ ص ٢٢٨ « وسند المبرد فقال : يجوز القياس واختلف النقل عنه : فنقل
عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقاً ، ونقل عنه آخرون أنه أجازة فيما هو نوع من الفعل ،
وانظر الأشمونى ج ٢ ص ٦١

بقى أن نبين اغراب هذا المصدر عند المبرد :

ظاهر ما هنا يدل على أنه يعرب المصدر حالا على تأويل المصدر بوصف يشهد لذلك قوله : قتلته صبيرا انما تأويله صابرا ٠٠ وكذلك جئته مشيا ، لأن المعنى : جئته ماشيا .

وقوله فيما يأتى ص ٢٣٥ : واعلم أن من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال ، وتغى غناه ، فلا يجوز أن تكون معرفة ، لأن الحال لا تكون معرفة ، وذلك قولك : جئتك مشيا وقد أدى عن معنى قولك : جئتك ماشيا ٠٠ والماعل بحمل على المصدر ، كما حمل المصدر عليه .

نقول : قم قائما فالمعنى : قم قياما .

وقوله فى الجزء الرابع ص ٥٩٨ - ٥٩٩ باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال وذلك قولك : جاء زيد مشيا انما معناه : ماشيا .

كل هذه النصوص تسيير الى أن المبرد يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف .

وقد جاء فى كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف قال هنا :

وكذلك جئته مشيا ، لأن المعنى : جئته ماشيا فالتقدير . أمشى مشيا ، وقال فى الجزء الرابع ص ٥٩٩ : جاء زيد مشيا انما معناه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشى مشيا .

فالعبارتان صدرهما يفيد أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف وعجزهما يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف .

ونرى الرضى وابن يعينس وابن عفيسل والسيوطى وغيرهم ينسبون الى المبرد أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا .

انظر ابن يعينس ج ٢ ص ٥٩ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٩٢ .

وابن عقيل ج ١ ص ٣٣٠ والهمع ج ١ ص ٢٢٨ والتصريح ج ١ ص ٣٧٤ والمختصص ج ١٤ ص ٢٢٦ .

هذا باب

الأسماء التي توضع موضع المصادر

التي تكون حالا

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد . فإنما انتصب ؛ لأنه أراد : كلمته
مُشافهةً ، وبايعته نقداً ، فوضع قوله : (فاه إلى في) / موضع مُشافهةً ، ووضع قوله : (يدا بيد)
في موضع نقداً . فلو قلت : كلمته فوه إلى في لجاز ؛ لأنك تريد : كلمته وفوه إلى في .
وأما بايعته يدا بيد فلا يجوز غيره ؛ لأنَّ المعنى : بايعته نقداً ، أى : أخذتُ منه ، وأعطيت ،
ولست تخبر أنك بايعته ويد بيد ؛ كما أنك كلمته وفوه إلى فيك . ولكن تقول : بايعته يده
فوق رأسه ، أردت : ويده فوق رأسه ، أى : وهذه حاله ؛ لأنَّ هذا ليس من نعت المبايعه ؛
كما كان قولك : مشافهة ونقداً من نعت الفعل ، فكذلك بايعته ويده في يدى (١) .

٣
٢٠٩

* * *

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٩٥ - ٢٩٦ . باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة
ولا مصادر لأنه حال . . .

وذلك قولك : كلمته فاه الى فى ، وبايعته يدا بيد كأنه قال : كلمته مشافهة وبايعته
نقداً ، أى كلمته فى هذه الحال .

وبعض العرب يقول : كلمته فوه الى فى . كأنه يقول : كلمته وفوه الى فى ، أى : كلمته
وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهنذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته فى هذه الحال ،
فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل .

وأما يدا بيد فليس فيه الا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول : بايعته ويد بيد ، ولم
يرد أن يخبر أنه بايعه ويده فى يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتعجيل ، ولا يبالى أقرىبا
كان أم بعيدا ؟ . وإذا قال : كلمته فوه الى فى فإنا يريد أن يخبر عن قربه منه وأنه شافهه ،
ولم يكن بينهما أحد .

وفى أمالى الشجرى ج ١ ص ١٥٤ « فان قلت : فقد قالوا : كلمته فاه الى فى ، فنصبوا
المضاف الى المعرفة على الحال ، وليس بمصدر . . .

فالجواب : أن فاه عند النحويين منتصب بمحذوف مقرر وذلك المحذوف كان هو الحال
فى الحقيقة ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه وتقديره : جاعلا فاه الى فى . . . » .

وفى ابن يمشى ج ٢ ص ٦١ « (فاه) نصب على الحال ، وجعلوه نائبا عن مشافهة ،
ومعناه : مشافها ، فهو اسم نائب عن مصدر فى معنى اسم الفاعل .

والنائب للحال الفعل المذكور الذى هو كلمته ، وتقديره : كلمته مشافها ، وليس ثم
اضمار عامل آخر ، فيكون من الشاذ ، لأنه معرفة . . .

واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ، ولكن دل على موضعه ،
 وصلح للموافقة ، فنصب ، لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبا . وذلك قولك : أرسلها العراك (١) .
 وفعل ذلك جهده وطاقته (١) ، لأنه في موضع : فعله مجتهدا ، وأرسلها معتركة ؛ لأن المعنى :
 أرسلها وهي تعترك ، وليس المعنى أرسلها ؛ / لتعترك قال الشاعر :

فَأرسلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَدُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعِصِ الدُّخَالِ (٢)

٣
٢١٠

= هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفيين ينصبون فاه الى فى باضممار جاعلا او
 ملاصقا . . والمدهب الأول ، وهو رأى سيبويه ، اذ لو كان باضممار (جاعلا) لما كان من الشاذ .
 وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٠ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ والخزانة ج ١
 ص ٥٢٧ .

(١) فى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٢ « جعل العراك فى موضع الحال ، وهو معرفة ، اذ كان
 فى تأويل معتركة ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ، وانما جاز هذا الاتساع فى المصادر ، لأن
 لفظها ليس بلفظ الحال ، اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ، ولو صرحت بالصفة لم يجز
 دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ، ولا جاء زيد القائم ، لوجود لفظ الحال .
 والتحقيق : أن هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، وانما التقدير : أرسلها معتركة ،
 ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشايبته له ، فصارت تعترك ، ثم جعل المصدر موضع الفعل ،
 لدلالته عليه .

يقال : أورد ابله العراك : اذا أوردهما جميعا الماء ، من قولهم : اعترك القوم ، أى :
 ازدحموا فى المعترك . .
 = وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٤ وشرح الكافية ج ١ ص ١٨٤ والمختصص ج ١٤
 ص ٢٢٧ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « وهذا ما جاء منه مضافا معرفة .
 وذلك قولك : طلبته جهدا . كأنه قال اجتهادا ، وكذلك طلبته طاقتك . . .
 وفى المختصص ج ١٤ ص ٢٢٧ (وأما ما جاء منه مضافا معرفة ، فكقولك : طلبته جهدا
 وطاقتك ، وفعلته جهدى وطاقتى ، وهى فى موضع الحال ، لأن معناه : مجتهدا ، ولا يستعمل
 هذا الا مضافا . لا تقل : فعلته طاقه ولا جهدا . .
 (٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٧ على وقوع العراك - وهو مصدر معرف بال -
 حالا . .

يقال : أورد ابله العراك : اذا أورها جميعا الماء كما فى قولهم : اعترك القوم ، أى :
 ازدحموا فى المعركة . والارسال : بمعنى التخلية والاطلاق . الذود : الطرد .
 اللدخال : أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا . يفعل به ذلك لضعفه كان
 ضعفه من الرى فى الشرب الأول ، فينفض عليهما شربهما بادخاله بينهما .
 وروى على نفض بالضاد المعجمة ، ذكره ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ٢٨٤ .
 وانظر فى تفسير اللدخال أيضا شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ .
 البيت للبيد من قصيدة وصف فيها حمر وحش تعدو الى الماء يقول :

واعلم أنَّ هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال ، وليست بأحوال ، ولكنها موافقة ، وموضوعة في مواضع غيرها ؛ لوقوعها معه في المعنى .
وكذلك : جاعى القوم قاطبةً ، وطراً .

إنَّما معناه : جاعى القوم جميعاً ، ولكن وقع (طراً) في معنى المصدر ، كما تقول : جاعى القوم جميعاً إذا أخذته من قولك : جُمِعوا جمعاً .

وقد يكون الجمع اسماً للجماعة . قال الله عزَّ وجلَّ : (سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ) (١) .
فإنَّما قولك : (طراً) فقد كان يونس يزعم أنه اسم نكرة للجماعة وإن لم يقع إلا حالاً . ويقال : طَرَزْتُ القومَ ، أى : مررت بهم جميعاً . وقال النحويون سوى يونس : إنَّه في موضع المصدر الذى يكون حالاً (٢) .

أورد العير أنه الماء دفعة واحدة مزدحمة ، ولم ينسفن على بعضها أن يتنفس عند الشرب ، ولم يدهما ، لأنه يخاف الصياد بخلاف الرعاء الذين يدبرون أمر الأبل فانهم إذا أوردوا الأبل جعلوها قطعاً قطعاً حتى تروى .

والفصيحة فى الديوان ص ٧٢ - ٩٤ . وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .
والمختص ج ١٤ ص ٢٢٧ ، معجم المقاييس ج ٤ ص ٢٩٢ ، واللسان (عرك ، نغص ، دخل) .

(١) القمر ٤٥

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٩ « وجعلوا قاطبة وطرا اذا لم يكونا اسمين بمنزله الجميع وعامة ، وكقولك : كفاحا ومكافحة .

وكذلك طرا وقاطبة (عند يونس) بمنزلة وحده وجعل المضاف بمنزله : كلمته فاه الى فى .
وأما طرا وقاطبه فأشبهه بذلك ، لأنه جيد أن يكون حالاً غير المصدر نكرة ، ولا يجوز أن يكون حالاً غير المصادر الا نكرة ، والذى ناخذ به الأول ، »

وفى المختص ج ١٧ ص ١٣٣ - ١٣٤ « وأما قولهم : مررت بهم قاطبة ، ومررت بهم طرا فعلى مذهب سيبويه والخليل هما فى موضع مصدرين وان كانا اسمين ، وذلك أن قاطبة وان كان لفظها لفظ الصفات ، كقولنا : ذاهبة وقائمة وما أشبه ذلك (وطرا) وان كان لفظها لفظ صفرا وشهبا وما أشبه ذلك فانه لا يجوز حملها الا على المصدر . . . »

وقال فى ج ٣ ص ١٢٥ « سيبويه : جاءوا طرا ومررت بهم طرا ومذهبه أنه لا يستعمل الا حالاً ، وقد حكى عن خصيب المتطبب النصرالى وكان من أفصح النساس أن أبا عمرو بن العلاء قال له : كيف حالك ؟

فقال : أحمد الله الى طر خلقه ، فاستعمله غير حاله » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٩٧ : « وقد يلزم بعض الأسماء الحالية ، نحو كافة وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع كافة فى كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه » .

وانظر البحر احبط ج ٢ ص ١٠٩ ، ١٢٠ وكليات أبى البقاء ص ٢٩٤ .

هذا باب

٣
٢١١

الأسماء الموضوعية في مواضع المصادر إذا أُريد بها ذلك/

أو أُريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مَجْرَى كَلِّهِمْ وَأَجْمَعِينَ

وذلك قولك : مررت بزيد وَحَدَهُ ، ومررت بأخويك وَحَدَهُمَا ، ومررت بالقوم خَمْسَتَهُمْ ، ومررت بهم ثَلَاثَتَهُمْ ، وأتاه القوم قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ .

أما قولك : مررت بزيد وَحَدَهُ فتأويله : أَوَحَدْتَهُ بمرورى إِيحَادًا ؛ كقولك : أفردته بمرورى إِيحَادًا . وقولك : (وَحَدَهُ) فى معنى المصدر ، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب (١) .

وأما قولك : مررت بالقوم خَمْسَتَهُمْ فجاز أن تُجْرِيَهُ عَلَى الْأَوَّلِ فتقول : مررت بالقوم خَمْسَتَهُمْ ، وما أشبه الخمسة من قولك : ثَلَاثَتَهُمْ ، وأرْبَعَتَهُمْ ، والمعنى مختلف لأنك إذا قلت : مررت بالقوم خَمْسَتَهُمْ - فمعناه : بهؤلاء تخميسًا ؛ كقولك : مررت به وَحَدَهُ ؛ أى : لم أخلط معه أحدًا .

فكذلك قولك فى الجماعة إنما هو خَصَصْتَهُمْ .

وإذا قلت : مررت بالقوم خَمْسَتَهُمْ - فهو على أنه قد علم أنهم خمسة ، فإنما أُجْرَى مُجْرَى

٣
٢١٢

كُلُّ . أراد : مررت بالقوم كَلِّهِمْ ؛ أى : لم أبق من هؤلاء الخمسة أحدًا . فالغنى يحتمل أن تكون قد مررت بغيرهم ؛ كما أنك إذا قلت : مررت بإخوتك كَلِّهِمْ جاز أن تكون قد مررت بغيرهم أيضًا (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « باب ما جعل من الأسماء مصدرًا .. وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده » .

وفى المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يننى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ، وجحيش وحده ، وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأى » .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ ؛ وشرح ادب الكاتب للجواليقى ص ١٥٩ .

وللسبكي رسالة سماها : الرفدة فى معنى وحده انظرها فى الأنساب ج ٤ ص ٦٣ - ٦٨

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « ومثل ذلك فى لغة اهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم

وأربعتهم وكذلك الى العشرة » .

وزعم الخليل أنه اذا نصب ثلاثتهم فكانه يقول : مررت بهؤلاء فقط ، ولم أجاوز هؤلاء ،

كما أنه اذا قال : (وحده) فانما يريد مررت به فقط لم أجازه .

وأما قولك : مررت بالقوم قَضَهُم بقضيضهم فعلى هذا . كأنك قلت : مررت بالقوم كلهم
وجماعتهم .

ومن قال : قَضَهُم بقضيضهم أراد : انقضاضا ، أى : انقضَّ أولهم على آخرهم (١) .

= وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول : ان كان جرا فجرا ، وان كان نصبا فنصبا ،
وان كان رفعا فرفعا .

وزعم الخليل أن الذين يجرونه كأنهم يريدون أن يعموا ، كقولك : مررت بهم كلهم ، أى لم
أدع منهم أحدا » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٦ « وأما بالاضافة نحو جاءنى الرجال ثلاثتهم
وأربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا أضيفت الى ضمير ما تقدم
منصوبه عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقع النكرة ، أى مجتمعين فى المجرى ، وبنو
تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على أنها توكيده ، وربما عومل بالمعاملين العدد المركب
نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم » . وانظر ص ٣٠٦ من شرح الكافية ايضا .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٨ « ومثل خمستهم قول الشاعر :

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَصَّهَا بِقَضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيْعِ سِبَالَهَا

كانه قال : انقضاضهم - أى انقضاضا - ومررت بهم قضهم بقضيضهم .

كانه يقول : مررت بهم انقضاضا . فهذا تمثيل وان لم يتكلم به ، كما كان أفرادا
تمثيلا ، وانما ذكرنا الافراد فى وحده والانقضاض فى قضهم ، لأنه اذا قال : قضهم فهو مشتق
من معنى الانقضاض ، لأنه كانه يقول : انقضَّ آخرهم على أولهم » .

وفى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ « وأما قولهم : جاءوا قضهم بقضيضهم ، أى جميعا ، فلما
كان معناه التكثير جاز أن يقع حالا قال الشاعر . . . ففضها منصوب على انحال وقد استعمل
على ضربين : منهم من ينصبه على كل حال ، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المفعول فى موضع
الحال ، كقولك : مررت به وحده .

ومنهم من يجعل فصا تابعا مؤكدا لما قبله ، فيجريه مجرى كلهم ، فيقول : أتتنى سليمان
قضاها بقضيضها ، ورأيت سليمان قضاها بقضيضها ، ومررت بسليمان قضاها بقضيضها ، ومعناه
اجمعين . وهو مأخوذ من انقضَّ وهو الكسر ، وقد يستعمل فى موضع الوقوع على الشئ
بسرعة » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ « أما قولهم : جاءوا قضهم بقضيضهم فالاولى أن
نقول : ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل ، أى قاضهم بقضيضهم ، أى مع مقضوضهم ، أى
كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا ، والأصل فيه أن يكون
قضيضهم مبتدأ بقضيضهم خبره ، مثل قولهم : كلمته فوه الى فى . . .

ثم انمضى عن الجملتين أعنى قضهم بقضيضهم ، وفوه الى فى معنى الجملة ، والكلام
لما فهم مبهما معنى المفرد ، لأن معنى فوه الى فى صار مشافها ، ومعنى قضهم بقضيضهم :
كافة ، فلما فامت الجملة مقام المفرد ؛ وأدت مؤداه أعرب ما قبل الاعراب منها وهو انجزء الاول
اعراب المفرد الذى قامت مقامه . . .

وقد يستعمل قضهم تابعا لما قبله . . .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٥ .

ولا يجوز مررت بزید كله (١) ؛ لأنَّ (كُلًّا) لا يقوم في هذا الموضع ، ولا يجوز : مررت بأخويك اثنيهما ؛ لأنَّ الاثنين هما الهاء والميم ، والشئ لا يُضاف إلى نفسه .

وإنما قلت : حَمَسْتَهُمْ ؛ لأنَّ (هم) لكلِّ جَمْع ، فاقتطعت من الجمع شيئاً ، فأضفته إلى جميعه ، فصار مختصاً به .

و(هما) لا يكون إلاّ تثنية .

فإن قلت : فأنت تقول : كلاهما منطلق فـ (كلا) لا يكون إلاّ لاثنين ، فلم أضفته إلى ضميرهما؟

فالجواب في ذلك : أنَّ (كِلَا) اسم واحد فيه معنى التثنية ، فإنما أضفتم واحداً إلى اثنين . ألا ترى أنك تقول : الاثنان منطلقان ، وكلاهما منطلق ، وكِلَانَا كَفِيل ضامن عن صاحبه . فإنما تأويله : كُلُّ واحدٍ / مِنَّا (٢) ؛ كما قال الشاعر :

أَكَاثِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصُ (٣)

٣
٢١٣

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ٤٤ « ولو قلت : جاء زيد ، أو أقبل محمد كله أو أجمع لم يصح ، لأن المجيء والاقبال لا يصح من أجزائهما ، فان أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيء نحو اليبدين ، والرجلين لم يبعد جوازه » .
وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠٩

(٢) في ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ « اعلم أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية ، كما أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة . هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم مثنى لفظاً ومعنى .

والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً .
ومما يدل على أفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتها إلى المثنى كقولك : جاءني كلا أخويك ، وكلا الرجلين ، ومررت بهما كليهما ، ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجوز ذلك ، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك ممتنع . ألا ترى أنه لا يقال : مررت بهما اثنيهما ، كما تقول : مررت بهما كليهما » .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦٠ - ٢٦٥ ، كما عرض له في أسرار العربية ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ١٨٨ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩ والخزانة ج ١ ص ٦٣ والمغنى ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٠ على أن (أن) المخففه اسمها ضمير الشأن ، والجملة الاسمية بعدها خبرها .

واستشهد به الشجري في أماليه ج ١ ص ١٨٨ على وقوع خبر كلانا اسماً مفرداً وهو حريص مما يدل على أن كلا اسم مفرد لفظاً ، وكذلك ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ وانظر الانصاف ص ١٢٦ ، ٢٦١ .

ومع هذا إنَّ التثنية إنما تخرج عن الواحد . تقول : رجلٌ ورجلان ، وامرأة امرأتان . فمن هذا الوجه أيضا إذا قلت للواحد : مررت به وحده ، قلت للثنين : مررت بهما وحدهما فذا بين جدًا

• • •

فأما قولهم . هذا نسيجٌ وحده فلا معنى له إلا الإضافة ، لأنه يُخبر أنه ليس في مثاله أحد ، فلو لم يُصِف إليه لقال : هذا نسيجٌ أفرادا . فالإضافة في الحقيقة إلى المصدر . وكذلك عيبرٌ وحده ، وجحيشٌ وحده . ولو قال : جحيشٌ نفسه . وعيبرٌ نفسه وحدها لصلح ؛ لأنه الرجل الذي يخدم نفسه وحدها (١) . فهذا بين جدًا .

وكان أبو الحسن الأخفش لا يجيز : اختصم أخواك كلاهما ، ولا اقتتل أخواك كلاهما (٢) ،

= أكاشره أصاحكه • وما مصدرية و (حر بص) خبر كلا •

ولم ينسب البيت الى قائل معين •

اجتمع الاخبار عن (كلا) مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في قول الفرزدق

كلاهما حين جسد السير بينهما قد أفلعا وكلا انفيهما رابى

(١) فى المحصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير

عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ، وجحيش وحده وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأى » •

فى ابن بعيش ج ٢ ص ١١ « قالوا • هو نسيج وحده ، عيبر وحده وجحيش وحده

وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب اذا كان رفيعا ، فلا ينسج على منواله

معه غيره • فكانه قال • نسيج أفراده ، يقال هذا للرجل : اذا أفرد بالفضل •

وأما عيبر وحده وجحيش وحده فهو تصغير عيبر وهو الحمار ، يقال للوحشى والاهلى ،

وجحيش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم • يقال : للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا

فى رأى ، ولا يدخل فى معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه •

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ ، والجوالقى ص ١٥٩

وفى مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٣ « عيبر وحده : يضرب لمن لا يخالط الناس ، وقال بعضهم:

أى يعاير الناس والأمور ويفيسها بنفسه من غير أن يشاور ، وكذلك : جحيش وحده ويقال جحيش نفسه » •

(٢) نسب أيضا الى الأخفش أنه لا يجيز نحو اختصم الزيدان كلاهما الصسيبان فى

تعليقه على الأشمونى ج ٣ ص ٢٨٦ فقال : هذا مذهب الأخفش والقراء وهشام وأبى على وذهب الجمهور الى الجواز ، كما قال الدمامينى ••

ولكن الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٣٠٩ ينسب الى الأخفش الجواز قال : « لا يقال :

اختصم الزيدان كلاهما ، لأن الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام ، اذ هو لا يكون

الا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيد وحده ، وأجاز الأخفش : اختصم

الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع » •

ويقول : (اختصم) لا يكون إلا من اثنين أو أكثر ، وإنما أقول : جاعى أخواك كلاهما ، لأعلم السامع أنه لم يأت واحد ، وكذلك : جاعى إخوتك كلهم ؛ لأعلم أنى لم أبق/منهم واحدا ، فقبل له : فقل : اختصم أخواك كلاهما ؛ لأنه لا يلتبس بما بعد التثنية ، فذهب إلى أن (كلاهما) يُكثَرُ به ، ولا يُقلَّلُ به وهذا قول كثير من النحويين وليس كما قال إذا حدّد . وذلك أن (كُلًّا) عموم ؛ لأن الأعداد قد يُقتصر على الشيء منها ، فيكون كلاما ، فتقول : جاءني بنو فلان ، فيجوز أن تعني بعضا دون الكل^(١) فإذا قلت : كلهم دخلت لتدلّ على العموم . و (كِلَا) ليس كذلك . إنما تقع على الاثنين وأنت تريد كل واحد منهما . فهذا لا يقع إلا على ما وصفنا لأن جماعة أكثر من جماعة ، ولا يكون اثنان أكثر عددا من اثنين فتقول : تكثير أو تقليل . ومن قول الأخصف أنه لا يجوز : استوى زيد وعمرو كلاهما : لأن الاستواء لا يكون من واحد ، إذا أراد : ساوى فلان فلانا ، بل يدخل في باب اقتتل ، واختصم ، ونحوه . وإنما تستخرج هذه المسائل بالتفتيش والقياس .

واعلم أن من الأسماء أسماء محتملة لا تنفصل بأنفسها . فعنى ما سَمِعَ منها شيء علم أن صوابه أن يكون محمولا على غيره ، وذلك قولك : / جاءني رجل آخر^(٢) لا يجوز هذا إلا أن

(١) يرى الأصمعي أن دخول الـ على كل و بعض لحن ، وقد جاء في شعر مجنون بنى عامر :

لا يعرف البعض من ديني فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضييني

انظر الأغصاني ج ٢ ص ٤٢ ، وعبت الوليد ص ١٩٥ - ١٩٦ فقد استشهد بشعر سحيم عبد بنى الحسحاس قال :

« كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون ادخال الألف واللام على كل وبعض . ويسروى عن الأصمعي أنه قال كلاما معناه : قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيه لحنا إلا في موضع واحد وهو قوله : العلم أكثر من آت يحاط بكله فخذوا البعض . وكان أبو علي الفارسي يزعم أن سيبويه يجيز ادخال الألف واللام على كل لا أنه لفظ بذلك ولكنه يستدل عليه بغيره . والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل وبعض وقد أنشأنا بعض الناس قول سحيم عبد بنى الحسحاس :

رأيتُ العُزْبِيَّ وَالْفَقِيرَ كِلَيْهِمَا إِلَى الْمَوْتِ ، يَأْتِي الْمَوْتَ لِلْكَُلِّ مَعْمَدًا »

وانظر ديوان سحيم ص ٤١ ففيه رواية أخرى . وانظر البحر المحيط ج ١ ص ١٠١ والجزء الأول من المتضرب ص ٣١ ففيه ادخال الـ على بعض .

(٢) في اللسان : « والآخر بمعنى غير كقولك : رجل آخر ، وثوب آخر .

وأصله : أفعال من التأخر ، فلما اجتمعت همزتان في حرف واحد استقلتا فأبدلت الثانية ألفا ، لسكونها وانفتاح الأولى قبلها .

تكون قد ذكرت قبَّله رجلا ، فتقول : جاعني فلان ورجل آخر ، أو يقول القائل : هل جاعك فلان ؟ فتقول : جاعني رجل آخر .

وكذلك : سائر كذا وكذا^(١) . لا يكون إلا مضافا إلى شيء قد ذُكرَ بَعْضُهُ . تقول : رأيت الأمير دون سائر الأمراء ، وجاعني عبد الله . وتأخر عنى سائر إخوتي ، إذا كان عند الله أخاك ، فإن لم يكن أخاك لم تجز المسألة إذا لم يكن بعضا أضفت السائر إليه .

ولو قلت : أتنتى جاريتك وامرأة أخرى [كان جائزا ، ولو قلت : أتنتى جاريتك ورجل آخر لم يجز ، وكذلك لو قلت : أتاني إخوتك ، وامرأة أخرى كان]^(٢) غير جائز .
فإن قلت : أتاني أخوك ، وإنسان آخرُ جاز وإن عَنَيْتَ بالإنسان امرأة ؛ لأنَّ الباب الذي ذكرتها به يَجْمَعُها .

وكذلك . جاعني جاريتك وإنسان آخر . وأنت تعني بالإنسان رجلا فهو جيد بالغ .
فأما قوله :

صَلَّى عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَنِ وَابْنَتِهَا لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْآخَرَ^(٣)
فإنه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز . ألا ترى إلى قول الله عز وجل : (فَعِدَّةٌ

(١) في النهاية لابن الأثير ج ٢ ص ١٢٨ الحديث : فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام أى باقيه . والسائر مهموز : الباقي والناس يستعملونه فى معنى الجميع وليس بصحيح .

وفى الزهر ج ١ ص ٨١ - ٨٢ قال الجوهري فى الصحاح : سائر الناس : جميعهم . قال ابن الصلاح فى شرح مشكلات الوسيط قال الازهرى فى تهذيبه : أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر : الباقي ، ولآ التفات الى قول الجوهري فإنه ممن لا يقبل ما ينفرد به .
وقد انتصر للجوهري بأنه ثم ينفرد به فقد قال الجواليقي فى شرح أدب الكاتب : أن سائر الناس بمعنى الجميع .

وقال ابن دريد : سائر الناس يقع على معظه وجله .

وقال ابن برى : يدل على صحة قول الجوهري قول مضرس :

فَمَا حَسَنُ أَنْ يَغْلِبَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَكَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرٌ

وانظر شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٤٨

(٢) تصحيح السيرافى

(٣) فى الخزانة ج ٣ ص ٦٦٧ - ٦٦٨ قطعتان للرأى النميرى وللقنال الكلابى فيهما

بيتان مشتركان وهما :

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصل على جاراتها الآخر

هن الحرائر لا ربات أحمره سود المحاجر لا يقران بالسور

وفى بيت القتال مكان عزة (عمره) وانظر ديوان القتال الكلابى ص ٥٣ .

مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (١) لما قَدِمَ من ذكر الأَيَّامِ . وكذلك : (مِنْهُ آيَاتٌ مُّحَكَّمَاتٌ مِنْ أُمِّ الْكِتَابِ
وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ) (٢) . فهذا بابُ هذا .

٢
١٦

وكان حَدُّ (أُخَرَ) أن يكون معه (من كذا ، وكذا) إِلَّا أُنْ / (أَفْعَل) يقع على وجهين :
أحدهما : أن يكون نعتاً قائماً في المنعوت ، نحو : أَحْمَر ، وَأَصْفَر ، وَأَعْوَر .
والوجه الآخر : أن يكون للتفضيل ، نحو : هذا أفضل من زيد ، وأكبر من عبد الله فإن
أردت هذا الوجه لم يكن إِلَّا أن تقول : مِنْ كَذَا وَكَذَا ، أو بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ نحو : هذا
الأصغر ، والأكبر .

فأما قوله في الآذان : الله أكبر - فتأويله : كبير ؛ كما قال عز وجل : (وَهُوَ أَهْوَنُ
عَلَيْهِ) (٣) . فإنما تأويله : وهو عليه هيِّن ؛ لأنه لا يقال : شيءٌ أهون عليه من شيءٍ . ونظيرُ
ذلك قوله :

== والصلاة من الله بمعنى الرحمة ، وانظر اللسان (صلى) فقد ذكر البيت ونسبه للراعي
وفى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ ، وآخر الذى مفرده أخرى مؤنثة آخر التى لا تنصرف
بمعنى غير . لا يجوز أن يكون ما اتصل به الآ من جنس ما قبله ، تقول : مررت بك وبرجل آخر ،
ولا يجوز : اشتريت هذا الفرس ، وحمارا آخر لأن الحمار ليس من جنس الفرس . فأما قوله :
صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلى على جاراتها الآخر
فانه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز . . .

وفى البحر المحيط أيضا ج ٤ ص ٤١ ، وقال أبو جعفر النحاس : « هذا يتبنى على
معنى غامض فى العربية وذلك أن معنى آخر فى العربية من جنس الأول . تقول : مررت بكريم
وكريم آخر ، فقوله : آخر يدل على أنه من جنس الأول ، ولا يجوز عند أهل العربية مررت
بكريم وخسيس آخر ولا مررت برجل وحمار آخر ، فوجب من ههنا أن يكون معنى قوله
(أو آخران من غيركم) ، أى : عدلان ، والكفار لا يكونون عدولا .
وما ذكره فى الملل صحيح الا أن الذى فى الآية مخالف للمثل التى ذكرها النحاس فى
الركيب ، لأنه مثل بأخر وجعله صفة لغير جنس الأول .

وأما الآية فمن قبيل ما تقدم فيه آخر على الوصف ، واندرج آخر فى الجنس الذى قبله ،
ولا يعتبر جنس وصف الأول . تقول : جاءنى رجل مسلم وآخر كافر ، ومررت برجل قائم
وآخر فاعد ، واشتريت فرسا سابقا وآخر مبطنا ، فلو آخرت (آخر) فى هذه المثل لم تجز
المسألة لو قلت : جاءنى رجل مسلم وكافر آخر ، ومررت برجل قائم وقاعد آخر . . .

(١) فى آيتين من البقرة : ١٨٤ ، ١٥٨

(٢) آل عمران : ٧

(٣) الروم : ٢٧

فى البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٩ « وليست (أهون) أفعل تفضيل ، لأنه لا تقاوت عند الله
فى النشاطين : الإبداء والاعادة ، فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى هيِّن ،
وكذا هو فى مصحف عبد الله .

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي - وَإِنِّي لَأَوْجَلُ - عَلَيَّ أَيُّنَا تَعَدُّو المَيِّتَةَ أَوَّلًا (١) ؟

أى : إِنِّي لَوَجِلٌ .

فَأَمَّا إِذَا أَرَدْتَ مِنْ كَذَا وَكَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ (مِنْهُ) أَوْ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ كَقَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرَ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : آخِرُ مِنْهُ . وَلَكِنْ عُلِمَ أَنَّ الْآخَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَذْكُورٍ أَوْ بَعْدَ أَوَّلٍ ، فَلَمْ يَحْتِجْ إِلَى (مِنْهُ) .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هَذَا قَوْلُهُمْ فِي مَوْتِهِ : أُخْرَى ؛ كَمَا تَقُولُ : هَذَا أَوَّلُ مَنْكَ . وَهَذِهِ الْأَوَّلَى ، وَالْأَوْسَطَى . وَالْوَسْطَى . وَالْأَكْبَرَى وَالْكُبْرَى .

فَلَوْلَا أَنَّ (آخَرَ) قَدْ اسْتَعْنَى فِيهِ عَنْ ذِكْرِ (مِنْ كَذَا) لَكَانَ لَازِمًا ؛ كَمَا يَلْزِمُ قَوْلَكَ : / هَذَا أَوَّلُ مَنْ ذَاكَ ؛ وَلِلذَلِكَ قَلْتُ فِي آخِرِ بَغْيَرِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهَا مَحْدُودَةٌ عَنْ وَجْهَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْبَابَ لَا يُسْتَعْمَلُ

٣
٢١١

= وَقِيلَ : (أَهُونَ) أَفْعَلٌ تَفْضِيلٌ وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَعْنَى الْبَشَرِ وَمَا يُعْطِيهِمُ النَّظْرُ فِي الْمَشَاهِدِ مِنْ أَنَّ الْإِعَادَةَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَهُونَ مِنَ الْبِدَاءِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الرَّوِيَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْبِدَاءِ ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ الْإِنْتَانُ عِنْدَهُ تَعَالَى مِنَ الْيَسْرِ فِي حَيْزٍ وَاحِدٍ ٠٠ ، ٠ .
وَفِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ :

« فَأَمَّا قَوْلُهُ - جَلُّ ثَنَاؤُهُ - : (وَهُوَ أَهُونَ عَلَيْهِ) فَفِيهِ قَوْلَانُ أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الْمَرْضَى عِنْدَنَا إِنَّمَا هُوَ : وَهُوَ عَلَيْهِ هِينٌ ، لِأَنَّ اللَّهَ - جَلُّ وَعِزُّ - لَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَهُونَ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ ٠٠ .
وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْآيَةِ : وَهُوَ أَهُونَ عَلَيْهِ عِنْدَكُمْ ، لِأَنَّ إِعَادَةَ الشَّيْءِ عِنْدَ النَّاسِ أَهُونَ مِنْ ابْتِدَائِهِ ٠٠ ، ٠ .

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ فِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٧ عَلَى أَنَّ (أَوْجَلُ) بِمَعْنَى وَجَلُّ ، كَمَا أَنَّ أَكْبَرَ فِي الْأَذَانِ بِمَعْنَى كَبِيرٌ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ ج ١ ص ٢٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٣ عَلَى بِنَاءِ أَوَّلٍ عَلَى الضَّمِّ .

وَعَمْرُكَ مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ مَحْدُوفٌ وَجُوبًا أَيُّ : قَسَمِي ، وَالْكَافُ مُضَافٌ إِلَيْهِ .
وَجُمْلَةٌ (مَا أَدْرِي) جَوَابُ الْقَسَمِ ، وَجُمْلَةٌ (وَإِنِّي لَأَوْجَلُ) مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَ أَدْرِي وَبَيْنَ السَّادَةِ عَنْ مَفْعُولِيهَا . أَوْجَلُ : خَائِفٌ .

وَتَعَدُّو : بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ مِنْ عَدَا عَلَيْهِ بِمَعْنَى ظَلَمَ ، وَتَجَاوَزَ الْحَدَّ .
وَرَى بِالغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ مِنْ غَدَا غَدُوا أَيُّ : ذَهَبَ غَدْوَةً وَهِيَ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الصَّبْحِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَهَذَا أَصْلُهُ ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى اسْتَعْمَلَ فِي الذَّهَابِ وَالْإِنْتِلَاقِ أَيُّ وَقْتُتْ كَانَ .

وَأَوَّلُ : بَنِي عَلَى الضَّمِّ لِحَدْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَنِيَّةِ مَعْنَاهُ ، وَالْأَصْلُ : أَوَّلُ أَوْقَاتِ عُدْوَاهَا .
الْمَعْنَى : أَقْسَمُ بِبِقَائِكَ مَا أَعْلَمُ أَيُّنَا يَكُونُ الْمَقْدَمُ فِي عَدُوِّ الْمَوْتِ عَلَيْهِ .
وَالْبَيْتُ مَطْلَعُ قَصِيدَةِ لَمْعَنَ بْنِ أَوْسٍ وَهِيَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٥٧ - ٦٠ .
وَفِي الْحِمَاسَةِ ج ٣ ص ١٣٢ - ١٣٦ ، وَالْخَزَانَةِ ج ٣ ص ٥٠٥ - ٥٠٧ .
وَحِمَاسَةُ الْبِحْتَرِيِّ ص ٨٥ - ٩٠ .

إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مِنْ كَذَا (١) . فَلَمَّا سَقَطَ . (مِنْ كَذَا) سَقَطَ . مَا يِعَاقِبُهُ ، فَلَمْ يَصْرِفْ
 قَالَ اللَّهُ عَزَّ ذِكْرَهُ (وَأُخْرٌ مُتَشَابِهَاتٌ) . (٢) فَلَمْ يَصْرِفْ . وَقَالَ : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) ،
 فَلَمْ يَصْرِفْ . فَهَذَا دَلِيلَانِ بَيِّنَانِ مَعَ الْمَعْنَى الَّتِي يَجْمَعُهُ .

* * *

وَأَعْلَمُ أَنَّ (أَفْعَلَ) إِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَضَعَهُ مَوْضِعَ الْفَاعِلِ فَمَطْرَدٌ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

قُبِّحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا الْأُمُّ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا (٤)

يُرِيدُ : صَغِيرًا وَكَبِيرًا . فَهَذَا سَبِيلُ هَذَا الْبَابِ

- (١) سيأتي الحديث عن عدل آخر في المنوع من الصرف فنرجى التعليق عليه .
 (٢) آل عمران : ٧
 (٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .
 (٤) استشهد به في الكامل ج ٦ ص ٩٧ على أن أصغر وأكبر بمعنى صغير وكبير .
 والتفضيل في البيت غير مراد ، فإن أصغر حال من الضمير في الأم ، والمعنى نسبتهم
 إلى أشد اللؤم في حال صغرهم وفي حال كبرهم ، والتفضيل لا وجه له إلا بتكلف وهو أن يكون
 التقدير : أصغر من غيره وأكبر منه ، وفيه تكلف .
 ويجوز أن يكون أصغر صفة للأم للتعميم فيرجع إلى معنى الحالية .
 والأم : منصوب على الذم ، ويجوز أن يكون صفة لقوله نفرًا ، ويجوز رفعه على أنه خبر
 مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنتم الأم قوم والقطع للذم أيضا .
 اللؤم : ضد الكرم . يقال : قبحه الله ، أي نحاه عن الخير . والجملة دعائية .
 نفرًا : تمييز محول عن الفاعل ، والتقدير : قبح نفركم .
 نفر : جماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة وقيل إلى سبعة ، ولا يقال نفر فيما زاد على
 العشرة .

ولم يعرف قائل البيت . انظر الخزانة ج ٣ ص ٥٠٠ - ٥٠٢ .
 وفي البحر المحيط ج ١ ص ١٤٤ « واجاز مكي بن أبي طالب والمهدوي وغيرهما أن يكون
 (أعلم) هنا اسما بمعنى فاعل ٠٠ وما اجاز مكي مبيى على أمرين غير صحيحين :
 أحدهما : ادعاء أن (أفعل) يأتي بمعنى فاعل وهذا قال به أبو عبيدة من المتقدمين ،
 وخالفه النحويون ، وردوا عليه قوله ، وقالوا : لا يخلو (أفعل) من التفضيل وإن كان يوجد
 في كلام بعض المتأخرين أن (أفعل) قد يخلو من التفضيل ٠٠ حتى إن بعضهم ذكر في جوار
 اقتياسه خلافا تسليبا منه أن ذلك مسموع من كلام العرب ، فقال : واستعماله عاريا دون (من)
 مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد عند أبي العباس ، والأصح
 قصره على التسماع .
 الأمر الثاني : أنه إذا سلم وجود (أفعل) عاريا من معنى التفضيل فهل يعمل عمل اسم
 الفاعل أم لا ؟ والقائلون بوجود ذلك لا يقولون بأعماله عمل اسم الفاعل إلا بعضهم فأجاز ذلك .
 والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون من كون (أفعل) لا يخلو من التفضيل ولا
 مبالاة بخلاف أبي عبيدة لأنه كان يضعف في النحو ٠٠ « .
 وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ١٠٣ وشرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٢٠٢ والروض الأنف
 ج ١ ص ٣١ - ٣٢ والكامل ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ .

هذا باب

مسائل (أفعل) مُسْتَقْصَاةٌ

بَعْدَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَصُولِهِ

تقول : مررت برجل خَيْرٌ منك أبوه ، وجاءني رجل خَيْرٌ منك أخوه ، ورأيت رجلاً أَفْضَلُ منك أخوه . يُخْتَارُ فِي هَذَا الرَّفْعِ وَالْإِنْقِطَاعِ مِنَ الْأَوَّلِ (١) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ ؛ نَحْوُ : فَاعِلٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ تَمَّا هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبَوْهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ حَسُنَ يَحْسُنُ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبَوْهُ / لِأَنَّهُ مِنْ كَرُمٍ كَضَارِبٍ مِنْ ضَرَبٍ .
(وَأَفْضَلُ) فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَإِنْ أَجْرِيته عَلَى الْأَوَّلِ فَبِذَلِكَ الْمَعْنَى ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَفْضُلُهُ أَبَوْهُ .
وَلِإِنْ لَمْ تُجْرِهِ فَلِمَا ذَكَرْتَ لَكَ ، وَهُوَ الْبَابُ .

فإن جرى على الأول أتبعته ؛ لأنه نعت له خاصة ، وذلك قولك : مررت برجل خَيْرٍ منك ، ومررت بدرهم سَوَاءٍ يَا فَتَى ، ومررت برجل سَوَاءٍ دَرَاهِمُهُ .

فإن قلت : برجل سَوَاءٍ هُوَ وَالْعَدَمُ خَفِضَتْ ؛ لِأَنَّ (سَوَاءً) لَهُ خَاصَّةٌ . فَعَلِي هَذَا يَجْرِي هَذَا الْبَابُ (٢) .

* * *

ثم نذكر المسائل ، ونقول : ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ عنده زيدٌ من عمرو . فَأَجْرَيْتُ (أَحْسَنَ) عَلَى الْأَوَّلِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرْتَ أَنَّهُ الْمَخْتَارُ ، وَلَمْ يَحْزِ هَاهُنَا غَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ ، فَأَرَدْتَ أَنْ تَرْفَعَ (أَحْسَنَ) كُنْتَ قَدْ أَضْمَرْتَ قَبْلَ الذِّكْرِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِكَ (مِنْهُ) إِنَّمَا هِيَ الْكُحْلُ .

ولو قلت : ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ - كُنْتَ قَدْ فَصَلْتَ

(١) فِي التَّصْرِيحِ ج ٢ ص ١٠٦ • مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبَوْهُ • أَكْثَرَ الْعَرَبِ يُوجِبُ رَفْعَ أَفْضَلُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مَقْدَمٌ وَأَبَوْهُ مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعِ خَفِضَ نَعْتٌ لِرَجُلٍ ، •

(٢) فِي سَيَبُويهِ ج ١ ص ٢٣٢ " لَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِخَيْرٍ مِنْهُ أَبَوْهُ • • • • • وَأَمَّا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ فَهُوَ قَبِيحٌ حَتَّى تَقُولَ : هُوَ وَالْعَدَمُ ، لِأَنَّ فِي سَوَاءٍ اسْمًا مَضْمُورًا مَرْفُوعًا • • • • •

بين الكحل وما هو له بما ليس من الكلام ، ووضعت في / غير موضعه . فإن أخرت الكحل ، فقلت : ما وأيت رجلاً أحسنَ في عينه منه في عين زيد الكحلُ وأنت تُقَدِّرُ أن (أحسنَ) هو الابتداءُ - كان خطأ لما قدّمت من ضمير الكحل قبلَ ذِكرِه (١) .

(١) في سبويه ج ١ ص ٢٣٢ «وتقول : ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه اليك ، وما رأيت أحدا أحسن في عينيه الكحل منه في عينه ؛ ليس هذا بمنزلة خير منه أبوه ، لأنه مفضل الأب على الاسم في (من) وأنت في قولك أحسن في عينه الكحل منه في عينه لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملاً وهيئة ليست له في غيره من المواضع ، فكانك قلت : ما رأيت رجلاً عاملاً في عينه الكحل كعمله في عين زيد ، وما رأيت رجلاً يبغض الية الشر كما يبغض الي زيد . ويدل على أنه ليس بمنزلة خير منه أبوه أن الهاء التي تكون في من هي الكحل والشر ، كما أن الاضمار الذي في عمله وبغض هو الكحل والشر .

ومما يدل على أنه على أوله ينبغي أن يكون أن الابتداء فيه محال أنك لو قلت : أبغض إليه منه الشر - لم يجز ، ولو قلت : خير منه أبوه جاز .
في كلام سبويه وتعليقه شيء من الغموض ، وأستعين على توضيحه بما ذكره بعض النحويين :

علل ابن الحاجب في كافيته وشرحها ص ١٠٠ جعل الكحل فاعلاً بأنه لو رفع (أحسن) على أن يكون خبراً للكحل للزم على ذلك الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي فإن منه متعلقة بأحسن ، وفصل بينهما الكحل الواقع مبتدأ .

وقد بسط الرضي هذا التعليل ، وقال عنه :

انه تعليل سبويه ، كما قال أيضا : ان انفصل بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي لا يجوز ، وانما يجوز ذلك في العامل القوي ، نحو : زيدا كان عمرو ضاربا .
ثم قال ابن الحاجب : لو قدمت منه لرجع الضمير الى غير مذكور .
وكذلك قال الرضي .

وعلق العصام على كلام الرضي بقوله :

فيه أن المرجع وان أخر لفظاً يقدم حكماً ثم قال : فالجواب أنهم لم يرضوا بالتزام خلاف الأصل من تقديم الضمير على المرجع لفظاً .
انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٠٦ وشرح الجسامي ص ٢٠٠ وشرح العصام ص ٢٤٩ .

وفي الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨١ .

التاني من تعليل الجمهور لرفع أفعال الظاهر : أنه لو لم يرفع الظاهر ، ورفع اما على أنه مبتدأ مخبر عنه بالكحل أو خبر الكحل تقدم عليه ازم منه أمر متنع وهو الفصل بين أفعال ومعموله بأجنبي منه .

ومعنى الأجنبي أنه غير معمول له عمل الفعل فيه .

والفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي لا يجوز ، لأنهما كالكلمة الواحدة . قيل : ولأن أفعالاً مع من كالمتضاميين ، ولا يفصل بينهما بأجنبي على قول الجمهور ولا يغيره الا ضرورة .
وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل إنما يلزم على تقدير أن يتقدم (أحسن) ، ويتأخر (منه) أما على تقدير أن يتقدم (الكحل) أو يتأخر (منه) بأن يقال : ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه ، أو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور .
وأجاب بدر الدين بن مالك بأن في تقديم الكحل تقديم غير الأهم ، ، ، .

وإن قدرت أن يكون (الكحل) هو الابتداء فيجيدٌ بالغ ، وتأخيرُهُ كتقديمه . فكأنك قلت :
ما رأيت رجلا الكحل في عينه أحسنُ منه في عين زيد .

وكذلك لو قلت : ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذى الحجة (١) [كان
هو الوجه إلا أن تقدّم فتقول : ما من أيام الصوم أحبُّ إلى الله فيها منه في عشر ذى الحجة] (٢)
أو تؤخر الصوم ، ومعناه التقديم ، فيكون كما أخيرك الكحل في المسألة الأولى .

وتقول : زيد أفضلُ منه عبدُ الله ، ورأيت زيدا أفضلُ منه عبدُ الله . أردت : رأيت زيدا
عبدُ الله أفضلُ منه ، فتجعله ابتداءً وخبراً في موضع المفعول الثاني ..

وأما قولهم : مررت برجلٍ أخبثُ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكون . ومررت برجل
خَيْرٍ ما يكونُ خَيْرٍ منك خَيْرٍ ما تكون .

فهذا على إضمار إذ كان ، وإذا كان (٣) ، واحتمل / الضمير ؛ لأنَّ المعنى يدل عليه . والتقدير :
مررت برجلٍ خَيْرٍ منك إذا كان خَيْرٍ ما يكون إذا كنت خَيْرٍ ما تكون .

٣
٢٢٠

(١) الأشموني في شرحه على الألفية ج ٢ ص ٢٦٤ جعله حديثاً فقال .
ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر) .
والرواية في كتب الحديث : (البخاري والترمذي وسنن ابن ماجه وسنن النسائي)
ليس فيها (أحب) رافعا للاسم الظاهر .
(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في الأشباه ج ٤ ص ١٧٤ مسألة قريبة مما ذكره المبرد وهي : زيد شر ما يكون خير
منك خير ما تكون . يرى المازني أن خير ما تكون منصوب بخير منك .
وفي سيبويه ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ « باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال »
وذلك قولك : هذا بسرٍ أطيب منه وطبا ، فان شئت جعلته حينئذ ماضياً ، وان شئت
جعلته حينئذ مستقبلاً .

وانما قال الناس : هذا منصوب على اضمار إذا كان فيما يستقبل ، واذا كان فيما مضى ،
لأنَّ ذا لما كان معناه ذا أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان واذا كان ، ولو كان على اضمار (كان)
لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لان (كان) قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة .
فليس هو على (كان) ولكنه حال .

ومنه مررت برجلٍ أخبثُ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكون وبرجلٍ خيرٍ ما يكونُ خيرٍ
منك خيرٍ ما تكون . وهو أخبثُ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكون .
فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله .
وان شئت قلت : مررت برجلٍ خيرٍ ما يكونُ خيرٍ منك .
كأنه يريد برجلٍ خيرٍ أحواله خيرٍ منك ، أي : خيرٍ من أحوالك ، وجاز أن يقسول خيرٍ
منك وهو يريد من أحوالك ، كما جاز أن تقول : نهارك صائم ، وليلك قائم ،

ومثل هذا قولك : هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه تَمْرًا . فإن أومأت إليه وهو بُسْرٌ ، تريد : هذا إذ صار بُسْرًا أَطْيَبُ منه إذا صار تَمْرًا ، وإن أومأت إليه وهو تَمْرٌ قلت : هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه تَمْرًا ، أي هذا إذ كان بُسْرًا أَطْيَبُ منه إذ صار تَمْرًا ، فإنما على هذا يُوَجَّه ؛ لأنَّ الانتقال فيه موجود .

فإن أومأت إلى عنب قلت : هذا عنب أَطْيَبُ منه بُسْرٌ ، ولم يجز إلاَّ الرفع ؛ لأنَّه لا يَتَنَقَّلُ فتقول : هذا عنب أَطْيَبُ منه بُسْرٌ ، تُريد : هذا عنب البسر أَطْيَبُ منه (١)
فأما هذا البيت فيُنشَد على ضروب :

الْحَرْبُ أَوْلُ مَا تَكُونُ فُتِيَّةً تَسْعَى بِزِينَتِهَا لِكُلِّ جَهُولٍ (٢)

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٠ - ٦١ • وبسرا وتَمْرًا حالان من المشار اليه لكن في زمينين، لأن فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر، ويجوز ان يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيا ، ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولا بد من اضمار ما يدل على المضي فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد ، فان كان زمانا ماضيا اضممرت اذ ، وان كان زمانا مستقبلا اضمرت اذا • والعامل في الحال (كان) المضمره ، وفيها ضمير من المبتدأ ، وهذه كان التامة ، وليست الناقصة ، اذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة ، وكنت تقول : هذا البسر اطيب منه التمر ، لأن (كان) تعمل في المعرفة عملها في النكرة ، فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل في الظرفين ما تضمنه معنى (افعال) وجاز ان تعمل في الظرفين ، لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر •
ألا ترى أنك اذا قلت : زيد أفضل من عمرو فمعناه : يزيد فضله عليه ، وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل •

وذهب أبو علي الى أن العامل في الحال الاول ما في (هذا) من معنى الاشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني (افعال) ••

وهذا انما يكون فيما يتحول من نوع الى نوع آخر ، نحو : هذا عنباً أطيب منه زبيبا، لأن العنب يتحول زبيبا ، ولو قلت : هذا عنباً اطيب منه تمرًا لم يجز ، لأن العنب لا يتحول تمرًا، واذا كان كذلك لم يجز فيه الا الرفع فتقول : هذا عنب أطيب منه تمر ، فيكون (هذا) مبتدأ و (عنب) الخبر و (اطيب) مبتدأ آخر و (تمر) الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب .
وللسيموطي رساله ختم بها الاشباه سماها تحفة النجبا في قولهم : هذا بسرا اطيب منه رطبًا ج ٤ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافي للرضي ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ •

(٢) ذكر فيه سيبويه ثلاث روايات ج ١ ص ٢٠٠ :

أ) أول ما تكون فتية • برفع أول ورفع فتية على أن يكونا مبتدأ وخبرًا ، وأنت الخبر لاكتساب أول التأنيث باضافته الى مؤنث ، والتقدير : أول احوالها فتية . قال سيبويه : ولكنه أنث الأول كما تقول : ذهبت بعض أصابعه •

والجملة من المبدأ وخبره خبر الحرب ، وأجاز الأعلام أن يكون (أول) بدلا من الحرب •
ب) بنصب أول ورفع فتية • فأول منصوب على الظرفية ، وأجاز سيبويه والفارقي أن =

منهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً يجعلُ (أول) ابتداءً ثانياً ، ويجعلُ الحالُ يسُدُّ مسدَّ الخبرِ وهو فتيةٌ / فيكونُ هذا كقولك : الأميرُ أخطبُ ما يكونُ قائماً ، وقد بينا نَصَبَ هذا في قولِ سيبويه ، ودللنا على موضعِ الغلطِ في مذاهبهم^(١) وما كان الأخصُّ يختارُ ، وهو الذي لا يجوزُ غيرُهُ .

فأمَّا تصغيره (فتية) حالاً لأوّل ، أوّل مذكر ، وفتية مؤنثة فلأنّ المعنى مُشتملٌ عليها . فخرج هذا مخرّج قول الله عزّ وجلّ : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)^(٢) ؛ لأنّ (مَنْ) وإن كان مؤحّد اللفظ فإنّ معناه هاهنا الجَمْع ، وكذلك : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)^(٣) ،

= يكونُ حالاً ، ويضعفه أنه مضاف إلى المصدر المؤول وهو معرفة والحال تكرة ، وفتية خبر الحرب .

ج (برفع أول ونصب فتية (الحرب) مبتدأ و (أول) مبتدأ ثان و (فتية) حال سد مسد الخبر والجملة خبر المبتدأ الأول وهو الحرب .
وزاد الأعلام والفارقي نصبهما فأول ظرف وفيه حال والتقدير : الحرب في أول احوالها إذا كانت فتية .

وجعل الأعلام جملة تسعى خبر الحرب ، وجعل المبرد والفارقي الحال سدت مسد الخير .
والبيت لعمر بن معد يكرب . وصف أن الحرب في أول وقوعها تفر من لم يجربها حتى يدخل فيها فتهلكه .

انظر تفسير المسائل المشكّلة ص ٢٣٠ - ٢٣١ والتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ص ٦٧ .

رواية سيبويه : تسعى بيزتها لكل جهول . . ورواية الفارقي تبدو بزيتها . . . ورواية العقد الفريد كرواية المقتضب . وروى (فتية) بفتح الفاء وكسر التاء .
البيت مطلع قطعه في وصف الحرب قالها جواباً لسؤال سيدنا عمر له : صف لنا الحرب .
وانظر العقد الفريد ج ١ ص ٩٣ - ٩٤ والروض الأنف ج ١ ص ١٨١ ، وعيون الأخبار ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ . والتمام ص ٦٧ .
(١) للمبرد مناقشة مع سيبويه في هذا ورد عليه ابن ولاد انظر الانتصار ص ١٠٠ - ١٠٤ .
(٢) يونس : ٤٢ .

(٣) في البحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ . « والظاهر في حاجرس ان يكون خبيراً ل (ما) على لغة الحجاز ، لان (حاجزين) هو محط الفائدة ، ويكون (منكم) لو تأخر لكان صفة لاحد ، فلما تقدم صار حالاً ، وفي جواز هذا نظر ، او يكون للبيان ، او تتعلق بحاجزين ، ولا يمنع هذا الفصل من انتصاب خبر (ما) وقال الحوفي والرمخسري : (حاجزين) نعت لاحد على اللفظ ، وجمع على المعنى لانه في معنى الجماعة . يقسع في النفي العام للواحد والجمع والمذكر والمؤنث . . واذا كان (حاجزين) نعنا فمن أحد مبتدأ والخبر (منكم) .
ويضعف هذا القول أن النفي يتسلط على الخبر وهو كينونته منكم ، فلا يتسلط على الحجز ، واذا كان (حاجزين) خبراً تسلط عليه النفي ، وصار المعنى : ما أحد منكم يحجزه عما يريد به من ذلك » .
وانظر اعراب المكبري ج ٢ ص ١٤٢ .

وهذا كثير جداً . ومنه قول الشاعر :

تَعَشُّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَاتَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِئْبُ يَصْطَحِبَانَ (١)

أراد مثل اثنين ومثل اللذين . وقرأ القراء : (وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا) .
وأما أبو عمرو فقرأ : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا) (٢) ، فحمل مايلي
على اللفظ ، وما تباعد منها على المعنى ، ونظير ذلك قوله عز وجل : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ
وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ) فهذا على لفظ . (مَنْ) ، ثم قال : / (وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (٣) على المعنى . وهذا كثير جداً .

٣
٢٢٢

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أَوْلُ ما تكونُ فُتْيَةً - يريد : الحربُ فُتْيَةً في هذا الوقت .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أَوْلُ ما تكونُ فُتْيَةً . على غير هذا التفسير الأول ولكن على قوله :

أول ما تكون تسعى يزيتها فُتْيَةً ، فقدم الحال .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أَوْلُ ما تكونُ فُتْيَةً . أراد : الحربُ فُتْيَةً وهي أَوْلُ ما تكونُ .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أَوْلُ ما تكونُ فُتْيَةً . فخبّر أنها أول شيء في هذه الحال . فهذه

الوجه تدل على ما بعدها .

ولو قال قائل : معناه : أنها أول ما تكون إذا كانت فُتْيَةً ، على قياس : هذا بُسْرًا أطيّب منه

تمرا - كان مُجيدًا .

فأما قولهم : البُرُّ أَرْخَصُ ما يكونُ قفيزاً بدرهم ، والزيتُ أَرْخَصُ ما يكونُ مَتَوَيْنِ بدرهم (٤)

فعلى هذا .

(١) البيت تقدم في الجزء الثاني ص ٢٩٥

(٢) القراء السبعة اتفقوا على قراءة (ومن يقنت منكن) بالياء واختلفوا في (وتعمل صالحاً)

صالحاً) : فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وقرأ الباقون بالتاء . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .
وفي شواذ ابن خالويه ص ١١٩ « قال ابن خالويه : سمعت ابن مجاهد يقول : ما يصح

ان احدا يقرأ (ومن يقنت) الا بالياء » .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٢٨ : « وقرأ الجحدري والاساوارى

ويعقوب في روايه (ومن تقنت) بالتاء حملا على المعنى » .

(٣) تقدمت في الجزء الثاني ص ٢٩٥ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٠ « وتقول : البُرُّ أرخص ما يكون قفيزان ، أى : البُرُّ أرخص

أحواله التى يكون عليها قفيزان . كأنك قلت : البُرُّ أرخصه قفيزان . »

وقولهم : أرخص ما يكون البُرُّ بستين ، تأويله : الكريستين (١) ولكنهم حذفوا (الكرُّ)
لعلمهم بأن التسعير عليه يقع .

فكل ما كان معلوما في القول جاريا عند الناس فحذفه جائز / لعلم المخاطب .

فعلى هذا فأجره .

٣
٢٢٣

= ومن رفع الفتية وأصب الأول على الحال قال : البر أرخص ما يكون قفيزان ، ومن نصب
الفتية ، ورفع الأول قال : البر أرخص ما يكون قفيزين ،

و (قفيزا) في كلام المبرد حال وجاء اسما جامدا في مسأله التسعير ، ويجوز رفعه
على أن يكون مبتدا خبره الجار والمجرور ، والرابط لجملة الخبر محذوف ، أى : منه .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٩٦ كما يقولون : البر بستين وتركوا ذكر الكر استغناء بما
فى صدورهم من علمه ، وبعلم المخاطب لأن المخاطب قد علم ما يعنى فكأنه انما سئل ها هنا عن
ثمن الكر .

قال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٨٢ « عن البر الكر بستين :

« الضمير الرابط (للخبر) يجوز حذفه قياسا وسماعا .

فالقياس : فى موضع : وهو أن يكون الضمير مجرورا بمن ، والجملة الخبرية ابتدائية ،
والمبتدا فيها جزء من المبتدا الأول ، نحو : البر الكر بستين ، أى : الكر منه ، لأن جزئيتيه
تشعر بالضمير ، فيحذف الجار والمجرور معا .

فان كان المبتدا الثانى نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم ، وكذا ان
كان معرفا باللام كما فى البر الكر منه بستين ، لأن التعريف غير مقصود ، ويجوز أن يكون
حالا من الضمير الذى فى الخبر والعامل فيه الخبر ، أى البر الكر كائن بستين كائنا منه .

هذا باب

من التسمير

تقول : أخذت هذا بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدهمين فزائدا .
لم تُرَدُّ : أنك أخذته بدرهم وبصاعد ، فجعلتهما ثَمناً ، ولكنَّ التقدير : أنك أخذته
بدرهم ، ثمَّ زِدْت صاعداً ؛ فمن ثَمَّ دخلت الفاء ، ولو أدخلت (ثُمَّ) لكان جائزاً ؛ نحو :
أخذته بدرهم ثمَّ صاعداً ، ولكنَّ الفاء أجود ، لأنَّ معناه الاتصال ، وشرُّه على الحقيقة : أخذته
بدرهم فزاد الثمن صاعداً (١) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ * باب ما ينصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره
وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهم فزائدا .
حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه ، ولا نهم أمنوا أن يكون على الباء .
لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحاً ، لأنه صفة ، ولا يكون فى موضع الاسم . . . كأنه
قال : أخذته بدرهم ، فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعداً ، ولا يجوز أن تقول : وصاعداً ،
لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت
بأدنى الثمن ، فجعلته أولاً ، ثم قررت شيئاً بعد شيء لأنمان شتى . قالوا ولم ترد فيها هذا
المعنى ، ولم تلزم الواو الشيتين أن يكون أحدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد
وعمرى لم يكن فى هذا دليل على أنك مررت بعمرى بعد زيد ، وصاعد بدل من زاد ويزيد .
وتم بمنزلة الفاء تقول : ثم صاعداً ، إلا أن الفاء أكثر فى كلامهم .
فى الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ * ومنه (الحال المؤكدة) قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً .
هذه أيضاً حال مؤكدة . ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعداً ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن
لم يكن إلا صاعداً . . . وصاعداً ناب فى اللفظ عن الفعل الذى هو زاد .
وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٣ * ولا بد من الفاء لهذا المعنى ، ولو جئت مكانها بضم
لجاز ولو جئت بالواو لم يجز ، لأنك كمت توجب أنك أخذته بدرهم وزيادة من أول شيء .
وفى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ * وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً
والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً . . . كأنه ابتاع متاعاً بأثمان مختلفة ، فأخبر
بأدنى الأثمان ، ثم جعل بعضها ينلو بعضها فى الزيادة والصعود ، وصار بعضها مثلاً بدرهم
وقيراط ، وبعضها بدرهم ودانق ، وحسن حذف الفعل لأمن اللبس ، ولا يحسن عطف على
الباء فى قولك بدرهم لوجوه :
منها أن صاعداً وزائداً صفة ، ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف .
والوجه الثانى : أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لأنه لا يتقدم بعضه على
بعض ، إنما يقع دفعة واحدة ، فلا تقول : اشتريت الثوب بدرهم فدانق . إنما ذلك بالواو ،
لأنها للمجمع بين الشيتين من غير ترتيب .

ومن ذلك قولك : بعتُ الشاةَ ودرهما (١) . إنما تأويلُهُ على الحقيقة : بعت الشاةَ مُسَعْرًا شاةً بدرهم .

فإن قلت : لك الشاةُ شاةً ودرها - كنت بالخيار : إن شئت رفعت ، لأنَّ لك ظرف . فهو بمنزلة قولك : عبد الله في الدار قائم ، وقائما .

إن قلت : (قائم) فإنما خبرت عن قيامه .

وإن قلت (قائما) فإنما خبرت عن كونه في هذا المحلِّ ، فاستغنى الكلام / به .

ومن قال : في الدار عبد الله - وهو يريد أن يرفع القائم - ، فليس بكلام تام ؛ لأنه لم يأتِ بخبر . وإنما (قائم) هو الخبر ، فبقى الدار) ظرف للقائم لا يزيد .

٣
٢٢٤

= والوجه الثالث : أن صاعدا صفة ، فلا يحسن أن تجعل ثمننا في موضع الاسم الموصوف « .

وفي شرح انكافية للرضي ج ١ ص ١٩٦ « يقال هذا في ذى أجزاء بيع بعضها بدرهم ، والبواقي بأكثر ، وتقول في غير الثمن : قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا ، أى : ذهبت القراءة زائدة ، أى : كانت كل يوم في الزيادة » .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٧ « وما ينتصب لأنه حال وقع فيه انفصل قولك : بعت الشاةَ ودرهما ...

واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده .. ولا يجوز أن تقول : بعت شائى شاةً شاةً وأنت تريد بدرهم ...

وزعم الخليل أنه يجوز بعت الشاةَ شاةً ودرهم إنما يريد شاةً بدرهم ، ويجعل بدرهم هو خبر الشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كل رجل وضيعته في معنى مع ..

وإذا قال : شاةً بدرهم فان (بدرهم) ليس بمبنى على اسم قبله وإنما جاء ليبيِّن به السعر ، فالباء ههنا بمنزلة إلى « .

في ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ - ٦٢ « وأما قولهم : بعت الشاةَ ودرهما فشاةً نصب على الحال ، وصاحب الحال انشاء ، والعامل الفعل الذي هو بعت ، وانشاء وان كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة ، لأنه وقع موقع مسعرا ، فإذا قلت : بعت الشاةَ ودرهما ، فمعناه : بعت الشاةَ مسعرا على شاةً بدرهم ، وجعلت الواو في معنى الباء ، فبطل الخفض ، وجعل معطوفا على شاة ، فاقترن الدرهم والشاة ، فالشاة مثنى والدرهم ثمنه .

وأجاز الخليل : بعت الشاةَ ودرهم بالرفع والمراد : شاةً بدرهم ، فشاةً بدرهم ابتداء وخبر ، والجملة في موضع الحال . قاما إذا قال : شاةً ودرهم فتقديره : شاةً ودرهم مقرونان فالخبر محذوف ، كما تقول : كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته ، لأن الواو بمعنى مع ، فصح معنى الكلام بذلك .

وكذلك بعت الشاةَ ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان « .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والأشباه ج ٤ ص ١٧ والمغنى ج ٢ ص ١٦٨ .

وإذا كان (في الدار) خبراً فهو لزيد لا لقائم . وقد مضى تفسير هذا (١) .
وتقدير قولك : الشاء شاةٌ ودرهما : وجب لك الشاءُ مُسَعَّرًا شاةٌ بدرهم ؛ كما أنه إذا قال :
زيد في الدار قائماً - فمعناه : استقرَّ زيد في الدار قائماً ، وإذا قال : لك الشاءُ شاةٌ ودرهم (٢)
فإنَّما المعنى : الشاءُ شاةٌ بدرهم ، ثُمَّ خَبَّرَ أَنَّهُ لَهُ بِهَذَا السَّعْرِ ، فعلى هذا يجرى هذا الباب .

(١) مضى في ص ٥٦ وكان حديثنا موجزاً وسيكرره مرتين في الجزء الرابع بتفصيل .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٩٧ - ١٩٨ « باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السعر
وان كنت لم تلفظ بفعل ولكنه حال يقع فيه السعر .
وذلك قولك : لك الشاءُ شاةٌ بدرهم ودرهم وان شئت ألغيت لك فقلت : لك الشاءُ
شاةٌ بدرهم شاةٌ بدرهم ، كما قلت : فيها زيد ثم رفعت ، وإذا قلت : الشاءُ لك ، فان شئت
رفعت ، وان شئت نصبت ، وصار لك الشاءُ إذا نصبت بمنزلة وجب الشاءُ ، كما كان فيها
زيد قائماً بمنزلة استقرَّ زيد قائماً » .

هذا باب

مايقع في التسعير من أسماء

الجواهر التي لا تكون نعوتا

تقول: مررت ببير قفيز بدرهم ؛ لأنك لو قلت : مررت ببير قفيز كنت ناعتا بالجواهر .
وهذا لا يكون ؛ لأن النعوت تحلية ، والجواهر هي المنعوتات .

وتقول: العجب من بر مررنا به قفيزا بدرهم .

فإن قلت : فكيف أجعله حالا للمعرفة ، ولا أجعله / صفة للنكرة ؟

فإن سيبويه اعتل في ذلك بأن النعت تحلية وأن الحال مفعول فيها ، وهذا على مذهبه صحيح
بين الصحة .

وشرّحه وإن لم يذكره سيبويه (١) : إنما هو موضوع في موضع قولك : مسعرا . فالتقدير :
لعجب من بر مررنا به مسعرا على هذه الحال .

وإذا قال : مررت ببير قفيز بدرهم فتأويله : قفيز منه بدرهم ، ولولا ذلك لم يجز أن يتصل
بالأول (٢) ويكون في موضع نعتة ولا راجع إليه منه . وإنما هذا كقولك : مررت برجل غلام له
قائم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ « باب يختار فيه الرفع والنصب لقبه أن يكون صفة .
وذلك قولك : مررت ببير قبل قفيز بدرهم ، وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه . . .
سمعناهم يقولون : العجب من بر مررنا به قبل قفيزا بدرهم ، فحملوه على المعرفة ، وتركوا
النكرة ، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد .
ألا ترى أنك تقول : هذا مائة درهما ، وهذا خاتمك حديدا ، ولا يحسن أن تجعله صفة .
فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خيرا وقبيحا إذا كان صفة .
وأما الذين دفعوه ، فقالوا : مررت ببير قبل قفيز بدرهم ، فجعلوا القفيز مبتدأ ، وقولك
بدرهم مبنيا عليه » .

سيبويه يسمى الحال خيرا كما هنا وانظر ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٣ و ٢٤١ .

(٢) يقصد خلو جملة الخبر من الرابط ، وقد ذكرنا كلام الرضى في أن حذف الرابط هنا مقيس
مطرد . انظر تعليق ١ ص ٢٥٤ .

وقد أجاز قوم كثير أن يُنعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ، ولهذا خاتمٌ حديدٌ (١) . وسنشرح ما ذهبوا إليه ، ونبيّن فسادَه على النعت ، وجوازَه في الإتيان لما قبله إن شاء الله .

ويقال للذي أجاز هذا على النعت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعاً فإن رفّعه غير مدفوع ، وتأويله : البَدَلُ ؛ لأنَّ معناه : خاتمٌ حديدٌ ، وخاتمٌ من حديد . فيكون رفّعه على البدل / والإيضاح .

٣
٢٢٦

فأمّا ادّعاؤك أنه نعت ، وقد ذكرت أن النعت إنما هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت ، والعلّة أنت ذكرتَها ، وإنما حقّ هذا أن تقول : راقودٌ خلٌّ ، أو راقودٌ خلّاً على التبيين . فهذا حقّ هذا .

فإن اعتلّ بقوله : مررت برجل فضّة خاتمته ، ومررت برجل أسد أبوه ، على قبّحه فيما ذكره وبُعْده - فإنّ هذا في قولك : فضّة خاتمة غير جائز ، إلّا أن تريد : شبيه بالفضّة ، ويكون الخاتم غير فضّة . فهذا ما ذكرت لك أن النعت تحلية .

وعلى هذا : مررت برجل أسد أبوه ؛ لأنّه وضعه في موضع شديد أبوه . ألا ترى أن سيبويه لم يُجز : مررت بدابة أسد أبوها إذا أراد السبع بعينه ، فإذا أراد الشدّة جاز على ما وصفت (٢) ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ (باب ما ينتصب لأنه قبّح أن يكون صفة .

وذلك قولك : هذا راقودٌ خلٌّ ، وعليه نحى سمنّا ؛ وإن شئت شئت قلت : راقودٌ خلٌّ . وراقودٌ من خلٌّ . وإنما فررت إلى النصّب في هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع في قولك : بصحيفة طين خاتمها ، لأن الطين اسم ، وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه : فهكذا مجرى هذا وما أشبهه ، ومن قال : مررت بصحيفة طين خاتمها قال : هذا راقودٌ خلٌّ ؛ وهذه صفة خز وهذا قبّح أجرى على غير وجهه ، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ، ويكون حالا ، فالحال قولك : هذه جبتك خزاً والمبنى على المبتدأ قولك : جبتك خزٌ ، ولا يكون صفة ، فيشبهه الأسماء التي أخذت من الفعل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٣١ « وبعض العرب يجره ، كما يجز الخز حين يقول : مررت برجل خز صفته .

ومنهم من يجره وهو قليل ، كما تقول : مررت برجل أسد أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديداً ، ومررت برجل مثل الأسود أبوه إذا كنت تشبهه .
فإن قلت : مررت بدابة أسد أبوها فهو رفع ، لأنك إنما تخبر أن أباهما هذا السبع . . »

* * *

يتبين لنا من هذا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن الذي سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فنحو مررت برجل أسد على معنى شديد .
وكرر المبرد هذا المعنى في هذا الجزء ص ٣٠٠ - ٣٠١ فقال :

وليس كجواز : مررت برجل قائم أبوه ، لأنَّ لهذا اللفظ والمعنى ، وذاك محمول على معناه .
فحقُّ الجواهر أن تكون منوعة ؛ ليعرفَ بعضها من بعض . وحقُّ الأسماء المأخوذة من الأفعال
أن تكون / نعوتا لما وصفت لك .

فإن قلت : مررت ببرِّ قفيزٍ بدرهم - جاز على البدل ، ويُجيزه على النعت من عينا قوله ،
وأوضحنا فساده .

فإن قيل : معناه مُسعرٌ - فحقُّ هذا النصبُ ؛ لأنَّ التسعيرَ يعمل فيه . فعلى هذا فأجر هذا
الباب .

فأمَّا قولهم : هذا خاتمٌ حديدا على الحال^(١) فتأويله : أنك نبهت له في هذه الحال .

وإن قلت : الحال بابها الإنتقال ؛ نحو : مررت بزيد قائما .

قيل : الحال على ضربين :

فأحدُهما : التنقلُ ، والآخر : الحال اللازمة . وإنما هي مفعول فاللزوم يقع لما في اسمها ،

لا لما عمل فيها .

فمن اللازم قوله عز وجل : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) ^(٢) فالخلود معناه :

البقاء . وكذلك : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) ^(٣) فهذا الاسم لا لما عمل فيه .

وكذلك أربع انما هو اسم للعدد ، وان نعت به في قولك : هؤلاء نسوه أربع ٠٠ وانما
جاز أن يقع نعتا ، وأصله الاسم ، لان معناه معدودات ، كما تقول : مررت برجل أسد ، لان
معناه شديد ٠٠

ونسب اليه الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٢ بأن الذى سوغ الوصف فى نحو مررت
برجل أسد تقدير مثل وهذا نصه :

« كقولك : مررت برجل أسد قال المبرد : هو بتقدير مثل أى مثل أسد ، ويقوى تأويله :

قولهم : مررت برجل أسد شدة ، أى : يشابه الأسد شدة ، فانتصاب شدة على التمييز ٠٠
وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى برجل أسد ،
أى : جرى وبرجل حمار ، أى : بليد : ولا معنى للتمييز فى نحو مررت برجل أسد شدة على هذا
التأويل » .

نعم ان المبرد قال فى ٣٠١ من الأصل : « ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه : مثل أسد
فقد حذف المثل وأنت تريده ، ولولا تقدير المثل لم يكن كلاما » . فعلى هذا يكون للمبرد فى
المسألة رأيان -

(١) سيأتى قريبا أنه يختار فى نحو هذا خاتمك حديدا أن يكون تمييزا لا حالا .

(٢) الحسر : ١٧

(٣) هود . ١٠٨ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ .

هذا باب

ما يجوز لك فيه النعت والحال

ولا يكون مجازهما واحدا ، ولما تحمل كل واحد منهما عليه

٣ / وذلك قولك : مررت بامرأةٍ معها رجلٌ قائمٌ يفتى ، إذا حملت ذلك على مررت بامرأة ،
٢٢٨ وإن حملته على الهاء في (معها) قلت : رجلٌ قائمٌ . والمعنى - إذا نصبت - : أنك مررت به معها
في حال قيامها ، فكانت المقارنة في هذه الحال .

ومن ذلك : هذه دابةٌ تشتدُّ مكسورا سرجُها . إن حملته على الضمير في تشتدُّ ، وإن حملته
على دابةٍ رفعت ، فيكون نعتاً كأنك قلت : هذه دابةٌ مكسورٌ سرجُها ، وفي الباب الآخر أنها
تشتدُّ في هذه الحال .

وتقول : نحن قومٌ ننطلقُ عامدين بَلَدَ كذا ، وكذا فتنصب (عامدين) لما في قولك (ننطلق)
فإن أردت أن تُجْريه على قوم رفعت^(١) . وقد قرأوا هذه الآية (وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا)^(٢) ، أي يُخرج له طائرُه كتابا .
ومن هذا الباب : مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به ، وصائدٌ به^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « باب اجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن ،
ومثله نحن قوم ننطلق عامدون الى بلد كذا ان جعلته وصفا ، وان لم تجعله وصفا نصبت .
كأنه قال : نحن ننطلق عامدين ، »

(٢) الاسراء : ١٣ . وفي النشر ج ٢ ص ٣٠٦ « واختلفوا في (ونخرج له) : فقرأ أبو جعفر
بالياء وضمها وفتح الراء . »

وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء ، وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر الراء .
اتفقوا على نصب كتابا . ووجه نصبه على قراءة أبي جعفر : يخرج مينا للمفعول ، قيل :
ان الجار والمجرور - وهو (له) قام مقام الفاعل ، وقيل المصدر . فهو مفعول به والأحسن أن
يكون حالا أي ويخرج الطائر كتابا ، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب أيضا ، فتنفق القراءتان
في التوجيه على الصحيح الفصيح الذي لا يختلف فيه « انظر البحر المحبط ج ٦ ص ١٥ . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « فأما ما اسنويا فيه فقوله : مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ
به . ان جعلته وصفا ، وان لم تحمله على الرجل ، وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته ،
فقلت : مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به . كأنه قال : معه باز صائداً به حين لم يرد أن يحمله على
الأول ، »

فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها ضاربتُه كان جيِّداً ، وأجودُّ منه أن تقول :
مررت برجل معه امرأة ضاربته ضاربها ، فيجربى نعت المرأة وهو إلى جنبها ، وإن شئت قلت :
ضاربها للهاء في معه .

وتقول : مررت برجل معه فرس راكبا برذونا ، وراكب على ما وصفت لك (١) .
وتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربها هو (٢) لا يكون إلا كذلك ؛ لأنك أجريت النعت
عليها ، والفعل له .

وكذلك لو قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربته هي . لم يكن من إظهار الفاعل بُد (٣) ؟
لأنه الفعل جرى على غير من هو له وإنما يكون هذا الإظهار في اسم الفاعل ؛ لأنه تبين فيه
الإضمار ، وأنه محمول على الفعل .

فإن كان فعلا لم تحتج فيه إلى إظهار (٤) . تقول : مررت برجل معه امرأة يضربها ومعه
امرأة تضربه .

وكذلك تقول : زيد هند ضاربتُه ؛ لأنَّ الفعل لها .

فإن قلت : زيد هند ضاربها - قلت (هو) ، ويجرى على وجهين :

إن شئت جعلت زيدا ابتداءً ، و (هندا) ابتداءً ثانياً ، و (ضاربها) خبر عن هند ، والهاء
والراجعة إليها ، و (هو) إظهار فاعل ، ورجوعه إلى زيد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٢ « وكذلك مررت برجل معه الفرس راكبا برذونا . أن لم
ترد الصفة نصبت . كأنك قلت : معه الفرس راكبا برذونا ، فهذا لا يكون فيه وصف ولا
يكون إلا خبراً ، ولو كان هذا على القلب ، كما يقول النحويون لفسد كلام كثير . »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ « فان قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها جررت ،
ونصبت على ما فسرتك لك : وان شئت قلت : ضاربا بها هو فنصبت ، وان شئت جررت ،
ويكون (هو) وصف المضمرة ضاربها حتى يكون كأنك لم تذكرها ، وان شئت جعلت (هو)
منفصلاً ، فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الأضمار ، فتقول : مررت برجل معه امرأة
ضاربها هو ، فكانك قلت : معه امرأة ضاربها زيد . »

(٣) الكوفيون لا يوجبون إبراز الضمير في نحو هذه المسألة لأمن اللبس وانظر الانصاف
ص ٤٥ - ٤٨ .

وصريح كلام المبرد أن الضمير الذي أبرز فاعل ، وسيبويه يراها توكيدا للفاعل حيث
قال : « ويكون هو وصفت المضمرة في ضاربها . »
وكثيراً ما يعبر سيبويه عن التوكيد بالوصف .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦ : « وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب
توكيد ضميره ألبس أو لم يلبس ، وانظر تعليق ص ٩٣ - ٩٤ من هذا الجزء . »

وإن شئت جعلت قولك (ضاربها) ابتداءً ثالثاً ، وجعلت/ هو خبره ، وجعلتها خبراً عن
هند ، وجعلت هنداً وما بعدها خبراً عن زيد .

٣
٢٣٠

وتقول : مررت بزيد وهند الضاربتة ، أي وهند التي تضربه ، فموضعها موضع الحال بمنزلة
قولك : كلمت زيدا ، وعمرو عنده .

فتقدير الواو : تقدير (إذ) ؛ كما قال الله عز وجل : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ
قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ) (١) أي : إذ طائفة في هذه الحال .

وتقول : أنت زيد ضاربه أنت ؛ لأنك ابتدأت (أنت) ، وجعلت زيدا مبتدأ بَعْدَهُ ،
وضاربه لك ، فكان مبتدأ ثالثاً ، وأنت خبره ، وإن شئت كان خبراً عن زيد ، وأنت فاعله .

ولو أدخلت على هذا (كان) لم تغيّره عن لفظه ، إلا أنك تجعل (زيداً) مرفوعاً بـكان .

ولو أدخلت عليه (ظننت) أو (إن) لنصبت زيدا ، وتركت سائر الكلام على حاله ؛ لأنه

قد عمل بعضه في بعض . فصار كقولك : كان زيد أبوه منطلق ، وإن زيدا أبوه منطلق .

واعلم أنك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق / أن أباه ومنطلقاً في موضع نصب ، والجمل

٣
٢٣١

لا يعمل فيها ما قبلها ، وكذلك : كان زيد يقوم يا فتى ؛ لأنه فِعْلٌ وفاعل ، فهو كالابتداء والخبر ،

فهذا مما يؤكد عندك أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

ولا يجوز أن تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئاً مما لا يعمل فيه ، نحو : أنت زيد

ضاربه . إذا جعلت (ضاربه) جارياً على زيد ، والمسائل كثيرة ، والأصل ما وقفناك عليه

[فقس] تُصَبِّبُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) آل عمران : ١٥٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧ « وأما قوله - « عز وجل - : « يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ » فانما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال . » .

هذا باب

المصادر التي تَشْرِكُهَا أسماءُ الفاعلين ، ولاتكون واقعة

هذا الموقع إلا ومعها دليل من مُشاهدة ، فهي منصوبة

على ذلك ، خيرا كانت أو استفهاماً

وذلك قولك : أقيماً يا فلان وقد قعد الناس (١) ، وذلك أنه رآه في حال قيام ، فوبّخه بذلك . فالتقدير : أثبتت قائماً وقد قعد الناس (٢) ، وليس يُخبر عن قيامٍ مُنْقِضٍ ، ولا عن قيام تستأنفه .

وكذلك لو قال : أقيماً وقد قعد الناس ، وأجلوسا والناس يسيرون ، ومثله : أتخلفاً عن زيد مع برّه بك وفضله . ومن ذلك قول الشاعر :

* أطرباً وأنت قنّسرى (٣) *

إنما رأى نفسه في حال طرب / مع سنّه ، فوبّخها بذلك .

ولو لم تستفهم لقلت مُنكراً : قاعدا علم الله - وقد سار الناس ، قائماً كما يري والناس قعوداً . فهذا لا يكون إلا لما تُشاهد من الحال ؛ فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل .

* * *

واعلم أنّ الأسماء التي لم تُؤخذ من الأفعال تجرى هذا المجرى . وذلك أن تزي الرجل في حال تلوّن وتَنقّل ، فتقول : أغميماً مرة ، وقيسيّاً أخرى ، تريد : أنتحوّل وتتلوّن ، وأغناه عن ذكر الفعل ما شاهد من الحال .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ « باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم » .

وذلك قولك : أقيماً وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم . تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب ، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس . وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكانه لفظ بقوله : أتقوم قائماً ، وأتقعد قاعداً ، ولكنه حذف استثناء بما يري من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع .

(٢) تقدم في ص ٢٢٩ .

(٣) تقدم في ص ٢٢٨ .

وكذلك إن لم تستفهم قلت : تميمياً مرة - علم الله - وقيسيئياً أخرى (١) .
ومن ذلك قول الشاعر :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ (٢)

وقال الآخر :

أَفِي الْوَلَاتِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةٍ وفي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتٍ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٢ « باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل » .

وذلك قولك : أتميميا مرة ، وقيسيئياً أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميميا مرة ، وقيسيئياً أخرى . كأنك قلت : أتحول تميمياً مرة وقيسيئياً أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تنبئت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يسأله عن أمر هو جاهل به ، ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك . . . » .
وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٢ على نصب أعياراً على الحال بفعل محذوف ، كما ذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

نسبه ابن هشام في السيرة إلى هند بنت عتبة (والدة معاوية) قالته للمنهزمين من قريش يوم بدر .

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ٨٣ يقال : عركت المرأة ودرست وطمئت : إذا حاضت

ونصب أعياراً على الحال والعامل فيه فعل مخنزل ، لأنه أفام الأعيار مقام اسم مشتق فكانه قال : أفي السلم بلاء جفاة مثل الأعيار .

ونصب جفاءً وغلظةً نصب المصدر الموضوع موضع الحال . . .

وتعلق حرف الجر من قولها أفي السلم بما أدته الأعيار من معنى الفعل : فكانها قالت : أفي السلم تتبدلون ، وهذا الفعل المختزل الناصب للأعيار لا يجوز إظهاره .

الهمزة للاستفهام التوبيخي . السلم : بكسر السين وفتحها : الصلح يذكر ويؤث .

الأعيار : جمع غير بالفتح : الحمار أهلياً كان أم وحشياً .

وبختهم قائلة لهم : أتجفون الناس ، وتغلظون عليهم في السلم فإذا أقبلت الحرب ضعفتكم

كالنساء الحيض .

أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٥٦ والعيني ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ١ ص ١٧٢ وذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

العلات : الأمهات الشتي ، والواحد علة .

يقول لهم : تتعاونون على شهود الطعام ، وتتخاذلون عند عيادة المريض .

ولم ينسب البيت في سيبويه ولا في الكامل ولا في اللسان (علل) .

هذا باب

ما وقع من المصادر توكيدا (١)

وذلك قولك : هذا زيدٌ حَقًّا ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ : هذا زيدٌ فحَبَّرْتَ - إِنَّمَا / خَبَّرْتَ بِمَا هُوَ
عِنْدَكَ حَقٌّ ، فاستغنيت عن قولك : أَحَقُّ ذَاكَ ، وكذلك هذا زيدٌ الحَقُّ لا الباطلَ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ
صَارَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ

٣
٢٣٣

ولو قلت : هذا زيدٌ الحَقُّ - لكان رفعه على وجهين ، وليس على ذلك المعنى ، ولكن على أن
تجعل (زيدا) هو الحَقُّ ، وعلى أَنَّكَ قُلْتَ : هذا زيدٌ ، ثُمَّ قُلْتَ : الحَقُّ ، تريد : قولي هو
الحَقُّ ، لِأَنَّ (هذا زيد) إِنَّمَا هُوَ (قولك) .

وقد قرئ هذا الحرف على وَجْهَيْنِ ، وهو قوله عزَّ وجلَّ : (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ
الْحَقِّ) ، و(قَوْلُ الْحَقِّ) (٢) .

وتقول : هذا القول لاقولك ، أى : ولا أقول قولك .

فتأويلُ هذا : أن قولك بمنزلة هذا القول حَقًّا ، وهذا القول غير قَبِيلٍ باطلٍ ؛ لِأَنَّهُ توكيدٌ
لِلأَوَّلِ .

(١) سبق فى ص ٢٣٣ أن عقد بابا لهذا عنونه بقوله :

هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ذكر فيه أمثلة أخرى .

(٢) مريم : ٣٤ - والقراءتان بنصب قول ورفع من السبعة .

انظر شرح الشاطبية ص ٢٤٥ ، وغيث النفع ص ١٦١ والنشر ج ٢ ص ٣١٨ والاتحاف
ص ٢٩٩ .

وقال أبو حيان فى البحر ج ٦ ص ١٨٩ ، وانتصابه على أنه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة ،
أى : هذه الأخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ، وليس منسوبا لغيرها . . . كما تقول :
هذا عبد الله الحق لا الباطل ، أى : أقول الحق ، وأقول قول الحق ، فيكون الحق هنا الصدق
وهو من إضافة الموصوف إلى صفة ، أى القول الحق كما قال : (وعد الصدق) ، أى : الوعد
الصدق .

وان عنى به الله تعالى كان القول مرادا به الكلمة ، كما قالوا : كلمة الله ، وكان انتصابه
على المدح . . .

وقرأ الجمهور برفع « قول » على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أى نسبته إلى أمه
فقط قول الحق ، فتتنقذ إذ ذاك قراءة النصب وقراءة الرفع فى المعنى ، وقال الزمخشري ارتفاعه
على أنه خبر بعد خبر أو بدل . وهذا الذى ذكر لا يكون إلا على المجاز فى قول وهو أن يراد به كلمة
الله لأن اللفظ لا يكون الذات . . .

ولو قلت : هذا القول لا قولاً لم يكن لهذا الكلام معنى ؛ لأنك إنما تؤكد الأول بشيء تحقُّه ، فإذا قلت : غير قبيل باطل ، فقد أوجبت أنه حقٌّ [فإذا قلت : لا قولك - فقد دلت على أنه قول باطل ، فعلى] (١) هذا تؤكد .

ومن ذلك : لأضربن زيدا قسماً حقاً . ومن ذلك قوله :

$\frac{٣}{٢٣٤}$

/إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلُ (٢)

لَمَّا قَالَ : إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ ، وَإِنِّي إِلَيْكَ لِأَمِيلُ - عُلِمَ أَنَّهُ مُقْسِمٌ ، فَكَانَ هَذَا بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ : أَقْسِمُ قَسَمًا .

* * *

واعلم أن المصادر كسائر الأسماء ، إلا أنها تدلُّ على أفعالها فأما في الإضمار والإظهار والإنجبار عنها والاستفهام ، فهي بمنزلة غيرها .

تقول إذا رأيت رجلاً في ذكر ضرب : زيدا . تريد : زيدا أضرب ، واستغنيت عن قولك : (إضرب) بما كان فيه من الذكور ، فعلى هذا إذا ذكر فعلاً . فقال : لأضربن ،

قلت : نعم ، ضرباً شديداً .

فإن لم يكن ذكر ، ولا حال دالة - لم يكن من الإظهار بد ، إلا أن يكون موضع أمر ، فتضمر ، وتُصير المصدر بدلاً من اللفظ . بالفعل ، وإنما يكون ذلك في الأمر والنهي خاصة ؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل ، فتأمر بالمصدر نكرة ، ومعرفة بالألف واللام والإضافة ، ولذلك موضع آخر : وهو أن يكون المصدر قد استعمل في موضع الفعل حتى عُلِمَ ما يُراد به .

$\frac{٣}{٢٣٥}$

/ومن ذلك سقياً لزيد ؛ لأن الدعاء كالأمر ، والنهي وإنما أردت : سقى الله زيدا سقياً .

فإن قلت ذلك لم تحسج إلى قولك : لزيد .

وإن قلت : سقياً قلت بعده : لفلان ؛ لتبين ما تعنى ، وإن عُلِمَ مَنْ تعنى . فإن شئت

أن تحذفه حذفته (٣) .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) تقدم في ص ٢٣٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ ، باب ما ينصب من المصادر على اضمار الفعل غير

المستعمل اظهاره وذلك قولك : سقيا ورعيا .

وانما ينتصب هذا وما أشبهه اذا ذكر مدكور ، فدعوت له او عليه على اضمار الفعل .

=

كانك قلت : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا .

ومن ذلك قوله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيْتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ) إِنَّمَا هُوَ : فاضربوا الرقاب ضرباً ، ثم أضاف .

وكذلك قوله - تبارك وتعالى : (فَإِمَّا مِّنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) إِنَّمَا تقديره : فَإِمَّا مِنْتُمْ مِنَّا ، وَإِمَّا فاديتُمْ فِدَاءً (١) .

وكذلك (وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا) (٢) و (صُنِعَ اللَّهُ) (٣) .

* * *

واعلم أنَّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال ، وتُغْنِي غَنَاءَهُ ، فلا يجوز أن تكون معرفة ؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة .

= فكل هذا وما أشبهه على هذا ينصب . وإنما اختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ، ورعاك الله

وأما ذكرهم (لك) بعد سقيا فانما هو ليبينوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناء اذا عرف الداعي أنه قد علم من يعنى ، وربما جاء به على العلم توكيدا ،
وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٢٢

ويعرب النحويون لام التبيين مع مجرورها خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا . قال ابن هشام في المغنى ح ١ ص ١٨٤ :

منال المبتية للمفعول سقيا لزيد وجدعا له فهذه ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هي معوية للعامل لضعفة بالفرعية . . لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط . لا يقال : سقيا زيدا . . ولا وهي ومنخفضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار ، لأن الفعل لا يوصف فكدا ما أقيم مقامه .

وإنما هي لام مبينه للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما من سياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما ، وليس تقدير المحذوف أعنى كما زعم ابن عصفور ، لأنه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادتي لزيد . . . »

وانظر الصبان ج ١ ص ٤٧٦ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٦٠٥ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ونظير ما انصب قول الله - عز وجل - : (فإما منا بعد وإما فداء) قائما انصب على : فإما تمنون منا ، وإما نفادون فداء ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك » .

والآية من سورة محمد رقم ٤

(٢) النساء : ١٢٢ ، ويونس : ٤

في البحر المحيط ج ٣ ص ٣٥٥ وعد الله مؤكدا لقوله : سيدخلهم (مصدر مؤكد لغيره) وحما مؤكدا لوعد الله .

(٣) النحل : ٨٨

وذلك قولك : جئتك مَشِيًا ، وقد أدى عن معنى قولك : جئتك ماشيا ، وكذلك قوله عز وجل : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا (١) .

ومنه : قتلته صَبْرًا . وإنما الفصل بين المصدر وبين اسم الفاعل أنك إذا قلت : عجبت من ضَرْبِ زيدٍ عمرا - أن ضَرْبًا في معنى : (أن ضَرْبَ) فيحتاج ما / بعدها إلى الفاعل والمفعول .
فإذا قلت : عجبت من ضارب عمرا - فقد جئت بالفاعل ، وإنما بقي المفعول ، والفاعل يُحْمَلُ على المصدر ؛ كما حُمِلَ المصدر عليه . تقول : قم قائما (٢) فالمعنى : قم قياما . فمن ذلك قوله :

على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

إنما أراد : لا أشتم ، ولا يخرج من في زور كلام ، فأراد : ولا خروجا فوضع (خارجا) في موضعه ، وهذا قول عامة النحويين .

وكان عيسى بن عمر يابى ما فسرنا ويقول : إنما قال :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ (٣)

(١) تقدمت الآية وحديث هذا المصدر الواقع حالا في ص ٢٣٤ .

(٢) في الكامل ج ٢ ص ٨٢ « فعلى هذا المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر يقال : قم قائما ، فيوضع في موضع قولك . فم قياما ، وجاء من المصدر على لفظ فاعل حروف منها فالجا وعوفى عافية وأحرف سوى ذلك يسيرة » .
وقال في ج ٤ ص ٣٨ « وقلما يجيء المصدر على فاعل ٠٠٠ »

(٣) استشهد بهما سيبويه ج ١ ص ١٧٣ على أن قوله (خارجا) مصدر حذف عامله : أى لا يخرج خروجا ، وعند عيسى بن عمر حال معطوف على الجملة الحالية وهى (لا أشتم) .
وقد تحدث عنهما المبرد في الكامل ج ٢ ص ٨٠ - ٨٢ ، ج ٤ ص ٣٨ .
وعند سيبويه والمبرد جملة (لا أشتم) جواب القسم لفوله : عاهدت وقوله (ولا خارجا) بتقدير : ولا يخرج خروجا معطوف على جواب القسم .
وفسر المبرد في الكامل قول عيسى بن عمر كما ذكره هنا ، وزاد قوله : ولم يذكر الذى عاهد عليه .

فال السيرافى : وكلام سيبويه الذى حكاه عن عيسى يخالفه وهو قوله : لأنه لم يكن يحمله على عاهدت ، وإذا لم يكن العامل فى الحال عاهدت كان عاملها (ألم ترنى) كأنه قال : ألم ترنى لا شاتما مسلما ولا خارجا من في زور كلام ، وهذا الوجه ذكره أبو بكر بن مبرمان ، وهذا يعجبني ، لأن عاهدت فى موضع المفعول الثانى ، فقد تم المفعولان بعاهدت .

يريد : عاهدت ربِّي على أمور وأنا في هاتين الحالتين : لاشأما ، ولاخارجا من في
مكروه .

= وذهب الفراء في تفسيره الى أنهما حالان والعامل (عاهدت) .
ورجح ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٥٩ قول سيويوه بقوله : والذي عليه المحققون أن
خارجا مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل ، وأتاب الوصف عن المصدر
لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما في المستقبل ، ولا
يتكلم يزور لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر .
(واننى لبين رتاج) كسرت همزة ان ، لأنها في صدر الجملة الحالية واقتران خبرها
باللام وخبر ان الظرف .
(قائما) حال من الضمير المستقر في الظرف وروى بالرفع فهو خبر ثان لان
الرتاج : غلق الباب يقال : باب مرتج ، أى : معلق .
والبيتان من قصيدة للفرزدق قال عنها المبرد انه قالها في آخر عمره حين تعلق بأستار
الكعبة ، وعاهد الله ألا يكذب ولا يشتم مسلما وكذلك في أمالي المرتضى ج ١ ص ٤٦ وانظر
شواهد الشافية ص ٧٢ - ٧٩ . والقصيدة في الديرسمان ص ٧٦٩ - ٧٧١ . وذكر في سبب
انشادها كلام آخر .
ولمسل بن حمزة في التنبيهات مناقشة للمبرد في قصة هذه القصيدة

هذا باب

٣
٢٣٧

ما يكون حالا وفيه الألف / واللام

على خلاف ما تجرى به الحال لِعَلَّةِ دخلت

وذلك قولك : ادخلوا الأول فالأول ، وادخلوا رجلا رجلا . بتأويله : ادخلوا واحدا بعد واحد .

فأما الأول فإنما انتصب على الحال وفيه الألف واللام ؛ لأنه على غير معهود ، فجزيا
مجرى سائر الزوائد .

ألا ترى أنك لو قلت : الأول فالأول أتونا - لم يجز ؛ لأنك لست تقصِد إلى شيء بعينه ،
ولو قلت : الرجال أتونا - كان جيدا .

وإن شئت قلت : دخلوا الأول فالأول (١) على البدل . كأنك قلت : دخل الأول فالأول .
وكذلك لو قلت : دخلوا رجلاً فرجلاً ، فأبدلت النكرة من المعرفة ؛ كما قال الله « عز وجل :
بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ » (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩ : « باب ما ينتصب فيه الصفة لانه حال وقع فيه
الألف واللام . . . »

وهو قولك : دخلوا الأول فالأول . جرى على قولك : واحد فواحدا ، ودخلوا رجلا رجلا ،
وان شئت رفعت ، فقلت : دخلوا الأول فالأول جعلته بدلا ، وحملته على الفعل . كأنه قال :
دخل الأول فالأول ، وان شئت قلت : دخلوا رجل فرجل تجعله بدلا ، كما قال - عز وجل -
(بالناصية ناصية كاذبة خاطئة) .

فان قلت : ادخلوا فامررت فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلا ، لانك لو قلت : ادخل
الأول فالأول ورجل رجل لم يجز ، ولا يكون صفة ، لأنه ليس معنى الأول فالأول أنك تريد
أن تعرفه بشيء تحليه به . لو قلت : قومك الأول فالأول أتونا لم يستقم ، وليس معناه معنى
كلهم . . . وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول فالأول ، لان معناه ليدخل ، فحمله على المعنى
وليس بأبعد من :

ليبيك يزيد ضارع لخصومة

فان قلت : ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير فالرفع ، لان معناه معنى كلهم . كأنه
قال : ليدخلوا كلهم .

وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم ، كما تجرى النعت لم يجز أن تدخل الفاء ، لانك
لو قلت : مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسنا .
ولو قلت : مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز . . . ،

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٩

فإذا قلت : ادخلوا الأوّل فالأوّل . فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرفع ؛ لأنّ البدل لا يكون من المخاطب ؛ لأنك لو قدرته بحذف الضمير لم يجز . فأما عيسى بن عمر فكان يُعجزه ، ويقول : معناه : ليدخل الأوّل فالأوّل ، ولا أراه إلّا جائزا على المعنى ؛ لأنّ قولك : / (ادخل) إنّما هو : (ليدخل) في المعنى .

٣
٢٣٨

وفراً رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (فَبَدَلِكَ فَلتَفَرَحُوا) (١) فإذا قلت : ادخلوا الأوّل والآخر ، والصغير ، والكبير - فالرفع ؛ لأنّ معناه : ادخلوا كلّكم . فهذا لا يكون إلّا مرفوعا ، ولا يكون إلّا بالواو ؛ لأنّ الفاء تجعل شيئا بعد شيء ، والواو تتصل على معنى قولك : كلّكم . ألا ترى أنّك تقول : مررت بزید أخيک ، وصاحبك ، فتدخل الواو على حدّ قولك : زيد العاقل الكريم ، وكذلك زيد العاقل ، والكريم . ولو قلت : العاقل فالكريم ، أو العاقل ثمّ الكريم - لخبرت أنّه استوجب شيئا بعد شيء .

وكان سيبويه يقول : جيد أن تقول : هذا خاتمك حديدا ، وهذا سرجك خزرا (٢) ، ولا تقول على النعت : هذا خاتم حديد إلّا مُستكرها - إلّا أن تريد البدل ؛ وذلك لأنّ حديدا وفضّة وما أشبه ذلك جواهر ، فلا يُنعت بها ؛ لأنّ النعت تحلية . وإنّما يكون هذا نعنا مُستكرها إذا أردت التمثيل .

وتقول : هذا خاتم مثل الحديد ، أي في لونه وصلابته ، وهذا رجل أسد / أي : شديد . فإنّ أردت السبع بعينه لم تقل : مررت برجل أسد أبوه . هذا خطأ ، وإنّما أجاز سيبويه : هذا خاتمك حديدا ، وهو يريد الجوهر بعينه ؛ لأنّ الحال مفعول فيها ، والأسماء تكون مفعولة ، ولا تكون نعوتا حتّى تكون تحلية .

٣
٢٣٩

وهذا في تقدير العربية كما قال ، ولكن لا أرى المعنى يصحّ إلّا بما اشتقّ من الفعل ، نحو : هذا زيد قائما ؛ لأنّ المعنى أنبهك له في حال قيام .

وإذا قال : هذا خاتمك حديدا ، فالحديد لازم . فليس للحال هاهنا موضع بين ، ولا أرى نَصَبَ هذا إلّا على التبيين ؛ لأنّ التبيين إنّما هو بالأسماء . فهذا الذي أراه ، وقد قال سيبويه ما حكّيتك .

(١) انظر الجزء الثاني ٤٥ ، ١٣١ .

(٢) انظر ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ولو قلت : مررت بزید رجلا صالحا (١) لصلحت الحال لقولك (صالحا) إلا أن يكون
عُلم أنك مررت بزید وهو بالغ فتقول : مررت بزید رجلا ، أى فى حال بلوغه . فقد دلتك
بهذا على معنى الحال .

* * *

ومن الحالات قولك : ماشأنك قائما (٢) / والتقدير : ما أمرُك فى هذه الحال . فهذا التقدير ،
والمعنى : لِمَ قمت؟ كما أنك تقول : غفر الله لزيد ، واللفظ لفظ الإخبار ، والمعنى معنى
الدعاء ، وقولك : يعلم الله لأقومن . اللفظ لفظ : (يذهب زيد) والمعنى القسم .

ومثل هذا : مالك قائما؟ والتقدير : أى شئ لك فى حال قيامك؟ والمعنى : لِمَ قمت؟ قال الله
جل ذكره : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ) (٣) . والمعنى : - والله أعلم - ما لهم يُعرضون؟
أى : لِمَ أعرضوا؟ .

ولو قلت : مَنْ زید قائما؟ لم يجز ؛ لأن قولك : مَنْ زيد؟ سؤال يقتضى أن تعرف : أبْنُ
عمرو هو أم ابنُ خالد؟ التميمي هو أم القيسي؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات ، فليس
للحال هاهنا موضع .

(١) فى الخصائص ج ١ ص ١٦٥ « ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التى يتم
الكلام بها وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى فتكون حينئذ مخيرا فى جعل تلك النكرة - ان
شئت حالا وان شئت بدلا فتقول على هذا : مررت بزید رجل صالح . على ابدال ، وان شئت
قلت : مررت بزید رجلا صالحا ، على الحال » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ « باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئول
والمسئول عنه » .

وذلك قولك : ما شأنك قائما ، وما شأن زيد قائما؟ وما لأخبك قائما . . فهذا حال
قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك ، كما ينتصب قائما فى قولك : هذا عبد الله قائما
بما قبله . .

وفيه معنى لم قمت؟ فى ما شأنك . ومالك؟ قال الله تعالى (فما لهم عن التذكرة
معرضين) ، ومثل ذلك من ذا قائما . . والعامل فى الحال المصدر .
والاستفهام لا يعمل فى الحال . انظر أمالى السجری ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية ج ٢
ص ١٨٤ .

(٣) المدثر : ٤٩ .

ولو قلت : زيدٌ أخوك قائما (١) وأنت تريد النسب فهو مُحالٌ لأنَّ النسبَ لازمٌ فليس له في القيام معنى ، ويستحيل في تقدير العربية مع اسحالته في المعنى ؛ لأنَّ الفِعْلَ ينصب الحال .
ولو قلت : زيدٌ أخوك قائما ، تريد الصداقة - لكان جيِّداً . المعنى : يُصادقُك في هذه الحال .
وكلُّ شَيْءٍ كان فيه فِعْلٌ مجردٌ أو معنى فِعْلٍ ، فالحال فيه صحيحة ؛ نحو : المال لك / قائما ، أى : تملكه في هذه الحال ، وكذلك : المال لك يومَ الجمعة ، ولا يصلح : زيدٌ أخوك يومَ الجمعة إذا كان من النسب ؛ لأنَّه لا فِعْلٌ فيه .
وظروف الزمان لا تضمُّنُ الجُثْثَ . وكلُّ ما كان فِعْلاً أو في معنى الفِعْلِ فعمَلُهُ في ظروف الزمان كعمَله في الحال .

٣
٢٤١

فأما قولهم : الليلةُ الهلالُ ، فمعناه : الحدوث ، ولولا ذلك لم يجز ؛ كما لا تقول : الليلةُ زيدٌ .

* * *

وتقول : خرجت من الدار فإذا زيدٌ (٢) . فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة . فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائما - كان جيِّداً ؛ لأنَّ معنى فإذا زيد ، أى : فإذا زيد قد وافقنى .

(١) سيكرر هذا الكلام مرتين في الجزء الرابع .
(٢) انظر الجزء الثانى ص ٥٧-٥٨ ، وهذا الجزء ص ١٧٨ .

هذا باب

المخاطبة

فأول كلامك لما تسأل عنه ، وآخره لمن تسأله ، وذلك قولك - إذا سألت رجلاً عن رجل - :
كيف ذاك الرجل ؟ فتحت الكاف ؛ لأنها للذي تُكَلِّم . وقولك (ذاك) إنما زدت الكاف على
(ذا) ، وكانت لما تُؤمِّي إليه بالقرب .

فإن قلت (هذا) ف(ها) للتنبيه ، و(ذا) هي/الاسم ، فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تُكَلِّمُه
ودلّ الكلامُ بوقوعها على أن الذي تُؤمِّي إليه بعيدٌ ، وكذلك جميعُ الأسماءِ المبهمَةِ إذا أردت
التراخي زدت كافاً للمخاطبة ؛ لأنك تحتاج إلى أن تنبّه بها المخاطب على بُعد ما تُؤمِّي إليه .
فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل ؟ . تكسر الكاف ؛ لأنها لمؤنث . قال
الله عزَّ وجلَّ : (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) (١) .

وتقول - إذا سألت رجلاً عن امرأة - : كيف تلك المرأة ؟ بفتح الكاف ؛ لأنها لمذكّر .

فإن سألت امرأة عن امرأة قلت : كيف تلك المرأة ، بكسر الكاف من أجل المخاطبة .

فإن سألت امرأتين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان ؟ .

وإن سألت رجلين عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان ؟ .

[وإن سألت رجلين عن امرأة قلت : كيف تلكما المرأة ؟ .

وإن سألت] (٢) امرأتين عن رجل قلت : كيف ذانكما الرجل ؟ .

وإن شئت قلت : ذلكما ، تُدخل اللام زائدة ، فمن قال في الرجل (ذاك) قال في الاثنتين

(ذانك) .

ومن قال في الرجل، (ذلك) قال في الاثنتين (ذانك) بتشديد النون . / تُبدل من اللام نونا ،
وتُدغم إحدى النونين في الأخرى ، كما قال عزَّ وجلَّ : (فَدَانُكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ) (٣) .

(١) آل عمران : ٤٧ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) القصص : ٢٢ ، وقراءة تشديد النون من « فدانك » سبعة .

النشر ج ٢ ص ٣٤١ ، الاتحاف ص ٣٤٢ ، غيث النفع ص ١٩٥ .

وإن سألت رجالا عن نساءٍ قلت : كيف أولئكم النساء ؟
وإن سألت نساءً عن رجال قلت : كيف أولئكن الرجال ؟
وإن سألت نساءً عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكن الرجل ؟
وباللام : كيف ذلكن الرجل ؟ كما قال الله عز وجل : (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ) (١)

* * *

وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس ؛ إذ كان يجوز أن تُخاطب واحداً عن الجماعة ، فيكون الكلامُ له ، والمعنى يرجع إليهم^(٢) ؛ كما قال الله تبارك وتعالى : (ذَلِكَ أَذُنِي أَنْ لَا تَعُولُوا)^(٣) . ولم يقل (ذلكم) ؛ لأنَّ المخاطب النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فما ورد من هذا الباب ففسه على ما ذكرت لك تُصِبُّ إن شاء الله .

(١) يوسف : ٣٢ .

(٢) في ابن يعين ج ٣ ص ١٣٥ « وفيها لغة أخرى نقلها الثقات وهي افراد علامة الخطاب وفتحها على كل حال تغليباً لجانب الواحد المذكور . وفي التنزيل : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) وقياس اللغة الأخرى ؛ وكذلك ، لأن الخطاب لجماعة . . . » .
وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٢ والخزانة ج ١ ص ٤٣ .

(٣) النساء : ٣ .

هذا باب

تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل

/نحو : رويدك وأرأيتك زيدا ما حاله ؟ ، وقولك : أبصرك زيدا (١)

$\frac{3}{244}$

إعلم أنّ هذه الكاف زائدة زيدت لمعنى المخاطبة . والدليل على ذلك أنّك إذا قلت : أرأيتك زيدا فإنّما هي أرأيت زيدا ؛ لأنّ الكاف لو كانت اسما استحال أنّ تُعدّي (رأيت) إلى مفعولين : الأوّل والثاني هو الأوّل .

وإن أردت رؤية العين لم يتعدّ إلا إلى مفعول واحد ، ومع ذلك أنّ فعل الرجل لا يتعدّي إلى نفسه ، فيتصل ضميره إلا في باب ظننت وعلمت ، لما قد ذكرنا في موضعه .
فأما (ضربتني) ، و (ضربتك) يا رجل فلا يكون .

وكذلك (أبصرك) زيدا يا فلان ، إنّما هو : أبصر زيدا ، ودخلت الكاف للإغراء توكيدا

للمخاطبة .

وكذلك (رؤيد) . يدلّك أنّك إذا قلت : رويدك زيدا ، إنّما تريد : أروّد زيدا ، والكاف

للمخاطبة .

ألا ترى أنّها لو كانت اسم الفاعل كان خطأ ؛ لأنّ الواحد المرفوع لا تظهر علامته في الفعل .
وإن كان الفعل لاثنين أو ثلاثة قلت : رؤيدكما ، ورؤيدكم . فلو كان اسم الفاعل لكان ألفا في التثنية ، وواو في الجمع ؛ كما تقول : اذهبوا ، واذهبوا .

وقد تقول : رؤيد زيدا إذا لم ترد أنّ تبين /المخاطبة ؛ كما تقول : أرأيت زيدا ، وأبصر

زيدا .

$\frac{3}{245}$

وزعم سيبويه أنّ قولك : رؤيدك زيدا إذا أدخلت الكاف كقولك : يا فلان لمن هو مقبل

عليك توكيدا للتنبية ولن هو غير مقبل عليك لتعطّفه بالنداء . فكذلك تُنبّه بالمخاطبة ،

وتركها كتركك (يا فلان) (٢) استغناءً بإقبالك عليه ، وإنّما القول بغير الكاف : رويد زيدا ؛

لأنّ رؤيد في موضع المصدر وهو غير متمكّن ؛ لأنّ المصدر من أرودت إنّما هو الإرواد .

(١) الحديد عن رويدك ، وأرأيتك ، وأبصرك تقدم ص ٢٠٨-٢٠٩ وهذا الباب يعتبر تكريرا

لما هناك بأسلوب آخر .

(٢) في الأصل : يا بافلان .

ومن أراد أن يجعل (رُوَيْدًا) مصدرا محذوفَ الزوائد جاز له ذلك فقال: رويدًا زيدا .
فنظير الأول قوله :

رُوَيْدًا عَلِيًّا جُدَّ مَا تَدَى أُمَّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وُدُّهُمْ مَتَمَّيْنُ (١)

ومن جعله مصدرا صحيحا قال : رويدًا زيدا ، ورويدَ زيدٍ ؛ كما تقول : (ضَرَبَ الرَّقَابِ) .
وإن كان نعتنا فهو مصروفٌ مُنَوَّنٌ على كلِّ حال ، وذلك قولك : ضَعَهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ؛ كما
قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ رُوَيْدًا) (٢) . وإنما صرفنا هذا المصدر عند ما
جرى من ذكره مع كاف المخاطبة .

(١) تقدم في ص ٢٠٨ .

(٢) الطارق : ١٧

هذا باب

مسائل من هذه المصادر التي جرت

/إعلم أنك إذا قلت : رُوَيْدَكَ وَعَبْدُ اللَّهِ فهو جائز وفيه قُبْحٌ حتى تقول : رُوَيْدَكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ
وقد تقدّم تفسير هذا في باب عطف الظاهر على المضمّر (١) .

فإن جعلت (رُوَيْدًا) متصرفاً قلت : رويدَ عبدِ الله ، وزيد ، ولا تقول : رويدك ، ورويدَ
زيدٍ إذا جعلت (رُوَيْدًا) غير متصرفاً والكاف للمخاطبة ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم ، و(رويد)
اسم ، ولا يقع العطف على استواءٍ إلاَّ أن تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأوَّل ، فذلك
جائز متى أردته .

وكلُّ جُمْلَةٍ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ فِعْطُفُهَا عَلَيْهَا جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا ؛ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، وَانْطَلَقَ
عَبْدُ اللَّهِ ، وَأَخَوْتُ قَائِمٌ ، وَإِنْ تَأْتَى آتَكَ . فهذا على ذا .

ولو قلت : ضَعُهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ، لَمْ تَقَعْ (رويد) المحذوفة التنوين هذا الموضع ؛ لأنَّ تلك
لا تقع إلاَّ في الأمر على معنى : أَرُوِدُ زَيْدًا .

واعلم أنَّ الكَافَ في قولك : (النَّجَاءَكَ) إِنَّمَا هِيَ لِلْمَخَاطَبَةِ بِمَنْزِلَةِ كَافِ رُوَيْدَكَ وَالِدَلِيلِ عَلَى
ذَلِكَ (٢) لِحَاقِهَا مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ . ولو كانت اسماً كان هذا محالاً ؛ لِأَنَّكَ لَا تُضَيِّفُ مَا فِيهِ الْأَلْفُ
وَاللَّامُ . فهذا بينٌ جداً .

* * *

وفي هذه المصادر في الأمر والنهي من الضمير ما في الفعل ، تقول : النَّجَاءَكَ نَفْسُكَ ، وَالنَّجَاءَ كُمْ
كُلُّكُمْ /وَالخَفْضُ نَخْطًا ؛ لِأَنَّ الكَافَ لَيْسَتْ بِاسْمٍ .

$\frac{3}{247}$

فَأَمَّا عَلَيْكَ ، وَدُونِكَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَإِنَّ الكَافَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ وَلَهُ ضَمِيرُ الْمَرْفُوعِ الَّذِي
يَكُونُ بِهِ فَاعِلًا ، وَإِنْ شِئْتَ أَتْبَعْتَهُ التَّوَكِيدَ مَرْفُوعًا ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ مَخْفُوضًا .

تقول : عَلَيْكَ نَفْسُكَ زَيْدًا ، وَإِنْ شِئْتَ نَفْسِكَ ، لِأَنَّكَ تَرِيدُ : أَنْظِرْ نَفْسَكَ .

(١) تقدم في باب رويد ص ٢٠٩ وسيعيده في الجزء الرابع .

(٢) تقدم في ص ٢٠٩ .

والدليل على أَنَّ الكاف لها موضع (١) أَنَّ حروف الإضافة لا تَعْلُق (٢) ولا تنفرد فهي واقعة على الأسماء .

* * *

وكلُّ شَيْءٍ كان في موضع الفِعْل ولم يكن فِعْلاً فلا يجوز أَنْ تَأْمَرَ به غائباً ، ولا يجوز أَنْ تقول : على زيدٍ عمرا ، ولا يجوز أَنْ تقدم فيه ولا تؤخَّر ، فتقول : زيدا عليك ، وزيدا دونك .

ومن زعم أَنَّ قول الله عزَّ وجلَّ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) إِنَّمَا نصبه بعلَيْكُمْ فهذا خطأ ، وقد مضى تفسير هذا .

وإِنَّمَا قالوا : عليه رجلا لَيْسَنِي (٣) ، لَأَنَّ هذا مَثَلٌ ، والأمثال تَجْرِي في الكلام على الأصُول كثيراً (٤) .

(١) تقدم في ص ٢٠٢ والحديث عن الآية انضا في ص ٢٠٣ ، ص ٢٣٢ .

(٢) في الاصل : لا تعلق .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ : وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسني . وهذا قليل شبيهه بالفعل .

(٤) يريد أنه يكون فيها مراجع الأصول كما في الضرائر الشعرية .

/ هذا باب

ما يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَحَمَلُهُ عَلَى اللَّفْظِ أَجْرَدُ

إِعْلَمُ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى إِلَّا بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ اللَّفْظِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي
غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو . حُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : (غَيْرُ زَيْدٍ) إِنَّمَا هُوَ : إِلَّا زَيْدٌ ،
فَحُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ (١) .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ عَاقِلٌ . رَفَعْتَ الْعَاقِلَ ، وَلَوْ خَفَضْتَهُ كَانَ أَحْسَنَ .

وَإِنَّمَا جَازَ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِ النَّاسِ : (زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ) (٢) .

لَمَّا قَالَ : قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ - تَمَّ الْكَلَامُ ، فَقَالَ : شُرَكَاءَهُمْ عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ لِهَذَا التَّزْيِينِ
مُزِينَاً فَالْمَعْنَى : زَيْنُهُ شُرَكَاءَهُمْ .

(١) فِي سَيْبُوِيَه ج ١ ص ٣٧٥ « بَابُ مَا أُجْرِيَ عَلَى مَوْضِعٍ غَيْرِ لَا عَلَى مَا بَعْدَ غَيْرِ .
زَعَمَ الْخَلِيلُ وَبُونَسٌ جَمِيعًا أَنَّهُ يَجُوزُ مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، الْوَجْهُ الْجَرُّ ، وَذَلِكَ أَنَّ
غَيْرُ زَيْدٍ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ وَفِي مَعْنَاهُ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ كَمَا قَالَ :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

فَلَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ ، وَكَانَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ حَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : غَيْرُ زَيْدٍ فَكَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ : الْإِزِيدِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَالْإِزِيدِ ، فَلَا يَقْبَحُ الْكَلَامُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَتَانِي
الْإِزِيدِ وَالْإِزِيدِ » .

(٢) الْأَنْعَامُ ١٣٧ « وَقِرَاءَةُ زَيْنٍ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعُ قَتَلَ وَرَفْعُ شُرَكَاءَهُمْ مِنَ الشُّوَادِ
(ابْنُ خَالُوِيَه ص ٤٠ - ٤١ - الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ج ٤ ص ٢٢٩) .

قَالَ أَبُو حِيَّانَ : « وَقُرَأَتْ فَرْقَةٌ مِنْهُمْ السَّلْمِيُّ وَالْحَسَنِيُّ وَأَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجَنْدِ صَاحِبُ ابْنِ
عَامِرٍ زَيْنٌ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ . قَتَلَ مَرْفُوعًا مِثْلَ مِثْلِ مَرْفُوعًا إِلَى أَوْلَادِهِمْ . شُرَكَاءَهُمْ . مَرْفُوعًا عَلَى اضْمَارِ
فَعَلٍ ، أَيْ زَيْنُهُ شُرَكَاءَهُمْ . هَكَذَا أَخْرَجَهُ سَيْبُوِيَه .

أَوْ فَاعِلًا بِالْمَصْدَرِ أَيْ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ، كَمَا تَقُولُ : حَبَبَ إِلَى رُكُوبِ الْفَرَسِ زَيْدٌ
هَكَذَا . . أَخْرَجَهُ قَطْرِبُ .

فَعَلَى تَوْجِيهِ سَيْبُوِيَه الشُّرَكَاءُ مَزِينُونَ لَا قَاتِلُونَ كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ الْأُولَى وَعَلَى تَوْجِيهِ قَطْرِبِ
الشُّرَكَاءُ قَاتِلُونَ . وَمَجَازُهُ أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا مَزِينِينَ لِقَتْلِ جَعَلُوا هُمُ الْقَاتِلِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَبْشَرِي
الْقَتْلِ » .

وَفِي سَيْبُوِيَه ج ١ ص ١٤٦ « وَمِثْلُ لِيَبِكُ بَزِيدٌ قِرَاءَةٌ بَعْضُهُمْ (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنْ
الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ) رَفَعَ الشُّرَكَاءَ عَلَى مِثْلِ مَا رَفَعَ عَلَيْهِ ضَارِعٌ » .

وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ جَمِيلٍ :

سَبَّحْتَنِي بِعَيْنِي جُوْدُرٍ وَسَطَطَ رَبِّ رَبِّ وَصَدَّرَ كَفَانُورِ اللَّجِينِ وَجِيدُ

التَّقْدِيرُ : وَسَبَّحْتَنِي بِعَيْنِي جَمِيلُ .

ومثل ذلك قول الشاعر :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لْخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(١)

لما قال : (لَيْبِكَ يَزِيدُ) عُلِمَ أَنَّ لَهُ بَاكِيَا . فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَيْبِكَ ضَارِعٌ لْخُصُومَةٍ .

(١) استشهد به سيبويه فى ج ١ ص ١٤٥ و١٨٣ و١٩٩ ، على رفع ضارع بفعل محذوف ، وهذا على رواية ليبك بالبناء للمفعول ، وقد روى بالبناء للفاعل فيكون يزيد مفعولا به ، وضارع الفاعل ولا حذف فى الكلام واعتبر العسكري هذه الرواية هى الصحيحة ، والرواية الاولى من تغيير النحويين فقال فى كتابه التصحيح : ومما قلبوه ، وخالفهم الرواة قول الشاعر ليبك يزيد ضارع . البيت .

وقد رواه الاصمعي وغيره بالبناء للفاعل ومثله فى كتاب فعلت وأفعلت للسجستاني . وزعم بعضهم أنه لا حذف فى البيت على الرواية الاولى لجواز أن يكون (يزيد) منادى ، وضارع نائب الفاعل .

بكيتته : أى بكيت عليه بحذف حرف الجر ، لكثرة الاستعمال .

الضارع : الدليل جاء فعله من باب فتح وعلم وكرم .

المختببط : الذى يأتىك للمعروف من غير وسيلة . وأصله من خبطت الشجرة : اذا ضربتها بالعصا ، ليسقط ورقها .

والفعل متعد للواحد يقال : اختبطنى فلان . وقبل هو بمعنى السؤال ، فيتعدى لانين

يقال : اختبطنى معروفى .

فعلى الاول المحذوف مفعول واحد ، وعلى الثانى المحذوف مفعولان والتقدير : ومختببط

الناس أموالهم .

تطيح : تذهب وتهلك يقال فى بلائية : طاح يطوح ، وطاح يطيح .

وعلى أن العين واو يكون طاح يطيح من باب حسب يحسب عند الخليل أو من تداخل اللغات

عند غيره .

الطوائج : بمعنى المطيحات . يقال : طوحته الطوائج ، أطاحت به ، أى : ذهب به ، ولا

يقال : المطوحات ولا المطيحات ، فهى جمع على حذف الزوائد أو صيغة نسب .

وحكى الأصمعي أن العرب تقول : طاح الشيء فى نفسه وطاحه غيره بمعنى طوحه وأبعده

فعلى هذا - ان ثبت - تكون الطوائج جمع طائح من المتعدى قياسا لا شذوذا .

لخصومة : متعلق بضارع ، واللام للتعليل أو بمعنى عند .

ومما تطيح : متعلق بمختببط أى : يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله .

و (ما) مصدرية أو موصولة على معنى لأجل خلال الكرم النى طوحتها الطوائج .

وقيل صفة لمختببط أوله ولضارع بدليل رواية ممن نطيح ، من اللسبئية .

والبيت من قصيدة لنهشل بن حرى . ونسبت للبيد (وليست فى ديوانه) ، ونسبت

لمزود بن ضرار (وليست فى ديوانه) ، ونسبت فى معاهد التنصيص الى ضرار بن نهشل

ونسبها سيبويه وغيره للحارث بن نهيك .

انظر الخزانة ج ١ ص ١٤٧ - ١٥٢ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٦٧ - ٦٨ .

ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والعينى ج ٢ ص ٤٥٤ والخصائص ج ٢

ص ٣٥٣ وشواهد الكشاف ص ٦٥ والتنبيهات على أغاليط الرواة فيما أخذه على الكامل .

ومن هذا قولهم :

/ قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُونَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا (١)

٣
٢٤٩

فنصب الأفعوان ؛ لأنك تعلم أن القدم مسألة ؛ كما أنها مسألة ، فكأنه قال : قد سالت القدم الأفعوان والشجاع .

ومن ذلك قول الله عز وجل : (انتهوا خيرا لكم) (٢) .

زعم الخليل أنه لما قال : «انتهوا» علم أنه يدفعهم عن أمر ، ويغريهم بأمر يزرهم عن خلافه ، فكان التقدير : ائتوا خيرا لكم . وقد قال قوم : إنما هو على قوله : يكن خيرا لكم . وهذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنه يُضمر الجواب ولا دليل عليه ، وإذا أضمر (ايتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلا منه ، وكذلك انته يا فلان أمرا قاصدا . وقد مر من ذكر المضمرات ما يُغنى عن إعادته .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٥ على حذف الفعل الناصب للأفعوان . . فقال : « فانما نصب الأفعوان والشجاع ، لانه قد علم ان القدم ها هنا مسألة ، كما انها مسألة ، فحمل الكلام على انها مسألة » .

وفى الخصائص ج ٢ ص ٤٣ « رواها الكوفيون بنصب الحيات وذهبوا الى أنه أراد القدمان ، فحذف النون » . رواية ابن الأنباري فى المذكر والمؤثث ص ٦ كرواية سيبويه والمبرد . الشجاع : ضرب من الحيات . الشجعم : الطويل . الأفعوان : الذكر من الحيات .

قال ابن السيد : كان القياس رفع الأفعوان وما بعده على البدل من الحيات لكنه حمله على فعل مضمر يدل عليه سالم ، لأن المسألة انما تكون من اثنين فصاعدا ، فلما اضطر الى النصب حمل الكلام على المعنى .

وصف راعيا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما حتى لا تسطيع الحيات أن تؤثر فيهما . . ونسب هذا الرجز فى سيبويه الى عبيد بنى عبيس ونسبه الأعمم للعجاج وهو فى ديوانه ص ٨٩ فيما نسب اليه ونسبه ابن السيد الى مساور العيسى .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٩ - ٥٧٤ والعينى ج ٤ ص ٨٠ - ٨٣ وتأويل مشكل القرآن ص ١٤٩ والسيوطى ص ٣٢٩ والروض الأنف ج ٢ ص ١٨٣ ، وشرح التبريزى للحماسة ج ٢ ص ٣٢٩ واللسان (شجع ، شجعم) والتمام ص ٢٣ .

(٢) النساء : ١٧١ .

وفى سيبويه ج ١ ص ١٤٣ « ومما ينتصب فى هذا الباب على اضمار الفعل المتروك اظهاره انتهوا خيرا لكم » .

وقال فى ص ١٤٦ : « ولا يجوز أن تقول : ينتهى خيرا له ولا أنتهى خيرا لى ، لانك اذا نهيت ، فأنت تزجيه الى أمر ، واذا أخبرت ، أو استفهمت فأنت لست تريد نسيئا من ذلك انما تعلم خيرا أو تسترشد مخبرا » .

ومن ذلك قولُ الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا^(١)

فنصبهما ؛ لأنَّ الوجودان في المعنى واقعٌ عليهما . ومثْلُ ذلك :

لَنْ تَرَاهَا وَإِنْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيْبًا^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٦ على حذف الفعل الناصب لجنات وما بعده ، والتقدير : وجدنا لهم جنات . . قال : « لان الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء ، فحمل الآخر على المعنى ، ولو نصب الجزاء . . لجاز » .

وكان الظاهر والمتبادر رفع جنات وما بعده عطفًا على جزاء .

السلسبيل : قال الراغب : السهل العذب وقيل هو اسم عين في الجنة ، وذكر بعضهم أن ذلك مركب من قولهم : سل سبيلا . . وقيل بل هو اسم لكل عين سريع الجرية . ونسب البيت في سيبويه الى عبد العزيز الكلابي .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٤ على حذف الفعل الناصب لطيبا ، وقال ابن هشام في المعنى ج ٢ ص ١٥٧ « قال بعض العلماء : ان ترى المقدره الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لثلا يقتضى كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالبذل ورأى المذكورة بصرية » .

وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٩ « ولعمري ان الرؤبة اذا لحقها فقد لحقت ما هو متصل بها ففي ذلك شيان :

أحدهما : أن الرؤبة وان كانت مشتملة عليها فليس لها طريق الى الطيب في مفارفها ، اللهم الا أن تكون حاسرة غير مقنعه وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الخفرات ولا المسقات وإذا كان كذلك وكانت الرؤبة لها ليس مما يلزم معه رؤبة طيب مفارفها وجب أن يكون الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحب الرؤبة لا الرؤبة نفسها ، فكأنه قال : لن تراها الا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيبا غير أن سيبويه حمله على الرؤبة ونبغى أن يكون أراد ما تدل عليه الرؤبة من الفعل الذي قدرناه .

والآخر : أن هذه الواو في قوله : ولها هي واو الحال وصارفة للكلام الى معنى الابتداء فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها الا وأنت تعلم أو تتحقق أو تسم ، فتأتي بالمبتدأ وتجعل ذلك الفعل المقدر خبرا عنه » .

وفي الابيات المشككة ص ٣٤ « حمله على المعنى قبل تمام الكلام ، وما يحمل على المعنى فبانه أن يأتي بعد التمام ، لانه حمل على التأويل وذلك نحو قولك : رأيت زيدا له مال وحسبا ألا ترى أن قوله : لن تراها ولو تأملت ليس بكلام تام أراد بمفارق مفرق قال سيبويه ج ٢ ص ١٣٨ :

ومثل ذلك قولك : المفارق في مفرق جعلوا المفرق مواضع بم قالوا المفارق كأنهم سئموا كل موضع مفرقا قال جرير :

قال العواذلُ ما لجهلك بعد ما شاب المفارقُ واكتسين قتيْرا

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ص ١٧٦ مفردا وهو من فوائت الديوان - وفي الديوان قصيدة من بحر الشاهد وعلى روية ص ١٠٧ - ١١٠ قد يكون الشاهد منها

وانظر - رعاك الله - كيف يدقق النحويون في تقدير العامل ، لكي يناسب المعنى عصر الشاعر

٢٥٠ لَأَنَّ الرُّؤْيَةَ قَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى الطَّيِّبِ . وَهَذَا الْبَيْتُ أَبْعَدُ مَا مَرَّ ؛ / لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ مِنْ قَبْلِ
الاستغناء . وَإِنَّمَا جَازَ نَصْبَهُ عَلَى رَأْيْتِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : لَنْ تَرَاهَا إِلَّا وَأَنْتِ تَرَى لَهَا فِي مَفَارِقِ
الرَّأْسِ طَيِّبًا . فَهَذَا عَلَى الْإِضْمَارِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ :

« تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَيْهِ وَرَأْسَهُ » (١)

فَمِنْ أَدَشْدِهِ بَرَفَعَ الْيَدَيْنِ فَقَدْ أَخْطَأَ (٢) ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَسْتَعْنِ ، وَلَوْ جَازَ لَجَازَ : ضَارِبَ
عَبْدُ اللَّهِ زَيْدٌ (٣) ؛ لِأَنَّ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَرْبًا .

(١) تمامه : * لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيمَةِ رَادِفٌ *

ورواه سيبويه برفع يداها على المعنى ج ١ ص ١٤٥ وقد ردد الأعلام كلام المبرد ففسال :
وقد غلط سيبويه في جواز هذا ، لأن الكلام غير تام دون اليدين ، فيحملان على المعنى .
ورواه أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٥ ، ٤٢٨ برواية سيبويه ، ثم قال : « أراد
تواهى رجلاها يديها فحذف المفعول ، وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين وأن
اليدين مواهقتان ، كما أنهما مواهقتان ، فأضمر لليدين فعلا دل عليه الأول . فكأنه قال : تواهى
يداها رجليها ، ثم حذف المفعول في هذا ، كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى تواهى
رجلاها يداها ، فعلى هذه الصنعة التى وصفت لك تقول : ضارب زيد عمرو على أن ترفع عمرا
بفعل غير الظاهر ، ولا يجوز أن يرتفعا جميعا بهذا الظاهر . . . »

التواهى : الموافقة فى السير والتبارى فيه .

يصف حمارا من حمر الوحش يجرى وراء أتان فرجلاها : أى مؤخرتا قوائمها .

يداه أى منقدمتى قوائمها ، يريد : أن هذا الحمار يضع رأسه خلفها فى سيره ، فرأسه
كأنه قتب لها خلف حقيبتها ، أى عجزها .

وقد روى فى سيبويه يداها بضمير الغائبة وكذلك فى الخصائص وفى الروض الأنف ج ٢
ص ١٨٢ والأجود يداها بضمير الغائب كما يقول أستاذنا الشيخ النجار فى تعليقه على
الخصائص .

وكذلك روى فى المقتضب وفى اللسان (وهق) والديوان .

والبيت من قصيدة طويلة لأوس بن حجر فى الديوان ص ٦٣-٧٤ ورواية الديوان كرواية
المقتضب يديه بالنصب وروى كذلك أيضا فى الأمالى ج ٢ ص ٦٥ والسلمط ص ٧٠٠ مع
خلاف يسير فى بعض الألفاظ .

وفى المخصص ج ٧ ص ١١٣ « وكذلك المواهقة . قال أبو على ولذلك جاز الرفع فى الاسمين
من قول أوس بن حجر : تواهى رجلاها يداها ورأسه » .

(٢) كثيرا ما يرد المبرد رواية بعض الآيات التى فيها مخالفة للقياس .

(٣) فى مجالس نعلب ص ٤٨٥ . « إذا كان الفعل من الاتنين جاز رفعهما . يقال : خاصم

زيد عمرو » .

وقد ذكرت كلام ابن جنى فى أن رقع الثانى بفعل محذوف .

هذا باب

أَم ، وَأَوْ (١)

فَأَمَّا (أَم) فلا تكون إلا استفهاما ، وتقع من الاستفهام في موضعين :
أحدهما : أن تقع عَدِيلَةً لِلْأَلْفِ عَلَى مَعْنَى (أَى) ، وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو؟
وكذلك : أَعْطَيْتَ زَيْدًا أُمَّ حَرَمَتِهِ (٢) ؟ .

فليس جواب هذا (لا) ، ولا (نَعَمْ) ؛ كما أنه إذا قال : أَيُّهُمَا لَقِيتَ ؟ أَوْ : أَى الْأَمْرَيْنِ
فعلت ؟ لم يكن جواب هذا (لا) ولا (نَعَمْ) ؛ لِأَنَّ الْمَتَكَلِّمَ مُدْعٍ أَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ قَدْ وَقَعَ ، لَا يَدْرِي
أَيُّهُمَا هُوَ .

فالجواب أن تقول : زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو (٣) .

فإن كان الأمر على غير دَعَوَاهِ [فالجواب] أن تقول : لَمْ أَلْقَ وَاحِدًا ، أَوْ كِلَيْهِمَا .
فمن ذلك قولُ اللَّهِ / عَزَّ وَجَلَّ : (اتَّخَذْنَا لَهُمْ سِخْرِيًّا أُمَّ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ) (٤) . وقوله :

٣
٢٥١

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وهذا باب أم ، وأو » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « أما (أم) فلا يكون الكلام بها الا استفهاما ، ويفتح الكلام
بها في الاستفهام على وجهين :

على معنى أيهم ، وأيها .. » .

وفى أصل المقتضب : أَعْطَيْتَ زَيْدًا أُمَّ حَمَلَتِهِ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ « هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما ،
وأيهم) » .

وذلك قولك . أزيد عندك أم عمرو ، وأزيدا لقيت أم بشرًا فأنت الآن مسدع أن عنده
أحدهما ، لأنك إذا قلت : أيهما عندك ؟ وأيها لقيت ؟ فأنت مدع أن المسئول قد لقي أحدهما ،
أو أن عنده أحدهما الا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري : أيهما هو ؟

والدليل على أن قولك : أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك : أيهما عندك ؟ : أنك لو قلت :

أزيد عندك أم بسر ، فقال المسئول : لا ، كان محالا ، كما أنه إذا قال : أيهما عندك فقال : لا ، فقد أحال»

(٤) سورة ص ٦٣ قرء في السبعة (اتخذناهم ، بهمزة الاستفهام وبدونها ، فتكون

همزة وصل مكسورة . انظر النسر ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، والاتحاف ص ٣٧٣ . وقال أبوحيان في

البحر ج ٧ ص ٤٠٧ ، و «أم» ان كان اتخذناهم استفهاما مصرحا بهمزته كقراءة من قرأ

كذلك أو مؤولا بالاستفهام ، وحذفت الهمزة للدلالة ، فالظاهر أنها متصله لتقدم الهمزة ،

والمعنى : أَى الْقَعْلَيْنِ فَعَلْنَا بِهِمْ : الاستسْخَارَ مِنْهُمْ ، أَمْ أَزْدَرَأَهُمْ وَنَحْقِيرَهُمْ ، وَإِنْ أَبْصَارُنَا

كَانَتْ تَعْلُو عَنْهُمْ ، وَتَقْتَحِمُ ..

(أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا) (١) ومثله: (أَهْمُ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبِعَ) (٢) ، فخرج هذا مَخْرَجَ التوقيف والتوبيخ ، وَمَخْرَجُهُ من الناس يكون استفهاما ، ويكون توبيخا .
فهذا أَحَدُ وَجْهَيْهَا .

* * *

ويدخل في باب التسوية مِثْلُ قولك : سواءٌ عليّ أذهبتَ أم جئتَ ، وما أبالي أَقْبَلْتَ أم أَذْبَرْتَ ، وليت شِغْرِي أَزِيدُ في الدار أم عمرو (٣) ؟ .
فقولك : (سواءٌ عليّ) تُخْبِرُ أَنَّ الأَمْرَيْنِ عندك واحد ، فأدخلت حروف الاستفهام هاهنا ؛ لإيجابها التسوية .

= ويكون استفهاما على معنى الإنكار على أنفسهم للاستسخبار والزيغ جميعا . .
وان كان (اتخذناهم) ليس استفهاما فأم منقطعة ، ويجوز أن تكون منقطعة أيضا مع تقدم الاستفهام يكون كقولك : أزيد عندك أم عندك عمرو . استفهمت عن زيد ، ثم أضربت عن ذلك ، واستفهمت عن عمرو . فالتقدير : بل أزاعت عنهم الأبصار . . .
وانظر الكشف ج ٣ ص ٣٣٣ ومعاني القرآن للفراء ج ١ ص ٧١ - ٧٢ .

(١) النزعات : ٢٧

(٢) الدخان : ٣٧ - في ابن يعين ج ٨ ص ٩٨ قال عن الآية : « فهو من الناس استفهام ومن القديم - سبحانه - نوبف ، وتوبيخ للمشركين خرج استفهام ولا خير في واحد منهم انما هو على ادعائهم أن هناك خيرا ، فقرعوا بهذا على هذه الطريقة فاعلم » .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ : « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيدا لقيت أم عمرا ، وسواء علي : أسرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما أبالي : أيهما لقيت ، وانما جاز حرف الاستفهام ها هنا ، لآنك سويت الأمرين عليك كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة .

وانما لزمتم (أم) هاهنا ، لآنك تريد معنى أيهما .
الا ترى أنك تقول : ما أبالي أي ذلك كان ، وسواء على أي ذلك كان فالمعنى واحد و(أي) ها هنا نحسن ، وتجاوز كما جازت في المسألة .
ومثل ذلك ما أدري : أزيد نم أم عمرو ؟ وليت شعري : أزيد عندك أم عمرو ؟ فانما أوقعت (أم) ها هنا كما أوقعت في الذي قبله ، لأن ذا يجري على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما ، كما جرى الأول . الا ترى أنك تقول : ليت شعري : أيهما تم ؟ وما أدري ؟ أيهما تم ؟ فيجوز أيهما ويحسن . . .
وانظر في ذلك أمالي النجدي ج ٢ ص ٣٣٣ - ٣٣٤ . العسكري ج ١ ص ٧ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ والمفني ج ١ ص ١٥ - ١٦ .

ألا ترى أنك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو ، أنهما في علمك مُستويان ، فهذه مضارعة ، ولهذا تقول : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو ؛ لأنهما قد استويا عند السامع ؛ كما استوى الأولان في علمك .

و (أى) داخلة في كل موضع تدخل فيه (أم) مع الألف . تقول : قد علمت أيهما في الدار؟ تريد : إذا أم ذا . قال الله عز وجل : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) (١) .

وقال : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) (٢) ؛ لأن المعنى : إذا أم ذا ؟

وعلى ذلك / قول الشاعر :

سواء عليه أي حين أنيته أساعة نحس جثته أم بأسعد (٣)

فقس (أيًا) بالألف وأم ؛ كما تقول : أي الرجلين أفضل أزيد أم عمرو ؟ وسنفرد بابا للمسائل بعد فراغنا من الأصول ، فهذا أحد موضعها .

* * *

والموضع الثاني : أن تكون منقطة مما قبلها ، خبراً كان أو استفهاماً ، وذلك قولك فيما كان خبراً : إن هذا لزيد أم عمرو (٤) يا فتى .

(١) الكهف : ١٩

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البيت لزهير من قصيدة في مدح هرم بن سنان وهي في الديوان ص ٢١٩ - ٢٣٦ وروايته : أساعة نحس تنقى .

وفي شرح الديوان ص ٢٣٢ « أي ليس يتشام بنىء ان ابيته بنحس او بسعد . قال أبو العباس : سواء يرفعها ما بعدها من الاستفهام مرفوعاً كان الاستفهام أو منصوباً ، أو مخفوضاً . والنحويون يجيزون في اعراب (سواء) في مثل هذا وجوها كثيرة :

١ - (سواء) خبر مقدم والجملة بعدها مؤولة بمصدر بدون سابق مبتدأ ، والتقدير : مجيئك في ساعة نحس ومجيئك في ساعة سعد مستويان .

ب - سواء مبتدأ والجملة بعدها خبرها ولا يحتاج الى رابط لانها نفس المبتدأ في المعنى

ج - سواء مبتدأ وما بعدها فاعل أغنى عن الخبر ويحسن ذلك عند الاعتماد .

د - سواء خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : الامر ان سواء ، ثم بينهما بقوله أساعة نحس جثته أم بأسعد .

وانظر في اعراب سواء شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩ ، وسببويه ج ١

ص ٤٩٠ ، الكشاف ج ١ ص ٢٥ - ٢٦ ، العكبري ج ١ ص ٨ ، البحر المحیط ج ١ ص ٤٦

- ٤٧ ، المغنى ج ١ ص ١٢٤ .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٧ « (المتصلة) يليها المفرد والجملة بخلاف

المنقطعة ، فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزأين نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو أو مقسداً =

وذلك أنك نظرت إلى شخص ، فتوهمته زيدا ، فقلت على ما سبق إليك ، ثم أدركك الظن أنه عمرو ، فانصرفت عن الأول ، فقلت : أم عمرو مستفهما . فإنما هو إضراب عن الأول على معنى (بَلْ) ، إلا أن ما يقع بعد (بَلْ) يقين ، وما يقع بعد (أَمْ) مظنون مشكوك فيه ، وذلك أنك تقول : ضربت زيدا ناسيا أو غالطا ، ثم تذكر أو تُنبئه ، فتقول : بل عمرا مُستدركا مُثبِتا للثاني ، تاركا للأول . ف (بَلْ) تخرج من غلَطٍ إلى استثبات ، ومن نِسْيَانٍ إلى ذِكْرٍ . و (أَمْ) معها ظنٌ أو استفهام ، وإضراب / عما كان قبْلَه .

٣
٢٥٣

ومن ذلك : هل زيدٌ منطلق أم عمرو يا فتى قائما . أضربَ عن سؤاله عن انطلاق زيد ، وجعل السؤال عن عمرو . فهذا مَجْرَى هذا ، وليس على منهاج قولك : أزيد في الدار أم عمرو وأنت تريد : أيهما في الدار ؟ لأن (أَمْ) عديلة الألف ، و (هل) إنما تقع مُسْتَأْنَفَةً .
ألا ترى أنك تقول : أما زيد في الدار على التقرير ، وتقول : يا زيد ، أسكوتًا والناس يتكلمون . توبّخه بذلك وقد وقع منه السكوت ، ولا تقع (هَلْ) في هذا الموضع (١) .
ألا ترى إلى قوله :

* أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِي (٢) *

وإنما هو : أنظرَب وهو في حالِ طَرَبٍ ؟ .

وذلك لأن الألف و (أَمْ) حرفا الاستفهام اللذان يُستفهم بهما عن جميعه ، ولا يخرجانه منه ، وليس كذا سائر حُرُوفِ الاستفهام ، لأن كلَّ حرفٍ منها لَضَرْبٍ لا يتعدى ذلك إلى غيره ، ألا ترى أن (أَيْنَ) إنما هي سؤال عن المكان لا يقع إلا عليه .

٣
٢٥٤

و (متى) سؤال عن زمان ، و (كيف) سؤال عن حال ، و (كم) / سؤال عن عدد .
و (هَلْ) تخرج من حدِّ المسألة فتصير بمنزلة (قَدْ) (٣) نحو : قوله عز وجل - : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا) .

فالألف و (أَمْ) لا يُنْقَلان عن الاستفهام ؛ كما تُنْقَل هذه الحروف . فتكون جزاءً . ويكون

= أحدهما نحو : انها لابل أم شاء ، اى أم هي ساء . قال جارالله : لا يجوز حذف احد جزئى الجملة بعد المنقطعة فى الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة ، ويجوز فى الخبر اذ لا يلتبس .
أقول : اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة .

وبؤيد كلام الرضى ما يمثل به المبرد بعد من قوله : هل زيد منطلق أم عمرو ؟

(١) الهمزة أصل أدوات الاستفهام ولها خصائص انغرست بها وانظر المعنى ج ١ ص ١٦٠ .

(٢) تقدم فى ص ٢٢٨ : ٢٦٤ .

(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٣ كما تقدم ذكر الآية .

ما سكان منها يقع للناس وغيرهم ، نحو : (مَنْ) ، و(ما) ، و(أَيُّ) كذلك ، ويكون في معنى
الذى .

وحرفا الاستفهام اللذان لا يُفارقانه : الألف و(أم) ، وهما يدخلان على هذه الحروف كلها .

ألا ترى أن القائل يقول : هل زيد في الدار أم هل عمرو هناك ؟

وتقول : كيف صنعت أم كيف صنع أخوك؟ . فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام

لتمكّنهما وانتقالهما . فمن ذلك قوله :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأثك اليوم مضرؤم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأجيّة يوم البين مشكوم^(١)

(١) استشهد سيبويه بالبيتين ج ١ ص ٤٨٧ على دخول (أم) المنقطعة على (هل) .
و(أم) المتصلة لا تدخل على أدوات الاستفهام أما (أم) المنقطعة فتدخل عليها الألف
الاستفهام ، وقد عقد سيبويه فصلا عنونه بقوله : هذا باب بيان (أم) لم دخلت على
حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف ؟ ج ١ ص ٤٩١ .
وفي الخزانة ج ٤ ص ٥١٦ : يجوز أن تأتي (هل) بعد (أم) وليس فيه جمع بين
استفهامين . فان (أم) مجردة عن الاستفهام اذا وقع بعدها أداة استفهام حرفا كانت
أم اسما . . .

قال المرادى في الجنى الدانى : ان قلت : (أم) المنقطعة هل هي عاطفة ، او ليست بعاطفة .
قلت : المغاربة يقولون : انها ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة .

وذكر ابن مالك انها قد تعطف المفرد كقول العرب : انها لابل أم شاء قال : ف (أم) هنا

لمجرد الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون ما بعد (بل) فانها بمعناها .

وقال ابن هشام في المغنى : ح ١ ص ٤٤-٤٥ لا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد : ولهذا قدروا في :

انها لابل أم شاء ، وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال : لا حاجة لتقدير
مبتدأ . . . وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، واسندل بقول بعضهم : ان هناك لا بلا أم شاء

بالنصب ، فان صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ، أي : أم أرى شاء . . .

وممن ذهب الى أن (أم) عاطفة ابن يعيش ، ثم اضطرب كلامه في البيت . . .

وفي الخزانة أيضا ص ٥١٩ : (أم) اذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها (هل) ويجوز

الا يعاد بخلاف (أم) اذا جاءت بعد اسم استفهام فانه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم ، وقد
اجتمع في البيتين اعادة (هل) وتركها ، فان (أم) الأولى جاءت بعد (هل) ولم تعد (هل)

معها . وقد أعادها مع (أم) الثانية في البيت الثاني ، وفي القرآن الكريم : « هل يستوى

الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور » .

مكتوم خبر (ما) الموصولة والعلان بالخطاب الأول بالبناء للمعلوم ، والثاني بالبناء للمجهول

— والمكتوم : المستور .

وجملة : (حبلها مضرؤم) استثنائية ، و (اذ) تعليلية متعلقة بمضرؤم بمعنى مقطوع .

والحبل : استعارة للوصل والمحبة .

نأثك أصله : نأث عنك ، فحذف (عن) ووصل الضمير بالفعل . =

فأدخل (أم) على (هل) ، وقال :

سائلٌ فوارسٌ يرثوعٌ بِشِدَّتِنَا أَهْلُ رَاوْنَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَحْمِ (١)

/ وقال :

كَيْفَ الْقَرَارُ بِيَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا هَمَّ الدِّينَ تُحِبُّ بِالْإِنْجَادِ
أَمْ كَيْفَ صَبْرُكَ إِذْ ثَوَيْتَ مُعَالِجَا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَسُقْمَكَ بِأَدَى (٢)

وتدخل حروف الاستفهام على (من) ، و (ما) ، و (أى) إذا صرنا في معنى الذى بصلاتهن .
وكذلك (أم) ، كقول الله عز وجل : (أَمْ مَنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ) (٣) ، وكقوله : (أَلَمْ يَلْقَى فِي النَّارِ خَيْرًا أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤) ، فقد أوضحت لك حالهما .

= والمعنى : هل تكتم الحبيبة وتحفظ ما علمت من ودها لك وما استودعته منها من قولها : أنا على المهدي أم انصرم حبلا منك لبعدها عنك .
وتقدر (أم) هنا بيل ، والهمزة ، لأن المعنى على ذلك .
أم هل كبير بكى (أم) منقطعة بمعنى (بل) ومجردة من الاستفهام لدخولها على هل .
و (كبير) مبتدأ ، و (بكى) جملة صفة المبتدأ . والخبر مشكوم ؛ ولو كانت جملة (بكى) خبر المبتدأ لكان ذلك من ضرورة الشعر ، إذ لا يتقدم الاسم على الفعل بعد (هل) في الاختيار .

المشكوم : الجزى وقال الشجرى : مشكوم : مثاب مجازى .
اثر الأجمة : بكسر الهمزة وسكون المثلة وفتحها لفة .
البين : الفراق ، واثر ، ويوم متعلقان ببكى .
لم يقض عسرته : صفة ثانية لكبير . العبرة : الدعة ، أى لم يشتف من البكاء ، لأن فى ذلك راحة كما قال امرؤ القيس :

وان شفائى ميرة لو صبيبتها

البيتان مطلع قصيدة لعلمة بن عبدة فى ختام ديوانه ص ١٢ .
وفى المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وشرحها للأبىارى ص ٧٨٦ - ٨٢٢ والخزانة ج ٤ ص ٥١٦ - ٥١٩ - ٥٢١ ، وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٣٤-٣٣٥ . وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٣ (١) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٤ .

(٢) البيتان من قصيدة لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ورواية الديوان

كَيْفَ الثَّوَاءِ بِيَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا هَمَّ الدِّينَ تُحِبُّ بِالْإِنْجَادِ
هَمُّوا بِبُعْدِ عُنْكَ غَيْرَ تَقَرُّبٍ شَتَانَ بَيْنَ الْقُرْبِ وَالْإِبْعَادِ
لَا كَيْفَ قَلْبِكَ إِذْ ثَوَيْتَ مُخَامِرًا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَحَزْنُكَ بِأَدَى

وهى فى طبعة اليمينية ص ٧٣

(٣) النمل : ٦٢

(٤) فصلت : ٤٠ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٥١

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (أَلَمْ . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لِرَبِّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ
 افْتَرَاهُ) (١) وقوله : (أَمْ تَسْأَلُهُمْ آخِرًا) (٢) ، وما كان مثله ؛ نحو قوله عز وجل : (أَمْ
 اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بِنَاتٍ) (٣) فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الاستفهام ؛ لَأَنَّ المستخبر غير عالم ، وإنما
 يتوقع الجواب فيعلم به . والله - عز وجل - منبئ عنه ذلك . وإنما تخرج هذه الحروف
 في القرآن مخرج التوبيخ والتقرير . ولكنها لتكرير توبيخ بعد توبيخ عليهم .

أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤)
 / - وقد علم المستمعون كيف ذلك - لِيَزْجُرَهُمْ عَنْ رُكُوبِ مَا يُؤَدِّي إِلَى النَّارِ ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ :
 السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ ؛ لِتَوْقِفِهِ أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ وَعَلَى مَا يُصِيرُهُ إِلَى الشَّقَاءِ ، وَمِنْ ذَلِكَ
 قَوْلُهُ : (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ) (٥) . كما قال :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ (٦)

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَفْهَمْ ، وَلَكِنْ قَرَّرَهُمْ بِأَنَّهُمْ كَذَلِكَ وَأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهُمْ . فَمَجَازُ هَذِهِ
 الْآيَاتِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَيْقُولُونَ افْتَرَاهُ ؟ عَلَى التَّوْبِيخِ لَهُمْ ، وَأَنَّهُمْ قَالُوا ، فَنَبَّهَ الرَّسُولَ
 وَالْمُسْلِمِينَ عَلَى إِفْكِهِمْ . وَتَرَكَ خَبْرًا إِلَى خَيْرٍ لَا عَلَى جِهَةِ الإِضْرَابِ ، وَلَكِنْ عَلَى جِهَةِ تَكْرِيرِ
 خَيْرٍ بَعْدَ خَيْرٍ : كَمَا يَقَعُ أَمْرٌ بَعْدَ زَجْرٍ ، وَأَمْرٌ بَعْدَ أَمْرٍ لِلتَّرْغِيبِ ، وَالتَّرْهِيْبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) السجدة : ١ ، ٢ وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ .

(٢) الفلم : ٤٦

(٣) الزخرف : ١٦

في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومثل ذلك قوله تعالى : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بِنَاتٍ وَأَصْمَاكُم
 بِالْبَنِينَ) . فقد علم النبي - صلى الله عليه وسلم - والمسلمون أن الله - عز وجل - لم
 سخذ ولدا ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ، ليبصروا ضلالتهم .

ألا يرى أن الرجل يقول للرجل : السعادة أحب إليك أم الشقاء وقد علم أن السعادة
 أحب إليه من الشقاء ، وأن المسئول يقول : السعادة ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه ، .
 وانظر البرهان ج ٤ ص ١٨١ - ١٨٥ .

(٤) فصلب : ٤٠

(٥) الزمر : ٦٠

(٦) الهزرة في قوله : (أَلَسْتُمْ) للانكار الابطالي ، فتقتضى أن ما بعدها غير واقع ، وان
 كان ما بعدها منفيا لزم نبوته ، لأن نفي النفي اثبات .
 قال ابن هشام : ولهذا كان قول جرير : ألسنم . مدحا بل قيل انه امدح بيت قائله
 العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة .
 الراح : اسم جمع لراحة وهي الكف .

والبيت من قصيدة لجرير في مدح عبد الملك بن مروان وهي في الديوان ص ٩٦ - ٩٩
 وانظر السيوطي ص ١٥ - ١٨ ، والمغني ج ١ ص ١٦

هذا باب

من مسائل (أم) في البابَيْن المتقدمين

لنوضح كل باب على حiale ، ونبينه من صاحبه إن شاء الله

$\frac{3}{257}$ تقول : أعندك / زيد أم عمرو ، فإذا أردت . أيهما عندك - فهذا عربي حسن . والأجود :
أزيد عندك أم عمرو ؛ لأنك عدلت زيدا بعمرو . فأوقعت كل واحد منهما إلى جانب حرف
الاستفهام ، وجعلت الذي لاتسأل عنه بينهما ، وهو قولك : عندك .
وكذلك : أزيدا ضربت أم عمرا ، أزيد قام أم عمرو (١) .
ولو قلت : أقام زيد أم عمرو ؟ وأزيد أم عمرو فام ؟ وأزيد أم عمرو عندك ؟ - وأزيدا
أم عمرا ضربت ؟ كان ذلك جائزا حسنا . والوجه ما وصفت لك . وكل هذا غير بعيد .
فإن أردت أن تجربيه على استفهامين قلت : أزيد عندك . أم عندك عمرو يا فتى . استفهم
أولا عن زيد . ثم أدركه الشك في عمرو ، فأضرب عن زيد . ورجع إلى عمرو . فكأنه قال :
أزيد عندك بل أعندك عمرو ؟ . فهذا تمثيل ذلك . ومثله قول كثير :

$\frac{3}{258}$ أليس أبي بالنضير أم ليس والدي لكل نجيب من خزاعة أزهر (٢)
/ترك استفهام الأول . وما ل إلى الثاني . وإنما أخرجه مخرج التقرير في اللفظ . كالاستخبار .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ « واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فنقديم الاسم أحسن ،
لأنك لا تسأله عن اللقي ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين ، لا ندري أيهما هو فبدأت بالاسم ،
لأنك تقصد قصد أن يبين لك أي الاسمين عنده ، وجعلت الاسم الآخر عدلا للأول ، وصار
الذي لا تسأل عنه بينهما .
ولو قلت : القيت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا ، ولو قلت : أعندك زيد أم عمرو كان
كذلك .

وإنما كان تقديم الاسم هنا أحسن ، ولم يجوز للأحر إلا أن يكون مؤخرا ؛ لأنه قصد
فصد أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبدأ به مع الفصه التي لا يسأل عنها ،
لأنه إنما سأل عن أحدهما من أجلها ، وإنما برغ مما يعصد قصده بقصته ، ثم يعدله بالثاني .»

(٢) استشهد به سيبويه الأم المنقطعة ج ١ ص ٤٨٥ .
الأزهر من الرجال : الأبيض العتيق البياض النير الحسن وهو أحسن البياض كان له
بريقا ونورا بزهر ، كما يزهر النجم ، والسراج . من اللسان .

و (أم) المنقطعة تقع بعد الاستفهام كموقعها بعد الخبر ، ومن ذلك قولك : أزيد في الدار أم لا (١) ؟ ليس معنى هذا : معنى (أيهما) ، ولكنك استفهمت على أنك ظننت أنه في الدار ، ثم أدركك الشك في أنه ليس فيها ، فأضربت عن السؤال عن كونه فيها ، وسألت عن إضغارها منه . فأما قول ابن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدري - وإن كنت داريًا - بسبعٍ رمينَ الجمرَ أم بثمانٍ (٢)
فليس على الإضراب ، ولكنه أراد : أيسع ؟ فاضطر ، فحذف الألف ، وجعل (أم) دليلًا على إرادته إيّاه ؛ إذ كان المعنى على ذلك . كما قال الشاعر :

لعمرك ما أدري - وإن كنت داريًا - شعيتُ ابن سَهْمٍ أم شعيتُ ابنِ منقرٍ (٣)
يريد : أشعيت ؟ .

النضر : أبو قريش وهو النضر بن كنانة .

وفي جهمرة أنساب العرب ص ١٢ « فولد مالك بن النضر بن كنانة فهر بن مالك . . . والصلت بن مالك وان ولد الصلت هذا دخل في بني مليح . من خزاعة رهط كثير بن عبد الرحمن الشاعر . ولذلك كان ينتسب في قريش » وفي كتاب نسب قريش ص ١١ : « فأما الصلت ابن النضر فان من بني مليح بن خزاعة من يزعم أنه من ولده وقد قال كثير بن عبد الرحمن الشاعر يذكر ذلك (وقال مصعب : بثس الرجل كثير)

البس أبي بالصلت أم ليس أسرتي بكل هجان من بني النضر أزهرًا

وانظر بقية الشعر ومعارضته هناك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومن ذلك أيضا : اعنسدك زيد أم لا . كأنه حيث قال : اعنسدك زيد كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال : أم لا . . . وقال الرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٤٨ : « وانما عدها منقطعة ، لأنه لو سكت على قوله : أزيد عندك لعلم المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقوله : (أم لا) فائدة جديدة ، وهي تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده ، وهذا معنى الانقطاع والاضراب » .

(٢) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : بسبع ج ١ ص ٤٨٥ و (أم) متصلة .

والبيت من قطعة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٥٧ - ٢٥٨ والرواية في الديوان : فوالله ما أدري - واني لحاسب - بسبع وميت الجمر أم بثمان
وهي رواية الزبير بن بكار .

ورواية المقتضب كرواية سيبويه . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٤٧ - ٤٥٠ .
والكامل ج ٧ ص ٩٤ ، اصلاح المنطق ص ٥ ، تهذيبه ج ١ ص ٨ .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : شعيت ابن سهم ج ١ ص ٤٨٥ ، واستشهد به المبرد على ذلك أيضا في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٢٤٧ ، ج ٧ ص ٩٥ .

فَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

كَذَّبْتِكَ عَيْنِكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ . غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرِّيَابِ خَيْالًا (١)

/ فيكون على ضربين :

يجوز أن يكون : أكذبتك عينك ، فحذف الألف .

ويجوز أن يكون ابتداءً (كذبتك عينك) مخبراً ، ثم أدركه الشك في أنه قد رأى ، فاستفهم
مُستشبتاً .

وأما ما حكى الله عن فرعون من قوله : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي
أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ) (٢) - فَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ - والله أعلم - : أنه قال :
أفلا تبصرون . أم أنا خير ؟ على أنهم لو قالوا له : أنت خير لكانوا عنده بَصْرَاءَ ، فكأنه قال
- والله أعلم - : أفلا تبصرون ، أم تبصرون .

= وشعيت : اسم رجل ، وحذف تنوينه للضرورة في الموضعين و (ابن) خبره .
والمنى : ما أدري أى النسبيين هو الصحيح ؟
وحذف همزة الاستفهام قبل (أم) بابه الشعر عند سيبويه والمبرد ، وجوزه غيرهما
في الاختيار .

وانظر نسب بنى منقر في جمهرة الأنساب ص ٢١٦ - ٢١٧ ، الخزائن ج ٤ ص ٤٥١ .
ونسب البيت في سيبويه للأسود بن يعفر التميمي ، ونسب في الكامل الى اللعين المنقرى
التميمي ، وانظر المنى ج ١ ص ٤٠ والسيوطى ص ٥١

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ على أن الخليل يرى أن (أم) منقطعة بعد الخبر ،
ثم أجاز سيبويه أن تكون أم متصلة وهمزة الاستفهام محذوفة .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٢٤٨ .
كذبتك عينك : قال ابن الأثير في النهاية ج ٤ ص ١٣ وقد استعملت العرب الكذب
في موضع الخطأ . قال الأخطل : كذبتك عينك .

الغلس (بفتحيتين) : ظلمة آخر الليل .
والرياب : اسم امرأة . الخيال : الطيف .
واسط . موضع بالجزيرة وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٣٤٨ ، والخزائن ج ٤
ص ٤٥٣ .

والبيت مطلع قصيدة للاخطل في هجاء جرير ، في ديوانه ص ٤١
انظر الخزائن ج ٤ ص ٤٥٢ - ٤٥٥ ، والمنى ج ١ ص ٤٣ والسيوطى ص ٥٢ - ٥٣

(٢) الزخرف : ٥١ - ٥٢

سبويه جعل (أم) في الآية منقطعة . فقد ذكرها في باب (أم) المنقطعة ج ١ ص ٤٨٤
وبعد أن مثل بجملة أمثلة للمنقطعة قال : « ومثل ذلك : « أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار
تجرى من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين) .

وهذه (أم) المنقطعة؛ لأنه أدركه الشك في بصّره، كالمسألة في قولك: أزيد في الدار أم لا، وقد مضى تفسير هذا.

فهذا في قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافا فيه.

فأمّا أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبيهم، فيقول: (أم) زائدة، ومعناه: أفلا تبصرون أنا خير، وكان يفسر هذا البيت:

= كان فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنسم بصراء ففوله: (أم أنا خير من هذا) بمنزلة: أم انتم بصراء، لانهم لو قللوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، وكذلك أم أنا خير بمنزلة لو قال: أنتم بصراء.

وكذلك جعل (أم) منقطعة، الفراء في معاني القرآن ج ١ ص ٧٢.

وينسب أبو حيان إلى سيبويه أنه جعل (أم) في الآية منصلة. قال في البحر المحيط

ج ٨ ص ٢٢:

« وقال سيبويه: (أم) هذه المعادلة، أي أم يبصرون الأمر الذي هو حقيقى أن يبصر عنده. وهو أنه خير من موسى، وهذا القول بدأ به الرمخسرى فقال: أم متصلة، لأن المعنى أفلا تبصرون أم ببصرون إلا أنه وضع فوله: (أنا خير) موضع تبصرون، لانهم اذا قالوا: أنت خير، فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب.»

ثم أخذ أبو حيان يضع الفول بأن (أم) منصلة.

وقد أخذ ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٤٢ كلام الرمخسرى وجعل (أم) متصلة ثم قال:

وهذا معنى كلام سيبويه.

وقد رد على ابن هشام الدماميني ج ١ ص ٩٥ ساق نص كلام سيبويه ثم قال: فانت

براه كيف حكم بأن أم في الآية منقطعة وقد انقطعها بما رأيت؟ فكيف يحكم بأن ما ذكره

المصنف هو معنى كلام سيبويه مع الفول بأن (أم) متصلة.

قال السيرافى في نفي كلام سيبويه ما معناه:

« انه اذا كان بعد (أم) نقيض ما قبلها فهي منقطعة وذلك لان السائل لو اقتصر في

ذلك المثال على فوله: أعندك زيد لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا، فقسوله: أم لا

ستغنى عنه في تميم الاستفهام الأول، وانما يذكره الداكر، ليبين أنه عرض له الظن في نفي

أنه عنده كما كان قد عرض له في ثبوت كونه عنده، وكذا في الآية لو اقتصر على قوله:

(أفلا تبصرون) لاستدعى أن يقال له: تبصر أولا تبصر، فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه

أفاد بقوله: (أم أنا خير) عروض الظن له في أنهم ببصرون بعد ما ظن أولا أنهم لا يبصرون»

ويبعد أن تكون (أم) متصلة على هذا التقدير: أفلا تبصرون أم تبصرون ما قالوه من

نقد المثلث على المنفى مع (أم) المعادلة.

في البرهان ج ٤ ص ١٨٥ قال الصفار: اذا كانت الجملتان موجبتين قدمت ايهما

سئت؟ وان كانت احدهما منفية أخرتها، فقلت: أقام زيد أم لم يقيم؟ ولا يجوز: أم لم

نعم أم لا، ولا سواء على ألم تقم أم فمت.. وانظر الهمع ج ٢ ص ١٢٢ والكشاف ج ٣

ص ٤٢٣ والعكبرى ج ٢ ص ١١٩ والبحر المحيط ج ٨ ص ٢٢ - ٢٣ - الدماميني ج ١

ص ٩٤ - ١٠٣ والبرهان ج ٤ ص ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٥. الخزانة ج ٤ ص ٤٢٢.

يا دَهْرُ أُمِّ مَا كَانَ مَشِييَ رَقْصًا بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشِييَ تَوْقِصًا (١)

٣
٢٦٠

/ يريد : يا دهر ، ما كان مشى رقصا . وهذا لا يعرفه المفسرون ، ولا النحويون ، لا يعرفون (أم) زائدة ولكن إذا عرض الشيء في الباب ذكرناه ، وبيننا عنه .

* * *

وتقول : ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو؟ وما بالي : أقمت أم قعدت . وسواء على : أذهبت أم جئت ، وقد ذكرنا هذا قبل ، ولكن رددناه لاستقصاء تفسيره ؛ لأن هذا ليس باستفهام . ولا قولك : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو . إنما هو أنك قد علمت أن أحدهما في الدار . لا تدري أيهما هو ؟ فقد استويا عندك : فهذه الأشياء التي وصفنا مستوية . وإن لم تكن استفهاما .

فالتسوية أجرت عليه هذه الحروف ؛ إذ كانت لا تكون إلا للتسوية .

والدليل على ذلك أن (أيا) لا تكون إلا لهذا المعنى داخلة على جميعها .

ألا ترى أنك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو فمعناه : أيهما في الدار . وإذا قلت : سواء على أذهبت أم جئت - فمعناه : سواء على أي ذلك كان ، كما تقول : ما أبالي : أقمت أم قعدت ، أي ما أبالي أي ذلك كان ، وليت شعري ! أي ذلك كان .

٣
٢٦١

ألا ترى أنه / لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغى : لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصة ، وهي ما كان من العلم والشك فعلى هذا : (لِتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ) (٢) (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ) (٣) ؛ لأن هذه اللام تفصل (٤) ما بعدها مما قبلها . تقول : علمت لزيد خير منك . وعلى ذلك قوله :

(١) استشهد به ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٦ على زيادة (أم) ، وانشده :
يا دهن (بالنون مكان الراء) وقال : دهن ترخيم دهناء .
والرقص : الخبب عن ابن فارس وقال ابن دريد : الرقص : شبيه بالنفزان من النشاط ،
والقولان متقاربان .

التوقص : تقارب الخطو وقيل : شدة الوط وكلاهما من فعل الهرم ، وانظر الخزانة
ج ٤ ص ٤٢١ - ٤٢٣ واللسان (أم) .

ولم يعرف قائله

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البقرة : ١٠٢

(٤) في الأصل : لا تفصل .

لا أبالي أنبُ بالحزنِ تيسُ أم لَحَانِي بظَهْرِ غَيْبِ لَيْمٍ^(١)

وقول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ أَعْلَى الْعَهْدِ يَلْبَنُ فَبَرَامٍ^(٢)

وقال الشاعر :

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى بِخَرْقَاءَ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحٍ^(٣)

ونظيرُ إدخالهم التسوية على الاستفهام لاشتمال التسوية عليها قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة^(٤) ، فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ؛ لأن فيها الاختصاص الذي في النداء ، وإنما حقُّ النداء أن تعطف به المخاطب عليك ، ثم / تخبره ، أو تأمره ، أو تسأله ، أو غير ذلك مما توقعه إليه ، فهو مختص من غيره في قولك : يا زيد ، ويا رجال .

فإذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة . فأنت لم تدعُ العصابة ، ولكنك اختصاصتها

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ على أن (أم) معادلة لالف الاستفهام ، ولا يجوز أن يؤتى بأو مكان (أم) .

وقال ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٤ « النبيب : صوت التيس عند النزول » .
والبيت لحسان من قصيدة قالها يوم أحد ، فخر فيها على ابن الزبيري .
وهي في ديوانه ص ٣٠٦ - ٣١٠ وذكرها ابن هشام في السيرة . انظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٦١ ، والخزانة ج ٤ ص ٤٦١ - ٤٦٤ .

(٢) في معجم البلدان ج ٥ ص ٤٤٠ ، يلبن (بفتح أوله وفتح حاء ، والفتح أكثر قال نصر : جبل مفتوحة ونون) : جبل قرب المدينة ٠٠ قيل هو غدير للمدينة وفيه يقول أبو قطيفة :
ليت شعري . . .

وقال في ج ١ ص ٣٦٦ : برام : يروي بكسر أوله وفتح حاء ، والفتح أكثر قال نصر : جبل في بلاد بني سليم عند الحرة من ناحية البقيع وقيل : هو على عشرين فرسخا من المدينة . .
ثم ذكر قصيدة أبي قطيفة وانظر مهذب الأغاني ج ٧ ص ٢٧ - ٢٨ ، والفاثق ٢ : ٢٢٣
(٣) أنصاعت النوى : انشقت ، وذهبت بها المنية الى مكان بعيد ، وأنصاعت بهمزة مفتوحة لأنها للاستفهام .

والنوى : مؤنثة لا غير .

خرقاء امرأة شبيب بها ذو الرمة كثيرا في شعره لقب مية وروى بصيداء .

أنحى : قصد نحوك . ذابح : اسم فاعل من الذبح .

والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة في ديوانه ص ٩٣ - ١١١ .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٤ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٣ « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيذا القيت أم عمرا ، وسواء على أبشرا كلمت أم زيذا ، كما تقول : ما أبالي أيهما لقيت ، وإنما جاز حرف الاستفهام هاهنا لأنك سويت الأمرين عليك ، كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة » .

من غيرها ؛ كما تختص المدعو ، فجرى عليها اسم النداء ، أعنى (أيثها) ، لساواتها إياه في الاختصاص ؛ كما أنك إذا قلت : ما أدرى أزيد في الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك في المعرفة وإن لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن محطه من الاستفهام كمحل ما ذكرت لك من النداء .

وعلى هذا تقول : عَلَى الْمَضَارِبِ الْوَضِيعَةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ^(١) ، ولا يجوز أن تقول : يا أيها الرجل ، ولا يا أيثها العصابة ؛ لأنك لا تُنَبِّهَ إنسانا إنما تختص (يا) إنما هي زجر وتنبيه .
وتقول : أزيد في الدار أم في البيت عمرو . لا تريد معنى (أيهما) ولكنك أضربت عن الأول ؛ واستفهمت عن الثاني على ما شرحت .

وكل ما كان من الإخبار ، ومن حروف الاستفهام غير الألف فليست تقع (أم) بعده /
إلا مُستأنفةً ، وتكون مع الألف مُستأنفةً إذ أجريتها على ما وصفت لك^(٢) [فإذا أردت معنى (أيهما) عدلتها بالألف ، وتدخل عليها ما كان للتسوية على ما وصفنا]^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ « باب ماجرى على حرف النداء وصفا له ، وليس بمنادى ينبه غيره ، ولكنه اختص . كما أن المنادى مختص من بين أمته لأمر أو نهيك أو خبرك . فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ، ولا استفهام على حرف الاستفهام لأنك تسوى فيه ، كما تسوى في الاستفهام ، فالتسوية أجرته على حرف النداء والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء وذلك قولك : ما أدرى أفعل أم لم يفعل ، فجرى هذا كقولك : أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد إذا استفهمت ، لأن علمك قد استوى فيهما ، كما استوى عليك الأمران في الأول ، فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء وذلك قولك : أما أنا فافعل كذا وكذا أيها الرجل . .
وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع ، واللهم اغفر لنا أيثها العصابة وإنما أردت أن تختص ولا تبهم حين قلت : أيثها العصابة ، وأيها الرجل . . ولا تدخل (يا) ها هنا . لأنك لست تنبه غيرك . »

وفي الهمع ج ١ ص ١٧١ « وقل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو : بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو : على المضارب الوضيعة أيها الرجل . فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر ولكنه في معنى على أو عليك ، ومنع الصغار ذلك البتة ؛ لأن الاختصاص مشبه بالنداء فكما لا ينادى الغائب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص . »

وتقدم في ص ٢٨٠ أن التحذير بأيا لا يكون للغائب .
(٢) يقصد أن (أم) المتصلة ، والمنقطعة يقعان بعد همزة الاستفهام . و (أم) المنقطعة وحدها تقع بعد الخبر وبعد أدوات الاستفهام غير الهمزة .
(٣) تصحيح السيرافي .

وكان الخليل يُجيز : لأضربنه أذهب أم مكث . يريد : لأضربنه أى ذلك كان^(١) ،
 وإنما عبارة الألف وأم بـ (أى) فحيث صلحت (أى) ، صلحتنا ، وكان يُجيز على هذا : كلُّ حقٍّ
 لها سميناه أم لم نسّمه ، على معنى قوله : أى ذلك كان ، والوجه في هذا (أو)^(٢) ، وتفسيره في بابها
 إن شاء الله .

(١) فى سبويه ج ١ ص ٤٨٩ - ٤٩٠ ، وتقول : لأضربنه ذهب أو مكث . كانه قال :
 لأضربنه ذاهبا أو ماكثا ، ولأضربنه ان ذهب أو مكث ...

وزعم الخليل أنه يجوز : لأضربنه أذهب أم مكث وقال : الدليل على ذلك أنك تقول :
 لأضربنه أى ذلك كان ... ولو قلت : لأضربنه أذهب أو مكث لم يجز لأنك لو أردت معنى
 أيهما قلت : أم مكث ولا يجوز : لأضربنه أمكث ؟ ، فلهذا لا يجوز : لأضربنه أذهب أو مكث ،
 كما يجوز : ما أدري أقام زيد أو قعد ؟ ألا ترى أنك تقول . ما أدري أقام ؟ ، .

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٥٠ وجوز الخليل فى غير سواء ، ولا أبالي أن
 يجرى مجراهما فيذكر بعده (أم) والهمزة نحو : لأضربنه أقام أم قعد مستدلا بصحة قولك :
 لأضربنه أى ذلك كان ؟ وهو بمعنى : أقام أم قعد ؟ .

وليس ما قال يبيد . . لأن معنى التسوية مع غيرهما أيضا ظاهر ، أى قيامه وعوده
 مستويان عندى لا يمنعنى أحدهما من ضربه .

ولا تجيء بالهمزة قبل (أو) فلا تقول : لا أبالي أقيمت أو قعدت ؟ ولأضربنه أقام أو قعد
 لأنك إنما جئت بالهمزة مع (أم) وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية
 المطلوبة هاهنا . . وليس فى الهمزة مع (أو) معنى التسوية » .

(٢) فى سبويه ج ١ ص ٤٩٠ « وتقول : كل حق لها سميناه فى كتابنا ، أو لم نسّمه
 كانه قال : وكل حق لها علمناه أو جهلناه ، وكذلك : كل حق لها داخل فيها أو خارج منها كانه
 قال : ان كان داخلا أو خارجا ، وان شاء أدخل الواو ، كما قال : بما عز وهان وقد بدخل
 (أم) فى علمناه ، أو جهلناه وسميناه أو لم نسّمه . . » .

هذا باب

أَوْ (١)

وحقُّها أن تكون في الشكِّ واليقين لأحد الشيئين ، ثمَّ يتَّسع بها الباب ، فيدخلها المعنى الذى فى الواو من الإِشراك على أنَّها تخصُّ مالا تخصَّه الواو .

فأمَّا الذى يكون فيه لأحد الأمرين يقينا أو شكًّا فقولك : ضربت زيدا أو عمرا ، علمت أنَّ الضَّرْب قد وقع بأحدهما ، وذهب عنك أيُّهما هو ؟ وكذلك : جاعنى زيد أو أخوك .

فأمَّا اليقين فقولك : إيت زيدا أو عمرا ، أى : قد جعلتك فى ذلك مُخيِّرا ، وكذلك : لأعطينَّ زيدا أو عمرا درهما . لم تنس شيئا ، ولكنك جعلت نفسك فيه مُخيِّرة .

$\frac{3}{264}$

والباب الذى يُتَّسع فيه قولك : ائت زيدا أو عمرا أو خالدا . لم ترد : ائت واحدا من هؤلاء ، ولكنك أردت : إذا أتيت فائت هذا الضَّرْب من الناس ؛ كقولك : إذا ذكرت فاذكر زيدا أو عمرا أو خالدا .

فإذا نهيتَ (٢) عن هذا قلت : لاتأتِ زيدا أو عمرا أو خالدا ، أى لاتأتِ هذا الضَّرْب من الناس ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) (٣) .

والفَصْلُ بين (أَوْ) وبين الواو أنك إذا قلت : اضرب زيدا وعمرا ، فإنَّ ضَرْبَ أَحدهما فقد عصاك ، وإذا قال : (أَوْ) فهو مُطيع لك فى ضَرْبِ أَحدهما أو كليهما .

وكذلك إذا قال : لاتأتِ زيدا وعمرا : فأتى أحدهما فليس بعاصٍ . وإذا قال : لاتأتِ

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « باب (أَوْ) فى غير الاستفهام
نقول : جالس عمرا أو خالدا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ، ولم ترد انسانا
بعينه ؛ ففي هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب .
ونقول كل لحمنا أو خبزنا أو تمرا كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء ، فهسدا بمنزلة
الذى قبله . »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « وان نفيب هذا قلت : لا تأكل خبزنا أو لحمنا أو تمرا .
كانه قال : لا تأكل شيئا من هذه الأشياء .
ونظير ذلك قوله - عز وجل - : (ولا تطعم منهم آثما أو كفورا) ، أى لا تطع أحدا من
هؤلاء ، وانظر ص ٤٩١ منه .
(٣) الآية فى سورة الانسان ٢٤ .

زيداً أو عمراً فليس له أن يأتي واحداً منهما ، فتقديرها في النهي : لاتأت زيدا ولا عمراً ،
وتقديرها في الإيجاب : أتت زيدا ؛ وإن شئت فانت عمراً معه .
وتقول : لأضربته / ذهب أو مكث ؛ أي : لأضربته في هذه الحال كان أو في هذه الحال (١) .
وعلى هذا تقول : وكلُّ حقُّ لها داخلٌ فيها أو خارجٌ منها ، وإن شئت داخلٌ فيها وخارجٌ
منها .

أمَّا الواو فعلى قولك : كلُّ حقُّ لها من الداخل ، والخارج . وأمَّا (أو) فعلى قولك : إن كان
ذلك الحقُّ داخلاً أو كان خارجاً .

وهذا البيت يُنشدُ على وجهين :

إذا ما انتهى علمي تناهيتُ عندهُ أطالَ فأملِي أو تنَاهَى فَأَقْصَرَ (٢)
ويُنشدُ : أمَّ تنَاهَى .

أمَّا (أو) فعلى قولك : إن طال ، وإن قصر .

وأمَّا (أم) فعلى قولك : أيُّ ذلك كان ؟

والألف في (أطال) ألف استفهام ، والأحسن في هذا (أو) ؛ لأنَّ التقدير : إن كان كذا .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ « قال المصنف : كل موضع قدر الجملتان
أي المعطوفة أحدهما على الأخرى بالحال فإو نحو : لأضربه قام أو قعد ، إذ المعنى قائماً كان
أو قاعداً ، وإن قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فأم ، نحو : ما أبالي أقمت أم قعدت .
هذا كلامه ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٩
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ على دخول (أو) لأحد الأمرين على حد قولك :
لأضربه ذهب أو مكث .

وعلى رواية (أو) تكون الهمزة في (أطال) للصيرورة من الإطالة ،
وعلى رواية (أم) تكون الهمزة في (أطال) للاستفهام ، ويكون البيت شاهداً للخيل
في تجويزه في غير سواء ، ولا أبالي أن يجري مجراها فيذكر بعده (أم) والهمزة .
والبيت لزيد بن زيد من بنى عذرة ، شاعر إسلامي كان في زمن معاوية وهو مطلع
آيات أربعة في الحكم . قال أبو جعفر محمد بن موسى المنجم :
كنت أحب أن أرى شاعرين ، فأؤدب أحدهما وهو عدى بن الرقاع لقوله :
وعلمت حتى ما أسائل عالماً عن علم واحدة لكي أزدادها
ثم أسأله عن جميع العلوم ، فإذا لم يجب أدبته على قوله ، وأقبل رأس الآخر وهو زيد بن
زيد لقوله :

إذا ما انتهى علمي تناهيتُ عندهُ أطالَ فأملِي أم تنسأهِي فأقصرَا
أملِي : من الملى وهو الزمن الطويل .
انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٩ - ٤٧١ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ .

وإن كان كذا ، وكذلك كل موضع لا يقع فيه استفهام على معنى أيهما ، وأينهم ، ونسق به على هذا التقدير .

وكل موضع يقع فيه (أى) كائنا ما كان (١) - فألف الاستفهام و(أم) تدخلانه ، وإن كان الأحسن فيهما ما قصصنا .

٣
٢٦٦

وتقول : ما أدري أزيدا/أو عمرا ضربت أم خالدا . لم ترد أن تعليل بين زيد ، وعمرو ، ولكنك جعلتهما جميعا عذلا لخالد في التقدير ، والمعنى : ما أدري أحد هذين ضربت أم خالدا .
وتقول : قد علمت أربعى أم مضرى أنت أم تميمي كأنه قال : قد علمت أم من أحد هذين الشعبين أنت أم تميمي (٢) .

وعلى هذا ينشد قول صفية بنت عبد المطلب :

* كيف رأيت زبرا .*

* أقطا أم تمرا *

* أم قرشيا صقرا (٣) *

(١) جاءت هذه العبارة في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ قال :

كما قلت : لأضربنه ذهب أو مكك : أى لأضربنه كائنا ما كان وانظر ج ٢ ص ١٣ من سيبويه أيضا .

وفي شعر ابن الرومي :

يفعل الله ما يشاء كما شأنا . متى شاء كائنا ما كانا
واعراب السيرافي لها هو :

كائنا حال ؛ و (ما) فاعل لكائنا وهي اسم موصول وكان صلتها .

أما الرضى فجعل (ما) نكرة موصوفة خبرا لكائنا والضمير الراجع اليها محذوف في التقدير : كأنه .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٠ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ١٩٠

(٢) فى الأصل : تميمي ثم شطب عليها وكتب يمنى .

(٣) فى الكامل ج ٧ ص ٩٦ « ويروى - وحدثنيه المازنى : أن صفية بنت عبد المطلب أتتها رجل ، فقال لها : أين الزبير ؟ قالت : وماتريد إليه ؟ قال : أريد أن أباطشه .

فقالت : ها هو ذلك ، فصار الى الزبير فباطشه فغلبه الزبير ، فمز بها مفلولا ، فقالت صفية :

كيف رأيت زبرا

أقطا أو تمرا

أم قرشيا صقرا

لم تشكك بين الاقط والتمر فتقول : أيهما هو ، ولكنها أرادت أن يرادها طعاما أم قرشيا صقرا ، أى : أحد هذين رأيت أم صقرا ، ولو قالت : أقطا أم تمرا كان محالا على هذا الوجه .
ورواية المقتضب والكامل مثل الرواية المثبتة فى كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ فيكون كلام صفية سجعا لا رجزا ، ورواية الأعلام .

لم ترد أن تجعل الأقط. عدلاً للتمر فتقول : أهذا ، أم هذا ولكن أرادت : أطعاماً رأيت
أم قرشياً . لا يصلح في المعنى إلا هذا .

فأما قول الله عز وجل : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (١) فإن قوما من
النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة « بَلْ » . وهذا فاسد عندنا من وجهين :
أحدهما : أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع ،
وكنت تقول : ضربت زيدا أو عمرا ، وما ضربت زيدا أو عمرا على غير / الشك ، ولكن على
معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم .

٢
٢٦

كيف رأيت زبرا

أقطا أو تمسرا

أم قرشيا صارما هزبرا

فيكون رجزا وكذلك رواية ابن الشجري فرأى له ج ٢ ص ٣٣٧ .

الزبر : قال ابن الشجري : مكبر الزبير ، ويحتمل أن يكون مصدر زبرت الكتاب : اذا
كنته وأن يكون مصدر زبرت الرجل : اذا انتهزته وأن يكون مصدر زبرت البئر : اذا طويتها .
وأن يكون الزبر الذي هو العقل .

الأقط : اللبن الرائب يطبخ حتى ينعقد ، ثم يجعل اقراصا ، ثم يجفف في الشمس .
والصارم : السيف . الهزير : الأسد .

والمعنى : رأيت في الضعف واللين كطعام يسوغ لك أم قرشيا ماضيا في الرجال
كالصارم شجاعا كالأسد .

(١) الصافات : ١٤٧

في الخصائص ج ٢ ص ٤٦١ « فأما قول الله - سبحانه - : (وأرسلناه الى مائة ألف
أو يزيدون) فلا يكون فيه (أو) عسلى مذهب الفراء بمعنى بل ولا على مذهب قطرب في أنها
بمعنى الواو . لكنها عندنا على بابها في كونها شكا ، وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله
- عز وجل - لقول المخلوقين وتأويله عند أهل النظر : وأرسلناه الى جمع لو رأيتهم لقلتم أنتم
فيهم : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون » .

وفي مجالس نعلب ص ١٣٥ « (الى مائة ألف أو يزيدون) قال . الفسراء يقول : بل
يزيدون ، وغيره يقول : ويزيدن عندكم » .

وعقد الأنباري في الانصاف مسأله لهذا الخلاف ص ٢٨١ - ٢٨٤ ورجح مذهب البصريين
وقال عن الآية :

أما احتجاجهم بقوله تعالى (وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون) فلا حجة لهم فيه وذلك
من وجهين :

أحدهما : أن يكون للتخيير والمعنى : أنهم اذا رأهم الرائي تخير في أن يدرهم مائة ألف ،
أو يزيدون على ذلك .

والوجه الثاني : أن يكون بمعنى التسك والمعنى : أن الرائي اذا رأهم شك في عدتهم
لكثرتهم . فالتسك يرجع الى الرائي لا الى الحق - تعالى - .

وانظر ترح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٣ والخزانة ج ٤ ص ٤٢٣ والبحر المحييط
ج ٧ ص ٣٧٦ والمعنى ج ١ ص ٦٣ : ومصاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٣٩٣ .

والوجه الآخر : أَنْ (بَلُّ) لَاتْنَأَى فِي الْوَاجِبِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ إِلَّا لِلإِضْرَابِ بَعْدَ غَلَطٍ. أَوْ نِسْيَانٍ ،
وهذا منقًى عن الله عز وجل ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ : مررت بزيد غَالِطًا فَاسْتَدْرَكَ ، أَوْ نَاسِيًا
فَذَكَرَ ، قَالَ : بَلْ عَمْرٍو ؛ لِيُضْرِبَ عَنْ ذَلِكَ ، وَيُثْبِتَ ذَا .

وتقول : عندي عشرة بَلُّ خمسة عشر على مثل هذا ، فإن أتى بَعْدَ كَلَامٍ قَدْ سَبَقَ مِنْ غَيْرِهِ
فَالْخَطَأُ إِنَّمَا لِحَقِّ كَلَامِ الْأَوَّلِ ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا) (١) فَعَلِمَ السَّمَاعُ
أَنَّهُمْ عَنَوْا الْمَلَائِكَةَ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا) (٢)
وقال : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) (٣) وقال : (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ) وقال : (بَلُّ
عِبَادٌ مُكْرَمُونَ) (٤) ، أَي : بَلْ هُوَ الَّذِينَ ذَكَرْتُمْ أَنَّهُمْ وَلَدٌ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ .

ونظيرُ ذلك أن تقول للرجل : قد جاءك زيدٌ ، فيقول : بَلْ عَمْرٍو .

ولكن مَجَازُ هذه الآية عندنا مَجَازُ ما ذكرنا قَبْلُ فِي قَوْلِكَ : اثت / زيدا أو عمرا أو خالدًا ،
٣
٢٦٨
تريد : آيت هذا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - : إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ زِيَادَةٍ . وَهَذَا
قَوْلُ كُلِّ مَنْ نَشَقَّ بِعِلْمِهِ :

وتقول : وَكُلُّ حَقٍّ لَهَا عَلِمْنَاهُ أَوْ جَهَلْنَاهُ (٥) . تريد توكيد قولك : كُلُّ حَقٍّ لَهَا ، فَكَأَنَّكَ
قلت : إِنْ كَانَ مَعْلُومًا ، أَوْ مَجْهُولًا فَقَدْ دَخَلَ فِي هَذَا الْبَيْعِ جَمِيعُ حَقُوقِهَا .

* * *

ولها فِي الْفِعْلِ خَاصَّةٌ أُخْرَى نَذَكْرُهَا فِي إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
وجملتها أَنْتَ تَقُولُ : زِيدٌ يَقْعُدُ أَوْ يَقُومُ يَا فَتَى ، وَإِنَّمَا أَكَلِمٌ لَكَ زِيدًا ، أَوْ أَكَلِمٌ عَمْرًا .
تريد : أَفْعَلُ أَحَدَ هَذَيْنِ ؛ كَمَا قُلْتَ فِي الْإِسْمِ : لَقِيتُ زِيدًا أَوْ عَمْرًا ، وَأَنَا أَلْتِي زِيدًا أَوْ عَمْرًا ،
أَي : أَحَدَ هَذَيْنِ .

وعلى القول الثاني : أَنَا أَمْضَى إِلَى زِيدٍ ، أَوْ أَقْعُدُ إِلَى عَمْرٍو ، أَوْ أَتَحَدَّثُ ، أَي : أَفْعَلُ هَذَا
الضَّرْبِ مِنَ الْأَفْعَالِ .

(١) مريم : ٨٨

(٢) الزخرف : ١٩

(٣) الزخرف : ١٦ وانظر ص ٢٩٢ .

(٤) الأنبياء : ٢٦

(٥) انظر تعليق ٢ من ص ٣٠٠

وعلى هذا القول الذي بدأت به قولُ الله عزَّ وجلَّ : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) ، أى :
يقع / أحد هذين .

$\frac{3}{269}$

فأما الخاصَّة في الفعلِ فإن تقع على معنى : إلا أن ، وحتَّى ، وذلك قولك : -الزَّمَّه أَوْ يَقْضِيكَ
حَقَّكَ ، واضربه أَوْ يَسْتَقِيمَ . وفي قراءة أُبَيٍّ : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) ، أى : إلا أن يُسْلِمُوا ،
وحتَّى يُسْلِمُوا . وهذا تفسير مُستقصى في بابه (١) إن شاء الله .

(١) باب (أو) تقدم حديثه في الجزء الثاني ص ٢٨ وذكر الآية هناك أيضا .

هذا باب

الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام (١)

وذلك قولك - إذا قال القائل : رأيت زيدا عند عمرو - : أَوْ هُوَ مَن يُجَالِسُهُ ؟ استفهمت على حَدِّ ما كنت تُعْطِفُ . كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ : وَهُوَ مَن يُجَالِسُهُ ، فَقَالَ : أَوْ هَذَا كَذَا ؟ وهذه الألف لتمكُّنُها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إنما الواو تدخل عليهن في قولك : وَهَلْ هُوَ عِنْدَكَ ؟ فَتَكُونُ الْوَائِ قَبْلَ (هَلْ) .

وتقول : وكيف صنعت ؟ ومتى تخرج ؟ وأَيْنَ عبد الله ؟ وكذلك جميعها إِلَّا الألف (٢) .

ولا تدخل الواو على (أَمْ) ، ولا (أَمْ) عليها ، لِأَنَّ (أَمْ) للعطف والواو للعطف .

ونظير هذه الواو ، والفاء ، / وسائر حروف العطف قول الله عز وجل : (أَقَامِينَ أَهْلَ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) (٣) (أَوْ آمِنَ أَهْلَ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحَى وَهُمْ يَلْعَبُونَ) (٤) .

فالواو هاهنا بمنزلة الفاء في قولك (أَقَامِينَوَا مَكْرًا لِلَّهِ) (٥) .

وإنما أمجاز هذه الآيات - والله أعلم - لإيجاب الشيء . والتقدير كما شرحت لك أولاً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩١ هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٩١ « ذلك قولك : هل وجدت فلانا عند فلان ؟ فيقول : أو هو ممن يكون عند فلان ، فأدخلت ألف الاستفهام . وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل الألف عليها فانما هذا استفهام مستقبل بالألف ، ولا تدخل الواو على الألف ، كما أن (هل) لا تدخل على الواو » .

(٣) الأعراف : ٩٧

(٤) الأعراف : ٩٨

وفي سيبويه ج ١ ص ٩١ « وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في كتاب الله - عز وجل - قال : (أقامن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون . أو امن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون) فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى (أقامنوا مكر الله) وقال - عز وجل - : (أنسابمبعوثون أو آباؤنا الأولون) وقال : (أو كلما عاهدوا عهدا) » .

(٥) الأعراف : ٩٩ .

وهذه الواو ، وواو العطف مجازهما واحد في الإعراب .
وتتكون في الاستفهام والتقرير كما ذكرنا في الألف ، وللتعجب ، وللإنكار .
فأما الاستفهام المحض فنحو قولك - إذا قال الرجل : رأيت زيدا - فتقول : أويُوصل
إليه ، فأنت مُسترشِد أو مُنكِر ما قال ؟ فيقول : أو أدركته ؟ تستبعد ذلك .
فأما التعجب والإنكار فقول المشركين (أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ) (١) .
والتقرير ما ذكرت لك في الآيات في الفاء والواو في قوله عز وجل : (أَوْ آمِنَ أَهْلُ الْقُرَى)

(١) آيتان : الصافات ١٦ ، ١٧ ، الواقعة: ٤٧ ، ٤٨ .

هذا باب

مايجرى وما لايجرى / بتفصيل أبوابه

٣
٢٧١

وشرح معانيه واختلاف الأسماء ، وما الأضلُّ فيها ؟

إعلم أنّ التنوين في الأضلِّ للأسماء كلّها علامةً فاصلةً بينها وبين غيرها ، وأنّه ليس للسائل أن يسأل : لِمَ انصرف الاسم ؟

فإنّما المسألة عمّا لم ينصرف : ما المانع له من الصرف ؟ وما الذى أزاله عن منهاج ماهو اسمٌ مثله ؛ إذ كانا في الاسميّة سواء ؟

ونفسر ذلك بجميع معانيه إن شاء الله .

إعلم أنّ كلّ ما لا ينصرف مُضارِعٌ به الفِعْلُ ، وإنّما تأويلُ قولنا : لا ينصرف ، أى : لا يدخله خفض ولا تنوين (١) ؛ لأنّ الأفعال لا تُخفض ولا تُنوّن . فلما أشبهها جَرى مجراها في ذلك وشبهه بها يكون في اللفظ . ، ويكون في المعنى ، بأىّ ذين أشبهها وجب أن يُترك صرْفُه (٢) . كما أنّه ما أشبهه الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء فمتروكٌ إعرابه ؛ إذ كانت الحروف لا إعرابَ فيها وهو الذى يسمّيه النحويّون / المبنى .

٣
٢٧٢

فمما لا ينصرف : كلّ اسم في أوّله زيادة من زوائد الأفعال يكون بها على مثال الفِعْل . فمن ذلك أَكَلْتُ ، وَأَحْمَدْتُ ، وإِثْمِدُ . وإِصْبِحْ ؛ لأنّ ما كان من هذا على أَفْعَلْ فهو بمنزلة : أَذْهَبُ وأَعْلَمُ ، وما كان منها على أَفْعِلْ فهو بمنزلة : أَضْرِبُ ، وأَحْلَسُ ، وما كان منها على مثال إِثْمِدْ

(١) غير المنصرف هو ما لا يدخله الخفض والتنوين هذا تعريفه عند النحويين وعرفه ابن الحاجب بأنّه ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما .

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠-٣١ ، والأشباه ج ١ ص ٣٠١ ، ج ٢ ص ١٥٠

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٦ « واعلم ان ما ضارع الفعل المضارع من الاسماء فى الكلام ، ووافقه فى البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ؛ ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون فى موضع الجر مفتوحا .

فهو بمنزلة إضرب في الأمر ، وكل ما لم نذكر في هذا الباب فعلى هذا منهجه .
فمن ذلك تَنْضُب ، وتَتَفُل (١) ؛ لأنهما على مثال تقعد ، وتقتل .
وسنفسر ما يلحق هذه الحروف زوائد وما يكون منه من نفس الحرف إن شاء الله .

استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ، ووافقته في البناء « .
وقال في ص ٧ « فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به ،
لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .
(١) تنضب : شجر . تتفل : ولد الثعلب ويمنع ذلك من الصرف في التسمية به وكذلك
أكلب ائمد واصبح .

هذا باب

(أفعل)

إعلم أنّ ما كان من (أفعل) نعتاً فغير مُنصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك : أحمر .
وأخضر ، وأسود^(١) .

ولإنّما امتنع هذا الضربُ من الصرف في النكرة ؛ لأنّه أشبه الفعل من وجهين :
أحدهما : أنّه على وزنه / .

والثاني : أنّه نعت ؛ كما أنّ الفعل نعت .

ألا ترى أنّك تقول : مررت برجل يقوم . ومع هذا أنّ النعت تابع للمنعوت كاتّباع الفعل
الاسم .

فإن كان اسماً انصرف في النكرة ؛ لأنّ شبهه بالفعل من جهة واحدة ، وذلك نحو : أفكّل ،
وأحمد ، تقول : مررت بأحمد ، وأحمد آخر^(٢) .

فإن قال قائل : ما بال أحمد مخالفاً لأحمر ؟

قيل : من قبّل أنّ أحمد ، وما كان مثله لا يكون نعتاً إلا أن يكون معه (من كذا) فإن
ألحقت به (من كذا) لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لأنّه قد صار نعتاً كأحمر . وذلك
قولك : مررت برجل أحمد من عبد الله ، وأكرم من زيد^(٣) . وكل ما سميت به من الأفعال

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢ « هذا باب أفعل » .

اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لأنها اشبهت
الأفعال نحو : اذهب ، وأعلم .

قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟

فقال : « لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه، كما استثقلوه في الأفعال
وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل ، إذ كان مثله في البناء ؛ والزيادة ، وضارعه وذلك نحو:
أخضر وأحمر وأسود وأبيض وأدر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢ - ٣ « هذا باب (أفعل) إذا كان اسماً . .

فما كان من الأسماء أفعل فنحو : أفكّل، وأزمل وأيدع وأربع ، لا تنصرف في المعرفة ،
لأن المعارف أثقل وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال
الأفكّل : الرعدة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « هذا باب أفعل منك .

اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك ، لأنه صفة .

لم ينصرف في المعرفة . وانصرف في النكرة ، نحو : يزيد . ويشكر ، ويضرب ، ونحوه لو كان اسما . تقول : مررت بيزيد ، ويزيد آخر .

فإن قال قائل : ما باله انصرف في النكرة ، وهو فعل في الأصل ، وقد ذكرت أن ما لا ينصرف إنما امتنع بشبهه بالفعل ، وأحمر / وما كان مثله لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . وهى أسماء ؟ . فيل له : إن (أحمر) أشبه الفعل وهو نكرة ، فلما سميت به كان على تلك الحال ، فلما رددته إلى النكرة رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف ؛ فلذلك خالفه .

هذا قول النحويين (١) . ولست أراه كما قالوا .

أرى إذا سمى بأحمر . وما أشبهه . ثم نُكِرَ أن ينصرف ؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة : لأنه بُعِثَ ، فإذا سمى به فقد أُزِيلَ عنه بابُ النعت ، فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون بعثا . وهذا قول أبي الحسن الأخفش . ولا أراه يجوز في القياس غيره (٢)

= فان سميت رجلا بأفعل هذا بعير منك صرفه في النكرة : وذلك نحو : أحمد وأصغر وأكبر ، لأنك لا تقول : هذا رجل أصغر ولا هذا رجل أفضل ، وإنما يكون هذا صفة بمنك . فان سمته أفضل منك لم تصرفه على حال » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤ « واذا سميت رجلا بفعل في اوله زائدة لم تصرفه نحو : يزيد ويشكر وتغلب ويعمر وهذا النحو احرى الا تصرفه .. وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة قال : من قبل ان أحمر كان وهو صفة قبل أن يكون اسما بمنزلة الفعيل فاذا كان اسما ثم جعلته نكرة فانما تصيره الى حاله اذا كان صفة . وأما يزيد فانك لما جعلته اسما في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسما ، فلما صيرته نكرة لم يرجع الى حاله قبل أن يكون اسما وأحمر لم يزل اسما » .

(٢) اختار المبرد أيضا مذهب الأخفش في نقده لكتاب سيبويه ، فقال عن سيبويه : « زعم أنه اذا سمى رجلا أمس ؛ وسحر وهو يريد المعدول عن الألف واللام الذي لا ينصرف وهو ظرف . واذا سمى بهما أو برباع أو ثلاث أو مسا أشبه جميع هذا انه يصرفه في المعرفة والنكرة وكذلك يلزمه في آخر » .

قال محمد : وهذا صواب ، لأنه نقله عن الموضع الذي عدل فيه ، وزالت عنه العلة التي لها منع الصرف والتمكن ، فصار أمس كعمرو ، وسحر كجبل ، ورباع كغراب ، وآخر كصرد كما أنه حيث سمى الرجل ضرب الذي هو فعل أعربه ، فصار كحجر .. وهذا نقض قوله في أحمر وما أشبهه انه اذا سمى به لم ينصرف في النكرة ، ويلزمه أن يصرفه في النكرة ، كما قال أبو الحسن الأخفش . وذلك أن المانع له من الصرف في النكرة انه وصف ، فاذا سمى به ، فقد ازال عنه ذلك المعنى وأدخله في باب أفعل وذهبت دلالاته على معنى الحمرة .

فان قال قائل : انك قد تقول : مررت بنسوة أربع ، فينبغي الا تصرف أربعاً ، لأنك قد

وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفا ولاما ، أو أضفته انخفص في موضع الخفض ؛
لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض ؛ لشبهها بالأفعال ، فلما أضيفت وأدخل عليها
الألف واللام باينت الأفعال ، وذهب شَبَّهها / بها ؛ إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل ، فرجعت
إلى الاسمية الخالصة ، وذلك قولك ؛ مررت بالأحمر يا فتى ، ومررت بأَسْوَدِكُمْ (١) .

= أخرجته من باب الأسماء ووصفت به ، كما أخرجت أحمر من باب الوصف وسميت به .
فهذا لا يلزم من قبل أن (أربع) كان في الأصل اسما للعدد ، ثم توسعت ، فوصفت به ،
ولم تخرجه من أن يكون اسما للعدد ولا مفارقا لشي من معناه ؛ و (أحمر) حيث سميت به
أخرجته من باب الحمرة ومن الشيء الذي كان يدل عليه ، وصار بمنازلة زيد وما أشبهه » .

* * *

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : حجة سيبويه في ترك صرف أحمر إذا سمي به - ما وجد عليه اجتماع
العرب في ذلك .

الا ترى الى قوله في باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات واسما في أكثر
الكلام قال :

فأما أدهم - إذا عنيت به القيد ، وأسود ، إذا عنيت به الحية - وأرقم - إذا عنيت به
الحية أيضا لم تصرف في معرفة ولا نكرة لم تختلف العرب في ذلك .
فهذا نص قوله وسبيله سبيل النحويين اتباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون الى التكلم
بلفتهم .

فأما أن يعملوا قياسا - وإن حسن - يؤدي الى غير لغتها فليس لهم ذلك ، وهو غير
ما بنوا عليه صناعتهم ، وقياس هذه الأشياء سهل كما قال سيبويه لو وافق كلامهم .

وأما اعتلاله بصرف المعدول إذا سمي به لأن العدل قد زال عنه بالتسمية - فهذا الذي
قاس عليه باب أحمر أوقعه في مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه .

ولعمري لو لم يسمع من العرب ترك الصرف في أدهم ، وأرقم وأسود وما أشبه ذلك
إذا سموا بها - لكان ما ذكر قياسا سهلا ، ولكن لا بد من متابعتهم إذ كانوا يريدون التكلم بلفتهم
دون ما يطرد لنا ، ويحسن من مقاييسنا .

وإذ وجدنا العرب تجعل الفعل المستقبل ماضيا من لفظه كقولهم : من ضرب يضرب ومن
يضرب ضرب ، وهذا مطرد في أكثر الكلام ، ثم اتبعناهم في يدع ، فلم نبين عليه ودع ونعمل
منه ماضيا على حسب ما جاء مستقبلا ، وكان قياس هذا سهلا ، ولكننا اتبعناهم ، فتركنا من
ذلك ما تركوا ، وتكلمنا بما تكلموا .

وقالوا : عسى فجاءوا بالماضي ، ولم يقولوا : يعسى ، فباتوا بالمستقبل فتكبنسأه إذ
تنكبوا .

انظر الانتصار ص ٢٣٥ - ٢٣٨

قال المبرد في ص ٣١٩ : ان أفعال إذا كان صفة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو أخضر
وأحمر وهذا منه رجوع عن قوله في نقد سيبويه ؛ وقال مثل ذلك في ص ٣١١ .

وقد يكون في هذا معبرا عن وجهة نظر النحويين .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف
انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف وأدخل فيها المجرور كما يدخل في
المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمنوا التنوين » .

وقال في ج ٢ ص ١٣ : « واعلم ان كل اسم لا ينصرف فان الجر يدخله إذا أضفته ،
أو أدخلت عليه الألف واللام . وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء » .

هذا باب

ما يُسمَّى به من الأفعال وما كان على وزنها

إِعلم [أنك] إذا سميت رجلا بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة ، وله مثال في الأسماء .
فهو منصرف في المعرفة ، والنكرة .

فمن ذلك : ضَرَبَ ، وما كان مثله ، وكذلك : عَلِمَ ، وَكَرَّمَ ، وبأيهما ؛ لأنَّ (ضَرَبَ) على مثال : جَمَل ، وَحَجَرَ ، و(عَلِمَ) على مثال : فَخِذ ، وَكَرَّمَ على مثال : رَجُل ، وَعَضُد .
وكذلك ما كَثُرَ عِدَّتُهُ ، وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرنا .

فمن ذلك : [دَحْرَجَ ؛ لأنَّ مثاله] : (١) جَعْفَر ، وَحَوْقَل ؛ لأنَّ مثاله كَوَثَر ، والمملحق بالأصل بمنزلة الأَصْلِي (٢) .

فإن سميت بفعل لم تُسم فاعله - لم تصرفه ؛ لأنَّه على مثال ليست عليه الأسماء ، وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَدَحْرَجَ ، وَبُوطِرَ ، إِلَّا أن يكون مُعتَلًّا أو مُدْعَمًا ؛ فَإِنَّه إن كان / كذلك خرج إلى باب الأسماء ، وذلك نحو : قَيْل ، وَبَيْع ، وَرُدَّ ، وما كان مثَلها ؛ لأنَّ (رُدَّ) بمنزلة كُرَّ ، وَبُرِدَ ، ونحوهما ، وقيل بمنزلة فيلٍ ، وديك (٣) .

وكذلك إن سميت بمثل قَطَعَ ، وَكَسَرَ - لم ينصرف في المعرفة ؛ لأنَّ الأسماء لا تكون على (فَعْل) .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ - ٧ « باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا .
زعم يونس أنك إذا سميت رجلا ب (ضارب) من قولك : ضارب ، وأنت تأمر فهو مصروف ، وكذلك إن سميته ضارب وكذلك ضرب وهو قول الخليل وأبي عمرو ، وذلك لأنها حيث صارت اسما ، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي الأصل للأسماء فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم وبمنزلة حجر ، وتابل . .

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب . . .
(٣) سيعقد له بابا في ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ومن المطبوع ص ٣٢٤ .

فإن قلت : قد جاء مثلُ (بَقَمَ) ، فإنه أعجمي . وليست الأسماء الأعجمية بأصول .
إنما داخلة على العربية .

فأما قولهم : (خَضَمَ) للعنبر بن عمرو بن نعيم - فإنما هو لقب لكثرة أكلهم . وخذَمَ بَعْدَ
إنما هو فِعْلٌ (١) .

ولو سُميت رجلاً ضَارِبَ ، أو ضَارِبُ من قولهم : ضَارِبُ زيدا إذا أمرته انصرف ؛ لأنَّ
ضَارِبُ بمنزلة ضَارِبِ الذي هو اسم ، وضَارِبَ بمنزلة خاتَم ، فعلى هذا يجرى ما ينصرف
وما لا ينصرف (٢) .

* * *

فأما ما كان فيه زيادةً من زوائد الأفعال الأربع : الهمزة ، والياء ، والناء ، والنون ، فكان
بها على مثال الفعل - فقد قلنا فيه ، وسنقول في شرحه ، وما يُحْكَمُ عليه منها بالزيادة ،
وإن لم يكن له فِعْلٌ ، وما يُحْكَمُ بأنه أَضْلَى حتى يتبين .

٣
٢٧٧

أما ما كانت الهمزة/ في أوله ، والياء - فحُكْمُه أن تكونا فيه زائدتين إذا كانت حروفه
الثلاثة أصلية ؛ لأنك لم تشتق من هذا شيئاً إلا أوضح لك أنهما فيه زائدتان ، فحكمت بما
شاهدت منه على ما غاب عنك . وذلك نحو : أَفْكَلَ (٣) ، وَأَيْدَعُ (٤) ، وَيَرْمَعُ (٥) ؛ لأنك لم
ترها في مثل أحمر ، وأصفر ، وأخضر ، ولا فيما كان له فِعْلٌ إلا زائدة ، وكذلك الياء ؛ لأنك

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٥ وسيكرره في ص ٢٨٥ وانظر جمهرة الأنساب
٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من الصفحة السابقة .

(٣) أفكل على وزن أفعال أسما عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف

المازني ج ١ ص ٩٩ . والأفكل : الرعد .

(٤) أبدع على وزن أفعال أسما عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف

المازني ج ١ ص ٩٩ وابن يعيش ج ٩ ص ١٤٤ والمنصف ج ٣ ص ١٦ .

الأيدع : لزعفران .

(٥) (يرمع) على وزن يفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣٢٥ .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٠١ وقال أبو الفتح : في المنصف ج ١ ص ١٠٢ « فم

(يرمع) فيجوز أن يكون عندي من قولهم : ترمع انف فلان : إذا اضطرب ، وتحرك . والبرمع

حجارة خسارة ليس لها ثبات ولا صلابه وهي هشية ، والهشانة ، والخور قريب من الاختلاج

والاضطراب » .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ ، ج ٩ ص ١٤٨ .

لم ترها في مثل اليعملة (١) وما كان نحوها إلا زائدة ؛ لأنَّ أحمراً من الحمرة ، وكذلك أخضر ، وأسود ، ويعملة من العمل .

* * *

فأما (أولق) (٢) فإنَّ فيه حرفين من حروف الزيادة : الهمزة والواو ، فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق ؛ ليُعلم أيهما الزائدة ؟
تقول فيه : ألق الرجلُ فهو مألوق ، فقد وضح لك أنَّ الهمزة أصل الواو زائدة ؛ لأنَّ الهمزة في موضع الفاء من الفعل ؛ فقد وضح لك أنَّها فوعَل .
وكذلك (أيصر) (٣) ؛ لأنَّ فيه ياء ، وهمزة . فكلاهما من الحروف الزوائد ، فجمعه على إصار ؛ فقد بان لك أنَّ (أيصر) فيعمل . قال الأعشى .

٣
٢٧٨

(١) في المنصف ج ١ ص ١٠٢ « وأما اليعملة فهي الناقه التي يعمل عليها في السير ، فقد تبين أيضاً بالاشتقاق زيادة الياء .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « وأما (أولق) فالألف من نفس الحرف يدلك على ذلك قولهم ، الق الرجل وانما أولق فوعل ولولا هذا الثبت لحمل على الأكثر ، وانظر ص ٣ منه .
وفي نصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « فأما أولق ، وأيصر ، وامة فان الهمز فيهن غير زائدة ، لأنهم قد قالوا : الق فهو مألوق » .

وقال أبو الفتح : « استدلل على أن الهمزة في أولق من نفس الكلمة بقولهم : الق الرجل فهو مألوق يقول : فالهمزة في الق فاء الفعل ، فينبغي أن تكون في أولق كذلك وهذا استدلال صحيح . »

ولمترض بعد أن نعترض فيقول : ما تنكر أن يكون أولق أفعلًا ؛ دون فوعل ...
فان قلت : فقد قالوا : الق ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في الق منقلبة عن الواو المضمومة . كأنه كان أولًا : ولق ، ثم قلبت همزة ، كما تقول : أعد ، وأزن في وعد ، ووزن ، فلا تكون لأبي عثمان حجة في قولهم : الق .

فالجواب عن هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مألوف . فلو كانت الهمزة في الق انما هي منقلبة عن الواو في ولق ، كما يدعى الخصم لزال في اسم المفعول لزال الضمة الموجبة للقلب ، وكانوا يقولون : مولوق .. » .

وانظر الخصائص ج ١ ص ٩ ، ج ٣ ص ٢٩١ ، وابن عيسى ج ٩ ص ١٥٤ ونرح الرضى للشافعة ج ٢ ص ٣٤٣ .
الأولق : الجنون .

(٣) في نصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « و (أيصر) أيضا من نفس الحرف ؛ لقولهم في جمعه اسار وقال الشاعر :

ويجمع ذا بيهن الاصارا

وفي المنصف ج ٣ ص ١٨ أيصر : هو الخشبس ويقال في جمعه : اياصر ... ويجمع
أيضا على اصار قال الأعشى :

فهذا يُعَدُّ لِهِنَّ الْخَلَى وَيَجْمَعُ دَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا
فَأَمَّا النُّونُ وَالتَّاءُ ، فَيُحْكَمُ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ حَتَّى يَجِيءَ أَمْرٌ يُبَيِّنُ زِيَادَتَهُ
فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : نَهْشَلٌ . وَنَهْسَرٌ^(١) الذئب . يَدُلُّكَ عَلَى أَصْلِيهِمَا أَنَّكَ تَقُولُ : نَهْشَاتُ
المرأة وَنَهْشَلَ الرجل : إِذَا أَسَنَّ ، وَقَدْ وَضَحَ لَكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ دَحْرَجٍ ؛ لِأَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ .
وَكَذَلِكَ تَوَآمُ^(٢) إِنَّمَا هُوَ فَوْعَلٌ مِنْ أَتَامَتِ المرأَة كَمَا تَقُولُ : أَكْرَمَتُ .

دفعن إلى اثنين عند الخصوص وقد خيسا عندهن الإصارا
خيسا : أى حسبما ويروى :

فهذا يعدلهن الخيلا ويجمع ذا بينهن الاصارا
فى المقصور والمدود لابن ولاد ص ٣٣ « الحلا : على وجهين : فأما ما اختلته من البقل
والرطب (فهو) مقصور يكتب بالياء ويقال : ان مخللة الدابة مشنقة منه ؛ لأن الخلا يجعل
فيها ، وهو جمع خلاة . ويدل على أن أصله الياء فولهم : خليت الرطب أخليه خليا . . . » .
وفى تحفة المودود فى المقصور والمدود لابن مالك ص ٢٥٠ « الخلى : الرطب . الواحدة :
خلاة ولامه ياء لفولهم : خليت البقل ، اذا قطعته ، وخليت الفرس : اذا أتيته بخلى يأكله . . . » .
البيت من قصيدة طويلة للأعشى وهى فى ديوانه ص ٤٥ - ٥٣ والرواية فى الديوان :
دفعن الى اثنين عند الخصوص ص قد حسبنا بينهن الاصارا
فعداد اليهن ورازا لهن واشتركا عملا واثمارا
فهذا يعد لهن الخلى ويجمع ذا بينهن الخصارا
الخصوص : جمع خص وهو بيت يتخذ من عيدان القصب وأغصان الشجر .
راز الرجل الشئ : قام عليه وأصلحه .

يقول : دفعت ناقته مع غيرها الى رجلين عند الخصوص قد حسبنا عليها الحشيش ،
ووفقا على خدمتها مستركين هذا يعد لها رطب النبات والبقول ، ويجمع ذلك لها الخضار .
وانظر شرح المفضليات للانبأرى ص ٦١٠ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣ « وأما ما جاء مثل تولب ، ونهشل ، فهو عندنا من نفس
الحروف مصروف حتى يجيء أمر يبينه ، وكذلك فعلت به العرب ، لان حال التاء ، والنون فى
الزيادة ليس كحال الألف . والياء لأنهما لم تكثرا فى الكلام زائدين ككثرتهما . فان لم تقل
ذلك دخل عليك ألا تصرف نهشلا ونهسرأ فهذا قول الخليل ويونس ، والعرب » .

وقال فى ص ٣٤٩ - ٣٥٠ : « ومما يقوى أن النون كالتاء وفيما ذكرت لك أنك لو سميت
رجلا نهشلا ، أو نهضلا ، أو نهسرا صرفته ، ولم تجعله زائدا كالألف فى أفكل ، ولا كالياء فى
يرمع ، لأنها لم تمكن فى الابنية والافعال كالهزمة أولا ، ولا كالياء ، وأختيها فى كلام لأنهن
أمهات الزوائد . . . » .

وفى تصريف المازنى ج ١ ص ١٠٢ : « قال أبو عثمان : فأما النون ، والتاء اذا كانتا
أولا ، وكانتا على مثال الاسماء مع ما هما فيه - فلا تجعلهما زائدين الا بثبت ، نحو : نهشل .
ونهصر . ونهسر » وقال أبو الفتح : الاشتقاق يدل على أن النون فى نهشل والتاء فى توأم
أصلان . وذلك قولهم : نهشلت المرأة : اذا أسنت . ونهشلت : فعلت فالنون فى نهشل
فاء بمنزلتها فى نهشلت ، وليس فى كلامهم فعلت . . . » .

(٢) توأم : التاء بدل من الواو . أصله : ووام مأخوذ من الوثام وهو الوفاق . انظر الروض
الأنف ج ٢ ص ١١٨ واللسان (تآم ، وأم) .

فَأَمَّا (تَتَفَلُّ) (١) ، و (نَرْجِس) (٢) فقد وصح لك أَنَّ فِيهِمَا رائدتين ؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى مِثَالِ لَا تَكُونُ الْأَسْمَاءُ عَلَيْهِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلُ جَعْفَرٍ . وَلَا حَقْفَرٍ ؛ فَقَدْ وَضَحَ لَكَ أَنَّ تَتَفَلُّا مِثْلُ تَقْتُلُ فَلَوْ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا لَمْ تَصْرَفْهُ وَكَذَلِكَ نَرْجِسٌ بِمَنْزِلَةِ نَضْرِبٍ . فَهَذَا حُكْمُهُ .

فَأَمَّا مَنْ قَالَ : تَتَفَلُّ (٣) فَإِنَّهُ يَصْرَفُ إِنْ سَمَّى بِهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ لَا يَكُونُ الْفِعْلُ عَلَيْهِ ؛ لَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ تَفَعَّلٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ / مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَلَى وَزْنِ الْأَفْعَالِ .

فَمَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ لَيْسَ هُوَ بِهَا عَلَى وَزْنِ الْأَفْعَالِ فَهُوَ مَصْرُوفٌ . وَذَلِكَ نَحْوُ : يَرْبُوعٌ ، وَتَعْضُوضٌ ؛ وَطَرِيقٌ أُسْلُوبٌ (٤) ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالُ لَا تَكُونُ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ إِسْكَافٌ (٥) ، وَفِيهَا قَلْنَا دَلِيلٌ عَلَى مَا يَرُدُّ عَلَيْكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٣
٢٧٩

(١) تنفل على وزن تفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ وقال في ص ٣٤٨ وكذلك التتفلة ، لانها سميت بذلك ، لسرعتها ، كما قيل ذلك للتعلب . وقال في ص ٣ .
« وكذلك التتفل وبذلك على ذلك قول بعض العرب : التتفل وأنه ليس في الكلام كجعفر » .

(٢) في التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٣٦٧ : « فان قيل : هذه الكلمة (نرجس) اعجمية فكيف حكتمم بالزيادة ؟ »

قلنا : تكلمت بها العرب ؛ وتصرفوا فيها بالثنوية ، والجمع ، والتصغير وغير ذلك ، فأجروها مجرى العربي ولهذا حكمتنا على اجام بأن الفه زائدة وكذا واو نورو ، وياء ابراهيم .

(٣) فيه أربع لغات : كسرثن : وجخدب وجعفر وتنفل ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤ : « واعلم ان كل اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فانه مصروف . وذلك نحو : اصلية وأسلوب ، وينبوت ، وتعوض ، وكذا هذا المثال اذا اشتقته من الفعل نحو : يضروب ، واضريب ، وتضريب ، لان ذا ليس بفعل ، وليس باسم على مثال الفعل . الا ترى انك تصرف يربوعا فلو كان يضروب بمنزلة يضرب لم تصرفه » وانظر ص ٣٢٧ منه .

تعوض : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة .
في اللسان : كل طريق ممتد فهو أسلوب .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٦ فيما جاء على افعال قال : « واما الصفة فنحو الاسكاف وهو في الصفة قليل ولا نعلمه جاء غير هذا » .

وفي ابن يعيش ج ٦ ص ١٢٣ : « الاسكاف : النجاز وكل صانع عند العرب اسكاف » .

هذا باب

ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به

مذكرا من الأسماء العربية

إعلم أنّ كُلاً ما لا ينصرف من مذكّر أو مؤنّث ، عربيّ أو أعجميّ، قلّت حروفه أو كثرت في المعرفة - فإنّه ينصرف في النكرة، إلاّ خمسة أشياء فإنّها لا تنصرف في معرفة، ولا نكرة فمنها:

ما كان من (أفعل) صيغةً ؛ نحو : أخضر ، وأحمر .

وما كان من (فعلان) الذي له (فعلّي) ؛ نحو : سكران ، وسكّري ، وعطشان وعطشي .
وغضبان وغضبي ، وسنذكر علته في موضعه إن شاء الله .

وما كان فيه ألف التانيث مقصورا كان أو ممدودا

/ فالمقصود ؛ نحو : سكّري وغضبي .

والممدود ؛ نحو : حمراء ، وصفراء ، وصحراء .

وما كان من الجمع على مثال لا يكون عليه الواحد ؛ نحو : مساجد ، وقناديل ، ورسائل .

وما كان معدولاً في حال النكرة ؛ نحو : مئني ، وثلاث ، ورباع

فإذا سميت مذكراً باسم عربيّ فهو مصروف إلاّ أن يمنعه أحد هذه الموانع التي وصفت ،
أو ما أذكره لك مما يُرجب ترك الصّرف في المعرفة، إلاّ المعدول فإنّ له حكماً آخر إذا سُمّي به
نذكره إن شاء الله .

فمن ذلك أن تُسميه بمؤنّث فيها هاء التانيث فإنّه لا ينصرف في المعرفة . وينصرف في النكرة

وإنما منعه من الصّرف في المعرفة علم التانيث الذي فيه وذلك نحو رجل سمّيته حمّده .

أو طلحة ، أو نحو ذلك .

وقد تقدّم قولنا : إنّ كُلاً ما كان فيه الهاء مؤنّذاً كان أو مذكراً . عربياً كان أو أعجمياً

لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة .

فإن قال قائل : ما باله ينصرف في النكرة وما كانت فيه ألف التانيث لا ينصرف في معرفة ،
ولا نكرة ؟ (١) .

قيل : إن الفَصْلَ بينهما أن ما كان فيه الهاءُ فإنَّما لِحِقَّتْهُ / وبنائوه بناءُ المذكَرِ ؛ نحو قولك :
جالسٌ ؛ كما تقول : جالسة ، وقائمٌ ثمَّ تقول : قائمة . فإنَّما تخرج إلى التانيث من التذكير ،
والأصلُ التذكير .

وما كانت فيه الألفُ فإنَّما هو موضوع للتانيث على غير تذكير خرج منه فامتنع من الصرف
في الموضعين ؛ لُبُعْدِهِ من الأصل .

ألا ترأْنَ حمراءَ على غير بناءِ أحمر ، وكذلك عطشَى على غير بناءِ عطشان .

* * *

وما كان مؤنَّثًا لعلامة فيه سميت به مذكَرًا ، وعددُ حروفه ثلاثة أحرفُ فإنَّه ينصرف
إذا لم تكن فيه هاءُ التانيث ، تحرَّكت حروفُه أو سَكَنَ ثانيها . وذلك نحو : دَعْدُ .
وشَمْسٌ ، وقَدَمٌ ، وقفًا (٢) فيمن أنَّثها . إن سميت بشيءٍ من هذا رجلا انصرف .
وكذلك كلُّ مذكَرٍ سوى الرجل .

فإن كان على أربعة أحرف فصاعدا ومعناه التانيث لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في
النكرة . وذلك نحو رجل سمَّيته عَقْرِبًا أو عَنَّاقًا / أو عُقَابًا فإنَّه ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف
في المعرفة (٣) .

وإنَّما انصرف في الثلاثة لخَفَّتْهُ ؛ لأنَّ الثلاثة أَقَلُّ أصولِ الأسماء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢ : « اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتانيث فان ذلك الاسم
لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .
قلت : فما باله انصرف في النكرة وانما هذه للتانيث هلا ترك صرفه في النكرة ، كما
ترك صرف ما فيه ألف التانيث ؟ »

أقال : من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم ، وانما هي بمرله اسم ضم إلى اسم ،
فجعل اسمًا واحدًا ، نحو : حضرموت . ألا ترى أن العرب تقول في حبارى حبير وفي
جحجبي : جحججب ولا تقول في دجاجة ادجيجة . . »

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هو العفا ، وهي القفا . من ذلك قوله :
وما المولى وان عظمت فساء بأحمل للملوم من حمار »
ورواية اللسان : وان عرضت قفاه .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسميه المذكر بالمؤنث .
اعلم أن كل مذكر سمَّيته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم يصرف . وذلك أن أصل
المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر ، وهو شكله والذى يلائمه ؛ فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل =

وكذلك إن كان الاسم أعجمياً (١) .

ألا ترى أنَّ نوحا ، ولوطا مصروفان في كتاب الله - تبارك وتعالى - وهما اسمان أعجميان ، (٢) وأنَّ قارون ، وفرعون غير مصروفين للعجمة ، وكذلك إسحق ، ويعقوب ، ونحوهما ، ونذكر هذا في باب الأعجمية إن شاء الله .

فأمَّا صالح وسُعيب ، فاسمان عربيان (٣) ، وكذلك محمد صلى الله عليهم أجمعين . فكلُّ ما اشتقته ، فرأيت له فعلا ، أو كانت عليه دلالة بانه عربي ، ولم يمنع من الصرف تانيث ، ولا عجمة ، ولا زيادة من زوائد الفعل نكون بها على مثاله ، ولا أن يكون على مثال الأفعال ، ولا عاقل - فهو مصروف في المعرفة ، والنكرة .

= ، وجاءوا بما لا تلائمه ، ولم يكن منه فعلا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم اياه بالمذكر . ونرخوا صرفه ، كما نرخوا صرف الاعجمي . فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب . وعنكبوت واشباه ذلك . . . » انظر الكامل ج ٦ ص ١٩٦ .

(١) في سيوبه ج ٢ ص ١٣ : « باب ما ينصرف في المذكر البنية . . . كل اسم مذكر سمي ببلانه أحرف ليس فيه حرف التانيث فهو مصروف كأننا ما كان أعجميا أو عربيا أو مؤنسا إلا فعل مسما من الفعل ، أو نكون في أوله زيادة فكون كيجد ، ونضع . أو نكون كصرب لا بسببه الاسماء . وذلك أن المذكر أسد نمكنا ، فلذلك كان أحمل للتنوين ، فاحتمل ذلك فيما كان على بلانه أحرف ، لأنه ليس سيء من الابنية أقل حروفا منه ، فاحتمل التنوين لخصه ولممكنه في الكلام . . . » . وانظر الكامل ج ٨ ص ٤٩ .

(٢) سنسكلم عن الاعجمي في ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ولم نعقد له بابا مخصصا به .

(٣) في سيوبه ج ٢ ص ١٩ : « وأما صالح فعربي وكذلك سعيب » .

هذا باب

ما كان من أسماء المذكر أو سُمِّيَ به

ما هو على ثلاثة أحرف

- / اعلم أن جميع ذلك منصرف إلا ما استثنيناها مما فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وشية .
أو تكون فيه زائدة يكون بها على مثال الفعل ؛ نحو : يَضَعُ ، ويزن .
أو يكون معدولا ؛ نحو : عُمَرُ ، وزُفَرُ .
أو يكون على مثال لا يكون إلا للأفعال نحو : ضُرب ، وقُتِلَ .
فأما غير ذلك فمصرف (١) .

$\frac{3}{283}$

(١) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم ان جميع ذلك مؤنثا كان أو اعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سمته بهند أو دعد أو فدر أو لوط أو نوح أو سفر كل ذلك منصرف الا ان يكون فيه علامه التانيث . نحو ساه ونبة أو يكون من باب فعل المدلول . نحو عمر وعيم أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو ضرب وقتل أو يكون في اوله زيادة ؛ نحو اصع وبرن فان ذلك الذي استثنياه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .
الورقة : ١٤٥ .

وانظر تعلق رقم ١ من الصفحة السابقة .

هذا باب

ما كان من هذه الأسماء على مثال فعل^(١)

وإنما ذكرناه لنبيين المدول منه من غيره .

فأما ما كان منه نكرة ، ويعرف بالألف واللام - فهو مصروف ، واحدا كان أو جديعا .
فالواحد ؛ نحو : صُرد ، ونُغر ، وجُعِل ، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع . نحو : تُقَب .
رُحِر ، وعُمِر : إذا أردت جمع عُمرَة ، وكذلك إن كان نعتا نحو : سَكِع ، وختع^(٢) . وحُطِم
كما قال :

* قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطِمَ^(٣) *

٣
٢٨٤

ولُبِدَ (وهو الكثير) من قول / الله عز وجل : (أَهْلَكْتَ مَا لَا لُبْدًا) .

فأما ما كان منه لم يقع إلا معرفة ؛ نحو : عُمِر ، وقُتِم ، ولُكِم - فإنه غير مصروف في المعرفة ؛
لأنه الموضع الذي عُدِل فيه .

ألا ترى أنك لاتقول : هذا القُتِم ، ولا هذا العُمِر ؛ كما تقول : هذا الجُعِل ، وهذا النُغر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣-١٤ « باب فعل .

اعلم أن كل فعل كان اسما معروفا في الكلام أو صفة فهو مصروف ؛ فالاسماء ؛ نحو :
سرد . وجعل . ونغب . وحفر إذا أردت جماع الحفرة ، والتقبة .

وأما الصفات فنحو قولك : هذا رجل حطم . .

فانما صرفت مادكرك لك ، لانه ليس باسم بسبه الفعل الذي في أوله زيادة ، ولمست في
آخره زيادة نائيب وليس بفعل لا نظير له في الأسماء ، فصار ما كان منه اسما ، ولم يكن
جمعا بمنزلة حجر ونحوه ؛ .

وصار ما كان منه جمعا بمنزلة كسر ، وابر .

وأما ما كان صفة ، فصار بمنزله فولك . هذا رجل عمل إذا أردت معنى كثير العمل .
وأما عمر ، وزفر فانما منعه من صرفهما . وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا وانما
هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في
الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو : عامر ، وزافر . . » .

الصدر : طائر . النغر : البلب . جعل دويبة . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٧٧ ،

ج ٢ ص ٥٠ ، ٣٠٠ .

وقد عقد المبرد في الكامل بابا لفعل ج ٧ ص ٢٥١-٢٥٣ كرر فيه ما في المقتضب ، ولم

يشر اليه .

(٢) في اللسان : رجل خنع ، وخنع . وخوتع : حاذق بالدلالة ماهر بها .

وقال : رحل سكع : متحجر مثل به سيبويه وفسره السيرافي .

وقال : هو ضد الخنع وهو الماهر بالدلالة .

(٣) تقدم في الجزء الاول ص ٥٥ وكذلك الآية .

هذا باب ما كان من فُعِل

إِعلم أَنَّهُ ما كان على فِعِلَ غيرَ مُعتَلٍّ لم يكن إِلَّا فِعِلاً . وكذلك كلُّ بساءٍ من الفِعِلِ معناه فُعِلَ إِذا كان غيرَ مُعتَلٍّ ، نحو : دُخِرَجَ ، واستُخِرِجَ . وضُورِبَ .
فإن سُمِّيت من هذا رجلاً لم تصرفه في المعرفة ؛ لَأَنَّهُ مِثَالٌ لا يكون للأَسْمَاءِ . وإِنَّمَا هو فيها مُدْخِلٌ .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ثَمًّا يلزمه الإِدْغَامُ . فكان ذلك مُخْرِجاً له إلى مِثَالِ الأَسْمَاءِ - انصرف في المعرفة (١) ، لَأَنَّ المانع له قد فارقه . / وذلك قولك : قد فِيعِلَ ، وبيِعَ ، ورُدَّ .
وشُدَّ إِذا أَرَدت مِثْلَ فُعِلَ ، لَأَنَّهُ قد خرج إلى مِثَالِ فِيعِلَ . وديك ؛ كما خرج المدغم إلى مِثَالِ البِرِّ ، والكَرِّ .

وإن كان على مِثَالِ : أُطِيعَ ، واستُطِيعَ ، وقوول لم ينصرف في المعرفة ؛ وكذلك : احمُورٌ في هذا المكان ؛ لَأَنَّهُ لم يخرج إلى مِثَالِ من أمثلة الأَسْمَاءِ . فهذا جُمْلَةٌ هذا .

$\frac{3}{285}$

(١) في سبويه ج ٢ ص ٧ : « فان سميت رجلا ضرب ، او ضرب لم تصرف .. ودخرج لا تصرفه ، لانه لا نسبه الاسماء » .
وقال في ص ١٥ : « وان سميت رجلا ضرب ؛ ثم خففته ، فأسكنت الراء صرفته ، لانك قد اخرجته الى مثال ما يتصرف ، كما صرفت قبيل .. » .

هذا باب

ما اشتق للمذكّر من الفعل

فمن ذلك ما كان اسماً للفاعل ، نحو : مُجاهد ، ومُقاتل ، وضارب ، ومُكره ، ومُسْتَضِع ، ومُدْحَرَج ، فكلُّ هذا مُنْصَرِفٌ ؛ لأنَّه لا مانع له من الصرف ، وكذلك إن كان منقولاً . نحن : مُخْرَجٌ ، ومضروب ، ومُستطاع ؛ لأنها أسماء مُشتقَّة .

* * *

وما كان من الأعجمية مُعرَّباً فهذا سبيله .

والمُعْرَب منها ما كان نكرة في بابهِ ، لأنَّك تعرِّفه بالألف واللام . وإذا كان كذلك كان حُكْمُهُ حُكْمَ العربيَّة . لا يمنعه من الصرف إلا ما يمنعه . فمن ذلك : راقود . وجأوس . وفِرْنْد . لأنَّك تعرِّفه بالألف / واللام (١) .

$\frac{3}{286}$

فإذا كان معرفة في كلام العجم فغير منصرف لامتناعه بالتعريف الذي فيه من إدخال الحروف العربيَّة عليه . وذلك نحو : إسحق ، ويعقوب . وفرعون ، وقارون ؛ لأنَّك لاتقول : الفرعون (٢) ولو سميته بيعقوب - تعني ذكر القبح (٣) - لانصرف ؛ لأنَّه عربيٌّ على مثال يربوع . (٤)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب الاسماء الاعجمية .

اعلم ان كل اسم اعجمي اعرب ، وتمكن في الكلام ، فدخلته الالف واللام . وصار نكرة . فاذا سميت به رجلا صرفته الا ان يمنعه من الصرف ما يمنعه العربي . وذلك نحو : اللبام . والديباج ، والبرندج ، والثيروز ، والفرند . والزنجيل . والارندج . والياسمن مبنى فال . ياسمين كما ترى ، والسهريز والاجر » .

وانظر الكامل ج ٧ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما ابراهيم . واسماعيل . واسحاق . ويعقوب . وهرمز . وفيروز . وفارون . وفرعون . واسماء هذه الاسماء فانها لم نفع في كلامهم الا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم ، ولم تمكن في كلامهم ، كما تمكن الاول ؛ ولكنها وقعت معرفة ، ولم تكن من اسمائهم العربيَّة فاستنكروها ، ولم يجعلوها بمنزلة اسمائهم العربيَّة ، كهنسل ، وشعثم ، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسماً يكون لكل شيء من أمة ، فلما لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم » .

(٣) انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٤) حيوان طول الرجلين قصصير اليدبن (حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٣٩) .

والتزوائد التي في أوله لاتمنعه من الصرف ، لأنها لا تباع به مِثال الفِعْل ؛ لأنَّ الفِعْل لا يكون على يَنْفَعُول .

وكذلك (إسحاق) إذا أردت به المصدر من قولك : أسحقه الله إسحاقا ، وتعرف هذا من ذلك بأنَّ إسحاق ويعقوب الأعجميين على غير هذه الحروف ، وإنَّما لاءمت هذه الحروف العرب . ونظير إسحق في القصد إلى العربيِّ والعجميِّ ما قلت لك في عُمر من أنك إذا أردت به جمع عُمرَة صرفته .

وإن أردت به المعدول عن عامر امتنع من الصرف .
وإن كان الأعجميُّ قد أُعْرِبَ ولم يكن على مِثال الأسماء المنصرفَة ولا غيرها ، صُرف وصار كعربيِّ لا ثاني له ، لأنَّه إذا أُعْرِبَ فهو كالعربيَّة الأصليَّة . فمن ذلك آجر^(١) / مصروف لدخوله في التعريف ؛ إذ كان نكرة . فهو بمنزلة عربيِّ منفرد بينائه نحو : إبل . وإِطِل : وصَعْفُوق .
فأما (بِقَم) ^(٢) فلا ينصرف في المعرفة وإن كان قد أُعْرِبَ ؛ لأنَّه قد وقع من أمثلة العرب على ما لا يكون إلا فِعْلا . نحو : ضْرِبَ . وقَطَّعَ فمنعه الصرف ما منع ضْرِبَ لو سميت به رجلا .
وكذلك سَراويل لا ينصرف ^(٣) عند النحويِّين في معرفة ولا نكرة ؛ لأنَّها وقعت على مثال من العربيَّة لا يدخله الصرف ، نحو : قناديل . ودهاليز . فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية .
فهذا جملة القول في الأعجميِّ الواقع على الجنس . والمخصوص به الواحد للعلامة .

٣
٢٨٧

(١) في سبويه ج ٢ ص ١٩ : « فان قلت : ادع صرف الآجر ، لانه لا ينسبه تسبنا من كلام العرب ، فانه فد اعرب ، ونمكن في الكلام ، وليس بمنزلة شيء نرك صرفه من كلام العرب ، لانه لا يسبه الفعل ، ولبس في آخره زيادة ، وليس من نحو : عمر ، وليس بمؤنث ، وانما هو بمنزلة عربي ليس له تان في كلام العرب ، نحو : ابل ، وكدت بكاد واسباه ذلك » .
وذكر المبرد انه ليس في الكلام (فعلول) وصعوف قيل انه أعجمي أعرب ج ١ ص ١٢٥ ،
ج ٢ ص ١٢٧ ، ج ٣ ص ١٣٥ .
(٢) نعلم في ح ١ ص ١٤٥ .

(٣) في سبويه ج ٢ ص ١٦ : « وأما سراويل فتشئ واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر ، الا أن سراويل أسمه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ، ولا معرفة ، كما اشبهه بغم الفعل ، ولم يكن له نظير في الاسماء . فان حققتها اسم رجل لم نصرهها كما لا تصرف عناق اسم رجل » .
وسيكرد المبرد حديدها في ص ٣٠٥-٣٠٦ . وانظر شرح الكافية ج ١ ص ٥٠ ، والخزانة ج ١ ص ١١١ .

هذا باب

الجمع

المزيد فيه ، وغير المزيد

٣
٢٨٨

أما ما كان من الجمع على مثال مفاعل ، ومفاعيل ؛ نحو : مصاحب . ومحارِب . وما كان على هذا الوزن ؛ نحو : فعائل ، وفواعل / ، وأفاعِل . وأفاعيل وكل ما كان مما لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدده ، فغير منصرف في معرفة ولا نكرة .
وإنما امتنع من الصَّرف فيهما ؛ لأنه على مثال لا يكون عليه الواحد . والواحد هو الأضَل ، فلما بآينه هذه المبانيّة ، وتباعد هذا التباعد في النكرة - امتنع من الصَّرف فيها . وإذا امتنع من الصَّرف فيها فهو من الصَّرف في المعرفة أبعد (١) . ويدلُّك على ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (مِنْ مَّحَارِبَ وَتَمَائِيلَ) (٢) وقوله : (لَهْدَمْتُ صَوَامِعُ وَبَيْعُ وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ) (٣) . كلُّ هذا هذه علته . فإن لحفته الهاء للتأنيث انصرف في النكرة على ما وصفت لك في الهاء أولاً ؛ لأنَّ كلَّ ما كانت فيه فمصرف في النكرة . وامتنع من الصَّرف في المعرفة ؛ لأنَّ الهاء علم تأنيث ، فقد خرجت بما كان من هذا الجمع إلى باب طلحة ، وحمدة ؛ وذلك ؛ نحو : صياقلة (٤) ، وبطارقة .

فإن فال فائل : فما باله انصرف في النكرة . وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها ؟

فالجواب في ذلك : أنه عد خرج إلى مثال / يكون للواحد .

٣
٢٨٩

ألا ترى أنك تقول : رجل عبائية . وحمار حزابية . فالهاء أخرجته إلى هذا المثال ؛ كما أن

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ - ١٦ « باب ما كان على مثال معادل ، ومقابل .

اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفته ولا نكرة . وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ؛ والواحد أسد نمكنا ، وهو الأول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أسد نمكنا ، وهو الأول تركوا صرفه ، إذ خرج من بناء الذي هو أسد نمكنا . وإنما صرفت معانلاً ، وعدامراً ، لأن هذا المثال يكون للواحد . . . »

وانظر ابن عميس ج ١ ص ٦٣ ومرح الكافية ج ١ ص ٣٤ ، ٤٨ .

(٢) سنا : ١٣ .

(٣) الحج : ٤٠ .

(٤) قال في المدرك والمؤنث : « وما لحق منه الجمع فاما يلجمه بوكدا لتأنيث الجمع وذلك قولك الصباغلة والمهالبه » .

والصباغلة جمع صبغيل وهو سحاح السوف .

والبطارقة جمع بطريق وهو المائد من مواد الروم تحب بده عشرة آلاف رجل .

يباءى النسب يُخرجانه إلى باب تيمى ، وقيسى . وذلك قولك : مدائنى ونحوه ، ينصرف في المعرفة والنكرة : ألا ترى أن مدائنياً إنسا هو للواحد ، فبإيائه خرج إليه ، كما أخرجته الهاء إلا أن ما كانت فيه الهاء لا ينصرف في المعرفة من أجل التأنيث . وما كانت فيه ياء النسب فمصروف في المعرفة ، والنكرة (١) .

فأما سرارى ، وبخاتى (٢) ، وكراسى فغير مصروف في معرفة ولا نكرة : لأن الياء ليست للنسب ، وإنما هي الياء التي كانت في الواحد في بختبة وكرسى .

فأما قولك : حوالى (٣) ، وحوارى (٤) فهو حوال ، وحوار ، فنسب إليه ، فإنما على هذا تعتبر ما وصفت لك .

فأما قولهم : رباع ، ويمان فنذكره في باب : ما اعتل من هذا الجمع (٥) إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « قلت : أرايت سيافلة وأشباهاها لم صرفت ؟ » قال : من قبل أن هذه الهاء انما نُسِمت الى صباقل ، كما نُسِمت (موت) الى (حضر) ، و (كرب) الى (معدى) فى قول من قال . معد بكرب ، وابست الهاء من الحسروف التي تكون زياده فى هذا البناء ، كالباء والالف فى صباقله ، وكالباء والالف اللينين بسى بهما الجمع اذا كسرت الواحد ، ونكها انما تجيء مضمومة الى هذا البناء ، كما نسم ياء الاضافة الى مدائن ، ومساجد بعد ما يعرغ من البناء ، فتلحق ما فيه الهاء من نحو صباقله بسباب طلحة ، وبمره ، كما تلحق هذا ببات تيمى ، وقيسى بمعنى فولك : مدائنى ، ومساحدى ، فقد أخرجت هذه الماء مفاعيل ومفاعيل الى باب نسمى ، كما أخرجته الهاء الى باب طلحة .

ألا ترى أن الواحد تقول له . مدائنى ؛ فقد صار يقع للواحد ، ويكون من أسمائه . وقد يكون هذا المال للواحد . نحو . رحل عياقة ، فلما لحقت هذه الهاء ، لم يكن عند العرب ميل البناء الذى لئس فى الأصل للواحد ، ولكنه صار عندهم بمنزلة اسم ضم الى اسم ، فجعل معه اسما واحدا ، فقد تغير بهذا عن حاله ، كما تغير بياء الاضافة .

فى اللسان : العياقة : اللبس الخارب الذى لا يحجم عن شيء .
وشجر له شوك تؤذى من علق به .

رجل حزاب ، وحزابه ، وزواز ، وروازة : اذا كان غليظا الى التقصر .

(٢) البخاتى : جمع بختى ككرسى وفى اللسان . البخت ، والبخبه دخيل فى العربية أعمى معرب وهى الابل الحراسايه نسج من عربية

وفى سيبويه ج ٢ ص ١٧ : « وأما بخاتى فليس بسزلة مدائنى ، لأنك لم تلحق هذه الباء بخت للاضافة ، ولكنها التي كانت فى الواحد

(٣) فى اللسان : ورجل حول ، وحولة مثل همزة ، وحولة ، وحوالى وحوال . وحولون . محنال شديد الاحتيال .

وفيه أيضا . أبو زيد : سمعت أعرابيا يقول : جمل حولى : اذا أتى عليه حول ، وجمال حوالى بغير نون ؛ وبمعنى المبسرد المعنى الأول .

(٤) فى اللسان : كل مبالغ فى نصره آخر حوارى . وخص بعضهم به انصار الانبياء والحوارى . الماصح وأصله السى الخالص ؛ وكل شيء خالص لونه فهو حوارى .

(٥) لم يعقد هذا الباب الذى وعد به وقد تكلم عن التسمية بشخص قاض فى الجزء الاول ص ١٤٣ .

وتكلم عن . مان ، وتهام ، وسام فى ص ١٤٥ من هذا الجزء .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى مِثَالِ (أَفْعَالٍ) ؛ وَ (فُعُولٍ) / ، نَحْوُ : أَجْمَالٌ ، وَفُلُوسٌ فَمَنْصَرَفٌ ^٣
 ٢٩٠ .
 فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ يَكُونُ لِلوَاحِدِ . وَهُوَ جَمْعٌ مُضَارِعٌ لِلوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ لِأَذْنَى الْعَدَدِ .
 أَعْنَى أَفْعَالًا .

وَفُعُولٌ وَإِنْ كَانَ لِأَكْثَرِ الْعَدَدِ فَمُضَارِعَتُهُ لِلوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ يُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ الْوَاحِدُ .
 فَأَمَّا (أَفْعَالٌ) فَمَا يَكُونُ مِنْهُ عَلَى مِثَالِ الْوَاحِدِ قَوْلُهُمْ : بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ وَحَبْلٌ أَرْمَامٌ ، وَأَقْطَاعٌ .
 وَثُوبٌ أَكْبَاشٌ : مَتَمَزَّقٌ ، وَيُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ الْوَاحِدُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْعَامٌ وَأَنْعَامِيمٌ ، وَأَعْرَابٌ
 وَأَعْرَابِيٌّ .

وَمَا كَانَ عَلَى (فُعُولٍ) لِلوَاحِدِ فَقَوْلُكَ : سُدُوسٌ لِلطَّيْلِيسَانَ الْأَخْضَرَ .
 وَمَا يَكُونُ مِنْ هَذَا مُصَدَّرًا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى (١) ؛ نَحْوُ : قَعَدْتَ قَعُودًا ، وَجَلَسْتَ
 جُلُوسًا ، وَسَكَتَ سُكُوتًا .

(١) فِي سَبِيْبُوهُ ج ٢ ص ١٦ - ١٧ . « وَأَمَّا أَجْمَالٌ ، وَفُلُوسٌ فَانْهَذَا نَمْرَفٌ وَمَا أَشْبَهَهَا ،
 لِأَنَّهَا نَمْرَعَتُ الْوَاحِدِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ أَفْعَالًا ، وَأَفْعَالِيٌّ ، وَأَعْرَابٌ ، وَأَعْرَابِيٌّ ، وَأَيْدٍ ، وَأَيْدِيٌّ . فَهَذِهِ
 الْأَحْرَفُ نَخْرَجُ إِلَى مَعَالٍ مَعَاعِلٍ ، وَمَعَاعِلٍ إِذَا كَسَرَ لِلْجَمْعِ ، كَمَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ الْوَاحِدُ إِذَا كَسَرَ لِلْجَمْعِ .
 وَأَمَّا مَفَاعِلٌ ، وَمَفَاعِلِيٌّ فَلَا يَكْسَرُ ، فَيَخْرُجُ الْجَمْعُ إِلَى بِنَاءِ غَيْرِ هَذَا ، لِأَنَّ هَذَا الْبِنَاءُ هُوَ
 الْقَائِمَةُ ، فَلَمَّا ضَارَعَتِ الْوَاحِدَ صَرَفَتْ . .

فَكَذَلِكَ الْفُعُولُ : لَوْ كَسَرْتَ مِثْلَ الْفُلُوسِ لِأَنَّ نَجْمًا جَمْعًا لِأَخْرَجَ إِلَى فَعَائِلٍ ، كَمَا تَقُولُ :
 جَدُودٌ ، وَجَدَائِدٌ . وَرَكَوبٌ وَرَكَابٌ . وَلَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِمَعَاعِلٍ ، وَمَفَاعِلٍ لَمْ تَجَاوِزْ هَذَا .
 وَلَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِمَفَاعِلٍ ، وَمَفَاعِلِيٍّ لَمْ تَجَاوِزْ هَذَا .
 وَيَقُولُ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : أَنِّي لِلوَاحِدِ فِيضُ مِثْلِ الْآلِفِ .
 وَأَمَّا (أَفْعَالٌ) فَقَدْ يَمَعُ لِلوَاحِدِ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : هُوَ الْأَنْعَامُ .
 وَقَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - (نَسْتَقِيمُ مِمَّا فِي بَطُونِهِ) .
 وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : سَمِعْتُ الْعَرَبَ يَقُولُونَ : هَذَا ثُوبٌ أَكْبَاشٌ .
 وَيُقَالُ : سُدُوسٌ لَضَرْبٍ مِنَ الثِّيَابِ . . . وَانظُرْ سَبِيْبُوهُ أَيْضًا ج ٢ ص ٢٠٠ .

بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ : الْبُرْمَةُ : قَلْبٌ مِنْ حِجَارَةٍ وَفِي الْقَامُوسِ : وَقَدَرُ أَعْشَارٌ ، وَقَدُورُ أَعْشِيرٍ :
 مَكْسَرَةٌ عَلَى عَشْرِ قَطْعٍ أَوْ عَظِيمَةٌ لَا يَحْمَلُهَا إِلَّا عَشْرَةٌ . .
 حَبْلٌ أَرْمَامٌ : بِالْأَلِفِ . وَحَبْلٌ أَقْطَاعٌ : مَقْطُوعٌ .
 ثُوبٌ أَكْبَاشٌ فِي سَبِيْبُوهُ أَكْبَاشٌ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ كَمَا ذَكَرْنَا .
 وَفِي اللِّسَانِ : وَثُوبٌ أَكْبَاشٌ وَهِيَ مِنْ بَرُودِ الْيَمَنِ . وَقَدْ صَحَّ الْآنَ أَكْبَاشٌ .
 وَقَالَ فِي (كَيْشٍ) : ثُوبٌ أَكْبَاشٌ ، وَجِبَّةٌ أَسْنَادٌ ، وَثُوبٌ أَفْوَافٌ قَالَ : الْأَكْبَاشُ : مِنْ بَرُودِ
 الْيَمَنِ .

وَفِي الْقَامُوسِ : الثُّوبُ الْأَكْبَاشُ الَّذِي أَعْيِدَ غَزْلُهُ مِثْلَ الْخَزِّ وَالصُّوفِ ، أَوْ هُوَ الرَّدِيُّ .
 وَفِي الْخَصَائِصِ ج ٢ ص ٨٢ ثُوبٌ أَكْبَاشٌ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ .

ويُجمع كما يُجمع الواحد. تقول: بُيوت وبُيوتات (١). فهما ينصرفان في المعرفة والنكرة على كلِّ حال: أعني أفعلاً، وفُعُولاً إلا أن تسمى بهما مؤنثاً فيمنعهما التثنية الصَّرف؛ لأنَّ كلَّ مؤنث - على ثلاثة أحرف متحرِّكات غير منصرف - / وكلِّما زاد في عدد الحروف كان ذلك أو كَدَ لتترك صرفه، ولهذا موضع نذكره فيه إن شاء الله.

وأما ما كان من الجَمْع على مثال (أفعل) نحو: أَكَلَبُ وَأَكْعَبُ، فغير منصرف في المعرفة؛ وإنَّما منعه الصَّرفَ أَنَّهُ على مثال الفِعْل، نحو: أَعْبُدُ، وَأَقْتُلُ، وينصرفان في النكرة كما ذكرت لك فيما يكون على مثال الفِعْل.

وما كان من الجمع على مثال (فعلان) . و (فعلان) ؛ نحو: قُضبان وظِلْمان، فغير منصرف في المعرفة لزيادة الألف والنون . وحروجه إلى باب عثمان وسِرْحان . وينصرفان في النكرة؛ لأنَّ الممتنع من الصَّرف في المعرفة والنكرة من هذا الباب (فعلان) الذي له (فعل) على ما ذكرت لك؛ نحو: غضبان، وسكران .
كما أنَّ الممتنع من باب ما كان على مثال (أفعل) من أن يصرف في المعرفة والنكرة - (فأفعل) الذي هو نعت؛ نحو: أحمر، وأصفر .

وما كان من الجمع على مثال (فعال) فمصروف . وذلك نحو: كِباب . وكِلاب؛ لأنَّه بمنزلة الواحد/ نحو: حِمار، وكتاب (٢). وفي هذه الجملة دلالة على كلِّ ما يرد عليك من الجَمْع إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٠: « هذا باب جمع الجمع .
أما أبنة أدنى العدد فتكسر منها أفعله واقعل على افاعل ، لان (أفعلا) بزنة (افعال) ، و (أفعله) بزنة أفعله ، كما أن (أفعالا) بزنة افعال ، وذلك نحو : أيد وأباد وأوطب وأواطب ، وأما ما كان (افعالا) فإنه يكسر على (افاعلا) لأن أفعالا بمنزلة افعال ، ذلك نحسو :
أنعام وأنعام وأقوال وأفويل .
وفد جمعوا (أفعله) باناء ، كما كسروها على (أفاعل) . . . وذلك قولهم :
أعطيات وأسقامات . . . ومثل ذلك : الحمرات والطرفات والجزرات . . . وكذلك :
الطرق والبوت . . . » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « والجمع بجمع اذا اختلفت ابواعه . . . وكذلك نقول : طرِيق وطرِيق وطرِيقات . . . وأوطب وأواطب . . . وما لم أذكره لك من الجمع فجمعه جائز الا ما كان على مثال مفاعل أو مفاعل فانه لا تكسر نجاور هذه العابه .
وهذا لنا ذلك في المقضب فما جرى ولا جرى ناسفصاء عليه « الورفة ١٤١ » .
وهذا النص بست لنا أن المراد بجعل المقضب قمة كبه في النحو فحل عليه في كميته الاخرى .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « واعلم أنك اذا سميت رجلا خروفا او كلابا او جمالا صرفه في النكره والمعرفه ، وكذلك الحمام كله . الا براهم صرفوا أنمارا و كلابا . . . » .

هذا باب

ما كان من جمع المؤنث بالآف والتاء

فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر : لأنك فيه تُسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية .

والتاء دليل التانيث ، والضممة علمُ الرفع ، واستوى خفضه ونصبه . كما استوى ذلك في مسلمين (١) .

والتنوين في مُسلماتٍ عِوضٌ من النون في قولك : مُسلمين .

فإن سميت بمسلمات رجلا أو امرأة لحقه التنوين : لأنه عِوضٌ فلذلك كان لازما . وعلى ذلك قوله عز وجل : (فإذا أفضتُم من عَرَفات) (٢) و (عَرَفات) معرفة : لأنه اسمٌ مَوْضِعٌ بعينه .

هذا في قول من قال : هؤلاء مسلمون ، ومررت بمسلمين يا فتى . وكل ما كان على وزن المسلمين فالوجه فيه أن يجرى هذا المجرى وإن لم يكن في الأصل جمعا ؛ كما / أن كُرسيا وبُخْتيا كالمنسوب وإن لم يكن فيه معنى نسب إلى حى ، ولا إلى أرض ، ولا غير ذلك .

٣
٢٩٣

(١) نحدث المبرد في غير موضع من المصنوع عن اعراب جمع المؤنث السالم ، وكان حديثا صريحا في أنه معرب في كل أحواله فيقول هنا : واستوى خفضه ونصبه ، كما استوى ذلك في مسلمين كما قال في الجزء الأول ص ٧ : فإذا أردت رفعه فلت مسلمات فأعلم ونصبه وجره مسلمات بسنوى الجر والنصب ، كما استويا في مسلمين . .

وانظر ص ٣٧٠-٣٧١ من الجزء الرابع .

فقد أطلق على جمع المؤنث في حالة النصب لقبا من القاب الاعراب ، كما فعل في حالتي الرفع والجر وقد سبق لنسا أن المبرد يمنع من إطلاق حركات الاعراب على حركات البناء والعكس .

وينسب ابن جنى في سر الصناعة الى المبرد أن جمع المؤنث مبنى عنده في حالة النصب

قال ص ٤٢٨ :

« الا ترى ان ابا الحسن و ابا العباس ومن قال بهولهما ذهبوا الى ان كسرة تاء التانيث في موضع النصب انما هي حركة بناء لا حركة اعراب، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر انها حركة بناء بل فالأبما قال به سيبويه والجماعة من أنها حركة اعراب . . . وهذا الزعم نظير ما نسب اليه فيما سبق من أن المنوع من الصرف مبنى في حالة الجر .

(٢) البقرة : ١٩٨ .

فمن ذلك عشرون . وثلاثون . قال الله عز وجل : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيٍّ . وَمَا أَذْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ) (١) .

وتقول على هذا : قَتْسُرُونَ (٢) ، ومررت بتتسرين ، وهذه يَبْرُونَ (٣) ، ومررت ببيرين .

ومن لم يقل هذا ، وقال : قَتْسِرِينَ كما ترى ، وجعل الإعراب في النون : وقال : هذه ستون فاعلم فإنه يفعل مثل هذا بالموثث إذا كان واحدا ، ويُجيزه في الجمع ؛ كما تقول : هؤلاء مسلسلين فاعلم ، كما قال الشاعر :

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَفَدَا جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ (٤)

(١) سورة المطففين : ١٨-١٩ .

(٢) فنسرين : بكسر أوله وفتح نائه وتشد يده وفد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة . انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٤٠٣-٤٠٤ .

(٣) بيرين : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون : بأعلى بلاد بنى سعد ، وقرية من فرى حلب . انظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٢٧ . وانظر الكامل ج ٥ ص ٣٣-٣٤ .

(٤) استشهد به المبرد في الكامل على اعراب جمع المذكر والمحقق به بالحركات . فقال ج ٥ ص ٣١-٣٢-٣٣ معنا على فصول الفرزدق : الا الخلائف من بعد النبيين :
" فخفض هذه النون وهي نون الجمع ، وانما فعل ذلك ، لانه جعل الاعراب فيها لا فيما قبلها ، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع ، نحو : أفلس ، ومساجد ، وكلاب ، فان اعراب هذا كأعراب الواحد ؛ وانما جاز ذلك ، لان الجمع يكون على ابنية شتى ، وانما يلحق منه بمنهاج التنسيب ما كان على حد السنية لا يكسر الواحد عن بنائه والا فان الجمع كالواحد لاختلاف معانيه كما تختلف معاني الواحد ، والتثنية ليست كذلك ، لانها ضرب واحد ، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين عددا ، كما يكون الجمع أكثر من الجمع ، ثم ذكر البستين . . . » .

وسكرر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع .

فالمبرد في كتابه يرى ان هذا من اعراب الجمع بالحركات ونسب اليه ابن جنى في كتابه سر الصناعة غير هذا فقال :

كان أبو العباس يذهب في قول سقيم : وفد جاوزت حد الأربعين الى أنه أخرجه على اسل التقاء الساكنين وهو الكسر ضرورة . . وقال البغدادي في الخزانة : أراد بأبي العباس المبرد وليس في كلامه ما نقله عنه .

يقال : ادراه بدرية : اذا خله وخدعه . يقول : كيف يطمع الشعراء في خديعتي واقصد جاوزت أربعين سنة .

البيت من قصيدة مسهورة لسحيم بن وثيل الرياحي .

وهي في الاصمعيات ص ٢-٧ وحماسة البحتری ص ٧ ، والخزانة ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٣ ص ٤١٤-٤١٦ ، ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٣٣٩-٣٤٠ .

وقال الآخر :

إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ دُوِّ مَحَافِظَةٍ وَابْنُ أَبِيِّ أَبِيِّ مِنْ أَبِيِّينِ (١)
يقال الله عزَّ وجلَّ فيما كان واحداً : (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينِ) (٢) فمن رأى هذا قال :

هذه عرفاتٌ مباركا فيها ، وعلى هذا يُنشدُ / هذا البيت :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتِ وَأَهْلِهَا بِيَثْرِبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرَ عَلِيَّ (٣)

وقال الآخر :

* تَخَيْرَهَا أَخُو عَانَاتِ دَهْرًا (٥)

(١) أستشهد به في الكامل أيضا ج ٥ ص ٣٣ والبيت من قصيده مشهورة لدى الأصمعي العدواني .

وهي في الأمالي ج ١ ص ٢٥٥ - ٢٥٧ . والمفضليات ص ١٦٠-١٦٤ وشرحها للأبصارى ص ٣٢١ - ٣٢٧ والشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٨٩ - ٦٩٠ .
والإغاني ج ٣ ص ١٠٤-١٠٦ . واملأى المرضي ج ١ ص ١٨١-١٨٣ . والخزانة ج ٣ ص ٢٢٦-٢٢٨ . والسيوطي ص ١٤٧-١٤٨ . والعيني ج ٣ ص ٢٨٧ .
(٢) الحافة : ٣٦ .

(٣) أستشهد به المبرد هنا على حذف تنوين أذرعَات كما ذكر ذلك في ص ٣٧١-٣٧٢ من الجزء الرابع ، ثم قال : لأن أذرعَات اسم موضع بعينه والأجود ما بدأنا به من إنبات التنوين في أذرعَات ونحوها .

وأستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨ على تنوين أذرعَات قال :

« ومثل ذلك أذرعَات : سمعنا أكثر العرب يقولون في ببت امرئ العيس :

تنورتها من أذرعَات . . . ومن العرب من لا ينون أذرعَات » .

وذكر ابن جنبي في سر الصناعة أن من العرب من يمنع صرف أذرعَات ، فيجرها بالفتحة دون تنوين .

المننور : الناظر الى النار من بعد اراد قصدها أو لم يرد ، وقد نظر امرؤ القيس بقلبه تشوقا اليها .

أذنى دارها : مبدأ و (نظر عال) خبره بتقدير مضاف ، أي : ذو .

يريد أن اقرب مكان من دارها بعيد فكيف بها ؟ .

الجملتان الاسميّتان حالان من ضمير المؤنث في تنورتها .

أذرعَات : بلد في اطراف الشام وانظر معجم البلدان ج ١ ص ١٣٠-١٣١ .

يثرِب : مدينه الرسول صلى الله عليه وسلم وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٣٠-٤٣١

والبيت من قصيدة مشهورة لامرئ القيس وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٦ - ٣٣ ، ١٥٩ - ١٦٠ والديوان ص ١٠٥ - ١١٣ .

(٤) بقيته كما في ديوان الأعشى ص ١٩٧ :

* وَرَجِيَّ أَوْلَهَا عَامًا فَعَامًا *

ورواينه في الخزانة ج ١ ص ٢٧ .

وخيرها أخو عَانَاتِ شهرا ورجى خيرها عاما فعاما

ورواية اللسان (بر) : ورجى برها عاما فعاما من برت سلعه ، اذا نفقت .

والنساء حذف التنوين من عَانَاتِ ، ويجوز أن تكسر التاء وان تفتح فيكون ممنوعا من

الصرف .

وَلَوْجُهُ الْمُحْتَارُ فِي الْجَمْعِ مَا بَدَأَتْ بِهِ . وَأَمَّا الْوَاحِدُ ؛ نَحْوُ : غَسَلِينَ . وَعَلِيَّيْنِ - فَالْوَجْهَ
مَقُولَانِ مُعْتَدَلَانِ .

= وفي معجم البلدان ج ٤ ص ٧٢ « قري عانات سميت ببنلانة أخوة من قوم عاد خر-
هرايا فنزلوا تلك الجزائر . .
فلما نظرت العرب اليها قالت كأنها عانات أي قطع من الظباء وهي بالشام » .
والبيت من قصيدة للأعشى في الديوان ص ١٩٥-١٩٩ .
وأولها : ما يعود عليه من ربحها . يريد : أن تاجر هذه الخمر ظل في عانات شس-
يختارها ، وينتقيها ، ثم حبسها عنده مرجيا ما يعود عليه منها عاما بعد عام .

هذا باب

مالِحِقَّتُهُ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى (فَعْلَانِ) الَّذِي لَهُ (فَعَلَى) فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلًا فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ (١).

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النُّونَ اللاحِقَةَ بَعْدَ الأَلْفِ ؛ نَزَلَةُ الأَلْفِ اللاحِقَةُ بَعْدَ الأَلْفِ لِلتَّأْنِيثِ فِي قَوْلِكَ : حَمْرَاءُ وَصَفْرَاءُ . وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الوِزْنَ وَاحِدٌ فِي السَّكُونِ ، وَالْحَرَكَةِ . وَعَادِدُ الحُرُوفِ . وَالزِّيَادَةَ .

وَأَنَّ النُّونَ ، وَالأَلْفَ تُبَدَّلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبَتِهَا .

فَأَمَّا بَدَلُ النُّونِ مِنَ الأَلْفِ فَقَوْلُكَ فِي صِنْعَاءَ ، وَهَرَاءَ : صِنْعَانِيَّ . وَهَرَانِيَّ .

وَأَمَّا بَدَلُ الأَلْفِ مِنْهَا فَقَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ / ضَرَبْتَ زَيْدًا فَوَقَفْتَ - قُلْتَ : ضَرَبْتَ زَيْدًا ،

وَفِي قَوْلِكَ : اضْرِبْ زَيْدًا وَ (لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ : اضْرِبْ زَيْدًا . وَلِنَسْفَعًا .

وَزَعِمَ الخَلِيلُ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ مُؤَنَّثٍ تَلَحُّقُهُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ بَعْدَ التَّذْكِيرِ فَإِنَّمَا تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ إِلاَّ مَا كَانَ مُضَارِعًا لِلتَّأْنِيثِ أَوْ بَدَلًا فِي أَنَّ عِلَامَةَ التَّأْنِيثِ لَا تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَأْنِيثٌ عَلَى تَأْنِيثٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : حَمْرَاءَةٌ ، وَلَا صَفْرَاءَةٌ .

فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : غَضْبَانَةٌ ، وَلَا سَكْرَانَةٌ ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : غَضْبِيَّ . وَسَكْرِيَّ .

فَإِنْ كَانَ (فَعْلَانِ) لَيْسَ لَهُ (فَعَلَى) ، أَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الوِزْنِ مِمَّا الأَلْفِ وَالنُّونِ فِيهِ

زَائِدَتَانِ - انصرفت في النكرة ، ولم ينصرف في المعرفة ؛ نحو : عثمان ، وعُريان ، وسِرْحان .

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ فِي المَعْرِفَةِ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِهِ (٢) ، لِأَنَّهَا كَالزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِ سَكْرَانَ

وَانصرفت في النكرة ، لِأَنَّهُ لَيْسَتْ مُؤَنَّثَةٌ (فَعَلَى) ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : فِي مُؤَنَّثَةٍ : عُرْيَانَةٌ ،

(١) انظر تعلبي رقم ٢ من ص ٦٤ من الجزء الأول .

(٢) في سببويه ج ٢ ص ١١ « وإنما دعاهم إلى ألا يصرفوا هذا في المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فجعلوه بمنزله في المعرفة ، كما جعلوا أفكلا بمنزلة »

وخصَّصَاتُهُ ، فقد وجبت فيه حقيقة التذكير/ فمنزلةٌ هذا من باب غضبان كمنزلة أفكَل من باب أحمر ، وكمنزلة حَبْنَطَى من باب حُبلى وَسَكْرَى .

وسنذكرها بعقب هذا الباب إن شاء الله .

فَأَمَّا حَسَّان (١) ، وَسَمَّان (٢) ، وَتَبَّان (٣) فَأَنْتَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مُخَيَّرٌ :

إِنْ أَخَذْتَ ذَلِكَ مِنَ السَّمَنِ ، وَالتَّبَنِ ، وَالحُسْنِ ، فَإِنَّمَا وَزْنُهَا (فَعَال) .

وَإِنْ أَخَذْتَ حَسَّانَ مِنَ التَّحْسِ (٤) ، وَسَمَّانَ مِنَ السَّمِّ ، وَتَبَّانَ مِنَ التَّبِّ - لَمْ تَصْرِفْهُ فِي الْمَعْرِفَةِ

لِإِزْدَادِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَصَرَفْتَهُ فِي التَّنْكِرَةِ .

فَأَمَّا فَيِّنَان (٥) فَالْنُّونُ فِيهِ أَصْلٌ بِمَنْزِلَةِ الدَّالِ مِنْ حَمَادٍ ، وَذَلِكَ مَنْصَرَفٌ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالتَّنْكِرَةِ ؛

لِأَنَّ مَعْنَاهُ : كَثِيرُ الْفَنُونِ ، كَأَفْنَانِ الشَّجَرِ ، فَهُوَ مَنْصَرَفٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَتَقْدِيرُهُ مِنَ الْفِعْلِ (فَيَعَال)

عَلَى وَزْنِ بَيْطَارٍ .

= ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا تنكرة ، وذلك (افعل) صفة ، لأنه بمنزلة الفعل ، وكان هذه النون بعد الالف في الاصل لباب (فعلان) الذي له (فعلى) ، كما كان بناء افعل في الاصل للأفعال .. » .

(١) في ابن يعينس ج ٩ ص ١٥٥ . « القياس بفضي زيادة النون وألا ينصرف حملاً على الأكثر ، ويجوز أن يكون مشتقاً من الحسن » .

وفي شرح النفاية للرضي ج ٢ ص ٢٤٤ . « يرجع الى الحسن أو الى الحس وهما استنقذان واضحان ، لجواز صرفه ومنع صرفه » .

وفي الكامل ج ١ ص ١٠٩ : « من أخذ حسانا من الحسن صرفه ، لان وزنه فعال فالنون فيه من موضع الدال من حماد ومن اخذه من الحس لم يصرفه ؛ لانه حينئذ فعلان فلا ينصرف في المعرفة » .

(٢) في اللسان : السمان : بائع السممن . الجوهري : السمان ان جعلته بائع السممن انصرف ، وان جعلته من السم لم ينصرف في المعرفة .

(٣) التبار (بالضم والسدس) : سروال صغير مقدار نسر يستر العورة المغلظة فقط يكون للملاحين .

جاء جمعه في شعر الفرزدق : (الديوان ص ٨٥٦) .

وَإِنَّكَ إِذْ تَهْجُو تَمِيماً وَتَرْتَشِي تَبَايِينَ قَيْسٍ أَوْ سُحُوقَ الْعَمَائِمِ

وفي اللسان ايضاً : ورجل تبان : يبيع النبن وان جعلته فعلان من التب لم تصرفه . وفي سبويه ج ٢ ص ١١ : « واذا سميت رجلاً طحان او سمان من السممن او نبان من التبن صرفه في المعرفة . والتنكرة ، لانها نون من نفس الحرف ، وهي بمنزلة دال حماد » (٤) في حواشي الجاربردي ص ٢٠٧ - ٢٠٨ (الحس) الطاهر انه بالكسر ومعناه حينئذ

الحركة وان يمر بك قرساً فتسمعه ولا نراه والصوت . اما بالعنج ومعناه : الفتل .

(٥) في سبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألته عن رجل يسمى فينانا فقال : مصروف ، لانه

(فيعال) واما يربد ان يقول لشعره فنون كأفنان الشجر » .

وكذلك مُرَّان (١) لَأَنَّهُ فُعَالٌ ، ومعناه : المرانة ، أَى : اللّين .

فعلى هذا تصريف ما ينصرف وما لا ينصرف من هذا الباب .

فَأَمَّا مَا كَانَتْ تُؤْنُهُ زَائِدَةٌ وَلَيْسَتْ فِيهَا أَلْفٌ فَمِنْصَرَفٌ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْبَهُ (فُعْلَانُ فَعْلَى) الْمُنْقَلِبَةَ/نُونُهُ مِنْ أَلْفِهِ .

فمن ذلك : رَعَشَنُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْارْتِعَاشِ (٢) قَالَ :

* مِنْ كُلِّ رَعَشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشَنٍ *

وكذلك سِرْحَانٌ لَوْ صَغَّرْتَهُ فَقَلَّتْ سُرَيْحِينَ لَصَرَفْتَ سُرَيْحِينَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ، وَمَا كَانَ

مِثْلَهُ نَحْوِ تَصْغِيرِكَ سُلْطَانًا ، وَضُبْعَانَا إِذَا قَلَّتْ : سُلَيْطِينَ ، وَضُبَيْعِينَ (٣) .

وكذلك (ضَيْفَنُ) النون زائدة ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَجِيءُ مَعَ الضَّيْفِ ، فَتَقَدَّرَ : فَعْلَنُ (٤) .

= وفى شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٩ : « يقال : رجل فينسان ، أَى : حسن الشعر طويله وهو منصرف . . . والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ، لأن الفنن : الغصن والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فعلان من الفسين وهو مدفوع بما ذكرناه » .

وفى اللسان : وان أخذته من الفينة - وهو الوقت من الزمان - الحقنه بباب فعلان وفعلانه ، فصرفتة فى النكرة ، ولم تصرفه فى المعرفة . .

وانظر ابن يعيس ج ٩ ص ١٥٥ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ .

(١) فى سبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألت الخليل عن رجل سسمى مرانا فعال أصرفه ،

لان المران انما سسمى للينه فهو فعال ، كما يسمى الحماض لحموضته ، وانما المرانة اللين » .

فى اللسان : المران بالضم : الرماح الصلبة اللدنة واحدها : مرانة .

(٢) فى سبويه ج ٢ ص ٣٢٧ : « فيكون على فعلان فى الصفة . قالوا : رعسن وضيفن ؛

وعلجن ولا نعلمه جاء اسما » .

وقال فى ص ٣٥٠ : « وكذلك الرعسن لأنه من الارتعاش . والضيفن لأنه من الضيف .

والعلجن لأنه من الغلظ » .

وفى اللسان : جمل رعشن سريع لاهتزازة فى السير وناقاة رعشنة ورعشاء كذلك .

وانشد البيت :

والبيت لرؤبه وروايته فى الدبوان ص ١٦٢ :

اليك بالمنتحيات اللدقن . . . بكل رعشاء وناجٍ رَعَشَنِ .

وانظر المنصف ج ٣ ص ٢٦ .

ناج : سريع .

(٣) فى سبويه ج ٢ ص ١١ : « فاذا حقرت سرحان اسم رجل ، فقلت سريحين صرفته ،

لان آخره الآن لا يشبه آخر عضبان ، لانك تقول فى نصغير غضبان : غضيبان ، ويصير بمنزلة

غسلين . . » .

(٤) انظر تعلبىق رقم ٢ من هذه الصفحة .

هذا باب

ما كانت آخره ألف مقصورة

للتأنيث ، وللإلحاق

أما ما كانت ألفه للتأنيث ؛ نحو : حُبْلِي ، وَسَكْرِي فقد تقدّم قولنا فيه أنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة (1) .

وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصرف في النكرة ، لأنه مُلْحَق بالأصول ، ومنوع من الصرف في المعرفة ؛ لأنّ ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث ، فموضعه من حُبْلِي وأخواتها كموضع أفكَلٍ من أحمر وكموضع عثمان من عطشان .

فمن ذلك / حَبْنَطِي إنما هو من حَبِط. بَطْنُهُ ، فالنون والألف زائدتان ؛ لتبليغ بهما بناء سَفْرَجَل ، وعلى هذا تقول للمرأة : حَبْنَطَاءُ . ولو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها الهاء ؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وكذلك أرطَى ملحق بجعفر ، ووزنه (فَعْلَى) ملحق بفعّل ، وعلى ذلك تقول في الواحدة : أرطاة .

ومثله معزَى ملحق بهجرَج . ودرهم .

فأما ما كان مثل ذِفْرَى . وتترَى (2) الذي يكون فيه الأمران : الإلحاق والتأنيث ، وما كان من بابِه فسندكره في موضعه إن شاء الله .

(1) تقدم في ص ٣١٩ .

(2) ذكر في الجزء الثاني ص ٢٣٣ أن ألف ذفرى للتأنيث وكسرها على ذفارى وسيدكر في

ص ٣٣٩ أن ألف تترى للإلحاق أو للتأنيث .

وفي سبويه ج ٢ ص ٨ - ٩ : « فأما ذفرى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذفرى أسبلة ، فنونوا وهي أقلهما ، وقالوا : ذفرى أسبلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها الف تأنيث .

فأما من نون جعلها (هكذا) ملحقه بهجرع ، كما أن واو جدول بلك المنزلة .

وكذلك تترى فيها لغتان .. » .

فرى في السبعة بتوين تترى ومنع صرفها في قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا تترى) النشر

ج ٢ ص ٣٢٨ والاتحاف ص ٣١٩ .

هذا باب

ما كان من أَفْعَلٍ نَعْتًا

يصلح فيه التأويلان جميعا

فمن ذلك أَجْدَلٌ ، وَأَخْيَلٌ (١) الأَجْوَدُ فيهما أن يكونا اسمين ؛ لأنَّ الأَجْدَلَ إِنَّمَا يَدُلُّ على الصقر بعينه ، والأَخْيَلُ أيضًا : اسم طائر .

٣
٢٩٩

فإن قال قائل : إِنَّ (أَجْدَلَ) إِنَّمَا هو مأخوذ من الجَدَل وهو شدة الخلق/وأخْيَلٌ إِنَّمَا هو هو أَفْعَلٌ مأخوذ من الخيَلان ، وكذلك أَفْعَى إِنَّمَا هو (أَفْعَلٌ) مأخوذ من النكادة (٢) .

قيل له : فَإِنَّه كذلك ، وإلى هذا كان يذهب من يراه نَعْتًا ، ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة ، وليس بأَجْوَدِ القولين .

أَجْوَدُهُمَا : أن تكون أسماء منصرفة في النكرة ، لأنها - وإن كان أصلها ما ذكرنا - فَإِنَّمَا تدلُّ على ذات شيء بعينه .

ألا ترى أن أَجْدَلَ لا يدلُّ إِلَّا على الصقر ، تقول : أَجْدَلٌ بمنزلة قولنا : صقر .

وكذلك أَفْعَى لا يدلُّ إِلَّا على هذا الضرب من الحيات .

ومثل ذلك أَخْيَلٌ ؛ لأنه يدلُّ على طائر بعينه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « باب ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام .

وذلك أجدل ، وأخييل وأفعى . فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسما ، وقد جعله بعضهم صفة . وذلك لأن الجدل شدة الخلق ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد . وأما أخيل فجعلوه من أخيل من الخيلان للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لعة سوداء مخالفة للونه .

وعلى هذا المنال جاء أفعى كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ، ولا مصدر . وانظر حياض الحيوان ج ١ ص ١٦٨-٢٧٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٤٢ : « بوهم أنها موضوعة للصفة لما رأوا أنها للحيه الخبيثة الشديدة من فولهم . فعوة السم ، أى شدة » .
ومى الهمع ج ١ ص ٣١ فلهبط (فى أفعى) معنى خبيث منكر وقيل : أنه مسبق من فعوة السم وهى حراره وأصله : افوع به قلب فصار أفعى .
وانظر مقاييس اللغة ج ٤ ص ٥١٢ .

وهو الذى يلزم عندى فى أبغث لطائر (١) .
فأما الأسود - إذا عنيت الحية ، والأدهم - إذا أردت القيد ، والأرقم - إذا عنيت الحية -
فنعت غير منصرفة فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنها تحلية لكل ما نعت بها غير دالة على لون بعينه (٢) .

* * *

فأما (أول) فهو يكون على ضربين : يكون اسما ، ويكون نعتا موصولا به من كذا .
وأما / كونه نعتا فقله : هذا رجل أول منك ، وجاءنى هذا أول من مجيئك ، وجئتك أول
من أمس .

٣
٣٠٠

وأما كونه اسما فقله : ماتركت له أولا ولا آخرا كما تقول : ماتركت له قديما ولا حديثا .
وعلى أى الوجهين سميت به رجلا انصرف فى النكرة ؛ لأنه على باب الأسماء بمنزلة أفكل ،
وعلى باب النعت بمنزلة أحمرا (٣) .

* * *

وفى اللسان : وفوعة السم حدثه وحرارته قال ابن سنده : وقد قيل : الافسوان منه
على هذا : افلعان .

فى اللسان : كل شيء جر على صاحبه شرافه ونكد ، وصاحبه أنكد .
ولم أجد فى كتب اللغة النكادة .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم ، واستعملت ، وأوقعت
مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء ، كما تقول : الأبت وهو من البغثة وهو
لون » .

فى اللسان : « قال أبو منصور : جعل الليث البغاث والأبغث شيئا واحداً ، وجعلهما معا
من طير الماء قال : والبغاث عندى غير الأبغث ، فأما الأبغث فهو من طير الماء ، وسمى أبغث لبغثته
وهى يياض الى الخضرة ، وأما البغاث فكل طائر ليس من جوارح الطير » .
وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما ادهم - إذا عنيت القيد - والأسود - إذا عنيت
الحية - الأرقم - إذا عنيت الحية - فانك لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، ولم تختلف فى
ذلك العرب » .

فان قال قائل : اصرف هذا ، لاني أقول : أدهم ، وأراقم فانت تقول : الأبطح والأباطح ،
وأجارح ؛ وأبارق ٠٠ »

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٤٥-٤٦ : « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ، ومذ عام أول
فقال : (أول) ها هنا صفة ، وهو أفعل من عامك ، ولكنهم الزموا هنا الحذف استخفافاً ،
فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك » .

وقد جعلوه اسما بمنزلة أفكل وذلك يقول العرب : ما تركت له اولاً ، ولا آخراً ، وأنا أول
منه ؛ ولم يقل : رجل أول منه ، فلما جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفة ، وأن يكون
اسما .

فَأَمَّا أَرْمَلٌ فَإِنَّهُ اسْمٌ نُعِتَ بِهِ . والدليل على ذلك أَنَّ مَوْتَهُ عَلَى لَفْظِهِ . تقول للمرأة : أَرْمَلَةٌ ، ولو كان نَعْتًا فِي الْأَصْلِ لَكَانَ مَوْتُهُ فَعْلَاءً ؛ كما تقول : أَحْمَرٌ ، وَحَمْرَاءٌ . فقولهم : أَرْمَلَةٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ .

وكذلك أَرْبَعٌ إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِلْعَدَدِ وَإِنْ نُعِتَ بِهِ فِي قَوْلِكَ : هُوَلَاءُ نِسْوَةٌ أَرْبَعٌ . لا اِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ (١) .

وإِنَّمَا جَازَ أَنْ يَقَعَ نَعْتًا وَأَصْلُهُ الْاسْمُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : مَعْدُودَاتٌ ؛ كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٌ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ : شَدِيدٌ .

= وعلى أى الوجهين جعلته اسما لرجل صرفته فى النكرة .
 وإذا قلت : عام أول فانما جاز هذا الكلام لانك تعلم به انك تعنى العام الذى يليه عامك ، كما أنك اذا قلت : أول من أمس أو بعد غد فانما تعنى الذى يليه أمس ، والذى يليه غد .
 وأما قولهم : ابدأ به أول ؛ وأبدأ بها أول فانما تريد أيضا أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل ، وأنت تريد من غيرك ، الا ان الحذف لزم صفة عام ، لكثرة استعمالهم اياه حتى استغنوا عنه .
 ومثل هذا فى الكلام كثير . والحذف يستعمل فى قولهم : ابدأ به أول أكثر وقد يجوز ان يظهره الا أنهم اذا أظهروه لم يكن الا الفتح .
 وسألته عن قول بعض العرب - وهو قليل - : مذ عام أول فقال : جعلوه ظرفا فى هذا الموضع ، فكأنه قال : مذ عام قبل عامك «
 جاء عام أول فى قول الحماسى :

يا أيها العام الذى قد رابنى أنت الفداء لذكرِ عامٍ أوْلا

والخلاصة أن (أول) لها استعمالات ثلاثة :
 تكون أفعال تفضيل ذكرت معها من أو حدثت على أن تقدرها فى الكلام فتمنع من الصرف .

وتكون اسما منصرفا وذلك عند حذف من وعدم تقديرها .
 وتكون ظرفا منصوبا أو مبنيا على الضم كالفجيات .
 وانظر ابن يعسى ج ٦ ص ٣٤-٩٧-٩٨ ، وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ؛
 وشرح الشافية ج ٢ ص ٢٤٠ ، والخزنية ج ٢ ص ٣٤٢ ، ج ٣ ص ٥٠٥ وكليات أبى البقاء ص ٨٣-٨٤ .

(١) فى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٩٨ - ١٩٩ .
 « واحترزت بقولى : تاء أننى به لم نوصلا ٠٠٠ من نحو أرملة وهو الفقير ؛ وأباتر : وهو القاطع رحمة وأدابر : وهو الذى لا يقبل النصيح ومن يعمل : وهو الجمل السريع ، فكل واحد من هذه الأمثلة وصف أصيل الوصفية ، وعلى وزن فعل مضارع لكنها تلحقها تاء التانيث فيقال امرأة أرملة ، وأباترة ، وأدابرة ؛ وناقعة يعمله فانصرفت لذلك .
 وإنما بطل حكم الوزن بلحاق التاء ، لأن لحاقها مزيل لشبه المضارع اذ لا تلحقه تاء التانيث .

و (أربع) أحق بالصرف من أرملة ، لأن فيه ما فى أرملة من لحاق التاء ويزيد عليه أن وصفيته عارضة » .

فإن قال قائل : فالرجل ليس بأَسَد ولكن معناه : مثل أسد . والأربع حقيقة عدد .
قيل : إنما يخرج هذا وشبهه على تأويل الفعل وصحته إذا جاز في التمثيل . ومثل الشيء
غَيْرُهُ ؛ إذا / كان المثل مضافا إليه ولكنه الأول الذى هو نعته .

٣
٣٠١

فالشئ الذى يخرج على أنه الأول على غير حذف أجود .
ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه مثل أسد ، فقد حذف المثل وأنت تُريده . ولولا تقديرُك
المثل لم يكن كلاما . وقولك : جواريك أربع حقيقة على غير حذف ، ولكن لما أردت النعت
قدرت تقدير الفعل ؛ لأن النعت تحلية ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ مثلك ، فإنما
أردت مُشبه لك ، ولولا ذلك لم يكن نعتا .

وكان الأخص لا يصرف أرمل ، ويزعم أنه نعت في الأصل ، واه احتجاج نذكره في موضعه (١)
إن شاء الله .

وليس على هذا القول أحد من النحويين علمناه .

* * *

فأما أجمع وأكتع ، فمعرفة ولا يكون إلا نعتا . فإن سميت بواحد منهما رجلا صرفته
في النكرة .

والفضل بينه وبين أحمر وجميع بابيه ، أن (أحمر) كان نعتا وهو نكرة ، فلما سميت به
ازداد ثقلا ، و(أجمع) لم يكن نكرة ، إنما هو معرفة ونعت ، فإذا سميت به صرفته في النكرة
لأنك لست تردّه إلى حال كان فيها لا ينصرف (٢) .

٣
٣٠٢

فأما أولقن (٣) ، وأيصر (٤) فإن في كل واحد منهما حرفين من حروف الزيادة . ففي (أولقن)

= وفي سيبويه جـ ٢ ص ٢ : « باب أفعل إذا كان اسما ٠٠٠
فما كان من الاسماء أفعل فتحو افكل ، وأزمل ، وأيدع ، وأربع لا تنصرف فى المعرفة ،
لأن المعارف أفعل ، وانصرفت فى النكرة ، لبعدها من الأفعال ٠٠٠ » .
(١) لم يذكر شيئا فيما سياتى عن أرمل وعن خلاف الاخفس .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٥ : « وأما اجمع ؛ وأكتع فإذا سميت رجلا بواحد منهما لم تصرفه
فى المعرفة ، وصرفته فى النكرة ، وليس واحد منهما فى قولك : مررت به اجمع أكتع بمنزلة
أحمر ، لأن أحمر صفة للنكرة ؛ وأجمع وأكتع انما وصفت به معرفة ، فلم ينصرفا ، لانهما
معرفة ، فأجمع ها هنا بمنزلة كلهم » .

يريد سيبويه بقوله : وصفت به معرفة التوكيد وكبيرا ما يطلق الصفة على التوكيد
وكذلك صنع المبرد .

(٤) تقدم الحديث عنها ص ٣١٦ .

(٣) تقدم حديثها ص ٣١٦ .

الهمزة والواو ، فلا بُدُّ من الاشتقاق حتَّى يُعْلَمَ أَيُّهُمَا الْأَصْلُ؟ فنظرت إلى أوَّلَقِ فإذا الفِعْلُ منه أَلِيقَ الرجلُ فهو مألوقٌ : إذا أصابه لَمَمٌ من الجنون . فعلمنا أنَّ الهمزة أَصْلٌ . وأنَّ الواو زائدة ؛ فتقديره : فَوَعَلَ مثل كوثر ، فهو مصروف في المعرفة والنكرة .

وكذلك (أَبْصَرَ) يجمع على فِعَالٍ فيقال في جَمْعِهِ : إِصَارٌ . فتشبهت الهمزة ، وتسقط الياء كما قال الأَعشى :

فهذا يُعِدُّ لَهُنَّ الْخَلَى وَيَنْقُلُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا (١)

(١) عدم في ص ٣١٧ .

هذا باب

تسمية الواحد / مؤنثا كان أو مذكرا

بأسماء الجَمْع

قد تقدّم قولنا في جمع التكسير إنه بمنزلة الواحد . يمنع من الصرف ما يمنع الواحد ، فإذا نقلت منه شيئا ، فسميت به مذكرا فهو على تلك الحال ، وذلك أنك إن سميت مذكرا أنمارا ، أو كلابا انصرف ؛ كما ذكرت لك في (أفعال) ؛ لأنّ هذا المثال ينصرف في المعرفة والنكرة (١) . فإن سميت أكلب ، وأكعب - لم ينصرف في المعرفة لزيادة الهزة في أوله ؛ لأنها على مثال أعبد ، وأقتل .

وينصرف هذا المثال في النكرة ؛ لأنه ليس بنعت ، وإنما الممتنع من الصرف من هذا المثال في النكرة (أفعل) الذي يكون نعتا ؛ لأنه لا يقع شيء مما على وزن الأفعال نعتا إلا ما كان على أفعل . فإن سميت بغلمان لم ينصرف وكان كسر حان الذي هو واحد .

فإن سميت بقضبان فحاله كحال عثمان في الامتناع من الصرف في المعرفة ، وأنه ينصرف في النكرة لأنه ليس شيء من هذا المثال يكون له (فعل) إلا ما كان على (فعلان) الذي هو في / السكون والحركة ، والزيادتين على مثال حمراء . فهذا يجمع هذا الضرب من الجَمْع .

فأما ما كانت فيه هاء التانيث ، جَمعا كان أو واحدا ، نحو : طلحة ، ونسابة ، وأجربة ، وصياقلة - فقد أجملنا (٢) القول فيه أنه لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، واحدا كان أو جَمعا ، قليل العدد كان أو كثيرا ، عربيا كان أو أعجميا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « واعلم انك اذا سميت رجلا خروفا أو كلابا ، أو جمالا صرفته في النكرة والمعرفة وكذلك الجماع كله .

الا تراهم صرفوا انمارا ، وكلاتا وذلك ان هذه تقع على المذكورة وليس يخص به واحد المؤنث فيكون مثله . الا ترى انك تقول : هم رجال ، فتذكر كما ذكرت في الواحد ، فلما لم تكن فيه علامة التانيث ، وكان يخرج اليه المذكور ضارع المذكور الذي يوصف به المؤنث ، وكان هذا مستوجبا للصرف ... » .

وانظر ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ من هذا الجزء .

(٢) انظر ص ٣٢٧ .

فإن سميت رجلا بمسجد ، وقناديل فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة
لا نكرة ، ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحالته في الجمع (١) .

وعلى هذا لم يصرفوا سراويل (٢) وإن كانت قد أُعربت ؛ لأنها وقعت في كلام العرب
على مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

فأما العُجْمَة فقد زالت عنها بأنّها قد أُعربت ، إلا أبا الحسن الأحمش فإنه كان إذا سمى
شيء من هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة ، فهذا عندي هو القياس ، وكان يقول إذا منعه

٣
٣٠٥

من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد ، فلما نقلته فسميت به / الواحد خرج من ذلك المانع .
وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون في مدائني وبابه أنه مصروف في المعرفة
والنكرة .

وصياقلة أنه مصروف في النكرة ممتنع بالهاء من الصرف في المعرفة ؛ لأنها قد خرجا إلى مثال
الواحد .

قيل له : فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسم الرجل في المعرفة ؟

فقال : إن بناءه قد بلغ به مثال [ما] لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فهو عنده في هذا
المثال بمنزلة الملحق بالألف مما فيه ألف التانيث ، وبمنزلة أفكّل وبابه . من أحمر وبابه ، وبمنزلة
عثان وسرحان ، من باب غضبان وسكران .

فأما سراويل فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدا ، فهي عنده مصروفة في النكرة
على هذا المذهب .

ومن العرب من يراها جمعا واحدا سراويل (٣) ويُنشدون :

(١) انظر سيبويه ج ٢ ص ١٥ ، ص ٢٠٠ .
(٢) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٥١ : « قال السجستاني . السراويل مؤنثة لا نعلم
أحدا ذكرها . قال : وبعض العرب يظن السراويل جماعة ، لأن وزنها وزن الجماعة . قال : وسمعت
من الأعراب من يقول سراويل بالشين معجمة كأنه سمعه بالفارسية وهو لا يعرفه ، »

(٣) سراويل اعجوبة معربة ، ومنعت الصرف ، لأنها وقعت على مثال العربية لا يدخله
الصرف — هكذا قال المبرد في ص ٣٢٦ تم أعاد ذلك هنا مرة أخرى وهو ما يراه سيبويه ثم ذكر
رأيا آخر الذي يقول أنها عربية جمع سراويل وبين وجهه ؛ ولم يصرح باختيار هذا الرأي أو
بترجيحه .

والسيرافي وابن يعيش والرضي ينسبون إلى المبرد أنه خالف سيبويه في منع صرف
سراويل .

قال السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ٢ ص ١٦ :
« ومن الناس من يجعله جمعا لسراويل ، فيكون جمعا لقطع الخرق ، واعتمد هذا المذهب
أبو العباس . »

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٤ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٥٠ .

* عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ (١)

افمن رآها جَمْعًا يقال له : إنما هي اسم لشيء واحد ، فيقول : جعلوه أجزاء ؛ كما تقول :
دَخَارِيصُ الْقَمِيصِ وَالوَاحِدُ دِخْرَصَةٌ (٢) فعلى هذا كان يرى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ قَنَادِيلٍ ؛ لِأَنَّهَا يَجْمَعُ
لَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ ، وَلَكِنْ إِنْ سُمِّيَ بِهَا صَرْفَهَا فِي النُّكْرَةِ كَمَا وَصَفْتَ لَكَ فِي غَيْرِهَا .

٣
٣٠٦

* * *

واعلم أَنَّ كُلَّ يَجْمَعُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ إِلَّا الْهَاءُ فَإِنَّهُ جَارٍ عَلَى سُنَّةِ الْوَاحِدِ وَإِنْ عُنِيَتْ
بِهِ يَجْمَعُ الشَّيْءَ ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ .

مِنْ أَنَّهُ فَلَيْسَ إِلَى الْأَسْمِ يَقْصُدُ ، وَلَكِنَّهُ يُؤَنَّثُهَا عَلَى مَعْنَاهُ ؛ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (تَنْزِعُ
النَّاسَ كَانْتَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) (٣) ؛ لِأَنَّ النَّخْلَ جِنْسٌ . وَقَالَ : (فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى
كَانْتَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) (٤) ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ نَخْلَةٍ فَهُوَ عَلَى الْمَعْنَى جَمَاعَةٌ .

(١) تمامه : فَلَيْسَ يَرْقُ لِمُسْتَعْطِفٍ .

فِي الْخَزَانَةِ ج ١ ص ١١٣ : قِيلَ : الْبَيْتُ مَصْنُوعٌ ، وَقِيلَ : قَائِلُهُ مَجْهُولٌ ، وَالَّذِي اثْبَتَهُ
قَالَ : إِنْ سِرْوَالَةٌ وَاحِدَةٌ السَّرَاوِيلُ وَكَيْفَ تَكُونُ سِرْوَالَةٌ بِمَعْنَى قِطْعَةٍ خُرْقَةٍ مَعَ الْحُكْمِ بِأَتَا وَاحِدَةٌ
السَّرَاوِيلُ ؟ . هَذَا لَا يَكُونُ .
وَقَالَ السِّيرَافِيُّ : سِرْوَالَةٌ لُغَةٌ فِي السَّرَاوِيلِ إِذْ لَيْسَ مُرَادُ التَّسَاعُرِ : عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ قِطْعَةٌ مِنْ
جِزْمِ السَّرَاوِيلِ .

• مِنَ اللَّؤْمِ : حَالٌ مِنْ سِرْوَالَةٍ .

• وَسِرْوَالَةٌ : مُبْتَدَأٌ خَبْرُهُ عَلَيْهِ • وَالْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ فِي (فَلَيْسَ) .

انظر شواهد الشافية ص ١٠٠ والعيني ج ٤ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ واللسان (سرل) .
(٢) فِي اللَّسْبَانِ : وَاحِدُ الدَّخَارِيصِ دِخْرَصٌ ، وَدِخْرَصَةٌ وَالدَّخْرِيصُ (مِنَ الثَّوْبِ) وَهُوَ مَا
يُوصَلُ بِهِ الْبَدَنُ لِيُوسِعَهُ .

(٣) الْقَمَرُ : ٢٠ .

(٤) الْحَاقَّةُ : ٧ .

• اسْمُ الْجِنْسِ الْجَمْعِيُّ الَّذِي يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ فِيهِ لَفْتَانٌ :

التَّائِيثُ وَهُوَ لُغَةُ الْحِجَازِ ، وَالتَّنْذِيرُ وَهُوَ لُغَةُ تَمِيمٍ ، وَقَدْ جَاءَتْ اللَّغَتَانِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
كَمَا مِثْلُ الْمَبْرَدِ هُنَا وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالسَّحَابُ الْمُسَخَّرُ : الْبَقْرَةُ : ١٦٤) • (سَحَابٌ مَرْكُومٌ -
الطُّورُ : ٤٤) • (مِنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ - يَسُ : ٨٠) • (وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تَسِيمُونَ - النُّحْلُ : ١٠)
هَذَا فِي التَّنْذِيرِ وَفِي التَّائِيثِ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَيَنْشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ - الرَّعْدُ : ١٢) •
(لِأَكْلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ فَمَا لَتَوْنَ مِنْهَا الْبَطُونُ - الْوَاقِعَةُ : ٥٢) •

انظر أمال الشجرى ج ١ ص ٨٣ ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٥٢
وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ١ ص ٨٣ ، ج ٣ ص ٣٨٠ .

• عَرَضُ الْمَبْرَدِ لِهَذَا فِي كِتَابِهِ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُ فَقَالَ :

فَأَمَّا مَا يَكُونُ لِأَجْنَاسٍ فَأَمَّا يَقَعُ وَاحِدُهُ ، مِنْ جِنْسٍ : نَحْوُ قَوْلِكَ : تَمْرَةٌ وَبُرَّةٌ وَشَعِيرَةٌ =

ألا ترى أنّ (القوم) اسم مذكّر ! وقال عزّ وجلّ : (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)^(١)
لأنّ التقدير - والله أعلم - : إنّما هو جماعة قوم نوح .

٣
٣٠٧

وذلك الجَمْع ؛ نحو : حصاة وحصَى ، وقناة وقنأ ، وشعيرة وشعير ، وكل ما/ كان مثل
هذا فهذا مجازُه .

* * *

ومن الجَمْع ما يكون اسماً للجَمْع ، ولا واحد له من لفظه ، فمجاز ذلك أن يكون مؤنثاً كالواحد
الذى يُعنى به الشئُ المؤنث ، إلّا ما كان لجماعة الآدميين ، وذلك نحو : غم ، وإبل^(٢) فإنّك
تقول في تصغيره : غنيمة ، وأبيّلة ؛ كما تقول في تصغير دار : دُويرة ، وتصغير هند : هُنيدة .
وأما ما كان من الآدميين . من ذلك فنحو : رهط . ونفر وقوم ، لا تقول في تصغير شئٍ
من ذلك إلّا كما تقول في تصغير الواحد المذكّر : قُويم ، ورُهَيْط . وتُفِير .
فإن سميت بشئٍ من جميع هذا المؤنث الذى ليس فيه علامة تأنيث ، ولا مانعٌ مما ذكرت

= وبغرة . فحق هذا اذا خرجت منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير ؛ فتقول : هو التمر ،
وهو البر ، وهو العنب ، وكذلك كل ما كان فى منهاجه . قال الله تعالى : (تنزع الناس كأنهم
أعجاز نخل منفر) فهذا لمن جعل هذه الأشياء اجناساً ، ومن جعلها محمولة على معنى الجماعة
انث ، فقال : هى السم ، وهى السعير ، وكذلك ما كان مثلها . قال الله عز وجل : (كأنهم أعجاز
نخل خاوية) وقرىء هذا الحرف على وجهين : (ان البعر تشابه علينا) فهذا قول من قال :
هو البقر ، ومن قال : هى البقر على معنى جماعة قال : (تشابه علينا) أى تشابهه ، ولهذا باب
من العربية .

وعلى معنى الجماعة جاء قول الله عز وجل : (كذبت قوم نوح المرسلين) فقال : كذبت : لانهم
جماعة . فتقديره : كذبت جماعة قوم نوح أو جماعة نوح . كل ذلك جيد ، وكذلك : (كذبت
قلهم قوم نوح المرسلين) . الورقة ١٣٢ ١٣٣٠ وكرره فى الورقة ١٤٠ .

(١) الحج : ٤٢ . وسورة ص : ١٢ . غافر : ٥ ، ٩ : ١٢ ، والقمر : ٩ . وانظر شرح الكافية
للرصى ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) قال فى كتابه المذكر والمؤنث : « الا ترى انك تقول فى تصغير غنم : غنيمة ولا واحد له ،
وفى ابل : ابله . وكذلك نخل بمنزلة هند ودعدو قدر وشمس » الورقة ١٣٧ .

وقال فى الورقة ١٣٩ : « ويقول فى باب منه آجر : هذه ابل . وهذه غنم . وهذه خيل .
لانه اسم وافع فى الاصل للجماعة من غير الآدميين . فاذا صعرت شيئاً من هذا فلب :
حبله وغنيمه وأبيله ، فتأسسه كأنث الواحد » .

وانظر المنصب الجزء الثانى ص ١٨٦ وكتاب سبويه ج ٢ ص ١٧٣ ، وشرح الكافية للرصى
ج ٢ ص ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٨١ .

رجلا - فهو مصروف في المعرفة والنكرة ، وذلك نحو : عُنوق : جَمْعُ عُنَاق (١) .
وكذلك كلُّ ما كان جَمْعَهُ لِمَوْثُتٍ أو مذكَّر ، ولم يمنع من الصرف ما يمنع الواحد فهو
مصروف إذا سميت به مذكَّرا .

فإن قال قائل : فكيف انصرف في المعرفة وأصله التانيث ؟
فإنما ذلك / لأنَّ تانيثه ليس بحقيقي ، إنما قلت : هي الجمال ، وهي الرجال على معنى
هي جماعة الرجال ، وجماعة الجمال .

ألا ترى أنَّ المؤنث والمذكَّر يخرجان إلى اسم واحد ، فتقول : هي أَيْتُق ، كما تقول :
هي الجمال ؛ فإنما تريد بها جميعا : جماعة (٢) . فأما الواحد فتانيثه وتذكيره واقعان له .

* * *

والتانيث ، والتذكير في الواحد على ضربين :
أحدهما : حقيقة ، والآخر : لفظ . فهما في ترك الصرف سواء ، لأنَّ الصرف إنما هو
للفظ . وليس في الإخبار عنهما سواء .

فأما الحقيقي فما كان في الرجل والمرأة ، وجميع الحيوان ؛ لأنك لو سميت رجلا طلحة
لخبرت عنه كما يخبر إذا كان اسمه مذكَّرا .

ولو سميت امرأة ، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكَّر لخبرت عنها كما كنت تُخبر
عنها واسمها مؤنث . وذلك نحو امرأة سميتها جعفرًا فتقول : جاءتني جعفرُ ؛ كما تقول :
جاءتني حمدة . ولا يجوز أن تقول : جاءني ؛ لأنَّ التانيث حقيقة ، / كما لا يجوز أن تقول :
جاءتني طلحة وأنت تعني رجلا .

(١) في سبويه ج ٢ ص ٢١-٢٢ : « فان قلت : ما تقول في رجل يسمى بعنوق ؟ فان
عنوقا بمزلة خروق ؛ لان هذا التانيث هو التانيث الذي يجمع به المذكر ولبس كثنائث
عناق . ولكن نابثه تانيث الذي يجمع المذكورين وهذا التانيث الذي في عنوق تانيث حادث . . »
العناق : دوبيه طولة الظهر انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ١٢٩
والانسي من اولاد المعيز .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : (فان كان سمي بجمع فد كسر علمه واحده نحو
قولك : جمال وجبال وبيوت وقيود . وما كان كذلك مما لم نسمه لم نسمه من الصرف اذا
صار اسما لمذكر الا ان يحدث فيه ما يمنع الواحد ، كقولك : علمان وفضبان وأحمرة وفنية ؛ فان
الماء والبون بعد الالف بمعنيين الصرف في المعرفة ، فهو كقولك : بقرة وتمرة وسرحان
وعنمان لان ناسب الكسير لا يعد به ، اذ كان يخرج اليه المؤنث والمذكر كقولك : بيوت
وشيوخ كقولك عنوق . فهذا جمع مؤنث . وذلك جمع مذكر فليس له تحقيق تانيث ، ألا ترى أنك
تقول : جاءت الرجال و اكدبت قبلهم قوم نوح) لانه ليس تانيث حقيقة . الورقة (١٣٧) .

والتأنيث الثاني ، والتذكير نحو قولك : يوم ، وليلة ، وبلدة ، ودار ومنزل ، فليس في هذا كثر من اللفظ .

فلو قلت : قَصُرَ لَيْلَتُكَ ، وعَمَرَ دَارُكَ لِحَاجِزٍ ؛ لِأَنَّ الدَّارَ وَالْمَنْزَلَ شَيْءٌ وَاحِدٌ . ليس في الدار حقيقة تَصْرِفُهَا عن ذلك ، وكذلك البلد والبلدة (١) . قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وقال : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) .

وقال في تأنيث الجمع : (وَقَالَتْ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) (٢) ؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ لَيْسَ عن واحد .
فإن قال : قام جواريك صلح ، ولو قال : قام جاريتك لم يَجْزِ ، وكذلك لا يَجْزِ : قام سلماتك ، وجاراتك ولكن قامت ؛ لِأَنَّ هَذَا جَمْعٌ حَقِيقٌ . لا يغيّر الواحد عن بنائه (٣) إِلَّا أن يضطرَّ شاعر كما قال :

* لَقَدْ وَكَدَ الْأَخِيْطَلُ أُمُّ سَوِّءٍ (٤) *

ولو قال في الشعر : قام جاريتك لصلح ، وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلاما ، فتقول :
نام يوم كذا وكذا جاريتك ، ولا يَجْزِ / مِثْلُ هَذَا عِنْدَنَا فِي الْكَلَامِ . وهذا الجَمْعُ إِنَّمَا هو على حدِّ التثنية . فالألف والتاء في المؤنث كالواو والنون في المذكر .

٣
٣١٠

(١) قال المبرد في المذكر والمؤنث : (اعلم أنه ما) كان مؤنثا في نفسه بحق التأنيث الذي لا يكون الا في الحيوان فكل اسم يقع عليه فحقه الا تخبر عنه الا كما يخبر عما يؤكده التأنيث لفظا ومعنى . والمذكر مما ذكرنا لا يخبر عنه الا كما يخبر عما تذكيره لفظا ومعنى ، لان الخبر عن المسمى ، وليس عن الاسم . تقول : قال الخليفة كذا ، وقال الراوية ، وجاء النسابة ، لانك تخبر عن الذات ، ولست تريد ان الاسم هو الذي جاء وقال : وتقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم اذا كان ذلك اسما لمؤنثة الذات ، وانما صلح ان تقول : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة و (واخذ الدين ظلموا الصيحة) : لانه ليس تحت ذا معنى له حقيقة التأنيث ، وكل شيء كان مؤنثا من غير الحيوان فانما تأنيثه للفظه ؛ ولك ان تذكره على معناه « الورقة (١٣٨ ، ١٣٩) .

(٢) السوأة اسم جمع عند سيبويه فال ج٢ ص ٨٩ : « وليست نسوة جمع كسر له لواحد » وانظر ص ١٤٢ منه وكذلك عند المبرد المقتضب الجزء الثاني ص ٢٩٢ ويرى أبو حيان أنها جمع تكسير للقللة لا واحد له من لفظه البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩ .

ولم أجد هذه القراءة : « وقالت نسوة » فيما رجعت اليه من كتب المراءات والتفسير .

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٦ .

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

هذا باب تسمية المؤنث

اعلم أن كل أنثى سميتها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف ، كانت فيه علامة التانيث أو لم تكن ، مذكرا كان الاسم أو مؤنثا ، وذلك نحو امرأة سميتها قدما أو قمرا أو فخذًا أو رجلا .

فإن سميتها بثلاثة أحرف أو سطها ساكن ، فكان ذلك الاسم مؤنثا أو مستعملا للتانيث خاصة ، فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم علم التانيث نحو : شاة ، فإن ذلك قد تقدم قولنا (١) فيه . وذلك نحو امرأة سميتها بشمس أو قدم ، فهذه الأسماء المؤنثة .

وأما المستعملة للتانيث فنحو : جمل ، ودعد . وهند . فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس .

فأما من صرف فقال : رأيت دعدا ، وجاءتني هند ، فيقول : خفت هذه الأسماء ؛ لأنها على أقل الأصول ، فكان / ما فيها من الخفة معادلا ثقل التانيث .

ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته ، نحو : عقرب وعناق ، موجود فيما قل عدده ؛ كما كان ما فيه علامة تانيث في الكثير العدد والقليله سواء (٢) .

٣
٣١١

(١) ص ٣٢٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « باب تسمية المؤنث .

اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحريك لا بصرف . فإن سمينه بثلاثة أحرف ، فكان الاوسط منها ساكنا ، وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالجبار ان شئت صرفه ، وان شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود .
وذلك الاسماء نحو : قدر ، وعنز . ودعد . وجمل ، ونعم ، وهند قال الشاعر فصرف ذلك ولم تصرفه :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرِيهَا دَعْدُ ، وَلَمْ تُعَدِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

فصرف ، ولم بصرف .
وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ، لأن الأشياء كلها أصلها المذكر ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والسوء نذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكنا ، كما ان النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة ، لان الأشياء انما تكون نكرة ، ثم تعرف ، فالتذكير قسلس وهو أشد تمكنا عندهم » .

فإن سميت مؤنثا باسم على هذا المثال أعجمي* ، فإنه لا اختلاف فيه أنه لا ينصرف [في المعرفة] (١) : لك نحو امرأة سميتها بخش ، أو بدل ، أو بجاز ؛ لأنه جمع مع التأنيث عجمة ، فاجتمع ه مانعان (٢) .

* * *

فإن سميت مؤنثا بمذكر على هذا الوزن عربي فإن فيه اختلافا :
فأما سيبويه والخليل والأخفش والمائزني ، فيرون أن صرفه لا يجوز ؛ لأنه أُخْرِجَ من به إلى باب يثقل صرفه ، فكان بمنزلة المعدول . وذلك نحو امرأة سميتها زيدا أو عمرا .
ويحتجون بأن مضر غير مصروفة في القرآن ؛ لأن اسمها مذكر عنيت به البلدة . وذلك
له عز وجل : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ) (٣) / فأما قوله عز وجل : (اهْبِطُوا مِصْرًا) (٤)

٣
٣١٢

= وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « مما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن لا علامة
فيه ، نحو : قدر ونمس وجمل ودعد يجوز صرفه في المعرفة والنكرة وترك الصرف
جود » .

* * *

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد رايا أن منع الصرف في الثلاثي الساكن الوسط
جود من صرفه .

والرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٤ بنسب اليهما أنهما جزما بامناع الصرف .
عبارة سيبويه : « فأنت بالخيار » وقول المبرد : « فأنت في جميع هذا بالخيار » مما يرد على الرضي
نوله .

قال الرضي : « فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف ، لكونه مؤنثا
بالوضعين اللغوي ، والعلمي ، فظهر فيه أمر التأنيث ، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه»
وانظر تعليق السيرافي على سيبويه .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فمن الاعجمية حمص ، وجسود ، وماه فلو سميت
مراه بنىء من هذه الاسماء لم تصرفها » .

وفي الكامل ج ٨ ص ٤٩ : « اذا سمى باسم اعجمي على ثلاثة أحرف لم ينصرف اذا
كان مؤنثا وان كان أوسطه ساكنا نحو جور ، وحمص وما كان مثل ذلك » وقال في المذكر
المؤنث : (واذا كان اسما لمؤنث فان كان اعجميا من هذا القبيل لم ينصرف في المعرفة ، نحو :
جور وحمص وماه وما كان نحو ذلك .

وبخس بمعنى طيب وجاز أو كاز بمعنى أرجوحة في اللسان دل بالفارسية وقد تكلمت به
لعرب وسمت المرأة فقالوا دل ففتحوه لأنهم لما يجدوا في كلامهم دلا بالكسر أخرجوه الى ما في
لامهم وهو الدل الذي هو الدلال . (٣) الرخرف : ٥١ .

(٤) البقره : ٦١ . وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله :
عز وجل - (اهبطوا مصر) انما أراد مصر بعينها » .

فليس بحجة عليه ؛ لأنه مِضْرٌ من الأمصار ، وليس مِضْرٌ بعينها . هكذا جاء في التفسير -
والله أعلم .

وأما عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب (١) ، وأبو عمر الجرمي وأحسبه قول أبي عمرو
ابن العلاء (٢) فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزا ، ويقولون :
نحن نُجيزُ صرفَ المؤنث إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرنا . وإنما أخرجناه من ثقلٍ إلى ثقلٍ ،
فالذي إحدى حالتيه حالُ خِفةٍ أحقُّ بالصرف ؛ كما أننا لو سمينا رجلا ، أو غيره من المذكر
باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف وذلك أنك لو سميت
رجلا قَدَمًا أو فَخِذاً أو عَضُدًا . لم يكن فيه إلا الصرف ؛ لخفة التذكير (٣) .

وكذلك لو سميته باسم أعجمي على ثلاثة أحرف متحركات جُمع . أو ساكنة الحرف
الأوسط . لكان مصروفا . لا يجوز إلا ذلك ؛ / لأنَّ الثلاثة أقلُّ الأصول . والتذكير أخفُّ الأبواب .

٣
٣١٣

فكلُّ مذكر بثلاثة أحرف فمصروف إلا أن تكون فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وثبة
فقد قلنا في الهاء ، أو تكون فيه زيادة فعل نحو : يَعد . ويَضَع ، أو يكون من المدول : كَعَمَر ،
وقَتَم ، أو يكون على ما لا تكون عليه الأسماء ؛ نحو : ضُرب ، وقُتل ، وقد تقدّم قولنا في هذا (٤) .

= وقراءة مصر بغير تنوين هنا من الشواذ (ابن خالويه ص ٦) .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فان سميت المؤنث بعمرو ، أو زيد لم يجز الصرف
هذا قول أبي اسحق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ، لان المؤنث أشد ملاءمة
للمؤنث ، والاصل عندهم ان يسمى المؤنث المؤنث ، كما ان نصل تسمية المذكر بالمذكر .
وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو لانه على الابنية » .
وقال المبرد في المذكر والمؤنث : « فان كان شيء من ذلك مذكر الاصل ، فأوقعنه على مؤنث .
نحو امرأة سميتها يزيد أو عمرو فان أكثر النحويين وهم سيبويه والحليل ومن كان من
قبيلهما وهو القول الفاشي الا يصرفوا شيئا من ذلك في المعرفة » .

(٢) جعل سيبويه ابا عمرو ممن يوجب منع الصرف .
(٣) المبرد ذكر القولين وبين وجهة نظر كل فريق ولم يرجح رأيا على آخر هنا .
وابن مالك وابن هشام وغيرهما ينسبون الى المبرد القول بالرأى الثاني وهو المجوز للصرف
وتركه ، والمبرد قال عن مذهب سيبويه والخليل : هو القول الفاشي في كتابه المذكر والمؤنث .
في شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٢٠ : وأما نحو زيد اسم امرأة فلدو وجهين عند
أبي زيد والجرمي والمبرد ويتعين المنع عند الخليل وسيبويه وأبي عمر ويونس وابن أبي
اسحق ..

وانظر الاشموني ج ٢ ص ٤٧٤ والهمع ج ١ ص ٢٤ والتوضيح وترجمته التصريح
ج ٢ ص ٢٢٦ .
(٤) انظر ص ٣٢٢ .

فأما ما كان من المذكر المسمى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعدا ، أوبأعجمي على هذه العلة فغير منصرف في المعرفة ؛ وذلك لأنه إنما انصرف فيما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف مما ذكرت لك ؛ لأنها الغاية في قلة العدد . فلما خرج عن ذلك الحد منعه ثقل المؤنث من الانصراف (١) .

والأعجمي المذكر يجرى مجرى المؤنث في جميع ما صُرف فيه

ألا ترى أن نوحا ولوطا اسمان أعجميان وهما مصروفان (٢) في كتاب الله عز وجل !
فأما قوله عز وجل : (وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) (٣) وقوله : (أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ) (٤)
(وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) (٥) فإن (ثمود) اسم عربي ، وإنما هو فعول من الذمذمة ، فمن جعله

٣
٣١٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث .

اعلم أن كل مذكر سميت بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف ، وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر وهو شكله والذي يلائمه ، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر ، وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي ، فمن ذلك عناف ، وعقرب ، وعقاب ، وعنكبوت . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما هود ، ونوح فتنصرف على كل حال لخفتها » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو أعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميت بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف إلا أن تكون فيه علامة التانيث ، نحو شاة وثبة ، أو يكون من باب فعل المعدول ، نحو عمر وقثم ، أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو : ضرب وقتل أو يكون في أوله زيادة ، نحو : بزن ويضع ، فإن ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة » .

(٤) هود : ٦٨ .

(٣) الفرقان : ٣٨ .

(٥) هود : ٦١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٨ : « فاما نهمودوسبا فهما مرة للقبيلتين ومرة للحيين ، وكثرتهم سواء وقال تعالى : (وعادا وثمود) . وقال تعالى : (ألا ان عادا كفروا ربهم) . وقال : (وآتينا ثمود الناقة مبصرة) . وقال : (وأما ثمود فهديناهم) . . . » .

في بعض الآيات جاء نون ثمود وترك تنوينه في السبعة .

في النشر ج ٢ ص ٢٨٩ واختلفوا في (ألا ان ثمود) في هود وفي الفرقان ، وعادا وثمود) في الفرقان وفي العنكبوت (وثمود وقد تبين لكم) وفي النجم (وثمود فما أبقى) .

فقرأ يعقوب وحمزة وحفص ثمود في الأربعة بغير تنوين (وغيرهم بالتنوين) .

واختلفوا في (الا بعدا لثمود) فقرأ الكسائي بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقون

بغير تنوين مع فتحها وانظر ص ٣٣٤ ، ص ٣٤٣ .

الاتحاف ص ٢٥٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٤٠٤ .

وغيث النفع ص ١٢٩-١٨٤ ، ١٩٨ ، ٢٥٠ وشرح الشاطبية ص ٢٢٣ .

انظر نسب ثمود في جمهرة الأنساب ٩ ، ٤٨٦ .

اسما لأب أوحى صرفه . ومن جعله اسما لقبيلة أو جماعة لم يصرفه . ومكانهم من العرب معروف ؛ فلذلك كان لهم هذا الاسم .

وعلى ذلك اسم صالح

فأما الأسماء المشتقة غير المغيرة فهي تُبين لك عن أنفسها .

* * *

واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ صرف مالا ينصرف . جاز له ذلك ؛ لأنه إنما يردُّ الأسماء إلى أصولها .

وإن اضطرَّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجْز له ذلك (١) ؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجوز اللَّحْنَ ، وإنما يحوز فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قَبْلَ دخول العلة ، نحو قولك في «رأد» إذا اضطرت إليه : هذا رأد ؛ لأنه فاعل في وزن ضارب ، فلحقه الإدغام ، كما قال :

مَهَلًا أَعَاذِلُ قَدْ حَرَبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ صَنِينُوا (٢)

لأنَّ (صنن) إنما هو صنين ، فلحقه الإدغام وذلك قوله :

* يَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلِي وَأَظْلَلِي (٣) *

/وعلى هذا قال الشاعر :

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُهُ وَلْيَرْكَبْنِي جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَسْوَارِ (٤)

ونحو ذلك .

ألا ترى أنه ما كان من ذوات الياء فإنَّ الرفع والخفض لا يدخلانه ؛ نحو : هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ ، فلما احتاج إليه الشاعر رده إلى أصله فقال :

لا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَائِي هَلْ يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهْنًا مُطَلَّبٌ (٥)

وقال الشاعر مثله :

فِيَوْمَا يُجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولٌ (٦)

فعلى هذا إجراء ما لا يجري لما وصفت لك .

(١) من مسائل الحلاف بين البصريين

وانظر الانصاف ص ٢٩٠ - ٢٩٩ ، وعيب الوليد ص ١٥٣ ، ١٨٧ والكامل ج ٣ ص ٩٢ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٤ ، والخزانة ج ١ ص ٧١ ، والروض الانف ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ ، ٢٥٣ (٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٢ .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٣ . (٥) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ .

(٦) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٤ .

هذا باب

تسمية السور والبلدان

أما قولك : هذه هودٌ ، وهذه نوحٌ ، فأنت مُخَيَّرٌ :

إن أردت هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود . فحذفت سورة على مثال ما حذفت من قوله وجلٌ : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) (١) فمصرف . تقول : هذه هودٌ ، وهذه نوحٌ .

٣
٣١٦

وإن جعلت واحدا منهما / اسما للسورة لم تصرفه في قول من رأى ألا يصرف زيدا إذا كان لامرأة . هذا في هود خاصة (٢)

وأما نوح فإنه اسم أعجمي لا ينصرف إذا كان اسما لمؤنث ، كما ذكرت لك قبل هذا (٣) .
أما يونس ، وإبراهيمُ فغير مصرفين ، للسورة جعلتهما أو للرجلين ؛ للعجمة . ويدلُّك ذلك أنك إذا قلت : هذه يونس أنك تريد : هذه سورة يونس . فحذفت ؛ كما أنك
يل : هذه الرحمن .

وأما (حاميم) فإنه اسم أعجمي لا ينصرف ، للسورة جعلته أو للحرف ؛ ولا يقع مثله في أمثلة

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٣٠ : « باب أسماء السور :

تقول : هذه هود كما نرى ، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة هود ،
عير هذا كهولك : هذه تسم كما ترى .

وان جعلت هودا اسم السورة لم تصرفها ، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمر ،
سوره بمنزلة النساء والارضين » .

(٣) في سبويه ج ٢ ص ٣٠ : « فاما نوح فبمنزلة هود . نقول : هذه نوح : إذا أردت ان
ذف سورة من قولك : هذه سورة نوح .

ومما يدل على أنك حذف سورة فولهم : هذه الرحمن ، ولا يكون هذا أبدا الا وأنت تريد:
ورة الرحمن .

وقد يجوز أن تجعل نوح اسما . بصير بمنزلة امرأة سميتها بعمر .
وان جعلت نوح اسما لها لم تصرفه » .

وفال المبرد في كتابه المدرك والمؤنث : « هذا باب أسماء السور ...
أما السور فاذا قصدت لها في أنفسها فهي مؤنثة ، لأنك تريد السورة بعينها وذلك
لك هذه هود يافى اذا جعلت (هودا) اسما للسورة ، فانما هي بمنزلة امرأة سميتها
يدا أو عمرا وقد خبرك أن المؤنث اذا سمى بمذكر ساكن الأوسط على مثال الأسماء =

العَرَب . لا يكون اسم على فاعيل . فإنما تقديره تقدير : هابيل (١) .
 وكذلك طس ، ويس فيمن جعلهما اسما ؛ كما قال لما جعله اسما للسورة :
 يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ والرَّمْحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِيمِ (٢)
 وقال الكُمَيْت :

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمِ آيَةً تَأْوَلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبٌ (٣)
 وأما فواتح السور فعلى الوقف ، لأنها حروف مُقَطَّعة ؛ فعلى / هذا تقول :
 (الْمَ ذَلِكَ) و (حَمَّ وَالكِتَابِ) ؛ لَأَنَّ حَقَّ الحروف في التهجى التقطيع (٤) ؛ كما قال :

٣
 ٣١٧

= لم ينصرف عند الخليل وسيبويه وجملة النحويين ؛ الا عيسى بن عمر ومن قال بقوله فانه
 يصرف امرأة سميتها زيدا أو عمرا .
 وكذلك تقول : هذه نوح يا فتى ، فاداجملت نوحا اسما للسورة لم تصرفها باجماع ،
 لأن نوحا اسم أعجمي ، فهو ينصرف اذا كان اسما للمذكر وما كان مثله ، ولا يصرف اسما
 لمؤنث باجماع ، لأنه تجتمع فيه العجمة والتأنيث .
 وتقول - ان أردت اسم السورة - : هذه اقتربه تفتح الف الوصل ، وتقف على الهاء ،
 لأنك أخرجتها الى الأسماء .
 فان قلت : هذه هود ، وهذه نوح تريد هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود صرفت ، لأنك
 انما أردت الاضافة الى مذكر ، فحذفه : كقوله (واسأل القرية) انما هو أهل القرية . .
 ويدلك على ما ذكرنا أنك تقول : هذه الرحمن ، أى سورة الرحمن . فعلى ما ذكرنا فاجر
 السور .
 واعلم أنك اذا سميت السورة بجملة أو حكيتها ، وحذفت المضاف أن الجملة تؤدي على
 ما كانت .

تقول : قرأت سوره اقترِب الساعة ، وقرأت سورة الحمد لله رب العالمين ، وكذلك
 ان لم تذكر سورة . . . « . الورقة (١٤٥ - ١٤٦) . وانظر باب أسماء السور في المذكر
 والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « واما حم فلا ينصرف ؛ جعله اسما للسورة أو أضفت
 اليه ، لانهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو هابيل ، وقابيل . .
 وكذلك طاسين ، وياسين .

واعلم أنه لا يجيء فى كلامهم على بناء حاميم ، وياسين .
 وان أردت فى هذا الحكاية تركته وفقا على حاله . . .

ويجوز أيضا ان يكون ياسين ، وصباداسمين غير ممنكين ، فيلزمان الفتح ، كما
 ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات ، نحو كيف وأين ، وحيث . . « .

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠-٣١ : « واما طسم فان جعله اسما لم يكن بد أن تحرك
 النون ، وتصير ميمًا كأنك وصلتها الى طاسين ، فجعلتها اسما بمنزلة دارب جرد ، وعمل بك .
 وان شئت حكيت ، وتركت السواكن على حالها .

وأما كهبعص ، والمر فلا يكن الا حكاية ، وان جعلتها بمنزلة طاسين لم يجز . . . « .

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرْفِ تَخَطُّ رَجُلًا يَبْخَطُ مُخْتَلِفٌ

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْيَفِّ (١)

فهذا مجازُ الحروف .

فَأَمَّا (نون) في قولك : قرأت نونا يا فتى ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ : إن أردت سورة نون ، وجعلته اسما للسورة - جاز فيه الصرفُ فيمن صرف هندا ، وَتَدَعُ ذلك في قول من لم يصرفها (٢) . وكذلك صاد (٣) ، وقاف .

وهذه الأسماء التي على ثلاثة أحرف أو سَطُهَا ساكن إنَّما هي بمنزلة امرأة سميتها دارا .

• • •

فَأَمَّا البلادُ فإنَّما تَأْنِيثُهَا على أسمائها ، وتذكيرها على ذلك ، تقول : هذا بلد ، وهي بلدة ، وليس بتأنيث الحقيقة ، وتذكيره كالرجل والمرأة .

فَكُلُّ مَا عَنَّيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بَلَدًا ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الرَّجُلَ فَاصْرَفَهُ .

وَكُلُّ مَا عَنَّيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بَلَدَةٍ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ ، وَصَرَفَهُ مَا يَصْرِفُ اسْمَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى أَنْ مِنْهَا مَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْمَذْهَبَيْنِ / وَالْوَجْهُ الْآخِرُ فِيهِ جَائِزٌ . وَالْأَصْلُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .
وذلك نحو : فَلَج (٤) . وَحَجْر (٥) ، وَقَبَاءُ . وَحِرَاءُ (٦) .

(١) بفتح في الجزء الأول ص ٢٣٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ : « أما نون فيجوز صرفها في قول من صرف هندا ، لأن اللون تكون أنثى فترفع وتنصب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وأما صاد فلا يحتاج إلى أن يجعله اسما أعجميا ، لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوز أن يكون اسما للسورة ، فلا تصرفه » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون إلا على التذكير ، نحو : فلاج » .
في معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ : « فلاج بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره جيم اسم بلد . . . وقيل واد » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣-٢٤ : « وأما حجر اليمامة فيذكر ، ويصرف . ومنهم من نون ، فيجريه مجرى امرأة سميت بعمره : لأن حجرا سىء مذكور سمي به المذكر » .

في معجم البلدان ج ٢ ص ٢٢١ : حجر بالفتح مدينة باليمامة وام قراها . . . وفي الروض الأنف ج ١ ص ١٤ : فلما أكل الثمر قال : إن هذا ل طعام وحجر بعصاه على موضع قصبه اليمامة ، سميت حجرا .

في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٤ « فلاج وحجر اليمامة الغالب عليهما التذكير ،
(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ . « أما قولهم : قباء ، وحجرا فقد اختلفت العرب فيهما » =

فأما المدينة . والبصرة . والكوفة . ومكة . - محرف التأنيث يمنعها .
وأما بغداد^(١) ونحوها . فالحجة تمنعها .
وعُمان^(٢) . ودمشق^(٣) فالأكثر فيهما التأنيث ؛ يُراد البلدتان والتذكير جائز ، يُراد :
البلدان .

كما أنّ واسطا^(٤) الأغلب عليه التذكير ؛ لأنّه اسم مكان وسَطَ البصرة والكوفة ، فإنّما
هو نعت سميّ به . ومن أراد البلدة لم يصرفها ؛ وجعلها كامرأة سُميت ضاريا .

= فمنهم من يذكر ؛ ويصرف وذلك أنهم جعلوها اسمين لمكانين .
ومنهم من انث ، ولم يصرف ، وجعلها اسمين لبععتين من الأرض .
وسالت الخليل فقلب : أرايت من قال : هذه بباء يا هذا كيف ينبغي له أن يقول اذا
سمى به رجلا ؟

قال : بصرفه ، وغير الصرف خطأ ، لانه ليس بمؤنث معروف في الكلام ، ولكنه مشتق
كجلاس ، وليس شئنا فد غلب عندهم علسه التأنيث كسمعاد وزينب ، ولكنه مسبق يحتمله
المذكر ، ولا ينصرف في المؤنث .. « .

في معجم البلدان ج ٤ ص ٣٠١ : « قبا (بالضم) واصله اسم بئر هناك والعه واو ومد
ويقصر ، وبصرف ولا بصرف . قال عياض : وانكر البكري فبه القصر ، ولم يحك فيه القالي
سوى المدّة . قال الخليل : هو مقصور .. « .

وقال في ج ٢ ص ٢٣٣ : « حراء (بالكسر والضم) : جبل من جبال مكة ..
ومنهم من تؤنثه ، فلا يصرفه قال جرير :

أَلَسْنَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طُرًّا وَأَعْظَمَهُمْ بَبْطُنِ حِرَاءِ نَارَا

فلا يصرفه ، لأنه ذهب به الى البلدة التي حراء بها .
وقال بعضهم : للناس فيه ثلاث لغات : يفتحون جاءه وهي مكسورة ويقصرون أله وهي
مددودة ، ويميلونها وهي لا تسوغ فيها الامالة .. « .

(١) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٧ « بغداد : تذكّر وتؤنث وفيها ثلاث لغات »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون الا على التأنيث نحو : عمان » وقال في ص ٢٨
كما ان عمان لم يقع الا اسما لمؤنث .

في الروض الانف ج ١ ص ٢٤١ : « واما عمان بضم العين وتخفيف الهم فهو باليمن
سميت بعمان بن سنان ، وهو من ولد ابراهيم »
وانظر معجم البلدان ج ٤ ص ١٥٠ .

(٣) في معجم البلدان ج ٢ ص ٤٦٣ : « دمشق الشام (بكسر اوله وفتح ثابته) هكذا
رواه الجمهور والكسر لعه فيه ، وشين معجمة وآخره قاف .. « .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « منها ما لا يكون الا على التذكير ، نحو : فلح وما وقع
صفة كواسط ، ثم صار بمنزلة زيدا وعمرو .. « .

في معجم البلدان ج ٥ ص ٣٤٧ : « فأول ما نذكر لم سميت واسطا ؟ ولم صرفت
فأما تسميتها فلانها منوسطة بين البصرة والكوفة .. « .

قال أبو حاتم : واسط التي بنجد والجزيرة يصرف ، ولا يصرف . =

ألا ترى أنَّه لَمَّا جعل حِرَاءَ اسْمًا لِبُقْعَةٍ لَمْ يَصْرِفْهُ وَقَالَ :
 سَتَعَلِّمُ أَيْنَا خَيْرٌ قَدِيمًا وَأَعْظَمُنَا بَبِطْنِ حِرَاءِ نَارَا (١) .
 فَأَصْلُ هَذَا مَا تَقْصِدُ بِهِ إِلَيْهِ .
 أَلَا تَرَى أَنََّّهُ يَقُولُ :
 مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فَهَذَا فَلَجٌ مَاءٌ رَوَاءَهُ ، وَطَرِيقٌ نَهْجٌ (٢)
 فَقَالَ : فَهَذَا ، وَلَمْ يَقُلْ : فَهَذِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ بَلَدًا .

= وأما واسط البلد المعروف بمدكر ، لأنهم أرادوا بلداً واسطاً أو مكاناً واسطاً فهو منصرف على كل حال . .

وفد يذهب به مذهب البقعة والمدينة ، فيترك صرفه ، وانشد سيبويه في ترك الصرف :

مَنْهُنَّ أَيَّامٌ صِدْقٌ قَدْ عَرَفْتَ بِهَا أَيَّامَ وَاسِطَ . وَالْأَيَّامِ مِنْ هَجْرًا

ولقائل أن يقول : لم يرد واسط هذه ، فيرجع الى ما قاله ابو حاتم . . . « .

رواية سيبويه : « أيام فارس » . ج ٢ ص ٢٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على ترك صرف حراء حملاً على معنى البقعة .

وروى صدره الجوهري ألسنا أكرم الثقلين طراً . وكذلك في المذكر والمؤنث للأنباري

ص ٢٤٩ .

وهي أيضاً في النقائص ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

والبيت لجرير وليس في ديوانه وبظهر أنه ساقط من القصيدة ص ٢٨٠-٢٨٣ .

وهي أيضاً في النقائص ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

وقال الأنباري « حراء الغالب عليه التدكير والاجراء » .

(٢) في اللسان (روى) : ماء رواء ممدود مفتوح الراء ، أى : عذب .

وانسد ابن بري لساعر : من يك ذا شك فهذا فلج . . .

هذا باب

أسماء الأحياء والقبائل

٣
٣١٩

/ فمجازُ هذا مجازُ ما ذكرنا قَبْلُ في البلدان . تقول : هذه تميمٌ ، وهذه أسدٌ ، إذا أردت هذه قبيلة تميم ، أو جماعة تميم ، فتصرف ؛ لأنك تقصدُ قَصْدَ تميم نفسه .
وكذلك لو قلت : أنا أحبُّ تميماً ، أو أنت تهجو أسداً . إذا أردت ما ذكرنا ، أو جعلت كلَّ واحد منهما اسماً للحى .
فإن جعلت شيئاً من ذلك اسماً للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قَبْلُ . تقول : هذه تميمٌ فاعلم ، وهذه عامرٌ قد أقبلت .

وعلى هذا تقول : هذه تميمُ بنتُ مرٍّ^(١) ، وإنما تريد القبيلة ، كما قال :
لولا فوارسُ تغلبِ بنتِ وائلٍ نزلَ العدوُّ عليك كلُّ مكانٍ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ : « باب أسماء القبائل . والأحياء . . .
أما ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك : هذه تميم ، وهذه بنو سلول ونحو ذلك ،
فإذا قلت : هذه تميم ، وهذه أسد ، وهذه سلول ، فأنما تريد ذلك المعنى غير أنك حذفت
المضاف تخفيفاً . . . ، ولما حذف المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف ، لأنه صار
في مكانه ، فجرى مجراه ، فصرفت تميماً ، وأسداً ، لأنك لم تجعل منهما واحداً اسماً
للقبيلة . . .
وان شئت قلت : هؤلاء تميم ، وأسد ، (مصروفتين) لأنك تقول . هؤلاء بنو أسد ،
وبنو تميم . . .
وان شئت جعلت تميماً وأسداً اسم قبيلة في الموضوعين جميعاً فلم تصرفه . . .
ومما يقوى ذلك أن بونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعتهم
يقولون : قيس بنت عيلان . . .
ومثل ذلك تغلب بنت وائل » وانظر باب ما يذكر من أسماء القبائل والأمم ، وما يجري
منهن وما لا يجري في المذكر والمؤنث للأنباري ص ٢٧٨ - ٢٨٤ .
وانظر نسب تميم بن مر في جمهرة الأنساب ص ٤٦٦-٤٦٧ ونسب قريش ص ٢٧٥-٢٩٦
والاشتقاق .
(٢) البيهقي للفرزدق من قصيدة بمدح فيها الاخلل وبهجو جربرا الدهوان ص ٨٨٢ - ٨٨٥
وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هذه تميم بنت مر إذا أردت الجماعة ، وهذه
تغلب بنت وائل كما قال الفرزدق : لولا فوارس تغلب بنته وائل . . . »
وجاء مثل ذلك في شعر تميم بن مقبل (ديوانه ص ١٠٧) .
فنحن نركننا تغلب بنته وائل كمصروبه رجلاه منعطع الظهر
إذا ما لقينا تغلب بنته وائل بكينا بأطراف الرماح على عمرو

وكما قال الله عزَّ وجلَّ : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ) (١) ؛ لأنَّ المعنى : الجماعة ، وعلى هذا (كَذَّبَتْ عَادُ) (٢) و (كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ) (٣) ؛ لأنَّه عنى القبيلة والجماعة .

* * *

فأما ما كان من هذا اسما لا يقع عليه بنو كذا ، فإنَّ التذكير فيه على وجهين :
على أن تقصد قَصْدَ الحَيِّ ، أو تَعَمِدَ للأب الذى سَمِيَ به / القبيل ، وذلك نحو : قُرَيْشُ ،
وَتَقْيِيفُ . تقول : جاء قُرَيْشُ يا فتى ، إنما تريد : حَيَّ قُرَيْشُ ، وجماعة قُرَيْشُ . فهى بمنزلة
ما قبلها إلا فيما ذكرنا من أنك لا تقول : بنو قُرَيْشُ ؛ كما تقول : بنو تميم ؛ لأنَّه اسم للجماعة (٤)
وإن كانوا إنما سُمُوا بذلك لرجل منهم .

وقد اختلف الناس فى هذه التسمية لأى معنى وقعت؟ إلا أنَّ الثبوت عندنا أنَّها إنما وقعت
لقصى بن كلاب (٥) ولذلك قال اللهبى :

(١) الشعراء : ١٠٥ .

(٢) الشعراء : ١٢٣ .

(٣) القمر : ٢٣ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « وأما أسماء الاحياء فنحو : معد ، وقريش ، وتقييف ، وكل
شئ لا يجوز لك أن تقول فيه : من بنى فلان ، ولا هؤلاء بنو فلان فأنما جعله اسم حى .
فان قلت : لم تقول : هذه تقييف ؟ فانهم انما أرادوا هذه جماعة تقييف ، او هذه جماعة من
تقييف ، ثم حذفوها ها هنا ، كما حذفوا فى تميم ، ومن قال : هؤلاء جماعة تقييف قال : هؤلاء تقييف .
وان أردت الحى ، ولم ترد الحذف قلت : هؤلاء تقييف ، كما تقول : هؤلاء قومك . والحى
حينئذ بمنزلة القوم ، وكيونونة هذه الاشياء للاحياء أكر . .
وان جعلتها اسما للقبائل فجائز حسن . . » .

وانظر ما قاله المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث فيما سياتى .

(٥) فى الروض الانف ج ١ ص ٧١ : « ورأى بن لغيره (الزبير) ان قريشا تصغير القرش
وهو حوت فى البحر يأكل حيتان البحر سميت به القبيلة أو سمى به أبو القبيلة .

ورد الزبير على ابن اسحاق فى أنها سميت قريشيا لتجمعها وانه لا يعرف قريش
الا فى بنى فهر رد لا يلزم ، لأن ابن اسحق لم يقل انهم بنو قصى خاصة وانما اراد انهم سموا
بهذا الاسم لمد جمعهم قصى وكذا قال المراد فى المعنصب : ان هذه التسمية انما وقعت لقصى
والله اعلم . . . » .

وفى شرح ادب الكاتب للجوالقى ص ١٧٢ « وقريش قيل سميت قريشا ، لتقرشها ، أى =

وَبِنَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا (١) *

وثقيف كذلك إنما هو تلقيب القبيلة أو الحي ، المقصود في ذلك أبوها قَيْبَى بن مُنْبَهٍ
ابن بكر بن هوازن (٢) .

ومن جعل هذه الأسماء واقعة على قبائل أو جماعات ، لم يصرفه ، كما قال :
غَلَبَ السَّمِيعَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا (٣)
جعله اسمًا للقبيلة ؛ كما قال الأعشى :

= لتجمعها الى مكة من حواليتها حين غلب عليها قصى بن كلاب ، قيل : سميت قریشا ، لانهم
كانوا أهل تجارة ولم يكونوا اصحاب زرع ووزع ٠٠ «
وفى الخزانة ج ١ ص ٩٨ : « وقال قوم : سميت قریشا لان فصيا قرشها ، أى : جمعها
فلذلك سمي قصى مجمعا قال الفضل بن العباس

أَبُونَا قُصَى كَانَ يُدْعَى مُجْمَعًا بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقَبَائِلَ مِنْ فُهِرٍ
ثم ذكر سبعة اقوال فى اشتقاق قریش .
وانظر المعارف ص ٣١-٣٢ والاشتقاق .
(١) رواية البيت هى :

وقُرَيْشٌ هِىَ الَّتِى تَسْكُنُ الْبَحْرَ رَ ، بِهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا
كما فى شرح أدب الكاتب للجواليقى ص ١٧٢ .

والكنساف ج ٤ ص ٢٣٥ والبحر المحيط ج ٨ ص ٥١٣ ونسبه لنبيح .
والخزانة ج ١ ص ٩٨ ونسبه الى المنسرخ بن عمرو الحميرى واللسان (قرش)
ونواهد الكساف ص ١٥٨ - ١٥٩ ، والفائق ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٢) انظر نسب ثقيف فى جمهرة الانساب ص ٢٢٦ والاشتقاق ص ٣٠١ .

(٣) استشهد به سبويه ج ٢ ص ٢٦ على منع صرف قریش حملا على معنى القبيلة ،
والصرف فيها اكثر ، لانهم قصدوا بها قصد الحى .

الساميع : جمع سمح على غير القياس .

المعضلات : السدائد . سماحة : تمييز . وكفى معدية لاثنين .

البت لعدى بن الرفاع العاملى من قصيدة فى مدح الوليد بن عبد الملك وبعض آيات هذه
القصيدة فى السمر والسعراء لابن قتيبة ص ٦٠١-٦٠٢ .

وفى مذهب الاغانى ج ٣ ص ١٠٢-١٠٣ وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٨ ، والتمام ص ٥١ ،
والمذكر والمؤنن للانبارى ص ٢٨١ .

عرض المبرد لتأنيث أسماء القبائل فى كتابه المذكر والمؤنن فعال .

واما القبائل فاعرابها على هذا المنهاج ، الا أن لك أن تصح الاسم على القبيلة فيكون مؤننا ،
وان تصعه على الحى فيكون مذكرا . ويكون فيه الاضافة كالاضافة فى السورة ، وذلك قولك :
هذه نميم (بالنون) اذا أردت قبيلة نميم ، وهذه فمس . تصرف حينئذ نميما وقيسا .

فان جعلت نميما او قسا اسما للقبيلة نفسها . كما قلت لك فى السورة قلت : هذه
نميم (غير مصروف) فاعلم . وهذه نميم بت مرويس بت عيلان ، ويصرف عيسى قيسا اذا جعله
اسما للقبيلة على ما شرحت لك .

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنَّ مَعَدَّ الْيَوْمِ مُودٍ ذَلِيلُهَا (١)

جعل (مَعَدَّ) اسما للقبيلة يدلُّك على ذلك قوله : / مُودٍ ذَلِيلُهَا .

على أنه قد يجوز أن يقول (مُودٍ ذَلِيلُهَا) - لو أراد أبا القبيلة لأنه يريد : جماعة مَعَدَّ ، ولكنَّ ترك الصرف قد أعلمك أنه يريد القبيلة ، وأنَّ ذَلِيلُهَا على ذلك جاء .

فإذا قلت : وَلَدٌ كَلَابٌ كَذَا . وولد تميمٌ كَذَا - فالنذكير والصرف لا غير ؛ لأنَّك الآن إنما تقصد الآباء (٢) . وأما قوله (٣) :

= وتقول : هذه تغلب بنت وائل . تجعل - فاب اسما للقبيلة تسميها باسم ايها . وتقول : هذه باهلة على ذلك ، لانك لست تسمى الى المراه التي ولدتهم ، كما انك اذا قلت : هذه تميم فلست تسمى الى ايهم ، وانما تريد الحي . العرب تجنبت مثل هذا لئلا يلتبس الحي بالرجل ، ولا القبيلة بالمرأة ولكن يقولون ذلك مفردا مستحسنا في كل ما يبين فيه القول ، فيقولون : هذه تميم ، لان هذا لا يلبس ، كما قال الشماخ :

وجاءت سُلَيْمٌ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالِهَا
وكما قال امرؤ القيس :

تَمِيمٌ بِنُ مَرٍّ وَأَشْيَاعُهَا وكندةٌ حولى جميعا صِيرُ

وكذلك يقولون فيما وقعت سمته على الجماعة ولم نقل فيه : بنو فلان ولكنه اسم للقبيلة او للحي ، نحو قولك : قريش وثقيف ومعد وقحطان واليمن اذا لم يرد البلدة ولا الاب ، وسيبويه يختار في جميع هذا التذكير ، ويستبعد التانيث . قال ابن الرقاع :

غلب المساميح الوليد سماحة وكنى قريش العضلات وسادها
فجعل (قريش) اسما للقبيلة ، وأنشد :

عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدَّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَّارِدِ

الورقة (١٤٦-١٤٧) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٧ على منع صرف معد .

الحصى : مثل فى كثرة العدد . المودى : الهالك .

والمعنى كما يقول لاعلم : اذا كثر عدد من حصل من الاشراف واهل الثروة لم يقل عدده ، فهلك ، ونذهب فله وذلا .

ومعد على وزن (فعل) عند سيبويه والميرد وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ ، ص ٣٤٤ .

ولم يسب البيت لعائل فى سيبويه ، وليس فى ديوان الاعشى ، وله قصيدة من بحر الشاهد

ورويه فى الديوان ص ١٧٥ - ١٧٧ ويظهر انه ساقط منها .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « فادا قلت ولد سدوس كذا وكذا ، او ولد جذام كذا وكذا ،

صرفوه » .

(٣) فى الاصل : قواك .

بَكَى الْخَزُّ مِنْ عَوْفٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَعَجَتْ عَجِيحًا مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ (١)
فإنه جعله اسماً للقبيلة .

وأما قولك : هذه رِقَاشُ يا فتى على مذهب بنى تميم ، وهذه رِقَاشُ في قول أهل الحجاز ،
فلهذا موضع سنيبته في عقب هذا الباب (٢) إن شاء الله .

ورقاش امرأة ، وأبو القبيل عمرو بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة (٣)
وكذلك سلول (٤) ، وسدوس (٥) فليس من هذا مصروفاً إلا في النكرة ، وإنما ذلك
بمنزلة باهلة (٦) ، وخندف (٧) وإن كان في باهلة علامة التأنيث .

-
- (١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٥ على منع صرف جذام على معنى القبيلة .
المطارف : جمع مطرف وهو ثوب معلم الطرف .
ورواية سيبويه : نبا الخز عن روح - ورواية التبريزي في شرح الحماسة ج ٤ ص ٩٦
كرواية المقتضب . ورواية المخصص والسمط والاختصاص وجمهرة الانساب : بكى الخز من روح .
والبيت لحميدة بنت النعمان بن بشير الانصارى او لاختها هند وكانت تزوجت روح بن
زنباع ، ثم فركته .
وانظر قصة ذلك في السمط ص ١٧٩ - ١٨٠ والاختصاص ص ١١٧ ، ص ٣٠٦ والمخصص
ج ١٧ ص ٤٠ .
ونسب الشعر الى حميدة في جمهرة انساب العرب ، وذكر قصتها ص ٣٦٤ .
(٢) عقد بابا لفعال كما سيأتى .
(٣) في نسب عدنان للمبرد ص ١٦ ومن بطون ذهل بن ثعلبة سدوس . . وبنو رقاش . .
وبنو عمرو بن شيبان بن ذهل .
وانظر جمهرة انساب العرب ص ٣١٤ - ٣١٧ ، ٣٢٣ والاشتقاق ص ٢٨٢ ، ٣٥٠ .
(٤) سلول : بفتح السين وانظر جمهرة الانساب ص ٢٧١ - ٢٣٥ .
(٥) سدوس : في جمهرة الانساب ص ٣١٧ بفتح السين وكذلك هي في جميع العرب حاشا
طبيء وحدها فانهم سدوس بالضم .
(٦) انظر نسب باهلة في الجمهرة ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .
(٧) ونسب خندف في الجمهرة ج ٤٧٩ - ٤٨٠ والاشتقاق ص ٤٢ .

هذا باب

٣
٣٢٢

تسمية الرجال / والنساء بأسماء السُّور

والأحياء والبلدان

اعلم أنك إذا سميت رجلا باسم شيء من ذلك على ثلاثة أحرف ليس فيه مانع مما قدمنا ذكره فهو مصروف وإن وقع في الأصل مؤنثا ، كما ذكرت لك في رجل يسمى هندا أو قدما أو فخذنا .

فإن سُمي بشيء على أربعة أحرف أو أكثر ، وكان عربيا مذكرا ، فهو مصروف . وإن كان أعجميا أو مؤنثا لم ينصرف . وذلك قولك في رجل يسمى حاميم : هذا حاميمٌ مقبلا ؛ لأنه أعجمي على ما وصفت لك . فإن سمّيته صالحا أو شعيبا ، وذلك الاسم اسمٌ لسورة - انصرف ، لأنه في الأصل مذكر ، وإن علّفته على مؤنث فإنما ذلك بمنزلة غزال وسحاب ، سميت بواحد منهما امرأة ، ثم سميت بذلك الاسم رجلا فإنما ترده إلى أصله .

وإنما ذكرنا أن هندا ودعدا وجُمُلا أسماء مؤنثة ؛ لأنها وقعت مشتقة للتأنيث ، فكانت بمنزلة ما أصله التأنيث / إذ كان المؤنث المختص بها .

٣
٣٢٣

ومن ثم لا يُصرف عند أكثر النحويين (أسماء) بن خارجة ؛ لأنَّ (أسماء) قد اختصَّ به النساء حتى كأن لم يكن جمعا قط .^(١) ، والأجود فيه الصرف وإن ترك إلى حالته التي كان فيها

(١) في شرح الشافية للرضي ج ٣ ص ٧٩ « و (أسماء) اسم امرأة فعلاء من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ، لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع » .

وأسماء عند سيبويه (فعلاء) ، لأنه ذكرها في الترخيم مع ما في آخره زيادتان كعثمان ، ومروان قال في ج ٢ ص ٣٣٧ « وفي مروان يامرو وفي أسماء يا اسم أقبلي » .

وقال الاعلم : أسماء عند سيبويه فعلاء ، لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدنا معا ، فجلدنا في الترخيم ، ولا نعرف في الكلام أسما بهذا التأليف ، فتكون أسماء فعلاء منه . والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم ، فسمى به .

وقد رجح أبو بكر بن السراج مذهب سيبويه انظر اللسان (وسم) وعلى مذهب المبرد يصرف أسماء اسم رجل ، وعلى مذهب سيبويه يمنع الصرف معرفة وتكرة .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وكان لا يصرف رجلا اسمه أسماء لكثرة تسمية النساء به . فهذا قياس ذلك ، والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها ، فتصرف أسماء اسم رجل ، لأنه جمع اسم » .

جَمْعًا لِلإسْمِ ، وعلى ذلك صرف هؤلاء النَحْوِيُّونَ ذِرَاعًا اسْمَ رَجُلٍ ، لكثرة تسمية الرجال به ،
وأنَّهُ وصف للمذكَّر في قولك : هذا حائطٌ . ذِرَاعٌ ، والأجود ألا يصرف اسمَ رَجُلٍ ؛ لأنَّ الذراع
في الأصل مؤنثة (١) .

* * *

فإن سُمِّيَت السورة أو الرجل أو غير ذلك بفعل ، أُجْرِيَتْهُ مُجْرَى الأَسْمَاءِ ، وذلك أَنَّكَ
تقول إذا أضفت إلى (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ) : قرأت سورة إقْتَرَبَتْ ؛ لأنَّكَ إذا
سُمِّيَتْ بِفِعْلٍ فِيهِ تَاءٌ تَأْنِيثٌ صَارَتْ فِي الْوَقْفِ هَاءً ؛ لِأَنَّكَ نَقَلْتَهُ إِلَى اسْمٍ ، فصار آخره كآخر
حمدة ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُدْرَجٌ بِالتَّاءِ ، والتاءُ علامة التأنيث ، ولإنَّما تُبَدَّلُ مِنْهَا فِي الْوَقْفِ هَاءٌ ،
وتقطع ألف الوصل ؛ / كما أَنَّكَ لو سُمِّيَتْ رَجُلًا بِقَوْلِكَ : (اضْرِبْ) فِي الأَمْرِ قَطَعْتَ الألفَ حَتَّى
تصير كالألفات الأسماء فتقول : هذا إضْرِبُ قد جاء ، فتصيرُه بِمَنْزِلَةِ إِثْمِدٍ . فعلى هذا قلت :
هذه سورة إقْتَرَبَتْ (٢) فإن وصلت قلت : هذه سورة اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ، لِأَنَّهَا الآنَ فِعْلٌ رَفَعْتَ بِهَا

٣
٣٢٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وسأله عن ذراع ، فقال : ذراع أكثر تسميتهم به الذكر ،
ونمكن في الذكر ، وصار من أسمائه خاصة عندهم .
ومع هذا أنهم يصفون به الذكر ، فيقولون : هذا نوب ذراع ، فقد تمكن هذا الاسم في الذكر »
وانظر ص ٢١ منه .
قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « فأما الذراع والكرع فأمرهما بين في أشعارهم
وسائر كلامهم . يقولون : هذا الثوب سبع في ثمانية . يريدون سبع أذرع في ثمانية اشبار .
والكرع من الحرة ما سال منها فنقدم . قال الأنصاري :

أَضَحَّتْ كُرَاعُ العَمِيمِ مُوحِشَةً بعد الذي قد مضى من الحِجَبِ

وقال آخر :

فَطَلَّتْ تَكُوسٌ عَلَى أَكْرَعٍ ثَلَاثٌ وَكَانَ لَهَا أَرْبَعٌ

وذكر سيبويه واتبه قوم كثير أنه لو سمي رجلا ذراعاً لصرفه في المعرفة ، وحججه
أنه قال : كثرت تسمية الرجال به ، فكانه اسم صبيغ للمذكر ، قال : وبعضهم يصرف كراعاً ،
وترك الصرف فيه أجود ، لأنه لم يكر التسمية به ، وقد سموا به . فمن صرفه فالحجة فيه
من باب الحجة في ذراع . . والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها فتصرف أسماء
اسم رجل ، لأنه جمع اسم ، والا تصرف ذراعاً ولا كراعاً في المعرفة » .

الورقه (١٣٨) وفي المذكر والمؤنث للأنباري ص ٣٦ : « وقال الفراء . قال الكسائي :
أنه وجدته مجرى في كل اللغات إذا سمي به رجلاً ، وقال . شبه بالمصدر لكثرة ما تقول العرب :
ررعت النوب ذراعين وذراعاً . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ وإذا أردت أن تجعل (اقْتَرَبَتْ) اسماً قطعت الألف ، كما
قطعت ألف (اضرب) حين سميت به الرجل حتى يصير بمنزلة نظائره من الأسماء ، نحو :
اسع . وانظر ص ٤ منه .

وقال في ص ١٣ ولو سمي رجلاً (ضربت) قلت : هذا ضربه لا تحرك ما قبل هذه =

الساعة ، وسميت بهما جميعا ؛ كما أنك لو سميت رجلا : قام زيدٌ لقلت : هذا قامَ زيدٌ ؛
لأنك سميت بفعل وفاعل .

ولهذا موضع^(١) نذكره فيه على حدته إن شاء الله .

= التاء ، فتوالى أربع حركات ، وليس هذا في الاسماء ، فتجعلها هاء وتحملها على ما فيه
• هاء التانيث وانظر ص ٨ وانظر تعليق ٣ من ص ٣٥٥ .
• (١) عند بابا لما يحكى ص ٣٥٠-٣٥٢ الجزء الرابع .

هذا باب

ما كان من الأسماء المعدولة

على (فَعَالٍ)

اعلم أن الأسماء [التي] تكون على هذا الوزن على خمسة أضرب: فأربعة منها معدولة .
وصرب على وجهه

فذلك الضرب هو ما كان مذكراً ، أو مؤنثاً غير مشتق ، ويجمع ذلك أن تكون مما أصله
النكرة .

فأما المذكر فنحو قولك : رِيَاب ، وسحاب ، وجَمال .

وأما المؤنث / فنحو قولك : عَنَاق ، وَأَتَان ، وصَنَاع .

فما كان من هذا مذكراً فمصرف إذا سميت به رجلاً ، أو غيره من المذكر .

وما كان منه مؤنثاً فغير مصرف في المعرفة ، ومصرف في النكرة ، المذكر كان أو المؤنث .

وأما ما كان معدولاً فمَجْرَاهُ وَاحِدٌ فِي الْعَدْلِ وَإِنْ اختلفت أنواعه .

فمن ذلك ما يقع في معنى الفِعْلِ نحو قولك : حذارِ يا فتى ، ونظارِ يا فتى ، ومعناه : احذر .

وانظر . فهذا نوع .

ومنه ما يقع في موضع المصدر نحو قولك : الخيل تَعْدُو بِدَادٍ يا فتى ومعناه : بِدَادًا . ومثله :

لامسأسِ يا فتى ، أَى : لا مُمَاسَّة . فهذا نوع ثان .

وتكون صفة غالبية حالة محل الاسم ؛ كتسميتهم المنيّة حَلَاقِي يا فتى فهذا نوع ثالث .

والنوع الرابع ما كان معدولاً للنساء ؛ نحو : حَدَامٍ وَقَطَامٍ ، إِلَّا أَنَّ جَمَلَةَ هَذَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ

من هذه الأنواع الأربعة إِلَّا مؤنثة معرفة . فأما ما لم يكن كذلك فغير داخل في هذا الباب .

ونحن بادئون في تفسيره / نوعاً نوعاً .

أما ما كان في معنى الأمر فإنما كان حقّه أن يكون موقوفاً ؛ لأنّه معدول عن مصدر فِعْلٍ

موقوف موضوع في موضعه ، فإنما مجازُهُ مَجَازُ المَصَادِر ، إِلَّا أَنَّهَا المَصَادِرُ الَّتِي يُؤَمَّرُ بِهَا (١) ؛ نحو :

(١) عن أى شيء عدل فعال في الأمر ؟

ظاهر كلام المبرد هنا أنه معدول عن مصدر يدل على الأمر ، وكلامه في الكامل ج ٤

ص ٢٠٦ يشهد لذلك أيضاً قال :

ضَرْبًا زِيدًا ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) (١) إِلَّا أَنْ
المصدر مقدرٌ مؤنثًا علمًا لهذا المعنى : وذلك نحو قوله :

* تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا (٢) *

إِنَّمَا المعنى : اتركها إِلَّا أَنَّهُ اسم مؤنثٌ موقوف الآخر محرَّكٌ بالكسر ، لالتقاء الساكنين ؛
وحركته الكسر لما أذكره لك إن شاء الله ، ومن ذلك قوله :

= « نحو نزال يا فتى ومعناه : انزل ، وكذلك تراك زيدا ، أى : اتركه فهما معدولان عن
المتاركة ، والمنازلة » *

وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن لفظ فعل الأمر قال ج ٢ ص ٣٧ : « فالحد فى جميع
هذا افعال ، ولكنه معدول عن حده ٠٠ »

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٧١ - ٧٢ : « واعلم أن مذهب النحاة أن فعال هذه
معدولة عن الأمر الفعلى للمبالغة ، وهذه الصيغة للمبالغة فى الأمر كفعال وفعال مبالغة فاعل ٠٠
والذى أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والأصل
فى كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذًا من استقراء كلامهم ٠ فكيف خرج الفعل
بالمعدل من الفعلية الى الاسمية ؟ ٠٠٠ »

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ « كنزال ، ونظار ، ومناع ، وحذار ، وتراك ، ودراك
هذه معدولة عن انزل ، وانظر ، وامنع واحذر ، واترك ، وادرك » *

(١) سورة محمد عليه السلام : ٤ *

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ١٣٧ على أن (تراك) اسم فعل أمر
منعد ، كما استشهد به المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على ذلك أيضا ٠

وتمامه : ألا ترى الموت لدى أوراكها

كانوا فى الجاهلية اذا غنموا الغنيمة ، فلجقها أربابها قالوا للسابقين :

تراكها من ابل تراكها ، أى : خلوا عنها ، فيقول السابقون :

أما ترى الموت على أوراكها ، أى ماخيرها : أى انا نحيمها وبعضهم يقول :

مناعها من ابل مناعها *

فيجاب بقولهم : أما ترى الموت لدى أربابها ٠ يعنون أفناءها *

وقال يعقوب بن السكيت : أغير على ابل قوم من العرب ، فلحن أصحاب الابل ، فجعلوا لا

يدنو منهم أحد الا فلوله ، فقال الذين آغاروا على الابل :

تراكها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أربابها

فقال أصحاب الابل :

مناعها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أربابها

ولا بن الشجرى تفسير آخر انظره فى أمالته ج ٢ ص ١١١ *

ونسب البيت الى طفيل بن يزيد الحارثى انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ والضمير فى تراكها

معسر بالتمييز المجرور بمن بعده *

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبْلِ مَنَاعِيهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا (١)

وقال آخر :

* حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ (٢) *

وقال آخر :

* نَظَارَكِي أَرْكَبُهُ نَظَارٍ (٣) *

ويدلُّك على تَأْنِيثِهِ قَوْلُ زُهَيْرٍ :

وَلَنِنَعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَكُجَّ فِي الذُّعْرِ (٤)

(١) استشهد به سيبويه أيضا لما مر ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ٣٦

الأرباع : جمع ربع وهو ولد الناقة الذي نلده في الربيع . وأولاد الإبل تتبعها ، ويجوز أن يريد بالأرباع جمع ربع وهو المنزل يعني : اقتتلوا في المواضع التي فيها الإبل انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١١١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٣٧ على أن حذار اسم فعل أمر .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ .

والمعنى : احذروا من رماحنا عند اللقاء .

ونسب البيت إلى أبي النجم سيبويه والأعلم وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ١١٠ ، ومجالس

تعلم ص ٥٦١ وبعده :

حتى يصبر الليل كالنهار أو تجعلوا دونكم وبار

ونسب في اللسان (حذر) إلى أبي النجم وذكر بعده :

وهو في معجم المفاتيح ج ٢ ص ٣٧ غير منسوب .

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ٢ ص ٣٧ وكذلك المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ .
وروايه المقتضب والكامل : أركبه بهاء الغائب وروايه سيبويه : أركبها وكذلك في المخصص

٦٣/١٧ .

والبيت لرؤبة وليس في ديوانه .

ومن نسب الشعر في الكامل جعل هذا لأبي النجم وذلك لرؤبة .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ١١٠ : أراد بقوله : نظار أنظر بفتح الهمزة وكسر الظاء ،

ولس من نظر العين ، وإنما المراد به الانتظار .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٧ نم قال : وحرك آخره ، لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ،

وحرك بالكسر ، لأن الكسر مما يؤنث به تقول : انك ذاهبه ، وأنت ذاهبه ، وتقول : هاتي هذا

للجارية ، وتقول : هني أمه الله ، واضربي إذا أردت المؤنث وإنما الكسرة من الياء .

كذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٤٠٦ على تأنيث فعال المعدول .

جعل لابس الدرع حسوا لها ، لاشتمالها عليه ، كما يشتمل الإناث على ما فبه وهو العاهل

في إذا ، لأنه بمعنى لابس ، وقيل : متعلق بتعملها فيه من معنى البناء .

ومعنى دعاء الأبطال بعضهم بعضا بنزال : أن الحرب إذا اشتدت بهم ، وتزاحموا ، فلم

يمكنهم المطاعن بالرماح تداعسوا بالنزول عن الخبل والتضارب بالسيوف .

ومعنى ليج في الذعر . تنابح الناس في الفزع وهو من اللجاج ، وهو النماذي فيه .

/ فقال : دُعَيْتُ . وقال زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنَّ سَيِّفِي كَرِيهَةٌ كَلَّمَا دُعَيْتَ نَزَالِ (١)

وأما ما كان اسماً لمصدر غير مأمور به فنحو قوله :

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرِبَةً وَالْخَيْلُ تَعْتُو بِالصَّعِيدِ بَدَادِ (٢)

وقرأ القراء : (فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مَسَاسَ (٣))

= والبیت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان وهي في ديوانه ص ٨٦ - ٩٥ ، ومختارات ابن الشجري ج ٢ ص ٩ - ١٠

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤ - ٦٥ وشواهد الشافية ص ٢٣٠ وأمالي الشجري ج ٢ ص ١١١ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٥٠ ، واصلاح المنطق ص ٣٣٦ .

(١) استشهد به في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على تانيث (نزال) ، كما ذكره مع بيت آخر في ج ٣ ص ٩ .

ويريد أبناء سلامة بن سعد بن مالك من بني أسد وكان زيد يكثر الاغارة عليهم وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ١١١ والشعر لزيد الخيل وجاء تانيث (نزال) أيضا في قول الشاعر :

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامَ فَلَمْ تُضِعْهُ غَدَاةَ الرَّوْعِ إِذْ دُعَيْتُ نَزَالِ

يريد فرسا آثرها على عياله ونفسه ، فوجدته فيها يوم الروع ، أي أعطته قوة ونشاطا بما أعطها وآثرها .

وانظر شرح الأنباري للمفضليات ص ٣٤٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٩ على أن (بداد) مصدر معدول مؤنث ، وقال الأعمى : (بداد) اسم للتبديد معدول عن مؤنث كأنه سمي التبديد بدة ، ثم عدلها الى بداد .

وفى ابن يعيش ج ٤ ص ٥٤ ، أي : بددا بمعنى متبذدة فهو مصدر في معنى اسم الفاعل كقولهم : عدل بمعنى عادل .

واستشهد به الرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبذدة ، أي : متفرقة فهو حال .

قال البغدادي في الخزانة : وصنيع الشارح أحسن فإن الحال نادر وقوعها معرفة .

المحلق (بتسديد اللام المنفوحة) سمة ابل بنى زراة .

وقال ابن السيد : المحلق : ابل موسومة بالحلق على وجهها .

وقال ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١١٣ : أي من لبن النعم الذي عليه وسوم كأمانال الحلق

الصعبد : وجه الأرض ، وروى بالصفاح بالكسر : موضع .

ونسب البيت في سيبويه للنسابة الجعدي .

ونسبه الأعمى للجعدي بم فال : وروى لابن الخرع .

وقال البغدادي « عوف بن الخرع (بفتح الخاء وكسر الراء) شاعر جاهلي وهو عوف بن

عطية بن الخرع . . . وله ديوان صفيير وهو عندي » .

وانظر قصه هذا الشعر في الخزانة ج ٣ ص ٨٠ - ٨٣ .

واللسان (بدد ، وحلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٣) في البحر المحیط ج ٦ ص ٢٧٥ : قرأ الجمهور لا مساس بفتح السين والميم المكسورة . ومساس مصدر ماس كفمال من فائل ، وهو منفى بلا التي لنفى الجنس ، وهو نفى أربد به النهي ، أي : لا تمسني ، ولا أمسك .

فإن قال قائل : ما بالناس لا نجد أكثر المصادر إلا مُدَكَّرًا . وهذا إما هو معدول عما لا نجد التانيث في لفظه .

قيل له : قد وجدتم في المصادر مؤنثا كثيرا ، كقولك : أردت إرادة ، واستخرت استخارة ؛ وقاتلت مقاتلة .

* * *

وكل مصدر تريد به المرة الواحدة فلا بد من دخول الهاء فيه ، نحو : جلست جلسة واحدة وركبت ركبة ، وإنما هذا معدول عن مصدر مؤنث كنحو ما ذكرت لك .
والدليل على ذلك أن المذكر من المصادر ، وغيرها الذي هو على هذا الوزن مصروف مُتصَرِّفٌ ؛
نحو : ذهبت ذهابا ، ولقيته لقاءً / وأنه لما أراد المكسور قال : دُعِيْتُ نَزَالِ .

٣
٣٢٨

* * *

وأما ما كان تعتا غالبا فمنه قوله :

لَحِقَتْ حَلَاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرَبَ الرِّقَابِ ، وَلَا يَهْمُ الْمَغْمُ (٢)
يريد : المنية ؛ كما قال مُهَلِّهُلُ :

= وفرا الحسن ، وأبو حيوة وابن أبي عبيدة وفعنب بفتح الميم وكسر السين ، فقال صاحب اللوامح هو على صورة نزال ، ونظار من أسماء الأفعال بمعنى انزل ، وانظر ، فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف ، ولا تدخل عليها (لا) المافية التي تنصب المكورات ، نحو : لا مال لك لكنه فيه نفى الفعل فتقديره : لا يكن منك مساس ، ولا أقول مساس ومعناه : النهى .
وظاهر هذا أن مساس اسم فعل .

وقال الزمخشري : لا مساس بوزن فجار .. وهي أعلام للمسح ..

وقال ابن عطية . هو معدول عن المصدر كفجار ونحوه .

وهذه القراءة من السواذ انظر ابن خالويه ص ٨٩ .

(١) وقال سيبويه ج ٢ ص ٣٩ « بقول العرب . أنت لا مساس ومعناه : لا تمسني ، ولا أمسك ، فهذا معدول عن مؤنث وأن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه بداد وأخوانها ونحو ذا في كلامهم .

ألا يراهم قالوا . ملامح ومنسابة وليال ، محاء جمعه . على حد ما لم يستعمل في الكلام . لا يقولون ماصحه ولا لملاذ ونحو ذا كبير .

وفي الاصل للمفضض : في التانيث .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن (حلاق) معدولة عن الوصف وهو الحالقة . قال : وإنما يربد بذلك المنية ، لأنها تحلق

وقال المراد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ . ومنها أن يكون صفة عالية تحل محل الاسم ، نحو قولهم للضيع : جعار يا فتى وللمنية : حلاق يا فتى ، لأنها حالقة ، والدليل على التانيث بعد ما ذكرنا قوله . لحقت حلاق ..

وفي أمالي السجري ج ٢ ص ١١٤ . الأكساء جمع كساء . وهو آخر الشيء وعقبه =

مَا أَرْجَى الْعَيْشَ بَعْدَ نَدَائِهِ كَلَّهُمْ قَدْ سُقُوا بِكَأْسِ حَلَاقٍ (١)
وإنما هذا نعت غالب نظير قوله :

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيِّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ صَفِيحٌ مِنْ تُرَابٍ مُنْضَبٍ (٢)
وإنما النابغة نعت في الأصل ، ولكنّه غلب حتّى صار اسما

* * *

وأما ما كان اسما علما نحو : حَذَام ، وَقَطَام ، وَرَقَائِش - فَإِنَّ الْعَرَبَ تَخْتَلِفُ فِيهِ :
فَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ (٣) فَيُجْرُونَ مُجْرَى مَا ذَكَرْنَا قَبْلُ ؛ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ مَعْدُولٌ . وَإِنَّمَا أَضْلُهُ
حَازِمَةٌ ، وَرَاقِشَةٌ ، وَقَاطِمَةٌ .
ففعالٍ في المؤنث نظير (فعل) في المدكر .

-
- ولا يهم المغنم : أراد أنهم انما قصدوا الأنفس دون الأموال .
• وضرب الرقاب . من إضافة المصدر الى المفعول .
• ونسب البيت ابن بربى للاخزم بن قارب الطائى .
• وقيل : هو للمقعد بن عمرو ، انظر اللسان (حلق) .
• وابن يعيش ج ٤ ص ٥٩ والمخصص ج ١٧ ص ٦٤
 - (١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٨ على أن حلاق معدول عن حالقة .
وفي أمالي النجوى ج ٢ ص ١١٤ « الحالفة نعت غسالب ، أى : غلب على الاسمية ،
فاختص بالنية » .
والبيت للمهلل بن ربيعة من قصيدة ذكرها العينى ج ٤ ص ٢١٢ وذكر قصتها وهو فى
اللسان (حلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .
 - (٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على أن النابغة اسم علم لم يفسد به فسد الصفة
العالية ، فنلزمه الالف واللام ، واما فسد الاعلام المحصنه ، نحو : زيد وعمرو .
ورواية العجز فى سيبويه : عليه تراب من صفيح موضع .
وفال الأعلام : ويروى : عله صفيح من تراب وجندل .
يصف موت النابغة الجعدى ودفنه بالرمل ووضع التراب والحجارة عليه .
والصفيح : الحجارة العريضة .
 - والبيت غير منسوب وانظر اللسان (نبغ) وروايته كرواية سيبويه ورواية أمالي النجوى
ج ٢ ص ١١٤ . كرواية المنضب .
 - والصحيح أن البيت من قصيدة عبينة لمسكين الدارمى ذكرها البعداى فى الحزانة ج ٢
ص ١١٦ - ١١٧ وسبأى منها بيت آخر ذكره المبرد فى المصنوب والكمال وجعل فافيه
داله أيضا .
 - (٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٠ « وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث ، ورأوا ذلك البناء
على حاله لم يفسروه ، لأن البناء واحد ، وهوها هنا اسم لمؤنث ، كما كان ثم اسما لمؤنث
وهوها هنا معرفة ، كما كان ثم . ومن كلامهم أن يشبهوا النسيء بالنسيء وان لم يكن مثله فى
جمع الأشياء » .
وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٠٩ - ٢١١ .

ألا ترى أنك تقول للرجل : يا مُسْتَقُ . يا لُكْعُ ، وللمرأة : يا فَسَاقِي . يالكاع . فلما كان
المذكر معدولا عما ينصرف عُدِلَ إلى ما لا ينصرف .

ولما كان المؤنث معدولا / عما لا ينصرف عُدِلَ إلى ما لا يُعرب ؛ لأنه ليس بعد ما لا ينصرف
إذ كان ناقصا منه التنوينُ إلا ما يَنْزِعُ منه الإعراب^(١) ؛ لأنَّ الحركة والتنوين حَقُّ الأسماء ،
فإذا أذهب العَدْلُ التنوينَ لعلَّه أذهبَ الحركةَ لعلتين .

واختير له الكسر ؛ لأنه كان معدولا عما فيه علامة التانيث ، فعُدِلَ إلى ما فيه تلك العلامة ؛
لأنَّ الكسر من علامات التانيث . ألا ترى أنك تقول للهوئث : إنَّكِ فاعلة ، وأنتِ فعاتٍ ،
وأنتِ تفعلين ؛ لأنَّ الكسرة من نوع الياء ؛ فلذلك ألزمتها الكسرة^(٢) .

فإن نكَّرت شيئا من هذا أعربتة وصرفتة ، فقامت : رأيت قِطامَ . وقِطامًا أُخري^(٣) .
ولو سمَّيت به مذكرا أعربتة ولم تصرفه ؛ لأنَّك لا تصرف المذكر إذا سمَّيته بمؤنث على
أربعة فصاعدا^(٤) فإنَّما هو بمنزلة رحل سمَّيته عَقْرَبًا . وعَنَاقًا . تقول : هذا حَدَامٌ قد جاء ،
وقِطامٌ يا فتى ، وهذا حَدَامٌ آخر .

وإنَّما فعلت ذلك ؛ لأنه لم يلزم الكسر للتانيث ، ولو كان للتانيث لكان هذا في عقرب
وعَنَاق ، ولكنَّه للمعنى ، فإذا نقلته إلى المذكر زال المانع منه ، / وجري مجرِّي مؤنث سمَّيت به
مذكرا بما لم يُعَدَل .

(١) مما انفرد به المبرد في أسباب البناء قوله : ليس وراء منع الصرف الا البناء ، فتسوال
احال بوجب البناء عنده . وقد رد عليه ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ١١٥ والرضي في
شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤ . وابن جني في الحصائص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) انظر تعليق رقم ٤ من ص ٣٧٠ والكامل ج ٤ ص ٢٠٦ .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « وادا كان جميع هذا نكرة انصرف ، كما ينصرف عمر في
النكرة ، لان هذا لا يجيء معدولا عن نكرة » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « واعلم ان جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فعال ما كان
مه بالراء وغير ذلك اذا كان شئ منه اسما لمذكر لم ينجر ابدا ، وكان المذكر في هذا بمنزله
اذا سمى بعناق ، لان هذا البناء لا يجيء معدولا عن مذكر ، فينسبه به . تقول : هذا حدام
ورابت حدام فبل ، ومررت بحضام فبل . سمعت ذلك ممن يونق بعلمه .
ومن العرب من يصرف رفاش ، وغلاب فاذا سمى به مذكرا لا يفسعه على التانيث بل
يجعله اسما مذكرا كأنه سمى رجلا بصباح » .
وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١١ .

وأما بنو تميم (١) فلا يكسرون اسم امرأة . ولكنهم يُجرونه مُجرى غيره . من المؤنث ؛ لأنهم لا يذهبون به إلى العَدْل . والدليل على ذلك أنهم إذا أرادوا العَدْل قالوا : يافساقِ أقبلي ويا خبثِ أقبلي . لأنَّ هذا لا يكون إلا معدولا .

* * *

وما كان في آخره راءٌ من هذا الباب فإنَّ بنى تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز . وذلك أنهم يريدون إجنّاح الألف . ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة (٢) وهذا مبينٌ في باب الإمالة . فتقول للضَّبُع : هذه جَعارٍ فاعلم . وإنما جَعارٍ نعتٌ غالب . فصار اسما للضَّبُع . فمن ذلك قوله :

فقلتُ لها عَيْثِي جَعارٍ وجَرِّري بِلَحْمِ امرئٍ لم يَشْهَدِ اليَوْمَ ناصِرُهُ (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ « فان بنى تميم ترفعه وتنصبه ، وتجريه مجرى اسم لا يتصرف ، وهو الفياس ، لان هذا لم يكن اسما علما ، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعال محدودا عنه وذلك الفعل (افعل) لان فعال لا يتغير عن الكسر ، كما أن افعل لا يتغير عن حالة واحدة ، فاذا جعلت (افعل) اسما للرجل أو امرأة تغير ، وصار في الاسماء فينبقى لفعال النى هي معدولة عن افعل أن يكون بمنزلة بل هي أقوى ، وذلك أن (فعال) اسم للفعل ، فاذا نقلته الى الاسم نقلته الى شيء هو مثله والفعل اذا نقله الى الاسم نقلته الى شيء هو منه أبعد . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ « فأما ما كان آخره راء فان أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ، كما انفقوا في يرى . والحجازية هي اللفظة الأولى الفسدى ، فزعم الخليل أن اجنّاح الألف أخف عليهم يعنى الامالة لتكون العمل من وجه واحد ، فكرهوا ترك الخفة ، وعلموا أنهم ان كسروا الراء وصلوا الى ذلك وأنهم ان رفعوا لم وصلوا » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن جعار اسم للضبوع المعدول عن الجاعرة . وفي أمالي السجري ج ٢ ص ١١٣ (جعار) اسم لها خاصة مأخوذ من الجعسر وهو ذو بطنها وبطن الذئب والكلب ، وخصوما بهذا الاسم دونها لكثرة جعرها . وفي مفاييس اللغة ج ١ ص ٤٦٣ (جعر) الجبم والعين والراء أصلان . فالاول ذو البطن . ومعنى « عيني » أفسسدى ، وأحييت : أشد العساد ، وفي اللسان : يقال للضبوع : تيسى أو عيشي .

وهو يضرب مثلا لمن ظفر به عدوه ، ولم يكن يطمع فيه قبل ونسب البيت في سيبويه الى النسابة الجعدى وكذلك نسبه الأعلام والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

ويقول الشيخ الشنفيطى : الصواب ان قائله أبو صالح عبد الله بن خازم الصحابى . وهو في اللسان (جعر) غير منسوب .

ومنهم من يُجرى الراء مُجرى غيرها ، ويمضى على قياسه الأول (١) . فمن ذلك قوله :

ومرّ دهرٌ على وبارٍ فهلكت عنوةً وبارٌ (٢)

والقوافي مرفوعة .

* * *

ومن المعدول : أخر . وسحر . وعذلهما / مختلف .

٣
٣٣١

فأما (أخر) فلولا العذل اصرفت ؛ لأنها جمع أُخري . فإنما هي بمنزلة الظلم ، والنقب ، والحفر ، ومثلها ثما هو على وزنها : الكبرى والكبرى . والصغرى والصغر . فباب فُعَلَى في الجمع كباب فُعَلَة نحو : الظلمة والظلم ، والعُرْفَة والغُرْف .
وإنما استويا في الجمع ؛ لاستواء الوزن . وأن آخر كل واحد منهما علامة التانيث . فإنما عدلت أخر عن الألف واللام من حيث أذكره لك :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « وقد بحوز أن نرفع ونصب ما كان في آخره الراء » .
(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٤١ على منع صرف وبار عند بنى تميم في المختوم بالراء .

البيت للاعسى وهو من بنى قيس ومنزله باليمامة وبها بنو تميم .
قال الأعمش : وبار : اسم أمة قديمة من العرب اماريه هلكت وانقطعت كهلاك عاد وثمود وقال ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ١١٥ : وبار : اسم اقليم تسكنه الجن مسخ أهله وقال ابن يعينس ج ٤ ص ٦٥ وبار : موضع
وقال السهيلي في الروض الألف ج ١ ص ١٤ وبار : أمة هلكت في الرمل . .
ونظر معجم البلدان ج ٥ ص ٣٥٦ - ٣٥٨ واللسان (وبار) وجمهرة أنساب العرب ص ٤٦٢ .

وفي العيني ج ٤ ص ٣٥٩ « جمع فيه بين اللغتين :
احدهما هي البناء على الكسر وذلك في قوله : على وبار
والأخرى هي الاعراب كاعراب ما لا ينصرف وذلك في قوله : جهرة وبار
وقال أبو حيان : ويحتمل وجها آخر من الاعراب فلا يكون جمعا بين اللغتين بل يكون بناه ويكون (و باروا) فعلا ماضيا ، لأن المعنى أن الدهر أهلك أهل وبار ، ولا يريد بذلك المكان إنما المراد أهله فأعاد الضمير في هلكت مؤثنا على وبار مراعاة للفظ وبار ، ثم أعاد الضمير جمعا على الأهل المحدوف ، أي : وبار أهله أي هلكوا على جهة التأكيد من حيث المعنى » .

وعنوة : نصب على الحال .

والبيت من قصيدة للاعنى في ديوانه ص ٢٨١ - ٢٨٣

وهو في المخصص ج ١٧ ص ٦٧

وذلك أن (أَفْعَلَ) الذى معه من كذا وكذا ، لا يكون إلا موصولا بمن ، أو تلحقه الألف اللام ؛ نحو قولك : هذا أفضل منك ، وهذا الأفضل ، وهذه الفضلى ، وهذه الأولى ، وهذه كُبْرَى . فتأنيث الأَفْعَلَ الفُعْلَى من هذا الباب ، فكان حَدُّ (آخَرَ) أن يكون معه (من) نحو قولك اعنى زيد ورجل آخر . وإنما كان أَصْلُهُ آخر منه ؛ كما تقول : أكبر منه ، وأصغر منه . لَمَّا كان لفظ آخر يُغْنَى عن (من) لما فيه من البيان أنه رجل معه .

وكذلك : ضربت رجلا آخر : قد بينت أنه ليس بالأول استغناء عن (من) بمعناه .

٣
٣٣٢ / فكان معدولا عن الألف واللام خارجا عن بابهِ ، فكان مؤنثه كذلك فقلت : جاتنى امرأة حرى ، ولا يجوز جاتنى امرأة صغرى ولا كُبْرَى ، إلا أن يقول : الصغرى أو الكبرى ، و تقول : أصغر منك أو أكبر ، فلما جمعناها فقلنا : (أخَرَ) كانت معدولة عن الألف اللام (١) ؛ فذلك الذى منعها الضرف . قال الله عز وجل : (وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ) (٢) وقال : فَعِلَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) .

فإن سميت به (٤) رجلا فهى منصرفة فى قول الأنخفش ومن قال به . لأنه يصرف أحمر إذا كان نكرة اسم رجل ؛ لأنه قد زال عنه الوصف ، وكذلك هذا قد زال عنه العَدَل ، وصار بمنزلة صخر لو يسمى به رجلا .

وسيبويه يرى أنه على عدله (٥) ولكل مذهب قوى يطول الكلام بشرحه ، وفيما ذكرنا كفاية ن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ « قلت : فما بال آخر لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن آخر خالفت أخواتها وأهلها ، وإنما هى بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكن صفة الا وفيهن الف ولام فيوصف بهن المعرفة . الا ترى انك لا تقول : نسوة صغر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول : هؤلاء قوم أصاغر ، فلما خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الالف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لكع حين أرادوا : يالكع ، وفسق حين أرادوا : يا فسق » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦-٣٧ وابن يعيش ج ٦ ص ٩٩ وامالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٨ والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ والأشباه ج ٤ ص ١٥٥ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) هكذا بالأصل . راعى اللفظ بم المعنى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ - ١٥ : « فإن حقرت آخر اسم رجل صرفته ، لأن فعيل لا يكون بناء لمحدود عن وجهه ، فلما حقرت غير البناء الذى جاء محدودا عن وجهه . » .

فَأَمَّا (سَحَرَ) فَإِنَّهُ مَعْدُولٌ - إِذَا أَرَدْتَ بِهِ يَوْمَكَ - عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ (١) . فَبِئْسَ أَرَدْتَ سَحَرًا
مِنَ الْأَسْحَارِ صَرْفَتَهُ لِأَنَّهُ [غَيْرًا] مَعْدُولٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : جَاعَتِي زَيْدٌ لَيْلَةً سَحَرًا . وَقَمْتُ مَرَّةً سَحَرًا . وَكُلُّ سَحَرٍ طَيْبٌ . فَهَذَا
مَنْصَرَفٌ / فَتَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ : هَذَا السَّحَرُ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ . وَحَنَنْتُكَ فِي أَعْلَى
السَّحَرِ وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا آلَ لُوطٍ . نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) (٢) .

٣
٣٣٣

فَأَمَّا فِي يَوْمِكَ فَإِنَّهُ غَلِبَ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ ؛ كَمَا غَلِبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ بَنِيهِ .
وَكَمَا غَلِبَ الْوَصْفُ فِي قَوْلِكَ : النَّابِغَةُ فَصَارَ كَالِاسْمِ الْإِلَازِمِ . فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مَمْتَنِعًا مِنَ الصَّرْفِ .
كَمَا مَمْتَنِعٌ أُخْرَ فَقُلْتُ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ يَا فَتَى . وَلَمْ يَكُنْ مَتَمَكِّنًا فَتَرْفَعُهُ . وَتَجْرِيهِ مُجْرَى
الْأَسْمَاءِ ؛ كَمَا تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ . وَسِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ . فَامْتَنَعَ مِنَ التَّصَرُّفِ ؛ كَمَا
مَمْتَنِعٌ مِنَ الصَّرْفِ .

فَإِنْ عَنَيْتَ الَّذِي هُوَ نَكْرَةٌ صَرْفَتَهُ وَصَرْفَتَهُ .

وَإِنْ صَغَّرْتَ هَذَا الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةٌ صَرْفَتَهُ ؛ لِأَنَّ فَعِيلًا لَا يَكُونُ مَعْدُولًا . وَصَارَ كَتَصْغِيرِ عُمَرَ ،
لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ بَابِ الْعَدْلِ (٣) ، وَلَكِنَّكَ لَا تَصْرِفُهُ فِي الرَّفْعِ . فَتَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سُحَيْرٌ (٤)
يَا فَتَى إِذَا عَنَيْتَ الْمَعْرِفَةَ .

وَلَمْ يَنْصَرَفْ إِذَا كَانَ مُكَبَّرًا مَعْدُولًا .

(١) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٤٣ « وَكَمَا نَرَكُوا صَرْفَ (سَحَرَ) طَرْفًا ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَجْرورًا ،
أَوْ مَرْفوعًا أَوْ مَنْصوبًا غَيْرَ ظَرْفٍ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً إِلَّا وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ يَكُونُ نَكْرَةً إِذَا أُخْرِجَ
مِنْهُ ، فَلَمَّا صَارَ مَعْرِفَةً فِي الظَّرْفِ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلامٍ خَالَفَ التَّعْرِيفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَصَارَ
مَعْدُولًا عِنْدَهُمْ ، كَمَا عَدَلْتَ أُخْرَ عِنْدَهُمْ ، فَتَرَكُوا صَرْفَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، كَمَا تَرَكَ صَرْفَ أَمْسٍ
فِي الرَّفْعِ » .

وَانظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِي ج ٢ ص ٢٥٠ وَابْنَ يَعِيشٍ ج ٢ ص ٤١ وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ
ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣
(٢) الْقَمَرُ : ٣٤ .

(٣) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ١٤ « وَإِنْ حَمَرْتَهُ (عَمَرَ) صَرْفَتَهُ ، لِأَنَّ فَعِيلًا لَا يَفْعُ فِي كَلَامِهِمْ
مَحْدودًا عَنْ فَوَيْعِلٍ وَأَنْسَبَاهُ ، كَمَا لَمْ يَقْعُ فَعْلٌ نَكْرَةً مَحْدودًا عَنْ عَامِرٍ » .
(٤) فِي شَرَحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧١ « وَمِنَ الْمَعْرَبَاتِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ ٠٠ سَحَرَ ،
وَسَحِيرٌ » .

فإن سميت به رجلا فلا / اختلاف في صرفه (١) .

فيقال لسبويه : ما بالك صرفت هذا اسم رجل ، ولم تفعل مثل ذلك في باب آخر؟
فمن حجة من يحتج عنه أن يقول : إن آخر على وزن المعدول ، وعدل في باب النكرة ،
نأمتنع في النكرة كان في المعرفة أولى .
وأما أنا فلا أرى الأمر فيهما إلا واحدا ، ينصرفان جميعا إذا كانا للذكر ، وترجع آخر إذا
قده المعدل إلى باب صرد ونغر .

* * *

فأما غدوة فليست من هذا الباب ؛ لأنها بُنيت اسما للوقت علما على خلاف بنائها وهي
نكرة .

تقول : هذه غداة طيبة ، وجئتك غداة يوم الأحد .
فإذا أردت الوقت بعينه قلت : جئتك اليوم غدوة يا فتى ، فهي ترفع وتنصب ، ولا تُصرف
نَّها معرفة (٢) .

* * *

(١) في سبويه ج ٢ ص ٤٤ « وكذلك سحر اسم رجل تصرفه وهو في الرجل أقوى
أنه لا يقع ظرفا » .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ باب « باب الاحيان في الانصراف وغير الانصراف .
اعلم أن غدوة ، وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للحين ، كما جعلوا أم حبين اسما
لدابة معرفة ، فمثل ذلك قول العرب : هذا يوم انبى مباركا فيه ، وأيتك يوم انبى مباركا
فيه . جعل انبى اسما له معرفة ، كما يجعله اسما لرجل .
وزعم يونس عن أبي عمرو - وهو قوله أيضا وهو القياس - أنك إذا قلب . لسه العام
الأول أو يوما من الأيام ، سم قلت : غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك إذا لم تذكر
العام الأول ، ولم تذكر الا المعرفة ، ولم نقل : يوما من الأيام . كأنك قلت : هذا الحين في
جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلها اسما لهذا المعنى لم تنون ، وكذلك تقول العرب . .
وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آنتك اليوم غدوة وبكرة يجعلها بمزة ضحود ، وزعم
أبو الخطاب أنه سمع من بونق به من العسرب يقول : آنتك بكرة وهو يريد الانسان في يومه أو
في عده . ومثل ذلك قول الله - عز وجل - (ولهم ردهم فيها بكرة وعسا) وهذا فو الحابل ،
وانظر ج ١ ص ١١٢ .

وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٣٤ ، وأمالى النسخ ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، ج ٢
ص ٢٥١ . والبحر المحيط ج ٤ ص ١٣٦ وشرح الكاشف للرصي ج ١ ص ١٧١ . ١٧٣

فَأَمَّا (بُكْرَةٌ) ففيها قولان :

قال قوم : نصرفها ؛ لأننا إذا أردنا بها يوماً بعينه فهي نكرة ؛ لأنَّ لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد .

وقال قوم : لا نصرفها ؛ لأنها في معنى غدوة ؛ كما أنك تجرى كلهم مجرى أجمعين فتجربه على المضمر وإن كان (كلهم) قد يكون اسماً وإن لم يكن جيِّداً^(١) نحو قولك : رأيت كلهم ، / ومررت بكلهم . ولكن لما أشبهتها في العموم ، وأجريت مجراها على المضمر . فقلت : إن قولك في الدار كلهم ، كما تقول : أجمعون : وكما فتحت « يذر » وليس فيها حرف من حروف الحلق ؛ لأنها في معنى يدع . وكلا القولين مذهب ، والقائل فيها مُخَيَّرٌ ، أعنى في جعل بكرة إذا أردت يومك - نكرة إن شئت ، ومعرفة إن شئت .

* * *

ومن المعدول قولهم : مئتي ، وثلاث ، ورباع^(٢) ، وكذلك ما بعده^(٣) .

وإن شئت جعلت مكان مئتي ثناءً يا فتى حتى يكون على وزن رُباعٍ وثلاث . وكذلك

(١) في شرح الأشموني للالفبة ج ٢ ص ٢٩٤ : « لا يلي العامل شيء من الفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جميعاً وعمامة مطلقاً ، فتقول :

القوم قام جميعهم وعامتهم ، ورأيت جميعهم وعامتهم ، ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلا مع الإبداء نكرة ، ومع غيره بقلة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ « وسألته عن أحاد وثناء ومئتي وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة آخر إنما حده : واحداً واحداً ، واثنين اثنين ، فجاء محدوداً عن وجهه ، فتركه صرفه .

قلت : أفتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ، لانه نكرة يوصف به نكرة . . » .

(٣) ظاهر هذه العبارة يفيد أن المبرد يفتس فعال ومفعل الى العشرة .

وكذلك نسب اليه الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣٦ قال :

« وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة انفاقاً وجاء فعال من العشرة في قول الكميت :

ولم يَستَرِ يَثوَلْكَ حَتَّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَارًا

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى السعة ، نحو . خماس ومخمس ، وسداس ومسدس والسماع مفقود . . بلي ، يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع بائى النسب نحو . الخماسى والسداسى . . » .

وفي الخصائص ج ٣ ص ١٨١ : « ألا برى ان فعلا أيضاً مثال قد يؤلف العدل نحو :

أحاد وثناء وثلاث ورباع وكذلك الى عسار ، والمذكر والمؤنث للانبارى ص ٣٦٠ - ٣٢٦ باب ذكر المعدول عن جهته من عدد المذكر والمؤنث .

وانظر ابن يعينى ج ١ ص ٦٢ والخزانة ج ١ ص ٨٢ .

ناد ، وإن شئت قلت : مَوْحَدٌ ؛ كما قلت مثنى . قال الله عزَّ وجلَّ : (أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ
ثَلَاثَ وَرُبَاعٍ)^(١) وقال عزَّ وجلَّ : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعٍ)^(٢)
ال شاعر :

مَنْتَ لِكَ أَنْ تُلَاقِيَنِ الْمَنِيَا أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرِ حَلَالِ^(٣)

وقال الآخر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أَنَيْسُهُ ذُنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَىٰ وَمَوْحَدًا^(٤)

وتأويلُ العَدْلُ في هذا : أَنَّهُ أَرَادَ وَاحِدًا وَاحِدًا ، وَاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ .

أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ : (أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعٍ) وَالْعَدْلُ يُوجِبُ التَّكْثِيرَ ؛ كَمَا أَنَّ
فَسَقَ مَالِغَةً فِي قَوْلِكَ : يَا فَاسِقُ وَكَذَلِكَ يَا لُكْعَ ، وَيَالْكَاعَ^(٥) .

(١) فاطر : ١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٥ « وقال لى : قال أبو عمرو (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع)
سفة كأنك قلت أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة .
وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٨ .

(٢) النساء ٣ والفاظ العدد أحوال في الآية . وانظر البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) منت بمعنى : قدرت واستشهد بالبيت ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ وروايته كرواية
لمقتضب .

وذكر في اللسان (منى) برواية . . . في الشهر الحلال وكذلك في المقصور والمدود
ص ١٠٢ .

وذكر في المخصص ج ١٧ ص ١٢٤ برواية :

أَحَمَّ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرِ حَلَالِ

ونعده الشنعيطي بقوله : لقد أخطأ على بن سبده خطأ كبيراً في هذا البيت ، فبدل وغير
أوله ، ونكر المعرفين آخره ، ثم رواه برواية اللسان .
والبيت غير منسوب .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥ على أن مثنى وموحد صفة لذئاب كالآية المتقدمة .
والبيت لساعنة بن جؤية الهذلي من فصيدة رثاء في الديوان ص ٢٣٦ - ٢٤٢ وقبله :

ولو أنه إذ كان ما حم واقعا بجانب من يحفى ومن يتودد

يعول : لو أصابني هذا الرزء بجانب من يهتم لحالي لهان على وقعه ، ولكن الذى يعظم
مصابى أن أهلى بوادٍ لا أنيس به إلا السباع التى تطلب الناس لتأكلهم اثنين اثنين . وواحداً
واحداً . حذف جواب لو للعلم به .

وانظر الاقتضاب ص ٤٦٧ وشرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٣٩٥ والمخصص ج ١٧

ص ١٢١ . وابن يعيس ج ١ ص ٦٢ والعينى ج ٤ ص ٣٥٠ - ٣٥١ والسيوطى ص ٣١٨ .

(٥) أقام الدليل على العدل فى العاط المدد المحقق الرضى بقوله ج ١ ص ٣٦ :

وأما قولهم : الثلاثاء والأربعاء يريدون : الثالث والرابع . فليس بمعدول ، لأنَّ المعنى واحد ، وليس فيه تكثير ، ولكنه مشتقُّ بمعنى اليوم كالعديل والعِدْل . والعديل : ما كان من الناس ، والعِدْل : ما كان من غير ذلك ، والمعنى في المعادلة سواء .
 ألا ترى أنَّ الخميس مصروف فهذان دليلان ، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام ؛ كما يلزم النجم ، والدبران (١) ، لأنَّهما معرفة . وقد أبان ذلك الأحد والاثنان ، لأنَّه على وجهه .

وقد فسرت لك باب العِدْل لتتناول القياس من قُرْب ، وتميِّز بعضه من بعض إن شاء الله . ونظير العِدْل والعديل (٢) قولهم : امرأة ثقال ، ورزان . وتقول لما ثقل / وزنه : تَقِيل . ورزين .
 إنما تريد في المرأة أنَّها متوقِّرة لازمة لموضعها ؛ فعلى هذا بناؤد إن شاء الله .

٣
 ٣٣٧

« وأما ثلاث ، ومثلت فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة .
 وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد ، وفائدتهما تفسيم أمر ذى أجزاء على هذا العدد المعين .

ولفظ المفسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب ، نحسو : فرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءنى الفوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا . فكان القياس فى باب العدد أيضا التكرير عملا بالاستقراء ، والحاقا للعدد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد ثلاث غير مكررة لفظاً حكيم بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فعيل انه أصله » .

وانظر المذاهب فى ذلك فى البحر المحبج ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ ، ج ٧ ص ٢٩٨ .
 (١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « وقولهم النجم صار علما للتريا . فان أخرجت الألف واللام من النجم والصغى لم يصير معرفة » .

وأما الدبران ، والسماك ، والعيوق . . فاما يلزم الألف واللام ،
 وأسماء أيام الأسبوع أعلام ونقدم حديها ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « ولكن هذا بمنزلة العدل ، والعديل .
 فالعديل : ما عادل من الناس ، والعدل لا يكون الا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره .

ومثل ذلك بناء حصين ، وامرأة حصان فرقوا بن البناء والمرأة ، فانما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ اليه ، والمرأة محرزة لفرجها .

ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد . والمرأة رزان .
 فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل فى مجلسه ، فلم يخف . وهذا أكثر من أن أصفه لك فى كلام العرب . فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فهما واحد ، وبنائهما مختلف فيكون أحد البناءين مختصا به شيء دون شيء ليفرقوا بينهما » .

هذا باب

الأمثلة التي يُمثَّل بها أوزانُ

الأسماء والأفعال

تقول : كلُّ (أفعلٍ) في الكلام يكون نعنا فغير مصروف ، وإن كان اسما انصرف .
فإن قال قائل : لم قلت ، كلُّ (أفعلٍ) يكون وصفا لا ينصرف ، وأنت قد صرفت (أفعلا)
التي ذكرت أنها تكون وصفا ؟

قيل له : [أفعل] (١) ليس وصفا في الكلام مُستعملا وإنما هو مثال يُمثَّل به .

فإنما قلت : إذا كان هذا المثال وصفا لم ينصرف ، ولو كان هذا شيئا قد عَلِم وصفا لم
فيه ، ولم تقل : إذا كان وصفا، ولكن تقول : لأنه وصف ؛ كما تقول : كلُّ آدمٍ في
لا لا ينصرف ؛ لأنَّ (آدم) نعت مفهوم (٢) / وعلى هذا تقول : كلُّ أفعلٍ في الكلام تريد به

٣
٣٣٨

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف تقول : كل « أفعال »
ن وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، وكل (أفعل) يكون اسما تصرفه في النكرة .

قلت : فكيف تصرفه وقد قلت : لا أصرفه ؟

قال : لأن هذا بناء يمثَّل به ، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجز ، فإن
، اسما وليس بوصف جرى ،

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٥ « وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم من غير أن

ذلك في كلام العرب الأمثلة التي يوزن بها إذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الأعلام إذا

يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ، ورب . فقالوا : (فعلان) الذي مؤنثه فعلانة

رف ، فوصفوه بالمعرفة ، ونصبوا عنها الحال ، كقولهم : لا ينصرف أفعل صسفة ، ومنعوا

رَفَ منها ما جامع العلمية فيه سبب آخر كناء التانيث نحو فاعلة ، ووزن الفعل المعتبر

هل ، أو الالف والنون الزيدتين كفعالان ..

وان نكرت هذه كلها بدخول كل ، أو رب ، أو من الاستغراقية ، أو غيرها من علامات

كبير انصرفت ، نحو قولك : كل فعلان حاله كذا .

وان كان على وزن أقصى الجموع ، أو مع ألف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة ..

وانظر الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، وابن يعيش ج ١ ص ٣٩ .

الفِعْلُ فهو مفتوح ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلًا) مثال ، وليس بِفِعْلٍ معروف ، وموقعه بعد كَلٍّ وهو مفرد يدلُّك على أَنَّهُ اسم (١) .

ولكن لو قلت : كَلٌّ أَفْعَلٌ زَيْدٌ مفتوح ، لم يكن إِلَّا هَكَذَا ؛ لِأَنَّكَ قد رفعت به زيدا ، فَأَخْلَصْتَهُ فِعْلًا ، ووقعت (كَلٌّ) عليه ؛ لِأَنَّهُ عامل ومعمول فيه ، فهو حكاية .

ونظير ذلك قولك : هذا رجل أَفْعَلٌ فاعلم ؛ فلا تُصرف (أَفْعَلٌ) ؛ لِأَنَّكَ وضعتَه موضِعَ النَّعْتِ ؛ كما وَضَعْتَ الأوَّلَ موضِعَ الفعل . هذا قول الخليل وسيبويه (٢) .

وكان المازني يقول : هذا رجل أَفْعَلٌ ، فيصرف أَفْعَلًا هذا ، ويقول : لِأَنَّهُ ليس بنعْتٍ معلوم .

وَأَمَّا أَفْعَلٌ زَيْدٌ فيجعله فِعْلًا ؛ لِأَنَّهُ قد رفع زيدا به ، وهو مذهب .

وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا .

فإذا قلت (أَفْعَلٌ) إذا كان نعما لم ينصرف (أَفْعَلٌ) لِأَنَّهُ معرفة وإنما بَدَأَتْ به لذلك . فكأنَّكَ قلت : هذا البناء إذا كان نعما (٣) .

وتقول : كَلٌّ فَعْلَانٌ له فَعْلَى لا ينصرف وإن لم تكن له فَعْلَى فمصرف .

٣
٣٣٩

وإنما صرفت (فَعْلَانًا) هاهنا ؛ لِأَنَّهُ ليس بشيءٍ معروف له (فَعْلَى) والقول فيه القول في

في الأوَّل (٤) وعلى ذلك تقول : فَعْلَانٌ إذا كانت له فَعْلَى لم ينصرف ، فلا تصرف (فَعْلَانٌ)

لِأَنَّهُ معرفة (٥) ؛ كما قلنا فيما قَبْلَهُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ونظير ذلك قولك : كل أفعل أردت به الفعل نصب أبدا فانما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه وكان أفعل اسما » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول إذا قلت : هذا رجل أفعل لم ينصرف على حال ، وذلك لأنك ملئت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كل أفعل زيد نصب أبدا ، لأنك ملئت به الفعل خاصة » .

(٣) في ابن يعيش ج ١ ص ٣٩ : « وتقول : أفعل إذا كان اسما نكرة فانه ينصرف ، فلا ينصرف (أفعل) هذا لأنه في موضع معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان الممثل منصرفا نحو أفعل وأبدع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦ : « ومنه كل فعلان كان صفة ، وكانت له فعل لم ينصرف ، وقولك : كانت له فعل ، وكان صفة يدلُّك على أنه مثال » .

(٥) في الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ : « وتقول : (فعلان) إذا كانت له (فعلى) فانه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فلا تصرف (فعلان) هذا ، لأنه علم لهذا الوزن بمنزلة حمدان ، وقحطان » .

وتقول : كلُّ فَعَلَى في الكلام فاصرفه ؛ لأنَّ هذا مثال ما ينصرف في النكرة . و (كلُّ) لا يقع بعدها إلا نكرة ، وإنما هو مثال حَبْنَطَى ، وَسَرْنَدَى ، وَسَبْنَدَى ، ونحوه (١) .

وتقول : كلُّ فِعْلَى في الكلام ، وَقَعْلَى فلا ينصرف ؛ لأنَّ الألف للتأنيث ، وإن شئت قلت : كلُّ فِعْلَى في الكلام وَقَعْلَى يا فتى ، فنصرفه ، لأنَّ هذا المثال للإلحاق يكون وللتأنيث . وإنما نمنعه أَلْفُه لا معناه ، فإن قدرتهما تقدير المصحح انصرفتا ، وكانت كَمِعْزَى وَأَرْطَى .

فإن قدرتهما تقدير التأنيث كانتا كَدِفَلَى ، وتترى تكون للأمرين جميعا ، والأجودُ التأنيث (٢)

وتقول : كلُّ (فُعْلَى) في الكلام لا ينصرف لأنَّ هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث / وهو باب $\frac{3}{340}$ حَبَلَى ، وبُهْمَى .

وكذلك كلُّ فَعَلَاءَ في الكلام لا ينصرف . هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث نحو : حمراء ، وصحراء (٣) .

(١) صرفت لأن ألف هذه الصيغة لا تكون الا للإلحاق والمساعدة : اذا تعينت الألف للتأنيث منفع الصرف ، واذا تعينت للإلحاق وجب الصرف .

وإذا صلحت الألف للأمرين جاز الصرف وتركه وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٥ .
السرندي والسبندي: الجريء . والحبنطي: الغليظ البطن مع قصر .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول : كل (فعلى) في الكلام أو فعلى كانت الفها لغير التأنيث انصرف ، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف ، وإن شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث » .

قرىء في السبعة بتنوين (تترى) ومنع صرفها كما تقدم ص ٣٣٨ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول : كل (فعلى) في الكلام لا ينصرف في الكلام البتة » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث عن الألف المدودة : « ما كان مكسور الأول أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا .

وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا .

فالمضموم الأول : نحو قولك : قوباء فاعلم وخشاء فاعلم ، فهذا ملحق بقسطاس وقرطاط من الثلاثة .

وما كان مكسور الأول ، نحو : علباء وأخواته فملحق بسرحان وسرداح .

والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وصفت لك كنحو حمراء وصفراء وصحراء . ثم قال :

وما كان على فعلى (بضم الفاء) فلم تكن ألفه أبدا الا للتأنيث » .

الورقة (١٣٥) .

اليهمى : نبت

وتقول : كَلُّ فُعْلَاءٍ ، وفِعْلَاءٌ فمصرف لأنه مثال لا يكون إلا مُلْحَقًا مصروفًا في المعرفة النكرة . وذلك نحو عَلِبَاءٍ (١) ، وَحَرِبَاءٍ (٢) .
وأما فُعْلَاءٌ فنحو قولك : قُوبَاءٍ (٣) فاعلم : لأنه ملحق بفسطاط ؛ كما أن عَلِبَاءٍ ملحق ببيرداح . فهذا يُبَيِّنُ لك جميع هذه الأمثلة إن شاء الله .

-
- (١) العلباء : عرق في العنق .
(٢) الحرباء : ذكر أم حبين .
(٣) القوباء : بئر يظهر في الجسد .

تمّ الجزء الثالث والحمد لله ربّ العالمين ويتلوه في الجزء الرابع

من كتاب المقتضب :

هذا باب لإيضاح الملحقة وتبيين الفصل بينها وبين غيرها .

* * *

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصحّحته في سنة سبع وأربعين وثلثمائة وكتب الحسن

بن عبد الله السيرافي

* * *

كتب المهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثمائة .

فهرس أبواب الجزء الثالث من المقتضب

ص

- هذا باب أن المفتوحة وتصرفها ٥
- هذا باب الأفعال لا تكون (أن) معها إلا ثقيلة ، والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة .
- والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة ٧
- هذا باب ما لحقته (إن) و(أن) الخفيفتان في الدعاء وما جرى مجراه ٩
- هذا باب التونين : الثقيلة والخفيفة ، ومعرفة مواقعها من الأفعال ١١
- هذا باب الوقوف على التونين : الخفيفة والثقيلة ١٧
- هذا باب تغيير الأفعال للتونين : الخفيفة والثقيلة ١٩
- هذا باب فعل الاثنتين والجماعة من النساء في النون الثقيلة ، وامتناعهما من النون الخفيفة ٢٣
- هذا باب ما لا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة وذلك ما كان يوضع موضع الفعل ،
- وليس بفعل ٢٥
- هذا باب حروف التضعيف في الأفعال ، والمعتلة من ذوات الياء والواو في التونين ٢٦
- هذا باب (أما) و(إمّا) ٢٧
- هذا باب مذ ، ومنذ ٣٠
- هذا باب التبيين والتمييز ٣٢
- هذا باب التثنية على استقصائها صحيحها ومعتلها ٣٩
- هذا باب الإمالة ٤٢
- هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية ، أو زائلة ٤٥
- هذا باب الحروف التي تمنع الإمالة ٤٦
- هذا باب الراء في الإمالة ٤٨
- هذا باب ما يمال وينصب من الأسماء غير المتمكنة والحروف ٥٢
- هذا باب (كم) ٥٥

ص

- هذا باب مسائل (كم) في الخبر والاستفهام ٦٤
هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة ، وهي مختلفة المذاهب والتقدير ، مجتمعة
في المقاربة ٦٨
هذا باب المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه وهو باب (لولا) ٧٦
هذا باب المقصور ، والممدود ٧٩
هذا باب الابتداء ، وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام) ٨٩
هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول ٩١
هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين ، ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت ٩٣
هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر ... ٩٥
هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وإسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ... ٩٧
هذا باب الإخبار عن الظروف والمصادر ١٠٢
هذا باب الإخبار عن البدل ١١١
هذا باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر ١١٢
هذا باب الإخبار في قول أبي عثمان المازني عن هذا الباب الذي مضى ١٢٧
هذا باب من (الذي ، والتي) ألقه النحويون فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي) وأكثروا
في ذلك ١٣٠
هذا باب الإضافة ، وهو باب النسب ١٣٣
هذا باب النسب إلى كل اسم قبل آخره ياء مشددة ١٣٥
هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما آخره حرف لين ١٣٦
هذا باب الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره ياء مشددة ، والأخيرة لام الفعل ١٤٠
هذا باب النسب إلى المضاف من الأسماء ١٤١
هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا ١٤٣
هذا باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب ١٤٤
هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف ، والرابعة ألف مقصورة ١٤٧

- هذا باب النسب إلى الجماعة ١٥٠
- هذا باب النسب إلى كل اسم على حرفين ١٥٢
- هذا باب ما كان على حرفين مما ذهب منه موضع الفاء ١٥٦
- هذا باب النسبة إلى التثنية والجمع ١٦٠
- هذا باب ما يبنى عليه الاسم لعنى الصناعة ؛ لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء ١٦١
- هذا باب المحذوف والمزيد فيه ، وتفسير ما أوجب ذلك فيهما ١٦٦
- هذا باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى ١٧١
- هذا باب الاسم الذى تلحقه صوتا أعجميا ؛ نحو : عمرويه ، وحمرويه ، وما أشبهه ،
والاختلاف فى هيهات ، وذية وذيت ، وكية وكيت ١٨١
- هذا باب الأسماء واختلاف مخارجها ١٨٥
- هذا باب مخارج الأفعال ، واختلاف أحوالها وهى عشرة أسماء ١٨٧
- هذا باب الصلة والموصول فى مسائله فأما أصوله فقد ذكرناها ١٩١
- هذا باب ما جرى مجرى الفعل ، وليس بفعل ولا مصدر ٢٠٢
- هذا باب تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء
المدعوية من غير المصادر ؛ نحو : تريا وجندلا وما أشبه ذلك ٢٠٨
- هذا باب (إيائك) فى الأمر ٢١٢
- هذا باب ما جرى مجرى المصادر ، وليس بمتصرف من فعل ٢١٧
- هذا باب المصادر فى الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة ٢٢٨
- هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ٢٣٣
- هذا باب الأسماء التى توضع موضع المصادر التى تكون حالا ٢٣٦
- هذا باب الأسماء الموضوعة فى مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك أو أريد بها التوكيد جرت على
ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين ٢٣٩
- هذا باب مسائل (أفعل) مستقصاة بعد ما ذكرنا من أصوله ٢٤٨
- هذا باب من التسعير ٢٥٥

- هذا باب ما يقع في التسعير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتاً ... ٢٥٨
- هذا باب ما يجوز لك فيه التعت والحال ... ٢٦١
- هذا باب المصادر التي تشركها أسماء الفاعلين . ولا تكون واقعة هذا الموقع إلاّ ومعها دليل
من مشاهدة ، فهي منصوبة على ذلك خبراً كانت أو استفهاماً ... ٢٦٤
- هذا باب ما وقع من المصادر توكيداً ... ٢٦٦
- هذا باب ما يكون حالاً وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّة دخلت ... ٢٧١
- هذا باب المخاطبة ... ٢٧٥
- هذا باب تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتّصلت بالفعل ؛ نحو أرايتك زيدا
ما حاله ؟ وقولك : أبصرك ... ٢٧٧
- هذا باب مسائل من هذه المصادر التي جرت ... ٢٧٩
- هذا باب ما يحمل على المعنى ، وحمله على اللفظ . أجود ... ٢٨١
- هذا باب أم ، وأو ... ٢٨٦
- هذا باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين ... ٢٩٣
- هذا باب (أو) ... ٣٠١
- هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام ... ٣٠٧
- هذا باب ما يجرى ، وما لا يجرى بتفصيل أبوابه وشرح معانيه ، واختلاف الأسماء ، وما
الأصل فيها ؟ ... ٣٠٩
- هذا باب أفعل ... ٣١١
- هذا باب ما يسمى به من الأفعال ، وما كان على وزنها ... ٣١٤
- هذا باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف مما سميت به مذكراً من الأسماء العربية ... ٣١٩
- هذا باب ما كان من أسماء المذكر أو سمى به ما هو على ثلاثة أحرف ... ٣٢٢
- هذا باب ما كان من هذه الأسماء على مثال فُعل ... ٣٢٣
- هذا باب ما كان من فُعل ... ٣٢٤
- هذا باب ما اشتق للمذكر من الفعل ... ٣٢٥

- ٣٢٧ ... هذا باب الجمع المزيد فيه وغير المزيد ...
- ٣٣١ ... هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالالف والتاء ...
- ٣٣٥ ... هذا باب ما لحقته ألف ونون زائدتان ...
- ٣٣٨ ... هذا باب ما كان آخره ألف مقصورة للتأنيث وللإحاق ...
- ٣٣٩ ... هذا باب ما كان من أفعل نعنا يصلح فيه التأويلان جميعا ...
- ٣٤٤ ... هذا باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكرا بأسماء الجمع ...
- ٣٥٠ ... هذا باب تسمية المؤنث ...
- ٣٥٥ ... هذا باب تسمية السور والبلدان ...
- ٣٦٠ ... هذا باب أسماء الأحياء والقبائل ...
- ٣٦٥ ... هذا باب تسميه الرجال والنساء بأسماء السور ، والأحياء ، والبلدان ...
- ٣٦٨ ... هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على فعالٍ ...
- ٣٨٣ ... هذا باب الأمثلة التي يمثل وبها أوزان الأسماء الأفعال ...